

آب / ١٩٩١

البرجوازية العربية المعاصرة



Bibliotheca Alexandrina



0138543

سأقدم في هذا الكتاب:

أحمد بوقلاوي
بوعلي ياسين
نق الله هيلان
روبرت فيتاليس
سمير أمين
صالح ياسر حسن
عارف دالية
عبد الله حنا
عصام الخفاجي
غازي مسعود
غوين أوكرك
كاسم حبيب
كلينت هنري مور

ترجمة النصوص عن الانكليزية
فاضل جتكر

جدل

سلسلة كتب متخصصة في العلوم الاجتماعية
شعارها:

العقلانية، المعاصرة، الديمقراطية

تصدر عن
مؤسسة عيال للدراسات
والنشر - قبرص

يشرف على تحريرها
عصام الخفاجي

المراسلات: باسم المحرور

ص.ب. ٥١٨٨

دمشق - الجمهورية العربية السورية

الإشراف الفني
ولم صبيحي

بسم العقل

في زمن غير هذا، يوم كانت حماسة التحرر الوطني تكتسح العالم المسمى «الثالث»، ومنه بلداننا، كان السؤال ينطوي على تساؤل جازم: كم يلزمنا من الوقت للحاق بالعالم المتقدم؟

ما كان الشك يراودنا بأن «التخلف» حالة عابرة. وإننا سنلحق بالمقدمين، وكان كل منيع يهرن الحلول بأمد طويلة يتعرض للطعن والشك في نوايا من يتبناه. ويوم انعطف الوضع الدولي نحو التعايش بين مابدا لنا «معسكرين»، صار السؤال أكثر حزمًا واجابته أكثر حزمًا: لا للحاق بالعالم الرأسمالي المتقدم، نعم لتجاوزه بمعنى مزدوج؛ بالمعنى التقني - الكمي الدقيق إذ تتجاوز «المنظومة» و«طليعتها» مستوى رفاه وتقدم الغرب، وبالمعنى التاريخي - الاجتماعي إذ يتجاوز «العالم الثالث» كله الرأسمالية ويبني نظاماً أرقى منها.

حتى صراعات اليسار يومها، حتى الصراعات التي أحدثت أحد أكبر الشروخ في جسمه والتي بدت منصبة يومها حول قضايا تستعصي على التسوية، إنما كانت تدور، في الواقع، حول نقطة اتفاق ضمني مفادها أن لا خروج من التخلف مع الرأسمالية وأن لا بقاء للتخلف في ظل مايتجاوزهها. أما الخلاف فدار بين من رأى السير في طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية وبين من لم يقبل بأقل من «الثورة الاشتراكية». احتمال بقاء الرأسمالية في العالم الثالث، ومن باب أولى احتمال أن تلعب دوراً إيجابياً أو تقود إلى بعض التقدم، كان، بالطبع، خارج إطار أي تفكير يساري.

في كل هذه الصراعات والنقاشات كان ثمة عنصر هائل الأهمية لا يمكن إنكاره، هو حضور اليسار فكراً وحركات في كل ماكان جارياً في العالم، حضوره في طرح الأسئلة وعرض الأجوبة وتقديم الحلول وفي نقد بدائل اليمين، وحضوره في اكتشافات البحث الاجتماعي في علوم التاريخ والاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد... الخ سواء بالكتشافات التي توصلت إليها مناهج اليسار أو باستثمار الأخيرة للاكتشافات بدعجها ضمن مناهجها لتفسير الظواهر. هو زمان غير هذا، برغم أن عقدين فقط يفصلنا عنه. قول نسوقه لا للبقاء على فردوس مفقود، بل لتلمس مواقع أقدامنا على مشارف نهاية عصر بأكمله، ولتسبب اختيارنا للبرجوازية محوراً لكتاب «جدل» الأول... ففي السياق السابق، كان اختيار البرجوازية العربية سيدو نائلاً إذ الحديث يدور عن سقوطها، بل وعن سقوط البرجوازية الصغيرة كذلك. وكان النقاش يدور ضمن سياق متصاعد من السجالات، يبرهن على قضية فينتقل إلى مايتبعها صعوداً. في الثلاثينات حُسم نقاش السفور والحجاب، وفي الستينات حُسم نقاش الفكر الاشتراكي والفكر العلمي... وهكذا صعوداً.

حين ننظر إلى الأمر في التسعينات تصاب بالذهول إذ عليك أن تعاود خوض «ثلاثينات»، وربما ماقبله. وليست هذه بالطبع أزمة اليسار فقط، لكنها تعبر عن تقدم الظواهر

بلا شك. لذا فإن ترقيع الانهيار من خلال تلاعب بالألفاظ ماعاد يقنع أحداً. حتى كلمة «أزمة» باتت أخف من أن تصف الواقع كما هو. فالإكتشافات تتواتر فيها الممارسات والطقوس الظلامية تنتشر والفكر اليساري يتهشم. وماعاد مجدداً كذلك إلقاء اللوم على خصوم خارجيين، لم يتبلور الفكر اليساري إلا لمجابهتهم عرض التشكي من وجودهم.

لذا اخترنا العودة إلى سؤال اعتقدنا أننا فرغنا من الإجابة عليه، قبل أن نتفحصه جديداً في الواقع. اخترنا تحفيز العودة إلى موضوع حظي بقدر من المناوشات اللفظية دون أن يقدم معرفتنا بمahme هذه الطبقة أو الفئات المتحركة بواقعنا الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي. ولانخفي بالطبع، أن بعض المجالات في هذا الكتاب، ربما لا تخرج عن الأطار واللغة السائدة حتى الآن التي تهرب من الملموس وتنظره إلى الشعارات والعموميات لكن الجديد لا يتبلور لمجرد أننا نريد له أن يتبلور.

ومهما يكن من أمر، ماعاد الحديث عن امتلاك «المنهج العلمي» يثير غير الشفقة والازدراء. فهذا المنهج الذي اتبني على أعماله معول النقد، بل الهدم لكل خطاب يستحضر ذاتاً علياً ولكل منهج إيماني، بات بحاجة إلى إعادة تحديد لذاته بعد أن امتزج بهذا الخطاب والمنهج، بل بات هو نفسه يطرح خطاباً إيمانياً.

وماهو اليسار؟ ليس هو تجاوز القائم والسائد واليومي باتجاه الهدم وتطوير الوعي؟ فبأي معنى إذن يكون اليسار يساراً أو علياً إذا سعى إلى تكريس الواقع بدل الكشف عن تناقضاته. وإن هو انتقد الواقع طرح العودة إلى فردوس مفقود بدل التقدم إلى الأمام؟ وكيف يكون الفكر تقدماً وعلمياً إذا حارب التجديد وساهمت تفسيراته في تزييف الوعي وتقديس اليومي المبتذل؟ أولاً تندمج حركة العلم بالتكتيك السياسي إذ يصير على العلم ثلم حدته النقدية هنا حرصاً على مقتضيات حلف تكتيكي، وتصعيد لهجته الشائمية هناك لأن التكتيك يريد استثمار العلم «سلاحاً»؟

هذا زمن الأسئلة، إذن. ومن محاسن الانهيارات، إن كان لها محاسن، إنها تسرع وتسهل طرح الأسئلة دون تعريض السائل إلى تهمة التخوين. ولأن «جدل» تصدر في هذا الزمان، فهي لا تملك ادعاءات كثيرة. حسبها القول إنها لن تدخل في مباراة التسابق على نزع قمصان «اليسارية»، ولن تدعي تقديم حلول وأجوبة على أسئلة الواقع، فمن المقيم الاعتقاد بأن الحلول قائمة وأن ثمة منهج بحث اجتماعي اليوم لا يعاني من أزمة عميقة.

لن تقدم حلولاً، بل سنسهم في نقاش، ليت حدته تصاعد من أجل تطوير معرفتنا للواقع في ظل غياب الاتفاق على علمية أي منهج أو قدرته على تفسير الظواهر التي نعيش. ووسيلة إثارة التساؤل في البديهيات، لا للاستغزاز ولا لإثارة صرعات، بل لاستغزاز عقولنا جميعاً للتفكير في مآلنا. ولا معيار لدينا غير المنطق والبرهان والعقل.

المحتويات

سمير أمين	٥	المعهد الدولي: ملاحظات حول التدويل
روبرت فيتاليس	٢٧	في المصحح: البرجوازية، قطاع الدولة، القطاع العام
عازف دليلة	٥٤	رأساليون في الخيال: ايديولوجيات الطبقة العاملة في الاقتصاد السياسي المصري
أحمد برقواوي	٨٤	أطار سياسي: حول بعض الخصائص المميزة للبرجوازية العربية
عاصم الحفاجي	١٠٨	تطور سلطة البرجوازية الصغيرة في بلدان حركة التحرر العربي
عازف دليلة	١٢٢	حلقة نقاش: البرجوازية، الدولة ومستقبل المشرق العربي
أحمد برقواوي		
عازف دليلة		
عاصم الحفاجي		

إطار إقليمي:

عصام الخفاجي	١٧٣	البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية: دراسة مقارنة لمصر والعراق
كليمنت هنري مور	٢١٦	رأس المال المالي والطفنة المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

حالة:

عبد الله حنا	٢٣٩	فصل من تاريخ البرجوازية السورية: الاستقلال، الصناعة الوطنية وملكية الأرض ١٩٤٣ - ١٩٥٩
غوين أوكر ومليك	٢٦٤	القطاع الخاص واتتماش الاقتصاد السعودي

قراءة:

صالح ياسر حسن	٢٨٢	خصوصيات نماذج رأسمالية «الأطراف» ضمن تطور المنظومة الرأسمالية العالمية
غازي مسعود	٣٠٧	قراءة في كتاب «التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقة في الوطن العربي»

معجم:

ج. فوستر	٣١٩	البرجوازية: ثلاث معالجات
فيليب ميرل	٣٢٥	
توم بوتومور	٣٣٣	



١ - في مقارنة أولى، تكاد تكون حسمية تماماً، يمكننا وقياس، درجة تطور ظاهرة التحويل عبر القومي للمنظومات الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد العالمي بالحصة النسبية التي تحتلها التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ) لمختلف الدول.

من وجهة النظر هذه، يتميز المدى الطويل، الذي بدأ مع الحرب العالمية الثانية بنمو شديد لظاهرة التحويل عبر القومي. أضف إلى ذلك، أن تباطؤ النمو الذي بدأ مع مطلع عقد السبعينات لم يرافقه انخفاض في التجارة الدولية، كما حدث في أعوام الثلاثينات عندما تزامن تراجع الانتاج والمبادلات الخارجية. عل العكس من ذلك، بقيت معدلات نمو هذه المبادلات، في أعوام السبعينات والثلاثينات، أعلى من معدلات النمو: لقد تكثفت ظاهرة التحويل.

إن حصة الصادرات في (ن.م.أ) للبلدان الرأسمالية المتقدمة (بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE) قد ارتفعت من ١٢٪ في عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٪ في عام ١٩٨٨. وإذا ما أخذنا بالحسبان الوزن المتزايد الذي تحتله الصادرات الخدمية غير المنظورة في (ن.م.أ) (أكثر من ٦٠٪) أمكننا تقدير أهمية التجارة الخارجية التي غدت عاملاً حاسماً في ما يحققه من تقدم العديد من القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية. إن هذا العامل ذا الأهمية النوعية الجديدة هو في أساس خطاب أصحاب السلطة الذين يشددون على ضغوط و«التنافس الدولي» - وإن لم تكن المنافسة الدولية أمراً جديداً بحد ذاته - ويحملون تماماً الخطاب القديم الذي كان سائداً في أعوام الثلاثينات، خطاب «الاستقلال الوطني».

عل أنه يمكننا ملاحظة أن تكثف ظاهرة التحويل هذه

سمير أمين

ملاحظات

حول التحويل (٥)

(٥) «التحويل عبر القومي»

هو الترجمة الحرفية لكلمة

TRANSNATIONALISATION

وسيفهم المقصود من خلال

قراءة النص، على أننا نقتصر هنا

على استخدام كلمة «التحويل» اختصاراً.



يميز أولاً وقبل كل شيء تداخل وتشابك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، وفي المقام الثاني فقط يميز توسع المبادلات بين «الشمال والجنوب».

إن العامل الرئيسي المسؤول عن نمو التجارة الدولية هو توسع المبادلات بين البلدان الأوروبية ذاتها، يدفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، إذ يمكننا اليوم الحديث عن «منطقة اقتصادية أوروبية»، وإن كنت أتردد شخصياً في وصفها بالمنطقة المتدججة بالمستوى الذي كان عليه اندماج الاقتصادات الوطنية الأوروبية الكبرى (ألمانيا، بريطانيا العظمى، فرنسا) قبل الحرب العالمية الثانية، ويأتي في المقام الثاني تكاثف المبادلات بين الأقطاب الثلاثة الكبار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. إلى هذه الأخيرة وينسب كبيرة يعود الفضل في زيادة حصة التجارة الخارجية في (ن.م.أ.) للولايات المتحدة من ٦ إلى ١١٪ فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٨، وحتى في زيادة هذه الحصة في اليابان، وإن كانت هذه الأخيرة أدنى بكثير، إذ ارتفعت من ١١ إلى ١٣٪ خلال الفترة نفسها. فإذا ما حسبنا المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلداً واحداً - متجاوزين بذلك المبادلات بين الدول الأوروبية ذاتها - لوجدنا إذن أن المبادلات «الخارجية»، لكل من الأقطاب الثلاثة العملاقة تبلغ بحدود ١٢٪ من (ن.م.أ.) لكل منها، وإن أكثر من ٦٠٪ من هذه المبادلات يعود للتدفقات داخل دول كل قطب (حصة المبادلات بين دول منظمة OCDE ارتفعت من ٦٦٪ إلى ٧٠٪ من صادراتها من السلع المصنعة فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥، لكنها تبلغ ٦٠٪ فقط إذا استثنينا المبادلات بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية). إذن فالنسبة ١٢٪ من (ن.م.أ.) قد تبدو متواضعة في نهاية الأمر، لكنها ليست كذلك لأنها في الحقيقة تشكل نسبة ٣١٪ من الانتاج الزراعي والصناعي (بينما تشكل الخدمات ٦١٪ من (ن.م.أ.).

هكذا إذن، فحصة المبادلات بين الأقطاب المتقدمة وبلدان المحيط ليست هي أيضاً بالكمية التي يمكن إهمالها، وذلك بالرغم من الخطاب السائد الذي يؤكد ذلك دون تردد. إن العالم الثالث يشكل سوقاً هامة، بل ومتوسعة أيضاً، أمام المراكز الرأسمالية المتقدمة. صحيح أن توسع هذه السوق متفاوت إلى أقصى درجات التفاوت. ففي عام ١٩٨٨، كانت التجارة العالمية (باستثناء الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وكوبا) قد بلغت ٢٦٢٧ مليار دولار، منها ٧٧٪ لصادرات منظمة (OCDE) (٢٠٢٤ مليار دولار)، مقابل ٢٣٪ لبلدان العالم الثالث (٦٠٣ مليارات) منها: ٤٨ ملياراً للصين، ١٥ للهند، ٤٥ للدول الأخرى منخفضة الدخل و٣٤١ للبلدان ذات الدخل المتوسط، أو أيضاً: ١٥٤ ملياراً للبلدان النفعلية الغنية وقليلة السكان، ١٧٤ ملياراً لبلدان آسيا الشرقية، ١٠١ ملياراً لأمريكا اللاتينية، ٨٥ ملياراً للدول العربية والشرق الأوسط وبلدان جنوب وجنوب شرق آسيا و٢٩ ملياراً لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن حصة صادرات كل من الأقطاب الثلاثة - الولايات المتحدة، اليابان، المجموعة الأوروبية - إلى مجمل بلدان العالم الثالث تتراوح بين ٣٠٪ وأقرب إلى ٣٠٪ بالنسبة للقطبين الأولين وأقرب إلى ٢٠٪ بالنسبة للقطب الثالث (المجموعة الأوروبية)، إذا استثنينا المبادلات بين دول المجموعة الأوروبية. وإنه لمن الهام ملاحظة إن حجم التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث قد ازداد بسرعة أكبر من (ن.م.أ.) لهذه البلدان. إن صادرات الصين مثلاً قد ارتفعت من

٣ إلى ١٤٪ من ناتجها الإجمالي فيها بين ١٩٦٥ و ١٩٨٨ ، وارتفعت صادرات الهند من ٤ إلى ٧٪ خلال الفترة ذاتها، وصادرات البلدان متوسطة الدخل من ١٨ إلى ٢٦٪. فقط حصة صادرات البلدان منخفضة الدخل وحدها انخفضت من ٢٥ إلى ١٩٪ من ناتجها الإجمالي خلال الفترة ذاتها. ستعود لاحقاً لبنين مابينه الجمود النسبي في التجارة الخارجية (وأنواع الانتاج) لمعظم بلدان العالم الثالث التي تكون مايسمى «بالعالم الرابع» (ومنها غالبية البلدان الافريقية جنوب الصحراء). إن الأرقام هنا ليست لها الدلالة ذاتها التي للدول الأخرى، فتقديرات أرقام (ن.م.أ) مشكوك فيها صراحة في معظم الأحيان (أو الطارىء من ٢٥ إلى ١٩٪ - يجب تفسيرها بحذر شديد. يبقى مع ذلك إن الانجازات في هذه البلدان ضئيلة وإن الأرقام المطلقة يمكن إهمالها.

وعليه، فإذا كانت هذه التي نسميها ببلدان العالم الرابع لا تشكل فعلياً سوى سوقاً محدودة لأتعد بها بالنسبة للأقطاب، فالأمر يختلف تماماً بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل التي تشكل سوقاً هامة بل ومتسعة أيضاً بؤثر أهل حتى من تلك التي تميز المبادلات بين الأقطاب المتقدمة. إذن فالتدويل قد ازداد كثافة أيضاً بالنسبة لبلدان المحيط ذاتها، وإن كان يتركز بكل وضوح على عدد محدود من هذه البلدان.

إن دور البلدان الطرفية (بلدان المحيط) في عملية التدويل ليس فقط دوراً سلباً مقتصر على فتح الأسواق أمام توسع دول الشمال. فتصنيع الجنوب يعطيه أيضاً وظيفة فاعلة، هي أنه غذا يمثل جزءاً لا يمكن إهماله من السوق الدولية للسلع المصنعة.

صحيح إن الشمال يحتفظ بسيطرته على السوق الدولية للمنتجات الزراعية والصناعية لأنه يملك فوائض حيوب - مقابل عجز غذائي في الجنوب - ويملك أيضاً المبادرة في المنتجات الصناعية الجديدة. ولاشك أيضاً أن صادرات المنتجات الصناعية من الأقطاب الثلاثة إلى العالم الثالث - نحو ٢٠٠ إلى ٢١٠ مليار في عام ١٩٨٥ - تشكل أقل من ٢٠٪ من المبادلات الدولية للمنتجات الصناعية التي تجاوز حجمها العام ١١٠٠ مليار دولار في العام ذاته، وهذه النسبة تبقى متواضعة حتى إذا مااستثنينا المبادلات بين المجموعة الأوروبية (حيث تصبح عندئذ ٢٢٪). لكننا نلاحظ إن صادرات الولايات المتحدة إلى العالم الثالث شكلت ٣٥٪ من مجموع صادراتها من السلع الصناعية، التي بلغت ١٦٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥ ، وصادرات اليابان ٣٦٪ (من أصل ١٧٠ مليار دولار هي مجموع صادراتها الصناعية في العام ذاته). أما صادرات المجموعة الأوروبية إلى العالم الثالث والبالغة نحو ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥ ، فانها وإن شكلت أقل من ٢٠٪ من صادرات البلدان الأعضاء في المجموعة، إلا أنها ترتفع إلى نحو ٢٥٪ إذا ماخذنا المبادلات التي تتم بين هذه البلدان ذاتها.

لكن يجب علينا أيضاً، بالمقابل، ملاحظة ظهور منتجات صناعية في السوق الدولية يصدرها عند من دول العالم الثالث متوسطة الدخل.

إذن فالتدويل النشط قد تكثف أيضاً بالنسبة لبلدان المحيط، وإن كان بكل وضوح يتركز أكثر على عدد محدود من البلدان هي، أولاً، النمر الأربعة في آسيا الشرقية والتي بلغت قيمة صادراتها من السلع

المصنعة ١٧٠ مليار دولار، منها ٢٨ ملياراً من كوريا الجنوبية، تتبعها بعد ذلك الدول الكبرى في أمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك بشكل خاص: نحو ١٦ مليار دولار لل اثنين معاً)، ثم بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى (تايلاند، ماليزيا، أندونيسيا والفلبين: ١٢ مليار دولار للبلدان الأربعة معاً)، ثم بلدان شرق أوروبا، التي تمتلك قابلية للتوسع (لأسيا يوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا التي بلغت صادراتها معاً ٢٢ مليار دولار في عام ١٩٨٥). يجب أن نضيف أيضاً إلى هذه اللائحة الصين، التي صدرت منتجات صناعية بقيمة ١٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٥ - والمهند (٥,٩ مليار دولار) التي تمتلك قدرة تصديرية آخذة في التوسع. بالمقابل فإن حصتي العالم العربي (٣,٦ مليار دولار صادرات صناعية) والعالم الرابع (أقل من ملياري دولار) ليستا فقط شبه معدومتين، بل أنهما أيضاً في حالة ركود.

٢ - إذا أخذنا بالحسبان في الوقت ذاته تطور المبادلات بين دول المجموعة الأوروبية وتلك التي تتم بين الأقطاب (الولايات المتحدة، اليابان، المجموعة الأوروبية)، والمبادلات بين هذه الأقطاب ومناطق العالم الثالث نصف المصنعة، فإن ذلك يمكن أن يبين لنا كيف تتكون، في إطار التدويل المكثف، تبولرات اقليمية تقوم حول الأقطاب الثلاثة، وإن كانت بلدان المحيط التابعة لها مختلفة جداً من حيث قدراتها الكامنة، فهناك المنطقة الأمريكية الشاسعة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وولايتها الخارجية المشكلة من كندا، وهي الشريك الممتاز في المجموعة المكونة من أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي. إن المكسيك هي الآن في طريق الاندماج التام في السوق الكبرى لأمريكا الشمالية، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية مدفوعتان لسلوك الطريق ذاته، مع اقتراح منطقة مبادلات حرة تمتد من الاسكا شمالاً إلى جزر أرض النار جنوباً.

وهناك منطقة آسيا الشرقية وجنوب الشرقية الواسعة والتي تسيطر عليها اليابان وتضم إليها بلدان جنوب شرق آسيا نصف المصنعة (تايلاند وماليزيا والفلبين وأندونيسيا)، إلا أن حدود هذه المنطقة غير واضحة المعالم تماماً، فليس من المؤكد أن كوريا يمكن اعتبارها ومندرجة في هذه المجموعة، وبدرجة أقل يمكن توقع دخول الصين فيها بأي شكل كان. والمهند ذاتها، بالرغم من كل نقاط ضعفها، تبقى مستقلة ذاتياً تجاه القطب الياباني، إلا أن المنطقة واليابانية يمكنها التوسع نحو الغرب (بورما، سريلانكا، وحتى بانجماه الباكستان والخليج).

أما المنطقة المتبلورة حول المجموعة الأوروبية، فلها صورتها الخاصة، فهي تأخذ شكلها من شراكة المجموعة الاقتصادية الأوروبية - دول افريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهندي، يرسمها جزيئاً الاطار الجلمد لمنطقة الفرنك. إلا أن الدول الطرفية (المحيط) الافريقية المعنية هنا تدخل بالضبط في مجموعة البلدان الأكثر فقراً التي تبقى امكاناتها، في إطار المنظومة القائمة، محدودة جداً. وهذا هو السبب دون شك في كون المبادلات بين المجموعة الأوروبية ودول الجنوب تبقى أضعف نسبياً من المبادلات بين الولايات المتحدة والجنوب، وكذلك بين اليابان والجنوب. إن أوروبا، من ناحية أخرى، قد كرس معظم جهودها لاندماجها الداخلي بالذات والذي سيحصل حل دفعة جديدة يطلقها فتح حدود دول السوق المشتركة التام بدءاً من عام ١٩٩٢. كذلك فإن فتح حدود أوروبا الشرقية يمكنه أن يقدم آفاقاً جديدة للتوسع الأوروبي الاندماجي ويؤخر بذلك تكثيف المبادلات بين أوروبا والجنوب.



إذن فمن السابق لأوانه الحديث عن «إعادة تنظيم» في إطار عملية التدويل، فالدول المحيطة تبقى مشرعة الأبواب إجمالاً أمام منافسة الأقطاب التي تتزاحم ليس فقط على أسواقها التجارية بل وعلى أسواقها المالية أيضاً. إن التنافس بين هذه الأقطاب يختلف بحسب مختلف أنواع المنتجات. فبينما تحتفظ اليابان والولايات المتحدة بقصب السبق في التكنولوجيات الجديدة القائمة على أساس المعلوماتية (أنفورماتيك) بصورة خاصة، تتمتع الولايات المتحدة وكندا وفرنسا بالأسبقية في مجال الحبوب، وتسيطر ألمانيا في مجال الصناعات الميكانيكية التقليدية (السيارات والآلات العاملة أو آلات العدة) والكيمياء، أما فرنسا فتحتل موقعاً جيداً في بعض مجالات السلع وصناعة الحديد وصناعة الطيران. إلا أن المبادلات بين الأقطاب، تختلف عن تلك التي تتم بينها وبين دول المحيط، إن الأسبقية في التكنولوجيات الجديدة تكون حاسمة في المبادلات بين الأقطاب ذاتها، لكنها أقل أهمية بكثير في المنافسة على أسواق العالم الثالث.

لكن مايمتدنا عن الحديث عن الأقطاب REGIONALISATION كأمر واقع، هو بصورة خاصة الشكوك الهائلة التي مازالت قائمة فيما يتعلق بسياسات الاتحاد السوفيتي والصين والهند والعالم الثالث. هذا دون الحديث عن الشكوك حول مستقبل أوروبا ذاتها وحول خيارات ألمانيا الخامسة في هذا المجال.

إننا لننكاد نرى في هذه المجالات سوى احتمالات. إذ يبدو لي أن ألمانيا الموحدة ستجد في أوروبا الشرقية ميداناً للتوسع يجعل تعميق اندماجها في المجموعة الأوروبية ذا أهمية جد نسية. كما يبدو لي كذلك إن روسيا والصين وحتى الهند ستحتفظ جميعاً بإمكانية البقاء خارج التبعية لأي من الأقطاب، وبالتالي ستحتفظ بهامش هام من القدرة على المناورة، وعلى عكس ذلك، لا يبدو لي في الأفق السياسي المنظور، إن ثمة إمكانية أمام المناطق الكبرى في العالم الثالث لتنظيم نفسها وحول ذاتها، أكان ذلك فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية أو بالعالم العربي أو إفريقيا أو جنوب شرق آسيا.

إلا أن هذا النوع من الأقطاب، كأساس لتعددية المراكز (راجع سمير أمين: من أجل عالم متعدد المراكز) هو مايتطلبه تصور آخر للتنمية غير التصور الذي يقتضيه التلازم وحيد الطرف - والذي يتم، إضافة لذلك، وفق نسق متفرق - والناجم عن مقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي.

٣ - أن أهمية التجارة الخارجية لا تشكل سوى واحد بين مؤشرات عدة أخرى لاتقل عنه أثراً على كثافة عملية التدويل: كالمبادلات (والتبعية) التكنولوجية، والتدفقات المالية (والمديونية الخارجية)، هذا دون ذكر مايسمى بالعوامل المتولدة خارج المجال الاقتصادي (الثقافة والاتصال، استراتيجية المكان (جيوستراتيجية) والسلع، الايكولوجيا أو البيئة). كل هذه العوامل تعمل بشدة في صالح تكثيف العملية العالمية (العولمة) (MONDIALISATION)، أكان ذلك على مستوى تشابك الاقتصادات والمجتمعات المركزية، أو على مستوى اندماج البلدان المحيطة في المنظومة الكلية.

إن الحطاب السائد اليوم يستخرج من هذه الوقائع استنتاجين يرفعهما إلى مصاف العقيدة، الأول: إن التدويل انما لا يمكن تجنبه ولا بد من قبوله كما هو، فلا يمكننا إذن سوى التلازم معه، والاستنتاج الثاني: هو أن التلازم النشط مع هذه الضرورة، من قبل مايسمى بالبلدان السائرة في طريق

النمو، يمكن التحقيق، تشهد على ذلك «النجاحات» التي أنجزتها كوريا ودول أخرى. كل شيء يتعلق إذن بالعوامل الداخلية الخاصة بكل من بلدان العالم الثالث المختلفة.

تشكل تقارير البنك الدولي، من هذه الوجهة، غمادج من نوعها، فقراءتها المملة، بقدر ما كانت عملة قراءة جريدة البرافدا قبل خمس عشرة سنة، تقدم لنا إذن هذه الحسنة وهي أننا نعلم مسبقاً ماذا سيقوله لنا البنك حول أي موضوع، سواء أكان موضوعاً قديماً أم جديداً. ولن يذهب البنك أبداً إلى أبعد من الاستنتاجين يابها - عقائد مطروحة قبلاً في الواقع، بمقتضى الابدولوجيا، فالمسائل الحقيقية يتم دائماً تجنبها سلفاً، لتحل محلها كتلة من «المعطيات» (الملاحق الاحصائية، وهي الجزء الهام الوحيد من الوثائق، وإن كانت الاحصاءات تغفل الكثير من النقاط الأساسية، وذات نوعية تدعو للشك في عدد من الحالات) التي ليست لها دلالة خاصة، ولكن يحاولون «جعلها تنطق» بجملها تعترف - تحت تعذيب النماذج الاقتصادية الرياضية التي ليست أبداً سوى بدائل متبجحة للقاعدة الثلاثية - مايراد منها أن تعترف به من أجل اصفاء طابع «العلم» على تأكيدات ابدولوجية خالصة، إنه لغو خالص.

هذه المسائل بالضبط، التي ينفلها الخطاب السائد، هي التي تشكل موضوع هذه الورقة حول التدويل، والتي يمكن تصنيفها في فصلين. أولها يتعلق بطرائق التدويل. إن الخيارات البديلة هي، بواضع العبارة، التالية: هل يمكننا التوفيق بين بعض مقتضيات التدويل (وأية مقتضيات؟) والابقاء - أو بناء - الاستقلال الوطني الذاتي؟ أم أن ثمة تناقضاً مطلقاً بين الطرفين إلى درجة تضطر معها إلى القبول بانحلال الوجود الوطني في العالمية (MONDIALISATION)؟ هل يجب القبول بانحلال الاندماج الوطني المنظم بنوياً (فيها إذا وجد كإثر تاريخي متكون) - أو العدول عن بناه إن لم يكن موروثاً - لصالح اقتصاد أصبح عالمياً (أي منظومة انتاجية عالمية، بحسب تعبير ميشل بو (BEAUD) وليس فقط دولياً INTERNATIONAL (الذي كان يفترض تفصل منظومات انتاجية وطنية)؟ أم أنه يجب علينا (وهل يمكن ذلك؟) توفيق بعض مقتضيات التدويل مع هدف بناء «وطني»؟ يبدو لي إن الاجابتين محتمتان، وأن لكل منهما مضامين اجتماعية مختلفة عن الأخرى، بل وحتى متناهرة معها.

أما الفصل الثاني، فيتعلق بالتقويم النقدي لتجارب «التلاؤم» (AJUSTEMENT) مع التدويل. أكانت هذه التجارب تلك المساة «اشتراكية» القاضية برفض ظاهري للتدويل، أو كانت هي تجارب العالم الثالث المعاصر. في هذا المستوى، يكتب الخطاب السائد بتصنيف بدائي يميز بين «النجاحات» (مقاسة بزيادة م.م.أ وتوازن الميزان الخارجي) وحالات «الفشل» (بحسب هذين المؤشرين): كوريا الجنوبية في طرف أقصى والعالم الرابع الإفريقي في أقصى الطرف الآخر. هذا الخطاب لا يذهب إلى أبعد من تكرار مسطح لما تقدمه لنا، للوهلة الأولى، الملاحق الاحصائية في تقارير البنك الدولي، إنه لا يطرح أبداً المسائل التي تسمح بمناقشة النتائج الناجمة عن استراتيجية التلاؤم المطبقة (أو المفروضة) مقارنة مع ما يمكن أن تقدمه استراتيجيات أخرى - لم يجر تطبيقها. إذن فهو خطاب غير نقدي أساساً.

٤ - تختلف المواقف جملة حول المبدأ الأساسي - أقصد التناقص: تدويل / استقلال وطني - وبالتالي فالاحتمالات الحقيقية لحركة التاريخ الجاري بناؤه هي أيضاً مختلفة تماماً عن الاحتمالات المتصورة من قبل أصحاب الخطاب الاصطلاحي (الذي يمكن وصفهم بالضبط بفقدان الخيال).

ظاهرياً، جميع السلطات (مراكز السلطة) في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE - وخلقتها «الرأي العام»، الذي تصنمه تلك السلطات ذاتها - تقبل مبدأ تحول الاقتصاد الدولي اى اقتصاد عالمي، فالإتفاق هنا تام، على مستوى الخطاب، يشارك فيه اليمين واليسار، بالمعنى الانتخابي لهاتين الكلمتين وفي شروط الغرب الحديث.

لكن وراء هذه الواجهة من الإجماع توجد «تكونات» تشكل الجوهر فيها يتعلق بالتطورات السياسية المحتملة في المستقبل المنظور، فالولايات المتحدة واليابان ليستا مجرد «منطقتين جغرافيتين» في الاقتصاد العالمي الجاري بناؤه. إنها تقيان اقتصادين «وطنيين» وسيستمران كذلك، حيث تسعى الدولة بالضغط هنا الى الإبقاء على البنى الوطنية، وفي الوقت ذاته الاستفادة أيضاً، بصفتها شريكاً قوياً، من بناء الاقتصاد العالمي. سيقول المتحمسون للدولة الليبرالية إن هذه معركة المؤخرة. وهذا موضوع يتطلب البحث؛ ربما هي معركة المؤخرة في منظور القرنين القادمين، لكنها معركة الطليعة في هندسة الأعوام العشرين القادمة، فمن يستطيع انكار الأهمية الحاسمة التي ترتديها هذه الخيارات الوطنية: على مستوى تمويل البحث والتطوير (المدني والعسكري) ومنظومات التأهيل والتكوين الملائمة؛ وعلى مستوى الحماية الفعلية للزراعة (الدعم المالي لها، وهو دعم يتعرض «للقنعة حقاً، لكن سنرى...). وللموارد المدنية والنقطية (سياسات مابسمى بالاحتياطي الاستراتيجي) وحتى للصناعة التحويلية ذاتها؛ وعلى مستوى ادارة المنظومات المالية، الخ... أضيف الى هذا أن الولايات المتحدة تمتلك أيضاً ميزة لا يمكن وضعها موضع التساؤل في المدين القصير والمتوسط، لعدم وجود حل بديل لها، هذه الميزة هي الدولار الذي يلعب دور النقد العالمي.

إن أوروبا ليست أبداً في وضع مشابه، وليس ثمة مايبث أن بناء المجموعة الأوروبية سيقود اليه، فأوروبا هي أولاً وريثة ماضيها، أعني أنها مجموعة اقتصادات وطنية متجاورة تكونت تاريخياً على هذا الأساس، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ليست دولة فوق قومية والسياسات المشتركة ليست على مستوى متطلبات بناء دولة كهذه، ولن تكون حتى بعد فتح الأسواق كلية في عام ١٩٩٢. ليس ثمة سياسات مشتركة - عدا في مجال دعم الزراعة وهي سياسة عطوية أيضاً، كما هي الحال في الولايات المتحدة (سنرى ذلك أيضاً...). أما عناصر السياسة التقليدية المشتركة (مابسمى بـ«الشعبان») فمعرضة هي أيضاً للهشاشة دائماً بسبب تعدد سياسات مكافحة التضخم وغيرها... هذا دون الحديث حتى عن غياب تصور سياسة اجتماعية مشتركة. حتى هذه اللحظة وفي الأمد المنظور متبقى السوق المشتركة ما يوحى به اسمها لاكثر، أي مجرد سوق، علماً بأن الاندماج بواسطة السوق وسددها يتحقق من التناقضات أكثر مما يمكنه أن يحل منها، وبالتالي فإنه يعمل في طياته خطر اضعاف أوروبا بصفتها هذه وجعلها هشاً، وذلك بتقوية بعض الدول واضعاف الأخرى، جاعلاً من البناء الأوروبي كياناً هجيناً يتراقف فيه استمرار بنى قومية في الدول «القوية» (ألمانيا بالدرجة الأولى) الى جانب تفكك مثل هذه البنى لدى الدول «الضعيفة» ودون أن تقوم بنى أوروبية بديلة مندمجة وكيّة.

مثل هذا التطور الذي لايشير كثيراً من التفاوض يتلو أكثر احتمالاً بسبب استمرار تكتيكات قومية مختلفة بل وحتى تنافرية في قلب المجموعة الأوروبية. فبريطانيا العظمى تقبل بالتحويل - تفتت السلطة

القومية، لكن ليس لصالح بناء أوروبي. فمن ناحية هي تفتتح على العالم دون حدود كما يشهد بذلك انفتاحها على صناعة الاتصالات، (INFORMATIQUE) اليابانية كبديل لسياسة اعلاميات أوروبية مشتركة، لا وجود لها أصلاً. وبمكتها الاعتدال، في هذا المجال، على حسنتها الموروثة التي تمثلها قدرة مركزها المالي الكبيرة. ومن ناحية ثانية، فانها قبلت دائماً المنظور المحتمل لاندماجها بالولايات المتحدة حيث تشاركها في اللغة والثقافة التي تبرز أهميتها اليوم. وبهذا الصدد يجب الاعتراف بأن البناء الأوروبي سيبقى معاقاً - مقارنة بالولايات المتحدة واليابان - بالتنوع اللغوي. فمن الصعب تصور قيام بحوث تطوير (R-D) مشتركة ومنظومات تأهيل وتكوين مشتركة: بأية لغة ستم؟ في القطب الآخر، نجد ألمانيا وقد غدت في موقع جديد كلياً. كانت ألمانيا الغربية قبلاً «عملاقاً» اقتصادياً في المجموعة الأوروبية (صادراتها من المنتجات الصناعية تضاهي في أهميتها صادرات الولايات المتحدة واليابان، وتعادل أكثر من ضعف صادرات بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا). لكنها كانت، كما يقال، «قزماً سياسياً». كان توازن المجموعة الأوروبية يقوم على أساس هذه المعادلة: دور سياسي قيادي تقوده انكلترا وفرنسا، ومحرك اقتصادي ألماني. هذا التوازن قد اختل. في هذه الشروط فإن ألمانيا الموحدة يمكنها أن تنحدر إلى الانفراد بالعمل، دون التصريح بذلك، أي دون أن تعمد شكلاً طرح مسألة المجموعة الأوروبية. يمكنها أن لا تريد دفع «الاندماج الأوروبي» إلى أبعد مما تتطلبه بنيتها وحدها كدسوق مشتركة». وبمكتها تماماً، باعتبارها الشريك الأقوى، قبول قواعد هذه السوق مع الإبقاء على بنية قومية راسخة بينما قد تتعرض البنى القومية لشركائها للتفكك. بل يمكنها حتى تقوية بنيتها القومية بتوسعها باتجاه الشرق الأوروبي وهو في وضع تابع. فيما بين هذين الخيارين الممكنين (وحتى المحتملين، كما يبدو لي)، أي الخيارين الألماني والبريطاني، يكاد ألا يكون ثمة مكان لسياسات أخرى. إن فرنسا وإيطاليا ودول أخرى يمكنها أن ترغب بتنشيط البناء السياسي الأوروبي للتصويض عن ضعفها الاقتصادي بتأكيد موقعها السياسي. إلا أن بريطانيا العظمى لا تريد ذلك وألمانيا ليس لها أية مصلحة فيه، إذن فهل يمكن أن يكون هذا الخطاب أكثر من مجرد أمنية تقيّة؟

إن مستقبل المشروع الأوروبي يتبع في نهاية الأمر للخيار الألماني. فإذا ماسارت ألمانيا على انفراد يمكنها الطموح إلى مركز القطب الثالث في المنظومة - الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا - وذلك في المستويين الاقتصادي والسياسي معاً. يتوجب عليها من أجل ذلك، دون شك، التغلب أيضاً على بعض العقبات. في المجال التكنولوجي ليست ألمانيا في مستوى يقارن بالولايات المتحدة واليابان، فنانجازاتها التصديرية تقوم على الصناعات التقليدية المرتبطة بإعادة البناء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وليس على التكنولوجيات الجديدة. وهي بخاصة لم تستعد دوراً سياسياً خاصاً بها. إن بريطانيا العظمى وفرنسا تبحران عضوين في نادي الخمسة العظام الذين يمتلكون حتى النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإن كانت هذه الحسنة تتعرض احتمالاً للزوال على المدى الطويل، ولكن متى؟ (لقد قدم غورباتشوف اقتراحاً بهذا الاتجاه يدعو إلى منح ألمانيا وضعاً مماثلاً في الأمم المتحدة) إذن لماذا لا تقبل ألمانيا بدالخيار الأوروبي، كما يعلن ذلك المستشار الألماني (ماقيمة التصريحات من هذا النوع؟!). لكن

لماذا تفعل ذلك؟ الأجل استمرار الوضع السياسي الممتاز الذي يتمتع به شركاؤها ودون أن تحصل هي على مايقابل ذلك ؟.

بانتظار ان تصبح هذه الخيارات لا بد من ملاحظة ان أوروبا تبقى «قزماً سياسياً جماعياً»، إذا أردنا أن نطلق عليها ما قبل عن ألمانيا حتى الآن. فنظراً لكونها موضوعة تحت المظلة النووية الأمريكية (التي لم تمد تصلح لشيء منذ «نهاية دورة الردع» بحسب تعبير الن جوكس، وعزقة بين تلونات سياسات خارجية مختلفة لدولها الأعضاء) لم تجرؤ أوروبا حتى الآن على اتخاذ مواقف خاصة بها، عدا تلك المواقف الخطائية تجاه الولايات المتحدة. كما وانما تبقى مبعدة، بسبب ضعفها الذاتي، عن المشاركة في «الحل» المحتمل للصراعات الكبرى بين الشمال والجنوب (مثلاً في قضية فلسطين)، وعليه فهي تصطف عملياً ذاتياً، في نهاية المطاف، وراء قرارات واشنطن (كما رأينا ذلك في أزمة الخليج).

لكي تصبح أوروبا قطباً ثالثاً، قطباً قد يقدو عندئذ، بإحتيال قوي، القطب الرئيسي على المستوى العالمي، يجب عليها القبول بإدراج عملها في إطار المنظور الديغولي القديم «من الأطلسي إلى الأورال» (في الواقع، إلى فلاديفوستوك)، أي ان تندمج معها الاتحاد السوفيتي (أو روسيا). وحده غورباتشوف اليوم يقترح هذا التصور تحت تسمية «البيت الأوروبي المشترك» (راجع سميير أمين: البيت الأوروبي المشترك)، كمشروع مرّن من النوع «الكوفندراي» الذي يترك للأعضاء، من بريطانيين وفرنسيين وألمان وروس وغيرهم، ما يكفي من الاستقلال الذاتي لمواجهة حالات موضوعية مختلفة. هذه الطريقة في التوفيق الفعلي للتدويل والاستقلال الوطني تنسجم تماماً مع الأطروحة التي أداغ عنها هنا. انها تنسجم أيضاً، حسب رأيي، مع درجة نضج الأفكار الحقيقي التي تبدي استعداداً نحو نوع من الكوسموبوليتية (العالمية) لكنها غير مستعدة لمحو الجذور القومية في تاريخها.

لكن إذا كان خيار التدويل في البلدان المركزية واضحاً، مع بقاء طرائق تحقيقه وحدها، بالمعنى الذي عبرنا عنه، خاضعاً لاجتهادات متنوعة، فإن المسألة تطرح في بلدان العالم الثالث وفي البلدان الشرقية بشروط مختلفة جداً. السبب في ذلك هو أن نتائج الخيارات الحاصلة في هذا المجال تكون هنا مأساوية، بينما ليست هي كذلك في الغرب، حيث، ومهما كانت التلونات المقررة، ليس ثمة أية مأساوية واسعة النطاق في المجال الاجتماعي حقاً، ان خياراً خاصاً - كالسوق الأوروبية المشتركة دون اندماج سياسي واجتماعي مثلاً - يمكنه «تهديش» بعض المناطق الفقيرة الطرفية في أوروبا: بطاقة واسعة في مناطق استوريا الإسبانية، أو تفهقر في اليونان، مثلاً لكن أوروبا يمكنها أن تستوعب سياسياً خيبات أمل كهذه، وتحويل شاطئ البحر المتوسط إلى أمانة للراحة يؤمها الشاليون، واستقبال الشخيلة الجلد المهاجرين من تلك المناطق.

الأمر ليس كذلك في الجنوب والشرق. ان التدويل، بالمعنى الذي يقصده المدافعون عنه في التيار السائد (أي دون تنازلات للاستقلال القومي الذاتي) يؤدي هنا بكل تأكيد إلى فقر دائم لغالبية الناس تراقفه وتزيده حدة حرمانات لا يمكن تحملها. ان توحيد العالم بوساطة السوق يحصل عندئذ في طياته بالضرورة تفجرات عنيفة؛ فالعالم الثالث وبخاصة للمناطق نصف الطرفية (الدول الصناعية الجديدة الخ...) يبقى منطقة الزوابع وان لم يرض ذلك أولئك الذين، بحجة التمييز، يتكروون وحدة العالم

الثالث - البدعية هنا . ان الحالة الموضوعية في البلدان الشرقية تبرز لنا ، من هذه الناحية ، نشاطاً كبيراً مع حالة العالم الثالث .

وعليه فإن التباين بين خيار (التحويل دون تنازلات) والخيار الذي يحاول المحافظة على الاستقلال الوطني (وهو ما اسميه فك الارتباط في شروط عصرنا) هو هنا تباين حاد ولا يمكن أن يكون ثمة اتفاق عام حول هذه المسألة ، كما هو الحال في الغرب . ان المصالح الاجتماعية تدخل هنا في صراع قاس ، في حين نجد هذا الصراع مثلولاً في الغرب . ثمة اذاً معسكران مفصولان بوضوح . فالطبقات الفائدة تقول نعم للتحويل الذي اسميه هنا تحولاً كمبردوريا (Compradorisation) لانه يتطلب تلازماً سلباً - ولا أهمية أن يكون هذا التلازم ناجحاً أو فاشلاً وفق مؤشرات البنك الدولي . انها تقول نعم بكل بساطة لأنها المستفيدة الحقيقية من العملة (mondialisation) من حيث المداخل وأنواع السلطة التي تحصل عليها . بينما تكون الطبقات الشعبية ضحية هذه العملة وبالتالي ستثور هذه الطبقات إلى أن تصل إلى فرض البديل الوطني الشعبي الضروري موضوعياً .

مرة أخرى ، عالم ثالث = منطق الزوايح . هذه الزوايح ليست نتاج وتكرار حتمي للتاريخ ، بمعنى ان العالم الثالث يجب عليه ان يمر بالمراسل التي قد قطعها الغرب ، وان يعيد تجربة الصراعات الاثنية والقومية والصراع على السلطة وغيرها ، ان الاطروحات النيوغوية [الفيرية الجديدة ، نسبة إلى ماكس فيبر] الدارجة اليوم ، والتي لا تقول شيئاً أكثر من ذلك ، تلغي الأمر الجوهري وهو ان هذه الزوايح هي النتاج الضروري لتوسع الرأسمالية العالمي ذي النزعة الاستغماية . ولما كان من الصعب التنبؤ بنتيجة هذه المواقف مسبقاً وعل الدوام - ذلك ان الانتصارات والانكسارات تظل جزئية - فسيكون صعباً بنفس المقدار التكهّن بالمستقبل إلى أبعد من الحالة الحاضرة أو القريبة جداً . إذن فالتلونيات التي سادها في السطور الآتية ، فيما يتعلق بالتحويل إلى الكمبرادورية (compradorisation) وطرائق تلازم أفضل ، ترتكز على الماضي القريب جداً وسوف تتعرض مستقبلاً لكل الاضطرابات الناجمة عن النتائج التي ستمخفض عنها الزوايح .

تبدو الصين وكأنها الاستثناء الشديد الوحيد حتى الآن من الخيار الكمبرادوري ومن هنا قد تكون قادرة مستقبلاً على لعب الدور الذكي الذي يقتضيه دخولها الواضح في الاقتصاد العالمي دون ان تتخل عن تقوية بناها القومية الخاصة ذاتية المركز . كل شيء يتعلق بتطورها السياسي الداخلي . ويعود العامل الداخلي من جديد ليغدو حاسماً هنا ، بسبب ان الصين قد أقلمت على فك الارتباط بالمعنى الذي افصده بهذه العبارة .

لكن ثمة أمثلة أخرى عن الخيارات البديلة للتحويل الكمبرادوري ، وان اقتضى ادخال بعض التنويعات عليها وتمييز بعضها عن بعضها الآخر . كوما وفيثام «تقوامان» ، لكن في حالة من الانفراد تعود جزئياً لرغبتها بالذات ، والجزء الآخر تفرضه الامبريالية التي لم تتحل عن رغبتها في تدمير الإرادة الوطنية للدول عتما تكون هذه «بلداناً صغيرة» . في العالم «الواسع» تحت الهند مكاناً خاصاً جداً بسبب حجمها رجا - وهو عامل هام ايضاً بالنسبة للصين . لكن الاهتمام التدريجي للايديولوجية القومية على غط نهرو - انديرا غاندي ، ولصالح صعود الطموحات الكمبرادورية لدى البرجوازية الهندية ، والمخاطر

الناجمة عن القوميات المحلية التي تهدد الكيان الهندي تجعل مستقبل الهند غير واضح المعالم. وكوريا الجنوبية وتايوان يشكلان الاستثناءان الأكثر إثارة للمعجب، باعتبارهما بلدين «معادين للاشتراكية». من حيث المبدأ ان نجاحهما ليس في انهما حققا نمواً اقتصادياً شديداً دون خلل كبير في ميزان المدفوعات، فهذا انجزته دول اخرى ايضاً؛ انه في كوتنبا توصلا إلى اقالة بنين قومي حول دولة قوية وعلى أساس من توزيع الدخل بقيت فيه أنواع اللامساواة في حدود معينة وضبطت. وهو بالضبط الأمر الذي لم تنجزه الدول الاخرى. ينجم نجاحهما إذن عن كونها اقدمتا بالضبط على عكس ما تتطلبه العقيدة الليبرالية السائدة! لماذا؟ ثمة أسباب نوعية تفسر ذلك - أسباب تاريخية (وربما ثقافية تتطلب المناقشة) وأسباب سياسية (منافسة كوريا الشمالية والصين).

ليس هنالك ابدأ أي استثناء آخر في العالم الثالث الرأسمالي، أكان ذلك بالنسبة للدول «الفنية» (التغطية مثلاً) أم كان بالنسبة للدول الفقيرة، سواء منها تلك التي يكيل لها البنك الدولي المديح بسبب «نجاحها» (بشروط النمو والتوازن الخارجي، المؤشران الوحيدان اللذان تأخذ بهما الليبرالية)، أو تلك التي تنوء تحت وطأة العلاج وكانت ضحاياه التعمية (العالم الرابع). ليس ثمة هنا ما يسمح بالحديث عن نجاح ما وفق الشروط التي يقتضيها تدعيم البنيان القومي *Structuration nationale*. كانت هنالك محاولات ويدابات في هذا الاتجاه وفي بلدان مختلفة جداً في البداية، بعضها «نامية» بمستوى متوسط واخرى غير نامية اطلاقاً، جميعها في حالة تراجع وفي طريق الانحلال. وحتى في الدول «نصف المصنعة» التي يبرزها البنك الدولي (البرازيل، المكسيك، تركيا، نايلاوند، وغيرها) وفي بلدان من نمط ساحل العاج - كينيا ليس ثمة من نجاح باتجاه البناء القومي. وعلى العكس من ذلك فان تزايد اللامساواة في توزيع الدخل هو ذاته هنا علامة الفشل بالذات، بمعنى انه يخفض من احتمالات الاندماج الاجتماعي الذي دونه يكون البناء الوطني غير ذي دلالة. يقتضي دون شك اجراء بعض التنوع في هذا الحكم بين حالة واخرى، إذ نجد هنا أو هناك عناصر سياسة وطنية: على مستوى التحكم التكنولوجي أو المالي، في بعض الدول الصناعية الجديدة ومن حيث دور الدولة في التصنيع أو في الإصلاح الزراعي في بعض البلدان ذوات الماضي القومي. إلا أن هذه العناصر لم تبلغ مستوى «الكتلة الحرجة» الضرورية لانشاء قوة مضادة هامة تقف في مواجهة الطموحات الكمبرادورية لدى الطبقات المتنازعة. وعليه تبقى هذه الارهاصات حشة ومعرضة لخطر التفكك الذي «يصبح» به البنك الدولي.

هل بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ايضاً عكوم عليها نهائياً بالتحول إلى بلدان عالم ثالث، وبالتالي بالتحول إلى الكمبرادورية؟ هل مستضع لمطالبات تدويل دون تنازلات تدفعها إلى مصير العالم الثالث؟ أم أن الرأسمالية ستخرجها من مأزق «الاشتراكية» وتسمح لها بانجاز تنمية سريعة على مثال بلدان أوروبا الغربية، كما تدعي ذلك الايديولوجية الليبرالية؟

ليس موضوع هذه الورقة التعرض للمسائل المتعلقة بطبيعة المنظومات التي انهارت بفظاظه في هذه البلدان، وانجازاتها وحدود هذه الانجازات ومصاعبها وتناقضاتها، وأسباب فشلها في تصحيح ذاتها، ولا حتى لطبيعة الصراعات الاجتماعية والسياسية الجارية، ظاهرة كانت أو كامنة، إلا أن الملاحظات

الآنية هي النتائج المباشرة التي استخلصها من تحليلاتي الخاصة المتعلقة بهذه المسائل (انظر سمير أمين، مستقبل الاشتراكية).

ان بلدان أوروبا الشرقية، وفق ما تجري عليه الأمور، سيصعب عليها تجنب الكارثة التي سوف يعينها، بالنسبة لطبقتها العاملة، دخولها في النظام الرأسمالي كما هو. فالبنى القومية المندمجة التي اقيمت خلال الاربعين عاماً الماضية هي الآن في طريق التفكك لصالح التوسع الرأسمالي الاجنبي (الألماني بالدرجة الاولى، ولكن أيضاً الأوروبي عموماً، والياباني والأميركي)، وستجد البرجوازية المحلية الجديدة مكانها في هذا التوسع، لكنها سوف تسد ثمن مكتسباتها الاقتصادية بخضوع كمبرادوري. وسوف نجد هنا أو هناك سناً اجتماعياً لدى بعض الطبقات أو الشرائح الوسيطة الجديدة - فلاحين الثراء أو أصحاب مشاريع صغيرة - كما هو الحال في العالم الثالث، أما ثمن هذه «التنصحيحات» فستدفعه الطبقات الشعبية بخفض مأساوي في مستوى حياتها وبالبطالة الكثيفة واهمال الخدمات الاجتماعية، وغيرها... وهذا كله ليس خلال فترة قصيرة عابرة، كما يؤكد لها زعمائها الجدد، وإنما بشكل نهائي، كيف ستصرف تلك الطبقات تجاه هذه التطورات التي لا مفر منها؟ الوقت مازال باكراً لمعرفة ذلك. لكن لا بد من انتظار ردود فعل رجوعية ممكنة الحدوث تنفذ أنواعاً من القومية من الدرجة الثانية (لا تعارض السيطرة الغربية) تكون قاعدة لدكتاتوريات وشعبوية كذلك التي عرفتها هذه البلدان في أحوام العشرينات والثلاثينات والاربعينات من هذا القرن.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فستكون الأمور أكثر تعقيداً حيث طبيعة الصراعات الاجتماعية الجارية، وادراك التحديات، ودور البلد كقوة عسكرية عظمى، وحدة المشكلات القومية، تتم فصل جميعها بشكل يتحدى حتى التحليلات الأفضل اطلاعاً. لكن يمكننا الاعتقاد - حذسياً تقريباً - ان الاتحاد السوفيتي، إذا تمكن من تجديد نفسه، والا فالمجموعة الروسية - اذا ما تَجَبَّر الاتحاد - يمكنها ممارسة تلك اللعبة الباردة التي تجمع معاً اصلاحاً سياسياً ديموقراطياً، وإدارة اقتصادية أكثر نجاحة، واندماجاً أوسع في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت ذاته المحافظة على البنيان الوطني ذاتي التمرکز - وتدعيمه، وبالتالي على المدى الطويل. ان الطبيعة الاجتماعية لمثل هذه التسوية الانجماية بين متطلبات التدويل ومتطلبات البناء الداخلي المبنيون Structure المستقل، قد تكون قريبة مما وصفته به «تحالف اجتماعي وطني وشعبي»، كانت ثورة ١٩١٧ قد انتجته، لكنه ضاع في الفوضى الايديولوجية اللاسقة المسماة بـ «البنيان الاشتراكي». وحتى في مثل هذه الفرضية المتفائلة لن يتوقف التاريخ عند هذا. ان منظومة كهذه قد تتطور بالضرورة لاحقاً إما نحو تبلور رأسمالي متقدم ورثسي (قطب جديد) أو نحو متابعة تطور تقدمي من حيث محتواه الاجتماعي.

٥ - ان انجازات الاقتصاد العالمي لا يمكن تقديرها بمقياس مؤشرات النمو والتوازن الخارجي وحده، فتوزيع الدخل الذي تصوره الأمة مجملها على أنه توزيع مشروع، هو ضرورة مطلقة ولا وجود للامة دونه بسبب فقدان الانتماء الاجتماعي. ودون استقلال ذاتي نسبي تجاه الخارج (في المجالات التكنولوجية والمالية والغذائية والصناعية والعسكرية والثقافية) يتبني وجود الأمة كذلك، اذ لا تكون عندئذ كائناً نشطاً في صنع المجتمع العالمي. ان الحرمانات التي يسببها الخضوع السلمي لاهواء تطور

ليس لنا عليه أي تأثير تبرز عندئذ ردود فعل هي أحياناً سلبية أكثر مما هي إيجابية، إذن فإنجازات الاقتصاد العالمي يجب تمييزها من وجهة النظر هذه: هل النمو موضوع البحث قد زاد من حدة التناقضات المشار إليها ودفع شقة اللامساواة وعمق التبعية، أم أنه على عكس ذلك، سمح بالتخفيف منها؟

إن المعطيات التي يوفرها لنا الاقتصاد الاصطلاحي (التقليدي) لا تسمح بالإجابة على هذه الاسئلة كونها قد ابعدت منذ الوهلة الأولى. لذا فالاستفادة التي نستطيع أخذها من هذه المعطيات - المجمعة هنا في أربعة جداول تتكشف فيها الملاحق الاحصائية المقدمة في تقارير البنك الدولي الأخير - تبقى محدودة جداً. هذه الجداول يمكن قراءتها سريعاً. أما الشروحات التي يعلقها عليها البنك الدولي، مثلاً، فإنها دون محتوى وفي غير محلها (تبرير مسبق لمقائله الذاتية)، وتستخدم تلك «المعطيات» بصورة غير مناسبة، ليس من شك بأن البنك يطعمها بين الفينة والأخرى ببعض السحبات (المقاطع) المتعلقة مثلاً بـ «الفقر» وهذا من قبيل اللباقة. فاختيار الألفاظ يحد ذاته له دلالة على لغة ليست هي لغة العلم الاجتماعي وإنما لغة خطاب اللياقة الذي يتجه بعض اصحاب الملايين أو رجال الدولة في حفلات الاحسان. إن «الفقر» موضوع البحث ليس ابداً مرتبطاً بآليات التنمية الاقتصادية المتعددة!

إذا فملاحظاتي حول انجازات العولمة Mondialisation ستكون التالية: أولاً إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد دخل تماماً في الازمة منذ نهاية أعوام الستينات. فمرحلة النمو المستمر بعد الحرب العالمية الثانية قد انتهت كلية، ومنذ عام ١٩٧٠ انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الوسيطة إلى مستوى ثلثي ماكانت عليه في المرحلة السابقة؛ ومعدلات الانتاج الزراعي والصناعي انخفضت إلى النصف. وبينما نحن أمام مرحلة طويلة من التحولات البنوية على خلفية «ازمة» (المرحلة ب من الدورة الطويلة) كما هو الحال دائماً، والتي يشكل تعمق ظاهرة التدويل أحد عناصرها الرئيسية، فإن الاقتصاد الاصطلاحي (التقليدي) يستمر بتحليل التطورات بين سنة وأخرى بتعابير الحالة الاقتصادية («انكماش»، «انتعاش» الخ...) فضلاً عن ذلك، فإن تركيز الانتباه على انبهار ما يسمى بالمنظومات الاشتراكية، والناحية المالية من «الازمة العالمية» (مديونية، تقلبات اسعار القطع، التضخم، الخ...) قد سمح بنسيان الأساس الحقيقي للازمة البنوية التي تجري عليه تطورات الحالة الاقتصادية. ثانياً: إن انبهار المنظومات الاقتصادية (والسياسية) في أوروبا الشرقية، ومستقبل الاتحاد السوفيتي والصين غير الواضح، يشكل البعد الرئيسي للتحول البنوي الجاري. إحيل القارئ هنا إلى ما كتبه في مكان آخر حول هذا الموضوع (مستقبل الاشتراكية).

ثالثاً: إن تطورت وتقدم الصين والهند، إذا أخذنا بالحسبان الكتل البشرية الاستثنائية فيها، يشكل عنصراً أساسياً في مستقبل المنظومة العالمية إلا إن المقارنة هنا هي في صالح الصين بصورة ساحقة برغم كل شيء.

تشكل المؤشرات الاقتصادية الاصطلاحية أول عنصر للمقارنة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل (١٩٥٠ - ١٩٩٠) يعادل في الصين ضعف ما هو عليه في الهند، وثلاثة أضعاف فيما يتعلق بنمو الدخل الوسطي للفرد؛ صادرات الصين (لآسيا الصناعية) غدت أيضاً ضعف ما هي عليه

في الهند، بالأرقام النسبية؛ معدلات الاستثمار الاجمالية هي مرة ونصف أعلى في الصين؛ والمديونية الخارجية أنصف وطأة، بالأرقام النسبية لعبه خدمة الدين قياساً إلى الصادرات (ثلاث مرات أدنى في الصين).

وما وراء هذه المؤشرات، فصجزات الصين غير قابلة للمقارنة في المجالين المذكورين اعلاه. ليس ثمة حاجة وللإحصاءات من أجل اثبات ان توزيع الدخل يختلف بشكل اساسي بين البلدين. فليس في الصين أي مشهد للبؤس اللانساني الذي ينتشر في كل مكان في الهند. كذلك، اذا كان الاستهلاك الحكومي يبدو مشابهاً (بل انه ادنى في الصين عما هو في الهند منذ منتصف عقد الثمانينات) فنابعه وسهولة حصول مختلف شرائح السكان على الخدمات الاجتماعية هما، بالرغم من كل شيء أفضل (أو أقل سوءاً) في الصين. على مستوى التبعة الخارجية، يبدو اعطاء الحكم أكثر صعوبة. يمكننا هنا ملاحظة الفقرة إلى أمام في الصادرات الصينية خلال أعوام الثمانينات، وهي نتيجة لخيار سياسي تم الاستمرار به ارادياً، أما اغلاق البلاد شبه التام أمام المبادلات الخارجية فقد فرضته عليها الامبريالية بكل تأكيد خلال أعوام الخمسينات والستينات، وقد استفادت منه الصين إيجابياً بشكل ما لكي تتمحور على ذاتها وتقوم بتحويلات اجتماعية تقدمية هائلة بعيداً عن تقلبات الضغط الخارجي. فضلاً عن ذلك، لم تكن المساعدة السوفيتية في سنوات الخمسينات معدومة من وجهة الانشاء الأول للقطاعات الصناعية والتكنولوجية والعسكرية. لكن، فيما بعد، فرضت نفسها فقرة إلى الأمام في المستوردات (والواجب دفع ثمنها بالصادرات بطبيعة الحال)، وذلك في منظور «التحديثات الأربع» (شوا إن لاي). هل تم ضبط هذا الانفتاح؟ يصعب تأكيد ذلك لاسيما ان نتائجه الحبيثة تؤثر أحياناً بوساطة الطموحات الاستهلاكية الحاذقة لفتات أصحاب الامتيازات، غير أن طبيعة السلطة في الصين، التي لا تمارسها مباشرة وحسراً الطبقات البرجوازية، كما هو الحال في الهند، تحمى حتى الآن من الضغوط السلبية للبيئة الدولية.

وعلى هذا يجب اكمال التحليل بتوجيه الانتباه إلى طبيعة التغيرات التي حدثت بعد وفاة ماو، وإلى المسائل المستقبلية التي تطرحها. سألنا هذا الخصوص ومرة أخرى على نقيض التأكيدات الدارجة التي يطلقها أعداء الماوية، ان النمو الاقتصادي خلال مراحل الماوية المتتالية كان شديداً وأكثر توازناً على المدى الطويل، بسبب جهود الاستثمار الجماعية المستمرة في مجالات الري وإعادة التشجير الخ... وأكثر توازناً أيضاً بين مختلف مناطق الصين. نعلم ان تسريع النمو الزراعي الناجم عن سياسة دنغ الجديدة قد اعطى نتائج براقّة ظاهرياً خلال النصف الأول من أعوام الثمانينات، لكنها كانت قصيرة الأجل لأنها تمت بالضغط على حساب المدى الطويل. كذلك تسريع التصنيع تركز على المناطق الساحلية، لكن من ناحية أخرى لم يكن بمستطاع أيضاً الاستمرار إلى مالا نهاية بالاستراتيجية الماوية والتي بلغت نهايتها في نهاية أعوام السبعينات (راجع سمر أمين: مستقبل الاشتراكية). لكن خيارات دنغ اللاحقة حملت معها تناقضات كثيرة ومتنوعة، يبقى حلها موضوع الصراعات المفتوحة والخفية الجارية اليوم. احدى هذه التناقضات هو تسارع نمو المدن الذي يأتي باكراً جداً (بالرغم من أن أرقام البنك الدولي هي هنا مغلوطة بسبب تغيير التعريف).

رابعاً: ان انتجازات العالم الثالث الرأسمالي تختلف دون شك بين مجموعة من البلدان واخرى، من حيث مؤشرات النمو الاصطلاحية والتوازن الخارجي.

يبد ان هذه الانتجازات تبقى ضعيفة أو كارثية عموماً، من وجهة النظر هذه. فمعدلات النمو تنخفض، عدا في الهند وفي شرق آسيا، وانبارها كارثي في بلدان العالم الرابع: افريقيا جنوب الصحراء تسجل في المتوسط ارقاماً سلبية هائلة وعل مدى عدة أعوام فيما يتعلق بالدخل الوسيط للفرد (معدل سالب 17.2)، لكن الأمر مماثل بالنسبة لمجموع بلدان العالم الثالث وحتى تلك المسبة بالبلدان ذات الدخل المتوسط (انتهت أعوام الثمانينات بانخفاض الدخل الوسيط الفردي في أمريكا اللاتينية). والانبهار كارثي أيضاً في البلدان شديدة المديونية، حيث التصحيح الذي فرض عليها تحقق بخفض (وأحياناً بتدمير) قدرات انتاجية. وحتى مجموعة البلدان المصدرة للسلع الصناعية قد شهدت بطأً في نموها (لكن هذا يبقى موجباً من حيث أرقام الدخل بالنسبة للفرد). ليس هنالك سوى استثنائين: الهند وشرق آسيا (كوريا، تايوان، هونغ - كونغ، سنغافورة) تكاد المؤشرات الأخرى الاصطلاحية لا تقوّل لنا أكثر من ذلك لكنها تساعد في إكمال الصورة. لقد أضر تقلص الدخل بالجهد الاستثماري في المقام الأول. صحيح ان الاحصاءات مشكوك بأمرها في هذا المجال، لكنها تشير إلى ركود محتمل في مستوى منخفض وشبه معمّم. وهذا الركود أكثر شدة في البلدان الفقيرة وتلك التي مستها سياسات التصحيح بضراوة (البلدان المديونة). في الاتجاه المعاكس، نلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار في الهند وفي البلدان المصدرة للسلع الصناعية، وهو بارز بخاصة في شرق آسيا. علماً بأن الاستثمارات التي تقتضيها الصناعة الحديثة (بخاصة التصديرية) مكلفة إلى أقصى حد. في مثل هذه الشروط يدل ركود المعدلات أحياناً على تآكل فعلي للاستثمارات، بحيث ينفذ الاستثمار الصافي سلباً، ويقتصر الاهتلاكات وحدها أكثر مما يقدمه الاستثمار الاجمالي. أما وجود زيادة ضئيلة في المعدل فلا تشير سوى إلى نتائج ضعيفة: انتاج صناعي وصادرات في تزايد لكنه تزايد متواضع فيما يتعلق بالانتاج، ومرتفع الكلفة من حيث الجهد فيما يتعلق بالصادرات. ان خطاب البنك الدولي يلقي ستاراً من الصمت على مثل التأمّلات التي تناقض عقيدته. إذن فالنتائج المعبر عنها بنمو الصادرات يجب قياسها بقياس تكلفتها الاستثمارية (بالنسبة إلى الدخل الكلي الراكد في أكثر الأحيان)؛ إذ إن الصادرات تنمو جيداً في جميع البلدان تقريباً، إذا ما قيس بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، وان كانت راكدة في البلدان الأكثر فقراً، انها تردّد بشدة أكبر في الهند وفي مجموعة البلدان المتوسطة الدخل بعملة، ولاسيما في البلدان المصدرة للسلع الصناعية (شرق آسيا في المقام الأول). لكن ماهو ثمن ذلك بالنسبة للمجتمع؟ الثمن هو زيادة المديونية الخارجية التي تجرّ هنا أحد اسبابها (لكن هنالك أسباب أخرى مستقلة عن سياسات العالم الثالث، كارتفاع معدلات الفائدة التي تقرره الادارة الأمريكية). ان الادبيات المتعلقة بالمديونية هي من الغزارة بحيث لا نجد ثمة حاجة هنا لاصافة ما (انظر الجدول رقم ٤).

ثمة نتائج أخرى سلبية ناجمة عن الازمة العامة وعن الثفل الذي يتحمّله العالم الثالث في هذه الازمة. ان الأرقام الاحصائية عن حصة الاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي لامتطينا، من هذه الوجهة، سوى معلومات شحيحة بالنسبة للدور الدولة الحقيقي والخدمات الاجتماعية التي تحملها

لكن لابد من ملاحظة أنه إذا كرنا - دون تفكير - هنا أو هناك أنه ثمة في العالم الثالث «دولة متفخمة» فان وزنها النسبي في الاقتصاد الوطني هو أدنى بكثير في كل مكان من العالم الثالث مما هو عليه في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية! ليس من شك بأن الوزن الفعلي هو أدنى تحملاً في البلدان الفقيرة بسبب الأهمية النسبية الأعلى لأنواع الانتاج غير التجاري. لكن المسألة الحقيقية تخرج عن هذا النطاق الكمي والمالي ويجب أن تمتد لتشمل نوعية الخدمات وناجيتها وظرفيتها الاجتماعية، فقد يصف والخبراء الأجانب تدخلًا ما بأنه غير ناجح (أو ضار) ويكون، من وجهة الوظائف الاجتماعية والسياسية التي يؤديها عقلياً وناجعاً تماماً.

ان انجازات العالم الثالث من وجهة المؤشرات الاصطلاحية للاقتصاد الليبرالي، هي ضعيفة في كل مكان، إن لم تكن كارثية غير ان تعمق التدويل ليس الجواب السليم على تحدي الازمة. إنه أحد عناصر الازمة ذاتها. من وجهة النظر الاصطلاحية هذه، ليس ثمة في الحقيقة سوى استثناءين من حالة الافلاس المعمم للتنمية، هما الهند وشرق آسيا.

ان انجازات الهند، وان كانت أدنى بكثير من انجازات الصين، تبقى أفضل من تلك التي حققها مجموع العالم الثالث الرأسمالي، فالهند لم «تتضرر» من الازمة؛ انها حافظت على نموها القياسي. يعود هذا بالتأكيد لحجمها، وإذا فهو نتيجة للاستقلال الذاتي النسبي الذي هو في الواقع أكثر بروزاً تجاه الخارج، وأفضل تمحوراً على الذات، أي أنه عبارة أخرى نتيجة لأسباب تشهد في صالح الظروف النفضية تماماً لتلك التي تقترحها العقيدة الليبرالية! ومع ذلك فان الهند تبقى هشة على المدى الأطول للأسباب التي سنوردها لاحقاً.

أما انجازات شرق آسيا فهي ذات طبيعة أخرى؛ أتمجاوز هنا بداية هونغ - كونغ وسنغافورة لأسباب واضحة. وأكرر فقط ماسبق أن قلته أعلاه. وهو أن كوريا وتايوان قد أقامت تنميتها على أساس دولة قوية واندماج وطني واجتماعي بارز، انهما الحالتان الوحيدتان الناجحتان حقيقة في العالم الثالث الرأسمالي!

يجب الذهاب إلى أبعد من المؤشرات الاصطلاحية وتحليل التوقعات على المدى الأبعد التي يسمج بها، أو على العكس يلغنها، نمو محتمل في أطراف المنظومة الرأسمالية العالمية وذلك في إطار ما اسميه بـ «الرأسمالية القائمة فعلاً» (بالتعارض مع النموذج - المثال الأيديولوجي في [ونظرية] الاقتصاد الليبرالي). من أجل ذلك يجب علينا، والحالة هذه، التأكيد على ما يتجنبه التحليل الاصطلاحي (الرسمي): توزيع الدخل، العمالة، التاهيل، الخدمات الاجتماعية، دور الدولة، تناقضات التنمية (الاسيا تناقض المدينة/ الريف) الخ...

ان انجازات العالم الثالث على هذه المستويات هي اجمالاً سلبية، فالولاً للاسماوة في توزيع الدخل قد تعمقت في كل مكان، وحتى في الهند، وفي البلدان «الغنية» كما في البلدان الفقيرة، ومع ميلها للتضام أكثر في البلدان التي شهدت نمواً أكثر بروزاً، مع استثناء وحيد، هو بالضبط حالة الزوج كوريا - تايوان حقاً، ان هذه للاسماوة ذات درجات مختلفة، وفي هذا المجال تسجل امريكا اللاتينية على عاتقها النموذج الاجتماعي الأكثر حقارة بين الجميع، ولكن «الليبراليين» يبرثون ذمتهم قائلين: ان الأمر كان

هكذا أيضاً في أوروبا في بداية الرأسمالية. ويتفاوضون عن القول ان التحسين اللاحق الذي أصاب نموذج التوزيع قد حصل حقاً تحت ضغط النضال العمالي (الذي يدينونه مع ذلك في العالم الثالث اليوم!)، لكن هذا النضال كان قد تطور أيضاً في التوسع الامبريالي الذي سهل حله إيجابياً، ان قانون التراكم المتواتر كما عبر عنه ماركس، يفعل فعله إذن، ولكن على مستوى المنظومة العالمية لـ «الرأسمالية القائمة فعلاً» وليس على مستوى مراكزها افرادياً (راجع سمير أمين: توزيع الدخل في المنظومة الرأسمالية). إنهم يتفاوضون إذن عن إدراك ان اللامساواة المتفاقمة التي نلاحظها هنا في أطراف المنظومة ليست من مخلفات الماضي قبل الرأسمالي (الاطروحة القبيحة الجديدة الدارجة) وإنما هي النتيجة الحتمية للتوسع الحقيقي لرأس المال. انهم يتجنبون ادراك ان التراكم على المستوى العالمي يصوغ بنى اجتماعية في المحيط الرأسمالي غير صالحة لتطور الصراعات الاجتماعية على غرار تلك التي حدثت في الغرب. ثمة مؤشرات أخرى تقوي المدلول السالب لقانون اللامساواة المتفاقمة المرافقة للتوسع الرأسمالي المحيطي: في المقام الأول، العمالة، التي لا تقدم لنا الاحصاءات الرسمية المتعلقة بها أية صورة عن حجمها الحقيقي، والمائل في الواقع في مدن العالم الثالث الكبرى (نسبة ٣٠ إلى ٥٠٪ من السكان النشيطين نظرياً [القوة البشرية] تشكل مجالاً محتملاً. ان التمدن الجنوبي الذي يسبق التنمية دائماً - عدد سكان المدن قد بلغ وتجاوز نصف مجموع السكان في أمريكا اللاتينية وفي العالم العربي، ويقترب من ذلك في عدد متزايد من الدول الأخرى - هو التعبير عن التناقضات الاجتماعية التي لم يضبطها التوسع الرأسمالي، والذي يتفقم، لاسياً في إفريقيا، بفعل تعمير المجتمعات الريفية الذي يحدته. يتطلب التقدم في العالم الثالث، في هذه الشروط، السير في عكس اتجاه القانون الطبيعي للتراكم، وليس التلاؤم معه. ويضيء هذا الاستنتاج صالِحاً حتى عندما تندرج التنمية في اطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية تماماً، وليس فقط عندما يتم تصورها على أساس العلاقات التطورية الملائمة لسلطات تعبر عن تحالفات اجتماعية شعبية. على هذا الأساس ندرك أسباب النجاح في كوريا وتايوان سارتا بالضبط في عكس تيار الاتجاهات السائدة والنصائح الليبرالية.

إن «البنية» التي يقولون انها لم تعد دارجة - تبقى واقعاً مشهوداً ومتفاقماً، تؤكد ذلك كل الدراسات المتعلقة بـ «الفارق التكنولوجي»، وعولة الانماط التي تنقلها وسائل الاعلام الجماهيري، والمديونية الخارجية الخ... لكن النتيجة ليست هي سبب اللامساواة في التوزيع ولا هي نتيجتها انها تشكل، مثلها مثل هذه اللامساواة، الوثيقة الارتباط بها، عنصراً ملازماً لتوسع الرأسمالية العالمي الاستطالي، انها احد وجهي العملة ووجهها الآخر هو التحول إلى الكمبرادورية الذي يصبغ الطبقات ذات الامتيازات المستفيدة من هذا التوسع والتي هي نفسها ناقل للبنية وليس «ضحية» لها. ان حل هذه المسائل يقتضي في الوقت ذاته ضبط العلاقات الخارجية والتدخلات الشطة للدولة في بنوة توجهات الانتاج، وتنظيم التوزيع الاجتماعي، وبحوث التنمية، والعمالة والتأهيل... الخ... أما الايمان من قبل البنك الدولي والوكالات الغربية، بأنه يمكن وحل مسألة الفقر دون اعادة النظر بالعقائد الليبرالية، وإنما باضافة اجراءات جزئية اليها كالتي درجت تباعاً وقدمت لنا الأمثلة والمجاهلات الأساسية الخ... فهو يؤدي إلى دفع هذه الاجراءات إلى الفشل كما يلاحظ ذلك، ولكن دائماً بعد فوات

الأوان، البنك الدولي ذاته الذي يرفض أن يمارس ثقته الذاتي في حين أنه كان هو الداعي إليها. ويستمر دون كلل أو ملل في خطابه الاحسانى وعلى مستويات اخرى، سياسية بصورة أكثر مباشرة - كمسألة الديمقراطية - فالتناقض فيما بين مقتضيات التراكم العالى الاستقطابى الموضوعية ومقتضيات تقدم ديمقراطى لا يقل وضوحاً (راجع سمير أمين: المسألة الديمقراطية في العالم الثالث) حول كل هذه المسائل الجوهرية، يشكل العالم الثالث، في ما وراء تنوع أوصاعه واحداً موحداً (هو) عالم محيطي في المنظومة الرأسمالية). أما الخطاب الذي يشدد هنا أيضاً على هذا التنوع فإنه لا يكشف أبداً شيئاً جديداً: ان العالم الثالث (المحيط المتدمج) والعالم الرابع (المحيط المدثر) قد وجدا دائماً معاً في توسع الرأسمالية العالمي.

أرقام ملحقة من تقارير البنك الدولي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ و ١٩٩٠

٢. سكان المدن	١. صادرات / د.م. ١			الاستيراد الاجل / د.م. ١			١. سكان / د.م. ١			استهلاك سكاني / د.م. ١		نمو د.م. ١		ن ق ١ للفرد		البلدان
	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	
٥٠	٢٢	١٤	١١	٢٨	٢٨	٢٥	٧	١٤	١٥	١٠,٢	٩,٨	٦,٤	٦,٤	٣١٠	٣١٠	السنين
٢٧	٢٥	٧	٧	٢٤	٢٥	١٨	١٢	١٢	١٠	٥,٢	٥,٢	٣,٨	٣,٨	٢٧٠	٢٧٠	السنين
٢٥	٢٠	١٩	١٤	١٨	١٥	١٥	١٢	١٢	١١	٢,٠	٢,٨	٣,٢	٣,٢	٢٠٠	٢٠٠	البلدان الفقيرة
٤١	٤٨	—	٢٦	٢٢	٢١	٢١	١٢	١٢	١٢	٢,٦	١,٧	٦,٥	٦,٥	١٩٩٠	١٩٩٠	البلدان متوسطة الدخل
—	٢٩	—	٢١	—	٢٨	٢٢	—	١٢	١٢	—	٥,٥	٦,٧	٦,٧	٥٢٠	٥٢٠	متوسطها
—	٥٧	—	١٧	—	١٨	٢٢	—	١٠	١٠	١,٥	٠,١	٦,٤	٦,٤	١١١٠	١١١٠	بلدان صاعدة صناعية
٧٥	٧٢	١٠	١٤	٢٢	١٦	٢٥	١٢	٩	١١	٢,٩	١,٢	٨,٨	٨,٨	١٦٤٠	١٦٤٠	بلدان شديدة الثروة
٤٦	—	٢٢	—	٢١	—	—	١٠	—	—	٨,٥	—	٧,٢	٧,٢	٥٤٠	٥٤٠	الفرانكسل
٢٨	٢٥	٢٢	٢١	٢٤	١٥	١٢	١٥	١٢	١١	٠,٨	٠,٧	—	—	٤٠٠	٤٠٠	بلدان شرق آسيا
٨٢	٧٢	٢٢	٢٧	٢٥	٢٨	١٩	٢٢	٢١	١٥	١,٢	١,٢	٧,٥	٧,٥	٩٨٠٠	٩٨٠٠	التريما جنوب الصحراء
٧٧	٧٥	٢٠	١٨	٢٢	٢١	٢٢	١٧	١٢	١٥	٢,٩	٢,٢	٢,٧	٢,٧	١١٨١٠	١١٨١٠	بلدان شرق آسيا كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة

- دول فقيرة معظم البلدان الأفريقية، جزر الكناري، بعض البلدان الآسيوية
 - دول متوسطة الدخل معظم البلدان الأفريقية، معظم أمريكا اللاتينية، آسيا الشرقية والجنوب شرقية، بعض بلدان التريما، هذا القطاع الثاني
 - دول صاعدة صناعية مجموعة مزيج من بلدان شرق آسيا وبحر شرق آسيا وأمريكا اللاتينية
 - دول شديدة الثروة مجموعة مزيج تتركز فيها بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان نمطية
 - بلدان شرق آسيا كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة
 - التريما جنوب الصحراء هذا التريما الجنوبية
 - بلدان نمطية نمطية الميرية المتوسطة، الكويت، الإمارات، ليبيا

الجدول رقم (٢)

التجارة العالمية عام ١٩٨٨ (مليار دولار)
(من تقرير البنك الدولي ١٩٩٠ جدول ١٤)

٢٠٢٤	الصادرات (مليار دولار)
٤٨	منظمة التعاون والتنمية OCDE
١٥	الصين
٤٥	الهند
٣٤١	بلدان فقيرة أخرى
١٥٤	بلدان متوسطة الدخل
٢٦٢٧	بلدان نامية
	المجموع
٢٩	أو إفريقيا
١٧٤	إفريقيا جنوب الصحراء
٢٧	شرق آسيا
١٠١	جنوب آسيا
١٠٣	أمريكا اللاتينية
٢٦٤	أوروبا، شرق أوسط، شمال إفريقيا
٣١٥	اليابان
(١٢٨)	الولايات المتحدة
	(بلدان شديدة الدين)

جدول رقم (٣)

صادرات منتجات صناعية عام ١٩٨٥ (مليار دولار)

(عن تقرير البنك الدولي ١٩٨٧ جدول ١٤)

٩٤٩,٠٠	منظمة التعاون والتنمية OCDE
١٣,٤	الصين
٥,٩	الهند
٣,٤	بلدان فقيرة أخرى
١٣٤,٤	بلدان متوسطة الدخل أو أيضاً:

مجموع صادرات صناعية	منا نسبة إلى العالم الثالث
١٦٠	الولايات المتحدة
١٧٠	اليابان
١٦٠	المكسيك
٧٢	فرنسا
٧٠	بريطانيا العظمى
٦٨	إيطاليا
بلدان مصدرة للمنتجات الصناعية (بلدان العالم الثالث)	
٦٨,٥	كوريا، هونغ كونغ، سنغافورة
١١,٩	أندونيسيا، الفلبين، تايلاند، ماليزيا
١٧,٤	البرازيل، المكسيك، الأرجنتين
٢١,٧	يوغوسلافيا، بولونيا، هنغاريا
٤,١	البرازيل الجنوبية
٣,٩	تركيا
٣,٦	بلدان عربية
١٣,٤	الصين
٥,٩	الهند

جدول رقم (٤)

الديون الخارجية عام ١٩٨٨ (مليار دولار)
(من تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٠ الجدول ٢٤)

خدمة الديون الصادرات	مجموع الديون في عام ١٩٨٨	
٪٦,٩	٣٢	الصين
٪٢١,٨	٤٩	الهند
٪٢٥,٣	١٦٧	البلدان الفقيرة الأخرى
٪٢١,٦	٦٦٣	البلدان متوسطة الدخل أو أيضاً:
٪١٦,٥	١١٢	أفريقيا جنوب الصحراء
٪١٣,٣	١٥٠	بلدان شرق آسيا
٪٢٨,١	٣٣٥	أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي
٪٢٦,٧	٤٠٦	(شديدة المديونية) أو أيضاً (أكثر من ٢٠ مليار دولار)
٪٣٥,٩	٩٠	البرازيل
٪٣٠,٣	٨١	المكسيك
٪٣٧,٦	٤٨	الأرجنتين
٪١٣,٩	٤٢	مصر
٪٣٤,١	٤١	أندونيسيا
٪١٠,٠	٣٤	بولونيا
٪٣٤,١	٣١	تركيا
٪٢٤,٧	٢٩	نيجيريا
٪٩,٧	٢٥	فنزويلا
٪٧٧,٠	٢٣	الجزائر
٪٢٥,٦	٢٣	الفلين
٪٩,١	٢١	كوريا (الجنوبية)



د. رزق الله هيلان

البرجوازية،

قطاع الدولة،

القطاع العام

يبحثنا البحث في موضوع البرجوازية إلى مسألة دور هذه الطبقة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان المخلفة ومنها البلدان العربية، وبالتالي دور الدولة الاقتصادي في هذه العملية.

لقد حققت البرجوازية في البلدان الرأسمالية المركزية النمو الاقتصادي في بلدانها خلال بضعة قرون، منذ نشأتها من أواخر القرون الوسطى وحتى يومنا هذا مارة بعدة أطوار متتالية: الماركنتيلية التجارية حتى القرن الثامن عشر، الصناعة المرفونة بالتوسع والغزو الاستعماري (القرن التاسع عشر) الامبريالية (الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية) والامبريالية الجديدة المرفونة بتحرير المستعمرات ونشوء الدول المستقلة فيها، بعد ذلك وربما كانت اليوم على أبواب مرحلة جديدة.

فهل يمكن أن تنشأ في البلدان المخلفة⁽¹⁾ برجوازية وطنية أصيلة على غرار برجوازية البلدان الصناعية المتقدمة، قادرة فعلاً على تولي الدور التاريخي الذي لعبته هذه الأخيرة؟

لنلاحظ أولاً أن الشروط التاريخية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، التي سادت خلال مراحل نشوء وتطور البرجوازية الغربية تختلف اختلافاً جذرياً عن الشروط الراهنة التي تواجهها برجوازية البلدان المستقلة حديثاً.

في الحالة الأولى استغلت البرجوازية من ظروف تاريخية استثنائية فريدة سمحت لها بالنمو والتوسع ومراكمة رأس المال والخبرة وفرض سيطرتها السياسية على دولها الوطنية ثم سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم كله.

فقد نشأت في إحشاء النظام الاقتصادي وتوسعت شيئاً فشيئاً خارج حدودها وفرضت سيطرتها التجارية في العلاقات الدولية على شكل معاهدات امتيازية وفتحتا الدولة الأوروبية مع الامبراطورية النمساوية وغيرها منذ القرن السادس عشر. كما غزت القارة الأمريكية، بعد اكتشافها وقارتي آسيا وأفريقيا. في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأت ثورتها الصناعية الأولى التي أتمتها في أواسط القرن التالي حيث تحولت إلى الغزو العسكري المباشر وإنشاء امبراطوريات استعمارية شاسعة الأرجاء استغللتها استغلالاً مباشراً عجباً بالاستيلاء على مواردها الطبيعية وعلى قوتها البشرية وأسواقها. فكانت لها مصدر ثراء وتراكم رأسمالي هائلين وتطور صناعي سريع.

منذ أواسط القرن الماضي أخذت البرجوازية الأوروبية تصدر رساميلها إلى مختلف بلدان العالم في القارات الثلاث ونجني منها الأرباح الوفيرة. واستمر الأمر حتى أواسط القرن العشرين وتحرر المستعمرات ونشوء دول العالم الثالث حيث تحولت الرأسمالية إلى النظام الاستعماري الجديد الذي يفرض سيطرته واستغلاله على العالم من خلال شروط التبادل غير المتكافئة واحتكار التكنولوجيا والنظام النقدي والمالي الدوليين، والقروض وهجرة الأموال والأطر العلمية والفنية من الدول المخلفة إلى بلدان المركز الرأسمالي^(٧).

لقد سادت خلال هذا التطور التاريخي الطويل الأيديولوجيا البرجوازية ولم تتعرض هذه لمنافسة فعلية إلا بعد ثورة أكتوبر الكبرى في روسيا (١٩١٧) وبعد الحرب العالمية الثانية مع نشوء المسكر الاشتراكي ونشوء الدول الحديثة التحرر من الاستعمار حيث انتشرت الأيديولوجيا الاشتراكية المناهضة للرأسمالية في أقسام واسعة من شعوب العالم.

أما في حالة العالم الثالث اليوم فلا يتوفر شيء من هذه الشروط أو ما يماثلها يمكن للبرجوازية الاستفادة منها، بل على عكس ذلك تماماً إذ تواجهها ظروف كلها سلبية تقريباً فهل يمكنها والحال هذه أن تقوم بالدور التاريخي الذي أنجزته البرجوازية الغربية في بلدانها؟ أم أن الشروط الجديدة تجعلها موضوعاً عاجزاً عن أداء مثل هذا الدور؟ وعندئذ لا يمكن للدولة أن تأخذ على عاتقها مهمة تنمية قوى الإنتاج والمجتمع والخلق بمستوى البلدان المتقدمة وذلك بتدخلها مباشرة في العملية الانتاجية وإنشاء قطاع اقتصادي حكومي قادر على تجاوز العقبات التي لا تستطيع البرجوازية تحطيمها؟ أي بصورة موجزة: أي من الاثنين، البرجوازية أم القطاع الحكومي، أصلح للدفع عملية التنمية في الظروف التاريخية الراهنة؟

إن محاولة الإجابة على هذا التساؤل تفترض تقصي دروس التجربة العملية من ناحية والبحث النظري من ناحية ثانية:

أ- على المستوى العملي، ثمة أمثلة تجارب عديدة يقدمها لنا التاريخ يمكن استقراؤها واستخلاص النتائج منها. هذه التجارب التاريخية يمكن تقسيمها إلى صنفين رئيسيين متباينين تماماً:

● تجارب الدول الاشتراكية^(٨) ومعظمها كانت بلداناً تعاني من أوضاع التخلف التاريخي، ثم سارت في طريق التنمية بواسطة القوة مباشرة بعد أن قامت فيها الثورة بقيادة الأحزاب الشيوعية. لقد تمكنت هذه الدول بصورة عامة من إنهاء حالة التخلف والتبعية وإطلاق سيروية تنمية مستقلة وسريعة -

بالرغم من الاخطاء التي تتكشف اليوم، ولكن بالرغم أيضاً من المضاعف الهائلة التي تعرضت لها كالحصار الامبريالي الاقتصادي والسياسي والايديولوجي وحروب التدخل والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة - نقلتها خلال فترة زمنية محدودة إلى مستويات متقدمة نسبياً وان كانت لم تصل بها إلى مستويات البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً.

● تجارب البلدان المخلفة في القارات الثلاث التي تكونت فيها برجوازيات محلية، بعضها اواسط القرن التاسع عشر وبعضها الآخر بعد ذلك. لكن هذه البرجوازيات أظهرت عجزها عن تجاوز التخلف ومباشرة تنمية مستقلة قادرة على الاستمرار بقواها الذاتية^(١).

تنتمي إلى هذه الفئة، البلدان العربية فقد نشأت في أهمها كمصر وبلاد الشام والعراق فئات برجوازية منذ عصر ما يسمى بالقيظة العربية في أواسط القرن التاسع عشر وتطورت هذه الفئات في ظل الاستثمار أولاً ثم في ظل الدولة الوطنية المستقلة.

ان البلدان العربية ذاتها لم تتبع طريقاً واحداً. بعضها استمر في انتهاج الطريق البرجوازي دون انقطاع كالمغرب وتونس والاردن حيث اعطى للقطاع الخاص كل الحرية اللازمة للقيام بدوره فلم يتعرض للتأميم أو لقيود تحد من نشاطه. وان كانت الدولة قد أخذت دوراً متزايداً ومباشراً في العملية الاقتصادية، فان دورها هنا كان أساساً لدعم القطاع الخاص وخلق الشروط العامة الضرورية لتنطور كإنتاج الكهرباء والماء والمواصلات وخدمات التعليم وغيرها. يضاف إلى ذلك قيامها بإنشاء بعض المؤسسات الانتاجية التي تعجز عن بنائها الراسمالي الخاصة المتفرقة أو لأسباب استراتيجية محددة.

وبعضها الآخر كمصر، وسورية، والعراق، والجزائر، انتهج منذ بداية الستينات طريقاً وسطاً حيث قامت الدولة بتأميم معظم المنشآت الكبرى وأنشأت قطاعاً اقتصادياً حكومياً واسعاً وتولت مباشرة التخطيط وقيادة عملية التنمية كما تبنت رسمياً منهجاً اشتراكياً وسعت علاقات التبادل والتعاون مع الدول الاشتراكية، وبعض دول العالم الثالث، ولكنها في الوقت ذاته افسحت المجال واسعاً لنشاط القطاع الخاص، فنمت الفئات البرجوازية في معظم الأنشطة وبخاصة في التجارة والنقل والبناء والزراعة والخدمات مستفيدة من خدمات الدولة وقطاعها الاقتصادي.

ان مقارنة كل هذه التجارب لاستخلاص العبرة منها بشأن طريق التنمية لا تعطينا حتى الآن الدليل القاطع حول أي من القطاعين الحكومي أو البرجوازي هو الأفضل لتولي عملية التنمية. فإذا وضعنا تجارب الدول الاشتراكية جانباً، نجد ان معظم دول العالم الثالث ومنها الدول العربية باختلاف انظمتها السياسية ويقطع النظر عن أهمية القطاع الحكومي ودوره قد عرفت معدلات نمو اقتصادي لا تتميز فيها بينها نوعياً وانما جميعها انغرقت في مديونية خارجية هائلة خلال عقد السبعينات وهي تعاني منذ اواسط الثمانينات تراجعاً ملحوظاً وانخفاضاً في نموها، وأزمة نقدية واقتصادية واجتماعية حادة، لا يبدو في الأفق القريب أي مخرج منها وبصورة عامة يمكن القول ان هوة التخلف التي تفصلها عن البلدان الصناعية وتبعيتها لهذه البلدان لم تنقلها مقارنة بفترة الخمسينات والستينات بل تزايدت وتعمقت كما تشير إلى ذلك الدراسات العلمية الحديثة^(٢) والأزمة التي أشرنا إليها.

في جو الاخفاق العام هذا، يقوم صندوق النقد الدولي ومعه البرجوازية الدولية والمحلية، بتوجيه الانهيار إلى قطاع الدولة باعتباره المسؤول الأعظم عن الفشل، مطالبين بتحصينه وفتح كل الأبواب أمام سيادة الرأسمال الخاص ومنحه الامتيازات ليم مهمته التاريخية بحرية تامة، ويقود العالم إلى شاطئ الأمان!

لكن بالرغم من هذا التوجه والضغوط المالية والاقتصادية التي ترافقه، فإن قطاع الدولة لم يسلم الروح، كما يتبين من تجربة البلدان المعنية وعلى رأسها تلك التي خضعت رسمياً لسلطة البرجوازية وتوجه المؤسسات المالية الدولية التي تدعمها، وإن كانت هنالك اجراءات عديدة لتصفية قطاع الدولة إلا أنها مازالت محدودة وغير واضحة النتائج^(١).

ب- على صعيد البحث والدراسة حظيت المسألة بنسب وافر من الجهود الفكرية، وأثارت جدلاً ونقاشاً لم يتوقف عملياً منذ الخمسينات وحتى الآن. وهامي تثار مجدداً، منذ بضع سنوات وبصورة أكثر حدة من ذي قبل في الجوانب الفكرية التي سبقتنا الإشارة اليه وفي اطار برامج التصحيح الهيكلية التي يدعو اليها صندوق النقد الدولي. وتزداد المسألة غموضاً منذ مطلع العام الحالي (١٩٩٠) بانحياز الدول الاشتراكية ذاتها اقتصادياً وسياسياً ونشوء تساؤلات وشكوك كثيرة حول مستقبل قطاعها العام، وفتح أبوابها للقطاع الخاص المحلي وللرأسمال الأجنبي.

ثمة إذن تجارب كثيرة وجدل ونقاش وبحث استمر خلال نحو أربعة عقود من الزمن. ولكن دون نتيجة حاسمة تكون دليلاً لرسم المستقبل، ودون تغير أساسي في الافكار والمواقف. لماذا؟

صعوبة البحث العلمي

«عندما نستعصي علينا مسألة ما بالرغم من الجهود الضخمة التي نبذلها في بحثها، فيجب علينا الشك في معطياتها الأولى عندئذ يغدو الخيال أكثر أهمية من المعرفة هذا الكلام هو للعالم الفيزيائي المعروف اينشتاين^(٢).

إذن، هل تكون التنمية المفروضة أو المنشودة مستحيلة أصلاً لعدم سلامة معطياتها الأولى؟ التنمية بمعنى اللحاق بركب الدول الرأسمالية المركزية التي تسيطر عليها برجوازية متقدمة ورائها قرون عدة من التقاليد والتجارب وفي يدها قوى انتاجية هائلة؟ هذه البرجوازية ليست خارج الموضوع. إن لها موقفها ودورها في سيروية التنمية المبحوث عنها. ماهو هذا الدور؟

في أواسط الستينات، في ندوة علمية دولية حول بلدان العالم الثالث، البلدان المتخلفة أو النامية كما كانت تسمى آنذ، تكلم أحد خبراء الأمم المتحدة وأتى مداخلته بالصورة التالية: البلدان النامية تشبه رجلاً يريد الصعود على درج يتحرك ألياً. فيسرع الخطى محاولاً الوصول إلى الطوابق العليا حيث تقم البلدان الصناعية المتقدمة. لكنه يبقى في مكانه بالرغم من كل جهوده. وي طرح الخبير السؤال: لماذا؟

ويجب: ان هذا الرجل لا يتقدم لأن حركة الدرج الآلية موجهة بالاتجاه العاكس (من فوق إلى تحت). ثم يضيف: من الذي يتحكم بحركة الدرج ويوجهها هكذا؟ ويجب: نحن! نحن الدول

المركزية الرأسالية التي تتحكم بجهاز الحركة وتوجهها بحيث يبقى الرجل يراوح في مكانه^(٨). إذا كانت هذه الصورة تعكس الواقع، فمعتقد تكون المسألة محلولة، وليس ثمة ضرورة للبحث فيها. أو ربما كانت صحيحة آنذاك ولم تعد اليوم كذلك؟ لكن، لنندع هذه الصورة جانباً ولنعد إلى سؤالنا: لماذا لم يوصلنا البحث والجدل إلى نتائج علمية لا غبار عليها؟

ثمة مشكلة منهجية دون شك تواجه البحث العلمي في موضوعنا، وهذه المسألة ذات شقوق عدة: الشق الأول وربما كان الأقل أهمية هو عدم دقة المفاهيم المستخلصة، وعلى رأسها مفهوم التنمية ذاته الذي يتغير مدلوله بين شخص وآخر ومدرسة وأخرى. فهو لدى الاتجاهات البرجوازية يعني النمو الاقتصادي ويتلخص برقم و«دقيق» يعبر عنه معدل النمو السنوي في الدخل الوطني الاجمالي خلال فترة معينة أو معدل النمو الوسطي في الدخل الفردي - نضع هنا جانباً مسألة صحة ودقة حساب مثل هذا الرقم الذي يثير عدداً من الخلافات والمسائل العلمية. لكن من يستفيد من نمو الدخل العام هذا، كيف يتوزع بين الناس والطبقات الاجتماعية؟ ماهو القسم منه الذي تودعه البرجوازية المحلية عند البرجوازية المركزية؟ ماهي تكلفته الاجتماعية، وتكلفته البيئية واستنزافه للموارد الطبيعية؟ مسائل بقيت غالبية لكنها اليوم تلقى الأجراس.

أما لدى الاتجاهات أو المدارس الفكرية اليسارية فالتنمية ليست تنمواتها التنمية الشاملة، التقدم الذي يجره الناس كافة وبخاصة ابناء الطبقات الكادحة، في مستوى حياتهم المادي والمعنوي وفي علاقاتهم السياسية والأخلاقية.

النقطة الثانية هي ان مسألة التنمية كالمسائل الاجتماعية الأخرى، ليست مسألة نظرية مجردة فهي ترتبط بالصراعات الاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والدولي، وبخاصة بالصراع بين النظامين الاجتماعيين العالمين، الرأسمالي والاشتراكي، لذا فإن البحث فيها يخضع بالضرورة لتأثيرات ايديولوجية قوية تخفي وراءها مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية وإقليمية ودولية، يستحيل عملياً عزلها أو تحييدها بحيث ينفذ البحث فيها علمياً صرفاً. ومع ذلك لا ننسى ان البحث في العلوم الأخرى كعلوم الطبيعة ذاتها ليس بريئاً هو أيضاً من مثل هذه التأثيرات. لنذكر مثلاً اضطهاد غاليليو وكوبرنيكوس وغيرهما كأمثلة تاريخية بارزة، وحتى في يومنا هذا تتعرض بعض القضايا العلمية لتأثير ايديولوجيا ومصالح الطبقات المسيطرة. لكن رغم ذلك تقدمت هذه العلوم وحققَت انجازات رائعة. وليس من شك بان العلوم الاجتماعية ذاتها يمكنها أن تتجاوز أيضاً العقبات من هذا النوع إذا أتيت لها الشروط الملائمة لذلك.

الشق الثالث من المسألة، وربما كان الأهم من وجهة البحث هو أن المسائل الاجتماعية تخضع لعوامل وظروف عديدة ومتغيرة باستمرار، عوامل تتفاعل فيما بينها وتتغير مع تغير الزمان والمكان بحيث يستحيل عملياً حصر كل تلك التفاعلات ورصد وتقويم نتائجها على مجرى العملية الاجتماعية. ان المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية لا يمتلك القدرة على اجراء تجارب مخبرية يغير فيها مايشاء من عناصر التجربة وشروطها، ويقيس اثر كل تغير، والنتائج العامة، قياساً دقيقاً بوسائل تقنية آمنة كما هو الحال في العلوم الطبيعية. ليس في حوزة الباحث في تلك العلوم سوى التجارب التاريخية المناسبة

والحاضرة بكل تنوعها وتغير وتعدد عناصرها وشروطها التي يستحيل قياسها بالدقة العلمية المطلوبة. هذه التجارب لا يمكن دراستها واكتشاف مكتوناتها الا في ضوء نظرية علمية توجه الباحث فتكون له الكاشف والدليل.

يضاف إلى الملاحظات السابقة ان البحوث الاجتماعية في كل بلدان العالم لم تتل حتى يومنا هذا الا جزءاً محدوداً، ان لم نقل نافلاً من الامكانات البشرية والمالية اللازمة لتقدمها، يمكن العلوم الطبيعية والتكنولوجية التي تنفق عليها الدول والجيش والمؤسسات الاقتصادية اموالاً طائلة، حتى لقد غدت غابر البحث فيها بما تمتلكه من تجهيزات وامكانات مالية وكوادر متخصصة اشبه ما تكون بصناعات ضخمة يعتمد عليها تقدم العلم والتكنولوجيا والنشاط العسكري والاقتصادي.

وربما في هذا الحقل بالذات وما ينجم عنه من تقدم متسارع في علوم الطبيعة والتكنولوجيا والصناعة من جهة، وتحلف في علوم المجتمع والانسان من جهة أخرى، يكمن خطر كبير على سلامة المجتمع وتوازنه واستمرار تقدمه. ذلك ان القوى المادية الهائلة التي تمتلكها البشرية بفعل ذلك التقدم المتسارع، يحتاج ضبطها وتوجيهها وتوظيفها لخدمة الأهداف الانسانية والبشرية العامة، إلى تقدم مواز ان لم يكن إلى تقدم أعظم من علوم المجتمع والانسان، وبالتالي في الوعي والعقل الاجتماعي، لئلا تقود تلك القوى العمياء البشر إلى مغامرات وكوارث قد يكون فيها هلاكهم. ان مثل هذا العقل الاجتماعي العام الضروري بالحاج يكاد اليوم يحظر خطواته الأولى.

أولاً- هودة إلى النظرية:

ان طرح المسألة على المستوى النظري يقودنا إلى التأمل في جدلية العلاقة بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج وبخاصة علاقة الملكية^(١). هل الملكية الخاصة (البرجوازية) هي الأكثر ملاءمة لتطور القوى المنتجة - في المستوى الذي بلغت هذه الأخيرة في البلدان المخلفة - ام ان الملكية العامة أو ملكية الدولة هي الاصلح لذلك؟ هل ثمة فارق جوهري بين الملكية العامة (قطاع عام)، وملكية الدولة (قطاع دولة أو قطاع حكومي)؟ وبصورة أشمل يقودنا البحث إلى جدلية مخط الانتاج والتشكيكة الاقتصادية^(١١).

نفيدنا النظرية بان ارتفاع القوى المنتجة إلى المستوى الاجتماعي يتلام مع أو يقتضي تحول علاقة الملكية وعلاقات الانتاج الأخرى إلى المستوى الاجتماعي، وان هذه العلاقات. أي العلاقات الاشتراكية أو ملكية المجتمع لوسائل الانتاج. هي علاقات ارقى من علاقة الملكية الخاصة (البرجوازية)، ليس من حيث انها ارفع أخلاقاً وعدلاً وإنسانية فقط، ولكن أساساً من حيث انها تحقق ترقواً اقتصادياً عليها أي أنها أكثر ملاءمة لتطور القوى المنتجة وبالتالي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. فدور هذا التفوق الاقتصادي بزيادة انتاجية العمل وترشيد الانتاج الاجتماعي وزيادة مردود الموارد وخفض عتاء العمل يبقى الكلام عن الأخلاق والانسانية كلاماً مثالياً أو موعظة دينية وليس منطقاً علمياً. لكن لا بد لنا هنا ان نلاحظ الانسجام التام هنا بين المنطق العلمي والتحقق الاخلاقي. فالتفوق الاقتصادي لعلاقة الملكية العامة (الاشتراكية) يعود إلى ان هذه العلاقة تلغي استغلال قوة العمل واستلابها وبذلك تجعل

العاملين يشعرون بأن وسائل الانتاج ومواد الانتاج (الطبيعية) هي ملكهم الخاص فيحرصون عليها ويعملون على تطويرها من أجل مواجهة حاجاتهم المادية والروحية بشكل أفضل.

وتفترض علاقات الانتاج الاشتراكية القائمة على أساس الملكية العامة علاقات متناصفة بين فروع الانتاج المختلفة (عملية التخطيط الكلي) تقضي على أنواع التبذير والهدر وتقيم التكافؤ بينها - تكافؤ القيمة في التبادل بين منتجاتها - كذلك تفترض هذه العلاقات التبادل المتكافؤ والتناسق على المستوى المكاني أي بين مختلف المناطق والأنشطة ضمن الدولة الواحدة وفي الاطار الدولي ذاته.

كل هذا يبدو مثالياً وبسيطاً لكن ما ان تأمل في محتوى هذه المفاهيم حتى نجد أنفسنا أمام مسائل علمية شائكة ومسائل عملية معقدة ومتغيرة بحسب الزمان والمكان وبالتالي تحتاج إلى جهد مستمر لادراكها وإدراك الواقع في ضوءها.

١ - القوة المحركة الأساسية القوية المنتجة:

ان القوى المنتجة هي القوة المحركة للانتاج الضروري لسد الحاجات البشرية، وفي تطورهما يتطور الانتاج وترتقي الحاجات ووسائل ارضائها ويتحقق التطور الاقتصادي والتقدم الحضاري. لكن ماهو محتوى القوى المنتجة؟

ان وسائل ومواد الانتاج (اختصاراً: وسائل الانتاج) هي في حد ذاتها أشياء جامدة أدخلت شكلاً محدداً في عملية انتاج سابقة. لكن شكلها هذا لا يكتب محتوى فعلياً ويتحول إلى وسائل انتاج حية إلا بفعل القوة البشرية العاملة (اختصاراً القوة العاملة أو قوة العمل) التي تحركها، فتكون معها ما نسميه بقوى الانتاج أو القوى المنتجة، إذن ليس ثمة وسائل انتاج تنفصل عن قوة العمل. انها تتحدان معاً في وحدة جدلية تشكل تركيباً محدداً للعناصر والعلاقات وليس مزيجاً فيزيائياً ذا تركيب اعتباطي. ان قوة العمل ليست مجموعة عشوائية من البشر يوظفها أرباب العمل كيفما يشاؤون. انها مجموعة بشرية ذات بنية محددة تتكون من عناصر وعلاقات متجانسة وتشكل في كليتها عملاً جماعياً يحدد شكله ومضمونه مستوى تطور وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج التي تتطور معها في سيرة جدلية واحدة. في العملية الانتاجية، وعلى المستويات المختلفة - مستوى المنشأة ثم الفروع والقطاعات ثم المستوى الاجتماعي الكلي وحتى المستوى الدولي - تتطور وسائل الانتاج وقوة العمل ونتائج العملية (المنتجات) في عملية جدلية واحدة يدفع كل من عناصرها العناصر الاخرى فيطورها ويتطور معها وبالتالي فإن وسائل الانتاج وقوة العمل تشكل معاً كلاً متجانساً، متائلاً من طبيعة واحدة.

لكن هل تشمل قوة العمل فقط مجموعة العاملين مباشرة على تشغيل الآلات وصيانتها وماشابه ذلك؟ ام هي مجموع العاملين على اختلاف أنواع أعمالهم الذين تتطلبهم عملية الانتاج بكليتها، شاملة أعمال الادارة وتنظيم العمل والقيادة الاقتصادية والفنية؟ ليس من شك بانها تشمل ذلك كله، وتشمل اليوم بشكل خاص العاملين في البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي داخل منشآت الانتاج وخارجها في المؤسسات العلمية المتخصصة والعاملين في تنظيم وقيادة العملية الاقتصادية الكلية (التخطيط والرقابة) والعاملين في الدراسات والبحوث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتنظيم وقيادة

العملية الاقتصادية على مختلف المستويات. ان البحث والدراسات العلمية والتنظيم والقيادة والمعرفة والعلم بشكل عام تشكل اليوم قوى انتاجية مباشرة متزايدة الاهمية حجياً وفاعلية على حساب العمل الفعلي البسيط الذي تتضاءل اهميته يوماً بعد يوم. بل إننا نرى قوى الانتاج كلها وبخاصة قوة العمل، كبنية من المعارف العلمية والخبرات الفنية والتنظيمية، بنية محددة في ابعادها الالفية والشافولية وغيرها، وتتطور في عملية جدلية مستمرة بتفاعلاتها المتبادلة مع علاقات الانتاج القائمة، ومع مجمل المعارف والعلاقات الاجتماعية الاخرى - السياسية، الثقافية الخ - التي تغلفها.

هذا في المجتمع الاصلي ذاتي التطور، حيث تصنع وسائل الانتاج والمعارف وتتطور بالبحث والاختراع وتتغير علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية في منظومة اجتماعية قائمة بذاتها.

فما هو الحال في البلدان المخلفة ذات التطور التبعي، أي التي تستورد معظم وسائلها الانتاجية ومعارفها العلمية والتقنية والتنظيمية الحديثة؟ هل يمكن ان تنشأ فيها وتتطور قوة عمل حديثة مماثلة لقوة العمل التي صممت تلك الوسائل وصنعتها وتقوم على تشغيلها وتطويرها في البلدان الصناعية، أي قوة عمل متجانسة تماماً مع وسائل الانتاج المستوردة ومتطورة معها بحيث تكون لها الفاعلية (الانتاجية) ذاتها؟ بعبارة اخرى اذا كان بالامكان اقامة منشآت حديثة بعملية استيراد ارادية وبوساطة خبرة فنية وادارية مستوردة، فهل يمكن بعملية بسيطة مشابهة وفي الوقت ذاته تكوين قوة عمل مماثلة لها؟ وإذا افترضنا ذلك ممكناً في حدود منشأة معينة فهل يكون الأمر ممكناً أيضاً في مستوى الفروع والأنشطة والاقتصاد الكلي؟ ام إن تكوين قوى منتجة متجانسة حديثة على كل هذه المستويات يتطلب حدوث تغيرات اجتماعية وثقافية على مختلف الصعد والمستويات، تغيرات تمتد على أزمنة متعددة وربما اجيال متعددة، وتخضع لقوانينها الخاصة التي تحكم المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية والبيولوجية، والنفسية، وترتبط بالتاريخ والتراث والثقافة والايديولوجيا وغيرها؟ وهل يمكن تسريع هذه التغيرات وفي أية شروط؟

لنلاحظ ان الوحدة الجدلية المبحوثة هنا، هي مبتورة ومشوهة أصلاً وذلك ليس فقط للتفارق الكبير بين وسائل الانتاج المستوردة وتكوين قوة العمل المحلية المرتبطة بها، حيث لا يتم تطوير قوى الانتاج بالبحوث العلمية والتكنولوجية والاجتماعية المحلية، وانما هي مبتورة أيضاً ومشوهة بعلاقات الانتاج الاجتماعية الداخلية والحارجية: علاقة الملكية البرجوازية التابعة، التعارض بين العمل العضلي والعمل الذهني، تقسيم العمل الدولي الرأسمالي القائم على استغلال شعوب البلدان المخلفة واستنزاف فائض القيمة منها، واحتكار التكنولوجيا الأكثر تطوراً، وغير ذلك.

وفي مثل هذه الحال، هل يشكل القطاع الاقتصادي الحديث جزءاً عضواً في العملية الاقتصادية والاجتماعية المحلية الشاملة في هذه البلدان لمجرد قيامه جغرافياً فيها، ام انه بالرغم من وجوده هنا، فهو ينتمي إلى الرأسمالي المركزي التابع له عضواً بطبيعة قواه المنتجة ومقتضيات تجديدها وتطويرها وتوسيعها بحيث يندو كراس جبل جليدي، كتلة العظمى المختفية تحت مياه المحيط هي الرأسمالية العالمية ذاتها؟ وبالتالي إذا كان غو القطاع الحديث بهذه الشروط يعد معادلاً للتنمية، أفلا تندو هذه عندئذ نوعاً من

غديرة للاستعمار الجليد أو سراباً تنوء في الركن نحو فقاد إلى مزيد من التخلف والتبعية؟ بمعنى آخر هل التنمية في هذه الشروط ممكنة؟ أم هي وهم تصدره لنا البرجوازية المركزية مزجوجاً بالسلع الأخرى؟

٢ - لننظر الآن إلى عملية الإنتاج من حيث هي علاقات إنتاج، وجوهرها علاقة الملكية. نلاحظ أولاً أن قوة العمل، القوة المنتجة الأساسية، هي أيضاً الطرف الآخر في هذه العلاقة. إن الملكية ليست في جوهرها علاقة بين مالك رأس المال ووسائل الإنتاج، ليست علاقة بينه وبين أشياء يمتلكها ويتصرف بها كما يشاء. إنها علاقة اجتماعية جوهرها تملك العملية الانتاجية ومنتجاتها وفائض القيمة الناجم عنها، والتصرف بهذا الفائض وفق مصالحه، بما في ذلك تخصيص جزء من هذا الفائض لتجديد قوى الإنتاج وتطويرها كلياً تستمر علاقة الملكية ذاتها وتتوسع. هذا من وجهة الطرف الأول في العلاقة.

أما من وجهة الطرف الآخر، أي العاملين المنتجين، فهي في جوهرها علاقة استغلال وما ينجم عنه من قهر واستلاب في إطار العلاقة البرجوازية. أما في إطار الملكية الجماعية ويقدر ماتكون هذه فعلاً جماعية جوهرها ومضمونها لا شكلاً فقط، فإن العاملين المنتجين يصبحون هم أنفسهم أيضاً المالكين ويكون جوهر العلاقة جوهرها اجتماعياً، أي إنتاج الخيرات اللازمة لسد الحاجات المادية والروحية المتطورة باستمرار لجميع المشاركين في عملية الإنتاج وفي العملية الاجتماعية كلها، وبما في ذلك حاجات الاستثمار أو التراكم اللازم لتجديد قوى الإنتاج وتوسيعها وتطويرها كي تستمر الحياة الاجتماعية وتتقدم.

إن علاقة الملكية البرجوازية تبررها الأيديولوجية البرجوازية القائمة على قوة التقاليد القديمة ومنها تقدس صعد الملكية الخاصة، وعلى الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية لهذه العلاقة، أي قدرتها على تطوير قوى الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. فإذا ما فقدت البرجوازية هيمنتها الأيديولوجية بسبب عجزها عن ضمان استمرار النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الناس، دخلت في أزمة وفقدت مبررات وجودها وتعرضت للامتهار. عندئذ يربتم استمرار وجودها لاستخدام وسائل العنف والقمع وتكثيف الزيف الأيديولوجي بوساطة الأجهزة الأيديولوجية الوظيفية كالإعلام والترية والتعليم والثقافة والمؤسسة الدينية، إضافة إلى الحوافز المادية لبعض الفئات الاجتماعية (رشاوي، امتيازات، وغيرها). ليس ذلك ما يحدث بصورة خاصة في البلدان المخلفة التابعة حيث تبدو العلاقة البرجوازية عاجزة فعلاً عن ضمان مستوى الناس وحقوقهم وتطوير قوى الإنتاج اللازمة لذلك، وبالتالي عاجزة عن فرض هيمنتها الأيديولوجية بوسائل الاقناع لتبرير وجودها؟ لذا فإن القوى البرجوازية المحلية والمركزية، إذ تدرك ذلك جيداً تسعى لتداركه بكل الوسائل الممكنة، وأهمها دعم الأنظمة الاستبدادية التي تحكم بموجب قوانين الطوارئ، وبكل وسائل العنف المنظم والعفوي ويتقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية والأيديولوجية لضمان استمرار العلاقة البرجوازية وضمان تبعيتها للنظام الرأسمالي وتجنب انهيارها كحلفاء ضعيفة فيه.

إن شكل علاقة الملكية، شكلها القانوني، لا يكتسب أهميته الحاسمة إلا بتحقيق مضمونه الاقتصادي والاجتماعي. وهذا المضمون لا يبقى ثابتاً وإنما يتغير في علاقة جدلية مع تطور القوى المنتجة، وبخاصة تطور قوة العمل ونضالها لتحسين شروط عملها وتطور التناقضات الناشئة في المجتمع

وفي العلاقات الدولية وطرائق حلها في إطار ما يسمى بالتقسيم الاجتماعي للعمل على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

تتجسد علاقة الملكية في العملية الانتاجية من خلال علاقات الانتاج الاجتماعية - وأهمها علاقات تقسيم وتنظيم العمل الفني والاجتماعي على مستوى المنشأة الواحدة افرادياً أولاً، وعلى المستويات الأعلى ثانياً (أي في العلاقات بين المنشآت والفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة) - وعلاقات التوزيع والاستهلاك. كل هذه العلاقات التي كانت سابقاً خاضعة للمبادرة الخاصة (البرجوازية) وقوانين السوق وحدها، غدت أكثر فأكثر، حتى في البلدان الرأسمالية المركزية، خاضعة لتدخل الدولة والتنظيمات المهنية وغيرها ولإجراءات التنسيق والتوجيه والبرمجة والتخطيط. وتتبادل هذه العلاقات التأثير والتأثر بمجمل العلاقات الاجتماعية العامة التي تغلفها. وعلى هذه القاعدة الشاملة تتطور العلاقات السياسية والايديولوجية والاخلاقية التي تنعكس بدورها في علاقات الانتاج والتوزيع وفي مجمل العملية الانتاجية كلها.

وتتطور كل هذه العلاقات بما فيها مضمون علاقة الملكية ذاتها بتطور قوى الانتاج وتوسع العملية الانتاجية على المستوى الدولي، فقد تطورت وسائل الانتاج بقفزات سريعة منذ الثورة الصناعية الأولى، ثم تسارعت أكثر منذ الحرب العالمية الثانية وبمعدا بفضل الانجازات الهائلة في إطار ماسمي بالثورة العلمية - التكنولوجية في مجالات علوم الذرة وعلوم الفضاء والالكترونيات والمعلوماتية والهندسة البيولوجية وغيرها، وتغيرت في السياق ذاته طبيعة قوة العمل الاجتماعية حيث تراجعت أهمية العمل البسيط لصالح العمل المعقد ذي المحتوى العلمي - التكنولوجي - التنظيمي المتقدم والمعتمد على البحث والمعرفة.

كما خرجت العملية الانتاجية بذلك من الإطار الضيق المحلي أو الوطني إلى الإطار العالمي متجاوزة كل الحدود حيث تشكلت سوق عالمية واحدة تتصارع فيها الشركات والدول وتتنقل فيها الرساميل والتكنولوجيا والكفاءات العلمية والفنية. وتسيطر على هذه السيرة العالمية العلاقة البرجوازية وتحكم بها من خلال أجهزة ومؤسسات دولية: النظام النقدي، النظام المالي، النظام الاعلامي والايديولوجي، النظام الصناعي - التكنولوجي، النمط التوزيع والاستهلاك، الشركات دولية النشاط العملاقة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى لا حصر لها.

كل هذه التغيرات كان لها أثرها البالغ في تطور علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية والسياسية والدولية، وعلى هذا فان المنظومات (أو التشكيلات) الاقتصادية والاجتماعية لا تبقى جامدة وإنما تتغير في الزمان والمكان بتغيرات مستمرة وأحياناً بقفزات صغيرة أو كبيرة ظاهرة أو غير مرئية. ان الرأسمالية اليوم مثلاً ليست كما كانت عليه في أواسط هذا القرن أو في بدايته أو قبل ذلك في مراحل نشوئها وصعودها. كما ان الرأسمالية ليست صورة طبق الأصل في مختلف البلدان. لقد أصاب التغير العلاقات الرأسمالية كلها. أصابها مباشرة على مستوى المنشأة وأصابها بصورة غير مباشرة عن طريق تدخل الدولة والمؤسسات العامة، ان حصة الدولة في مجمل الناتج القومي في الدول الرأسمالية المركزية قد ارتفعت من نحو ١٠ - ١٥٪ في عام ١٨٨٠ إلى نحو ٢٠٪ في عام ١٩٢٩ و٣٠٪ في عام ١٩٦٠. وفي عام ١٩٨٥ بلغت هذه

الحصة ٥٢٪ في فرنسا، ٤٧٪ في لمانيا، ٦٥٪ في السويد، ٤٨٪ في بريطانيا، ٣٧٪ في الولايات المتحدة و٣٣٪ في اليابان^(١١) صحيح ان قسماً هاماً من اتفاق الدولة يذهب للجيش وسباق التسلح، لكن قسماً كبيراً منه ايضاً تستخدمه الدولة لاصلاح انواع الخلل في النظام وضمان توازنه واستمراره. فهناك القوانين والوسائل والمؤسسات لحماية العمل ومؤسسات الضمان الاجتماعي والمساعدات المالية للفتات الاجتماعية الفقيرة وهنالك على المستوى الاجتماعي العام القوانين والوسائل لحماية البيئة من التلوث والاتفاق على التعليم والتأهيل والبحوث العلمية والتكنولوجية، وهنالك أخيراً على المستوى الدولي والمساعدات والفروض للدول المتخلفة. وفي معظم تلك الدول ثمة شكل من التخطيط أو البرجة أو الدراسات التوجيهية لإدارة الاقتصاد الوطني وبالتالي التأثير بشكل اجمالي على علاقات الانتاج الرأسمالية على الصعيد الكلي القومي والدولي.

يبد ان هذا التغير، على اهميته، ليس ناجماً عن طبيعة العلاقة البرجوازية وإنما هو نقبض لها ويحدد حركتها، تغير اقتضته الضرورة التاريخية للرد على التحديات المصرية التي تواجه النظام الرأسمالي، ضرورة التخفيف من حدة تناقضاته الداخلية والخارجية مع الحفاظ على جوهره.

لكن السؤال هو هل ان هذا التغير التدريجي يمكنه ان يستمر ويتعمق مع الحفاظ على جوهر العلاقة البرجوازية ذاتها؟ ام ان ثمة عتبة لا يمكن تخطيها دون حدوث تغير ثوري يلغي تلك العلاقة ويحل مكانها علاقة جماعية (اشتراكية) يقتضيها تطور قوى الانتاج على المستوى الجزئي (المنشأة) وبخاصة على المستوى الكلي والعالمي؟ ويتميز أكثر تحديداً هل ان مشكلات مستعصية مثل الازمة الاقتصادية - الاجتماعية الايديولوجية الرأسمالية، والفقر الرهيب المحيط بالثراء الفاحش (في البلدان المركزية ذاتها وفي بلدان العالم الثالث) والتسلح كمحرك للنمو الرأسمالي، والحروب التجارية بين الاقطاب الرأسمالية الثلاثة، ومديونية العالم الثالث والولايات المتحدة الباهظة، والعنف في العلاقات الدولية والدول التابعة، وتلوث البيئة والزيف الاعلامي والثقافي، وهي مشكلات كبرى ناجمة عن العلاقة البرجوازية الاساسية وتناقضها مع قوى الانتاج المعاصرة التي اكتسبت طابعاً اجتماعياً كلياً ودولياً، يمكن حلها في اطار العلاقة البرجوازية ذاتها؟ ان تقام هذه المشكلات واستمرارها رغم الحسائر والأخطار التي تحملها انما يشير في رأينا، إلى نفي امكانية مثل هذا الحل. وعلى كل فإن النظام العالمي الجنديد الذي بدأت بوادره تلوح في الافق سيأتيها بالخير اليقين خلال الاعوام المتبقية من هذا القرن أو بعدها بقليل.

٣ - استيراد التكنولوجيا وعلاقات الانتاج

يقودنا ما تقدم إلى بحث مسألة اثر استيراد التكنولوجيا من البلدان الرأسمالية المركزية على علاقات الانتاج في البلدان المضيفة لها وبخاصة بلدان العالم الثالث.

لقد اثارت هذه المسألة نقاشاً وجداً حادين في الفكر التنموي ولاسيما في الطرف اليساري منه. ثمة من زعموا بان التكنولوجيا - من وسائل انتاج وبراءات صنع وخبرات ومعارف فنية وادارية - هي وسائل حيادية من حيث اثرها في علاقات الانتاج الاجتماعية. هذه الوسائل الحيادية تحدد محتواها الاجتماعي والفكري علاقة الملكية السائدة في المجتمع والعلاقات الاجتماعية الاخرى، هذا كان رأي

وموقف الاقتصاديين الرسميين عموماً في البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث، حيث يعتقدون ان علاقات الانتاج الاشتراكية هي الأساس الذي يحدد محتوى التكنولوجيا فيجعلها اشتراكياً، بينما ثمة مفكرون اقتصاديون وغيرهم، يرون عكس ذلك، أي ان التكنولوجيا المستوردة تحمل معها علاقات انتاج مجتمعها الأصلي أعني في حالتنا العلاقات الرأسمالية المركزية.

ان الوقوف في هذا الصف أو ذاك ليس بهذه البساطة والشفافية فليس من شك ان التكنولوجيا كعنصر أساسي في قوى الانتاج تلعب دورها الأساسي في علاقات الانتاج ذاتها كما سبق أن بينا. لكنها بالتأكيد ليست الوحيدة المؤثرة في هذه العلاقات ان ثمة علاقة جدلية هنا ويمكننا اجمالها، فيقدر ما تكون علاقات الانتاج الأساسية، وأهمها علاقة الملكية الفعلية اشتراكية المحتوى والجوهر، على مستوى المنشآت وعلى مستوى المجتمع الكلي، فان هذه العلاقات يمكنها ان تحدد أية أنواع من التكنولوجيا يمكن استيرادها، ووفق أية شروط، ولأية أهداف وكيف يمكن استيعاب تلك التكنولوجيا وهضمها واخضاعها لعلاقات الانتاج الاشتراكية بحيث تنقطع صلتها بالماضي وتغدو جزءاً عضوياً - كعناصر محدودة لا كمعوقات - في منظومة الانتاج الاشتراكية، مختلفة نوعياً عما هي عليه في علاقات الانتاج البرجوازية. يمكننا التعميم والنظر بالنظر ذاته إلى السلع الاستهلاكية ذاتها فهذه أيضاً ليست مجرد أشياء حيادية وإنما تحمل وراءها علاقات اجتماعية وثقافية معينة.

اليس هذا ما يفعله علماء الآثار فيدرسون كل ما تبقى من مواد ووسائل انتاج وبيع استهلاكية، وتنظيم مدن وغيرها ليستنتجوا منها مستويات تطور حضارة الشعوب القديمة وأشكال علاقاتها الاجتماعية؟

ان استيراد الساعة والسيارة والتجهيزات المنزلية والطبقة مثلاً وغيرها ليست أشياء حيادية. انها تحمل معها تغيرات هامة في المفاهيم والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية^(١٢). ان ثقافة المجتمع الاستهلاكي التابع تقوم اصلاً على هذا الأساس. لكن هنا أيضاً تنطبق الملاحظة النقدية السابقة، أي ان هذه الأشياء ليست الوحيدة المؤثرة وإنما تحدد آثارها طبيعة النظام الاجتماعية وعلاقاته الأساسية فإذا كان هذا المجتمع مفتوحاً دون قيود على مختلف أنواع السلع، فان أثرها قد يكون مدمراً كما هو الحال في معظم الدول المخلفة حيث غدت بعض السلع المستوردة كالسيارة وغيرها تلعب دوراً حاسماً في تحديد القيم والعلاقات الاجتماعية في تلك البلدان.

وزداد الأمر خطورة عندما تغدو التكنولوجيا ومتجاتها من السلع الاستهلاكية جزءاً من خطة مرسومة هدفها ترسيخ التبعية للنظام الرأسمالي. ألم تكن الحال كذلك في العقدين الأخيرين بشكل خاص، حيث تدفقت تلك السلع كالسيل الجارف على بلدان العالم الثالث وحتى على الدول الاشتراكية ذاتها ومولت بقروض سخية تحولت سريعاً إلى مديونية خانقة، سيل حمل معه إلى تلك البلدان التي اجتاحتها بسرعة فائقة غطاء استهلاكياً مظهرياً باذخاً ومع كل أنواع التشويه والفساد والتخريب للبنى الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية فكانت من نتائجها أنواع من الحلل والاضطراب: التضخم وارتفاع الأسعار، الآثار غير المشروع للقلّة وافقار الجماهير واللاهات وراء زيادة الدخل لاقتناء السلع الفاخرة، والعجز المالي والتجارية، وتدهور قيمة العملة الوطنية والقيم السياسية والأخلاقية، وغيرها

من الآفات التي عشت في بني الدول التابعة^(١٦). انه الزمن العربي الرديء، كما يسميه الأدباء. بطبيعة الحال لم يسلم قطاع الدولة من هذا الاجتياح بل ربما كان احد ضحاياه الرئيسيين مما خلق الحاجة المؤاتية لمطالبة الدائنين والقنات البرجوازية المحلية التي اثرت على حسابها بتصفيته وبيعها.

ان الازمة الحاققة التي تعاني منها الدول المعنية في الفترة الأخيرة وكذلك ما يتكشف من اعوجاجات هائلة في تجارب الدول الاشتراكية خلال العقدين الاخيرين، ومديونيتها الخارجية الثقيلة، والتغيرات الخطيرة الناجمة عنها والتي كانت تعجها تلك الوفرة المستوردة من السلع الاستهلاكية والتكنولوجيا ويغطيها نظام الاستبداد والتزييف الاعلامي، ليقدم لنا مادة ثرة للتفكير والتأمل في المسألة التي نحن بصدها.

السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه هو: هل نحن أمام قانون تاريخي موضوعي يفرض نفسه، ام ان ثمة طريقاً بديلاً يمكن سلوكه؟
ان الاجابة على هذا السؤال تقتضي منا تفحص الشروط التي تتم فيها عملية الانتاج والتبادل على المستوى الدولي.

٤ - الانتاج والتبادل على المستوى الدولي:

ان عملية الانتاج هي اصلاً علاقة تملك مواد الطبيعة وتحويلها إلى منتجات لسد حاجات المجتمع. هذه العلاقة مع الطبيعة هي في الوقت ذاته علاقة انتاج اجتماعية تاريخية تتحدد فيها الحاجات ووسائل وطرق ارضائها.

كانت هذه العملية قديماً محصورة في اطار وحدات جغرافية - بشرية محدودة تعيش شبه معزولة على اساس الاكتفاء الذاتي. ثم توسعت هذه الوحدات لتشمل عدداً من القرى ثم شملت مساحة مملكة أو دولة. بقي التبادل التجاري الخارجي البعيد المدى مقتصراً خلال حقبة طويلة من الزمن على عدد محدود من المواد الطبيعية والمنتجات الحرفية الفاخرة. لكن مع نشوء الرأسمالية، بدأت تتكون سوق دولية متوصدة باستمرار حتى شملت العالم بأسره وعدداً لا حصر له من السلع اواخر القرن الماضي. تخضع هذه السوق لعلاقات القوى الرأسمالية المركزية التي تحدد مختلف أنواع السلع والمبادلات ومواصفاتها وأسعارها وحركتها. ومن خلالها تتحدد الحاجات المتجددة، وأنماط الاستهلاك السائدة، وأنماط الانتاج وتقسيم العمل الدولي.

لقد ادجت بلدان العالم الثالث في هذه العلاقات في العهد الاستعماري، واستمرت كذلك بعد تحررها. وان كان بعضها قد بذل بعض المحاولات المحدودة لتحرير منها جزئياً في وقت ما، إلا ان هذه المحاولات لم تعمز طويلاً فقد اعيد تنظيم جميع تلك البلدان من خلال ماسمي بسياسة الانفتاح والقروض والمساعدات والمديونية وتكتيف تصدير أنواع السلع والتكنولوجيا واشاعة نمط الاستهلاك البرجوازي البائخ ونمط انتاج بدائل المستوردات ونمط التصنيع المترجم نحو التصدير. وهكذا غدت عملية الانتاج مجملها في بلدان العالم الثالث مرتبطة بكل ابعادها بحاجات السوق الدولية وخاضعة لها.

هل ثمة بديل؟ هل يمكن لهذه البلدان التمرّد على قوى السوق الدولية المقروضة عليها والاستثناء عنها، أو على الأقل إخضاعها لمقتضيات تنمية ذاتية مستقلة (فك الارتباط حسب تعبير سمير أمين)^(١١). ربما كان البديل الوحيد هو قيام سوق دولية اشتراكية متطورة تشارك فيها هذه البلدان بعلاقات متكافئة. لكن مثل هذه السوق بقيت محدودة وضعيفة وبقيت علاقات التبادل بين الدول الاشتراكية والسوق الرأسمالية الدولية تخضع لشروط هذه الأخيرة ولتقسيم العمل الدولي الرأسمالي - معظم السلع المصدرة من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى كانت من السلع الأولية وأهم مستوردياتها منها من السلع المصنعة والتكنولوجيا المتقدمة. وفي السبعينات والثمانينات في ظل التعايش السلمي والانفتاح والتعاون، أخذ نمط الاستهلاك الغربي ذاته ينتشر في الدول الاشتراكية، ولجأت هذه إلى القروض الرأسمالية التي تزايدت وتحولت إلى مديونية متفاقمة بحجة التحديث التكنولوجي واللدخاق بمستويات الانتاج والاستهلاك السائدة في الغرب ولقد جرّ هذا وراءه أنواعاً من العلاقات الرأسمالية ومنها استئراء الفساد والرشوة والركض وراء السلع الغربية والقيم الاخلاقية المرتبطة بها.

لقد كان بديهي أن يفشل مثل هذا المسمى لما يحمله من تناقض صارخ مع طبيعة العلاقات الاشتراكية. وقد أدى ذلك فعلاً إلى مزيد من الاندماج في السوق الدولية الرأسمالية والخضوع لمعاقبتها وما نشاهده اليوم من انهيار اقتصادي وسياسي مريع في الدول الاشتراكية التي تحولت إلى حالة من التبعية للسوق الدولية الرأسمالية تشبه أوضاع بلدان العالم الثالث^(١٢).

لم يبق إذن، والحالة هذه، أمام هذه البلدان جميعها - العالم الثالث والدول الاشتراكية - سوى النضال المشترك من أجل نظام دولي جديد يقوم على التكافؤ والتعاون لحل التناقضات التي ترهق كل المجتمعات والعلاقات الدولية، حلاً إنسانياً مبدعاً يحقق مصالح جميع الأطراف.

ثانياً - قطاع الدولة الاقتصادي، طبيعته ووظائفه:

نعود الآن إلى موضوعنا الأساسي المطروح في مطلع هذه الدراسة. عندما تنتقل ملكية وسائل الانتاج إلى الدولة وينشأ قطاعها الاقتصادي، هل يؤدي ذلك بالضرورة إلى تسريع التنمية والتقدم الاجتماعي؟ أم إن هذا الانتقال في الشكل القانوني للملكية لا يغير في الأمور شيء الكثير؟ أو أنه على العكس من ذلك يؤدي إلى كبح التنمية والتقدم؟

١ - ٢ - طبيعة قطاع الدولة:

لقد غدا شكل الملكية هنا شكلاً جامعاً على أساس أن ملكية الدولة هي ملكية المجتمع بأسره. فهل يعني ذلك أن المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لشكل الملكية هذا أصبح أيضاً جامعاً؟ وبعبارة اخرى: ماهو المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لعلاقة ملكية الدولة؟

إن تحقق هذا المحتوى الجماعي يفترض أن يصبح العاملون في قطاع الدولة مالكيين لشروط عملهم، مما يؤدي إلى تحررهم من علاقات الاستغلال والاستلاب، ويدفعهم إلى بذل كل جهودهم لتطوير طاقاتهم المبدعة ووسائل وشروط عملهم، وزيادة انتاجهم. وهذا يفترض بدوره أن يكون للعاملون على مختلف المستويات دور رئيسي في ادارة عملية الانتاج وتخطيطها وتوزيعها وتوزيع هذه

المنتجات بما يحقق مصلحتهم والمصالح الاجتماعية العامة. كما يفترض أيضاً قيام التكافؤ والتعاون في علاقات العمل وفي العلاقات الاجتماعية التي تضمن للناس حقوقهم المادية والمعنوية ومنها حقهم في الحصول على حصة من الناتج الاجتماعي تكافؤ الجهود التي يبذلونها والنتائج التي يحققونها.

ليس من شك بأن محتوى علاقة الانتاج الجماعية بهذا المفهوم يشكل تحولاً نوعياً مقارنة بمحتوى العلاقة البرجوازية التي يوجهها منطق الربح الفردي وحده وما يجزئ إليه من توسع وسيطرة من ناحية واستغلال واستلاب من ناحية أخرى. وقد يتناقض هذا المنطق مع المصلحة الاجتماعية العامة وهو الامر الذي يحدث في كثير من الأحيان حتى في الدول الرأسمالية المركزية في عصرنا الراهن، بالرغم مما تمتلكه هذه الدول من امكانيات ووسائل متطورة للرقابة والمحاسبة والتوجيه. هذا في حين أن منطق العلاقة الجماعية يتجسد في كل علاقات الانتاج في المجتمع بحيث تغدو عملية الانتاج الاجتماعية الكلية سيروية واعية، متناسقة، ومتكاملة، وبالتالي موجهة لتحقيق أهداف المجتمع أي ضمان وجوده واستمراره وأمنه وتحسين مستوى وشروط حياته وارتقاء الشخصية الفردية والاجتماعية مادياً وروحياً.

بيد أن علاقة الملكية ليست الوحيدة، وإن كانت الأساسية، في جعل علاقات الانتاج وفي العملية الانتاجية الاجتماعية الكلية، فقد بينا في فقرة سابقة، ان هذه العلاقات المرتبطة بمستوى وسائل الانتاج وتطور قوة العمل تخضع لقوانينها الخاصة ولازماتها الخاصة. وبالتالي فانه إذا كان سهلاً تغيير الشكل القانوني للملكية بموجب مراسيم وقرارات وثورية فإن تحقيق محتواها الاقتصادي والاجتماعي يستحيل ان يتحقق بمثل هذه الطريقة أو ما يشبه ذلك. ان ذلك لا يمكنه أن يتم إلا في سيروية جدلية طويلة الأمد قد تتخللها مصاعب كثيرة وتراجعات وربما انتكاسات طارئة... لكن المهم ان تبدأ مثل هذه السيروية وتتقدم في الاتجاه العام السليم من خلال نقد وتصحيح نفسها باستمرار... ان شكل الملكية الجماعية لا يكتب اهميته الحاسمة إلا بتجسده في سيروية كهذه. وربما كان الاعتقاد الآخر، أي ان تغيير شكل الملكية القانوني وتحوله إلى شكل ملكية دولة أو ملكية جماعية يكفي وحده لتحقيق محتواها الاقتصادي والاجتماعي العام مباشرة، أو خلال فترة محدودة من الزمن، والتصرف على أساس مثل هذا الاعتقاد، ربما كان أحد الأسباب الرئيسية أو على الأقل أحد الأسباب الهامة لفشل تحقق السيروية التقدمية لقطاع الدولة وللتنجربة الاشتراكية عموماً. وشأن القطاع العام في هذا شأن كل القيم العظمى التي تحرك البشر كالديمقراطية والاشتراكية والحرية والتعاون والحب وغيرها. فهي كلها قيم مطلقة ليست معطلة مباشرة، وإنما هي غايات بعيدة المدى لا تتحقق إلا في سيروية جدلية مستمرة زمناً طويلاً سيروية تتقدم دوماً من خلال تناقضاتها بالتدريج والتصحيح^(١٦).

إذا كان ذلك صحيحاً، فما هو إذن المحتوى الحقيقي لقطاع الدولة الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، وخاصة منها تلك التي يتبنى خطابها الرسمي، أي الشكلي توجهاً اشتراكياً.

إذا نظرنا أولاً إلى الدول الرأسمالية المركزية ذاتها - وجميعها كما نعلم تمتلك قطاعاً حكومياً واسعاً نسبياً - نلاحظ ان هذه الملكية تبقى في جوهرها ملكية برجوازية أي أنها تهدف أساساً خدمة النظام الرأسمالي ككل الذي يخلفها ويحدد حركتها. لكن هذا لا ينفي بالضرورة امكانية احتوائها أيضاً ضمنياً عملياً عاماً يفرض تطور القوى المنتجة وتوازن العلاقات الاجتماعية والدولية والتطور الحضاري العام،

وبالتالي تجارزها لمنطق العلاقة الرجوازية. ان ضرورة وجود قطاع دولة في هذه البلدان انما يعني في حد ذاته ان العلاقة الرجوازية باطلاقتها عدت كايحاء لتطور قوى الانتاج على المستوى العام الاجتماعي وان منطق رأس المال الخاص غدا ضيقاً في اطار تطور قوى الانتاج الاجتماعية. ومن هنا ضرورة قطاع دولة يحد من تناقض العلاقة الرجوازية ويمنع تصجره. وعلى كل فان توسع هذا القطاع ومحتواه مرهونان بموازين القوى والصراعات الاجتماعية - السياسية القائمة.

إذن يمكننا القول ان ملكية الدولة الرجوازية ذاتها، بما هي شكل أوسع وأعم من شكل الملكية الخاصة، تعد خطوة متقدمة نسبياً على هذه الأخيرة. وهذا الشكل يمكنه ان يفتني بمضامين اجتماعية أعم في حال حدوث تغيرات سياسية هامة في تركيبة السلطة الرجوازية أو تحت ضغوط اجتماعية - سياسية معينة تفرض ذلك. ليس هذا هو موضوع الصراع بين احزاب اليسار واحزاب اليمين في تلك الدول؟ ما يمنا في هذا كله هو ملاحظة أهمية دور قطاع الدولة الاقتصادي حتى في الدولة الرأسمالية العريقة ذاتها، رغم تمسكها المطلق بعبء الملكية الخاصة المقدس، حيث تضطر هذه للتدخل المباشر في العلاقات الاقتصادية وتكوين قطاع اقتصادي حكومي هام لا يخضع تماماً لقوانين السوق، ويكون أداة في خدمة السياسة العامة للدولة.

اما في البلدان المخلفة حديثة الاستقلال والضعيفة بنوياً، فالأمر أكثر أهمية. هنا نجد الدولة نفسها مضطرة منذ البداية لتدعيم سلطتها وسيادتها القومية واستقلالها السياسي المثل بالقوة الاقتصادية، وتحمل مسؤولية أساسية في عملية التنمية برمتها ولهذا تلجأ إلى تأميم المصالح ذات النفوذ - اذا كانت قادرة على ذلك - كالشركات الأجنبية والشركات الوطنية المناوئة للقادرة على تحدي سلطتها، وإلى السعي الحثيث لزيادة مواردها من أجل تمويل نفقاتها الاستثنائية الضرورية لتطوير وتحديث البنى الهيكلية. ومن أجل قيامها بوظيفتها التنموية العامة أيضاً تبني هذه الدولة التخطيط الاقتصادي وعقد اتفاقات التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الأجنبية واحتكار معظم القروض الأجنبية.

ان محتوى ملكية الدولة هنا يختلف إذن اختلافاً بيناً عما هو عليه في الدول الرأسمالية المركزية. كان هذا المحتوى قريباً نسبياً إلى المحتوى الاجتماعي والوطني العام في المراحل الأولى من الاستقلال والتحول الثوري ونشوء قطاع الدولة، حيث أخذت السلطة السياسية طابعاً وطنياً واجتماعياً تقديمياً في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. وفي الوقت ذاته تولدت حاسة جماهيرية وطنية عامة داعمة لها غذتها الطموحات والأمال الوليدة في غد أفضل مما سمح بنجاح تلك التحولات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً بالرغم من المصاعب التي واجهتها، ومنها شح الأموال المتوفرة. دامت هذه الحالة فترة زمنية قصيرة نسبياً برزت بعدها الخلافات بين الفئات الاجتماعية المتحالفة التي حاولت كل منها التوسع واقتناص الحصة الأكبر من المغنم لنفسها فتلاشت بذلك تلك القوة الوليدة التي كانت قد جمعتها سابقاً حول أهداف مشتركة، وأخذت التناقضات اشكالا صراعية للسيطرة على السلطة السياسية، أو للتأثير على قراراتها. في هذا الصراع أخذت ملكية الدولة طابعاً سياسياً وغدا قطاع الدولة ميداناً لهذا الصراع ولتوسع الفئات المتناحرة واثرائها على حساب المحتوى الاقتصادي للقطاع الحكومي الذي غدا مرتعاً خصباً للأحوان والموالين وابناء العشيرة. هكذا تكونت فئات من أصحاب السلطة والنفوذ

والمسؤولين الإداريين والخبراء والفنيين الذين استغلوا مناصبهم وكفاءاتهم لتحقيق مصالحهم الشخصية في حدود وأشكال تسمح بها القوى السياسية المسيطرة. تلك هي الفئات التي نطلق عليها تسمية البرجوازية الليبروقراطية^(١٧).

في سبورة التنمية هذه وبسبب تخلف قوى الانتاج وهشاشة البنى السياسية والإدارية العامة وضآلة قدرتها الفنية - الإدارية على قيادة العملية الاقتصادية وتصميم وتنفيذ المشاريع الحديثة، وندرة أصحاب الكفاءات والخبرة من أبناء الفئات المستغيلة مباشرة، برزت الحاجة إلى كفاءات القطاع الخاص (متمهدون، خبراء، وكلاء شركات وسهاسة، مكاتب هندسية... الخ) لتولي أعمال الدراسة والتصميم والتنفيذ، وتقديم الخدمات المختلفة، والتوسط في أعمال الاستيراد والتصدير، وغير ذلك، وجمت هذه الفئات أرباباً فاحشة قذمت جزءاً منها بأشكال مختلفة للفئات البرجوازية الليبروقراطية بهدف تسهيل أعمالها والحصول على الحماية اللازمة لتقرير صفقات مشبوهة^(١٨).

لقد سهل هذه الأعمال وغطاها تطبيق قوانين الطوارئ وشكلانية الرقابة والمحاسبة وقمع المعارضة وكتب حرية النقد كما ساعد عليها انخفاض مستوى الرواتب والأجور والتضخم السريع وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما فسخ مجالاً واسعاً لانتشار ظواهر الإهمال والتسبب والفساد في القطاع الحكومي وهروب العاملين من الذين اكتسبوا فيه كفاءة وخبرة وعلاقات عامة إلى خارجها (إلى القطاع الخاص أو إلى الدول الأجنبية).

تلك الفئات البرجوازية المتزايدة عدداً وثراء وظفت قسماً كبيراً من أموالها في المصارف والشركات التابعة للدول الرأسمالية المركزية فارتبطت مصالحها بها (حيث تكون أموالكم هناك تكون قلوبكم) ونشأ فيها بينها تسبج متنوع من العلاقات تحول مع مرور الزمن إلى نوع من التحالف المصلحي وإلى ما يشبه الاندماج العضوي (علاقات شخصية، وزواج، وشركات مشتركة...).

إن الفئة المحورية في هذا التحالف هي تلك التي تجمع بين صفوفها مختلف أنواع الوسطاء المرتبطين بالدول الرأسمالية ومؤسساتها كوكلاء الشركات الصناعية والتجارية والمصرفية والسهاسة وعملاء السفارات والمؤسسات المالية والدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومساهمي الشركات المشتركة مع رأس المال الأجنبي ومدراءها وغيرهم، هذه الفئة الواسعة جداً نسبياً في البلدان المعنية - الدول الرخوة كما يسميها ميردال - والتي تطلق عليها تسمية البرجوازية الكمبرادورية، هي الفئة الأكثر خطورة واثراً، نظراً لتوسطها في كل الأعمال والصفقات المرتبطة بالخارج التي تشكل أحياناً ما ينوف على نصف حجم الانتاج الوطني، وامتلاكها مفاتيح وإسرار الأسواق الخارجية - أسواق المال والتكنولوجيا والتجارة وغيرها - وارتباط مصالحها ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بخدمة مصالح الشركات والجهات الأجنبية التي هي مصدر ثروتها ونفوذها. لذا فهي تحتل موقفاً فمالياً في مجمل العلاقات البرجوازية حيث يتم عن طريقها توزيع المنافع والرشاوى وعقد الصفقات والقروض وتهريب الأموال وغير ذلك.

إن جوهر كل هذه العلاقات البرجوازية هو استغلال القطاع الحكومي والاقتصاد الوطني واستنزاف مادتها وإخضاعها لمصالحها وبالتالي لمصلحة النظام الرأسمالي العالمي التابعة له.

٢ - ٢ - وظائف قطاع الدولة في البلدان المخلفة

ان التحليل السابق لا يقتصر على فئة محدودة من دول العالم الثالث، وإنما ينطبق في خصائصه الأساسية عليها جميعاً بصرف النظر عن الاختلاف في أشكال انظمتها السياسية والاجتماعية وفي خطابها الايديولوجي. وعلى هذا فإن المحتوى العام لقطاع الدولة الاقتصادي، الذي قد يختلف نسبياً بحسب أنظمة الدول ومستوى تطور قواها المنتجة ووضايعها الاجتماعية والايديولوجية وغير ذلك يمكننا تحديده استنتاجاً من التحليل والملاحظة المباشرة، بالوظائف الأساسية التي يؤديها وأهمها التالية:

١ - ترسيخ سلطة الدولة واستقلالها

لقد احرزت الدول المخلفة استقلالها الشكلي دون ان تكون لها قاعدة مادية متينة تدعم هذا الاستقلال وتسمح لها بحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. هذا التفارق (أو التناقض)^(١٩) بين شكل الدولة ككيان مستقل يتمتع بكل رموز السيادة وقدرتها المادية المحدودة على تجسيد هذه السيادة في الواقع الاجتماعي والدولي، دفع تلك الدول إلى البحث عن حل له. كان امام الدولة طريقان: الأول اغلاق حدودها وتطوير قواها الانتاجية ذاتياً أي بصورة مستقلة عن السوق الدولية، لكن السري في هذا الاتجاه يعطلم بعقبات كثيرة ومقاومة شديدة يستحيل عملياً على معظم الدول المعنية، وهي دول ضعيفة تكويناً، التغلب عليها. وفي الواقع لم تسلك هذا الطريق الا الدول الاشتراكية التي اجبرت على دفع ثمن باهظ جراء سلوكها هذا.

الطريق الثاني هو الانفتاح على السوق الرأسمالية الدولية واستيراد التكنولوجيا والحبرة منها لتطوير قواها الانتاجية واستيراد السلع الاستهلاكية لمواجهة حاجات الطبقات الوسطى والثرية. وهذا يعني تعمق التئمة للخارج وفقدان حرية القرار الاقتصادي والسياسي المستقل. الأمر الذي يتعارض مع مبدأ السيادة^(٢٠). وبالرغم من ذلك فقد سلكت الدول المعنية هذا الاتجاه. بيد انها من أجل ترسيخ سلطتها داخلياً وخارجياً، اضطرت إلى توسيع هذه السلطة بنشرها على المجال الاقتصادي ذاته من أجل امتلاك القوة المادية اللازمة لحل مشكلاتها الداخلية ودعم قدرتها التفاوضية ازاء القوى الأجنبية وتمتين موقعها في العلاقات الدولية.

ان أهم وسائل ورموز السلطة السياسية هي امتلاك الموارد المالية. لكن قدرة الدول المعنية على زيادة هذه الموارد عن طريق زيادة جباية الضرائب محدودة جداً لأسباب عديدة معروفة. لذا اضطرت إلى وضع يدها مباشرة على الفائض الاقتصادي بتملك اهم مصادره: الصناعات الاستخراجية، المؤسسات النقدية والمالية والاصدار النقدي، تجارة السلع الرئيسية بما فيها المحاصيل الزراعية الرئيسية القروض والمساعدات الأجنبية.

كذلك من أجل فرض سلطتها ومنع نشوء مراكز قوة خارجة عنها في مجالات اقتصادية هامة اندفعت إلى تأميم المنشآت الأجنبية والمنشآت الوطنية الكبرى، وإنشاء مؤسسات ضخمة تابعة لها في معظم القطاعات الاقتصادية، صناعات أساسية، شركات تمهيدات، سدود كهربائية وغير ذلك.

٢ - تولي مسؤولية التنمية مباشرة:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهم وظائف الدولة وأساس الشرعية التي تبرر وجودها داخلياً وخارجياً. وتحقيقاً لهذه الوظيفة تتولى:

• منح التخطيط الاقتصادي وزيادة الانفاق الحكومي لاسيما الاستثماري منه، في محاولة من الدولة للتحكم بالنشاط الاقتصادي.

• ضمان الشروط العامة للعملية التنموية بخلق وتحديث الهياكل الاساسية التي تعجز عنها الرسائل الخاصة المبعثرة وبسبب طابعها العام، ونشر مؤسسات التعليم والتأهيل والتدريب والبحث وارسال البعثات إلى الخارج وغيرها.

• تحقيق أهداف تنموية مباشرة أو رائدة: صناعات استراتيجية لنقل الخبرة العلمية في المجالات الأكثر تطوراً (الالكترونيات، ذرة) منشآت ريادية في القطاعات التقليدية والحديثة، صناعات ثقيلة.

• تحقيق أهداف اجتماعية: مؤسسات تجارية رسمية هدفها جلب الاستثمار، وضبط الاسعار، وتأمين أهم السلع التنموية.

• تشغيل اليد العاملة وغيرهمي مؤسسات التعليم، للحد من البطالة.

• تنمية الريف باقامة صناعات ريفية ومنشآت زراعية هدفها التعليم والتدريب والتحديث.

• اقامة منشآت صحية ومنشآت ثقافية في المدن والأرياف لرفع المستوى الصحي والثقافي.

٣ - اعادة ترتيب علاقات الانتاج والتوزيع:

يشكل القطاع الحكومي أداة فعالة أساسية في يد السلطة السياسية لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتحكم بالعملية الانتاجية الكلية واعادة توزيع الفائض الاقتصادي. يتم ذلك باستخدام وسائل وطرق شتى محتواها الاساسي فرض علاقة الانتاج الرأسمالية وتحقيق مصالح الفئات الحاكمة والحليفة والتابعة لها (أي مختلف شرائح البرجوازية) في قطاع الدولة وفي مجمل الاقتصاد الوطني. اهم هذه الوسائل: تحديد اجور العاملين، تحديد الضرائب وطرق جبايتها، التضخم والاسعار، اقية توزيع منتجات قطاع الدولة وتحديد اسعارها، تحديد اسعار مستلزمات الزراعة وأهم المحاصيل الزراعية وتسويقها، روابط قطاع الدولة بقطاع الاعمال الخاصة (التمهيدات والصفقات التجارية وغيرها) توزيع المناصب والامتيازات وعلاقات العمل، شكلانية الرقابة والمحاسبة، توزيع اموال التسليف والقروض وتخفيض فوائدها الفعلية، تكوين الكوادر الفنية والادارية لصالح القطاع الخاص، البعثات الفنية والعلمية الخارجية.

٤ - اعادة ترتيب العلاقات الخارجية

كما يسمح القطاع الحكومي للدولة باعادة ترتيب علاقاتها الاقتصادية الخارجية في اطار علاقة الارتباط بالسوق الدولية، أولاً من خلال إعادة الانتاج الموسعة لعلاقات الانتاج والتوزيع (الوظيفة رقم ٣ اعلام) وثانياً من خلال افتتاح قطاع الدولة على علاقات رأس المال الدولي (القروض،

المساعدات، المديونية، الشركات المشتركة، التكنولوجيا وخضوعه لتقسيم العمل الدولي وأنماط التصنيع والتبادل التجاري التي يفرضها^(٣١).

ان جوهر هذه العلاقات هو استغلال اقتصاد العالم الثالث واستنزاف الفائض الاقتصادي منه لصالح البرجوازيات المركزية (شروط التبادل المحققة، الأرباح والعمولات، فوائد وأقساط القروض هجرة الأموال والكوادر العلمية والفنية، نظام النقد الدولي، سياسة التسليف الدولي) على ان ضمان علاقة الاندماج في السوق الدولية لا يلغي سعي دول العالم الثالث إلى تعديل شروط هذه العلاقة ما أمكن، أكان ذلك في علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى أو من خلال نشاطها في المؤسسات الإقليمية والدولية.

٥ - ضمان هيمنة الدولة الأيديولوجية

يشكل قطاع الدولة الوسيلة الأساسية لنشر ايديولوجيا السلطة السياسية وتغطية علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتن ذلك بواسطة مؤسسات وأجهزة متخصصة وظيقتها الأساسية أو إحدى وظائفها الرئيسية خلق ونشر الأيديولوجيا الرسمية: مؤسسة الحزب القائد والأحزاب الخليفة، مؤسسات الاعلام الجماهيري، مؤسسات التربية والتعليم والتأهيل والتدريب والثقافة، مؤسسات صناعة وسائل الاعلام والثقافة (صناعة الطباعة، والأفلام) مؤسسات الرياضة والشبيبة والنساء، والمؤسسات النقابية والمهنية التي تسيطر عليها الدولة بواسطة ممثلي قطاع الدولة فيها.

كما يتم ذلك أيضاً بواسطة قطاع الدولة الاقتصادي ذاته (استناد المناصب الحساسة للموالين، وظيفة الرقابة الأيديولوجية في المنشآت، نشر الشعارات الرسمية، أبام العمل الوطني، تنظيم تظاهرات واحتفالات للعاملين، الخ).

٦ - ٣ - الفائض والأرباح في القطاع الحكومي:

عما تقدم يتبين ان وظيفة قطاع الدولة الأساسية ليست الركض وراء الأرباح التجارية المباشرة، وإنما هي في المقام الأول سياسية وتنموية عامة. ان فائض القيمة الذي ينتجه هذا القطاع لا يتحول جزؤه الأعظم إلى ربح تجاري يتجمع في الشركات، وإنما يتوزع بطرق وأشكال مختلفة. جزء منه يبقى في حوزة الشركات أو يذهب إلى الخزينة (فوائض وضرائب)، جزء آخر يذهب للفئات البرجوازية المختلفة، وجزء ثالث يخصص للخدمات العامة (تعليم، تأهيل، خدمات الصحة) ولدعم بعض السلع التموينية أو لدعم الانتاج بما في ذلك للقطاع الخاص (خدمات وبيع بأسعار الكلفة، أو بأقل منها لدعم الانتاج الوطني).

قد تكون أرباح المؤسسات الخاصة في العديد من الحالات مرتفعة نسبياً. لكن ذلك يجب ان لا يخدعنا، فالربح التجاري ليس بالضرورة ربحاً اقتصادياً يزيد ثروة المجتمع، وقد يكون على عكس ذلك متعارضاً مع مصلحة الاقتصاد الوطني. ففي ركضه وراء الربح قد يلجأ رأس المال الخاص إلى انتاج سلع

وخلق حاجات بعيدة كل البعد عن حاجات المجتمع الحقيقية أو منافضة لها أو تنطوي على أضرار للاقتصاد والمجتمع.

لكن حتى إذا غضفنا الطرف عن هذا، فإن الأرباح التجارية قد لا تنجم عن زيادة الانتاجية وتخفيض الهدر وتحسين الانتاج في الكثير من الحالات، وربما في معظمها. قد تتحقق أرباح الشركات على حساب شركات أخرى أو على حساب الضرائب أو على حساب قطاع الدولة أو على حساب المستهلكين أو على حساب تلوث البيئة وهدر الموارد الطبيعية، أو تأتي من القش والتلاعب بالأسعار (احتكار مضاربة). وبالرغم من ذلك كله فثمة آلاف الشركات الخاصة التي تتمتع وتحتكر وتفلس حتى في البلدان الرأسمالية المركزة.

وبالمقابل هنالك شركات قطاع دولة رابحة تجارياً مثلها مثل الشركات الخاصة وافضل منها تنظيمياً وانضباطاً بالقوانين ومصالح المجتمع. القضية إذن ليست ان هذا القطاع يربح وذلك يخسر. انها تكمن في السؤال: لماذا شركات تبيع وأخرى تخسر في كل من القطاعين طالما ان الشروط العامة لعملها واحدة؟ وماذا يعني الربح التجاري، وما علاقته بالربح الاقتصادي؟

لكن لتجاوز طرح المسألة على هذا المستوى وننتقل إلى المستوى الكلي: هل ان معدلات نمو الناتج الوطني العام في البلدان ذات القطاع الحكومي المسيطر (ذات التوجه الاشتراكي بحسب بعض التسميات) أو التي غدا فيها مسيطراً في فترة زمنية محددة، تتميز بانخفاضها مقارنة بتلك التي يسيطر فيها القطاع الخاص أو في الفترة التي كان فيها مسيطراً قبل التأميم ونشوء القطاع الحكومي المسيطر؟ الجواب هو النفي، وربما كان عكس ذلك هو الصحيح في العديد من الحالات. الا نستنتج من هذا ان الفارق الأساسي بين الفئتين لا يكمن في حجم الفائض الاقتصادي أو في جمال الأرباح الاقتصادية، وإنما هو في أشكال توزيعها وتملكها والتصرف بها.

اننا إذا بحثنا في المطلق الاقتصادي لا نجد ثمة ما يبرر ان تكون شركات القطاع الحكومي أقل ربحاً من شركات الأعمال الخاصة. والحقيقة ان أية شركة لا توجد منفصلة وإنما هي عنصر في منظومة عناصر متجانسة وان كانت مستقلة نسبياً^(٢٢). وبالتالي فهي مشروطة بشروط هذه المنظومة. أكانت تبيع القطاع الخاص أو قطاع الدولة - انها خلية في جسم تتفاعل معه أخذاً وعطاء. إذن فنجاح أو ربحية شركة في منظومة معينة لا ينجم عن الشروط الخارجية وإنما عن الظروف الخاصة الداخلية التي تتمتع بها هذه الشركة - قد ينجم ربحها عن ظروف طارئة أو عن تغيرات عامة في علاقة العرض والطلب، أو عن علاقة دولية معينة أو عن مستوى القيادة الاقتصادية أو عن علاقات الانتاج في الشركة أو غير ذلك. كيف إذن يمكننا فهم كل اصرار الجهات اليجوازوية الدولية والمحلية ومتفقها على القطاع الخاص ومعارضتهم للقطاع الحكومي، ان لم يكن من موقع المصالح الخاصة والعداء الايديولوجي لكل ما يمت إلى الاشتراكية بصله؟ ثم لماذا يؤيدون تولي قطاع الدولة بعض المؤسسات الاقتصادية والحاضرة (المقصود المؤسسات التي تبيع انتاجها بأسعار مخفضة دون ربح أو حتى بخسارة كالكهرباء وشبكات سكك الحديد وغيرها) بينما يرون الشر كله في ان يتولى المؤسسات والرابحة^(٢٣)؟ ما الفارق من حيث فاعلية الادارة الاقتصادية بين هذه وتلك؟ الآن الحسارة في الحالة الاولى هي حسارة للمؤسسة التي عملها

الدولة على حساب المجتمع ككل بينما تحول إلى ربح للشركات الخاصة المستفيدة من انتاج تلك المؤسسة؟ ولأن الربح في الحالة الثانية يجب ان يتركز في ايدي البرجوازية حصراً ولا يخضع لرقابة الدولة؟

صحيح ان مؤسسات الدولة بعيدة عن كونها تدير عملها بعقلانية اقتصادية رفيعة المستوى اذ تعشش فيها الاخطاء وأنواع الهدر والفساد - هل الشركات البرجوازية دون هذا كله؟ - هذا لا يبرر ذلك بطبيعة الحال، لان المسألة هي ان تكون شركات قطاع الدولة بحكم علاقاتها الانتاجية الأكثر تقدماً وقواها الانتاجية الأكثر تطوراً وعلاقاتها التبادلية الأكثر تشابكاً وتكاملاً، وبحكم حجمها والافضليات التي يمكن ان تحصل عليها من خلال قدرتها التفاوضية، ان تكون بفضل ذلك كله أكثر كفاءة من الشركات البرجوازية المبعثرة في عملها الاقتصادي.

وإذا كانت التبعية أمراً لا مفر منه في ظروف التخلف التاريخي والسيطرة البرجوازية العالمية على السوق الدولية، فمن غير الدولة القوية اقتصادياً بفضل قطاعها الانتاجي الواسع تستطيع مواجهة هذه التبعية وضبطها في حدود، وجعلها متبادلة قدر المستطاع، والتصدي لضغوط الرأسمالية الدولية وشركاتها العملاقة. ومؤسساتها المشتركة، للحد منها ما أمكن؟ دون ركيزة مادية قوية، ألن تحول الدولة المستقلة شكلاً إلى نوع من لجنة أساسية عليها^(٢٤) للبرجوازية المركزية عالمية النشاط والمتوسعة باستمرار بحكم قانون رأس المال؟ وهل نمة من برجوازية محلية في بلدان العالم الثالث وهي بطبيعة تكوينها وبطبيعة الأمور السائدة ضعيفة بنيتها مرتبطة وظيفياً بالشركات المركزية التي تشكل مصدر ارباحها وقوتها الرئيسي ساعية بكل جوارحها إلى الربح السريع دون قيد، هل برجوازية كهذه قادرة حقاً على الاضطلاع بالمهمة التاريخية للتطور الوطني أو حمل «مشروع وطني حضاري» كما يقال؟

٢ - ٤ مستقبل قطاع الدولة: القطاع العام؟

يبين لنا ما تقدم ان الدولة وقطاعها الاقتصادي يتحملان مسؤولية تاريخية ليس ثمة من بديل قادر على تحملها عنها.

وعلى هذا فإن معركة ما يسمى بالتخصيص^(٢٥) التي اشتد اوارها منذ أزمة مديونية المكسيك في آب ١٩٨٢ ومازالت مستعرة الآن، والتي تدور حول تفكيك قطاع الدولة وبيعها للقطاع الخاص ونحجيم دور الدولة الاقتصادي واطساح المجال واسعاً طليقاً أمام البرجوازية المحلية والدولية، هي معركة زائفة، شكلها علمي وطني ومضمونها هو استكمال اسباب الاندماج التابع في السوق الدولية والنظام الرأسمالي المركزي وافراغ الدولة الوطنية من مادتها بالغاء قدرتها الفعلية على مقاومة القوى الغازية الجليدية، وبالتالي إلغاء أية امكانية عملية لتنمية مستقلة ولو في أضيق حدودها وتحول بلدان العالم الثالث إلى مجال مفتوح أمام الشركات دولية النشاط ترتب أوضاعها كينها تشاء دون عائق وتعمل منها مزيلة لنفايتها وعنفها الثقافي - الايديولوجي.

ان سيرورة كهذه لا يمكنها ان تذهب بعيداً دون ان تثير مقاومة رادعة. وربما كانت الدولة ذاتها - التي تمثل مصالح فئات واسعة نسبياً، كسلطة سياسية وكإدارة تنفيذية - في مقدمة المتضررين منها، اذ

تعني بالنسبة لها الالزام على نوع من الانتحار بالتخلي عن أهم دعائم قوتها ونفوذها، بل أكاد اقرر بان اتساماً واسعة من البرجوازية الوسطى والصغيرة لن تحمي منها حصداً يسرها.

انطلاقاً من ذلك كله فان المعركة الاساسية المطلوب خوضها بكل وعي وتصميم ستدور حول اصلاح قطاع الدولة، أي تصحيح علاقات الانتاج والتوزيع في هذا القطاع بحيث يغلو محتواه الاقتصادي والاجتماعي أكثر رقياً، أي:

- ١ - أكثر قدرة على تطوير قوى الانتاج وزيادة انتاجية العمل وتحسين الانتاج من أجل سد حاجات المجتمع بشكل أفضل وتقليص الاعتماد على الاستيراد وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.
- ٢ - أكثر قدرة على تخطي علاقة الانتاج الرأسمالي المختلة، والاتجاه نحو مضمون اجتماعي أكثر ثراء واحتواء لمصالح الجماهير الواسعة، بحيث يشعر العاملون فيه وغالبية المجتمع ان قضية قطاع الدولة هي قضيتهم فيلتفتون حوله ويزودونه بمبادرتهم وجهودهم المبدعة، فيتحول هكذا تدريجياً إلى قطاع عام تتجسد فيه علاقات انتاج تنموية وإخلاقية أكثر فأكثر تناسقاً وإنسانية.

وربما كان من ناقل القول ان التقطين السابقتين - المحتوى الاقتصادي والمحتوى الاجتماعي - مترابطتان في علاقة جدلية وثيقة، بحيث يستحيل عملياً اصلاح قطاع الدولة بصورة فعالة دون التعرض لها معاً في الاتجاه نفسه، مع التأكيد ان مثل هذا الاصلاح لن يتحقق بضربة عصا سحرية، وانما هو سيرورة جدلية نضالية طويلة الأمد تستند إلى الدراسة العلمية والجهود المبدعة. ان هذا النضال سيتوجه أيضاً بالضرورة إلى محتوى العلاقات السياسية كي تتجسد في الواقع الاجتماعي كله سيادة القانون ومبادئ العدالة والتعاون وكرامة الانسان وحقوقه الاساسية، فهذه ليست مجرد مبادئ اخلاقية فقط وانما تعبر عن حاجات أساسية تنفرس عميقاً في تكوين البشر النفسي - الاجتماعي وتحدد مواقفهم وسلوكهم وانتاجية اعمالهم الاقتصادية والاجتماعية. وسينصب النضال كذلك على محتوى العلاقات الدولية السائدة وفي الاتجاه نفسه، نظراً للتأثير الشديد الذي تمارسه على العلاقات السياسية والاقتصادية الداخلية. وهنا يبدو لنا ان ثمة احتمالين سيواجهان العالم: الأول هو سيطرة الرأسمالية تماماً على العلاقات الدولية واتساح كل بلدان العالم فيها، وربما انقسامها إلى ثلاثة اقطاب كبرى بقيادة كل من اليابان، الولايات المتحدة الاميركية، وأوروبا الموحدة، وقد تكون البلدان العربية موضع صراع بين المحاور الثلاثة. يفترض هذا الاحتمال انيار الاتحاد السوفيتي أو على الأقل غياب تأثيره الفعال في الساحة الدولية أو اصطفاه إلى جانب تلك المحاور. يبقى عندئذ السؤال قائماً: هل سيقدم حلول مثل هذا الاحتمال حلاً للقضايا الكبرى المطروحة اليوم على المجتمعات كافة وعلى البشرية ككل؟ ام ان قوانين رأس المال الملتزمة ستقود إلى اشتداد التناقضات والصراعات الدولية وتؤدي إلى انقراض جسيمة يصعب تصور عواقبها؟

الاحتمال الثاني يكمن في نشوء نظام عالمي جديد تحت مظلة الامم المتحدة - بعد اعادة بنائها على اسس جديدة - نظام تسود فيه المبادئ الاجتماعية الاخلاقية ذاتها التي أشرنا إليها آنفاً ويتم حل كل التناقضات والخلافات فيه بالمحوار البناء وروح التضامن في عالم غدا واحداً مترابطاً يواجه مشكلات

واحدة تقتضي حلولاً مشتركة. يفترض مثل هذا الاحتمال استقرار الاتحاد السوفيتي ومعافاته ونشوء نظام اشتراكي جديد على أساس مبادئ إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد. ويدهي أيضاً أن تحققه يتطلب سريرة جدلية نضالية طويلة الأمد حتى تكتسب العلاقات الدولية عتواها الانساني الجديد. وربما كان هذا تصوراً مثالياً (بالمعنى الاجتماعي للكلمة) لكنه حل ممكن وربما كان الوحيد أيضاً إذا أريد للعقل والحكمة أن يسودا في بناء حضارة القرن الحادي والعشرين.

هوامش

- (١) يقصد بكلمة خُلقَة أن التخلف ليس نابعاً من طبيعة المجتمعات المعنية وإنما هو مفروض عليها بعلاقة الاستغلال والسيطرة التي تمارسها عليها العلاقة الرجوازية الدولية والداخلية التابعة لها.
- (٢) قدرت الأموال العربية وحدها المهاجرة إلى البلدان الغربية في عام ١٩٨٥ بنحو ٥٠٠ مليار دولار ثلثها من بلدان المجر المالي (٥٠ إلى ١٢٠ مليار دولار أموال المصريين في الخارج). وتقدر عدد الكفادات العربية العالية المستوى المهاجرة بنحو ٥٠٠ ألف في عام ١٩٧٥ ارتفع إلى مليون في عام ١٩٨٥ كما وقدر بأن هذا النزيف سيستمر ويتزايد (انظر مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ص ٤٤٩) ويضيف هذا التقرير أن المساعدات المالية الخارجية التي تلقتها الدول العربية الفقيرة نهب منها ما يقدر بنسبة ٣٠ إلى ٥٠٪ لحساب كبار المسؤولين ومساعدتهم وهربت للخارج (ص ٤٥١) وقدرت أموال دكتاتور الفلبين السابق ماركوس المهربة للمخارج بنحو ١١ مليار دولار وأموال رئيس الزائير موبوتو بـ ٤ - ٦ مليار دولار، وأموال الأميركيين اللاتينيين المهربة بـ ١٨٠ مليار دولار الخ... (انظر مجلة المؤسسة الدولية للتنمية البديلة (إفدا)، عدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٣٧).
- (٣) المقصود هنا بالدول الاشتراكية، الدول التي كانت تسمى بالاشتراكية سابقاً بقطع النظر عن التغيرات الجارية فيها حالياً والتي يصعب التكهّن بنتائجها على المدى الطويل.
- (٤) لا يمكن ادخال اليابان في هذه الفئة لأنها تمكنت لأسباب خاصة بها، من تحقيق ثورتها الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. بينما فشلت دول أخرى في ذلك، لأسباب خاصة بها أيضاً منها على سبيل المثال مصر، والدولة العثمانية وبلاد الشام.
- كذلك لا يمكن أخذ مثال كوريا الجنوبية والدول الأخرى نصف المصنعة لأسباب عدة منها أن الدولة في هذه البلدان لعبت دوراً حاسماً في التصنيع ثم أن النمو الاقتصادي فيها بقي حكراً على فئة برجوازية محدودة ولم ينتشر على نطاق الجماهير، أمثراً أن هذه الدول لم تتحرر من التبعية وهي تعاني في الثمانينات من مديونية باهظة ومن تراجع وازمة في نموها كما هو الحال مع البلدان المخلفة الأخرى.
- (٥) انظر على سبيل المثال: "تيد ترينر: دوافع تقرير بروتوتالاند (مستقبلنا المشترك) ملف المؤسسة الدولية للتنمية البديلة (إفدا) العدد ٧٧، أيار - حزيران ١٩٩٠ ص ٧٨. أن دخل الفرد في عام ١٩٦٠ في البلدان الغنية كان يعادل ٢٠ مرة مثيله في العالم الثالث، وفي عام ١٩٨٠ ارتفع الفارق إلى ٤٥ مرة ولاشك أن هذا

الفارق قد ازداد الآن (١٩٩٠) حيث تراجع نمو الدخل في معظم العالم الثالث وغدا سالباً في كثير من الحالات.

- (٦) الأمثلة كثيرة وواضحة: مصر، البرازيل وغيرها...
 (٧) هذا القول نقلته عن مصدر ما دون أن اسجل مع الأسف، عنوانه فيرجى قبوله مع التحفظ.
 (٨) عقلت هذه الندوة في جنيف في أواسط الستينات وقد حضرها وكنت أنزل احضر رسالة الدكتوراه لكن لم أتابع، مع الأسف، مكان نشر وقائعها ولم اسجل اسم ذلك الحبير.

(٩) اختصاراً لعلاقة ملكية وسائل الإنتاج.

(١٠) لا يجوز هذه الورقة الادعاء بانها تقدم عرضاً وائياً لمسألة غط الإنتاج والتشكيلة الاقتصادية في المنهج الماركسي. لكنها تحاول الاسترشاد بهذا المنهج قدر الامكان في تحليل الواقع. ولقد استفادت هذه الدراسة بهذا الصدد من عدد المصادر الهامة لاسياً: روبرت فوسيرت، المجتمع: النظرية العامة جزء ١ البنى الاقتصادية (جزء ٢)، البنى الايديولوجية جزء ٦ نشر دار سوي باريس ١٩٧٧ و ١٩٧٧ و ١٩٨٣ على التوالي ولوسيان سيف: مدخل إلى الفلسفة الماركسية، نشر دار النشر الاجتماعية باريس ١٩٨٠.

(١١) بحسب مطبوعات البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥ ص ٦١.

(١٢) حول بعض أهم هذه الآثار يرجى مراجعة كتابنا: الثقافة والتنمية في سوريا والبلدان المحيطة، نشر دار مسيلون، دمشق ١٩٨١ الفصل الثاني أولاً: تطور الوسط الثقافي العام ص ١١٣ وبعدها والفصل الثالث رابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اللامساواة الجديدة ص ٣٢٧ وبعدها.

(١٣) يرجع بهذا الشأن المصدر ذاته اعلاه ص ٣٢٧ وبعدها وكذلك كتابنا: المبنوية حضان طروادة للاستثمار الجديد في البلدان المحيطة دمشق ١٩٨٧ (نشر المؤلف) الفصل الأول، ثانياً ص ٣٧ وبعدها والفصل الثاني /أولاً، ص ٥٧ وبعدها، والفصل الرابع /ثالثاً ٢/ بشأن مصر: الردة الانفتاح والتهافت ص ١٦٩ وبعدها.
 يراجع كذلك عادل حسين الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التنمية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ دار الكلمة للنشر ودار الوحدة بيروت، ١٩٨١ الجزء ٢ ص ٥٠ وبعدها وفي صفحات أخرى.

(١٤) سمير أمين: «مستقبل الاشتراكية» مجلة الطريق (بيروت) عدد ١٩٩٠، ص ٢٦.

(١٥) ربما كان فشل الاتحاد السوفيتي في اقامة سوق اشتراكية دولية مستقلة عن السوق الرأسمالية الدولية، وخط استهلاك جماعي بعيد عن خط الاستهلاك البرجوازي وانتشار هذا الأخير بالتالي في البلدان الاشتراكية من أهم اسباب انتقال العلاقة الرأسمالية إلى المجتمعات الاشتراكية وتشويهها لعلاقة الإنتاج الأساسية فيها. وهذا ما يناقض تماماً فكرة حياد التكنولوجيا التي كانت تغطي بها البيروقراطية السائدة علاقاتها الفاسدة.

(١٦) من هنا نعتاً الحديث عن اشتراكية مزيفة أو مشابه ذلك كما يرد تكراراً في وصف تجربة الدول الاشتراكية السابقة (انظر مثلاً مقال سمير أمين المشار إليها اعلاه) ان كلمة مزيفة أو كاذبة أو غيرها من التعبيرات ذات المدلول القبيح - الاخلاقي تنطلق من المفهوم المثالي للاشتراكية، وبالتالي فهي لا تحمل دلالة علمية، في رأينا ان التجربة تلك هي تجربة واقعية حدثت في ظروف تاريخية محددة ولها نتائجها السلبية ومنجزاتها الايجابية التي يستحيل انكارها، وبالتالي فهي في رأينا تجربة اشتراكية واقعية في بداياتها. اننا ننطلق من فهمنا للاشتراكية والديمقراطية والحرية وغيرها من المفاهيم المطلقة على انها سيرويات تتطور من خلال نقد ذاتها والغلب حالتها المعاصرة باستمرار انتقالاً إلى حالة أفضل. وليست حالات مثالية تتحقق فوراً بضربة عصا سحرية.

(١٧) راجع: بهذا الصدد: رولف هاتيش وراينر تيسلاف: الدولة والتطور: دراسات حول العلاقة بين السلطة والمجتمع في البلدان النامية، ترجمة ميشيل كيلو ونشرو وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٩ الجزء الأول الفصل الأول، حيث يستعرض الأدبيات العلمية التي تحلل دور الدولة في حماية أنواع الرشاوى والفساد...

وهذا ينطبق على جميع الدول التي تمت دراستها يقول كلاوس نيسمر ونسبة ام ضمان للسلطة في الدولة والتطور ص ٢١٤: وثبتت سنوات الاستقلال المشرونة المنصرفة ان موظفي الاحزاب والادارة من المستويات العليا والوسطى قد اثروا بصورة منهجية على حساب الصالح العام، في سائر الدول التي درستها اكانت تدعو إلى نموذج اقتصادي... اجتماعي «اشتراكي» أم رأسمالي - ليبرالي... ورسخت البرجوازية الادارية السياسية موقعها بصورة متواصلة... وقامت بينها وبين فئات البرجوازية الاخرى ترابطات كثيرة تتجاوز العلاقات الاقتصادية، لتصل إلى روابط القرابة» ص ٢١٤.

(١٨) يراجع المصدر نفسه السابق. وكذلك غونار ميردال: نقد النمو ونشر وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٠ ص ١٥٢ ويعدها.

(١٩) يراجع المصدران السابقان اعلاه حيث تعرض دراسات عديدة عن بلدان مختلفة في القارات الثلاث. كذلك بشأن أميركا اللاتينية خصوصاً يراجع كتاب تيلان ايفرز، السلطة البرجوازية في العالم الثالث، ترجمة ميشيل كيلو نشر دار ميلتون، دمشق ١٩٨٧.

(٢٠) يرى تيلان ايفرز (المصدر السابق) من دراسته لحالة دول اميركا اللاتينية ان الوظيفة الاساسية للدولة هي ضمان الاندماج في السوق الدولية بسبب النقص الكبير في السلع المنتجة محلياً، وضرورة استكمالها عبر السوق العالمية. ونجم عن ذلك ان العناصر ذات الاهمية الكبرى بالنسبة للديناميكية الاجتماعية - التطور التكنولوجي، تكوين رأس المال المنتج، القرارات حول الاستثمارات - تتم جميعها أو غالبيتها في المتروبولات المسيطرة... وعندئذ يمكن تعريف أية وظيفة أخرى للدولة، بسحبها على هذا الارتباط بالسوق الدولية... ولا يمكن تعريف أية وظيفة أخرى للدولة، بالانطلاق من متطلبات جهاز الإنتاج المحلي... بذلك نمكس وظيفة التمثيل الخارجي... ونحول وضمان وجود وتوسيع بمجم رأس المال القومي في السوق الرأسمالي العالمي إلى وضمان وجود وتوسع متطلبات السوق العالمية في المجال الاقتصادي الرأسمالي المحيط (المزودة والتشديد بالأصل)... ومن هنا والتناقض بين شكل الدولة، كونها دولة قومية سيادة، وبين مبادئها الوظيفي، وهو ضمان إعادة إنتاج رأسمالية تابعة للسوق الدولية الذي يلغي مطلب الاستقلال الاقتصادي والسياسي ص ٩٦ - ٩٩.

(٢١) انظر الملاحظة السابقة ذاتها. يجدد هنا التنويه بأهمية هذا الكتاب (تيلان ايفرز: السلطة البرجوازية في العالم الثالث) الذي يعد من أهم المؤلفات المعاصرة فيما يتعلق بنظرية الدولة في التشكيلات الاجتماعية المتأخرة اقتصادياً (حسب عنوان الكتاب) وتحليل وظائفها الأساسية في إطار النظام الرأسمالي الدولي السائد.

(٢٢) موريس كوفليه. المصلاية والاصلاية في الاقتصاد، نشر ماسيرو باريس ١٩٧٤ جزء ٢ ص ٧٦ هذا الكتاب ترجمة عصام الحفافي وهو قيد النشر في وزارة الثقافة دمشق.

(٢٣) انظر أعمال ندوة التخصصية والتصنيفات الميكانيكية في البلاد العربية تحرير سعيد النجار نشر صندوق النقد العربي مطابع الاهرام التجارية قليب، مصر، ١٩٨٩.

يقول سعيد النجار في أسباب التخصصية... وهناك شبه اجماع في هذه الدراسات على ان مستوى الاداء في (القطاع العام) كان دون المستوى المطلوب... وكانت النتيجة التي انتهت اليها هذه الدراسات

هي ان القطاع العام، مع استثناءات قليلة لا يعتمد بها يتكبد عسكرة كبيرة. . . (ص ١٨) ثم يتنقل إلى وتحديد «دائرة القطاع العام» حيث يرى حصرها في مؤسسات الخدمات الأساسية وفي الموارد الطبيعية وبعض خدمات النقل والمرافق وفي الصناعات الضخمة التي تتجاوز طاقة القطاع الخاص (ص ٢٠) السؤال هو: لماذا يكون أداء القطاع العام هنا جيداً ويكون في مؤسسات أخرى رديئاً؟ إذا كان القطاع الخاص أكثر كفاءة حقاً من القطاع العام، أغليس من الأفضل عندئذ إلغاء هذا الأخير تماماً هذا ما تحاول فعله الحكومات الرأسمالية المحافظة (لكن من متطوعين إيديولوجيين يبحث في رأينا) التي تسعى إلى تحويل كل شيء وحتى السجن ذاتها إلى القطاع الخاص. انه قانون توسع رأس المال.

(٢٤) تيلمان إيفرز مصدر سابق (ص ٧٩): يعني انتشار الارتباط بالسوق الدولية «استيلاء البرجوازيات المحلية، وأكثر من ذلك استيلاء البرجوازيات الخارجية على الدولة. . . والحقيقة، ان القسم الأقوى اقتصادياً من الطبقة السائدة، الذي تمثل الدولة الطرفية لجنته السياسية، لا يقيم في البلد الطرفي، بل في المراكز الامبريالية، متجسداً في تجار وصناعيين ومصرفيين.

(٢٥) راجع الملاحظة ٢٣ .

نفتنم هذه المناسبة لإبداء هذه الملاحظة حول تسمية تخصيص وتخصيص وخصوصية. . . للتعبير عن نقل ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة (الملكية الفردية. . .) ان الاصل في الملكية عامة أو جماعية (الملك لله، للأمة) والدولة كمنظمة للأمة يمكنها ان تقطع اجزاء منها للأفراد أو تمنحهم حرمتها. ليس ثمة في اللغة العربية ملكية خاصة فهذه التسمية ترجمة غير آمنة لكلمة Privé يقال باللغة الفرنسية Propriete Privative أي حرياً الملكية الخاصة. إذن يجب ان نشق من فعل حرم أو اقطع واقطع كلمة تدل على معنى نقل الملكية من الأمة (الجماعة) إلى الأشخاص. . . لكن العودة إلى الاصل أي استعادة الملكية من قبل الأمة دائماً ممكنة فهي العودة إلى الاصل. والأمة أو السلطة التي تمثلها هي التي تحمي حرمة الأرض وحرمة الوطن وحرمة الناس. كذلك نقول في لغتنا حرمة للمرأة المتزوجة أي حرمة لرجلها (محرمه على غيره) كما نقول حرم الجامعة وحرامي (اللعن) وربما كان الأصح أن نقول إذن: القطاع أو تقطيع أو إحرام، حرمة أو حرمانية للدلالة على المعنى المقصود وترجمة حرية لكلمة Privatis ation .



وأخيراً حققت البرجوازية، منذ إقامة الصناعة الحديثة والسوق العالمية، عبر الدولة التثيلية الحديثة، سيطرة سياسية كاملة لنفسها، فالهيئة التنفيذية التي تسيطر الدولة الحديثة ليست إلا لجنة تتولى إدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية كلها.

كارل ماركس وفريدريك أنجلز (١٨٤٨)^(١)

ليس من السهل إعادة عملية التوحيد والتأكيد الكبيرة لأجزاء من المجتمع المدني إلى الوراء... فأرهاب العمل الرشيون والمدينون الجدد مع الطبقة الوسطى الجديدة الكبيرة... باتوا على درجة من اللوعة تمكنهم من تقييد مبادرات الدولة في العديد من المجالات والميادين، وربما لا يكون اليوم الذي يكونون فيه في موقع يؤهلهم لاستلام زمام الدولة نفسها بعيداً.

آلان ريتشاردز وجون واتر بوري (١٩٩٠)^(٢)

مقدمة :

في ١٩٨٦ ، عندما بدأت بكتابة أطروحتي عن السياسة والصراعات التجارية في مصر في فترة ما بين الحربين، اطلعت على الأدبيات المتكاثرة بسرعة حول الاقتصاد السياسي وسياسة (التنمية) الصناعية التي حاول الباحثون اليساريون من خلالها ان يفهموا مغزى الحقبة المعاصرة. إن قدراً كبيراً من هذه المؤلفات يستعرضه بيتر ابغانس وجون ستيفنس اللذان يحاولان تحديد معالم والجماعة الثقافية أو الفكرية الانتقائية منهجياً التي يطلقان عليها اسم مدرسة والاقتصاد السياسي المقارن الجديدة^(٣). وكما يلاحظان فإن المفاهيم والنصوص الماركسية تمثل العمود الفقري لـ والترات النظرية هذه المدرسة. فالتحليل الطبقي، بشكل أو

روبرت فيتاليس

رأسماليون في الخيال:

أحيويات

الطبقة والربون نصي

الاقتصاد السياسي المعاصر

آخر، مثلاً يبقى سمة محدّدة. وعما ينطوي على أهمية موازية، على أية حال، هو مدى تعرض الصيغ «الأورثوذكسية» كلها تقريباً، والصياغات المجددة (الأورثوذكسية - الجديدة) للفرضيات والمبادئ الماركسية الجوهرية للتحدي^(٤).

لم تقتصر هذه المراجعة الجذرية على الدراسات التنموية^(٥). فالمنظران الاشتراكيان إيرنستولا كلاو وتشانتال موني يقدمان ويردان «تدميرهما» المؤثر للماركسية الكلاسيكية» على أنه نقد «نفاذ وضروري» لـ «الأسس النظرية والسياسية التي كانت الأفاق الثقافية والفكرية ليسار تشكل منها تقليدياً»^(٦). إن تبنيها لبداً التعددية كجزء من «مشروع ديمقراطي جذري» يعكس بدوره ما يمكن أن يوصف بأنه عملية عريضة لـ «إعادة تجمع إيديولوجية» هي الآن على قدم وساق في العديد من المدارس الفكرية والمؤسسات المختلفة. نستطيع أن نقرأ مؤلفات إيفانس وستيفنس قراءة مثمرة في هذا الضوء، ولاسيما محاولتهما الرامية إلى إعادة رسم الحدود النظرية/ الإيديولوجية للدراسات التنموية: فعل اليسار، نرى النظرية الاقتصادية السياسية التي «ترفض النزعة الاختزالية» وتعترف بالأهمية التفسيرية لـ «أطر معيارية تشكلت اجتماعياً» (أو «الثقافة السياسية» حسب التعبير المفضل لدى لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية، وعلى اليمين يواجها تحدي «النزعة النقصية الجديدة» (أي الخيار العقلاني)^(٧) بقدر أكبر أو أقل من الممكن التعرف على هذه التحولات في إطار الدراسات الشرق أوسطية في أمريكا الشمالية. يمكن بالتأكيد، تعقب المسار الناتج لتطور النظرية الاقتصادية - السياسية في السنوات الخمس عشرة الأخيرة منذ قامت حفنة من الباحثين الجذريين بعقد ندوة أو حلقة بحث الدراسات الشرق أوسطية البديلة ودعت إلى تطبيق مفاهيم ومناهج ماركسية (جديدة) على هذا الميدان. ساهم الاختيار الثقافي الذي تم في السبعينات في خلق تاريخين اجتماعيين للشرق العربي الكولونيالي وما بعد الكولونيالي من قبل بطاطو Baatar وخوري Khoury، وكل منهما منطلق من أفق اقتصادي سياسي (أي كان التركيز على آليات الدمج والفصل في عملية الاحتواء في الاقتصاد العالمي)^(٨) وفي الحقيقة فإن كلا من المواقف الثابتة التي يصفها إيفانس وستيفنس على أنها جزء من الاقتصاد السياسي المقارن الجديد يمثل في إطار الحقل^(٩).

عززت مراجعة النماذج والفرضيات القائمة على نظرية التبعية لدى فرائك كتابات إيريك ديفيس وياتريك كلاوسون (في ثوب أبكر)^(١٠) حول الاقتصاد السياسي والتاريخي لمصر. وبالمثل، فإن صياغات جديدة هامة لتحليل «النظام العالمي» في أعقاب النقد المبدئي القويم الذي وجهه روبرت برنر يمكن العثور عليها في دراسات تناولت الأناضول - تركيا لكل من رشاد كاسابا وجاغلار كيدر^(١١). أما تأثير مور فيشتل في الدراسة المقارنة لتشكيل الدولة في تونس وليبيا لـ «اندرسون كما في بحث فريد لوسون الذي يتناول مصر في القرن التاسع عشر»^(١٢). أما مشاريع البحث المثيرة بتومبسون حول تاريخ الطبقة العاملة المصرية التي بدأها إليس غولديريغ وجويل باتين؛ وإزخاري لوكيان في أواسط السبعينات فقد نشرت حديثاً^(١٣) كتب ييانجي مجلدين عن تركيا ومصر مساهمة منه في الحوار الدائر حول النزعة التعاونية Corporatism^(١٤) وعلى الرغم من أن إيفانس وستيفنس يغفلان، بصورة لا تفسر لها، تأثير النظرية النسوية Feminist على موقف اليسار من الاقتصاد السياسي التاريخي فإن من الواضح وضوحاً

شديداً في مؤلف جوديث تأكّر عن المرأة المصرية في القرن التاسع عشر أن لها، مع غيرها، تأثيراً لا مجال لإهماله^(١٥).

على العموم، إذن، نستطيع أن نتتبع معالم «جماعة» أو «برنامج» بحث اقتصادي سياسي مقارن انتقائي في الدراسات الشرق أوسطية تساعد على حصول مبادلات ونقاشات مثمرة عبر مابدا في السبعينات انقسامات نظرية - ايديولوجية غير قابلة للردم، والإفادة من ذلك. ف «العودة إلى التاريخ» (مع الاعتراف بأهمية الاحتمال التاريخي) والتركيز على التحليل على الطبقة (انطلاقاً من مختلف التقاليد الماركسية) يشكّلان حصيلتين بالغتي الأهمية لهذه المواجهة كما يتبين بجللاء من مجموعة قيمة من الدراسات التي قدمها كليمنت هنري Clement Henry، رايكوند هينبوش Raymond Hinnebusch، وروبرت سبرينغبورغ Robert Springborg، مع آخرين. وربما يتلخص طابع إعادة التجميع الثقافية الفكرية هذا في كتاب نُشر عام ١٩٩٠ بعنوان اقتصاد سياسي للشرق الأوسط: الدولة والطبقات والتنمية الاقتصادية وهو مشروع مشترك أنجزه كل من آلان رينشاردز وهو اقتصادي ماركسي شارك في حركة ندوة الدراسات الشرق أوسطية البديلة، وجون واتربوري، وهو متخصص في العلوم السياسية تمتد جذوره الثقافية والفكرية، بدلاً من الماركسية، إلى تراث «الثقافة السياسية» في إطار «التيار السائد» للدراسات التنموية.

على الرغم من أن مثل هذه النزعة الانتقائية في الدراسات التنموية تكون صحيحة إلا أن النتائج تميل أيضاً لأن تكون «ملحظة» (بمعنى الافتقار إلى الصرامة والانساق)^(١٦) وكما سبق أن قلت فإن مساهمة اليسار الماركسي الجديد وما بعد الماركسي في هذه الجهود، إضافة إلى اكتشافه البطيء والمتردد وتبنيه لأشكال بديلة من التحليل والسياسة، إنهما إلا حصيلة النسف شبه الكامل لجميع الافتراضات الأساسية المسبقة للماركسية - من نظرية المراحل في التاريخ والتركيز على نمط الانتاج إلى ضرورة الثورة الاشتراكية. وعلى الرغم من أن الطبقة - أو بعبارة أدق «النقد الماركسي للعلاقات الطبقية الرأسمالية» - تبقى على درجة من الأهمية، فإن المعتقدات الجامدة المراكمة قد تعرضت هي الأخرى لجملة كاملة من الانتقادات الحادة والخاسمة^(١٧). حتى الآن مع ذلك، ليس هناك إلا قدر قليل من الاعتراف بهذا الأمر في أوساط الموجة الجديدة من التحليلات الطبقية التي تتناول الشرق الأوسط.

أحياناً يبدو تبني الجناح الليبرالي من جماعة البحوث الاقتصادية السياسية لفهم الطبقة تبنياً لا يقل ضبابية وغموضاً (واتصافاً باللامنهجية) عن جهود اليسار الكسحية المترددة الرامية إلى استعادة الأبعاد الهيكلية - المؤسسية والثقافية - الفكرية للسياسة. لذا فإن صديقاً جيداً وأحد أكثر المساهمين انتقائية ونفاذ رؤية في دراسة الاقتصاد السياسي المصري هو في الوقت نفسه مشوّه مضمون لكل ما يراه مجسداً لأحدث «نزعة» في «النظرية اليسارية». في حين أن مثل هذه الممارسات المؤسسية ذات الجذور العميقة قد تنفذ في تيميش بعض الصياغات الجديدة وغير المألوفة (مثل ما بعد البنيوية)، فإنها تساعد أيضاً، دونما شك، على (إعادة) انتاج الخطاب غير التأمل المستهلك حول «الطبقة الرأسمالية» في مصر، هذا الخطاب الذي كان ينبغي وضعه على الرف منذ أمد بعيد، كما سأحاول أن أبين. فالحوارات الدائرة في إطار اليسار (الذي بات يعرف بأسماء متناوبة كـ «ماركسيات» زائفة، متأخرة، حذينة، الخ...) حول الطبقات

والسياسة هي حوارات ذات أهمية بالنسبة لجهودنا الرامية إلى فهم مؤسسات الرأسماليين ونشاطاتهم (الملاكين، المستثمرين، والمبراء المتحالقين للمشاريع التجارية والعملية «الخاصة» في الشرق الأوسط، وبشكل خاص، ثمة على الأقل ثلاث شعاب أو ثلاثة فروع في كتلة الحوارات الطويلة والغنية حول الطبقات، يتعين علينا أن نعاينها معاينة جدية.

١ - النقاشات المستمرة منذ عقود من الزمن بين المنظرين القائلين بالتعددية والقائلين بالثنائية والمعتدين على الفهم الطبقي فيما يخص السلطة^(١٨)، هذه النقاشات التي تمخضت عن الانتقادات القيمة لتعددية جماعات المصالح وللماركسية الذرائعية أو التبريرية^(١٩)، والتي أنتجت جملة من الصياغات الجديدة الهجينة كنموذج بورنهام المستوحى من بولانتزاس عن الدولة الأمريكية وانتقادات داهل وليندبلوم التعددية الجديدة الموجهة لمفهوم «امتيازات أصحاب المصالح»^(٢٠).

٢ - الجدل الأقدم من ذلك داخل الماركسية (للماركسيات) هدف تفسير سبب اخفاق الطبقة العاملة في تأدية «رسالتها التاريخية» بوصفها الطبقة التي تمثل المصلحة الشاملة للمجتمع عبر النضال للاطاحة بنمط الانتاج الرأسمالي، فمحاولات نقد التمييز المترتب (الأرثوذكسي) والمكانبكي بين مفهوم الطبقة بذاتها والطبقة لذاتها (وفكرة «الوعي الزائف» المرتبطة بذلك ارتباطاً وثيقاً) ونجاوزه، تمثل بعض أكثر الاسهامات الجارية نفوذاً التي قدمها اليسار في ميدان التاريخ والنظرية الاجتماعية، كما يتضح في كتابات إ.ب. ثومسون وآدم زويغورسكي، وفيبيش تشاكواباتي^(٢١).

٣ - اتساع مدى الكشف عن «الطابع الاسطوري» للبروليتاريا وبلوغه إلى مستوى من النقد الكامل والمتكامل لجميع النظريات «ذات النمط الماركسي» أو «الشمولية» حول الطبقات والتاريخ، فالحوار العميق والمكثف والمشحون سياسياً بين المنظرين النقديين والتعدديين المتطرفين وأتباع مابعد البنوية وما بعد الحداثة والقائلين بالتعددية الثقافية هو حوار يجري على أرض صعبة وغير مألوفة. ولكن المخاطرة، ولو بقدر قليل، من أجل التقدم وإن كان هزئلاً، أثبتت أنها مخاطرة قيمة^(٢٢). لاشك ثمة ثمن لابد من دفعه إذا ماتم اغفال هذه الحوارات. فهي تقدم ضمانات قوية وصحية ضد الغائية والنزعة الشبكية، اللتين تشكلان اثنتين من المشكلات الجديدة والمخاطرة في المناقشات الحديثة التي تتناول «الطبقة الرأسمالية» أو «القطاع الخاص» في مصر وغيرها من الساحات الشرق أوسطية، إذا استخدمنا اللغة الرأسمالية والصحيحة سياسياً.

يقوم نموذج «الرجوازية المصرية» الذي يجري سوقه لستخدم في الحقبة الجديدة من «اشاعة القطاع الخاص» بشكل غير مستقر على التفسيرات الأدائية لفعل الطبقات والتصورات الرومطيقية عن الرأسمالية. إن كثرة هائلة من الافتراضات والمزاغم المتعلقة بـ «طبقة القفط السيان ونجار النفوذ والرأسماليين الطفيليين» تركز اليوم بإيمان، وربما بدون تفكير، مزاعم سابقة عن جيل ولّى عن كانوا يعرفون باسم ممثلي «الكومرادر» ومدراء الشركات «الفاستدين» الذين «خانوا» كما يقال «رسالتهم التاريخية». ان البحث الذي قمت به لدراسة فئة رجال الأعمال فيما قبل ١٩٥٢ جعلني أبتعد عن هذه الأفكار والتصورات المقيدة لأبحث عن طرق جديدة للكتابة عن النشاط الاقتصادي والسياسة

المصريين. أظن أن بعض الحجج التي قمت بتطويرها في معالجاتي للطبقة الرأسمالية مازالت مشبعة بقدر كبير من الرضوخ بأفكار موروثه عن الأهمية الثالثة.

في هذه الورقة أقدم قراءة نقدية لبعض الدراسات الأخيرة التي تتناول الاقتصاد السياسي المصري، مركزاً على ما أطلق عليه اسم الصياغات الأدائية الجديدة والتبعية - الجديدة، التي تعزز وجهة نظر متفردة حول «البرجوازية» المصرية وعلاقتها بـ «الدولة». أقوم باستكشاف بعض آثار هذه الصياغات مثل الأساليب المتبعة في صياغة «الانقسامات» القائمة بين الرأسماليين (أو بين «فئات البرجوازية» الخ...) وأقدم ما اعتقد أنه السيل المضي إلى فهم صراعات المصالح المتنافسة (أو الفئوية) التي يكون الرأسماليون أطرافاً فيها فهماً مستنداً إلى تحليلات ملموسة تكون أكثر قدرة على الانتفاع وإن لم تكن بدائل «جديدة» كلياً. حتى اليوم ظل استخدام التحليل الطبقي في الحديث عن مصر ينظر إليه كوكيل أو بديل عن التفكير الجدي والجداد بالمستثمرين والسياسة والسلطة.

١ - استعادة البيان الشيوعي:

إن صورة «البرجوازية الطاغية» هي صورة قوية، قدمها ماركس بشكل بالغ الأثر على الرغم من أن الفكرة هي فكرة مركزية في جميع «التيارات الأيديولوجية الثلاثة» في القرن التاسع عشر: التيار المحافظ، التيار الليبرالي والماركسية^(٢٤).

«حينما استولت البرجوازية على السلطة سمحت تحت أقدامها جميع العلاقات الاقتصادية والبطيكية والعائلية... وانتزعت البرجوازية عن المهن والأعمال التي كانت تعتبر إلى ذلك العهد محترمة مقدسة، كل بيئاتها وروثها وقداستها... وعبر التحسين السريع لسائر أدوات الإنتاج... تجر البرجوازية إلى تيار المدنية كل الأمم حتى أشدها همجية... باختصار، أو بكلمة واحدة، تقوم البرجوازية بخلق عالم على صورها ومثلها»^(٢٥).

في صياغة ماركس للعواقب السياسية المترتبة على هذه القوة الثورية كانت «كل خطوة من خطوات تطور البرجوازية مترافقة مع تقدم سياسي مواز لتلك الطبقة». لذا فإن الطبقة الرأسمالية تستولي، كما يتضح من القطع الاقتباسي المقتبس من البيان الشيوعي، استيلاء فعلياً على السلطة السياسية أو على «الدولة»، عبر عملية تُعرف باسم «ثورة برجوازية»^(٢٦).

مهما كانت هذه الرواية الأصلية والرئيسة أسرة (ولدينا قدر فطري من الاحساس بقوتها بمقدار ما نثقلنا صيغة من صيغها)، فإننا نعرف أن أسسها التاريخية - مثل تفسير ثورة ١٧٨٩ على أنها ثورة تخص البرجوازية - هي أسس ضعيفة^(٢٧).

كما نعرف أن المشروع السياسي الذي كانت الرواية مصاغة لتدعيمه - مشروع بروليتاريا تنظم مثل البرجوازية وتستولي على السلطة السياسية ولذا «تأه» - قد ثبت أنه مشروع وهمي وخادع^(٢٨). فالكثير من فهمنا اللاحق لـ «الطبقة العاملة» وتنظيماتها السياسية واستراتيجياتها و«فعلها الجماعي» ليس، في الاطار الأهم، إلا نتائج محاولات بُذلت لتفسير هذا الاختفاق^(٢٩).

بين انجازاته المذهلة الأخرى حاول ماركس أن يوظف نظريته عن الصراع الطبقي لتحليل الانتفاضات والهبات السياسية الحاصلة في أواسط القرن التاسع عشر في فرنسا، ونتاج النصوص التي يعتبرها إيفانز وستيفنس نصوصاً نقدية لتطوير اقتصاد - سياسي مقارن ذي توجه تاريخي^(٣٠)، ويقومون بشكل خاص برسم خط مباشر باتجاه مخط التحليل الاجتماعي البنيوي الواسع ذي الأمد الطويل لدى بارينغتون مور في الجلود الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية^(٣١). ومع ذلك فإن الأسلوب الأمين والتأملي والحريص والمفتوح الذي اتبعه مور في انجاز تحليله الطبقي التاريخي - المقارن، يبقى أسلوباً متميزاً بسبب خلافاته مع العديد من الروايات الميكانيكية الأخرى التي تتحدث عن التشكيل الطبقي والصراع الطبقي والتغير الاجتماعي التي تملأ رفوف مكتباتنا بالتحديد.

ثمة ما ساطق عليه اسم مشكلة «الترجمة» وهي مشكلة متصلة في التحليل الطبقي البنيوي الواسع، من حيث أن بدائل الحجج الحتمية إلى هذا الحد أو ذاك عن الطبقات على هذا المستوى - «البرجوازية» - ليست في الغالب بدائل قابلة، إذا كانت قابلة على الإطلاق، للترجمة المباشرة بسهولة إلى تحركات محددة يقوم بها رؤساليون أفراد معينون أو جماعات ورأسالية محددة، ناهيك عن «طبقة» من الرأسماليين (بمعنى ذلك التصور الموجود، مثلاً عن «الطبقة العاملة» بوصفها طبقة تشكل كتلة جماعية أكثر اتساعاً من أي اتحاد منظم لقابات العمال). من المعروف جيداً أن ماركس واجه هذه المشكلة في دراساته التاريخية واعتبر ضرورياً تحليل التفاعلات والمصالح العائدة لـ «فئات» برجوازية مختلفة. كما أن موريس زابتن يطور ويوسع فكرة عائلية عن «فئات طبقية» لدى غوصه التجريبي المائل في أعماق الصراعات الطبقة في التشيل في القرن التاسع عشر. ومع ذلك فإن المزاعم المطروحة عن «مصالح» و«البرجوازية» أو «مشروعها» تبدو في الغالب مستندة، إذا كانت مستندة إلى أي شيء، إلى أرضية تجريبية متطرفة القموص والصبابية، محق جيمسون إذ يذكروا بالمشكلة التي مازالت مستمرة حول «التشبيه المفهومي» (تشبيه المفاهيم) أو «حول الإيمان بالوجود الجوهري المادي لكيانات مجردة مثل... الطبقة» (أو «القطاع الخاص» و«الدولة» الخ... بالأحرى)^(٣٢).

ثمة أيضاً مشكلة أخرى ساطق عليها اسم مشكلة «الانتقالية» لعدم وجود عبارة أفضل، وهي المشكلة المتعلقة بتصوير كيفية قيام «البرجوازية» بتنظيم نفسها للاستيلاء على السلطة (ولامساك بالدولة أو لتثبيت اقدامها بوصفها الطبقة الحاكمة). فهذا المعنى التطوري، منذ أيام ماركس، ظل نموذج الطبقة والسلوك الطبقي الموجود في أذهاننا والذي قمنا بصياغته وتطويره، نموذجاً يثني في الحقيقة بصورة عن فعل الطبقة العاملة، عن تنظيم النقابات، وعن «مشكلة» التغلب عن أية اتحادات وايدولوجيات وهويات ونقاط ضعف أخرى متنافسة. إن أحد أجل مظاهر مشكلة الانتقالية هذه نجدها في النزوع إلى اعتبار المؤسسات الرأسالية مثل غرف التجارة واتحادات أرباب العمل مؤسسات بالغة الأهمية لأنها في المقام الأول هي المنظمات التي من خلالها تنافس البرجوازية سلطة الدولة وتبترى معها عبر فعل جماعي. لذا فإن روابط رجال الأعمال في مصر، كثيراً ما يجري تسليط ضوء عليها بوصفها نقاط علام سهلة التعرف عليها ويؤثر لتطوير «الوعي الطبقي» الرأسمالي، وبوصفها بصورة مضمرة على الأقل، مرحلة على الطريق إلى أشكال أكثر حسناً من الفعل السياسي (الاستيلاء على الدولة)^(٣٣) وهذا ينطوي على

مقارنة بسيطة ولكنها مضللة: مقارنة تقول إن هذه المؤسسات «الضيقة» بأكثريتها الساحقة والمستندة إلى السوق بوصفها روابط أو جمعيات قطاعية ليست بالنسبة لـ «البرجوازية» إلا هيئات مثل النقابات العمالية بالنسبة لـ «الطبقة العاملة». وفي الوقت نفسه ليس هناك أي سبب واضح يدعو للاعتقاد بأن صيغة الفعل الجماعي الواسع للطبقة العاملة الموحدة التي أثبتت فشلها وتضليلها لدى التفكير بالعمال والسياسة، ستكون أكثر جدوى عندما نفكر بالرأسماليين.

أظن أنه من الممكن القول بأن المنظرين الماركسيين (وغيرهم) كانوا مبالغين لأن يولوا مسألة فهم الظهور التاريخي والتعزز اللاحق لـ «البرجوازية»، اهتماماً قليلاً نسبياً، لأسباب ذرائعية وإيديولوجية واضحة. في أوروبا حيث كانت البرجوازية قد «انتصرت» لم تكن هذه مسألة تستحق البحث في نظر الأجيال المبكرة من المنظرين^(٣٤) ومنذ الخمسينات، بالمثل، دأب الشخصصون في ميدان العلوم الاجتماعية من البلدان الديمقراطية المتقدمة (مثل داهل، ودورنهوف، ميلس، ميلبياند، بولانتزاس، بول) على الحديث عن مدى «المهمة البرجوازية» وآليات تعززها، لا عن كيفية حدوث ذلك. أما في المناطق الكولونيالية وشبه الكولونيالية فإن المعاناة الجدية للمسألة تعرضت ببساطة للاحباط جراء تبني الافتراض القائل بأن «البرجوازية الوطنية» عاجزة عن أداء «دورها التاريخي» وهو الافتراض الذي مازال يقضى مضاجعنا بشكل أو بآخر^(٣٥).

ثمّة فرضيات عميقة الجذور وغير مدروسة في الغالب حول كيف ولماذا (يتعين) على الرأسماليين أن ينظموا أنفسهم تكمن في أساس جل الروايات الحديثة التي تتحدث عن الاقتصاد السياسي المصري في فترة ما بعد الناصرية موحدة مجموعة متنافرة من المحللين الماركسيين والناصرين وذوي التوجهات الليبرالية^(٣٦). فكل من جون واتربري وروبرت سبرينغبورغ، على سبيل المثال، يختاران صياغة نقاشاتها حول البرجوازية المصرية على شكل حوار مع اليسار المصري وخصوصاً مع الزعم (المنطوي على شيء من الانهزام) بأن الدولة المصرية باتت الآن أسيرة طبقة رأسمالية موحدة، إنهم يتبنون هذا الزعم على أسس ضيقة تماماً على الرغم من أن نظريتهم الغائبة الكامنة إلى العلاقات بين الطبقات والدولة متجاهة مع وجهة النظر التي يوجهون تقديمها إليها، والنظرة لم يتم ترميمها لا شيء إلا لأنها متبيلة الآن برواية تؤكد على «اشاعة القطاع الخاص» بدلاً من الاستغراق في نوع من الدفاع عن «رأسمالية الدولة» المصرية.

٢ - إعادة تشكيل اللجنة الرئاسية

إن جون واتربري وروبرت سبرينغبورغ في الوقت الراهن، هما من أغزر المساهمين في جملة من الكتابات المتزايدة عن الاقتصاد السياسي المصري المعاصر وأكثرهم افادة وبصورة مضطردة، وقد ساعدا، جنباً إلى جنب مع زملاء مثل كلمنت هنري وآخرين، على تحديد إطار منهجي وتفسيري مشترك ودفعه إلى الأمام (بصورة «غير رسمية» بطبيعة الحال). وهذان الكاتبان يعترفان بالجلود والمصار المشتركين لكتاباتها على الرغم من إن ذلك يتضح مباشرة من سردهما ومن المراجع التي يقتبس منها ويستندان إليها^(٣٧).

من حيث الموقف يحاولان الجمع بين اتجاه ذي جذور - سلوكية لـ «تحليل اقتصادي - سياسي» لتغلب متنافسة (أي مفهوم الزبائنية) وبين المهوم الأساسية للاقتصاد السياسي التاريخي - المقارن، ومن المفهوم أن هذا مشروع مقل بأشكال القموض وعدم الاتساق، ولكنه في الوقت نفسه مشروع ولود ومتج لهذا السبب بالذات^(٢٨). فالإشوغرافيا السياسية لسيد مرعي التي قدمها سبرينغورغ، مثلاً، والتي حولها إلى تحليل من الدرجة الأولى لحقبة مابعد ١٩٥٢ حاز على اعطاء سمير أمين بحدارة. وعمل العموم أجد قراءتها النقدية للتجربة الناصرية وطريقة الحكم في هذه التجربة قراءة ذات أهمية قصوى، إضافة إلى تشدهما في لوم التحليلات القومية - الطبقية التي شغلت صفحات الطليعة في أوائل السبعينات. كان المؤرخ الماركسي المصري عاصم الدسوقي هو الآخر يوجه نوعاً مماثلاً من النقد حين أنفض على زملائه متهماً إياهم بالوقوع تحت هيمنة نماذج «مركزية - أوروبية» من التطور المجتمعي^(٢٩). إن الرؤى التي أعقبت هذه القراءة للمشكلة للتحليلات الطبقية - القومية التي تناولت الناصرية استهلكت، وتعرضت، نوعاً ما، للنسيان لدى توجه هذه الجماعة في الثمانينات نحو التركيز على دراسة «مال وسلطة البرجوازية الجديدة» في مصر، تقدم فصول كتاب واتر دوري بعنوان مصر عبد الناصر والسادات دليلاً مبكراً على الطريق (الخطأ) الذي قادمهم إليه الاحتضان الضبابي لمفهوم «الطبقة»؛ أما كتاب سبرينغورغ مصر مبارك فيشكل سجلاً مؤلماً للمشروع أو المغامرة فالضربات الاجبارية الموجهة إلى «التزمت الماركسي» باتت بعد الآن كاريكاتورات كسيحة غير ذات فائدة في التنوير وبعيدة عن الحذلة. إن مساهمتهم التحليلية صارت مقصورة في الغالب على تكرار وجهة النظر الواضحة التي تقول بأن «البرجوازية المصرية» لدى فحصها ومعاينتها تجريبياً، نجدها مخففة في التصرف نصرف البرجوازية «الكلاسيكية» (حسب تفسيرهم لها). وما يجفون في أخذه بنظر الاعتبار - على الرغم من أن ماركسين وغير ماركسين كانوا يفعلون ذلك منذ بعض الوقت - هو علم وجود أية برجوازية تنصرف تصرفاً برجوازياً كلاسيكياً لدى فحصها تجريبياً.

في مقدمة كتاب العائلة والسلطة والسياسة في مصر (١٩٨٢) يبدأ روبرت سبرينغورغ بمناقشة بنية طبقية وسلوك طبقي معينين كجزء من «دفاع» عن تركيزه السياسي الضيق على عائلة مرعي. وهو يرفض الافتراض القائم على «أن المصلحة الطبقية تعمل وفق أسلوب موحد بصورة شاملة»؛ يقول إن نموذج ماركس القائم على «اللجنة التنفيذية» للطبقة والدولة ليس ملائماً لمصر؛ كما يقول - وهذا أمر مناسب جداً - إن الطبقات «لا تنصرف ككتل منظمة موحدة»^(٣٠)؛ وبعد سبع سنوات يجمل في مصر مبارك (١٩٨٩) «البرجوازية والدولة» عبر ما يمكن اعتباره، في تفسير ينصف بالسخط والكرم، «تجربة» إضافية لنموذج اللجنة التنفيذية، وما يبقى غير واضح هو المنطق الكامن وراء هذا التكرار الحرفي لنقد الثقافي، وراء الطاقات المبذولة للسعي من أجل كشف النقاب عن حقيقة أن برجوازية «متسقة» و«متناغمة» قد «استولت» على الدولة، وراء الاستنتاج الاجباري ولكن التافه الذي يقول: إن الرأسماليين «عززون» ويدون غير «مدركين لمصالحهم الاقتصادية المشتركة ليتصرفوا بما ينسجم معها»^(٣١). على الرغم من موقفه النقدي الحاد تجاه المزارع التي يعزوها إلى «جيش من المراقبين» هذه المزارع التي تقول به «أن الدولة احتلت احتلالاً كاملاً» فإن عليه أن يؤمن بأن نموذج «اللجنة التنفيذية» يقدم

مقاربة معقولة للواقع، في مكان ما على الأقل، وإلا فبا الداعي إلى اختبار امكانية تطبيق هذا النموذج على مصر؟ وكما أشرت من قبل فإنه يؤكد هذا في العائلة والسلطة والسياسة عن طريق تحديد أن نموذج واللجنة التنفيذية ليس مائلاً إلا «في الشرق الأوسط ولاسيا في مصر» أولاً وعبر اعطاء ماركس حقه لانه قال، كما يزعم، ان احتكار الثروة لا يفترض مسبقاً «فرض السيطرة على جهاز الدولة من قبل طبقة مهيمنة اقتصادية»^(١١) إلا في غط الانتاج الرأسمالي، ثانياً. وفي الكتابين كليهما في الحقيقة، يشكل الاقتباس الموسع من البيان الصياغة المجردة الوحيدة للاعمال والسياسة التي يقدمها، وفي مؤلفه الأخير يتابع سبرينغورغ محاكمة «البرجوازية المصرية» على أساس نموذج أداتي (وجوهاني) تقوم عليه «البرجوازية المبادرة» اساس تم اجتزاؤه من صفحات ماركس وانجلز مع السير على طريق رسمه لينين وروفي في العشرينات ونمت إعادة احيائه من قبل منظري التخلف الماركسيين في الخمسينات^(١٢).

مثله مثل روبرت سبرينغورغ ييلوجون واتربوري هو الآخر وقد تحول إلى الآداتية الماركسية، ولو عن طريق الخطأ، بالرغم من شجبه الشديد لـ «فجاجة التأكيدات الماركسية التقليدية على أن الدولة هي دوماً وفي كل مكان، أداة الطبقة المهيمنة»^(١٣) وعدم صحتها (كذا) تجريبياً. مرة أخرى، مثله مثل سبرينغورغ، تبدو فكرته الرئيسة عن «البرجوازية الرأسمالية» دائرة حول أن هذه الطبقة لم تقم (بعد) بـ «الاستيلاء على الدولة»^(١٤) من ناقل القول إن أي معاد للماركسية متشدد (مع العديد من الماركسيين) سيواجهون صعوبات جمة في التمييز بين خط المحاجبة هذا وبين خط ماركسي «متزمت» أو «أصولي» - وتحديد خط أداتي - إلى الحد الذي يطرح الافتراض القائل بأن الرأسماليين يسيطرون على المجتمع بوصفهم طبقة عن طريق استلام زمام سلطة الدولة بطريقة ما^(١٥). إن هذه لصيدة شائكة جداً ولا يستطيع تجنبها إلا بمقدار ما يتجنب تحديد أية من هذه العلاقات والسرورات بطريقة أكثر ملموسية أو معانية حالات يعتقد أنها حالات تشهد على أن «الطبقة الرأسمالية» تحكم بالفعل، أما أنواع الاختبارات التجريبية التي يقترح استخدامها في دراسة العلاقة بين الطبقات والدولة في مصر، فهي، بطبيعة الحال، أنواع الممارسات التي تكرر استخدامها منذ الخمسينات بالذات تحديداً لظهور النزعة الاعترالية والاقتصادية المتأصلة في تلك النماذج الآداتية (أو «دحضها»)^(١٦).

في تناقض ملحوظ مع سبرينغورغ قام واتربوري على أية حال، بتقديم مناقشة موجزة لنموذج «بنوي» بديل من السلطة الطبقة على الرغم من أن هدفه ييلو متركزاً على رفض أي بديل للآداتية بصورة مباشرة. واعتقد أنه، بهذا، ينتج تفسيراً يعاني من خلل جدي للأفكار الأساسية، مع تشويه وجهات نظر العديد من خصوصها، إن التحفظ الوحيد لدى ازاء قراءتي هي أنها مستندة إلى فترتين صغيرتين مبشرتين يكرسها لهذا الجدل الذي له من العمر عشر سنوات، عن طريق تقديم مناقشة مسألة «استقلالية الدولة».

إن المنطق الأساس الكامن وراء الفكرة هو أن «الدولة» تنزع إلى أن تلعب دوراً في تأمين الشروط اللازمة لنظام اقتصادي اجتماعي معين. لذا فإن ما ينطوي على معنى، في النظم الرأسمالية، أن تعانين سلطة الرأسماليين بصورة مختلفة جزئياً عن المجموعات الاجتماعية الأخرى، لانهم خلافاً لحال الجماعات الاجتماعية الأخرى، «يشكلون مفتاح الاستتار والانتاج والتنمية الاقتصادية»^(١٧) ثمة، بطبيعة الحال،

عدد غير قليل من الصياغات للفكرة الأساس نفسها، بأثواب وظيفية بقدر أكبر وأقل غير أن واتر بوري يتجاهل هذه التعقيدات، بما في ذلك التيارات الأيديولوجية المختلفة المتورطة في الحوار، ويقدم صورة كاريكاتورية لها بثلاث طرق، أولاً: يقوم بتشويه «شخصنة» هذه الحجج ماسخاً، مثلاً، هذه العلاقة البنيوية إلى «لعبة ملفزة تحزيرية» يؤديها موظفو الدولة، ويختزلاً إياها إلى مسألة ما إذا كانت «الدولة المصرية أسيرة واهية أم غير واهية بأيدي المصالح الطبقية»^(٤٤) ثانياً، وفيما يكاد يكون توصيفاً خاطئاً زائلاً بالمرء والحداد، يرفض ببساطة وجود أية اختلافات بين هذه الأفكار وبين التصورات الذرائعية أو الغالية.

دقة اجماع مدعش بين معظم المراقبين حول أن الدولة في المجتمعات غير الشيوعية وفي النظام الرأسمالي العالمي، مهما كانت الأمور التي تنفي بها مظاهرها الخارجية، ليست في التحليل الأخير إلا أداة للهزيمة الطبقة وغير الماركسيين مقتنون بهذه الحقيقة مثلهم مثل الماركسيين^(٤٥).

وثالثاً: لا يرى أية فروق أيديولوجية بين المنظرين الليبراليين ونظائرهم الماركسيين في هذه القضايا، على الرغم من أن الطبقات الليبرالية - الجديدة، التي تتضمن بعضاً من التفسيرات البنيوية الأكثر إلزاماً والتي باتت واسعة الانتشار، تتجنب متعمدة أو ترفض على الملأ وبصرامة منطق التحليل الطبقي وفائدته، جنباً إلى جنب مع الرأي القائل بأن الدولة أداة بيد طبقة وغيره من الصياغات الماركسية «الغريبة» أو «البتلة» - ومن نافل القول أن هذه الصياغات نفسها هي التي يتبناها واتر بوري وكأنها من عنده^(٤٦).

وعلى الرغم من هذه المحاولة الرامية إلى إغفال أهمية النظرة البنيوية، فإن واتر بوري يفسر تحول مصر من نظام اشتراكية السوق إلى نظام رأسمالية السوق الخاضع لقيادة الدولة بعبارات بنيوية إلى حد كبير^(٤٧). وهكذا فإنه يقول في الاستنتاج الذي يسوقه بعد الاستعراض النظري الواسع مايلي:

«مع اسبغ الصفة الشرعية بصورة رسمية على رأس المال الأجنبي والخاص، تسير مصر بسرعة نحو لعب دور لا يمكن وصفه إلا بأنه مؤيد للمصالح الخاصة. فبرجوازية الدولة، كأفراد، تنتقل إلى نشاطات وفعاليات القطاع الخاص أو تقوم باستغلال الروابط المتنامية بين القطاعين العام والخاص.»
(.....)

ولقد عادت مصر إلى مايشبه تزمناً (أورثودوكسية) اقتصادياً رأسمالياً، وكثير من الناس مستعدون لأن يزعموا بأن الخصلة جاءت من آليات استغلالية الدولة ومن الأهداف البنيوية لرأسمالية الدولة، ولا أستطيع أن أقدم حجة مقنعة في إثبات العكس...»^(٤٨)

أما المخرج من هذا المأزق التحليلي فيبدو كما في تجاهله. ففي التلخيص والتوسع اللذين قدمتهما في ١٩٩٠ لوجهات نظره حول الطبقات والدولة في الشرق الأوسط، ليست هناك أية إشارة أو مناقشة لأي تفكير اضافي ليبرالي (جديد) أو ماركسي (جديد) (ناهيك عما بعد البنيوي) حول الطبقات. وبدلاً من ذلك فإن واتر بوري، كما يتضح من الاقتباس الوارد في مطلع هذه الورقة، مع شريكه في التأليف:

آلان ريتشاردز، يعود إلى نموذج تم اجتراحه للمرة الأولى عام ١٩٤٨ ، نموذج دأب بشكل ملحوظ على البرهنة على أنه بالغ المرونة منذ ذلك التاريخ .

يتبنى للفكرة أن تكون قد باتت واضحة، فالانتقادات العابرة وغير الجدية جداً في النهاية والتي سبقت بصورة عرضية ضد الآراء الماركسية «الفجة» و«الأورثوكسية»، لا تكفي لتمييز هذه الرؤى الأدائية الجديدة المخلصة اخلاصاً ملفتاً للنظر حول رأسيالين يسعون للاستيلاء على الدولة (مهما يكن المعنى الذي ينطوي عليه مثل هذا الكلام) . بكل بساطة يجري اغفال المشكلات والتعظيم عليها على حساب اظهار ان الرأسيالير في مصر ، على التقيض مما يقوله مُنتقدو الانفتاح مازالوا بعيدين عن لحظة فتح زجاجات الشبانيا وعلان النصر . أما مانحن بحاجة ماسة إليه فهو بالتحديد الكشف عن الطريقة التي تماشت بها هذه الحجج الجديدة طوال ما يقرب من ثلاثين سنة في سيل من الانتقادات والانتقادات المضادة الحاسمة في اطار الانتقاسات الطبقية وعبرها؛ وعن السبب الذي يجعل هذا النموذج الذي يعامل بوصفه فضلة تاريخية في مبادي السياسة والطور السياسي الأمريكيين، وسوسيولوجيا المجتمعات الصناعية، والسياسة الأوروبية الغربية المقارنة، أو السياسة الصناعية، مثلاً، ذا جدوى في فهم السياسة وصنع القرار السياسي في مصر المعاصرة^(٥١) .

ربما كنتُ أتعامل مع البعد التحليلي لهذه المواد أو الأدبيات الأدائية، الجديدة الصادرة مؤخراً عن «البرجوازية المصرية» بقدر يبلغ به من الجدية . فما أطلقت عليه اسم «نموذج» لـ «قيام البرجوازية بالاستيلاء على الدولة» قد يكون مفهوماً بشكل أفضل تقريباً على أنه «جرازه» وأن استخدامه في هذه المؤلفات يساعد فقط على تنظيم حجة تدعيم تخصيص المزيد من السلطة أو (الاستقلالية، الخ...) . لـ «النمط الملائم» من رجال الأعمال المصريين . ولدى استخدامه بهذا الشكل فإن الكتاب لن يكونوا بحاجة لا إلى التصالح مع فهمهم للمجتمع والتجارة والأعمال والسياسة والسلطة في أي مكان آخر مثلاً، ولا إلى تطوير هذا الفهم؛ ولا إلى التمسك به تمسكاً مبالغاً في تشدده أو خلال فترة طويلة من الوقت، في النهاية .

غير ان بودي أن أتابع فالفني الضوء على عدد قليل من التأثيرات الأكثر أهمية لهذا التجاور الساخر جداً بين «معاداة الماركسية» و«الولاء» المنهجي و«الماركسية» الايديولوجيين (في بعض أشكالها الأكثر كلاسيكية واختزالاً) في الأدبيات الحديثة عن الاقتصاد السياسي المصري، وبشكل خاص أريد أن أعين عمليات اعادة انتاج وتحويل الخطاب القومي - الماركسي التخليدي عن الرأسيالين في إطار ما سألطقت عليه اسم «أطار التبعية» - الجديدة الليبرالي . فصورة «البرجوازية الوطنية» في مثال التبعية «الكلاسيكي» معروفة جيداً، انها مستمرة من خرافات القرن التاسع عشر القوية التي تتحدث عن عامل المبادر الفرد والطبقة الجماعية، وتشكل محاولة لتبرير السبب الكامن وراء تخلف هذه السببات المحددة تخلفاً شديداً في الساحات غير الأوروبية، فمثلها مثل «البرجوازية المتصرة» في «الغرب» تُعتبر «البرجوازية الوطنية» في بلدان شبيهة بمصر قوة تقدمية نظرياً، وخصوصاً عبر قدرتها الكامنة على مجابهة «الأمبريالية» غير انها «ضعيفة» في الوقت نفسه لانها، جزئياً، ومقسمة ومقسمة بشكل خاص: فالأجزاء الأقوى والأكثر

محصناً ورسوخاً تبقى موالية للمؤسسات الاستعمارية (الجديدة)، لرأس المال الأجنبي، للأسواق الخارجية، للشركات متعددة الجنسيات، الخ... ومعتمدة عليها.

ليست الروايات الليبرالية القائمة على التبعية - الجديدة عن مصر وغيرها من البلدان الشرق أوسطية أقل انتصافاً بالميكانيكية والحتمية في ميدان احلال الدولة محل «الامبريالية» بوصفها القوة كلية القدرة الرئيسة لحل مسألة «البرجوازية» التي تقاوم بعناد الانصياع لتوقعاتنا غير الواقعية. بالنسبة لمنظري التبعية - الجديدة، يشكل وجود الرأسماليين ومشاريع الرأسماليين (المرشحين لان يصبحوا رأسماليين) الذين تنطوي نشاطاتهم على المساعدات والاعانات المالية المقدمة من الأجهزة البيروقراطية - عقود، اجازات، الخ - يرهناً على أن المستثمرين «تابعون» للدولة وبالتالي خاضعون لارادتها. وفي الوقت نفسه فإن الدولة، جبراً على جنب مع هؤلاء «الرأسماليين الطفيليين»، تسد طريق «التنمية» الحقيقية. أما الحل المقترح فيعكس بشكل غريب الاستراتيجيات «الأوتاركية» (الاستراتيجيات القائمة على سياسة الاكتفاء الذاتي) التي كانت ذات يوم تحظى بتفضيل منظري التبعية الكلاسيكيين: استراتيجيات قطع هذه العلاقات الطفيلية وتطوير فعالية مبادرة «مستقلة» أو «حقيقية»^(٥٥).

٣ - «مبادرون» يدون «الدولة»

ذلك الحلم المستحيل للايديولوجية البرجوازية^(٥٦)

في النقاشات الحادة المشحونة ايدئولوجياً التي دامت عقوداً من السنين والتي انتجت الاقتصاد السياسي المقارن الجديد، كانت إحدى أهم النتائج متمثلة في تفكيك «الخرافة المركزية» لما يطلق عليه أودونيل اسم «الشعبوية» في سياق العالم الثالث، فيما يتعلق بما يعرف باسم البرجوازية الوطنية^(٥٧).

في الخرافة، يجري استبدال البرجوازية الظاهرة بـ «البرجوازية الوطنية»، التي هي الطبقة التي تحفظ بالدور الاقتصادي التقدمي للبرجوازية الأصلية، ولكنها تكتسب صفة الولاء في التأثير الضيق لآراء الدائرة السياسية التي تكون موجودة فيها^(٥٨).

منذ العشرينيات أوضح الماركسيون والشعبيون القوميون أو الوطنيون الدوام المتين لجميع المستثمرين وأدانتهم، وخصوصاً الأقوى منهم والأنجح، انسجاماً مع هذه الخرافة التي تقضي بتصور هذه الطبقة ذات وجهين. فـ «الكومبرادور» و«البرجوازية الكومبرادورية» ما هما إلا رأسمالي أو طبقة رأسمالية محددة باقتضارها إلى سياسات «المبادرة» وامتلاك «الارادة السياسية» (بمعنى تلك الموجودة لدى «البرجوازية الظاهرة»). يقول فرانز فانون:

ولست برجوازية البلدان المتخلفة الوطنية مشغولة بالانتاج، أو بالأبداع والكشف، أو البناء، أو بالعمل... ولأها مجرمة من الأفكار، لأنها تعيش لذاتها وتتزلزل من الشعب، مشغولة الزكائر بسبب هجرها الموروث من التفكير في إطار جميع مشكلات الأمة كما هي مرفوعة من وجهة نظر تلك الأمة ككل،

لأن الطبقة الوسطى الوطنية لا تجد أمتها ما هو أفضل من القيام بدور مدير المشروع الغربي، ولن تقوم صلياً إلا بتحويل بلادها إلى بيت دعارة لأوروبا^(٩٤).

وكما أشار أنور عبد الملك بصراحة فإن مفهوم «الكومبرادور» في «القاموس السياسي» كلمة مرادفة لكلمة «طفيلي»^(٩٥) وهكذا يقدو سهلاً كشف المنطق الكامن وراء الخطاب الوطني - الماركسي المصري واستمراره على حد سواء، هذا الخطاب الذي ينظر عادة إلى أكبر الرأسماليين المصريين، وبالتالي الطبقة الرأسمالية أو أهم وفئاته نظرت إلى مجموعة من «الطفيليين» ويدينهم على هذا الأساس^(٩٦) لذا يبدو ملفتاً للنظر أن هذا التصور المقيم منذ أمد طويل، هذا التصور المتحالف أساساً وغير القابل للدفاع عنه في النهاية، للرأسماليين والانتقادات الموجودة داخل الطبقة الرأسمالية تمت إعادة انتاجه من قبل منظري النتيجة - الجديدة الليبراليين الذين يطرحونه على أنه إسهامهم المركزي في تحليل يتناول «القطاع الخاص» المعاصر في مصر^(٩٧).

وهذا الأطار التصبري المتبع بصورة جماعية من قبل كتاب مثل واتروري وسرينغبورغ يزاوج مزاجاً أكثر دقة وسلامة بين هذا النموذج البسيط وإن كان مغرياً بعض الشيء للطبقة وبين آرائهم حول «الوصاية» والزيابنية في مصر؛ فتكون الحصيللة شريحة طبقية «طفيلية» أو «طفومية» (أولغوبولستيك) مرتبطة بـ «الدولة» عبر روابط «زيابنية» وقائمة بدور قوة اجتماعية مفتاحية تقف حجر عثرة في طريق «إشاعة الليبرالية» و«توسيع القطاع الخاص» وبصورة عامة، في طريق خلق اقتصاد انتاجي حقاً وذي توجه نحو السوق بصدق. يسوق واتروري جملة من المعلومات القطاعية ويقدم ملفاً كاملاً من الاستعراضات الصحفية لتبيان نمو طبقة من المفاولين (المتعاقدين) وتجار الشنطة (تجار الحفائب)، والبناء، والمضاربين، والمستوردين، والقطط السياه والمصريين، مع إشباههم من «المستفيدين» التابعين، بطريقة أو بأخرى، للدولة والمتمدين على مواردها^(٩٨). أما سرينغبورغ فيكشف للملأ عن الثنائية المضمر (أو المألوفة): يعتمد الرأسماليون (السيئون) (من الكومبرادور) على الدولة (الامبريالية)، ويعققون، في أقوى الحالات، «سيطرة احتكارية وطفومية على الأسواق». في حين «يرى» «رأسماليون مبادرون» (طيبون) أو (جيدون) (رأسماليون وطنيون) «إمكانية وجود سوق للسلع والخدمات ومعاولون، دون مساعدة الدولة بهذا القدر أو ذاك، ملء تلك السوق»^(٩٩).

يشكل المستثمر الأكثر شهرة في مصر، عثمان أحمد عثمان، بالطبع، النموذج الأصلي لـ «الرأسمالي الطفيلي»^(١٠٠). وقد اتبع عثمان هذا الأسلوب التقليدي في مراكمة رأس المال المحلي عبر التعاقد على تنفيذ الأعمال العامة منذ الخمسينات. وعلى الرغم من التأميم الشكلي لمؤسسة العائلية بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٤، فقد برز بوضوح القوة الأكثر جبروتاً في القطاع «الخاص» المصري خلال سنوات حكم السادات. لن يتردد عللو حالات عالم ثالثة أخرى في التعرف مباشرة على الطريق المألوف المفضي إلى النفوذ الاقتصادي كما على الانتقادات الشائعة المعروفة الموجهة ضد عثمان^(١٠١). فسرينغبورغ مثلاً، يسخر من عثمان ويعتبره «طفلياً» غير أن من غير الواضح معرفة ما إذا كانت السخرية ناجمة عن كون عثمان مقاولاً، معتمد على التعامل مع الدولة، أم لمجرد كونه ناجحاً ناجحاً خاصاً. أي طفمياً^(١٠٢). إن هجوم سرينغبورغ يعيد انتاج الانتقادات الواردة في الصحافة المصرية عموماً والموجهة إلى قطاع

المقاولات والانشاءات كله، وربما إلى السفارة الأمريكية في الوقت نفسه، مع عثمان بشكل خاص حين بدأت المصالح تتضارب.

شاركت مؤسسات عثمان العامة التي «تحولت إلى قطاع خاص» في العديد من المشروعات الانشائية بدءاً بمد طرق المواصلات وانتهاء بانشاء المطارات، في كل من مصر والحجاز، في حين كان الارتباط بعثمان ذا أهمية حيوية بالنسبة للشركات الأجنبية التي توفر الخدمات الهندسية والتي تسعى إلى تسويق مبيعاتها في مصر السادات. والأرباح (أو «الربوع» حسب رأي البعض) الناتجة عن هذه الأعمال والصفقات هي التي وفرت الرساميل اللازمة لامبراطورية استثمارات موسعة متعددة القطاعات تشمل الأعمال الزراعية والسياحة والمصارف والتجارة والتأمين مع مشروع متناقض ومثير للجدل تم التخلي عنه الآن لتصنيع السيارات بالاشتراك مع جنرال موتورز إضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى^(١٨).

مع توفر عثمان كنموذج وجد اليسار في مصر من السهل استذكاره، إن لم يكن العثور على ما يدل على وجود ارتباط مباشر مع أجيال سابقة عن يعرفون بـ «الكومبرادورين» مثل عبود باشا، وخصوصاً لأن النقد الوطني مستمر في التأكيد على التأثير المشوه لرأس المال الأجنبي، لا للدولة، على الاقتصاد المحلي^(١٩). أما واثر بورى فيضطر، خلافاً لذلك، إلى احداث قطيعة حادة بين الماضي والحاضر، على الرغم من أن الصورة التي يقدمها ليست أكثر دقة من تلك التي يقدمها أي من ايديولوجي اليسار. يقول واثر بورى:

«ما من شخصيتين ثقلان البرجوازية المبادرة القديمة والجديدة بصورة أفضل من أحد عبود، ملك السكر فيها قبل ١٩٥٢، وأحد عثمان «الرجل الذي بنى سد أسوان». لم يكن عبود يطلب من الدولة سوى توفير الحماية لشرائمه الصناعية؛ في حين ما كان عثمان، على النقيض من ذلك، يزدهر لولا الأعمال الحكومية»

وفي الواقع «ما من شخصيتين» في تاريخ مصر الحديث اتبعا طريقين على هذا المستوى من النشاط والتطابق. فعبود بدأ كمقاول، وبنى ركيزته الاقتصادية على قاعدة صلبة من أعمال الدولة، ووظف السياسة بمهارة لتوسيع احتكاراته حتى شملت قطاعات متعددة من الاقتصاد، وعلى شكل مشاريع مشتركة وشركات مساهمة في أغلب الأحيان، والأكثر حساً هو أن جميع المستثمرين الكبار تقريباً، كما يتبين من سائر الدراسات ذات الأسس التجريبية التي تناولت اقتصاد ما قبل ١٩٥٢، كانوا ومنذ عام ١٨٧٠، يعتمدون على «الدولة» - فيما يخص التعهدات والمقود والامتيازات الاحتكارية والتمويل والمساعدة أو الدعم والحماية الجبرمية مع تشريك (أو جتمعة) الخسائر (أي تحميل الخسائر للمجتمع) حين تكون الامكانية متوفرة^(٢٠).

في صياغات النتيجة الجديدة الليبرالية هذه يجري تصوير النشاطات «الطفيلية» لرأساليين مثل عثمان على أنها العبقة الرئيسة في طريق التنمية الاقتصادية المصرية عبر «قطاع خاص يتحل بصفة المبادرة». ومع ذلك فإن الدور الذي يقوم به عثمان يوازي بالضغط طريق خلق جماعات صناعية من القطاع الخاص القيادي في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بما في ذلك كل من اندونيسيا والبرازيل والفلبين وكوريا الجنوبية، فالمعلاقات «الطفيلية» أو «التأمرية» القائمة على التواطؤ بين مثلي الدولة والرأسماليين،

والعمالة والأرباح الاحتكارية الطفموية الفاحشة والسعي إلى جني الأرباح وأشكال الربح، تبرز جميعها بروزاً صارخاً في المشروع التنموي لدى المخططين الكوريين وفي الـ (تشايبول) الكوري الكبير^(٧٦)، على سبيل المثال كما أن المحاولات الفاشلة لتكرار هذا النمط من التصنيع انطلقت من تقديم موارد الدولة إلى القطاع الخاص كوسيلة رئيسة لتحقيق التراكم والتوسع الاقتصادي^(٧٧).

تشكل «العلاقات الطفيلية مع الدولة» جزءاً أساسياً، كما هو واضح، من سائر الأشكال المعروفة من (اللا) تنمية الرأسمالية، بدءاً بأنماط (اللا) تصنيع في أجزاء من أفريقيا وانتهاءً بأنماط الصناعات التحويلية المكثفة القائمة على التصدير في أجزاء من آسيا ووصولاً إلى الكينزية العسكرية في الولايات المتحدة لذا فإن القول بوجود غمط من «العلاقات الطفيلية» بين الدولة وهذه الطبقة في مصر ليس غريباً أو منطوياً على أية مفاجأة، كما لا يشكل كلاً ذا معنى مهم، وفي الوقت نفسه فإن الوصفة الرئيسية التي تعترف هذه المزاعم التبعية الجديدة الليبرالية أن تؤيدها مثل الزعم بأن الاستقلال عن الدولة أمر ضروري ضرورة استثنائية لفرس المشروع «الانتاجي» وخصوصاً التصنيع المحلي - غير قابل لأن يؤخذ مأخذ الجد من قبل أي رأسمالي مصري يتحل بصفة الطموح، في الماضي أنتج التمويل على الدولة أو التبعية لها جميع المشروعات المصرية الصناعية الكبرى في حقبة ما قبل الاشتراكية، وبالفعل ثمة طرق متنوعة للتصنيع منذ القرن التاسع عشر، وقد اعتمدت جميعها، حتى تاريخه، على «النزعة الطفيلية» أو امتياز الوصول إلى الموارد وتقديم الموارد العامة والقطاع الخاص» أو إشاعة الملكية الخاصة، إذا أردنا استخدام عبارة أقل إثارة للعواطف^(٧٨).

٤ - ما العمل؟

لدى تقديمها صورة موجزة عن مستقبل الاقتصاد السياسي المغاور الجديد، يرى إيفانيس وستيفنس أن علينا أن «نستمر» في القيام بما كنا نقوم به من قبل، مع التركيز وبنشاط أكبر على جعل الآراء والفرضيات النظرية التي نستخدمها «مكتشوفة» أو «معلنة بوضوح»^(٧٩). أما محاولتي التي بذلتها في الفصول العابقة لمعينة بعض الآراء والفرضيات المتجذرة بعمق في المناقشات الحديثة التي تناولت الرأسماليين في مصر فتعودني إلى استنتاج يقول بأن علينا في هذه الحال، أن نسعى إلى شيء آخر مختلف^(٨٠). ليس هناك، بالتأكيد أي سبب يدعو إلى السير مرة أخرى في الطرق والشعاب المتعرجة المعروفة جيداً والتي تلفت حول جملة من المسائل والنقاشات القديمة للمخدة تحديداً مفراطاً على المستوى الأيديولوجي مثل مسألة «من الذي يسيطر على الدولة؟» أو «هل تستطيع الرأسمالية أن تدفع بعجلة التنمية إلى أمام؟»

مع قلة من الاستثناءات كنا عديمي الإبداع (رغم الخيالية المفرطة) بشكل ملفت للنظر في تفكيرنا بالرأسماليين والسياسة. إن التعديل الأخير الذي أدخلته كيرين تشودري على لوي Lowi في مجال التفكير بمبادئ سياسية مختلفة، أمر واعد^(٨١). وبالمثل فإن عصام الحفاجي هو الكاتب الوحيد الذي، فيما أعلم، يتبنى الأفكار والحجج البنوية تبنياً جدياً في التفكير بالرأسماليين والسياسة في الشرق الأوسط^(٨٢) ومن غير المستغرب أن هذين الميدانين يشكلان اثنين من ميادين النقاش المستمر عبر التخوم

الابديولوجية^(٨٩) اقترح هنا تقديم هيكل خطوط عريضة لميدان آخر ممكن، منطلقاً من أبحاثي التاريخية التي تناولت مصر ومعالجتي الأكثر رسمية لقضية التنافس الرأسمالي لدى جون باومان، المنشورة حديثاً^(٩٠).

إن المقدمة التي توجه الكثير من الكتابات «شبه التجريبية» الحديثة حول النشاط الاقتصادي والسياسة في مصر وغيرها من الساحات الشرق أوسطية يجب قلبها رأساً على عقب. وكما قلت من قبل فإن «اكتشاف» حقيقة أن الرأسماليين في مصر، مثلاً «منقسمون» أو «ممزقون» ليس اكتشافاً مفاجئاً كما لا يتطوي على أي معنى مفيد، إنه الاكتشاف المائل لأي جهد تجريبي بؤل من أجل فهم النشاط الاقتصادي والسياسة في السنوات الثلاثين الماضية، ومعنى من المعاني، فإنه المنطلق التجريبي للجدل الدائر حول المركز الممتاز والمكانة المرموقة اللذين يشغلها رجال الأعمال في النظم الديمقراطية الصناعية. أما في بلدان العالم الثالث حيث «البرجوازية» لم تنتصر بعد ظاهرياً فإنها تشكل تفسيراً جاهزاً ومسبقاً لـ «الاحتفاء» من جهة وشرطاً لا بد من التغلب عليه وتجاوزه بطريقة ما - وهي شبيهة من بعض النواحي بالتظلمات الموجبة حول الطبقة العاملة.

وحسب ما أرى فإن سياسة رجال الأعمال هي بالضبط حول هذه الانقسامات أو صراعات المصالح المشككة والمعاد تشكيلها بصورة دائمة بين صفوف الرأسماليين، بدءاً بالانقسامات الناجمة عن التنافس الاقتصادي. لذا فإن الدافع المحرك الأساس الكامن وراء أي تحرك سياسي تقوم به أية «مجموعة» من الرأسماليين (من أصحاب شركة واحدة أو مجموعة من الشركات، وأعضاء كارتيل معين، الخ) ليس ببساطة الا البقاء في السوق، أو حيث تتوفر الامكانية «والتهرب» من هذه السوق، عبر الحصول على موقع احتكاري^(٩١). كثيراً ما تعرض المفاول المصري عثمان للادانة والشجب بوصفه «طفلياً» بسبب نجاحه (هو وشركاؤه من المستثمرين الآخرين) في الالتفاف على السوق عبر السياسة، بما في ذلك تأمين الصلات المنتظمة والممتازة مع السلطات، بالتحديد.

وكما يشير جون باومان بجلاء، «نادراً ما يأخذ المحللون السياسيون المنافسة مأخذ الجد»^(٩٢). وتنطبق هذه الملاحظة على دراسة الاقتصادات السياسية الشرق أوسطية قبل أية أماكن أخرى في العالم. ففي منطقة الشرق الأوسط يتعين على المحللين السياسيين، باستثناءات تعد على أصابع اليد الواحدة حرفياً، أن يرسوا ولو خريطة أولية وبدائية عن البنية الهيكلية (عن الملكية والتنظيم عن التركيب القطاعي، عن حصص السوق، عن الخ...) للاقتصاد السياسي المصري المعاصر^(٩٣). ليس هناك فيما أعلم، أي سرد تحليلي للصراعات التي تمت فيها بين القطاعات خلال واحدة من الفترات، فيما عدا دراساتي للسوق المصرية فيما بين الحربين^(٩٤). من النادر أن يكون المتنافسون (أو أي رأسماليين، عدا عثمان) قد تمت مناقشتهم ولو مجرد مناقشة في المراجع المألوفة.

بات التركيز على مؤسسات وساحات ممارسة محددة عبر حالات ملموسة لصراعات مصالح تجارية وعملية بين رجال الأعمال، أمراً ضرورياً ومطلوباً بالنسبة لعمليتنا منذ أمد طويل، وسيساعد حتى على تغيير الطريقة التي نفكر بها بالرأسماليين وبالفعل الجماعي. يمكن ايضاح هذا ببساطة عن طريق معاينة الاطار الضيق الذي يحدد تصور هذه الظاهرة ومناقشتها في الوقت الراهن، ثمة نموذج مناسب هو

«مصنوفة النفوذ» لريتشاردز وواتر بورى الذي يلخص الطريقة التي تتبعها المصالح التجارية والعملية من أجل «صياغة السياسة» سواء عبر التورط في «صفقات شخصية» أو «الفعل الجماعي» بصورة ظاهرة^(٨٥).

الصفقات الشخصية

الفعل الجماعي

الحصص، الرشاوي، التهديدات،
تشكيل مراكز القوة والضغط، التأييد،
العودة والتجارة
رسم جداول الأعمال والبرامج، التصويت

إن هذه الصياغة النظرية أو المفهومة قريبة جداً من فكرة المعارضة بين النمطين «غير الرسمي» و«الرسمي» لتفصيل المصالح، مع فهم الثاني عادة بوصفه ذلك النمط الذي يتم عبر «الائتمادات» مثل الغرف التجارية أو من خلال الأحزاب السياسية، ويعنى من المعاني فإن هذا النمط يضفي بعداً رسمياً على نموذج الاقتصاد السياسي المصري الزبائني الذي كان كليمت هنري رائداً في صياغته^(٨٦). تؤدي مثل هذه الأنواع من النماذج إلى تقليص عالم الرأسماليين والسياسة تقليصاً خطيراً من جانبيين على الأقل، فهي أولاً، تولد نظرة بالغة الضيق إلى ما يشكل «الفعل الجماعي» الذي يمارسه الرأسماليون (وبالتالي نشوء فهمنا لقابلية المستثمرين وكفاءتهم ونفوذهم و«وعيمهم» والخ...) فتابعا حجة تقول بأن أحد «الأهداف السياسية» الأساسية للرأسماليين هو تشكيل السوق أو تجنبها يعني أن الرأسماليين في مصر قاموا تاريخياً بتنظيم أنفسهم وعملوا وبصورة جماعية عبر جملة من المؤسسات المختلفة بما فيها الشركات المصرفية الاحتكارية الشاملة لقطاعات متعددة (شركات مصر، بحري، ومجمعات» سوايز و«الفاغوس»، وروابط «تنسيق» السوق) (رابطة مصدري الأقطان المصرية)، وغيرها من المؤسسات المماثلة التي شكلت اقتصاداً سياسياً على درجة عالية من الطغمونية («الطفيلية» عند سبرينغورغ) وحافظت عليه في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية^(٨٧).

كانت إحدى حصائل هذا النظام الضابط المميز أن «تشكيل مراكز الضغط من قبل ائتمادات قطاعية وعابرة للقطاعات واسعة (مثل الاتحاد المصري للصناعات) كان أمراً قليل التكرار نسبياً وعديم الأهمية، على الرغم من أنه كثيراً ما يُقدم خطأ على أنه دليل على «الجنين» السياسي لدى الرأسماليين المحليين، على «ضعف البرجوازية» وعلى غياب «المجتمع المدني» والخ... على العكس تماماً، فإن المستوى الرفيع من الطغمونية هو الذي ساعد على اختزال الحاجة إلى قدر أكثر وضوحاً وعلانية من التنسيق^(٨٨) كما أقول إن النمط المقيم متعدد القطاعات للاحتكارات العائدة للرأسماليين هو الذي خفف من بروز الصراعات القطاعية «الكلاسيكية» بين أصحاب معامل النسيج ومصدري الأقطان على سبيل المثال، فشركة مصر ومجمعات «الفاغوس» التي هي أسلاف التحالفات الحالية التي تضم عشان وغيره من المستثمرين، كانت مهيمنة معاً على القطاعين كليهما.

لذا فإن النوع الثاني من النزعة الاختزالية التي تؤيدها نمذجة واتر بورى وريتشاردز يتجلى في عدم ادراك حقيقة الاتباع المقيم والقابل للتنبؤ به والمنظم والمهيكل المماثل لأشكال أكثر «خصوصية» للفعل

الجمالي من جانب الرأسماليين يصفونها بأنها أشكال من «عقد الصفقات الشخصية (كذا)» والتي تقع في أكثر الأحيان تحت عنوان «غير الرسمية» من عملية «الربط بين المصالح أو فصلتها» ومع ذلك فإن تنظيمات مثل المفاوضين العرب مع عشرات المشاريع الأخرى المترابطة التي يؤلف أصحابها ومالكوها وكبار مدرائها مجتمعين «جماعة» عثمان، ليست أشكالاً أقل شأنًا أو مغزى أو أدنى اتصافاً بالصفة «الرسمية» من الممارسة الاجتماعية الرأسمالية الجماعية من رابطة المصرفيين المصريين.

يجري تشكيل ميادين «التوزيع» مثل ميدان تقديم العقود والقروض والاجازات والتمويل والمشورات والمشاريع المشتركة والخ... «رسمياً» بطرق محددة، ولعل الأكثر أهمية من كل شيء هو أن الصراعات تطال المتنافسين في السوق المستثمرين في مشاريع معينة أو في مجموعات من المشروعات، لا «القطاعات» أو «الطبقات» من الواضح أن ليس هناك أية حلول دينوية واقعية لمثل هذه الصراعات التنافسية عدا مقاربتها عبر التمثيل المباشر للسلطات (أو عبر «عقد الصفقات الشخصية» حسب التوصيف الخاطيء لهذا النمط من الميدان السياسي لدى كل من واتر بوري وريتشاردز)^(٩٠) ففي المسار اليومي لـ «التعامل مع الدولة» يتبارى المستثمرون فيما بينهم على الوصول إلى موارد الدولة وعلى الامساك بأسهم السوق وصناعاتها، بل وبقطاعات اقتصادية كاملة. يقول جون روبيسون في ملاحظاته حول اندونيسيا اليوم مايلي:

«علام، إذن تتركز المهمة السياسية التي تواجه الرأسمالي المحلي الكبير؟ انها تتركز بالدرجة الأولى على تأمين مركز مضمون في جميع الفئات الرأسمالية العاملة في اندونيسيا ونظراً لعملية التدويل المتزايدة لرأس المال... فإن مستقبه ليس إلا جزءاً مكوناً مطوراً إلى درجة أهل أو أحد في بنى مالية وتجارية دولية معقدة»^(٩١)

من الواضح أن من غير المفهوم أن الرأسماليين يمكنهم الاعتراض أو يبدون استعداداً «جماعياً» له بوصفهم طبقة على مثل هذه المزاغم بالمعنى الذي يستخدمها به محللون مثل ريتشاردز وواتر بوري، ولكن «الصراع أو التنافس» لا يكون أقل اتصافاً بالصفة «الرسمية» لهذا السبب أو «الشخصية» بأي من المعاني بكل تأكيد.

إن اعتراف هذه الأنواع من الصياغات القائمة على الفصل ماعو غير رسمي وما هو رسمي، لاعطاء تصور حيا يفعله الرأسماليون من جهة، والمنطق الكامن وراء دعوتي إلى التعامل مع سوح التوزيع بوصفها، مثلها مثل غيرها من السوح، هي ميادين لـ «الفعل الجماعي» من جهة ثانية، يمكن اعتبارها، بكل بساطة، عبر معاناة انحطاط التحرك المحددة التي يصرها واتر بوري وريتشاردز تحت عنوانين عقد الصفقات والفعل الجماعي والمخصص، الرشواوي، التهديدات، السعود، التجارة، والتي ليست جميعاً، إلا الوسيلة التي يستخدمها الرأسماليون «جماعياً» (بصورة فعلية أو متخيلة) أو «افرادياً» لممارسة «النفوذ السياسي» وفي الحقيقة فإن ريتشاردز وواتر بوري يبينان هذا الأمر حين يصفان «التهديد» بـ «اضراب يقوم به رأس المال» بأنه أحد الأسلحة الأكبر مضاه الأقوى في الترمسة (الطبقية) للرأسماليين كجماعة^(٩٢). كما أن الشركات «المفردة» أو حتى الرأسماليين الأفراد

الساحين مثلاً إلى الحصول على عقد ما يبادرون بكل تأكيد إلى «ممارسة الضغط» وكسب «الأنصار» واستفزاز الإعلام أو العمل على «تجديد جداول الأعمال» كجزء من العملية^(٩٧) إن كتابتي عن نشاطات المؤسسات الاستشارية الهندسية، وشركات الانشاءات، وشركات تصنيع المعدات الكهربائية ونتاج المواد الكيميائية في سوق عقود الطاقة خلال فترة ما بين الحربين توضح هذا الأمر بجلالة تام، فمصفوفة النفوذ لا تفيد في فهم أنواع أساسية من الممارسات الاجتماعية الجماعية التي يقوم بها راساليون متنافسون في تلك الحقبة - أو في زماننا الحالي.

٥ - خلاصة

في هذه الورقة طرحت عدداً من الملاحظات النقدية بشأن بعض النصوص الحديثة عن الاقتصاد السياسي المصري وخصوصاً الأساليب التي يتبعها المؤلفون في كتابتهم عن الراساليين. وقع اختياري على مصر لأنها هي الحالة التي أعرفها أكثر من غيرها إذ أن أبحاثي التجريبية تركزت على جيل أبكر من الراساليين المصريين، ولأن الكتابات الخاصة بمصر ذات أهمية بالنسبة لداثرة أوسع من الباحثين، دائرة تتجاوزني بطبيعة الحال. وبشكل ما فإن هذه الكتابات ساعدت على وضع نوع من جدول الأعمال أو البرنامج للاقتصاد السياسي الشرق أوسطي في التسمينات^(٩٨).

لعل الجانب الأكثر أهمية للنصوص، هو ما تكشفه عن التقلبات الثقافية في الثمانينات، عن سريرة إعادة التجمع الأيديولوجية التي هي على قدم وساق في الجناح الشرق أوسطي من الدراسات التنموية، وعن مجاورة مابعد الحدائث، هذه المجاورة العابرة والمنطوية على قدر كبير من المقارعة لـ «أشكال» راديكالية (ماركسية، قومية الخ...) «كلاسيكية» من الحاججة كجزء من صيغة تنمية ليبرالية جديدة في طور النشوء. إن العناصر الراديكالية السابقة مازالت موجودة لتساعد على بقاء الصرح المهزوز واقعاً، مؤقتاً، إلى أن تتوفر امكانية استبدالها بإطار نظري جديد أكثر ملائمة. لذا فإن بوب سيرينبورغ في مقاله الأخير، قد شرع بعصرنة نموذج التحليل لـ (البرجوازية الزراعية) عن طريق تبني وإدخال مفاهيم مؤسسية جديدة عن «تكاليف التعامل» وغيرها من البنى الأيديولوجية الأخرى المدروسة بشكل أفضل من قبل المشروع الليبرالي - الجديد^(٩٩).

غير أن البديل الليبرالي - الجديدة للنزعة الأداتية والتبعية قد باتت منذ الآن سيأت بارزة لخطاب نظري يتناول «البرجوازية» في مصر، ونقاط ضعفها ليست أقل وضوحاً وجلالة حين تجري مزاجتها مع نظرة عالمية «ذات توجه نحو السوق» حين كانت تشكل جزءاً من مشروع ثقافي منأوى للراسالية (أو مشروع قومي - وطني قائم على راسالية الدولة، أو مشروع اشتراكي، الخ...). لقد أشرت إلى عدد من المشكلات مثل: تشبي «الطبقة» واعتبارها عنصرأ فاعلاً «سوسولوجياً»؛ صياغة مقولات وصفية غير مجدية ولا تساعد على التمييز - كالراساليين الطفيليين، «الجناح الانفتاحي»، الكومرادر، رأس المال الوطني، الطبقة الاحتكارية، الخ، والاستمرار حتى هذه اللحظة في تحاشي أي تحليل تجريبي ملموس. ومقدار ما تتم متابعة النقاط التحليلية التي أثارها هذا العمل بصورة جدية، فإن النتيجة ستكون إعادة انتاج النقاشات التي دارت قبل ثلاثين سنة بجمع نقاطها نقطة «نقطة» حول الطبقات.

في السعي لتحديد المعالم المستقبلية للاقتصاد السياسي المقارن الجديد، يسوق إيفانيس وستيفنس فكرة جديدة بالمعانية والتدقيق: «كثيراً ما يكون خوض المعارك القديمة مرغباً ولكنه قلباً يكون مشعراً أو ذا فائدة»^(٩٥) ومع ذلك فإن العمل الذي ناقشته بين أن عدداً من الزملاء يتابعون جدالاً مضللاً وعميقاً حول «من؟» هو القطاع الخاص أم «الدولة» - صاحب «اليد العليا» في الاقتصاد السياسي المصري (أو التونسي، أو العراقي أو الخ) فيما يسوق المثقفون اليساريون انتقادات جديدة استفزازية ضد الغائبة والجمهورية والحتمية، والاقتصادية التي تؤكد على التحليل الطبقي، فإن الطبقات الأدائية القائمة على نظرية التبعية لتأييد «مبادئ السوق» وإشاعة القطاع الخاص ليست إلا مؤشرات واضحة تدل على انعطاف ثقافي وفكري خاطيء، عقب «الانعطاف نحو اليمين» الذي حصل في الثمانينات مباشرة.

الحواشي

- (١) من البيان الشيوعي الذي نُشر للمرة الأولى في ١٨٤٨ .
- (٢) آلان ريتشاردز وروبن واتر بورى اقتصاد سياسي للشرق الأوسط: الدولة والطبقات والتنمية الاقتصادية (بولدر، ويست فيو، ١٩٩٠) ص: ٤٢٨ .
- (٣) بيرتا إيفانيس وجون د. ستيفنس «دراسة التنمية منذ الستينات: ظهور اقتصاد سياسي مقارن جديد»، النظرية والمجتمع، ١٧ (١٩٨٨) ص: ٧١٣ - ٧٤٥ . ومن منطلقات شخصية أكثر منها مؤسسية فيما يخص هذه التطورات الفكرية والثقافية انظر: «فريد بلوك» نظرية الدولة في السابق، الفصل الأول، في إعادة النظر في نظرية الدولة: مقالات في السياسة وعصر ما بعد الزهرة الصناعية (نيلاولفيا، مطابع جامعة نيل ١٩٨٧) تمت تغطية بعض هذه الموضوعات بقدر واضح من التشكيك من قبل ليونارد بايندر في «التاريخ الطبيعي لنظرية التنمية، مع نغمة نشاز حول الشرق الأوسط» الفصل الثاني الليبرالية الإسلامية: نقد ايدولوجيات التنمية (شيكاغو - جامعة شيكاغو، ١٩٨٨).
- (٤) إيفانيس وستيفنس (١٩٨٨) ص: ٧٢٧ - ٧٢٨ .
- (٥) انظر، مثلاً، ديفيد بولتكة والماركسية والنظرية الديمقراطية» مجلة المنشق، صيف ١٩٨٩ ، ص: ٣٤٣ - ٣٤٩ .
- (٦) إيرنستو لاكلاو وشانتال موفي المهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية: نحو سياسة ديمقراطية جذرية (لندن: فيرسو، ١٩٨٥) ص: ١ . ولأولئك الذين تطلو مكتباتهم عموماً من المؤلفات الاجتماعية الجذرية، يجدر بنا أن نقدم الفقرة الانتقائية بقدر أكبر من التفصيل «يقف الفكر اليساري اليوم على مفترق طرق. فـ «الحقائق الجلية» في الماضي - الأشكال الكلاسيكية من التحليل والحساب السياسي، طبيعة القوى المتصارعة، معنى الصراعات والأهداف اليسارية بالذات - تواجه تحدياً جدياً جراء طوفان من التغيرات التاريخية التي صعدت الأرض التي كانت تلك الحقائق ترتكز إليها (. . .) إن ما يعاني اليوم من أزمة هو مجمل التصور الاشتراكي

- القائم على المركزية الأوتولوحية للطبقة العاملة، على دور الثورة . . . بوصفها اللحظة الأساس في الانتقال من غط اجتماعي إلى آخر، وعلى الأفق الوهمي لنشوء إرادة حاكية موحدة تماماً ومتناغمة كلياً، إرادة من شأنها أن تجعل لحظة السياسة لحظة غير ذات أهمية .
- (٧) إيفانس وستيفنس (١٩٨٨) خصوصاً الصفحتان ٧٣١ و ٧٣٧ .
- (٨) حنا بطاطم الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة لطبقات العراق المالكة للأرض والتجارية القديمة ولكل من الحزب الشيوعي والبعثيين والضباط الأحرار في العراق، (منشورات جامعة برينستون، ١٩٧٨)، [صدرت الطبعة العربية للنقسم الأول من هذا الكتاب المهم عن مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩١ - المترجم [فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٥] منشورات جامعة برينستون ١٩٨٧).
- (٩) مع أن إيفانس وستيفنس لا يناقشان أي مؤلف يتناول الشرق الأوسط .
- (١٠) إريك ديفيس: محلي الكولونيالية: بنك مصر والتصنيع في مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ (منشورات جامعة برينستون ١٩٨٢)، [ترجم هذا الكتاب إلى العربية على يد عفيف الرزاز، وصدر عن مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٦ - المترجم [باتريك كلاوسون وتطور النظام الرأسمالي في مصره حسين، مجلة الاشتراكيين الثوريين في الشرق الأوسط المجلد التاسع (١٩٨٨)، ص: ٧٧ و ١١٦ .
- (١١) رشاد كاسابا الامبراطورية العثمانية والاقتصاد العالمي: القرن التاسع عشر (منشورات جامعة ولاية نيويورك، ألباني، ١٩٨٨)، [تأغلار كيدر الدولة والطبقات في تركيا: دراسة في التطور الرأسمالي، (لندن، فيرسو، ١٩٨٧) .
- (١٢) ليزا أندرسون الدولة والتحول الاجتماعي في تونس وليبيا، ١٨٣٠ - ١٩٨٠ (منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٦) .
- (١٣) اليس فولديبرغ سمكري، غياط، وهامل نسيج: الطبقات والسياسة في مصر (منشورات جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ١٩٨٦)، حول باينين وزاخاري لوكيان حال على التيل: القومية والشيوعية والاسلام والطبقة العاملة المصرية (منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٧) .
- (١٤) روبرت بيناتشي، مجموعات المصالح والتطور السياسي في تركيا (منشورات جامعة برينستون ١٩٨٤)، الحياة التعاونية في مصر القرن العشرين (منشورات أكسفورد، ١٩٨٩) .
- (١٥) جوديث إ. تاتكر، الملة في مصر القرن التاسع عشر (منشورات جامعة كامبريدج ١٩٨٥) .
- (١٦) يد أن إيفانس وستيفنس يعترفان بهذا، بصورة مغمرة على الأقل. ويمكن أن نجده أيضاً في الانتقادات الموجهة إلى الوصف الكثيف، الحديث للتطور السياسي الأمريكي وفي ميادين أخرى تبدو متطوية على وعظه فقدان أي معنى للنقاش السبي.
- (١٧) جان ل. كوهن، الطبقات والمجتمع المدني: حدود النظرية التقليدية الماركسية (منشورات جامعة ماساتشوستس ١٩٨٢) ص: ٥٩ .
- (١٨) ثمة عرض جيد كتب من وجهة نظر النقاشات التاريخية والمعاصرة حول الدولة، في كتاب باتريك دانيلفي وبريندان أوليري نظريات الدولة: السياسة الليبرالية الديمقراطية، (لندن - ماكملان، ١٩٨٧) .
- (١٩) مثلاً: ب. باكراتش وم. س. باراتز ووجه السلطة مجلة العلوم السياسية الأمريكية، ٥٦ (١٩٦٦) ص: ٩٤٧ - ٩٥٢ وجون ف. مانلي والتعددية - الجندية: تحليل طبقي للتعددية (١) والتعددية (٢)، مجلة

العلوم السياسية الأمريكية، ٧٧ (١٩٨٣) ص: ٣٦٨-٣٨٣؛ انظر نيكوس بولاتراس السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية (فيسو- لندن - نيولفت بوكس، ١٩٨٢) [ترجم جزء من هذا الكتاب إلى العربية على يد عادل غنيم، وصدر عن دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٢ - للترجم] وكلاوس أو في تناقضات دولة الرفاه، مع غيره .

(٢٠) والتردين بورنهام والدستور، الرأسمالية والحاجة إلى تشريعات رشيدة في ر. غودوين د. شامرا (محرران) مدى رأسمالية الفستور؟ (واشنطن ١٩٨٢)؛ روبرت داهل [كتاب جديد أو مقدمة لنظرية اقتصادية للديمقراطية ١٩٨٥]؛ تشارلز ليندبلوم السياسة والأسواق (نيويورك، بيسيك بوكس، ١٩٧٧) .
(٢١) ادوارد ب. تومسون يؤس النظرية، (لندن، ١٩٨٧)؛ آدم بزرغورسكي (بروليتاريا في طبقة: سرورة التكوين الطبقي من الصراع الطبقي لكارل كاوتسكي إلى النقاشات الأخيرة: السياسة والمجتمع، ١٩٧٧ ص: ٣٤٣-٤٠٣؛ وفيديش تشاكرابارتي إعادة التفكير بتاريخ الطبقة العاملة: البنغال ١٨٩٠-١٩٤٠ (منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٨) .

انظر أيضاً زاخاري لوكان العامل والطبقة العاملة في مصر ما قبل ١٩١٤. قراءة جديدة، ورقة مقدمة إلى حلقة بحث حول العمل وتاريخ الطبقة العاملة في الشرق الأوسط، جامعة هارفارد، آذار، ١٩٩٠ .
(٢٢) ددأ بكوهن (١٩٨٢)، تشانتال وموي (١٩٨٥)؛ مايك فيلرستون دبحثاً عن مابعد الحديثة: مقدمة، مجلة النظرية، الثقافة والمجتمع، ٥، ٣-٢ (حزيران ١٩٨٨)، ص: ١٩٥-٢١٦؛ تيموثي ميشل استعمار مصر (منشورات جامعة كامبريدج، ١٩٨٨)؛ وللكاتب نفسه: وتأثير الدولة مجلة السوسيولوجيا التاريخية (١٩٩١). وشبكة المصدور؛ دوغلاس كيلنر النظرية النقدية، الماركسية والحداثة (اوكتفورد، ١٩٨٩)؛ وموغلاس كيلنر (ناشراً) مابعد الحديثة / جيمسون / نقد (واشنطن، ١٩٨٩) .

(٢٣) حدد انجلز في إحدى حواشي البيان الشيوعي (البرجوازية) بوصفها (طبقة الرأسمالين الحديثين، مالكي وسائل الإنتاج الاجتماعي ومستخدمي العمل الأجور) وهذا التحديد يتفق مع طريقة استخدام العبارة في كتاب روبرت سرينيورغ مصر مبارك: تمزيق النظام السياسي، (باولدر ١٩٨٩) وغيره من المؤلفات الواردة أدناه .

(٢٤) وعلى العموم اتفق المحبون والمتقنون على أن البرجوازية، هذه البرجوازية الرأسمالية، كانت القوة المحركة للحياة الاقتصادية؛ إيمانويل فاللرشتاين والبرجوازية كمفهوم وكواقعه مجلة نيولفت ريفيو ١٦٧، (٢٥) - شباط ١٩٨٨ ص: ٩١-١٠٦، يقتبس من الصفحتين ٩٢ و٩٣ . ويتابع ليؤكد: وليس هناك، فيها أعلم أي تفسير تاريخي جدي لعلنا الحديث هذا يغيب عنه مفهوم البرجوازية أو الطبقة الوسطى، كبديل . ولهذا ما يبرره . من الصعب أن تروي قصة بدون الاتيان على ذكر بطلها الرئيسي . ومع ذلك فإن أي مفهوم حين يتضح أنه لا يتناسب مع الواقع - ومع جميع الضميريات الأيديولوجية المتنافسة لهذا الواقع - يضي، ربما، بأنه قد آن أوان إعادة النظر بالمفهوم نفسه وإعادة تقويم ماحبه سيئه الحقيقية فلهذا .

(٢٥) البيان الشيوعي

(٢٦) كما يلاحظ ايلستر، فإن ماركس سارع إلى التخلي عن هذه الرؤية (الأدائية) للعلاقة بين الرأسمالين والسلطة السياسية لأن «ماركس رأى أن البرجوازيات الأوروبية ابتعدت عن السلطة التي قُدمت إليها لتأخذها جون ايلستر، فهم ماركس (منشورات جامعة كامبريدج ١٩٨٥)، ص: ٤٠٨ . وهذه النقطة مركزية، بالطبع في النقاشات الماركسية - الجديدة (ميللياند - بولاتراس) حول الدولة، وفي صياغة سائر البدائل البنيوية

والوظيفية المختلفة. ثمة حوارات ومناقشات ذات فائدة في أيلستر (١٩٨٥) بوب جيسوب الدولة الرأسمالية: النظريات والمتاهج الماركسية، (نيويورك ١٩٨٢)؛ مارتن كارنوي الدولة والنظرية السياسية (منشورات جامعة بريستون ١٩٨٤)؛ ودانيليفي وأوليري (١٩٨٧).

(٢٧) «ولكن الفهم النظري للثورة الفرنسية بوصفها ثورة للطبقة البرجوازية يقوم على التطبيق الخاطئ» لنموذج علاقة القوى للتطور التاريخي على حدث تاريخي معقد يستعصي على التعميم» كوهن (١٩٨٢)، ص: ٩٨؛ ولتجد رأياً عمالاً انظر: أيلستر (١٩٨٥) ص: ٤٢٨ - ٤٣٧؛ وإيمانويل فاللرشتاين أيضاً، النظام العالمي الحديث (٣): الحقبة الثانية من التوسع الكبير للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ١٧٣٠ - ١٨٤٠ الفصل الأول، «الصناعة والبرجوازية» (سان دييغو، ١٩٨٩) وخصوصاً ص: ٣٤ - ٥٣، عن الكتابات التاريخية التي تناولت الثورة الفرنسية. في تعليقه على التصيرات البديلة لثورة ١٧٨٩ بوصفها ثورة برجوازية، ليبرالية، أو مركزية للدولة، يسأل فاللرشتاين: «والذي يجري حوله كل هذا النقاش إذن؟ من الواضح أن الثورة الفرنسية حدثت فعلاً وشكلت حدثاً تاريخياً بارزاً من حيث عواقبها المتوعدة والمستمرة بالنسبة لفرنسا والعالم. وهي في الوقت نفسه «خرافة» بالمعنى السوريلي (نسبة إلى Sorel)؛ ويسعى من المهم سياسياً، ليس في فرنسا وحدها، الامساك بالخرافة وتوظيفها» (ص: ٤٩). يمكن أن يُقرأ بشكل مفيد جنباً إلى جنب مع كتاب بايندر (١٩٨٨) ص: ٦٤ - ٦٥ الذي يناقش سكوتشبول وفورييه. على أنني أفضل استنتاج فاللرشتاين الذي يقول: «ولا أعتقد أن علينا أن نحافظ على صورة الثورة الفرنسية التي تصورها على أنها ثورة برجوازية من أجل الأبقاء على صورة الثورة الروسية بوصفها ثورة بروليتارية. غير أنني لا أعتقد في الوقت نفسه أن علينا أن نخلق تصوراً يشي بأن الثورة الفرنسية هي ثورة ليبرالية في سبيل تلطيط وجه الثورة الروسية بوصفها ثورة شمولية. فللفولتان كتابهما - البرجوازية والليبرالية - لا توضحان في الحقيقة ماجرى فعلاً على أرض الواقع (ص: ٥٠ مع إضافة التشديد).

(٢٨) «يمكنك تصف هذا التحليل في نزوع ماركس إلى ادماج منطق الثورة البروليتارية بالنموذج المتكشف فيما يخص البرجوازية. فكما أن الأخيرة خرجت من رحم النظام الاقطاعي ممثلة قوى انتاجية تقدمية، و«ثمة حركة عمالقة شعث أمام أعيننا»، كوهن (١٩٨٨) مقتباً من البيان.

(٢٩) كما تلاحظ ليزبيري، إنه أحد مفاتيح تفسير ضعف الكثير من الكتابات التاريخية التي تناول الحركة العمالية. انظر: اليزابيث بيري، في حويل ميجدل، أتول خولي وفيغيان شو (محررون) الدولة في المجتمع: صراعات ومصالحات في ميادين متعددة، وشيك الصدور؛ لاكلار وموني (١٩٨٥)؛ برز فورسكي (١٩٧٧)؛ وآدم برزفورسكي، «الأسس المادية للموافقة: الاقتصاد والسياسة في نظام قائم على الهيمنة» في مجلة السلطة السياسية والنظرية الاجتماعية (١) (١٩٨٠)، ص: ٦٦ - ٦١.

(٣٠) كارل ماركس الاتصالات الطبقة في فرنسا، ٨٤٨ - ١٨٥٠ الثامن عشر من برومير (١٨٥٢) والحرب الأهلية في فرنسا (١٩٨٧/١) وفي حالة ماركس نرى أن ما يمكن اعتباره «منطق ماركس في رأس المال» قد تم استيعاده تماماً... وما تم المحافظة عليه أساساً هو «ماركس التحليل الطبقي السياسي»، انظر: إيفانيس وستيفنس (١٩٨٨)، ص: ٧٢٨. وللإطلاع على وجهة نظر أخرى حول هذه النقطة انظر بايندر (١٩٨٨)، ص: ٦٨، أما من أجل قراءة هذه النصوص قراءة ملائمة ترى «ماركس منطق رأس المال» موجوداً هناك أو ماركس «مجمع ضد نفسه في الكتابات التاريخية» فانظر: كوهن (١٩٨٢)، الفصل الرابع، «الكتاب التاريخي» ص: ١١١ - ١٣٣.

(٣١) بارينتون مور (الابن) الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية: الاقطاعي والفلاح في صنع العالم الحديث (يوسطن، ١٩٦٦)؛ ترجم هذا الكتاب إلى العربية وصدر عن دار الحقيقة ببيروت - المترجم: انظر أيضاً: موريس زابنتين الحروب الأهلية في التشيلي (أو الثورات البرجوازية التي لم تكن قط) (برينستون ١٩٨٤)؛ وروبرت فيتاليس عرض كتاب موريس زابنتين: الحروب الأهلية في التشيلي، وكتاب موريس زابنتين وريتشارد راتكليف القطاعيون ورؤساءاليون: الطبقة المسيطرة في التشيلي، في فصلية العلوم الاجتماعية، وشبكة الصدور.

(٣٢) فريدريك جيمسون الماركسية وما بعد الحداثة: نيوليفت ريفيو ١٧٦، تموز - آب / ١٩٨٩ ص: ٣١ - ٤٥. ص: ٣٣؛ ووجور اوين الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط موضوعات ١/٤٤ (آذار ١٩٩٠)، ص: ١٤ - ١٤٠ وتيموني ميتشل وحدود الدولة: ملوارة النظرات الدولية ومتقديها، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، ١/٨٥ (آذار ١٩٩١)، ص: ٧٧ - ٩٦.

(٣٣) انظر مثلاً النقاش الختامي في كتاب روبرت ل. تينور الدولة، الم شروع الخاص والتغيرات السياسية في مصر ١٩١٨ - ١٩٥٢ (برينستون ١٩٨٤)؛ ستيفن هايدرمان «التبعية الداخلية والجذور البنيوية للنزعة السلطوية الشمعية في سورية» أوراق عمل ويلدر هاوس رقم ٧، بلا تاريخ مع آرائي ضد هذا التصوُّج لـ «مشاريع البرجوازية المنتصرة» في وضع مصر بين الحريين، روبرت فيتاليس «الصراعات التجارية، التعامل والامتيازات في مصر ما بين الحريين» مجلدال، حولي وشو (وشيك الصدور).

(٣٤) نجد أحد الاستنتاجات في انطونيو غرامشي.

(٣٥) مرة أخرى يقوم فاللرشتاين بدور المنشط، وبشكل صارخ: «والذي يعمل برجوازية وطنية ما تخون دورها التاريخي؟ من المفترض أنها ستكسب كل شيء من القيام بهذا الدور. وبما أن الجميع - من المحافظين والليبراليين إلى الماركسيين متفقون على أن الرأسماليين البرجوازيين يتبعون دائماً مصالحهم الخاصة، فكيف لهم ألا يروا، في هذه الحالة بالذات، تلك المصالح الخاصة؟ يبدو هذا الكلام أكثر من لغز، يبدو تأكيداً متناقضاً مع نفسه، إن غرابة الفكرة بالذات تتأكد من واقع أن المدة الكمي للبرجوازية الوطنية التي يقال إنها عانت دورها التاريخي ليس عدداً صغيراً بل كبيراً جداً - الأكثرية الساحقة في الحقيقة. (ص: ٩٥).

(٣٦) مثلاً، فؤاد مرسي: هذا الانتعاش الاقتصادي الطبقة الثانية (بيروت ١٩٧٦)؛ ملك زعلوك والسلطة، الطبقات والرساميل الأجنبية في مصر: صعود البرجوازية الجديدة (لندن، زد ١٩٨٩)؛ وجون واتربري، مصر عهد الناصر والسادات: الاقتصاد السياسي لظنطين (برينستون، ١٩٨٣).

(٣٧) انظر الاعترافات في كتاب كليمينت هنري مور: صور التنمية، مهندسون مصريون يبحثون عن صناعة (كامبردج ١٩٨٠) وروبرت سيرينبورغ المعاللة، السلطة والسياسة في مصر: سيد بيك مرعي: عشيرته، صعلاقه، وعصابت (فيلافلاندا، ١٩٨٢).

(٣٨) انظر بايندر (١٩٨٨)، ولاسيا الصفحتان ٧٧ و٧٨ اللتان التقت منياً.

(٣٩) حاصم الدسوقي، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي (القاهرة ١٩٨١) ص: ٢١٠ - ٢١٠ قارن ذلك مثلاً، بكتاب مور (١٩٨٠) ص ١١٠ - ١١٠ وخصوصاً بكتاب سيرينبورغ (١٩٨٢) ص: ٢٦ - ٢٧ من المقدمة، ثمة محاولة مبكرة للدفاع عن نماذج وخاصة ثقافياً وسياسياً (وغير ماركسية) عن الطبقات، بلها جيمس أ. بيل في مقال بعنوان والتحليل الطبقي وفيلالتيك التحليل في الشرق الأوسط نشرت في المجلة الدولية للدراسات الشرق الأوسطية ٣ (١٩٧٢) ص ٤١٧ - ٤٣٤ وأخيراً نجد التوسع الأخير لهذا الخط

الفكري القائم على القول بالخصوصية الثقافية للشرق الأوسط، حيث الدولة تقوم، خلافاً لما يجمل في أوروبا كما يُزعم، بخلق طبقات، وادّعاءً لدى بيتر إيفانس في مقاله: «اكتشاف البرجوازية مجدداً: المادة الغائبة على الدولة والتشكل الطبقي في التطور الرأسمالي التابع»، تسؤلات ماركسية. دراسات حول العمل والطبقات والدول، ملحق المجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٨٨ (١٩٨٢). تحرير ميكائيل بورا وي وتيدا سكوتشبول ص ٢١٠ - ٢٤٧.

(٤٠) انظر الصفحتين ٢٧ و ٢٨ من مقدمة الطبقات... هي بنى افتراضية قائمة على سعي قابل للملاحظة نحو مصلحة معينة يقوم به أفراد وعائلات وربما وحدات اجتماعية صغيرة أخرى.

(٤١) سبرينغورغ (١٩٨٩)، الفصل الثالث، «البرجوازية والدولة» ص: ٤٥ - ٩٣ الاقتباس من الصفحة ١٣ أ طرح هذه الفكرة بعدة عن قصد. فاكشاف الانقسامات الطبقيّة كان حصيلة لجميع المعانيات التجريبية للظاهرة الطبقيّة منذ ١٨٥٠ ومرتكز الانتقادات الصادرة عن المنظرين القائلين بالتعددية والنجابية والموجهة إلى الماركسية في الخمسينات والستينات، والحافز على النقاشات الذاتية والبنوية في الستينات والثمانينات. كان القصد هو السعي لحل المشكلات التحليلية التي تطرحها النظرية من خلال هذه الملاحظات التجريبية. أقول هنا إن واثق بورج وسبرينغورغ يتجاهلان، ببساطة، المشكلة حتماً إلى جنب مع العزوف عن أية معاناة جدية للنقاشات التي دامت ثلاثين سنة حول هذه القضايا. وللاطلاع على تحليل مواز انظر واثق بورج (١٩٨٣) الفصل الثامن «القطاع الخاص: الخروج من الظل» ص: ١٥٨ - ١٨٨، الفصل الحادي عشر «الدولة والطبقات» ص: ٢٣٢ - ٢٦٢، وخلاصة ص: ٤٢٣ - ٤٣٤، وانظر أيضاً بيناتشي «روابط رجال الأعمال في مصر وتركيا، الحوليات، ٤٨٢ (تشرين الثاني ١٩٨٥) ص: ١٤٧ - ١٥٤ حول تعزيز طبقة رجال الأعمال.

(٤٢) سبرينغورغ (١٩٨٢) ص: ٢٧، خط التشديد مني، لا يستشهد بملوكس، يكتب بيل ولايدن. (٤٣) انظر مقال روبرت سبرينغورغ: «البرجوازية الزراعية، وأشباه البرولتاريين، والدولة المصرية: دروس في اشاعة الليبرالية» المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية: ٢٢، ص: ١٩٩٠. ٤٤٧ - ٤٧٢. يقول مثلاً إن «البرجوازية الميادنة» هي التي «هتست... التحولات الليبرالية العميقة... في أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر» وهو مصيب في أن رجال الأعمال المصريين لبسوا مؤهلين لتنفيذ مثل هذا المشروع (الخراشي)، ولكن ذلك لا يعود إلى الأسباب التي يسوقها هو. مرة أخرى لست عازماً على اقتراح أن هذا هو الرأي الوحيد الذي يطرحه سبرينغورغ. مثل مثل غيري أجد عمله قيماً جداً على الرغم من، لا بسبب، هذا النوع من التنظير، لتبين أوجه الشبه بين سبرينغورغ ومنظرين قوميين ثوريين انظر إلى ما بعد، بالطبع بدأ منظرو التحديث أيضاً يعتقدون مثل هذه المقارنات في الخمسينات، ولكن وحدة التحليل كانت البادء الفرد، لا طبقة ما، وقُسمت الفروق بالبيكولوجيا، لا بالمؤسسات بالامبريالية، بالأسواق، بالخ...

(٤٤) واثق بورج (١٩٨٣)، ص: ١٤، خط التشديد مني. يبدو لي توصيف النقاشات النظرية الماركسية بعام ١٩٨١ متحيزاً على الأقل. كان من المفيد أكثر لو قدم بعض التفسير حول من الذي يمثل «التأكيدات الماركسية المألوفة» ومن تتألف هذه التأكيدات. مثله مثل اقتباس سبرينغورغ عن جيش من المراقبين (دون تسمية) لأن هذا التصرف ليس تصرفاً بحثياً جدياً، على الرغم من أنه يوفر قراءة أكثر استماعاً (وكتابة مثلاً بدون شك).

- (٤٥) المصدر السابق، ص: ١٢، ٢٣٢ - ٢٣٣؛ ريتشاردز وواتر بوري (١٩٩٠) ص: ٤١٦ - ٤٢٢، ٤٧٨ .
- (٤٦) أشكال مختلفة من التغيرات التعديلية - الجديدة والنضوبية بدءاً بثلاثين شتايدر، يمكن تمييزها، ضمن أشياء أخرى، بتصوراتها البديلة للتنظيم الاجتماعي والفعل السياسي.
- (٤٧) رالف ميليتاند، الدولة في المجتمع الرأسمالي: تحليل النظام الغربي للسلطة (نيويورك، ١٩٦٩)؛ دانليغي وأوليري (١٩٨٧)؛ بولوك (١٩٨٧)؛ مع مئات من المجلدات المشاركة في هذا النقاش.
- (٤٨) انظر بولانتزاس (١٩٨٢) جيسوب (١٩٨٢)، ليندبلوم (١٩٧٧)، بيرنهام (١٩٨٢)، ونيلوك (١٩٨٧). أما المقتبس فمأخوذ من كتاب ريتشاردز ورويسون: أندونيسيا: صعود رأس المال، (نورث سيدني، آلن وأنوين، ١٩٨٦)، ص: ١١٣ .
- (٤٩) واتر بوري (١٩٨٣) ص: ١٢ - ١٣؛ خط التشديد مني. كما يشير بايندر (١٩٨٨)، محقق، فإن واتر بوري، يعني ميلاً إلى شخصين أو شخصنة القوى والأفكار الاجتماعية ص: ٣٦٧ .
- (٥٠) واتر بوري (١٩٨٣)، ص: ١٢، خط التشديد مني.
- (٥١) انظر ليندبلوم (١٩٧٧) مثلاً، والمناقشة الطويلة لهذا التبعثر الشديد بين الايديولوجيات لدى دانليغي وأوليري (١٩٨٧). يورد واتر بوري مثال ألبرت هيرشمان علناً بوصفه نموذجاً الأقرب إلى النموذج الماركسي - الجديد. وهذا أمر ملفت للنظر، في الحدود الدنيا.
- (٥٢) هذه عبارتي أنا، وليست عباراته، وقد اقتبسها من لين كينورثي وهي نوع من النظام الاقتصادي؟ دليل اليساري، مجلة الاشتراكي، ٢/٩٠ (١٩٩٠) ص: ١٠٢ - ١٢٤ .
- (٥٣) واتر بوري (١٩٨٣)، ص: ٢٠٠؛ خط التشديد مني مرة أخرى.
- (٥٤) «يكفي أن نقول إن الدراسات الشرق أوسطية بقيت، على الرغم من بعض التغيرات السطحية في التعابير، متيمة، بصورة لافتة للنظر، على الثورة العلمية» بايندر (١٩٨٨) ص: ٧٨ .
- (٥٥) نجد بدائل هذا المنطق عند سريينغورغ (١٩٨٨)؛ كليمنت هنري والمال والسلطة: مآزق الانفتاح؛ ميدل ايست جورنال، ٤/٤٠ (نوفمبر ١٩٨٦) ص: ٦٣٤ - ٦٥٠؛ وإيزا أندرسون «الدولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» مجلة السياسة للقاوة ٢٠، (ت ١٩٨٧) ص: ١ - ١٨ .
- (٥٦) مستهلها كيدر ومعتزلاً منه، الفصل التاسع، «الصعود المستحيل لأية ايديولوجية برجوازية» .
- (٥٧) غويلر مو أو دوتيل وتأمالات حول انخراط التغيير في الدولة البرقراطية السلطوية، مجلة الأبحاث الأمريكية اللاتينية، ١/١٣ (١٩٨٧) ص: ٣ - ٣٨٠؛ كما ورد في إيفانس (١٩٨٢)، ص: ٢١٣ .
- وللاطلاع على تحليل مماثل وموسع لـ «الترعة العالم ثالثة» انظر: نيجيل هاريس نهاية العالم الثالث: البلدان الصناعية الجديدة والقول تجمع ايديولوجيا. (لندن، بنفون، ١٩٨٧) .
- (٥٨) إيفانس (١٩٨٢)، ص: ٢١٣ على أية حال يبدو أن العديد من منتقدي «خرافة البرجوازية الوطنية» يمحزون عن معاناة الجوانب الخرافية للبرجوازية «الكلاسيكية». غايافانس لا يتجاوز حدود اعتبارها «نموذجاً مثاليًا» انظر: ص: ٢١٢ . وفي الوقت نفسه استمر على استخدام نموذج موال تماماً لـ «البرجوازية الوطنية» في التحية التابعة: تحالف الرسائل متعددة الجنسيات والدولة والمحلية في البرازيل (منشورات جامعة برينستون ١٩٧٩) .
- (٥٩) فرانز قانون، معلقو الأرض (نيويورك، ١٩٦٨) ص: ١٤٩ - ١٥٠ و ١٥٢ - ١٥٤ .
- (٦٠) أنور عبد الملك: مصر: مجتمع عسكري: نظام الجيش، اليسار، والتغيير الاجتماعي في ظل عبد الناصر،

- [صدر الكتاب بالعربية بعنوان: مصر: مجتمع عسكري عن دار الطليعة بيروت - المترجم]، ترجمة تشارلز لام ماركيان (نيويورك ١٩٦٧)، ص: ٣٩٧ يقتبس مباشرة من موسوعة لاروس الكبرى .
- (٦١) انظر كمال السيد مثلاً «الرأسمالية الطفيلية: خصائصها ومخاطرها» وعبد المنعم الغزالي «ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية الطفيلية في الطليعة (نحوز ١٩٧٣) ص: ١٠ - ٣١، مرسى (١٩٧٦)، سامية سعيد إمام من مملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ - ١٩٨٠ (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).
- (٦٢) باتت الانتقادات الموجهة هذه الصياغات كثيرة. انظر مثلاً: اليك غوردون ونظرية البرجوازية الوطنية التقدمية ومجلة آسيا المعاصرة (ت ١٩٧٣) ص ١٩٢ - ٢٠٣؛ ريتشارد ل. سكلار ومابعد الامبريالية: تحليل طبقي لتوسع الشركات متعددة الجنسيات، مجلة سياسة مقارنة ٩ (١)، ١٩٧٦، ص: ٧٥ - ٩٢؛ أعيدت طباعة المادة في ديفيد ج. بكر. جيف فريدمن، سياموي ب. شاتز، وريتشارد ل. سكلار، مابعد الامبريالية: النظام الرأسمالي الدولي والتنمية في الحقبة الراهنة من التطور الرأسمالي: بعض التأملات، في بول وغافين كيتشينج «دور البرجوازية الوطنية في الحقبة الراهنة من التطور الرأسمالي: بعض التأملات» في بول م. لويك، البرجوازية الافريقية: التنمية الرأسمالية في نيجيريا، كينيا وساحل العاج (بولدر ١٩٨٧) ص: ٣٧ - ٥٨. حول الوضع المصري بالتحديد انظر روبرت فيتاليس وحول نظرية ممثلي الكومبرادور ومعارضتهم: دور عبيد باشا في الاقتصاد السياسي المصري، المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية، ٣/٢٢ (آب ١٩٩٠) ص: ٣١٥ - ٣٩١ .
- (٦٣) تنكرر المعارضة يبادرين أكثر اتصافاً به والاتاجية المباشرة. وعلى سبيل المثال، بعد وصف هذه القطاعات «للمعيشة المختلفة مطوّلاً، يتوصل واثر بوري إلى استنتاج يقول فيه إن «الصناعيين الجنده هم وحدهم الذين [دون ايراد أسماه] يلدون، بعد تمويلهم من قبل مصارف مصرية خاصة جديدة، إلى حد ما، يلدون في وضع يؤهلهم لأن يكونوا يبعدين عن الدولة، واثر بوري (١٩٨٣)، الفصل الثامن والقطاع الخاص: الخروج من الظل» مقتبس من ص: ١٨٨ خط التشديد مني.
- (٦٤) سبرينغورغ (١٩٨٨)، ص ٤٥ - ٤٦ - ٦٩ - ٨٧ المقتبس عن الطغمة، ص: ٨٢ والمقتبس عن المبادرة، ص: ٧٨ خط التشديد مني. قارن مع واثر بوري (١٩٨٣) ص: ١٧٩ - ١٨٣؛ وحنا بطاطو «الدولة والرأسمالية في العراق: تعليق» مبدل ايسر ريبورت، ١٤٢ (أيلول - آب ١٩٨٦) ص: ١٠ - ١٢ . وللاطلاع على تفسير أكثر تناقضاً وكفؤاً أساساً، انظر مور (١٩٨٦) .
- (٦٥) انظر زعلوك (١٩٨٩) مثلاً. إن المحاولة الجديدة الوحيدة للنظر إلى عثان خارج هذا السياق هي محاولة رابموند بيكر السادات وبهذه: صراعات على روح مصر السياسية (كامبردج، هارفارد ١٩٩٠) .
- (٦٦) انظر، مثلاً، اغناس (١٩٧٩) عن أهمية قطاع المقاتلات بوصفه قلعة حصينة لرأس المال المحلي؛ وديانا اميلي دينيس «صعود سياسة مدينة المكسيك وسقوطها، ١٩٦٤ - ١٩٧٦: تحالفات تنمية معادية للمعدين وموالية لها، سياسات التنمية الوطنية والدولة» رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا، لوس انجلوس ١٩٨٥ . عن القطاع الخفسي والمشاريع المشتركة الانتاجية في المكسيك.
- (٦٧) وعلى الرغم من طغيان النشاطات الطفيلية الاشرعية، فإن من المحتمل تحويل قدر أكبر من الرساميل من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر استراتيجيات مشروعة تماماً، أشهر المشاريع المشتركة التي تربط الدولة بالقطاع الخاص، المصري والأجنبي. تلك هي الوسيلة التي أفاد منها حق الطفميين الاحتكاريين مثل

- عشان... جيلنا القلوع من النجاة: سبرينبورغ (١٩٨٩)، ص: ٨١-٨٣.
- (٦٨) سبرينبورغ (١٩٨٩)؛ طارق سليم، وقضايا تواجد تطور المقاتلين في مصر؛ اطروحة، قسم الهندسة المدنية، معهد التكنولوجيا، ماساشوسيتس، ١٩٧٩؛ ناهد دجاني والحركة التعاونية في الاطوار المصرية: هامش للأعمال والسياسة المحترقة في مصر، اطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٢؛ روبرت فيتاليس وملحات عن حياة رجال الأعمال المصريين؛ ميدل ايست ريبورت، رقم ١٤٢، أيلول ١٩٨٦.
- (٦٩) زعلوك، (١٩٨٨).
- (٧٠) واتر بوري (١٩٧٣) ص. ٦٣.
- (٧١) تيمنور Tignor (١٩٨٤)؛ روبرت فيتاليس وظهور مجموعات رجال أعمال في مصر القرن التاسع عشر في تشاغلا كيدر ودونالد كوتنابرت (محرران)، تأثير اتفاقية ١٨٣٨ الانجليزية - التركية: الأناضول ومصر، مقارعة، وشيك الصدور، ١٩٩١.
- (٧٢) فريد ديو (محرر) الاقتصاد السياسي للزعة التصنيعية الآسيوية الجديدة، (نيويورك، كورنيل ١٩٨٧)؛ ستيفن هاغارد والبلدان الصناعية الجديدة في النظام الدولي: مجلة وورلد بوليتيكس، ٢/٣٨ (ك، ١٩٨٦) ص: ٣٤٣-٣٧٠؛ أليس أسدن وصلاني آسيا التالي: كوريا الجنوبية والتصنيع المتأخر (نيويورك، ١٩٨٩)؛ يونغ - إن وو، سباق للسريع: الدولة والمال في التصنيع الكوري (نيويورك، ١٩٩١).
- (٧٣) غاري هانس، الدولة الفليبية ونظام ماركوس: سياسة التصدير، (نيويورك، ١٩٨٧).
- (٧٤) كينشينغ (١٩٨٧)؛ ستيفن هاغارد والاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر في أمريكا اللاتينية: مجلة الأبحاث الأمريكية اللاتينية، ١/٢٤ (١٩٨٩) ص ١٨٤-٢٠٨؛ إيفانيس وستيفنس (١٩٨٨).
- (٧٥) إيفانيس وستيفنس (١٩٨٨) ص: ٧٣٦.
- (٧٦) حول هذا الفكر انظر أيضاً ويليام كاتناك وجدول دولة الأطراف: نظم رأسمالية الدولة البيروقراطية السلطانية في أمريكا اللاتينية: مجلة الأبحاث الأمريكية اللاتينية، ١/١٩ (١٩٨٤) ص ٣-٣٦، وماغارد (١٩٨٩).
- (٧٧) كيرن عزيز تشودري وثمن الثروة: الأعمال والدولة في الممال، واقتصادات النفط: مجلة التنظيم الدولي، ١/٤٣ (شتاء ١٩٨٩) ص: ١٠٦-١٤٥.
- (٧٨) عصام الحفافي، والطبقة والعشيرة والدولة في العراق المعاصرة ورقة قُدمت في المؤتمر حول الذكرى الثلاثين للثورة العراقية، جامعة تكساس بأوستن.
- (٧٩) انظر، مثلاً جوشوا كوهن وجويل روجرز، حول الديمقراطية: نحو تحول المجتمع الأمريكي (نيويورك، بنونين، ١٩٨٣)؛ ديفيد فوجل اقدار متبلدة: السلطة السياسية للأعمال في أمريكا (نيويورك ١٩٨٩) هيوارده وسلطة بنوية - تناقض في الشروط، مجلة الدراسات السياسية، ٣٥ (١٩٨٧)، ص ٥٩٣-٦١٠ وستيفن د. جيل مع ديفيد لو والمهيمنة العالمية والسلطة البنوية لرأس المال: مجلة الدراسات الدولية الفصلية، ٣٣ (١٩٨٩) ص: ٤٧٥-٤٩٩.
- (٨٠) جون باومان الفعل الجياعي الرأسمالي: تناقض، تعاون وصراع في صناعة الفحم (كامبريدج ١٩٨٩)؛ فيتاليس، في بحولي، ميجدال وشو، (وشيك الصدور)، وفيتاليس، بناء الرأسمالية في مصر، مخطوط غير منشور، الفصل الأول منظر الصراع بين جماعات رجال الأعمال وتعاونهم في البلدان حديثة التصنيع: حالة

مصر ١٩٢٠ - ١٩٦٠ .

(٨١) استخدم عبارة «الفعل السياسي» بمعنى توظيف استراتيجيات من أجل تشكيل السوق أو سلوك المنافسين وصولاً إلى ممارسة السلطة، وهذا قد يتطوّر وقد لا يتطوّر على مغريات للسلطات، انظر، في هذا الموضوع سامويل بولز وهيربرت غيتس «تبادل مثير للنزاع: أسس دقيقة جديدة لاقتصاد سياسي للرأسمالية: نحو إعادة تحديد الإنسان الاقتصادي» كلاهما في مجلة السياسة والمجتمع، ٢/٨١ (١٩٩٠) ص: ١٦٢ - ٢٢٢، ٢٢٣ - ٢٤٢ .

(٨٢) باومان (١٩٨٩) ص: ٣ يتابع كلامه ليقول: «تمثل المنافسة الاقتصادية صراعاً حقيقياً جداً بالغ الخطورة فيما بين الرأسمالي الذي تكون مصالحه الفردية الأكثر أساسية متضاربة مع مصالح منافسيه... ومن الضروري أن نلاحظ أن هذه العلاقات التنافسية هي عنصر مكوّن للرأسمالية - أية رأسمالية. أما شكل المنافسة، ومدى قوة الضغوط التنافسية، وقدرة الرأسماليين على ضبط التنافس - فإن هذه الأمور كلها كانت شديدة الاختلاف عبر الزمن وعبر الصناعات في إطار فترة واحدة، مثلها تماماً مثل الصراع بين العمال والرأسماليين، هذا الصراع الذي كان مختلفاً من حيث الشكل والحلدة».

(٨٣) كليمنت هنري عن البنوك، هاباندوسا عن المواد الصيدلانية؛ سليم (١٩٧٩) وغيلسي وعمر سعد الدين عن شركات القانون ٤٣ .

(٨٤) كما يلاحظ سيرينفورغ (١٩٨٩)، ص: ٤٦ «لم تكن هناك دراسة عميقة للدور برجوازية الانفتاح في صنع القرار الوطني أو المحلي في مصر. وكما يؤكد فإن مزاعمه هو ومزاعم غيره حول الطبقة والدولة ماهي إلا تأكيدات مدعومة في أحسن الأحوال بتكاثرات، يستخلص منها تختلف الكتاب استنتاجات متباينة. قارن بين كلام بيناشي (١٩٨٩)؛ مور (١٩٨٦) جون ووتر بوري في «الدولة السهلة والباب المقروح: تجربة مصر في اشاعة الليبرالية الاقتصادية ٧٤ - ١٩٨٤» مجلة السياسة المقارنة، ١/١٨ (١٩٨٥)؛ وبين ريتشاردز وواتر بوري (١٩٩٠) .

(٨٥) ريتشاردز وواتر بوري (١٩٩٠) ص: ٤٢٠ . لقد بسّطت الصيغة بتقديمها في جدول من أربعة حقول. وهما يقدمانها على أساس أنها جدول من ١٦ حقلاً معارفين بين الأفعال التي تمت «قبل رسم السياسة» والأخرى التي تمت «بعد رسم هذه السياسة». والقسم المقدم هنا من المخطط يتعامل مع الجزء المخصص لما «قبل» الفعل السياسي، وكما يريان فإن هذه طريقة اختراعية في رسم «الأدوات التي... قامت المصالح الخاصة بتوظيفها من أجل بلوغ أهدافها... واحدى المشكلات هي انها يحددان المسألة بضيق مفرط في ضوء اصدار «التشريعات».

(٨٦) كليمنت هـ. مور «السياسة التسلطية في المجتمع غير المتمفصل: حالة مصر جمال عبد الناصر» مجلة السياسة المقارنة، ٦ (١٩٧٤) ، ص: ١٩٣ - ٢١٨ .

(٨٧) من الواضح أن جميع هذه الأشكال المختلفة من التجمع الرأسمالية هي أكثر من «جماعات ضغط» مصممة لتجديد «المؤيدين» في مواجهة السلطات؛ وهي تعكس العلاقة البنوية المتجددة في ملكية وسائل الانتاج، وعالم التجمعات هذا يبدو لي أوسع من الاتحادات والمهنية «والنقابية».

(٨٨) «إلى حد ما يبدو التنسيق في استراتيجيات رجال الأعمال عبر روابط مصالح أو من خلال المراكز الاقتصادية متوازيين وظلياً. فليب شيمير والفغانغ ستريك وخطط بحث لدراسة حركة الروابط لدى رجال الأعمال في المجتمعات الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية (مخطوط غير منشور، ن. د. ص: ١٧) .

(٨٩) قد يتصادم المتنافسون، مثلاً، في سبيل ضبط المروض أو حيازة العقود، وشكلاً الفعل الجماعي الرأسمالي كلاهما جرياً في مصر مابين الحربين، غير أنها كاتاسيظلان يظهران في غلط ريتشاردز وواتر بوري بوصفهما تعبيراً عن عقد الصفقات الشخصية.

(٩٠) رويسون (١٩٨٦)، ص ٣٦٤ .

(٩١) للاطلاع عل استخدام ذلك في الحجج البنيوية عن الرأسماليين، انظر أوني وديزنتال (١٩٨٠).

(٩٢) كلما كان الحديث عن «الانقراع» أو «التصويت» بوصفه شكلاً ذا معنى من الفعل الجماعي الرأسمالي أقل، كان ذلك أفضل.

(٩٣) انظر مثلاً، ايفاييلين «الصناعيون التواسة والدولة» في زارتمان (ناشراً) اضافة إلى مؤتمر الدول المتفهرة والمجتمعات المتوسعة.

(٩٤) كما يتصور الآن فإن «الدولة» الساعية إلى تحصيل الربح وهي الدول المعادية حقاً للرأسمالية وإن «نسبة مئوية من البرجوازية الطفيلية تطوّر مهارات ووجهات نظر وميولاً تنصف بالمبادرة لصالح اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق» غير أن «البرجوازية المبادرة تبقى ضعيفة جداً... حلجة عن فرض تغييرات جوهرية»

سرينتبورغ (١٩٩٠)، ص: ٤٤٧ .

(٩٥) ايفانز وستيفنس (١٩٨٨)، ص: ٧٣٦ .



د. كاظم حبيب

حول

بعض الخصائص

المميزة المتوارثة

للبرجوازية العربية

اكتسبت البرجوازية العربية جملة من خصائصها الراهنة المميزة لها من أصل نشأتها التاريخية الأولى ومراحل وعوامل تطورها، أي من طبيعة وعوامل تلك النشأة وظروف التطور وهي في ذلك تجسد المحصلة الموضوعية الناتجة عن تفاعل وتأثيرات جملة من العوامل التاريخية والوراثية والبيئية وتقاليدي وعادات المحيط والموروث الاجتماعي والعلاقات الداخلية والخارجية التي عاشت وارتبطت بها وتطورت في ظلها.

وهي خصائص لم تعرف الركود أو الجمود على حالة واحدة، بل شهدت التطور والتداخل في آن، وارتبطت عضوياً بالتغيرات التي طرأت على أوضاع الاقطار العربية خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر والفترة الراهنة، وبشكل خاص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، إذ أنها تأثرت بشكل ملموس بالتغيرات العديدة والمتنوعة التي وقعت على النظم السياسية وعلى النظم والحياة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لكل من هذه الاقطار، وعلى المحيط الاقليمي والدولي اللذين ترتبط بهما بأوسع العلاقات وتتأثر بهما أكثر مما تؤثر فيهما.

والبرجوازية العربية، شأنها في ذلك شأن بقية البرجوازيات في العالم، تتميز بالعديد من الخصائص العامة والمشاركة المرتبطة عضوياً بالأساس المادي لنشوتها وتطورها، بينها الداخلية وفنياتها بمستوى الوعي الاجتماعي الذي بلغته، بالمصالح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وأعمى بذلك الخصائص الناشئة عن علاقة البرجوازية كطبقة وكفئات اجتماعية، بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج، برأس المال، بسمها الجامع والدؤوب إلى تحقيق أقصى الأرباح وإنهاء ثروتها الفردية باستغلالها

لقوة العمل الاجبرية واستحواذها على فائض القيمة، وبرغبتها في السيطرة التامة على الأسواق الداخلية وسعيها للتوسع نحو الأسواق الخارجية والمهيمنة على مصادر الثروة وعلى قوة العمل... الخ. والاختلاف الذي يمكن أن يبرز في مواقف البرجوازية القومية إزاء هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أو غيرها كثير، ينشأ أساساً من مستوى تطور هذه البرجوازية القومية أو تلك، والمرتبط عضواً بمستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الرأسمالية وبمستوى تطور ودور القوى الطبقية والقوى الاجتماعية الأخرى وبالاتجاهات والعوامل التي اثرت في مسيرة تطورها التاريخية والخصائص الإضافية التي اكتسبتها عبر ذلك التطور.

وتؤكد وقائع التطور التاريخي للبرجوازيات العربية انها كانت وما تزال تفقد جزءاً أو بعضاً من خصائصها الإقليمية المرتبطة بعوامل النشأة ومراحل التطور الأولى لصالح اكتساب خصائص جديدة تقرّبها أكثر فأكثر من الخصائص العامة المشتركة التي تتميز بها البرجوازية عموماً.

إلا أن العوامل الحضارية وبنية المعقل الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي العربي في ظل تطور المجتمع العربي وتطور علاقاته الاجتماعية في الريف والمدينة والعلاقة بين تطور القاعدة الاقتصادية، ذات الأنماط المتعددة، والبنية الفوقية، ذات الخصائص الإقليمية العربية المتميزة، ومستوى استقلاليتها... الخ، كانت وما تزال تميز وتتحكم في ذهنية وطريقة تفكير وأسلوب عمل وعلاقات وسلوكية البرجوازية العربية على المستويات الداخلية والعربية والإقليمية والدولية^(١).

وقد جاء نشوء البرجوازية العربية في ظروف غير اعتيادية، إذ لم تكن ولادتها طبيعية، أي انها لم تكن نتيجة نشوء عوامل وحصول تحولات اقتصادية بنيوية داخل المجتمعات العربية حتمت ظهورها بل كانت بفعل عوامل خارجية، فالبدليات الأولى كانت قد اقترنت بعملية غرس هامشية وعفوية أجنبية للعلاقات الرأسمالية في أرض غير معروفة بعد، واقتصرت على قطاعات لم يكن في مقدورها تحفيز عوامل النمو الاقتصادي بسرعة، بل كانت مساعدة، من أوجه معينة، على اعاققة وتأخير عملية النمو الاعتيادي. فقد تركزت على قطاع التبادل التجاري العيني أولاً، وعلى تنشيط العلاقات السلمية - النقدية في قطاع التجارة لاحقاً. وقد تم هذا في ظل الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود في مركز وأطراف الامبراطورية العثمانية، واعني بها سيادة العلاقات الانتاجية ماقبل الرأسمالية.

إلا أن البرجوازية الاجتماعية، التي غرست العلاقات الرأسمالية في الولايات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية أو الخاضعة لسيطرتها بشكل غير مباشر، تصدت في ذات الوقت لبدايات النمو الرأسمالي في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي فترة حكم محمد علي، وعمدت إلى تصفيتها واختضاع العملية كلها تحت اشرافها وهيمنتها^(٢).

فالبرجوازية العربية نشأت اذن في فترة كانت الولايات (المناطق) العربية تخضع إلى نوعين من الهيمنة الاستعمارية في آن، فمن جهة كانت أغلب المناطق العربية تعاني من هيمنة عثمانية اوتوقراطية - استبدادية موعلة بالرجعية والعنصرية، تستند إلى العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية ذات الخصائص الاسيوية، هيمنة مهما الاساسي تشديد عمليات النهب والسلب وانتزاع اكبر قدر من الخراج وأشكال

الربيع والأناوات الأخرى، بما فيها ربيع السفرة، كما انها كانت تسعى إلى القضاء على كل معلم حضاري عربي وإزالة الخصائص القومية والتراثية العربية، وانتهجت عملياً سياسة التترك الشوفينية ضد العرب واللغة العربية.

وكان مركز الامبراطورية العثمانية يعاني في الوقت ذاته من تفكك متفاقم ومن تدهور في القدرة على السيطرة على أطراف الامبراطورية المترامية بعيداً، كما كان المركز يشهد تغلغلاً متزايداً من جانب رأس المال الاجنبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمركز وأطرافه وتتصارع حوله الدول الرأسمالية لانتزاع منطقة نفوذ لها وفرض «مصلحتها الحيوية». وكان السلاطين الأتراك قد لجأوا إلى عقد وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الرأسمالية الأوروبية التي منحت بموجبها الشركات الرأسمالية المزيد من الحقوق والامتيازات الاستثنائية في الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية، والتي ساهمت بدورها في زيادة التفتت فيها وتعزيز النفوذ الاجنبي عليها واصبحت الديون المالية المتزايدة والفوائد الربوية المرتفعة جداً تزيد من مصاعب الدولة العثمانية المالية والاقتصادية ويهدد بافلاسها وتدفع بها إلى فرض المزيد من الابعاء الضريبية على الجماهير الكادحة في الولايات التابعة لها وفي المركز من جهة، وإلى حصول اصحاب الديون على المزيد من الحقوق والامتيازات في جميع أرجاء الامبراطورية من جهة أخرى، وهكذا أصبحت الامبراطورية العثمانية المعجوز تعاني تدريجياً من الازهاق والافلاس الشديد وتدخل مرحلة التفكك والانهيار، كما تحولت عملياً إلى شبه مستعمرة تتحكم بها ارادات ومصالح اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية والدول الدائنة، واصبحت اجهزة الامبراطورية العثمانية تؤدي دور الجاني المباشر للضرائب من ارجاء الامبراطورية لتسديد الديون مباشرة إلى اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية^(٧). ولم تنج من ذلك حتى تلك الولايات العربية التي كانت قد أعلنت استقلالها الذاتي عن الامبراطورية العثمانية، ولكنها كانت تواصل تقديم الولاء للسلطان وتذكر اسمه في المساجد باعتباره خليفة المسلمين وتدفع الخراج والضرائب والأناوات السنوية لبيت مال السلطان وحاشيته تجنباً لاثارة المشكلات. وقد شهدت الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر والحرب العالمية الاولى انتفاضات وغمرات فلاحية وجماهيرية كثيرة جداً يجري التعبير فيها عن امتناع هذه الجماهير عن دفع الخراج والضرائب والا تناوت الثقيلة للباب العالي، وقد استندت هذه الانتفاضات في حالات كثيرة من جانب الاقطاعيين وشيوخ العشائر ورؤساء القبائل الذين كانوا يتأثرون مالياً وتتلخص ايراداتهم من جراء مواصلة الدفع لبيت مال السلطان وللولاة المحليين. وقد كانت تلك الانتفاضات الفلاحية المعفوية عاملاً مهماً في تكوين الوعي الوطني والقومي وبلورة الاتجاهات السياسية والحركات القومية المناهضة للوجود والمهيمنة العثمانية على الولايات العربية.

وكانت الامبراطورية العثمانية، وهي في طريقها إلى مفارقة الحياة، تمنع في الاضطهاد والارهاب السياسي والعنصري وتشدد في جباية المزيد من الخراج والضرائب والأناوات المتنوعة، وتزيد من افتقار شعوب هذه البلدان، رغم محاولات البرجوازية التركية الحديثة التكوين تدارك هذه الأوضاع واعادة نبض الحياة في كيان هذه الامبراطورية واجراء بعض الاصلاحات الادارية والاقتصادية في المراكز والأطراف. وقد برز ذلك بوضوح في اصدار الدستور العثماني، الذي ساهم في اعداده محدث باشا

والذي منح السلطان بموجبه مزيداً من الصلاحيات والسلطة المباشرة، أو في محاولات مدحت باشا وإتباعه تحقيق الإصلاحات في ولاية بغداد عندما كان والياً هناك خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٩ - ١٨٧١، وقد جرى فيها بعد اغتيال هذا المصلح من قبل القوى الاقطاعية والظلامية التركية أثناء وجوده في السجن في منفاه عام ١٨٨٤^(١).

وقد برهنت تصرفات الرجوازية التركية الجديدة، التي كانت تناضل في سبيل التغيير والإصلاح والتقدم، على انها كانت تنطلق حتى في نهج اصلاحاتها الادارية والسياسية في الولايات العربية او في غيرها من مواقع المحتل الراغب في تشديد هيمنته واستغلاله، ومن رؤية قومية متعصبة شوفينية، تسعى إلى فرض سطوتها على الشعوب الأخرى بالحديد والنار. وينطبق هذا على نهج وسلوكية مدحت باشا أيضاً، أثناء توليه الولاية في بغداد أو أثناء عمله في الولايات الأخرى، وكذلك في نشاط الرجوازية التركية في مختلف المظلمات السياسية والإصلاحية مثل حزب العهد أو تركيا الفتاة... الخ^(٢).

وكانت الرجوازية التركية الجديدة تنمو وتتطور في اوضاع معقدة وصعبة جداً، ومشابهة من أوجه كثيرة للأوضاع التي كانت تسود الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية، وفي جو مشحون بالصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الداخل وفي العلاقات مع الدول الأخرى، إضافة إلى سيادة الإرهاب والاضطهاد الشديدي القسوة والتعسف وكان الفارق النوعي المهم الذي يميزه الصراعات في تركيا حينذاك عن بقية الولايات العربية التابعة، يبرز في كون التغلغل الرأسمالي الأجنبي كان يجري في بلد استعماري من الطور القديمة يحتل مباشرة عشرات الدول في كل من آسيا وإفريقيا وأوروبا. ويعيش حكامه والفتات الميسورة فيه على ريع الخراج والجزية الذي كان يصدر اليها من تلك المستعمرات، وعلى عمليات نهب وسلب بشعة وكانت الرجوازية الكومبرادورية التركية تؤدي دور السمسار للرأسمال الأجنبي داخل تركيا (المركز) وفي الولايات التابعة لها (الأطراف) في آن. وكانت هذه الفئة من الرجوازية التركية تضطهد بقسوة وتحارب الرجوازية الصناعية الوطنية التركية، التي كانت تناضل في سبيل التخلص من الحكم الاقطاعي - الاوتوقراطي - الاستبدادي من جهة، ومن تحالف الرجوازية الكومبرادورية مع الفئة الاقطاعية الحاكمة من جهة أخرى، وضد التغلغل الرأسمالي التجاري الأجنبي المناهض للتطور الصناعي في تركيا من جهة ثالثة.

وكانت الرجوازية التركية الجديدة تتحرى عن تحالفات سياسية مع الرجوازية الجديدة الناشئة حديثاً في الولايات العربية لمساندتها في صراعاتها ضد الفئات الأكثر رجعية في مركز الإمبراطورية. ولكنها كانت من الناحية العملية تتعامل معها على أساس انها جزء تابع للبرجوازية العثمانية، جزء من «الجماعة العثمانية» و«الجماعة الإسلامية»، واعتبار تلك الولايات جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية. وفي ضوء هذا الواقع كانت الدولة العثمانية في المركز تمنح الشركات الرأسمالية الأجنبية ودورها امتيازات استثنائية وعبر اتفاقيات مخلة غير متكافئة في الولايات العربية التابعة لها من جهة، كما كانت تلك الشركات تتزعم لنفسها، وعبر وجودها العملي في تلك الولايات، حقوقاً إضافية تعمق من ارتباطها بها وتبعيةها لها من جهة أخرى. لقد كانت هذه الشركات والدول تنصرف وكأنها في مستعمراتها، وهكذا كان الأمر حقاً.

وكانت تنمو في الولايات العربية وتتوسع، شأنها في ذلك شأن المركز، هيمنة استعمارية جديدة مباشرة وغير مباشرة، من جانب الدول الرأسمالية الأوروبية الصاعدة، وإذا كانت تعتمد في هيمنتها في البداية على العلاقات التجارية والتغلغل الرأسمالي الوئيد فيها، فإنها قد اتخذت وابتداءً من النصف الأول من القرن التاسع عشر بشكل خاص شكل محاولات ناجحة للهيمنة العسكرية المباشرة على العديد من الولايات العربية البعيدة عن مركز الدولة العثمانية أو المستقلة عنها نسبياً. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى انتهت هذه المحاولات بالهيمنة الفعلية المباشرة أو غير المباشرة على جميع المناطق العربية^(٦) وأصبحت مناطق نفوذ تابعة للاستعمار البريطاني والفرنسي حيث تقاسمتا أسلاب الدولة العثمانية (الرجل المريض) وأبنا بذلك ما أطلق عليه طويلاً «بالسألة الشرقية».

ومارست البرجوازية الأجنبية سياسات استعمارية لا اثر للرحمة فيها، فقد نهبت الكثير من الاثار والثروات الحضارية. وتشهد على ذلك ضخامة الاثار والتحف الفنية القديمة والعربية والاسلامية المنهوبة من المنطقة العربية، والموضوعة في المتاحف في اوربا وامريكا، أو المستخدمة في العمارة الأوروبية مثل الأعمدة الرخامية والشبابيك والابواب، وتقدم مدينة البندقية نموذجاً حياً في هذا الصدد. وعدا عن ذلك فقد تعرضت المنطقة العربية إلى استغلال ونهب بشعين للموارد الأولية ولقوة العمل فيها على امتداد قرون عديدة، وهي مازال تتعرض إلى أشكال جديدة من الاستغلال وتعاين بقسوة من نتائج المباشرة وغير المباشرة^(٧).

في مثل هذه الأوضاع المعقدة نشأت وتطورت البرجوازية العربية والتي تركز نشاطها الاقتصادي في الحقول التجارية والمالية الربوية والعقارية، وكان انحدارها بالأساس من اصول اجتماعية ذات علاقة وثيقة بقوى النظام العثماني، وتعتمد على هذه العلاقة في ترويج وتطوير نشاطاتها، التجارية والمالية وفي ممارسة تأثيراتها الاجتماعية والسياسية، ولكنها كانت تختلف مع تلك القوى أيضاً. إذا كانت تنظر إليها على انها تمثل سلطة أجنبية غازية ومحتلة ومعمقة لنشاطها ودورها في الاقتصاد المحلي ومستنزفة لموارد البلاد وامكانياته، رغم وجود الرابطة الدينية الاسلامية. واغرت هذه الحقائق مواقف متعارضين اتخذتها الاوساط العربية، حيث اندفع البعض إلى مقاومة الوجود العثماني، ولكنه التقى وتحالف مع البرجوازية

(٦) وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي المباشر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ والمغرب عام ١٩١٢ بينما احتلت بريطانيا كلاً من مصر والسودان في عامي ١٨٨٢ و ١٨٩٨، على التوالي. وجرى احتلال ليبيا من قبل إيطاليا عام ١٩١١. وابتداءً من القرن الثامن عشر وعمل امتداد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانت هناك اتفاقيات موقعة بين بريطانيا ومشايع الخليج وإماراتها فيما بعد. فرضت شكلاً من الهيمنة الاستعمارية على هذه المنطقة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى جرى احتلال مباشر لعدد من الأقطار العربية من قبل الدول الاستعمارية التي كسبت الحرب وجرى توزيع مناطق النفوذ فيما بينها. فأصبحت فلسطين وشرقي الأردن والعراق من حصة الاستعمار البريطاني، بينما أصبحت كل من سورية ولبنان من حصة الاستعمار الفرنسي. في حين بقيت السعودية واليمن تحتضمان لبريطانيا بشكل غير مباشر عبر اتفاقيات فرضتها على هاتين الدولتين. (٧).

الاجنبية وتعاون معها. كما اندفع البعض الآخر للتعاون الواسع مع العثمانيين وقاوم الغزو الاجنبي الرأسمالي الجديد^(٨).

لقد تحدثت الرجوازية العربية من وسطين اجتماعيين رئيسيين هما:

(١) العوائل المسورة والمتنفذة والمهيمنة على الحياة التجارية وحياة المدينة والعلاقات الاجتماعية فيها، والتي كانت في علاقاتها متداخلة مع العوائل التركية التي كانت تلعب دورها الرئيسي في الحياة التجارية؛ و(٢) أبناء كبار ملاك الاراضي الزراعية وشيوخ العشائر الذين اختاروا المدينة مكاناً لسكن بعض اسنانهم وموقعاً اخر لمعاشهم، ويفترض ان لا تنغل بأن الوسط الأول ينحدر بالاساس من الوسط الثاني، أي من هجروا الويف مبكراً.

وكان التجار العرب، الذين فقدوا دورهم البارز في التجارة الخارجية، يمارسون النشاط التجاري بين الويف والمدينة أو كوسطاء لتصريف السلع المستوردة من الخارج وعبر الشركات الاجنبية في الأسواق المحلية، أو لبيع السلع الزراعية إلى تلك الشركات لتصديرها إلى الخارج. وكان هؤلاء يحصلون على جزء مهم من مدخولاتهم السنوية عبر اقتطاعهم لجزء من الربح المتحقق من الزراعة بسبب امتلاكهم أو مشاركتهم في امتلاك أو استحواذهم على الاراضي الزراعية وامتلاكهم حق التصرف بها. كما كانوا يسعون إلى إيجاد موقع لهم في العلاقات التجارية بين الولايات العربية أو مع المناطق الأخرى في الدول العثمانية أو غيرها. إلا أن الشركات الرأسمالية الاجنبية كانت تسعى إلى احتكار هذا المجال والمهيمنة عليه وتحويل التجار العرب إلى وسطاء تابعين لهم.

وكانت جهود الشركات الرأسمالية التجارية تتركز خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفيها بعد أيضاً، على تحقيق اختراق واسع النطاق وشمولي للامبراطورية العثمانية ولجميع الولايات التابعة لها فعلياً أو المرتبطة بها شكلياً لضمان^(٩):

- بسط نفوذها الاقتصادي والتجاري وإيجاد القواعد الاجتماعية المستمدة للتعاون معها وتطويرها والتأثير السياسي في أحداث هذه المناطق، وتأمين التخلص النهائي من الهيمنة العثمانية لصالح هيمنتها المباشرة.

- احتضان فئة من التجار الميسورين من العرب والأتراك المتنفذة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية بها وجعلها مستعدة لتنفيذ ارادتها وتحقيق مصالحها مقابل مشاركتها في جزء من الخائمت والارياح.

- دعم سلطة شيخ العشائر ورؤساء القبائل العربية وإيجاد الصلات المباشرة معهم، وبالتالي تكريس العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية في أرياف هذه البلدان لصالح التحالف بين الرأسمال الاجنبي والاقطاع المحلي.

- تأمين الأسواق الداخلية لتصدير وتصريف سلعها المصنعة فيها، اضافة إلى ضمان تصدير السلع الزراعية الأولية إلى أسواقها لسد احتياجات مصانعها بشكل خاص.

وفترض أن لا ننسى التعقيدات الكبيرة التي كانت تصاحب عملية فرض مثل هذه الغايات على الولايات العربية لأسباب ثلاث وهي: (١) مقاومة القوى العربية لأسباب وطنية وقومية ودينية؛ و(٢)



المقاومة التي كانت تبديها الدولة العثمانية بسبب خوفها من فقدان ولاياتها، وبخاصة فئة البرجوازية الجديدة التي كانت تناضل من أجل الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية والولايات التابعة لها، و(٣) المزاحمة الشديدة التي كانت تحدث حينذاك بين الشركات الرأسمالية والدول الاستعمارية حول السيطرة على هذه المناطق.

ففي الوقت الذي استطاعت كل من بريطانيا وفرنسا مد نفوذها إلى الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية وتعزيز مواقعها ومصالحها فيها، تمكنت ألمانيا من تعزيز نفوذها ومواقعها وتأثيرها على مركز الامبراطورية وعلى السلطان مباشرة. إلا أن الحرب العالمية الأولى، التي لم تكن سوى حرباً استعمارية لاعادة تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الامبريالية وفق التغيرات التي حصلت حينذاك في موازين القوى الجديدة في العالم، قد انتهت باعلان سقوط الامبراطورية العثمانية وبسيطرة بريطانيا وفرنسا على الاقطار العربية، ثم تقسيم مناطق النفوذ فيما بينها على هذه الاقطار. كما اصبحت تركيا عملياً تحت النفوذ والمهيمنة البريطانية^(١١).

وحققت الشركات الرأسمالية التجارية والدول الرأسمالية الأوروبية جملة من الأهداف الأساسية التي تعتبر جوهر كل نظام استعماري، وأعني بها مايلي:

• ربط الولايات، وفيما بعد الاقطار العربية، بالسوق الرأسمالي العالمي وبالتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل بحيث أصبحت هذه البلدان مناطق منتجة ومصدرة للمواد الأولية الزراعية وغير الزراعية، وبهذا ضمنت الربط العضوي التبعي، الذي مايزال مستمراً ويمقّيس أكثر شمولية وعمقاً، بين المراكز الصناعية المتقدمة والأطراف الزراعية المتخلفة في نظام عالمي واحد، هو النظام الرأسمالي.

• ضمان الهيمنة على اقتصاديات وأسواق هذه البلدان بما يسمح لها باستنزاف أكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي المنتج فيها وتصديره إلى بلدانها، سواء تم ذلك عبر النشاطات التجارية أم المالية أم عبر التوظيفات الرأسمالية.

• التحكم باتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بما يسمح لها بمواصلة الوجود والهيمنة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

• المساهمة في تكوين الفئات الاجتماعية المتعاونة معها والمساعدة في استمرار وجودها ومشاركتها في الحكم وفي بعض المهام.

• إقامة الأجهزة الادارية والحكومية واجهزة القمع التي تقف إلى جانب البرجوازية الاجنبية وتدعم وجود ونشاط وهيمنة الرأسمالية الاحتكاري الاجنبي.

• وتجدر الإشارة إلى ان الولايات العربية ساهمت بفعالية وبشكل ملموس وبالرغم منها في دعم وتنشيط عملية التراكم البدائي لرأس المال في مطلع تطور الدول الصناعية وفي تمويل الثورة الصناعية فيما بعد من خلال ملوئها من عمليات نهب وسلب واسعة، وما تحقق فيها للشركات الرأسمالية الاجنبية من نسب ارباح سنوية عالية جداً^(١٢).

وفي مثل هذه الأوضاع المعقدة نشأت وترعرعت الرجوازية التجارية العربية. فقد واجهت نوعين من العلاقات الانتاجية ماقبل الرأسمالية وهما: العلاقات الانتاجية الالوية المقرونة بحياة البداوة والرعي والانتاج الزراعي لأغراض الاكتفاء الذاتي من جهة، والعلاقات الانتاجية شبه القطاعية ذات الخصائص الاسيوية من جهة أخرى، كما واجهت العلاقات الرأسمالية التجارية القادمة من الخارج. واعتمدت الرجوازية العربية الجديدة ومنذ البدء على حماية واحتضان ودعم الرجوازية الاجنبية لها. أي انها نشأت في وسط مشوه وسليبي، كما تعاونت واعتمدت على حليفين هما الرجوازية الاجنبية وفتة الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضي الزراعية. واثمرت هذه الحضانة الفريدة من نوعها، والعيش والعمل بين ومع نظيرين انتاجيين متباينين نوعياً، رغم وحدتها في هدف الاستغلال عن نشوء تلك الخصائص المميزة للرجوازية العربية، والتي مايزال يتعرف المرء على بعضها حتى الآن، واهي بذلك التبعية والولاء للرجاوية الاجنبية، اضافة إلى التردد والخوف في مواجهة المزاحمة والتوظيف الرأسمالي في القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأساسية.

لقد حرمت الرجوازية العربية طيلة عشرات السنين، أي منذ نشأتها، وقسم منها مايزال محروماً حتى الآن، من امكانية توفير المستلزمات والشروط العملية لتحقيق استقلاليتها وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ سلطتها السياسية، وقسم آخر مارس ذلك بصورة جزئية وناقصة جداً. فهي ما تزال، وبهذا القدر أو ذاك، محرومة من^(١٣):

- السيطرة الفعلية على أسواقها الداخلية والتحكم في صادراتها واستيراداتها، إذ أن هذه الهيمنة المتباينة في سعتها وشدها ما تزال تقودها الشركات والدول الرأسمالية؛
- السيطرة الفعلية على الفائض الاقتصادي المتحقق في بلدانها والتحكم في حجم التراكبات التي يمكن تأمينها فعلياً لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالشركات الرأسمالية الاحتكارية كانت تصدر القسم الأعظم من ذلك الفائض إلى بلدانها، وكانت تمنع بذلك تحقيق التراكم الدائلي لرأس المال. وكانت فيما بعد تكبح عموه وتطوره. كما كانت فتة الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية تستخدم ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي - الربيع - المستحوذ عليه من قبلها، أو لتبقي لها، لأغراض استهلاكية بذخية وفردية وبعيدة عن تنمية الانتاج الملادي^(١٤).
- القدرة على توجيه الاعمار الاقتصادي بما يخدم تغيير بنية الانتاج الزراعي واقامة المشاريع الصناعية وتغيير بنية الاقتصاد الوطني في هذه الاقطار.
- النضف في قيادة عملية تطوير القوى المنتجة المادية والبشرية وإعادة تكوينها أو تحسين مستوى استخدامها بالشكل الذي يخدم مصالح التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي المستقلين.
- تحقيق الهيمنة على الموارد الأولية ووضعها في خدمة السياسة الاقتصادية والحاجات الفعلية أو التحكم في حجم الاستخراج والتصدير أو الأسعار، أو في اتجاهات استخدامها الداخلي، أي ترددها الشديد في التخلص من الاتفاقيات التي وقعت مع حكومات هذه البلدان والتي تميزت باستجابتها لمصالح الراسمال الاجنبي ولحافها أفدح الاضرار بمصالح الاقطار العربية.

ان أوضاعاً من هذا القبيل، مقترنة هيمنة عسكرية وسياسية مباشرة أو غير مباشرة، ما كان في مقدورها وبأي حال من الأحوال، ان تسمح بنشوء وضع تتمتع فيه هذه الاقطار بالاستقلال والسيادة، كما لم يكن في مقدورها ان تسمح لاتجاهات أخرى في السياسة الاقتصادية ان تفتح الأبواب أمام تطور الرجوازية العربية بصورة مستقلة، وكان من شأن هذا الوضع تفعيل التناقضات وتشديد الصراعات ودفع الأمور باتجاه الغرز والاصطفاف المستمرين في اوساط الرجوازية العربية، وان اختلفت الفترات الزمنية التي بدأت فيها تلك العمليات، والتي مازال مستمرة حتى الآن.

وإذ يحاول المرء ان يتعرف على الخصائص المميزة التي اتسمت بها الرجوازية العربية التي نشأت في تلك الظروف والاضاع، أي في ظل الهيمنة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة... الخ، فيستوصل إلى تسجيل الملاحظات التالية:

- طابع التبعية والهامشية في النشاط الاقتصادي الذي تؤديه والدور الذي اسند إليها، اضافة إلى التردد والخوف من المجازفة في التوظيف والاعتماد على الذات.
- طابع الطفيلية الذي اقترن بنشاطات هامشية أخرى مارسستها وحقت من ورائها جزءاً مهماً من مدغولها الربعية خارج اطار النشاط الانتاجي.
- استعماؤها الشديد للمساومة ووقوفها ضد الحل الرجوازي الاصلاحى للمسألة الزراعية وضد اقلية المشاريع الصناعية الوطنية.
- عداؤها الشديد للديمقراطية وتصديها للاتجاهات الوطنية في السياسة ومن نشاط الفئات الاجتماعية والاحزاب السياسية الأخرى.
- سميتها المحموم للتحالف مع الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضي الزراعية من جهة، ومع الرجوازية الأجنبية التي اعتبرت الحاضنة والمفلسة لها من جهة أخرى.
- وكان بروز وتطور مواقع مثل هذه الفئات من الرجوازية التجارية الكومبرادورية العربية، التي كانت تمارس التجارة وتستوفي الربا من نشاطاتها المالية التسليفية أو من سمسرتها في العقارات، والتي أبدت استعداداً تاماً وثابتاً للتعاون الوثيق والتحالف التبعية مع الشركات الرأسمالية الأجنبية، قد وفر القاعدة الاجتماعية المناسبة التي اعتمدت عليها الرجوازية الأجنبية في تنصيب ممثلها على رأس الحكم وبالتحالف مع الاقطاعيين، بعد ان اجبرت على اقلية حكومات عربية والاعتراف باستغلالها شكلياً وقد أدت السياسات الاقتصادية التي مارسستها الرجوازية الاحتكارية الأجنبية في الاقطار العربية والاهداف الاستعمارية التي سمت إلى تحفيها إلى حرمان هذه الاقطار والمجتمع من البدء المبكر بتحقيق عمليات التراكم البدائي المحلي لرأس المال. وعندما بدأت هذه العملية، توفرت لتلك الاوساط كل الامكانات لتحكم باتجاهات ومواقع وسرعة هذه العملية ومعدلات نموها والقوى التي تمارسها، وتباينت الاقطار العربية فيما بينها بالنسبة إلى الفترة التي بدأت بها عملية التراكم البدائي. ففي الوقت الذي بدأت بالنسبة لمعد قليل جداً من الاقطار العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بحركة وشدّة جداً، فانها بدأت بعدد قليل آخر في أعقاب الحرب العالمية الأولى واستمرت الفترة بين الحربين،

في حين انها بدأت تقسم ثالث من الاقطار العربية في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي ما تزال مستمرة للبعض الآخر منها.

وهذه الحقيقة تساهم في تفسير التباين القائم حالياً بين مستويات تطور الاقتصادات العربية القطرية وتجليها في البنية الطبقية ويجعل البناء الفوقي للمجتمع العربي في كل من هذه البلدان. اتخذت عملية التراكم البدائي لرأس المال في الأقطار العربية اتجاهين هما:

أ - عملية تراكم لرأس المال الاجنبي في اقتصاديات الاقطار العربية لصالح الاقتصاد الاجنبي وكانت تعتبر جزءاً عضوياً من عملية التراكم الرأسمالي للدول الرأسمالية المتطورة، والتي تركزت في قطاعات الاستخراج والزراعة بشكل خاص. وشكلت هذه المواقع قاعدة أساسية لاستنزاف الفائض الاقتصادي لتحقيق في هذه البلدان وافقارها، أي أن هذه العملية لم تكن موجهة لتنمية وتعظيم التراكبات الرأسمالية المحلية واثناء الثروة الاجتماعية.

ب - عملية تراكم بدائي لرأس المال المحلي كانت تقوم بها ثلث البرجوازية العربية المحلية، وهي عملية كانت تالية من حيث الوقت ومتأخرة عن العملية الأولى وبعيطة جداً. وشكلت الأساس المادي للتطور الرأسمالي اللاحق في هذه الأقطار.

ومن السات المميزة لتطور الاقطار العربية ان التراكم البدائي لرأس المال لم يتوجه فيها، من حيث المبدأ صوب، أو لم يحصل في الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة فيها لتوسيع قاعدتها وتطوير وتحسين مستوى تكنولوجيتها وإدارتها والتقاليد المتراكمة فيها، بل توجه نحو إقامة صناعات حديثة نسبياً جرى استيراد معداتها من الخارج ومن قبل أوساط غير حرفية، وإن الصناعات الحرفية المحلية قد تعرضت إلى مزاحمة شديدة من جانب السلع المستوردة في أسواقها الداخلية، أو حتى من السلع المنتجة في المشاريع الصناعية الجديدة. وتذكر التقارير التي تستعرض التطور الاقتصادي في تلك الفترات، وبالنسبة لجميع الأقطار العربية على اختلاف الفترات التي واجهتها تلك المزاحمة، حقائق كثيرة عن الخراب الاقتصادي والافلاس المالي الذي لحق بأصحاب الصناعات الحرفية^(١٤).

وكانت الأمراض والأوبئة والفيضانات واشكال من الكوارث الطبيعية، التي ارتبطت بواقع التخلف الشديد والعجز عن مواجهتها، تقضي بدورها على أعداد كبيرة من خيرة الحرفيين.

ويؤكد مجرى التطور الصناعي في الاقطار العربية عن انقطاع فعلي وقع في حركة تطور القوى المنتجة في وسائل وتكنولوجيا الانتاج المحلية. إذ لم يمر بتحسين وتطوير للمحلي منها، كما لم يتحقق التراكم الرأسمالي فيها، إلا في حالات نادرة جداً، بل توجهت التراكبات صوب اقتناء وسائل انتاج وتكنولوجيا أخرى حديثة نسبياً من الخارج، وفي هذا يكمن أحد أسباب التبعية التكنولوجية الراهنة رغم أن بعض الاقطار العربية قد استورد التكنولوجيا الحديثة لانتاج السلع ذات التقاليد المحلية، كما هو الحال بالنسبة لاقامة صناعات الغزل والنسيج في كل من مصر وسوريا مثلاً.

كما ان البرجوازية التجارية الكومبرادورية لم تكن الداعية إلى أو الدافعة نحو، أو المشاركة الفعلية في تحقيق التراكم البدائي لرأس المال المحلي في الاقطار العربية. بل ان هذه العملية قد اعتمدت على عناصر منحدره من الأصول الاجتماعية المتوفرة في هذه الاقطار من صلب البرجوازية التجارية المحلية

وس البرجوازية الصغيرة ومن أبناء الفئات المسورة في المدن من المتعلمين والمتقنين. وقد ساعد في ذلك وجود فئات اجتماعية كانت تضغط بهذا الاتجاه، وهي فئات اجتماعية نشأت وتطورت في ظروف هيمنة الرأسمال الأجنبي في هذه الأقطار وفي مشاريعه الاقتصادية وتأثير نشاطاته ووجوده، وأعني بذلك الأوساط العالية، وفيها بعد طبقة عاملة، وفئات البرجوازية الصغيرة أو المتقنين.

وكانت هذه الفترة قد تميزت بتنامي الوعي القومي والوطني وكذلك الوعي الاجتماعي والسياسي واقتربت بنشوء الكتل والأحزاب السياسية وصياغة البرامج النضالية العامة، التي كانت تجسد في خطوطها العامة المصالح الوطنية للتطبيقات والفئات الاجتماعية المختلفة. وقد اصطدمت هذه القوى السياسية الوطنية بأوصاف معقدة جداً، فأقطارها العربية كانت تعاني من هيمنة استعمارية أجنبية كما كانت اقتصادياتها متخلفة وفرض عليها التطور الوئيد باتجاه واحد، فهي بلدان أصبحت تعتمد على إنتاج سلعة أو سلعتين زراعتين رئيسيتين تصدران إلى أسواق ومصانع الشركات الرأسمالية الاحتكارية المهيمنة على أسواقها، في مقابل استيرادها لأغلب السلع المصنعة وهي بهذا قد احتلت موقعاً تابعاً وثانويًا في الاقتصاد الدولي وفي التقسيم الدولي للرأسمالي للعمل. وعندما تم اكتشاف الموارد الأولية فيها كانت الشركات الرأسمالية الأجنبية قد انتزعت من هذه الأقطار واحتكرت لنفسها حق التنقيب عنها واستخراجها وتصديرها لصالحها وحق تحديد أسعارها والحصة التي تدفع لحكومات الأقطار العربية، أي أنها تحكمت عملياً بحجم الفائض المنتج وبإلجزه الذي تسيطر عليه لصالحها.

وأدى هذا الواقع إلى تشديد التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية تدريجياً وقاد إلى تبلور في المواقف الوطنية والطبقية وإلى حصول عملية فرز واصطفاف مستمرة في صفوف البرجوازية وفي المجتمع بأسره وتركز الصراع واحتدم بين قطبين متنافرين، بين القوى الوطنية من جهة والقوى الأجنبية والقوى الداخلية المتحالفة معها من جهة أخرى، ولعبت نواتات البرجوازية الجديدة، التي بدأت تميز نفسها ونشاطها نسبياً عن البرجوازية الكومبرادورية دورها الملموس والمتطور في صياغة المهاتم الأساسية لنضال شعوب هذه الأقطار، رغم أنها كانت هي الأخرى متباعدة في قدراتها بين قطر عربي وآخر وفي عمق وشمولية الصياغات العامة للمهاتم وفي مدى الاستعداد لخوض النضال من أجلها. إلا أن طبيعة المرحلة والقوى الفاعلة فيها قد ساهمت في بلورة المهاتم المشتركة التالية:

● إقامة الحكم الوطني والتخلص من الهيمنة الاستعمارية المباشرة والغاء اتفاقيات الامتيازات المخلة بالسيادة الوطنية. ويفترض أن نشير في هذا الصدد إلى التأثير الذي مارسه النزعات القومية العادلة التي برزت في فترة الحكم العثماني والتي كانت تدعو إلى وحدة الأراضي العربية وإلى إقامة الدولة العربية الواحدة على صياغة هذه المهمة الوطنية العادلة.

● إقامة الحياة الدستورية والبرلمانية وإطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية التنظيم السياسي والصحافة والتظاهر والاضراب... الخ.

● تصفية العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية وتحقيق الإصلاح الزراعي وتطوير حياة الريف.

● تطوير الاقتصاد الوطني وحماية الثروة الوطنية ووضع حد لنهب خيرات هذه البلدان ومواردها الأولية، والتخلص من النمط الكولونيالي، الوحيد الجانب، للاقتصاد.

• تنمية الصناعة الوطنية ونشرها في هذه البلدان وتأمين الدعم والحماية لها وتنظيم التجارة الخارجية وحماية الأسواق الوطنية.

• مكافحة الأمية وتوسيع التعليم العام والمهني ومكافحة الأمراض والبطالة وتطوير الخدمات العامة الأخرى . وإذا كانت أوساط عالية قد نمت وتطورت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي عدد قليل من الأقطار العربية، فال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها شهدت نمواً أكبر وأسرع لها، سواء أكان ذلك في مشاريع الرأسمال الأجنبي أم المشاريع الجديدة للبرجوازية المحلية، وقد نأثر نموها على قطاعات اقتصادية عديدة وتركزت بشكل خاص في قطاع الموانئ والنقل ومشاريع الماء والكهرباء والسكك الحديدية وفي بعض الخدمات والنشاط التجاري، إضافة إلى بعض المشاريع الصناعية، كما أن اكتشاف النفط الخام والبلد باستراحه في بعض الأقطار العربية ساهم بشكل خاص وبصورة مباشرة أو غير مباشرة في نمو الطبقة العاملة وازدياد تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد تباينت فترة أو بداية نشوء الطبقة العاملة في الأقطار العربية المختلفة، ولكنها تشابهت عموماً من حيث المنحدر الأساسي لها. فالغالبية العظمى من عمال الأقطار العربية قد تحدثت من صفوف الفلاحين الفقراء والمعلمين الذين نزحوا إلى المدن الكبيرة هرباً من اصطهاد واستغلال الاقطاعيين، أولاً ومن صفوف الحرفيين الذين لم يستطيعوا الصمود بوجه المنافسة الأجنبية لانتاجهم، أو الصناع الذين فقدوا أماكن عملهم في تلك الورشات الحرفية.

وقد لعب نشوء وتطور الطبقة العاملة في الأقطار العربية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية دوراً مهماً بثلاثة اتجاهات هي:

• زيادة وزن القوى الطبقة والسياسة المناضلة ضد الوجود الامبريالي وضد عمليات النهب والسلب للخيرات المادية واستغلال الأيدي العاملة فيها.

• تعميق المضامين السياسية والاجتماعية لهذا النضال الوطني والقومي بمواقف طبقية اسبغت على ذلك النضال المزيد من الجذرية والديمقراطية والحزم.

• دفع البرجوازية الوطنية إلى الاهتمام بصياغة برامجها الوطنية وتضمينها مبادئ اجتماعية ليتسنى لها تعبئة الاوساط المحلية حولها وقيادة نضالها. وقد تعاطفت هذه العملية عندما نشأت أحزاب سياسية أخذت على عاتقها عملية التوعية والتنظيم والتعبئة المحلية وطرحت برامج سياسية واقتصادية واجتماعية أكثر جذرية للدفع عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين. وقد أثار هذا النشاط الجديد حساسية البرجوازية الوطنية وأوساطاً من البرجوازية الصغيرة وحركها باتجاه النشاطات التنافسية لكسب الاوساط المحلية والفلاحية وكادحي المدن الآخرين. وقد استمر الامبرياليون هذه المسألة باتجاه تعميقها والتأثير على البرجوازية لكسبها إلى جانبهم وإثارة خشيته من نشاط القوى والأحزاب المحلية وبعض قوى البرجوازية الصغيرة وقد حققوا نجاحات مهمة في هذا الصدد.

ورغم تعرض الصناعات الحرفية في العديد من الأقطار العربية إلى الانقلاص والحروب الاقتصادية بسبب المزاومة الأجنبية على نحو خاص، فإن قاعدة قنات البرجوازية الصغيرة كانت تتسع في عدد من النشاطات الاقتصادية والخدمية منها. فإلى جانب البرجوازية الصناعية الحرفية كانت تنمو فئة

صغار التجار وباعة المرق والكسبة وصغار موظفي الدولة والمستخدمين وأعداد متزايدة من المتعلمين والمتفنين والطلبة وصغار رجال الدين والعاملين في أجهزة الجيش والشرطة... الخ، وكان الوزن الاقتصادي والسياسي لهذه الفئات ينمو تدريجياً وبصورة ملموسة.

فمنذ الربع الثاني من القرن العشرين بدأت أوساط البرجوازية الصغيرة، وخاصة الفئات الصناعية والتجارية والمتفنين، وفيها بعد قواها العاملة في أجهزة الدولة والقوات المسلحة، تلعب دوراً أكبر في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في هذه الأنظار. ومن صفوفها بدأت أولى محاولات إقامة التنظيمات الثقافية والسياسية العمالية وغير العمالية.

لقد كانت أوضاع الفلاحين الفقراء والمعدمين مزرية جداً. فإلى جانب تعرضهم إلى استغلال واضطهاد شديدين من جانب الولاة المحليين، الذين كانوا يرسلون ما ينتزعونه من خراج وضرائب واثاث إلى السلاطين العثمانيين أو يستخدمونه في تصريف شؤونهم المحلية واستهلاكهم البذخي الخاص، كانوا يتعرضون أيضاً إلى استغلال بشع من جانب الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية، كما كانت تجري عملية انتزاع مستمرة للأراضي التي بحوزة الفلاحين وتمنع إلى شيوخ المشائير ورؤساء القبائل أو إلى كبار القادة وموظفي الدولة. وكانت العلاقات الأبوية القائمة بين شيوخ المشائير ورؤساء القبائل وأفراد المشائير والقبائل من جهة أخرى، تتراجع إلى الوراء ويترك مكانها لصالح علاقات جديدة تقوم بين اقطاعيين يبيعون بصيغ مختلفة على أوسع الأراضي الزراعية، التي كانت سابقاً في حوزة المشيرة أو القبيلة كلها، وبين فلاحين شبه أقنان يعملون لديهم ويتجنون لهم الربيع بمختلف أشكاله^(١٥).

وقد أدت هذه الأوضاع القاسية إلى حدوث عصيانات وانتفاضات فلاحية ضد الإدارات الحكومية وضد الولاة المحليين والسلاطين، وإلى امتناع جماعي عن دفع الخراج والضرائب والاثاثات السنوية المفروضة عليهم، وضد عمليات انتزاع الأرض من أيديهم، كما اقترنت بهروب واسع النطاق من الريف إلى المدينة حيث كانوا يسعون للحصول على مصدر رزق جديد يساعدهم على البقاء على قيد الحياة ويحفظ كرامتهم. ولم يكن ذلك سهل المآل^(١٦). بل كانت أعداد كبيرة من هؤلاء الفلاحين تتحول سنة بعد أخرى إلى صفوف أشباه البروليتاريا وإلى مشردين في المدن، إلى باعة جواله وعتالين وفراشين ومراقين ومتسولين وشقاوات، أو إلى عمال في بعض الورش الحرفية وياجور زهيدة جداً، وفيها بعد إلى عمال في المصانع الجبلية، وإلى جنود وشرطة في أجهزة القمع الحكومية.

وكانت هذه القاعدة الاجتماعية الواسعة في الريف تشكل مركزاً مهماً لمناهضة الهيمنة العثمانية كما أصبحت فيما بعد قاعدة حيوية وفعالة لمناهضة الاحتلال الاستعماري الأوروبي الجديد.

ومنذ عشرينات هذا القرن بدأت بشكل ملموس أولى عمليات الفرز والاصطفاف الطبقة والسياسية في بعض الأنظار العربية، رغم أن خطوط التماس والتشابك بين هذه الفئات الاجتماعية ومصالحها كانت موجودة ومتعددة الأوجه ويصعب تمييزها أيضاً. ففي الوقت الذي اتخذت البرجوازية الأجنبية، ومعها البرجوازية الكوميرادورية المحلية وفتة الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية مواقف منسجمة أو موحدة إزاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي لم تكن تخلو من اختلافات

وتناقضات أيضاً، اتخذت فئات البرجوازية الصناعية والتجارية الوطنية وفئات البرجوازية الصغيرة في المدن والأوساط العالية وجبهة واسعة من كادحي الريف في الوقت نفسه مواقف أخرى منسجمة فيما بينها ومتعارضة مع مواقف القوى الأخرى. ويمرور الزمن تبلور قطبان متعارضان ومتناقضان ومتصارعان حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا الواقع لم يكن في مقدوره أن ينفي بعض خطوط التماس وبعض المصالح المشتركة أو حتى بعض المواقف الفكرية المتقاربة بين بعض أطراف القطبين المتعارضين، والتي كانت تشتد في فترات وتضعف في فترات أخرى وفق ظروف وعوامل داخلية وإقليمية ودولية كثيرة.

وقد ساهمت هذه العملية الاجتماعية المعقدة في تنشيط جدلية الصراع الذي كان يجري في داخل وبين القوى الاجتماعية حينذاك وإلى دفع أوساط البرجوازية الوطنية لاتخاذ مواقف أكثر جذرية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية موضوع الصراع وأعني بذلك مايلي:

• سعي ملموس من جانب البرجوازية الوطنية، وبدعم أكبر من بقية القوى الوطنية، إلى انتزاع السلطة السياسية من أيدي تحالف الاقطاع والكومبرادور، الذي كان أو مايزال يجد الدعم والاستناد من جانب البرجوازية الأجنبية.

• تعزيز النضال في سبيل اشاعة الديمقراطية والحريات العامة، إذ إن البرجوازية الوطنية بالذات كانت محرومة منها أيضاً وإلى حدود بعيدة.

• المطالبة الملحة بإيجاد حل لمشكلة الأرض الزراعية والتخلص من العلاقات الانتاجية شبه القطاعية المعقدة لتطور القوى المنتجة وزيادة وتنوع الانتاج وتنشيط الأسواق الداخلية وتحسين مداخل الفلاحين، ولصالح اقلمة العلاقات الانتاجية الرأسمالية في الريف.

• النضال من أجل التصنيع المحلي واتاحة الفرصة لرؤوس الأموال الوطنية للتوظيف في القطاع الصناعي وتأمين الحماية المناسبة من مزاحمة السلع المصنعة المستوردة.

• إلغاء أو تعديل الاتفاقيات الاقتصادية غير المتكافئة المعقدة في فترات مختلفة بين الدول والشركات الرأسمالية الاحتكارية وبين حكومات هذه البلدان اضافة إلى التخلص من الاتفاقيات والاحلاف العسكرية.

• تطوير أشكال التضامن والتعاون الاقتصادي والسياسي بين الاقطار العربية.

وتوضح المهاتم اللجنة أعلاه العلاقة العضوية التي كانت و ما تزال تربط بين النضال الوطني المناهض للوجود الاستعماري والاستغلال الامبريالي من جهة، والنضال الديمقراطي المناهض للاقطاع والكومبرادور وللإستبداد، والنضال في سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى.

واحتدم الصراع الدائر بين القوى المناضلة في سبيل تلك المهاتم والمناهضة لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية واتخذ عمقاً وإبعاداً جديدة ومضامين أكثر ثورية وجذرية، متأثراً في ذلك بالأجواء والنتائج التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية فسقوط الفاشية وانتصار الديمقراطية و بروز المنظومة الاشتراكية، وازدياد دور الاتحاد السوفياتي في الحياة السياسية والاقتصادية الدولية اشاع في العالم أجواء ديمقراطية جديدة، ودفع بحركات التحرر الوطني إلى مواقع نضالية جديدة.

فالفتره التي أعقبت الحرب العالميه الثانيه، وخاصه العقدين السادس والسابع، تميزت بهجوم ثوري واسع النطاق لشعوب بلدان حركه التحرر الوطني على مواقع الاستعمار السياسيه والاقتصاديه، وحقق ذلك الهجوم الواسع نجاحات باهره. إذ نشأت أو انتزعت استقلالها دول كثيره في قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينيه، كما جرى دفع نظام الحكم الاستعماري القديم إلى مواقع التصعيه النهائيه ليحل محله ما أطلق عليه بالاستعمار الجديد. وأعخذ النضال الوطني والديمقراطي لشعوب هذه البلدان، وخاصه شعوب الأفطار العربيه، أساليب سلميه وعنفيه في آن، ولكنها كانت متباينه بين قطر وآخر من حيث العمق والشموليّه والتأليح.

وجرى انتزاع متنوع الأساليب للسلطه السياسيه من جانب فئات البرجوازيه الوطنيه والرجوازيه الصغيره في العديد من الأفطار العربيه، كما جرى بعدها تداول غير ديمقراطي انقلابي عسكري موقى، للسلطه بين الاجنحه المختلفه لهذه الفئات الاجتماعيه، وفي بعض الأفطار العربيه احتفظ تحالف البرجوازيه الكومبرادوريه وبقياء الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعيه بالسلطه السياسيه كما هو الحال في امارات الخليج والسعوديه أو في غيرها أيضاً وعرفت هذه الفتره إنجازات وطنيه مهمه وثميه على الاصعده التاليه:

أ - التخلص من السيطره الاستعماريه المباشره والغاء العديد من الاتفاقيات والامتيازات القديمه للبرجوازيه الاحتكاريه الاجنبيه في الأفطار العربيه، أو التخلص من الوجود العسكري للدول الاستعماريه فيها.

ب - اصدار تشريعات وطنيه ذات مضامين اصلاحيه تقدميه في قضايا الأرض وحل المسأله الزراعيه باتجاه تصفيه العلاقات الانتاجيه شبه الاقطاعيه وتنمية العلاقات الانتاجيه الرأسماليه في الريف.

ج - تأمين مستلزمات تطور العلاقات الانتاجيه الرأسماليه في مختلف القطاعات الاقتصاديه وخاصه في مجالات الصناعه والتجاره والمصارف والتأمين والنقل. وقد رافق ذلك حصول تحولات مهمه في البنيه الطبقيه للمجتمع. وان كانت العمليه قد سارت أو ما تزال تسير حتى الآن ببطء ملموس.

د - نشوء أو توسع قاعدة قطاع الدوله في اغلب الأفطار العربيه والاعتداع عليه في عمليه التنميه وانتهاج سبيل البرجه الاقتصاديه الاستشاريه، إضافة إلى ظهور وتطور القطاع التعاوني في الزراعه وبعض النشاطات الاستهلاكيه، وبروز القطاع المختلط في القطاع الصناعي بشكل خاص. وجاء نمو قطاع الدوله الرأسمالي استجاباً لحاجات التنميه وارتباطاً بقدرات الدوله وامكانياتها الماليه وتأكيداً لضعف القطاع الخاص المحلي وكمنافس للقطاع الرأسمالي الاجنبي. وقد تم توسيع قطاع الدوله الاقتصادي من خلال: (١٨)

- تأميم بعض أو جميع المشاريع التابعه للرأسمال الاجنبي، أو تنازله عنها لقاء تعويضات سخيه.
- توظيفات الدوله الجديده أو التوسع في المشاريع المؤتمه.
- تأميم بعض المشاريع التابعه للبرجوازيه العربيه الكبيره، وأحياناً بعض المشاريع التابعه للبرجوازيه الوطنيه، وقد جرت مثل هذه التأميمات في بعض الأفطار العربيه فقط.

وقد توفرت في الفترة التي اعتبرت الحرب العالمية الثانية امكانيات لأبأس بها لتطوير الرأسمالية الوطنية وتوسيع قاعدة نشاطاتها الاقتصادية. واستطاعت أساط معينة من البرجوازية الوطنية استثمار هذه الفرصة لتوسيع توظيفاتها في القطاع الصناعي وفي قطاعات التجارة والزراعة والمقاولات والمصارف والمعار. إلا أن هذه التوظيفات لم تستثمر في المواقع الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني واستمرت في التوظيف في القطاعات الهامشية أو في نشاطات طفيلية تدّر عليها إيرادات مرتفعة.

هـ - تنوع وتوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية وكسر الاحتكار الذي كان مفروضاً على علاقاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتي وبقية البلدان الاشتراكية رغم أن هذه العلاقات بقيت محدودة جداً مع هذه البلدان. وكانت وما تزال نسبة عالية من قيمة الاستيرادات والفعاليات الاقتصادية تتم مع الدول الرأسمالية المتطورة.

وفي المقابل عرفت هذه الفترة أوضاعاً سلبية في اتجاهات ومضامين تطور الأقطار العربية تشير إليها فيما يلي:

أ - غياب حقيقي للديمقراطية وحقوق الإنسان في القسم الأعظم من الأقطار العربية وانتشار النظم الدكتاتورية والاستبدادية الفردية والعسكرية في الكثير منها تحت واجهات وطنية، مزينة أحياناً رجعية مكشوفة.

ب - سيادة العنصرية والارتجال والفردية في اتخاذ قرارات التنمية الوطنية وما نشأ عن ذلك من نشوء متفقم في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتنوع واشتداد مظاهر التبعية.

ج - توجه فئات البرجوازية العربية بما فيها الوطنية، نحو توظيف رؤوس أموالها في القطاعات الاقتصادية غير الأساسية التي تدر عليها أرباحاً عالية بأقل التوظيفات وأسهل الطرق وأبعدها عن المجازفة دون أن تضع في اعتبارها أهمية خلق قاعدة مادية ضرورية لتطوير مجتمع ومستقل ومتوازن للاقتصاد الوطني، وكان هذا الموقف يعبر في جوهره عن الخاصية الطفيلية التي واكبت نشوء وتطور البرجوازية العربية أو لم تتخلص منها حتى تلك الفئات الوظيفية من البرجوازية والتي تجملت في ذهنيها وأسلوب تفكيرها وعماستها.

د - اهتمام البرجوازية العربية، وبخاصة النخب الحاكمة، بتضخيم أجهزة الدولة الادارية والاقتصادية وأجهزة القمع الحكومية بالاتجاهين العمودي والأفقي، إضافة إلى التوسع الكبير في القوات المسلحة وزيادة دورها البيروقراطي والطفيلي وتأثيرها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأخذت هذه الجبهة الواسعة من موظفي الدولة، هذه الفئة البيروقراطية وبخاصة الشرائع العليا منها، تشارك في امتصاص طيفي بل جزء أساسي منهم من الفوائض الاقتصادية المتحققة، من الدخل القومي، في الأقطار العربية.

وقد كان سعي حكومات هذه الأقطار وما يزال يتوجه إلى الاستمرار في توسيع أجهزة الدولة السياسية والادارية والاقتصادية والعسكرية... الخ، لضبان: (١) وجود قاعدة اجتماعية إضافية واسعة تستند إليها في تحقيق أهدافها ومصالحها، وتستند وجودها وتؤيد سياساتها الاقتصادية وتنصدي لمعارضتها؛ (٢) وتخفيف حجم البطالة في صفوف المتعلمين والمثقفين أو في أوساط الفلاحين النازحين

من الأرباح إلى المدن من خلال تعيينهم في وظائف الدولة أو تشغيلهم في النشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية التابعة للدولة أو تجنيدهم في القوات المسلحة وفي أجهزة القمع الحكومية، بهدف التخلص من الاشكاليات والتوترات والنزاعات الاجتماعية التي تسبب بها البطالة الواسعة وغياب العدالة الاجتماعية وتعاطف التفاوت في مستويات الدخل والمعيشة.

وقد أوجد هذا الاستخدام الواسع للمواطنين عن العمل بطالة مقننة مرهقة للاقتصاد. هـ- وتعرض قطاع الدولة في جميع الأقطار العربية دون استثناء إلى تخريب واسع النطاق ومتنوع الأساليب، وإلى الاساءة لدوره ونشاطه والمهام الملقاة على كاهله، من خلال جملة من الاجراءات التي مارستها أو مازالت تمارسها أجهزة الدولة البيروقراطية.

ويمكن فيمايلي الإشارة إلى بعض الملاحظات في هذا الصدد:

- اقامة مشاريع اقتصادية تابعة لقطاع الدولة دون أن تستند إلى دراسات واقعية للجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ولقدراتها على مواصلة الانتاج وفق المعايير الاقتصادية؛
- توسيع قاعدة قطاع الدولة، سواء باقامة مشاريع جديدة أم عبر تأميم مشاريع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، دون إيلاء الاهتمام بتوفير مستلزمات ادارة وتوجيه وانجاح هذه المشاريع؛
- افتقار غالبية مشاريع قطاع الدولة للادارة الاقتصادية والعلمية والفنية والمحاسبية الجيدة التي تساعد على نجاح هذه المشروعات وتطورها، إذ ان القرار السياسي كان وما يزال هو المتغلب في تعيين رؤساء واعضاء مجالس ادارات هذه المشاريع.
- اختيار غير مناسب وغير اقتصادي للتكنولوجيا المستخدمة في المشاريع الصناعية الجديدة. اضافة إلى اعتماد مشاريع الصناعات التجميعية التي تستورد أجزاءها المصنعة من الخارج؛ وكانت أغلب هذه المشاريع تتميز بالتكاليف العالية بسبب البذخ الترفي وغياب العقلانية في اقامتها أو بسبب الرشوة التي كانت تدفع لموظفي الدولة المسؤولين عن توقيع العقود في مقابل الموافقة على مواصفات وأسعار المنشآت المستوردة؛

- تضخم الأجهزة الادارية والقوى العاملة في الانتاج دون اعتماد معايير تشغيل عملية ومسوغات اقتصادية مما كان وما يزال يزيد من تكاليف اقامة المشروعات وبالتالي تكاليف الانتاج، كما كان التأخير في انجاز المشروعات وفق المواعيد المحددة لها يرفع من تكاليف اقامتها وبالتالي من تكاليف الانتاج فيها بنسب عالية جداً؛

- غياب التخطيط المعمل للنشاط الاقتصادي وبالارتباط مع حاجات السوق المحلية أو الأسواق الاجنبية، وغياب الرقابة المالية والادارية والحكومية الفعالة على مجمل النشاط الاقتصادي لهذه المشاريع وعلى حساباتها الختامية؛

- غياب أو ضعف التعاون والتنسيق بين مشاريع قطاع الدولة، وكذلك بين هذه المشاريع ومشاريع القطاعين الخاص والتعاوني أو مع القطاع المختلط؛

- غياب الاستقلالية الفعلية في نشاط ادارات هذه المشاريع وتعرض عموم قطاع الدولة إلى عمليات تدخل وتخريب وهب لممتلكاته ومنتجاته، انها عمليات تخريب من الباطن، اضافة إلى السباح للقطاع الخاص استغلال القطاع بأساليب وصيغ عديدة.

وقد ادى كل ذلك وغيره إلى وقوع خسائر فادحة في مشاريع كثيرة تابعة لقطاع الدولة، رغم انها كانت تمتلك كل مقومات نجاحها، وقد تحملت الدولة عملياً ثمرات ذلك. وقد أساء هذا إلى سمعة هذا القطاع وإلى دوره في الحياة الاقتصادية في أعين الكثير من الناس في وقت كانت الدولة واجهتها الاقتصادية هي المسؤولة عن تلك الخسائر.

و- الاستخدام السيء والتبذير في الموارد والطاقت المادية والبشرية والفنية المتوفرة في الأقطار العربية، اضافة إلى وجود سوء وتفاوت شديد في توزيع الدخل القومي.

ز- تضال الاستعداد، وعلى عكس ما يرد في البرامج والحملات والدعايات السياسية، للعمل العربي، الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعسكري، المشترك، وتفاقم الخلافات والصراعات بين النخب الحاكمة والفئات الاجتماعية الداعمة لها. وقد قادت هذه السياسة، اضافة إلى التباين القائم بين مستويات التطور والامكانيات والموارد المتوفرة في الأقطار العربية، إلى اتساع الفجوة في مستويات التطور وفي مستويات حياة ومعيشة وظروف عمل الغالبية العظمى من السكان، إلى اتساع في الفجوة الداخلية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة العربية، اضافة إلى تنامي الفجوة الداخلية بين الأغنياء والفقراء في كل قطر عربي.

ح - ارتفاع مديونية الأقطار العربية إلى البنوك والمؤسسات الدولية وإلى الدول الرأسالية المتطورة وعجز تلك البلدان عن تسديدها وتسديد القوائد المترتبة عليها، رغم الغنى الذي تتميز به الأقطار العربية عموماً.

ط - عجز الاقتصادات القطرية العربية عن تأمين الغذاء الضروري لشعوب هذه البلدان واضطرابها إلى زيادة استيراداتها السنوية من السلع الزراعية الأساسية وارتفاع حجم المبالغ المدفوعة لهذا الغرض، وفي هذا تفقد الأقطار العربية أمنها الغذائي وتزداد تبعيتها للاقتصادات الرأسالية المتطورة. ي - كما برزت استعدادات ملموسة أكبر لدى فئات البرجوازية الوطنية للمساومة مع فئات البرجوازية الكومبرادورية وكبار ملاك الأراضي الزراعية ومع البرجوازية الأجنبية وجدت تعبيرها في الموقف من الشركات الرأسالية الاحتكارية المتعددة الجنسية ومن تنظيم التجارة الخارجية واتجاهات التصنيع والتنمية الوطنية، وكذلك في الموقف من الإصلاح الزراعي والتردد في اختيار الحل الأكثر جذرية للمسألة الزراعية، اضافة إلى الموقف من التحالفات السياسية، الوطنية منها والعربية، ويفترض في هذا الصدد ان لا ننسى العوامل المؤثرة على هذه المواقف، وأعني بشكل خاص موقف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من نشاط ودور البرجوازية الوطنية والمنافسة الحادة التي تبلورت خلال السنوات المنصرمة، وبخاصة مع الأحزاب العمالية وبعض الأحزاب اليسارية للبرجوازية الصغيرة في الأقطار العربية.

وعلى العموم يمكن للمرء أن يستنتج مايلي: شهدت الأقطار العربية خلال السنوات المنصرمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تطوراً متسارعاً نسبياً في النمو الأفقي والعمودي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية رغم وجود تباين ملموس في مدى سرعة وسعة انتشار وعمق هذه العلاقات الانتاجية في كل من هذه الأقطار وفي سيادتها الفعلية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعمليات التطور والتحول الاقتصادي والاجتماعي لم تكن واحدة أو متجانسة، بل كانت متبايزة من بلد إلى آخر، ومن قطاع أوفرع إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى أو بين المدينة والريف... وكان لقانون التطور المتفاوت في الرأسمالية دوره وفعله الموضوعيان في هذا الصدد ولم تكن اتجاهات واساليب ومضامين التطور الرأسمالي في هذه الأقطار تتسجم مع حاجات وضرورات التطور المعجل والمتناسق لاقتصادياتها وبما يسهم في تسريع عملية التخلص من مظاهر التخلف والتبعية فيها، وتقليص الفجوة الكبيرة القائمة بين هذه الاقتصادات واقتصادات الدول الرأسمالية المتطورة، فالطريق الذي سلكته جميع هذه الأقطار يمكن أن يوصف نسبياً بتلك المسار التي تطلق على طريق «التطور البروسي» أي طريق اللاتورية والاصلاحية المساومة المديدة مع فئات الاقطاعيين لصالح استمرار وجود العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية لفترة أطول وإعاقة حل المسألة الزراعية^(١٩). وقد تجلت التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لسلوك هذا الطريق على بقية القطاعات والفروع الاقتصادية وعلى الحياة الاجتماعية والسياسية وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية. وانعكس هذا الواقع على طبيعة النظام السياسي في الأقطار العربية. فالمساومة بين البرجوازية العربية وكبار ملاك الأراضي الزراعية تجلت في تكريس نظم استبدادية ودكتاتورية وفي غياب الحياة الدستورية والديمقراطية ومصادرة حقوق الانسان.

ومع ان ممثلي البرجوازية الوطنية كانوا وما زالوا يتداولون السلطة بأساليب غير ديمقراطية منذ أكثر من اربعة عقود، فإنها لم تستطع حتى الآن اقامة دولها الوطنية المستقلة وممارسة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، إذ مازال البرجوازية الاحتكارية الأجنبية تراقب وتوجه نشاطاتها، فالدولة في جميع الأقطار العربية كانت وما تزال عاجزة عملياً عن انتهاز سياسة اقتصادية تخدم مصالح التطور الاقتصادي على المستويين الوطني والقومي بصورة مستقلة وفي ضوء مشروعيها الخاص، بحيث تسهم في زيادة معدلات النمو وتسريع وتاثيرها، وتؤمن تدريجياً اقامة الوحدة العضوية والديناميكية في عملية اعادة الانتاج، وبالتالي تقليص تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي ما تزال حتى الآن تسيطر عليه ولانتتبع سياسة مستقلة ازاء الموارد الأولية الموجودة في بلدانها، رغم ان اقطاراً عديدة اجرت تأميمات واسعة في هذه الحقول. فالشركات الرأسمالية الاحتكارية مازال تتحكم حتى الآن بسياسات الانتاج والتصدير والأسعار وأسواق تصريف المواد الأولية المتوفرة في الأقطار العربية.

وما تزال البرجوازية العربية الحاكمة عاجزة عن حماية أسواقها الداخلية من المزاخمة الأجنبية، ويفرض عليها ونحتم تأثير عوامل عديدة، سياسة الأبواب المفتوحة أمام صادرات الدول الرأسمالية المتطورة، وهي نادراً ما تتحكم أو تؤثر في كميات وبني الاستيرادات أو في أسعار السلع المصنعة المستوردة، ويتجلى ضعف استقلالية البرجوازية العربية، وبالتالي ضعف استقلالية دولها، في ضعف تأثيرها المطلوب على اتجاهات ومضامين تطور القوى المتجهة للمادية والبشرية، من خلال ضعف التأثير في

اختيار طبيعة ومستوى التكنولوجيا المستوردة لأغراض التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي أو في وجهه تنمية وإعادة تكوين قوة العمل.

وتحت تأثير عوامل عديدة مازال البرجوازية العربية، ورغم هيمنتها الفعلية على كميات كبيرة من الموارد المالية سنوياً، وبخاصة الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، عاجزة عن إظهار قدرتها وممارسة سياسة مستقلة في عمليات تجميع ومركزة التراكبات الرأسمالية وتنظيم وتوجيه عمليات توزيعها واستخدامها بما يفوق إلى تعجيل معدلات النمو وتغيير بنية التنمية الراهنة، وبالتالي تغيير بنية الاقتصادات العربية القطرية، أو الحد من التسرب الواسع نسبياً لتلك التراكبات نحو الأسواق الخارجية.

وتأثر النخب الحاكمة، المثلثة لمصالح فئات متباينة من البرجوازية العربية، بقرارات وتوصيات وسياسات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أو بتوجيهات وتأثيرات الشركات الرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسية، أكثر من تأثرها بقرارات البرجوازية العربية أو الاهتمام بمصالحها، وهو أمر يعكس طبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة والبرجوازية العربية والدور المهم الذي تمارسه أجهزة الإدارة الاقتصادية البيروقراطية والتكنوقراطية على تلك النخب. ويمكن الادعاء بأن أوضاعاً واسعة من البرجوازية العربية تتأثر هي الأخرى بقرارات وتوصيات تلك المؤسسات التي تقدم في الجوهر مصالح الرأسمال الأجنبي، أكثر مما تستجيب لمصالحها الآتية وذات المدى البعيد، وهو أمر مرتبط بدوره بطبيعة واتجاهات تطور هذه الفئات ويمتد إلى الوعي الاجتماعي الذي تمتلكه، والبرجوازية العربية لا تمتلك حتى الآن مشروعها الخاص والمستقل في التنمية الوطنية والقومية. وما تمتلكه مجسّد مشروعاً انتقائياً يتذبذب بين أقصى اليسار وأقصى اليمين، ويعبر عن مصالح متضاربة أحياناً وغير متجانسة في الغالب الأعم، وهذا الواقع يشكل سبباً مرة ومرة أخرى نتيجة للدور الكبير الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتطورة ومؤسساتها الاقتصادية والمالية الدولية على الاقطار العربية وحكوماتها البرجوازية.

ويبدو هذا الاستنتاج أكثر وضوحاً واقناعاً عند متابعتنا للسياسات الفعلية التي تمارسها حكومات الاقطار العربية في مجالات الاستثمار الرأسمالي في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته، وبخاصة في مجالات الصناعة والزراعة وفي قطاع استخراج وتصدير النفط الخام، وفي مجالات توزيع واستخدام الأيدي العاملة والكفاءات العلمية وفي علاقاتها الاقتصادية العربية البينية والدولية

ورغم كل ذلك تبقى البرجوازية الوطنية في الاقطار العربية، وبخاصة البرجوازية الصناعية، وفئات البرجوازية الصغيرة، قادرة الآن وفي المستقبل المنظور على القيام بدور أكثر ملموسية واستقلالية، أكثر ديمقراطية ووعياً بالمهام والامكانيات والحاجات وأشد استجابة للضروريات الموضوعية، من أجل تهيئة أوسع جماهير الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية حول مهام عامة تشترطها طبيعة المرحلة لحوض مسيرة الضلال لانتزاع الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاستقلال السياسي وتوطيده وتوسيع قاعدة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية، إضافة إلى زيادة اشكال وتحسين مضامين التعاون الاقتصادي الدولي، ويعتمد هذا التقدير على عدة حقائق هي:

(١) تجرية السنوات المنصرمة بنجاحاتها وانخفاقاتها والدروس المستخلصة منها؛

(٢) الواقع الراهن الذي تعيشه شعوب الاقطار العربية والتدقيق في المستوى الاقتصادي والبنية الطبقية والوعي الاجتماعي الذي بلغته؛
(٣) التحولات الكبيرة الجارية على الصعيد العالمي والتدقيقات الجارية على جملة من المفاهيم والتجديدات النظرية الجامدة، والتقديرات السياسية والاقتصادية الوحيدة الجانب، والعلاقات الاجتماعية المنشجرة بين الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية، اضافة إلى التطورات الكبيرة الجارية على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول، وبخاصة بين الدول الكبرى، والتراجع الكبير عن ممارسة سياسة الحرب الباردة التي سادت العلاقات بين الدول خلال العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، وكذلك مفاوضات واجراءات نزع السلاح وحل المشكلات والنزاعات الاقليمية بالطرق السلمية.

وعند البحث في كيفية تحفيز ودفع البرجوازية الوطنية في الاقطار العربية إلى ممارسة دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المستقل، وإلى زيادة تأثيرها على سياسة الدولة التي تقودها باتجاه تعزيز استقلاليتها وضمان تنفيذ مشروعاتها الوطنية واضعاف الجانب السلمي التساوي في طبيعتها المزدوجة لصالح الحلول الأكثر ديمقراطية والاكثر تأثيراً على حياة الجماهير الواسعة، ينبغي التحري عن العوامل الذاتية والموضوعية الداخلية والاقليمية والدولية التي كانت وما تزال تطف حجرة عثرة في هذا الطريق، كما لا بد من معاناة مدققة أو مراجعة صارمة للأدوار والمواقف التي كانت أو ما تزال تمارسها وتتخذها القوى الوطنية والديمقراطية الاخرى في هذه الاقطار، ونحن لسنا بصدد البحث في هذه النقطة بل نقتصر على الاشارة إليها.

فالقوى الطبقية والسياسية الوطنية الاخرى وبشكل خاص قوى المثقفين والأوساط العمالية والفلاحية الأكثر وعياً والتصاقاً بالحياة السياسية، تتحمل مسؤولية خاصة.
فأوضاع هذه الاقطار تتطلب منها زيادة دورها وتأثيرها الايجابي على أوساط واسعة من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة لدفعها بالاتجاهات الأكثر ديمقراطية لتطوير سياساتها ومواقفها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وعلاقتها الاقتصادية العربية والدولية من جهة، والتخلي عن البرامج المتطرفة التي لا تتسمج مع طبيعة ومهات المرحلة وتعرقل تحقيق الوحدة الوطنية من جهة أخرى.

ويبدو في مقيداً إعادة تأكيد الدور الأكثر حيوية وقاعدية الذي يمكن أن يؤديه المثقفون الديمقراطيون في الحياة السياسية لهذه البلدان دون ان يعني ذلك مصادرة أو منافسة أي من الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى على دورها في هذه العملية أو الحلول عليها. فالموقع والمكانة والامكانيات والمزاج العام للمثقفين كلها عوامل يمكن ان توفر أرضية صالحة لتنشيط هذا الدور لدفع العملية الديمقراطية بالاتجاهات الأكثر شمولية وعمقاً، والأكثر التصاقاً بالواقع الموضوعي والمصالح الأساسية للجماهير الواسعة، والمرحلة الراهنة تؤهل مثل هذه الفئات لأن تلعب مثل هذا الدور.

فالمرحلة التي تعيش فيها شعوب الاقطار العربية تنطوي على مهات ذات طبيعة ديمقراطية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الدولية، وهي تستجيب لمصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، وان تباينت مستويات الاستفادة من تنفيذ تلك المهات. فتطوير العلاقات الانتاجية

الراسيالية يستجيب مباشرة لمصالح وأهداف البرجوازية العربية وفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة، ولتسه يستجيب أيضاً وبهذا القدر أو ذاك، وعلى المدى القريب والبعيد، لمصالح الطبقة العاملة وكادحي الريف وأوساط المتخفين، من خلال التطور الذي سيحصل في القوى المتحدة المادية والبشرية، ومن خلال رفع مستوى الانتاج ومعدلات الانتاج والدخل القومي. وإن هذا التطور سيسهم في تطور البنى القومية، وبخاصة الوعي الاجتماعي لتشديد النضال في سبيل الديمقراطية وتعميق الإصلاحات الاقتصادية وتأمين ظروف أفضل لمعادلة اجتماعية نسبية في إطار العلاقات الراسيالية السائدة.

ويمكن ان تعتمد مثل هذه العملية، إضافة إلى تأمين سيادة الدستور ودولة القانون واحترام حقوق الانسان وحرياته العامة والتداول الديمقراطي للسلطة السياسية، على الأخذ بالبرمجة الاقتصادية وتوسيع وتنمية قطاع الدولة والقطاع المختلط والقطاع التعاوني على أسس مدروسة وعملية ودون إلحاق أية أضرار بتطور القطاع الخاص الوطني، مع الاهتمام باحترام قوانين وآليات السوق الوطني والقومي والدولي، والاستفادة منها لتقليل الأضرار المحتملة التي تنشأ عن عفوية حركة وفعل هذه القوانين الراسيالية، عبر ممارسة التأثير المقصود عليها لزيادة إيجابيات العلاقات السلعية - النقدية في الأسواق الداخلية والخارجية، وهي عملية معقدة حقاً ولكن لا مناص منها لتحقيق الاهداف المنشودة.

الهوامش

- (١) راجع: ندوة مجلة «المستقبل العربي» في موضوع «العقل السياسي العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠/١٩٩٠، ص ١١٨ - ١٣٦.
- (٢) راجع د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مصر الجديدة، ١٩٨٥ ص ٢٤ - ٢٥.
- (٣) راجع: لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت ط ١٩٨٥/٨، ص ٤٤٨.
- (٤) راجع: نفس المصدر السابق، ص ١٧٣ - ١٧٥.
- راجع أيضاً: د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣ مطبعة الارشاد/ بغداد ١٩٧١.
- ز.ي. هيرشلاخ، تدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث في الشرق الاوسط، دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسيني، ص ٦٥.
- ز.أ. ليفين، الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الراسيالية ١٨٥٠ - ١٨٧٠، مجلة الطريق اللبنانية، المجلد ٣٧، العدد ٣/١٩٧٨، بيروت ص ٢٠٠.
- (٥) راجع: لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق، ص ٣٩٤ - ٤١٤.
- (٦) راجع: س. هـ. لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط ٤ مطبعة المعارف، بغداد ١٩٨٨، ص ٣٣٥.

- (٧) راجع: د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط. ١، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٤٩ - ١٥١.
- (٨) نفس المصدر السابق، ص ١٥١ - ١٥٣.
- (٩) نفس المصدر السابق، ص ١٥٧ - ١٥٨.
- راجع أيضاً: محمد عبد دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة المصرية، صيدا - بيروت، ١٩٧١، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.
- لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق، ص ٤٣٦ - ٤٧٥.
- ف. أ. لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، المختارات من ١٠ مجلدات، مجلد ٥، مصدر سابق، ص ٤٩٨ - ٥٢٣.
- (١٠) راجع: عبد الله الفيض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ مطبعة دار السلام - بغداد ١٩٧٥، ص ١٤٦.
- (١١) راجع: مجموعة من المؤلفين، الاقتصاد السياسي، في أربعة مجلدات، المجلد الأول، دار ديتس للشر، برلين، ١٩٧٦، ص ١٦١ - ١٦٥.
- (١٢) راجع: د. سمير أمين، أزمة للمجتمع العربي، مصدر سابق، ص ٢١ ود. سمير أمين، مابعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٤ - ٢٥.
- (١٣) راجع: كاظم حبيب، دراسات في الاصلاح والتعاون الزراعي الانتاجي، مطبعة الغري، الجسف، بغداد، ١٩٧٦، ص ٧٩، و ٩٨ - ١٠٧.
- (١٤) راجع: د. محمد سليمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، الجزء الأول، المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٨٤.
- (١٥) راجع: (أ) نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط ١/١٩٨٦.
- (ب) صالح حيدر، مشكلة الارض في العراق، رسالة دكتوراه، مدرسة لندن للاقتصاد، كامبرج ١٩٤٢.
- (ج) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق.
- (د) سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سابق.
- (١٦) راجع: د. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التأريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨.
- راجع أيضاً: لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق.
- (١٧) ملاحظة: يمكن في هذا الصدد العودة إلى برامج الكثير من الاحزاب الوطنية في الاقطار العربية. سواء بالنسبة للفترة التي سبقت الحرب المالية الثانية أم التي أعقبها، إذ ان هذه البرامج تشير بوضوح إلى القواسم المشتركة من نضالها الوطني والقومي.
- (١٨) راجع: أبحاث ندوة دور القطاع المام والقطاع الخاص في الوطن العربي التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة في شهر أيار عام ١٩٩٠.
- راجع أيضاً: كاظم حبيب، حول الموقف من قطاع الدولة في الاقطار العربية، مجلة «المستقبل العربي» العدد ١٩٩٠، /٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٥٦ - ٧٤.

(١٩) راجع: ف. أ. لينين، المختارات في ١٠ مجلدات، المجلد ٣، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦، ص ١٥٩ - ١٦٠.

وكاظم حبيب، دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الانتاج، مصدر سابق ومكرم الطالباني وكاظم حبيب، آراء في مفهوم وقضايا الإصلاح الزراعي، مكتبة بغداد، بغداد، ١٩٧١.

صدر عن دار عيبال

للدراسات والنشر،

- تجربة في العشق... رواية الطاهر وطار
- الجنرال في متاهته... رواية غابرييل غارسيا ماركيز
- التجربة العسكرية الفيتنامية علي فياض
- الانتفاضة - ثورة كانون د. عمر حلمي الفول
- كلمات على بوابة النصر ونداءات الانتفاضة
- مدخل إلى فكر رثيف خوري د. عبد الرزاق عيد
- البيروستروكا مجموعة باحثين
- الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية ربحي قطاش
- فلسطين عام ١٩٤٨ جبريل محمد - واصف نزال - زهير الصباغ
- قضايا وشهادات: كتاب دوري

- ١ - طه حسين / المقالة - الديمقراطية - الحداثة.
- ٢ - الحداثة (١) / النهضة - التحديث - القديم والجديد.
- ٣ - الحداثة (٢) / الوطني - الاختلاف - حداثة الآخر.



مقدمة

(١)

ليس من السهل الحديث عن تجربة البورجوازية الصغيرة في حكم العالم العربي. ففي الحقيقة هناك تجارب عديدة يقدر عدد المجتمعات العربية التي حكمتها هذه الطبقة. ويبدأ الاختلاف باختلاف المجتمعات العربية المعنية، التي تكونت في العصر الحديث في ظروف وبعوامل مختلفة إلى هذا الحد أو ذاك. يضاف إلى ذلك الخصوصية التاريخية لاستلام كل من هذه البورجوازيات الصغيرة للقيادة في مجتمعاتها، ثم العوامل المؤثرة الخاصة بكل منها في تطور سلطتها والظروف التي تحكم هذه التأثيرات. فالحديث عن سلطة البورجوازية الصغيرة في بلدان حركة التحرر العربي، أي البلدان التي أرادت أن تتخلص سريعاً من الاستعمار والتخلف والتجزئة، يحتاج إلى كثير من التجريد الذي قد يجعل البحث عمومياً لدرجة أنه قد يشمل بلدان التحرر في العالم الثالث برمه. الأفضل لو استطاع المرء أن يكتب عن تجربة كل بلد على حده، ليصل من ذلك إلى نظرة شاملة لجميع هذه التجارب. على أن هذه النظرة الشاملة (لوحدها) لن تكون - كما قلنا - مفيدة عملياً للوطن العربي، ما لم تأت كنتائج لدراسة التجارب الفردية. ولأننا لانستطيع هنا أن نفعل الأفضل، لأنه متعذر، فأننا سنحاول أن نقوم بالممكن والأصعب، وهو استخلاص نموذج لتطور سلطة البورجوازية الصغيرة العربية، نتحدث عنه، متحملين الانتقادات التي ستشير إلى هذه أو تلك من الأخطاء والنواقص المتوقعة. لضرورة البحث سوف نفرّق بين التطور الاقتصادي والتطور السياسي، واضعين نصب أعيننا أن التطورين ماضيا سوى نظرتين من زاويتين مختلفتين للمشاهد الواحد.

بوعلي ياسين

تطور سلطة

البورجوازية الصغيرة

في بلدان

حركة التحرر العربي

أولاً - التطور الاقتصادي

(ب)

بالأصل يتمثل الفرق بين قطع من القروء وعصبة من الشر، كما يرى انغلز، في «العمل»؛ فهو الشرط الأساسي الأول لكل حياة بشرية، وهو بمعنى ما قد خلق الإنسان بالذات. فبالعمل يحقق الإنسان ذاته، إذ عندما يغير ويعد تكوين مواد الطبيعة، فإنه يسقط على هذه المواد وعيه وأفكاره ورغباته وحاجاته. . . إنه يسكب عليها الخصائص الكامنة لجوهره، ويتمكن عبر انتاجه هذا من سد الحاجات الحياتية، لنفسه ولغيره من البشر.

غير أن العمل في ظروف الاستغلال الطبقي أصبح غريباً عمن يقوم به. وتتجلى غربة العمل هذه - وفقاً للماركس - في النواحي الأربعة التالية: أولاً، يخلق العامل الثروات، غير أنه لا يتصرف بها، لأنها كسلع تنفصل عنه وتصبح قوة عمياء ضده. هكذا يخلق العامل سلطة أولئك الذين لا يعملون، سلطة عليه وعلى متوجه. ثانياً، أصبح العمل الزاماً وضرورة للبقاء وروتينياً، دون متعة أو اختيار أو إبداع. ثالثاً، أصبح الإنسان غريباً عن جوهره الإنساني الذي يتطلب بالضبط نشاطاً منتجاً حراً وإعياً. رابعاً، أصبح الفرد المنتج غريباً عن البشر الآخرين، لأن الدافع الحاسم إلى العمل لم يعد إرضاء لحاجات الآخرين؛ لم يعد إتماماً لذوات الآخرين، لأنه ليس بعد تحقيقاً لذات الفرد المنتج نفسه.

السبب الأول والأساسي لهذه الغربة هو استغلال الإنسان لقوة عمل الإنسان. ويقوم الاستغلال على أساس خاصية قوة العمل، في أنها قادرة دون غيرها على أن تقدم من الخيرات أكثر مما تحتاج لإعادة انتاج نفسها، أي أكثر مما يلزمها للمحافظة على نفسها كقوة عمل جاهزة. هذا الفرق بين ما تقدمه قوة العمل وما تناله هو ما نسميه «فائض الانتاج» بالتعبير العبي، وهو «فضل القيمة» بالتعبير النقدي. والقاسم المشترك لجميع المجتمعات الطبقية هو أن فائض الانتاج أو فضل القيمة يستحوذ عليه غير الذين خلقوه، فمن يتصرف به ولصالح من يعود، ذلك هو السؤال الحاسم بخصوص الاستغلال. في المجتمع الرأسمالي مثلاً يتحكم بفضل القيمة البورجوازيون أصحاب الراسمائل، أولاً كفضل قيمة عمقٍ ومختر بشكل «وسائل انتاج» (آلات ومعدات ومباني ومواد. . .)، وثانياً كفضل قيمة كامن في قوة العمل المتأجورة من قبل هؤلاء الراسماليين. ويتم تقاسم فضل القيمة مابين الراسماليين عبر السوق عادة، ويقدمون قسماً منه لدولتهم، أي لأجهزة القمع البوليسية والبيروقراطية والدعائية الموظفة من أجل استمرار واستقرار الاستغلال بوسائل العنف والادبولوجيا والتضليل. من بين السلع، التي تنتجها البروليتاريا لحساب الراسماليين، تتميز وسائل الانتاج في أنها وسائل لتابعة استغلال قوة عمل البروليتاريا التي أنتجت هذه الوسائل، من هنا فإن حيازة أو ملكية وسائل الانتاج تعني القدرة على استخدام فضل قيمة منتصب سابقاً من أجل استغلال لاحق لقوة العمل والاستحواذ من جديد على فضل القيمة.

ذلك هو المفهوم الاقتصادي لاستغلال وسائل الانتاج، فهو يتم أولاً بما ذكرناه عن القدرة على استغلال قوة العمل ووسائل الانتاج (قوة العمل الجارية والمختر)، ثم بعدئذ يسأل عن الشكل القانوني لهذا الاستغلال، دون أن يغفل عن أن القانون يأتي ليضفي شرعية على أعمال السطو والاعتصاب أيضاً، لأنه دائماً قانون الأقوياء في المجتمع. من زاوية النظر هذه نتعرف في المراحل ما قبل الرأسمالية على نوعين رئيسيين من الأنظمة الاقتصادية - الحقوقية: النموذج الغربي في تطابق حقي الملكية والتصرف وسيادة

الملكية الفردية لوسائل الانتاج، والنموذج الشرقي الذي يفصل فيه حق التصرف عن حق الملكية وتطغى الحياة الفردية بدلاً من الملكية الفردية. هما نموذجان مختلفان للاستغلال، وليمكن الحكم بسهولة أن النموذج الشرقي (المسمى «نقط الانتاج الآسيوي») أقل أو أكثر استغلالاً ونمناً من النموذج الغربي تجاه المنتجين.

في الحقيقة، في المرحلة الأولى فقط من سيطرة رأس المال لم يكن ثمة فارق بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم الحقوقي لاستغلال وسائل الانتاج. غير أن دخول الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية فصل من ناحية بين الادارة والملكية. فلم يعد بالامكان في الشركات المساهمة، التي أضحت الشكل الأهم والأعم للمشروع الرأسمالي، لاعلمياً ولا عملياً، أن يدير المساهمون (وهو المالكون حقوقياً) ملكياتهم بأنفسهم. من ناحية أخرى دخلت «الدولة» في عملية الانتاج كرأسمالي كبير، إضافة إلى مهمتها الأصلية كمشرع على الاقتصاد وكحكم بين الرأسماليين المتنافسين. وهكذا جلست على رأس منشآت الدولة والشركات المساهمة فئة بيروقراطية تكنوقراطية تنوب عن المالكين حقوقياً (الدولة أو المساهمين) في تسير عملية الانتاج والاستغلال. ومع تطور الاقتصاد الرأسمالي يتعاظم دور هذه الفئة البيروقراطية، وتكثر حصتها من فضل القيمة أو من الأرباح.

(ج)

في محاولة بورجوازية صغيرة لاستباق الزمن والحقاق بالبلدان الصناعية المتقدمة تحركت في بعض البلدان المخلفة، منها بعض البلدان العربية تتقدمها مصر في الخمسينات خاصة، جامعات مثورة من الطبقات الوسطى، مدعومة من الطبقات الدنيا الراغبة تحت نير الجهل والفقر والاضطهاد، فخلت بعض الشيء عن الرأسماليين وبعض الشيء إلى جانبهم. وقد أسكن هذا من خلال سيطرة هذه الجماعات على أجهزة الدولة، بما فيها أجهزة القمع التي كانت تُدار إلى حد بعيد من قبل أبناء الطبقات الوسطى لحساب الطبقة الحاكمة المالكة. وذلك، من ناحية حاجة الطبقة العليا موضوعياً إلى خدمات نخبة الطبقة الوسطى ككفاءات وكصلة وصل بينها وبين الطبقات الدنيا، ومن ناحية أخرى لقصور ذاتي في الطبقة العليا نجم في البلدان العربية عن خضوعها القريب لقوى خارجية وقلة خبرتها. لقد حدث للطبقة الرأسمالية هنا - إلى حد بعيد - شبه ما حدث للسلاطات المالكة التي أزاحتها عالميها عن العرش. فهؤلاء المالك كانوا أجهزة قمع يدها ضد الرعايا والمعلمة، فأصبحوا بعدئذ أو صباه على السلاطة المالكة يعملون لحساب أنفسهم ولحسابها في نفس الوقت، ثم تحولوا للعمل ضدها لصالح أنفسهم. في قسم هام من الاقتصاد الوطني حلت إذن هذه الفئة البيروقراطية محل الرأسماليين، لا كإلّاك حقوقي، وإنما كمدير مفوض لوسائل الانتاج والتوزيع والإعلام، - مفوض من قبل الدولة التي سيطروا عليها، الدولة التي أصبحت دولتهم، أصبحت تجرّيداً لكيانهم ولصالحهم الطبقة، ولا أهمية في الصراع الطبقي المكتشف السؤال عن قام بالتفويض باسم الدولة، فالقانون - كما قلنا - يضعه بعدئذ الغالبون، وهذا القسم من الاقتصاد الوطني شكّل مايسمى «القطاع العام الاقتصادي»، والأصح «قطاع الدولة الاقتصادي». في هذا القطاع استلمت إدارة الانتاج والاستغلال الفئة البيروقراطية التكنوقراطية، وآلت الملكية إلى الدولة التي هي دولة الفئة المذكورة.

من الطبيعي مع هذا التحول الكبير والسريع نسبياً والمنطقي بكتلة بالادبولوجيا المتشكلة نوعاً ما للطبقات الدنيا، أن تنشأ أوهام حول الطبيعة الطبقة الاستغلالية للسلطة الجديدة، وخاصة في ظروف

الاستقرار والدعاية المترافقة مع الإصلاحات المناسبة للنخبة الجديدة والتي تفيد منها في البداية الطبقات الدنيا أيضاً. لكن ثمة مقاييس علمية قادرة على إعطاء الخبر اليقين، لا يعيقها عن ذلك الغياب النسبي للملكية الحقوقية. فهي متدقق في: غربة العمل، دور العمال في عملية الانتاج، مقدار فضل القيمة وتوزعه، تغاوت الدخول.. وفي العلاقة مع الرأسمالية التقليدية ومع الرأسمال الأجنبي. ولو قام الشغيلة وتقدّك بطرح هذه الأسئلة وحاولوا الاجابة عليها بشكل علمي موضوعي، لأدركوا بعد زمن قصير نسبياً، أن ليس لهم من قطاع الدولة المذكور أكثر مما لبروليتاريي الرأسمالية الغربية الاحتكارية، وأن «رأسمالية الدولة» هي أيضاً رأسمالية، وأن رب العمل القديم قد ظهر من جديد بجلد تكنوبورقراطي يبدو في المرحلة الأولى ميالاً إلى الحمرة الزاهية، لكن ألوانه سرعان ماتت بهت في المراحل التالية لتنتهي إلى الرمادي الكامد.

هذا من ناحية مائزات نظرية. فلنعاين الواقع، ولندرسه استناداً إلى المقاييس المذكورة آنفاً، والتي يمكن اختصارها في الأسئلة الأربعة التالية: - كيف يجري التراكم في اقتصاد المجتمع؟ - ماهي العلاقة بين المنتجين وإدارة الانتاج؟ - ماهو الهدف من الانتاج، أو ماهي طبيعة العلاقة بين منشآت الدولة الاقتصادية من جهة والموردين والمستهلكين من الجهة الأخرى؟ - كم هي الأرباح، من بوزعها، ولصالح من؟ فيمايلي سنتناقص المسائل الثلاث الأخيرة، لنحاول من خلال هذه المناقشة الاجابة على المسألة الأولى. عل أنه من الضروري النظر إلى هذه القضايا وفهمها تاريخياً، وذلك من خلال التطريق بين ثلاث مراحل مرت بها سلطة البورجوازية الصغيرة العربية (على الصعيد الاقتصادي كما على الصعيد السياسي): - المرحلة الأولى: مرحلة الصعود والإصلاحات (في الخمسينات ولأول الستينات). - المرحلة الثانية: مرحلة الهينة وقطف الثمار (عموماً في السبعينات)، - المرحلة الثالثة: مرحلة السقوط الرأسمالي والكمونبرادوري (عموماً في الثمانينات).

منذ البداية لم يكن العمال، وهم المنتجون، سوى منفذين لأوامر الادارة المعنية من قبل السلطة العليا. لم تكن لهم أية سلطة ادارية حقيقية، ولا حتى حق الرقابة، ربما باستثناء ماحصل في المرحلة الأولى من مناقشات ووعد وتجريبات لاشراكهم في الادارة والأرباح. أما المجالس الانتاجية، التي أحدثت في المرحلة الثانية، فكانت ذات وظيفة استشارية، غير معتبرة غالباً. وهي مع ذلك لم تمثل العمال، بل تكونت من الادارة ومن ملحقاتها المعصوبة والتغابية المثلة ظاهرياً للعمال، بأشكال شتى، فهي تنتمي إلى البرجوازية الجديدة أكثر من انتهائها إلى الطبقة العاملة. بذلك تكون العلاقة بين العمال والادارة في منشآت رأسمالية الدولة شبيهة بالعلاقة بين العمال وأرباب العمل من منشآت رأسمالية الأفراد. بل إن العمال في الشركات الرأسمالية التقليدية يتميزون من زملائهم في شركات الدولة، أولاً، في فهمهم النسبي بالنضال المطلب (الذي هو أساس أي نضال عمالي سياسي) بأشكال متعددة كالاضراب والتظاهر؛ وهو حق ديمقراطي محرم على العمال في رأسمالية الدولة المتخلفة العربية، وخاصة في مرحلتها الثانية والأخيرة. أما النضال السياسي فقد كان ممنوعاً في المرحلة الأولى، ثم أصبح مرغوباً في المرحلة الثانية، لأنه أمكن التحكم به ليكون مؤيداً للسلطة، وفي المرحلة الثالثة أصبح مفروضاً لتأكيد سلطة الطبقة الجديدة وتبيض وجهها أمام الخارج. خلافاً لذلك ترفض الرأسمالية الغربية النضال السياسي العمالي.

بالارتباط مع ذلك يتميز عمال الرأسمالية التقليدية عن عمال رأسمالية الدولة المتخلفة، ثانياً في استفادتهم من وجود التنافس بين أرباب العمل في نظام الرأسمالية التقليدية، وبالتالي في دورهم بتحديد الأجور وموازنتها مع الأسعار، بينما في القطاع العام تلعب الدولة البيروقراطية دور الرأسمالي المحتكر الذي يحدد الأجور والأسعار دون خوف من منافسة سوى التهريب، ويحدود عدم إثارة انتفاضات عمالية أو شعبية عملة رغم الرقابة والقمع. وقد ظهر جلياً، كم كانت البيروقراطية البيروقراطية تستغل عاملها، عندما فسحت المجال في المرحلة الثانية لنشاط القطاع الرأسمالي الخاص أن ينافس قطاع الدولة في الانتاج والتسويق والمالة، إذ أخذ العمال ينفذون منشآت الدولة، وفقد القطاع العام خبرة عماله وفنييه، مما شكل خطراً على هذا القطاع من الداخل ومن الخارج. وقد انضطرت الدولة لمنع خروج اصحاب المهن والعمال الفنيين والموظفين من منشآتها ومن البلاد، كما منعت الاستقالات. هكذا بالقصر تحمل البيروقراطية مشاكل البلاد. في المرحلة الثالثة كانت الطبقة الجديدة قد استنزفت القطاع العام لدرجة أنه لم يعد قادراً على أداء وظيفة البقرة الحلوب، فلم تعد تهتم لاقبال أو اديار العمال والموظفين، بل أصبحت لا تريد المزيد وترغب بالتخلص من أكثر العاملين الموجودين لديها، سواء في القطاع الاقتصادي أو الاداري.

في مرحلة صمودها وتوسعها الاقتصادي حافظت البيروقراطية على مستوى للأجور يتناسب مع مستوى تكاليف المعيشة، وضمن سلم محدود نسبياً لا يبلغ أعلى أجر فيه أكثر من أحاد أضعاف أدنى أجر. كانت الأجور أجورها. لكن في المرحلة الثانية، عندما احتكرت سوق العمل، وكانت قد وجدت مصادر دخول أخرى، جعلت الأجور تتنافس في قيمتها الحقيقية (الشرائية) من خلال التضخم، لدرجة أنها أصبحت في المرحلة الثالثة لا تغطي الحد الأدنى الفيزيائي للمعيشة لدى جميع العاملين في الدولة تقريباً. فقلقت بهم خلال عقد من الزمن من المستوى المتوسط للبيروقراطية الصغيرة إلى المستوى الحضيضي للبروليتاريا. هذا التضخم كان مصداً رئيساً من مصادر التراكم منذ بداية المرحلة الثانية، فيما يسمى «التنمية بالتضخم»، وبلغ نسبة تراوحت بين ٢٠ - ٣٠ بالمئة على أقل تقدير في السنة، وصل في بعض السنوات، وخاصة في المرحلة الثالثة، إلى ٥٠ بالمئة وأكثر. والآن، إذا نظرنا إلى هذه الأجور كأحد عناصر تكاليف الانتاج، وأخذنا بعين الاعتبار الأسعار المنخفضة التي تدفعها البيروقراطية للحصول على المواد الأولية، وهي أسعار احتكارية، بل إذ عاتية إلى حد بعيد، كما سنبين بعد قليل، يتأكد لنا أن تكاليف الانتاج لدى الرأسمال الحكومي قليلة نسبياً. في الجهة المقابلة نرى أن أسعار البيع عالية نسبياً، فهي - باستثناء مواد أساسية جد قليلة مازالت تحفظ عامة المجتمع من الموت جوعاً - مبنية بناء على الأسعار العالية أو أسعار الأسواق الرأسمالية المجاورة العالية نسبياً. على الأقل بما يتناسب مع المستوى الأعلى للمعيشة هناك. إذن، التكاليف المحلية احتكارية متدنية والمبيعات عالية، وبالتالي فالمفروض أن تكون أرباح الشركات الحكومية عالية جداً. فلماذا يقال بعد هذا، إن شركات القطاع العام خاسرة؟

من زاوية نظر المحاسبة التجارية البحتة نرجع صحة الزاعم بخسارة القطاع العام. ولكن: ماذا يهم المواطن من المحاسبة التجارية؟ المقياس الاقتصادي المفيد هنا، هو ما إذا كانت التكاليف الاجالية اللازمة للانتاج تزيد عن قيمة المبيعات (خساره) أو تنقص عن قيمة المبيعات (ربح). بناء على ذلك يتبين لنا أن القطاع العام - بالتأكيد - ليس خاسراً. لكن الذي يحدث هو أن السلطة البيروقراطية ومنذ المرحلة

الأولى تنصرف بالأرباح قبل أن تتحقق هذه الأرباح محاسبياً، تقتطعها سلفاً. ولأنها لم تتعلم بعد أو بالأحرى لا تريد أن تتعلم من استاذتها الرأسمالية الغربية عاصمة التكاليف، فإن هذه الأرباح تظهر في دفاتها على أنها تكاليف، الأمر الذي قد يجعل شركاتها خاسرة ظاهرياً. لتفادي الخسارة، في حال وقوعها، يجب أن ترتفع الأسعار بما يكفي لاستيعاب التكاليف الوهمية المذكورة. وهكذا يدفع المواطن المستهلك ثمن السلع بمعدلات أرباح متزايدة سنوياً، بقدر ازدياد معدل اقتطاعات الرأسمالية البيروقراطية مسبقاً من أرباح شركاتها.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يجري ذلك؟. في المرحلة الأولى كانت سلطة البورجوازية الصغيرة تستخدم أسلوب التوظيف والاستخدام لغايات غير اقتصادية، تستخدم أبناءها وأنصارها ومن تريد استرضاءهم دون مراعاة حاجة المنشأة الاقتصادية المعنية إلى قوة عملهم، وفي بعض الأحيان حتى دون أن يقدم هؤلاء المعينون أية قوة عمل للمنشأة المذكورة: «طالة مفتقة»، كما يقول الاقتصاديون، كان لها دور في هجرة الريف والزراعة، أو عمالة وهمية، حيث يتواجد العاملون فقط بالاسم في أماكن عملهم، يتلون الأعطيات باسم رواتب وأجور كتطاء قانوني ويستغلون وقت العمل في كسب آخر. هذه الحالة كانت واضحة للجميع، لكنها لم تكن سياسة معلنة بصراحة. وقد أبدى كثير من رجال الكلمة استغرابهم من أن الدولة لا تقاوم البطالة المفتقة رغم كل براهمهم وإقتراحاتهم العقلانية. أما المعلم فكان هو أن على الدولة أعباء اجتماعية لا بد أن تحملها للقطاع العام الاقتصادي مثل الإداري، من ذلك دفع رواتب وأجور من يندبون للعمل في جهات حكومية أخرى أو شبه حكومية أو في منظمات شعبية وما إلى ذلك. . . . أما لماذا لا ينال هؤلاء أجورهم من الجهات التي يندبون إليها مع أن لهم أيضاً ميزاتياتها، فهذا لا يمكن فهمه إلا من خلال ما شرحناه آنفاً.

في المرحلة الثانية اضيفت أشكال وأنواع أخرى من الاقتطاعات، لأنها هدفت إلى غايات أخرى. فبعد فشل البورجوازية الصغيرة السائدة في تحقيق مشروعها الاقتصادي السياسي الثقافي واختيارها خط المهاندنة مع الامبريالية والتعاون مع البورجوازية التقليدية المحلية والابتعاد عن الطبقات الدنيا، كما سنرى في التطور السياسي، أسرعت بحجب شيئاً لنفسها كآجر لنضالها أو كحق لها في ملكها للدولة التي نالتها بالغلبة. أتصورها قالت لنفسها: إذا كنت قد فشلت في تحقيق آماني المجتمع، فلا أقل من أن أحقق آمانياتي الخاصة. وقد تيسر لها ذلك بفضل مساعدات الأشقاء النفطيين وقروض أعداء الماضي الامبرياليين، إلى جانب المصادر المحلية المتواجدة والتي ستواجه. هنا حدث سباق محموم جرف معه كامل المجتمع تقريباً - بهذا الشكل أو ذاك، إلى هذا الحد أو ذاك -، تقوده وترعاه البورجوازية الصغيرة المسيطرة نفسها، ويهدف إلى الاستئثار بما يمكن الاستئثار به من خيرات القطاع العام وعموم المجتمع: الكل يريد أن يصبح غنياً، ولا أحد أفضل من أحد. قسم كبير من هذه الخيرات المقتنصة ذهب إلى الاستهلاك الكليالي والترفيهي، والقسم الآخر تبين أنه «تراكم أولي»، إذ استخدم خاصة في المرحلة الثالثة كرساميل أولية فردية للاستثمار في الداخل والخارج. من أساليب ذلك يمكن أن نذكر تحويل فائض القيمة أو الربح سلفاً إلى رأسمالين في الداخل أو الخارج، عن طريق التكاليف الوهمية التي تساوي رشوة أو عمولة أو حصة تنصرف في القطاع العام وزيادة في الربح للمتمهدين والموردين من أفراد وشركات. كمثال أكثر ملموسية يمكن أن نورد الصفقات عالية الثمن اصطفاً (أعلى من السعر العالمي)، إذ يحدث تواطؤ بين البيروقراطية المحلية والشركات الأجنبية، فتدفع البيروقراطية السعر العالمي المتضخم (وهذا

غطاء قانوني) ثم تتقاسم الفرق بين سعر المبيع الحقيقي (المفترض دفعه) وسعر المبيع الدفئري (المدفوع فعلاً) مع المورد الأجنبي. بذلك تكون قد تصرفت مسبقاً بالأرباح الكامنة ووضعتها في حسابها الخاص خفية عن أعين عامة الناس.

إن الهدنة من الانتاج في نظام الرأسمالية الحرة هو الحصول على أقصى ربح ممكن، والدولة تسعى للتوفيق بين ذلك وسد حاجات المجتمع من السلع والخدمات. في نظام رأسمالية الدولة، حيث يتواجد رأسمالي جبار واحد هو الدولة (وإلى جانبه أو تحته رأسماليون أفراد صغار نسبياً)، فإن الرأسمالي الأكبر يقوم بالعملتين معاً. فيحاول في المرحلة الأولى تغطية حاجات المجتمع جيداً بأقل ربح ممكن؛ فهو مازال في صراع مع البورجوازية التقليدية في الداخل ومع الامبريالية في الخارج، ويحتاج إلى رضى الطبقات الوسطى والدنيا. في المرحلة الثانية تراه يسعى نحو أقصى ربح ويغطي حاجات المجتمع بتشف، قد يثير عدم الرضى - لكن، شرط ألا يؤدي إلى اضطرابات. في علاقتها مع متحجي المواد الأولية والزراعية المحليين، وخاصة الفلاحين، ترى الدولة تقوم بدور التاجر المحتكر، فتدفع أقل الأسعار، لا يعيقها في ذلك سوى الخوف من التهريب، - إن لم تكن الرأسمالية البيروقراطية منذ المرحلة الثانية وخاصة في المرحلة الثالثة هي التي تدفع نحو التهريب وتحثي بالتعاون مع التجار المهربين أرباحاً فاحشة، - أو الخوف من امتناع الفلاحين من انتاج المواد الأولية والزراعية التي يحتاجها صناعة الدولة وتجارتها. وليس نادراً في المرحلة الثانية أن لا تهتم البيروقراطية حتى بامتناع الفلاحين عن زراعة بعض المحاصيل الزراعية الهامة، الأمر الذي يساهم في بعض الأزمات التهمينية وفي العجز التجاري. وهكذا، فالرأسمالية البيروقراطية تشتري محاصيل أساسية وتصديرية تحتكر صناعتها و/أو تجارتها، تشتريها بأبخص الأسعار لدرجة أن بعضها لايسد تكاليفه الاجمالية أو لا يؤمن حياة كريمة لمنتجها، ثم تبيعها بعد التصنيع أو بدون تصنيع بأعلى الأسعار الممكنة في الخارج أو في الداخل، وتحقق أرباحاً عالية. في تلك العمليات تنشط - كقاعدة وليس استثناء - الوساطة والمحسوبية والرشوة إلى جانب القمع والاذلال والمباينة بالدفع للمستهجين غير المدعومين أو غير الأغنياء. حتى أعمال الفش التي اشتهر بها التاجر الشرقي، لم تتوان البيروقراطية التاجرة عن القيام بها على نطاق واسع، مما يزيد في مداخيل وثروات أفرادها، بمباركة ضمنية أو مع عتاب من قبل الدولة الأم.

وليس عامة المستهلكين في حال أفضل من الفلاحين مع البيروقراطية التاجرة. فمنذ المرحلة الأولى من سلطتها قننت البيروقراطية المواد والخدمات، ومنعت المنافسة التي بين البورجوازيين القدامى، فأبقت على الدوام الطلب أعلى من العرض، وجعلت بالتالي البائع سيداً على المستهلك. - خلقت أسواقاً احتكارية وتجاراً محتكرين على شاكلتها. هذا الوضع يدفع من أجل توازن السوق نحو ارتفاع الأسعار و/ أو خلق سوق سوداء و/ أو تنشيط التهريب، بقدر ملحاية الحاجة إلى هذه المواد والخدمات وبما يتناسب مع توفر القوة الشرائية (السبولة). لكن البيروقراطية في هذه المرحلة حافظت على التوازن بين الأسعار والأجور، وحاربت الأسواق السوداء وأسواق التهريب.

أما في المرحلة الثانية، فمع تآكل الأجور بالتضخم لم تمد السلع والخدمات رخيصة، وأصبح تلميحاً أكثر صعوبة. زادت الأزمات، واستمرت أو تفاقم في كثير من المواد الأساسية والكمالية، الهامة والثافية. وقد تجلّت هذه الأزمات في فقدان هذه السلع والخدمات أو بعضها، حقاً أو اصطفاً، لفترات تطول أو تقصر، وقد تكون دائمة كالسكن والمواصلات. كما تجلّت بصعوبة الحصول على السلعة أو

الخدمة دون جهد ووقت زائدتين وهدر في الكرامة. وفي كلتا الحالتين يرتفع السعر فوق التسعيرة الرسمية (أسعار سواد) بالنسبة لعلامة الناس، أو تتأمن السلعة المقفولة عن طريق التهريب بأسعار فاحشة، دون رسوم استيراد ودون مراقبة على الجودة وعلى الصلاحية. من ذلك يحقق المحتكرون والمهربون أرباحاً طافية عالية. هذا، إن لم ترفع البيروقراطية نفسها الأسعار لشق الأسباب والمبررات، الأمر الذي يخلق بعض التوازن بين العرض والطلب، ويزيد من أرباح المحتكرين الذين يميزون هذه المواد، ويخلق مزيداً من الحرمان لدى ذوي الدخل المحدود. في هذه الحالة كثيراً ما توقف البيروقراطية توزيع أو بيع سلعة لتعجز الجو من أجل فرض سعر جليد أعلى من السابق دون أي اعتبار إنساني.

يتساءل المرء: هل حقاً لا يمكن قطع دابر هذه الأزمات بعد سنوات وسنوات؟ يقول البعض، إنها إلهاء لعلامة الناس بالمشاكل الميشية اليومية عن القضايا السياسية للوطن والمجتمع. وقد تكون أعمالاً تربية على الأنانية والمنفعة والجشع والنزوع نحو التملك، وكلها من أخلاق المجتمع البورجوازي الرأسمالي. وأكثر ما تجلّ هذا في مجال البناء والسكن. فبعد المرحلة الأولى من حماية المستأجرين قصت السلطة البيروقراطية على إمكانية الاستئجار، فدفعت الناس إلى اللهاث نحو امتلاك البيت الخاص والهلاك في سبيله، وفي نفس الوقت ضاربت على الأراضي والبيوت، فتضاعفت أسعارها وأصبحت الحجارات سياحية، فهدرت أموال هائلة في البناء ونشأت أرباح طافية خيالية. مهما يكن، فهذه الأزمات تمكّنت الحل موضوعياً خلال زمن محدود، لصالح كل من المنتجين والمستهلكين وللصالح العام. لكن حلولها كانت منحرفاً البورجوازية الجديدة من إمكانيات هامة للتراكم الأولي. بالأصل ما كانت هذه الأزمات لتنشأ وتستمر لولا وجود تعاون أو تواطؤ بين البورجوازية البيروقراطية والبورجوازيين الأحرار. إضافة إلى أن أبناء البورجوازية الجديدة لا يشعرون بأية أزمة، إذ السلع والخدمات مؤمنة بيسر في كل وقت وبالأسعار الرسمية، أو بجائناً على حساب الدولة - أي المجتمع -، أو على حساب الشركاء والمستفيعين من المستثمرين الأفراد. وقد أصبح التفرق بين الطبقتين صعباً، وخاصة في المرحلة الثالثة. أصبحوا الآن أصحاب سيارات وقصور ومتاجر ومزارع وأرصدة في الخارج... فمن أين لهم هذا، إذا كانت أجورهم كثيرهم لا تكفي لسد الرمق؟! بل إنهم رفضوا منذ بداية المرحلة الثانية موازنة الأجور بالأسعار رغم ازدياد القوة بينها، ورغم الأموال المتدفقة التي وردت من النفط والمساعدات والتحويلات الخارجية والسياحة والقروض. تبين بعدئذ أن الهدف من ذلك هو الدفع والاضطرار نحو المدخول الحرمان وتبويره وشرعته، وبالتالي عدم السؤال عن مصادر الرقعة والثروات والرساميل.

عما سبق نجد أن البورجوازية الصغيرة في المرحلة الأولى من سلطتها تصرفت بوسائل إنتاج المجتمع لمصلحتها العامة كطيفة وبالتالي إلى حد معين لمصلحة كامل المجتمع. وبعد أن فشل مشروعها التحرري الوحدوي التقدمي على جبهة الصراع مع الامبريالية والصهيونية والبورجوازية التقليدية توجهت في هذه المرحلة الثانية نحو مصالحها كطيفة وكأفاد بالتعاون مع الأعداء السابقين، مستغلة سلطتها على القطاع العام، في عملية لاعادة رسملة الاقتصاد والمجتمع، ابتداء بأساليب التراكم الأولي، وسبق أفراد المجتمع نحو الوصول إلى أعلى موقع ممكن في الهرم الطبقي الجاري إقامته من جديد. في نهاية هذا السباق الذي قادته ووجهته سلطة البورجوازية الصغيرة واستنزفت فيه القطاع العام حلت مرحلة ثالثة، أعيد فيها فرز المجتمع طبقياً، فأصبحت البورجوازية الصغيرة من خلال سلطتها على وسائل الإنتاج العامة ذات رساميل واستثمارات، تترى على قمة الهرم الطبقي مع شركائها من

البرجوازية التقليدية، وصعدت أقلية متعاونة من الطبقات الوسطى إلى أعلى الهرم، وانحدرت الأكثرية الباقية تقريباً من الطبقات الوسطى إلى قاعدة الهرم بجانب عموم طبقات الشغيلة على حافة المجاعة أو تحتها بدرجات متفاوتة. في المرحلة الرابعة لم يبق سوى إنهاء عمليات التراكم الأولى المتناقصة لصالح استثمارات السوق التقليدية المتزايدة، وتصفية القطاع العام أو أكثره وتوزيعه على أفراد الطبقة العليا الجديدة، ليصل المجتمع من ثم على هذه التحويلة اللارأسمالية أخيراً إلى الرأسمالية. وهو ما يمكن أن نسميه تجاؤراً: الطريق الاشتراكي إلى الرأسمالية.

ثانياً - الجوانب السيامي

(٥)

تُعت «البرجوازية الصغيرة» بالتناقض بين الفكر والممارسة، بين النظرية والتطبيق. ونحن نجد أنفسنا غير متفقين مع هذا الرأي. إن التناقض كامن لدى هذه الطبقة في الفكر والممارسة، في النظرية والتطبيق. غير أننا لا يجوز، لكي نرى الانسجام بين النظرية والتطبيق، بين الفكر والممارسة، أن نأخذ الفكر بخطوطه العريضة، بل علينا التعمق فيه. عندئذ سنرى، أن الممارسة منسجمة إلى حد بعيد مع الفكر الذي انطلقت منه أو الذي تستند إليه. فكلاهما - الفكر والممارسة - تابع للمصالح الطبقة. إنما، من جهة أخرى، نجد أن هذه المصالح الطبقة متذبذبة.

إن «البرجوازية الصغيرة» (قبل استلام السلطة) معروفة بتذبذبها بين الطبقتين الرأسمالية والبروليتارية، مثلها كمثل أية طبقة متوسطة تجد قواسم مشتركة مع الطبقات التحتية كما مع الطبقة الفوقية. وهذا التذبذب من طبيعة فكرية وسياسية، نظرية وعملية، في آن واحد. وتتميز الطبقة الوسطى إلى جانب ذلك بنشرتها أكثر من غيرها من الطبقات الاجتماعية، وبالتالي ظهور الخلافات والتناقضات ضمنها أكثر مما لدى الطبقات الأخرى. كيف لا، والمصالح الطبقة تتراوح بين مصالح الطبقات الدنيا ومصالح الطبقات العليا في المجتمع؟!

من المعلوم أن السلطة الطبقة هي سلطة أقلية على الأكثرية من الشعب. والمسألة المطروحة هنا: كيف أمكن لأقلية أن تصل إلى السلطة، وأن تستغل وتضطهد الأكثرية، إذا كانت بالخصائص المذكورة آنفاً من تذبذب وتشرذم وتنازع؟

عندما يجبل المجتمع بثورة اجتماعية جديدة تصدى شريحة أو فئة من طبقة أو طبقة واحدة أو أكثر من طبقة لحل مشاكل المجتمع. هذه الطبقة أو الفئة الطبقة تكون، بحكم مكانتها الهامة في عملية الإنتاج الاجتماعي وتناقض مصالحها الخاصة مع الطبقة المسيطرة ووعيتها الطبقي السياسي العالمي وتنظيمها الجيد، تكون هذه الطبقة أو الفئة الطبقة بفعل العوامل الأربعة المذكورة، هي المهيئة تاريخياً أكثر من غيرها للقيام بالمهام الاجتماعية المطروحة. وعندما تنبري للقيام بتلك المهام فهي تقوم بها في سبيل المجتمع ككل، وبالتالي باسم الطبقات الأخرى ويمناصرتها. ذلك، لأن مصالح الطبقة المعنية تكون في مرحلة النضال السلمي منسجمة إلى حد كبير مع مصالح مجموع المجتمع، لأنه نضال موجه بالدرجة الأولى ضد مصالح الطبقة المسيطرة وقتذاك. من هنا، فإن الثورة التي تقودها الفئة الثائرة، لا

تقوم بها وحدها، بل بالتعاون مع طبقات وفئات أخرى أو- في أسوأ الأحوال- بعد تحييد طبقات أو فئات أخرى غير حاكمة. وربما تكون مساهمة الطبقات والفئات الحليفة أكبر من مساهمة الفئة أو الطبقة القائدة نفسها.

في مرحلة التصدي للطبقة الحاكمة يكون لسلح الدعاية والتحريض المقام الأول في علاقة الطبقة أو الفئة القائدة مع الطبقات التحتية المتحالفة معها. وقد رفعت وقدذاك الفئة الطليعية أو النخبة من البورجوازية الصغيرة شعارات ثورية عديدة، ساعدتها في لم بعض جموع طبقتها المتفرقة من جهة، وفي محاولة استقطاب الطبقات أو فئات من الطبقات الأدنى مثل العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الكسبة من جهة أخرى. كانت هناك مجموعتان من الشعارات أو الأهداف المعلنة: مجموعة تعبر عن مصالحها التي كانت ولم نزل متفقة مع مصالح المجتمع ككل، فهي شعارات خاصة، ومجموعة أخرى تنبئ مصالح الطبقات الحليفة لعبت دور السلاح الأدبيولوجي للوقوف أمام ماسمي بـ «الد الشيوعي» أو للحلول محل الأحزاب المتكلمة باسم الطبقة العاملة وقدذاك، فهي شعارات مقبسة من الطبقات الأخرى أو عن مفكرها.

(هـ)

هذا قبل استلام السلطة أو استيلاء السلطة. وفي الحقيقة، من السهل نسبياً أن تطرح فئة ما شعارات وتتقدم بمطالب، طالما يتم- إن تم- تحقيق هذه الشعارات والاستجابة لهذه المطالب على حساب فئة أو طبقة أخرى، وطالما أن الجهة الطارحة هذه الشعارات الغربية غير ملزمة بتحقيق ذلك بنفسها وغير مضطرة بالتالي لاستئداء الفئات أو الطبقات التي ستدفع الثمن. مع ذلك، فإن تنازلات أحزاب البورجوازية الصغيرة للطبقة العاملة كانت ضئيلة ولا تمتد كلاً ما قدمت فعلياً البورجوازية في البلدان الرأسمالية المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير أحزاب الأهمية الثانية (البورجوازية الصغيرة)، بل وأقل منها بكثير في بعض المجالات. وكان تحقيق هذه الوعود كاملة لا يتنافى مطلقاً مع نظام رأسمالي أصيل متطور. لكن النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في البلاد العربية كان وقتئذ بورجوازياً كوميترادورياً «إقطاعياً». هجانة ذلك النظام وتبعيته للامبريالية هي بالذات التي أظهرت شعارات البورجوازية الصغيرة وقدذاك كشعارات ثورية، وهي التي أظهرت أحزاب هذه الطبقة كأحزاب اشتراكية. ومع «اقتراب اللقمة من الفم»، أي تزايد امكانية وصول أحزاب هذه الطبقة إلى السلطة واحتدام الصراع ضد الطبقة العليا ومن ثم التخوف من فقدان هذه السلطة وبالتالي الحاجة الماسة إلى حلفاء، وتأثير العناصر الراديكالية في هذه الأحزاب، وقدذاك كثرت التنازلات حتى وصل الأمر إلى ما يشبه «تني» فكر الطبقة العاملة تقريباً. من الناحية الموضوعية، كان هناك حقاً- ولو لفترات قصيرة- احتمال تاريخي لحل هذا التحول، لو أن «العمل الذاتي» لعب الدور المناسب.

وفي تلك المرحلة الحرجة، لحظة استلام السلطة، حيث نجد الفئة الطبقة القائدة نفسها بين نارين، نار العدو فوق ونار الحليف تحت، عندئذ لا يكفي سلاح الدعاية والتبرير، ولا بد من استخدام سلاح الإصلاح، وذلك بإجراء التغييرات التي تخدم المصالح الطبقة الخاصة أو- على الأقل- لا تضرها، وتظهر وكأنها تغييرات لصالح الطبقات التحتية، إن لم تكن كذلك. في تلك المرحلة، إذا لم تبدأ

الطبقات الاجتماعية للتوحيد في طبقة واحدة (ولهذه العملية شروطها التي لم تتحقق هنا)، أي إذا لم يشرع المجتمع بالسير على طريق إلغاء النظام الطبقي، فإن مصالح الطبقات الثائرة تتباعد يوماً بعد يوم، وتظهر التناقضات التنافسية بين حلفاء الأوس. هنا تنتهي مرحلة، وتبدأ مرحلة ثانية. فمع تدعيم مواقعها الطبقة وتطورها إلى «بورجوازية دولة» من ميليتارية وبيروقراطية وتكنوقراطية، يصبح اهتمام الفئة القائمة منصّباً على تأمين مصالحها الطبقة الخاصة، وعلى تطبيق الشعائر والمبادئ بالقدر والشكل اللائمين لهذه المصالح، مع المحافظة قدر الامكان على ولاء حلفاء الماضي - الذين أصبحوا كُفُونياً أعداء الحاضر والمستقبل - أو تجنب عداوتهم، بحيث لا تصل إلى صدام مباشر عنيف معهم. في نفس الوقت، مع عملية التطور الرأسمالي لأفراد هذه الطبقة بصورة أولية تحصل عملية غريبة وتصفية في صفوف هذه الطبقة الواسعة المتفرقة، على طريق صعودها إلى فوق. وتتقارب المصالح فيما بين فئات من نخبة الطبقة بعد التصنيفات اللازمة للعناصر الراديكالية، كما تتقارب مصالحها مع مصالح من بقي فوق من الطبقات المتسلطة سابقاً، ولاسيما الفئات الأكثر «تقدماً» أو «افتتاحاً» من هذه الطبقات.

إذن، بفقد ما البورجوازية الصغيرة المسيطرة تستخدم مع الطبقات التحتية سلاح الدعاية والتبرير وسلاح الإصلاح النفسي والشكلي استخداماً مناسباً، فتتشر ادبولوجيتها وتقوم مصالحها الخاصة وتقوم ظاهرياً بالتغييرات والانتجازات المطلوبة، فإنها تفقد للمدى المنظور من هذا الجانب على الاحتفاظ بالسلطة دون اللجوء إلى سلاح القمع المادي الذي قد يؤدي استخدامه إلى الفرة الهائلة مع حلفاء الأوس في وقت ليس من الحكمة إظهار الوجه الطبقي على حقيقته. بالمقابل، خلال السيرة الطبقة هذه، بفقد ما تكون الطبقات والفئات التحتية (المتحالفة من قبل) واعية ومنظمة ومتعاونة مع يسار البورجوازية الصغيرة نفسها، ويفقد ما يكون في نفس الوقت سلاح القمع المادي للطبقة الجديدة ضعيفاً وتنازعها الداخلي قوياً، ويقدر ما يكون تحالفها الجديد (مع الطبقة الحاكمة سابقاً) لم يتحقق أول يتوطد بعد، فإنها تخلف الخائب للطبقة الجديدة وتزيجها من العرش.

في المرحلة الثانية، عندما تستتب الأمور وتتركز نخبة الطبقات الوسطى على قمة الهرم الطبقي، وتبتعد مصالحها عن مصالح عامة الشعب وتتقارب مع مصالح الرأسمالية التقليدية في الداخل والخارج، عندما يصبح - ولو بصورة غير معلنّة - أصدقاء الأوس (التحتانيون) أعداء اليوم، ويصبح التبقون من أعداء الأوس (الفوقانيين) أصدقاء اليوم، عندئذ يأخذ سلاح القمع المادي المقام الأول دون منازع، ويصبح خبزاً يومياً للشعب. في نفس الوقت لا يبقى من الادبولوجيا الملننة سوى الديماغوجيا، ويجري تدعيمها باستغلال الدين ورجاله، شأن أية طبقة تريد الحفاظ على الأوضاع القائمة. أما سلاح الإصلاحات فيقلب إلى نيج إغوائي مناسب لعمليات التراكم الأولى ولاجذب النفوس والنعم، بما فيه كسب قيادات الطبقات التحتية، ومناسب لإعادة طبقة المجتمع الذي أصبح في نهاية المرحلة الأولى ذا هرم متفخ الوسط، أي بورجوازيّاً صغيراً، وعندما تتم عملية إعادة التكوين الطبقي، تبدأ مرحلة ثالثة تتحل فيها الطبقة الجديدة عن شعاراتها الثورية القديمة، ابتداء بالقبضة وانتهاء بالخاصة، وتبني ادبولوجيا جديدة تتناسب مع أوضاعها الجديدة وتحالفها مع الرأسمالية التقليدية في الداخل والخارج. ذلك لأنها قد قطعت صلتها بأصلها البورجوازي الصغير، ناهيك عن حلفائها الكادح والمعلم. لقد

حققت للبورجوازية الصغيرة مساواتها، إغما مع الكادحين، بل ألقت بالفئة المثقفة منها والتي لم تصعد معها إلى أعلى، في أسفل درجات الهرم الطبقي للمجتمع الجديد. وبالعط، هذا يعني رمي الثقافة المبدعة البناءة في مزبلة الحيلة الاجتماعية. في هذه المرحلة تحتل سياسة التفجير والتجوع ربما مكانة أهم من سلاح القمع المباشر من حيث مدى واتساع وعمق تأثيرها، لكنها لن تناسب مطلقاً التوجه نحو تحقيق فوائد العمل بعد أن وصلت عمليات التراكم الأولى إلى نهاياتها المحتومة. ويمكن فيها خطر الانتفاضات الشعبية، كما حدث في مصر والجزائر...

هكذا تطورت العلاقات مع أصدقاء الأمس، فكيف سارت الصراعات مع أعداء الأمس؟ قبلت، من هم هؤلاء «أعداء الأمس»؟ إنهم: الاستثمار وكبار الملاك والرأسمالية المحلية الكبيرة. ولم يكن العداء لهذه الفئات الثلاث بالطبع متساوياً. لقد كان عداء نخبة الطبقات الوسطى قبل الوصول إلى السلطة منصّباً على الاستثمار والتخلف والتجزئة؛ - على الاستثمار، لأنه استبعاد أولاً، ولأنه سبب في استمرار التخلف ثانياً. ومن يرجع إلى الكتابات الأولى لفكري البورجوازية الصغيرة يجد أنها كانت قومية وحدوية مضادة للاستثمار بالدرجة الأولى والرئيسية. وكانت نخبة البورجوازية الصغيرة بالدرجة الثانية ضد ما أسست «الاقطاع»، لأنه معيق للتقدم والوحدة ولأنه حليف للاستثمار بالدرجة الثالثة توجه العداء إلى الرأسمالية المحلية، بقدر ما كانت هذه متحالفة مع الاستثمار ومبقة على التخلف والتجزئة القومية (أي ضد الرأسمالية الكومبرادورية). فبما بعد، عندما انبرت أحزاب البورجوازية الصغيرة لتقوم هي بنفسها بعملية التحرر والتنمية، وقعت في عداء مع البورجوازية المحلية الصناعية، مع أنها أقل الأعداء خطراً. وكان يمكن - كاحتفال تاريخي طبعاً - للعداء مع عموم الرأسمالية المحلية أن يأخذ مداه، لولا أن الجناح الأكثر راديكالية كان قد خسر في الصراع الداخلي ضمن البورجوازية الصغيرة الثائرة. لكن الذي حصل هو أنه بقي للرأسمال الخاص دوره، فخصصت لنشاطه غالباً قطاعات البناء والسياحة والنقل والتجارة الداخلية والزراعة، عندما كان يُظنّ أنه لن تبقى له في البلدان العربية المتحررة وخبرة. فخبية الطبقات الوسطى كانت منذ البداية وسطية وتوفيقية. وبقيت في المحصلة هكذا حتى سارت شوطاً بعيداً في إعادة تكوينها الطبقي، أي أصبحت طبقة جديدة.

ما صنعتها الطبقة الجديدة بأعدائها القدامى خلال المرحلة الأولى لاستلامها السلطة هو أنها قضت نهائياً على بقايا «الاقطاع» ونصمضت الرأسمالية في مجالات المصارف والصناعة والتجارة الخارجية. وقد قضت على «الاقطاع» لتعمم الرأسمالية الزراعية بأشكال جديدة. وحيث أزاحت الرأسمالية الخاصة، أحلت محلها رأسمالية الدولة. وحيث لم تزحها، ضابقتها وجمعتها هنا وهناك في البداية إلى أن خلقت النظام الاقتصادي «على صورتها»، و«فتت» الاقتصاد الوطني، ومنه فتت في المرحلة التالية جيوبها. وفيما كانت تتم عمليات التراكم الأولى لدى أبناء الطبقة الجديدة، فتحت مجالات الاستثمار والاستغلال، فاندفع هؤلاء مع غيرهم من أصحاب الرساميل يستثمرون بأرباح لم تعرف البلاد المعنية في تاريخها الحديث مثيلاً لارتفاع معدلاتها. وهكذا فإن تحالف الطبقة الجديدة مع الرأسمال الخاص منذ المرحلة الثانية لم يكن أكثر من تحالف رأسمالي جديد مع رأسمالي قديم؛ إنه تحالف المصالح المشتركة. وعن ناتي هذه الأرباح، إن لم تكن من الطبقات الأدنى، الشغيلة وعلمة المستهلكين؟.

أما العداء مع الامبريالية فقد كان - كمهدنا بالطبقة الوسطى - متذبذباً. فهذه الطبقة لم تكن تريد قطيعة ولا تبعية. فالقطيعة تعني سياسياً حل الخلافات بالقوة، وهذا طريق يحتاج إلى صمود وتضحيات وتلاحم مع جماهير الشعب، لا يكون بالتسلط والامتيازات. وتعني القطيعة اقتصادياً الخروج من السوق الرأسمالية الدولية، التشف والاعتدال على الذات، وهذا طريق يحتاج بدوره إلى جهود الشغيلة واندفاعهم الطوعي، ولا يكون بالاستغلال والامتيازات. هكذا بقيت النخبة الحاكمة في منتصف الطريق. وبما أن الحلول الوسط دائماً غير ممكنة على المدى البعيد، فإن الأمر يبدأ بما يشبه القطيعة في المرحلة الأولى، وينتهي بتبعية جديدة عند تكوّن الطبقة البورجوازية الجديدة. لقد انتهى الصراع بفاجعة ١٩٦٧ بالتجديد لأنه وسطي، وغدت الفقة الحاكمة بين خيارين: إما المساومة والبقاء، وإما التصلب والسقوط. وبعد سنوات من الحيرة والتردد، أنهاها وأهلول الأسود ووفاة عبد الناصر ١٩٧٠ جرى بطريقة ما اختيار خط المصالحة والتساهل. في نفس الوقت الذي بدأت فيه هذه الفقة بالتحول إلى بورجوازية جديدة. في ختام هذا التحول (المرحلة الثانية) وبداية لمرحلة جديدة من تبديل الجبهات (المرحلة الثالثة) جاء الصلح مع العدو الاسرائيلي واتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٩ برعاية الامبريالية الأمريكية.

هكذا انتهت الوساطة وزال «التذبذب» بفعل التحول الطبقي النوعي، من بورجوازية صغيرة إلى بورجوازية دولة إلى بورجوازية جديدة. وانقطعت الوشائج مع الطبقات «التحتانية»، فصارت أخيراً تناقضات تناحرية. وزاد التشابك مع الرأسمالية التقليدية إلى أن أصبح في المرحلة الثالثة شبه اندماج. وحصل التعايش التعاوني مع الامبريالية، ليعيد البلدان العربية في النهاية إلى حظيرة الذل والخضوع التي كانت قد تحررت منها. وعادت - بالترايط مع ذلك - الأخوة مع سدة البترول العربي بقوة اندفاع هذه الثروة السوداء وأسعارها، حتى تزعم «عرب أميركا» هؤلاء (كما كانوا يطلقون عليهم) أخيراً العالم العربي، وقد كانوا في البدء حتى أول السبعينات مثل الجمال الجريانة.

كان هذا الانفتاح والانفراج للطبقة الجديدة من الناحية الاقتصادية، كما هو من الناحية السياسية. فالمشروع العربي التقدمي دخل في زقاق مسدود، والمشروع الطبقي القطري ينقصه حلفاء آخرون ومصادر إضافية. ولم تكن الضرائب والأرباح والقروض الداخلية، ولا حتى مكاسب التضخم لتكفي التنمية على الصميدين، صميد الاقتصاد الوطني والصميد الشخصي، مع العلم أن الطبقة الجديدة لم تزل رغم كل التصنيفات والغربلات كثيرة العدد والأولاد. هنا ساهمت الامبريالية وحلفاؤها بدور هام جداً في تحقيق المشروع الطبقي: قلعت الدول الامبريالية القروض والمعونات المختلفة وقدم حلفاؤها المساعدات، التي ساعدت بدورها على عمليات التراكم الأولى لأبناء البورجوازية الجديدة. قدمتها بسخاء حتى استعبدت البلدان المتخلفة بديونها، بعد أن استعبدتها بنبؤا بتبعية اقتصادية جديدة. غير أن هذه الديون التي تعجز هذه البلدان عن تأدية فوائدها، ناهيك عن تأدية أقساطها، لم تكن لتشكل معضلة بالحجم المعروف لولا أن المنفعة منها استأثرت بها الطبقة البورجوازية الجديدة وعملاؤها، في حين أنها مسجلة على حساب الطبقات الأخرى، أي عامة الشعب من هذا الجيل والأجيال القادمة. بالتالي فإن الاحساس بالاستغلال، والتسلط الامبريالي (ومشكلة الديون من تجلياته) والدافع إلى مقاومته

ليس قوياً لدى الطبقة العليا المستفيدة. في أفضل الأحوال، هو- في نظرها- شرّ لابد منه من أجل البقاء الطبقي. فالعلاقات الرأسمالية الداخلية لا ترى غربة في علاقات رأسمالية مع الخارج، بل تمجد فيها صورتها وصنوها. وإذا كانت الامبريالية ووكلائها الأقربون أو «الأشقاه» يدعمون الطبقة العليا الجديدة بالفروض والمعونات والاستشارات لتتخلص من أزماتها السياسية الداخلية والاقتصادية والمالية ولتزيد في رفاهها ورساميلها، فالعداء يجب أن يُوجه، ليس إلى مصادر الثروة والدعم هذه، بل إلى أولئك الذين يمرّضون الطبقة الجديدة ومصلحتها للخطر، ليس فقط بعدائهم التناحري للامبريالية وعملائها، بل أيضاً بمطاليبيهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المهددة للنظام الراهن، نظام البورجوازية الجديدة.

لا، لم تخرج البورجوازية الصغيرة من المولد بلا حمص. وإذا كانت قد تعثرت في قيادة المجتمع متحالفة مع الطبقات الشعبية ومعادية للامبريالية، فقد نجحت في أن تقوده بمساعدة الامبريالية والرأسمالية المحلية. وإذا كانت البورجوازيات الصغيرة العربية في سعيها الوحدوي قد حصلت الفروقة والشقاق بين العرب، فهامي مجتمع ثانية في ظل السيد الامبريالي، وقد رسّخت وشرعت الانفصالية. هنا أدرك كل من عنده ملكة الإدراك، أدرك متأخراً، أن مصالح هذه الطبقة قد تحولت نهائياً. ومن عنده القدرة على التعلم، تعلم الآن متأخراً، أن التناقض الأساسي يبقى دائماً في الداخل، بين الطبقة المتسلطة والطبقات المحكومة. ومن لم يهزم في داخله، يرى بصيص مرحلة جديدة قادمة، بحركة تحرر عروبي، مستفيدة من تجربة الماضي، مؤمنة بالتالي وملزمة فعلاً دون وصاية أو احتكار أو تسلط: بالديمقراطية العروبية، أو بالحرية والاشتراكية والوحدة العربية.



البرجوازية.

الدولة ومستقبل المشرق العربي *

ورقة عمل :

١ - ارتبطت البرجوازية في أذهاننا جميعاً بصورة الطبقة التي تؤرخ لصمودها تاريخياً ونظرياً بعملية إخضاع كل القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية وبالتالي كل الطبقات والفئات الاجتماعية لمقتضيات التراكم الموسع لرأس المال، الذي يمر بالضرورة عبر الصناعة بمعناها الدقيق، أي الصناعة التحويلية، باعتبارها القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يمضي في عملية إعادة إنتاج موصلة.

٢ - في البلدان التي تعارفنا على تسميتها وعالمنا ثالثاً أو بلداناً تابعة، متخلفة أو تخلفة جرت عمليات تحول منذ الخمسينات اتسمت بخصائص محددة نوعية. يهتما هنا إبراز ما يتعلق بجانب واحد ومنطقة واحدة هي المشرق العربي (المنطقة الممتدة من مصر إلى العراق). ففي كل البلدان التي جرت فيها عمليات تصنيع واسعة نسبياً (البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، تايلاند، مصر) كانت المبادرة بيد الدولة، أيّاً كان توجهها المعلن أو أهدافها.

ولكن فيما اندفعت البرجوازية الخاصة في البلدان غير العربية إلى توسيع مساهمتها في فروع الانتاج الحادّي في مرحلة لاحقة بالمشاركة مع الدولة، اتّسمت في بلداننا ظاهرة اعتمادنا على تسميتها والبرجوازية الطفيلية التي تعني أولاً وجود تراكم رأسمالي خاص في أيدي فئة اجتماعية تستثمر استثماراً رأسمالياً، وتعني ثانياً، إن هذا الاستثمار لا يتوجه إلى ميادين الانتاج الحادّي.

• عقدت هذه الطاولة المستديرة في أواخر عام ١٩٩٠ على جلستين. وشارك فيها، د. عارف دليلة، د. رزق الله هيلان. مساهم د. كاظم حبيب في أعمال الجلسة الأولى، و د. أحمد برقلاوي في الجلسة الثانية.

ادارة الندوة عصام الخفاجي، على أساس ورقة العمل المعروضة أدناه .

٣ - يفرض علينا هذا الواقع، إن اتفقتا على التوصيف المروض، أملاء، أن نتساءل:
أ - هل ثمة خصوصية في طريق تطور «برجوازياتنا» دفعتها إلى هذا المسار، أم أن الأمر لا يعدو كونه ظاهرة عامة قائمة في كل العالم الثالث، لكننا لا نلاحظ وجودها إلا عندنا بسبب معاشة الواقع؟

ب - إن كانت ثمة خصوصية في تضخم هذه البرجوازية في بلداننا فهل هي نتاج السياسة الاقتصادية للدولة؟ أم هي نتاج الطابع الرأسمالي لاقتصاداتنا؟ أم الشكل المحدد لاندماجنا في تقسيم العمل الدولي؟ أم هي نتاج تركيبة من هذه العوامل؟ أم هي أخيراً نتاج عوامل أخرى؟

٤ - من هي هذه البرجوازية التي نسميها طفيلية؟ ولماذا هي طفيلية؟

هل لأنها تتركز في ميادين غير منتجة؟ عند ذلك علينا أن نتساءل عن نشاط رأس المال الخاص في ميدان البناء (وهو نشاط مادي)، ففي أحيان كثيرة يُعامل هذا الميدان بالذات باعتباره ميدان تركز الطفيلية.

ثم هل يعني هذا التصنيف إن كل برجوازية تجارية وخدمية هي بالتعريف طفيلية لأنها غير منتجة؟ أم أن الطفيلية تنصب على فئات اجتماعية بيروقراطية تتحكم في توجيه الموارد واستنزافها؟

٥ - إذا صحَّ أن رأس المال الخاص قد اتَّسع بدرجة كبيرة في بلداننا من حيث:
أ - حجم رؤوس الأموال الخاصة ب - الميادين التي يسيطر عليها ج - عدد الرأسمالين، فهل مازال بإمكان السياسة الاقتصادية للدولة وبرنامجهما للتطور التحكم بمساره وتوجيهه؟ أم أنها - أي الدولة وسياستها - خاضعة لحركة الموضوعية مضطرة أو مختارة؟

وعند ذلك علينا أن نبحث بشكل معمق امکانات عقلنة نشاط البرجوازية المشرقية وهل هي قائمة في بلداننا؟ أم أن امکانات طرح مشروع مجتمعي آخر أكثر رجوعاً؟

هل ثمة ظل في التكوين التاريخي لبرجوازيتنا؟

* د. عارف دليلة:

في حديثنا عن البرجوازية، يلاحظ أنه في كثير من الحالات يؤخذ هذا المصطلح انطلاقاً من موقع طبقة محددة من عملية الإنتاج الاجتماعية: في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي نمارس هذه الطبقة نشاطها وعملها وتتركز فيه ملكيتها وتحصل منه على القسم الأكبر من مداخيلها. إذن ربما يكون من المساعد في تحديد هذا المصطلح النظر إلى الطبقة من خلال موقعها ليس فقط من عملية الإنتاج وإنما أيضاً طبيعتها وخصائصها وسياتها في مجال الاستهلاك أيضاً.

كيف نمارس الادخار والاستثمار؟ ليس فقط في ميدان الإنتاج بل أيضاً في ميادين النشاط الاقتصادي الأخرى، التداول وميدان التوزيع كمصدر لتشكل هذه البرجوازية ميدان الاستهلاك باعتباره الميدان الذي يبرز فيه الطابع المظهري لهذه الطبقة الرجوارية بمختلف تحلياتها، البحث إذن عن الرجوارية لتحديد طابعها في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي وبمختلف اتجاهات الممارسة الاقتصادية.

* د. كاظم حبيب:

أعتقد أن المسائل الأساسية الواردة في الورقة المدحلية مفيدة جداً للمناقشة باعتبارها نموذج الاتجاهات الأساسية لتطور الرجوارية وطبيعة نشاطاتها والتميز ما بين الرجوارية الانتاجية والرجوارية في قطاع الخدمات، ومن ثم الرجوارية ذات الطابع الطفيلي والبروقراطي وكيف نحددها. .

لدي تصور أولي هو أن بعض خصائص الرجوارية التي نشاهدها اليوم وتتلسمها ناشئة أساساً عبر تطور تاريخي مديد.

الرجوارية العربية المشرقية نشأت في فترة كانت الأقطار العربية فيها تحت الهيمنة العثمانية أو الاستعمار العثماني القديم، وفي فترة كان الرأسمال الأجنبي فيها قد بدأ بغزو الأقطار العربية ويمحاول أن يفرس بذرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية فيها. فنشأت الرجوارية في مواقع معينة كنابغ للرجوارية الأجنبية ومن الممكن مشاهدة هذه القضية بالضبط في فترة الولوج الرأسمالي الميركانتلي إلى هذه الأقطار ربما نجد هذا أيضاً في مناطق أخرى من العالم أي نحن لا نفرّد بهذا التطور ولكن، ربما كانت هناك سمات معينة مميزة للرجوارية العربية المشرقية في بعض جوانبها.

بطبيعة الحال البرجوارية العربية نشأت في ظل نوعين من علاقات الإنتاج: علاقات انتاجية بطورباركية أبوية كانت تسود في أغلب الأقطار العربية وفي جوارها علاقات انتاجية شبه اقطاعية ذات

سبات ما نسميه بطابع الانتاج الآسيوي وفي نفس الوقت تلك العلاقات الانتاجية الخارجية التي دخلت إلى الأطوار العربية الرأسمالية. ففي ظل هذه العلاقات نشأت برجوازية عربية مشرقية ذات خصائص متميزة. أولاً نشأت في مجال التجارة وفي بعض قطاعات الخدمات. إن نشوء هذه البرجوازية ارتبط بشيء مهم جداً وهو أن وجود الاستثمارين، الاستثمار التركي وبدء تغلغل الاستثمار الأوروبي الحديث كان يحدث نوعاً من التوزيع للربح المتحقق في هذه البلدان، جزء منه يذهب للسultan وللولاة ليستخدم استخداماً بذخياً اقتصادياً تبديدياً، وجزء آخر كان يذهب إلى التراكم البدائي وإلى التراكم الرأسمالي في الدول الأوروبية وبالتالي كانت الأطوار العربية المشرقية تحرم من هذه الامكانيات المالية والثروات لصالح تطوير اقتصادياتها.

الناحية الأخرى المهمة في هذا الصدد هو أن البرجوازية المشرقية العربية لم تستطع أن تطور الرأسمالية من خلال الانتاج السلمي البسيط، بل أن الانتاج السلمي الصغير في هذه الأطوار قد دمر من خلال المزاومة الأجنبية وبالتالي لم يحصل في هذا القطاع تراكم بدائي حقيقي، التراكم البدائي الحقيقي حققته الرأسمالية الأجنبية في قطاع الاستخراج وفي بعض مجالات الزراعة وبعض مجالات الخدمات والتجارة. ومن ثم بدأت بعد فترة طويلة وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين محاولات التراكم البدائي لرأس المال في القطاع الصناعي في الأطوار العربية.

هذه العملية أعطت خصائص محددة للبرجوازية المشرقية العربية التي تعاني جزءاً منها في هذه الفترة. أعطتها الجانب الأول وهو الاستعداد للمساومة أي الاستعداد للمساومة مع كبار الملاكين من الاقطاعيين بسبب منحدرها الطبقي الأساسي أي أنها كانت منحدره من أشراف المدن ومن أبناء الاقطاعيين الذين نزحوا إلى المدينة ومن التجار. الشيء الثاني هو الاستعداد للمساومة مع الرأسمال الأجنبي والبرجوازية الأجنبية في كلتا الحالتين اتسمت بطابع المساومة وبالتالي كانت معوقة لعملية التطور في هذه الفترة.

الشيء الآخر أنها كانت مترددة وخائفة، مترددة في توظيفاتها، مترددة في اقتحام المجالات، أي أنها لم تكن تتميز بطابع الجرأة والثورة التي كانت تتميز بها البرجوازية الأوروبية لأنها لم تصطدم مع الإقطاع بل أن الاستثمار كان يحاول أن يدجن البرجوازية ويحاول أن يطور علاقات الانتاج الاقطاعية بإدخال العلاقات السلمية التقليدية في الاقتصاد العربي تمهيداً لمد العلاقات الرأسمالية. السمة الأخرى التي كانت تتميز هذه البرجوازية في المنطقة العربية هو أنها كانت تحشى ولوج القطاع الانتاجي وكان تحاول أن توظف رؤوس أموالها في المجالات الهامشية. في التجارة، في الخدمات، في العقار الخ. ومن هنا أيضاً دفعت في بعض المجالات ومن خلال الاستثمار إلى مواقع الادارة الاقتصادية والادارة الحكومية ففي هذه المواقع بدأت تنشأ بعض الخصائص المميزة للبرجوازية ذات الطابع الطفيلي والبيروقراطي والمغامشي.

ومن هنا أيضاً بدأت تدريجياً بشكل خاص في بداية القرن العشرين والنصف الأول عملية فرز واصطفاف جديد في صفوف البرجوازية العربية المشرقية. في هذا الصدد نستطيع أن نرى أن البرجوازية العربية المشرقية حتى الصناعية منها في بعض الأحيان، تتميز ببعض سمات الطابع الطفيلي وبعض سمات الطابع البيروقراطي في أنها متداخلة في نشاطاتها وفي فعاليتها مع بقية فئات البرجوازية ومع بقايا كبار

الملاكين وايضاً مع الرجوازية التجارية والكومبرادورية العاملة في هذه الأقطار .

• د. رزق الله هيلان

أعتقد أن تناول القضية من ناحية تاريخية أمر أساسي حتى نفهم ما هي طبيعة الرجوازية أولاً وبشكل عام ماهي خصائصها وأخلاقياتها وقيمتها ومشاكلها وارتباطاتها بالنظام الاجتماعي والدولي؟ إلا أننا إذا دخلنا في هذا المضمار فأننا لا أوافق تماماً على مقاله صديقنا الدكتور كاظم . إذا أخذنا القرن التاسع عشر لا يمكن أن نقول أنه كان هناك استعمار عثماني . أعتقد أنه كان هنالك استعمار غربي على الامبراطورية العثمانية ككل . ومحاولات الدولة العثمانية والحكومة المصرية التي كانت شبه مرتبطة بالامبراطورية نفسها وبذات العقلية كانت هناك توجهات لارساء صناعة واصلاحات عامة . إن كل هذه أفستدت بتدخل استعماري غربي أنا لا أوافق على مفهوم الاستعمار العثماني . لم يكن في القرن التاسع عشر على الأقل ، ربما في نهاية القرن التاسع عشر تكونت الموجة ينهني ألا ننسى أن الامبراطورية العثمانية وأقطارنا جميعاً سواء كانت محتلة من قبل الدولة العثمانية أو غير محتلة كانت شبه مستعمرات أو مستعمرات فعلية . الراسال الأجسي في الوطن العربي والأقطار العربية في سورية ومصر كان يجعل الطبقات الأخرى دونية من خلال التجارة في المناطق الساحلية . في سورية كانت الموانئ في القرن السابع عشر والثامن عشر تستقبل وتصدر المواد الصناعية من الغرب . قبل أن تكون صناعة كانت المنتجات الحرفية أو نصف الصناعية ثم في القرن التاسع عشر أصبحت صناعة بطبيعة الحال لكن الاشكالات موجودة منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى قبل ذلك ضمن إطار الصفقات والامتيازات التي وقعت أو وضعت بين الحكومات الغربية والسلطان العثماني بدأت تتكون الطبقة الرجوازية . وأنا لا أعتقد أنه كان هنالك طبقة برجوازية حتى بداية القرن العشرين ربما لا يمكننا أن نتكلم عن برجوازية للإشارة إلى ما تكون خلال القرن التاسع عشر من بعض المنشآت بما فيها الصناعة والتحويلية صمن إطار صغير . ليس هناك تراكم رأسمالي حقيقي ولكن حتى هذا كان مرتبطاً أيضاً بالراسال الغربي ، وليس بالراسال العثماني لم يكن هناك رأسمال عثماني بل رأسمال غربي . مثلاً إذا أخذنا سورية نرى أن الراسال الفرنسي والانكليزي وبشكل خاص الفرنسي خلق منشآت لزراعة وتربية دودة القز وتصنيعه للصناعات النسيجية كالقطن أو الصوف وغير ذلك وبعض الصناعات الأخرى كالزيت ، بعضه كان في مستوى حرفي والآخر كان في مستوى صناعي حديث كالصناعات الاستخراجية والصناعات المرتبطة مباشرة بالتصدير ، وكل صناعة مرتبطة بالتصدير كانت تقوم مبدئياً على تكنولوجيا أكثر حداثة ورأسال أكثر تركزاً وبالتالي أنا بتصورى يجب أن ندرس الجانب التاريخي بشكل أعمق بالارتباط مع النظام العالمي المسيطر .

• حبيب :

نلاحظ أنه قلت مائيل : في القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت الأقطار العربية الشرقية عموماً تحت الهيمنة والسيطرة العثمانية . لم تكن هناك رؤوس أموال . وكانت الدولة العثمانية دولة استعمارية في هذه الأقطار العربية . كانت دولة أتوقراطية آسيوية من هذا النوع : من النمط المتخلف جداً ولكن في

هذه الفترة بالذات كان البلد يتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية على شكل عمل تجاري ومن ثم تطور تدريجياً لخلق له مواقع ومناطق استغلال في جميع ولايات الدولة العثمانية المشرقية. طبعاً هذا نستطيع أن نعممه على مجالات أخرى ولكن متى بدأ الاستعمار الأوروبي عييم حقيقة على هذه الأقطار؟ في قناعتي أنا في نهاية القرن التاسع عشر ومن ثم كانت الهيمنة أشد في بداية القرن العشرين وانتهت القضية في نهاية الحرب العالمية الأولى حين جرى تقسيم مناطق النفوذ مرة أخرى ما بين الدول الاستعمارية وعزلت تركيا وأصبحت هي الأخرى ضمن إطار التقسيم الدولي للعمل على النمط الرأسمالي. بدأ هذا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وفي تلك الفترات لم تكن هناك بطبيعة الحال طبقة برجوازية ناضجة ومتبلورة ولكن كانت هناك نواتات لفتات البرجوازية وبخاصة التجارية منها ذات الطابع المرتبط بالرسائل الأوروبية وليس برأس المال تركي وكانت هناك أيضاً بدايات النمو الجديد للرأسمالية الصناعية في الأقطار العربية المشرقية بشكل خاص نستطيع القول أن النمو الحقيقي للبرجوازية بدأ تقريباً بعد الحرب العالمية الأولى والنمو الواسع لها في أثناء الحرب العالمية الثانية.

● دليلة:

النقاش يجزّ بعضه ويدخل في إطار مصطلحات جديدة كالاستعمار. هل يرتبط مفهوم الاستعمار بالانتشار العالمي للرأسمالية وينشؤه وهيمنة الرأسمال الأوروبي على العالم وانتشاره خارج القارة الأوروبية؟ أم يمكن تعميم مفهوم الاستعمار على مختلف تلك التشكيلات الدولية الواسعة التي تمتد لتشمل شعوباً وأصفاً وإمماً مختلفة؟ هل هناك ظواهر تشابه وظواهر تمايز؟..

هناك ما هو مشترك وما هو متمايز بين تلك الظواهر القديمة قبل الرأسمالية وبين هذه الظاهرة في العصر الرأسمالي... لكن إذا أخذنا بما هو مشترك وهو السيطرة على المناطق الأخرى من أجل النهب ومن أجل قيام المركز بعملية نهب موارد هذه المناطق لخدمة عاصمة هذه الامبراطورية الكبرى، هذه سمة مشتركة بين تلك الامبراطوريات القديمة والاستعمار الرأسمالي والاستعمار الامبريالي... إذن هذه سمة جوهرية مشتركة فروما نحل مشاكلها الداخلية وأزماتها الداخلية عن طريق تصدير الفخراء والفواض البشرية كانت من الفلاحين إلى المستعمرات وعن طريق نهب الفواض الزراعية في المستعمرات من أجل اطعام الفخراء في روما لتخفيف حدة التناقض الطبقي لمواجهة أزمة النظام المبرودي المتفجرة والتخفيف منها. هذا جانب ولكن أعود فأقول أنه طرحت في البداية أن نتبع منهج التحليل الاقتصادي وهذا إذا أردنا أن نبداً في التجريد لكن أرى أنه مما يعمق التحليل أن ندمج منحنى المتابعة التاريخية الواقعية مع هذا التحليل الاقتصادي المجرد... بدائم يربط نشوء وتشكل وتطور البرجوازية المشرقية بظاهرة الاستعمار الرأسمالي القادم من الغرب ولكن أعتقد أن هذه البداية تثقل العامل الخارجي في تفسير الظواهر الداخلية في تفسير سيات وطابع وأشكال تطور البرجوازية المشرقية. لكن لو لم يظهر هذا الاستعمار أو قبل ظهور هذا الاستعمار لم تكن هنالك عملية تاريخية مستمرة في الشرق. ومما الذي

كان تغير؟ أليس لهذه التشكيلة الشرقية طريقتها الخاصة في فرز برجوازيها، كيف نحدد هذه الطريقة وما هي أوجه الشابه والتباين فيما بينها وبين الغرب في هذا الخصوص؟

نذكر مثلاً من الوقائع التاريخية أنه في المرحلة الأخيرة من ازدهار الدولة العباسية كانت هنالك أشكال انتاج يمكن أن نطلق عليها الصفة البرجوازية لماذا؟ لأنها عبارة عن مصانع ورشات صناعية كبيرة تستخدم عدداً كبيراً من القوى العاملة المأجورة مقابل الأجر. تشتري المواد الأولية من السوق غايتها تصريف انتاجها النهائي إلى السوق وليس فقط إلى السوق المحلية بل إلى الأسواق العالمية داخل الامبراطورية العربية وخارجها. ما هو عرض هذا الشاطئ؟ غرضه هو الحصول على الربح ومراكمته الثروة. هذه الأشكال الانتاجية ألا نستطيع تسميتها بأشكال انتاجية رأسمالية؟ «مكسيم رودنسون» في كتابه الاسلام والرأسمالية يصورها بهذا الوصف.. ربما كان حجم هذا الشكل من النشاط محدوداً نسبياً لكنه بالنسبة لذلك الوقت كان كبيراً ويلمع دوراً هاماً لأن الامبراطورية شهدت تادلاً وازدهاراً واسعاً في التبادل التجاري والمالي والتقدي بين أطرافها المختلفة وهذا كله لعرض واحد هو الربح. نتساءل هنا لماذا لم يؤد اتساع السوق وتوفر العرصه لثل هذه التراكمات المالية الصخمة للتحويل إلى رأسمالية في المفهوم الحديث أو لظهور الرأسمالية؟ ولماذا لم تفرز المكونات الاقتصادية للرأسمالية طبقة برجوازية لم تلم تدفع بتكوينات اجتماعية تمثل مصالحها الطبقية؟ اعتقد أن هالك عاملاً يلعب دوراً حاسماً هو طبيعة الدولة الشرقية وعلاقة الدولة الشرقية بالاقتصاد ودورها فيه من حيث طريقة التنظيم، من حيث درجة رسوخ الملكية الخاصة على وسائل الانتاج التي لم تصل في الشرق إلى ذلك المستوى الذي بلغته في الغرب منذ روما القديمة فاللدولة، السلطان أو الوالي أو الخليفة كان يمتلك الحق المطلق في أية لحظة بمصادرة الملكية والأموال الخاصة. لم تكن هنالك أشكال مؤسساتية تدافع عن الملكية الخاصة.

لم تصل الملكية الخاصة هذه الدرجة من الحصانة التي تمتعت بها في الغرب فتحولت الدولة، النظام السياسي الشرقي إلى تكوين طغياني، هذا التكوين كان يستمد كل مقومات وجوده التي يغلب عليها الطابع التبذيري الذي يتجاوز أي منطق أو معقولة يغلبه بشعط واهدار الفائض الاقتصادي بعيداً عن ميدان الانتاج وعن متطلبات تطوير الانتاج إذن اعتقد أن إعادة بحث العوامل الداخلية أو إعادة دراستها من حيث علاقات الانتاج ودور الدولة الاقتصادي - العلاقة بين الدولة والطبقات المختلفة - الشكل الخارجي لهذه الدولة ولادارة الاقتصاد بشكل عام وطريقة التصرف بشكل خاص بالفائض الاقتصادي، هذه المسائل يمكن أن تساعد بشكل كبير في التعرف على منشأ وأشكال وخصائص تطور الروايزية الشرقية وذلك قبل أن يأتي العامل الخارجي وهو الاستثمار ذو الطابع الرأسمالي وحتى بعد ظهور هذا العامل سيكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذا التزاوج والتمازج بين هذه العوامل الداخلية والعامل الخارجي الطاريء، وعملية التأثير المتبادل لكل منها على الآخر.

❖ عصام الحفاجي

مادمتنا نتاولنا أصول البرجوازية العربية، لدي بعض الملاحظات التاريخية وفيها بعداً ساضيف وجهه نظر أخرى. أنا متفق تماماً مع د. عارف في هذه القضية من المبالغة في دور العامل الخارجي وهذا لا يعني

أنا نغفل أهمية التحول النوعي الذي أدخله العامل الخارجي، الاستعمار الغربي في إخضاع منطقتنا ابتداء من القرنين الأخيرين. مع هذا لدي بعض التحفظات على بعض الاستنتاجات التي ألقاها وأرجو ألا يفهم ذلك أنه اعتراض لأننا جميعاً كما أظن نمر الآن في طور إعادة اكتشاف تاريخنا الحديث. ليس بوسعنا الحديث عن الامبراطورية بدون أن نقول أن هناك مركزاً ينيب. ولكن هذا المركز ينيب من زاوية القرن العشرين، نقول أنه ينيب. مأخوفاً من وجهة نظر عقلانيته التاريخية ومن وجهة نظر الوظائف الاجتماعية التي كان يؤديها آنذاك تتساءل هل كانت البشرية تستطيع أن تطرح تنظيمياً اجتماعياً أرقى لملاقاتها الاجتماعية بوجه عام؟ أرقى مما كان سائداً آنذاك؟ لكي نحكم على نظام اجتماعي بأنه منسحق بمعنى أن هناك بدائل أرقى تاريخياً يمكن أن تظهر على هذا الأساس. نتساءل: بم تختلف الامبراطورية الرومانية أو الأثينية بشكل خاص عن الامبراطوريات الشرقية؟ يبدو لي أن الاختلاف يقوم في رقعة الوظائف المطلوب من الدولة أن تؤديها وليس في قدر الاستبداد الذي كانت تمارسه هذه الدولة في أبحاث الأنثروبولوجي الماركسي الفرنسي «موريس غودوليه» نبهنا إلى شيء هام هو أن غط الإنتاج الآسيوي كان موجوداً في أثينا لمدة تزيد عن الثلاثة سنة. بالضبط هذا النظام الذي اعتدنا على تسميته بنظم الإنتاج الآسيوي الذي اندثر لأنه لم يعد يؤدي وظائف اجتماعية نظراً لحجم الرقعة الجغرافية والوظائف المطلوب تأديتها.

ولكن بمحار عقلانية ذلك العصر لو تسامنا من كان أكثر نفساً من هذه الامبراطوريات، نقول: الامبراطورية الغربية. لماذا؟ الامبراطورية الشرقية من وظائفها القيام بعمل السخرة لكي تؤمن مصدر الحياة لهذه المناطق، تؤمن تنظيم مجاري المياه ومصادر الري لرقعة جغرافية لا تستطيع أن تقوم بهذا الشيء على مستوى الوحدة الاقتصادية الصغيرة. يبدو لي أن هذه الدول أو الامبراطوريات كانت تؤدي وظيفة اجتماعية أرقى بكثير من وظائف الامبراطوريات الغربية. ملاحظة ثانية. هل حقاً أن مفهوم الملكية الخاصة هو غائب في الشرق أم أن هذا جزء من التراث الحضاري المسيحي الذي عودنا ابتداء من القرون العشرة الأخيرة على أن ينظر إلى الشرق باعتباره هو مصدر غياب الملكية الخاصة. أيضاً أعود إلى كلمة PRIVATE الملكية الخاصة مأخوذة من الأصل اليوناني الذي يعني الحرمان بمعنى أن الأصل هو ملكية المشاع أو ملكية العموم إن أصل الكلمة (كلمة خاص) يعني حرمان الآخرين وإن فكرة الملكية الخاصة التي سادت منذ القرن السادس عشر منذ فترة التنوير ونقاشات مونتسكيو وفولتير أصبحت الآن حقيقة واقعة من خلال دراسات المؤرخين.

إن ماركس لم تكن لديه مادة تتجاوز هذه المعطيات. كان مقيداً بحدود معرفته التاريخية أعطها كيديية هو أن الشرق لا يعرف الملكية الخاصة. لئن قلنا أنه ليس هناك تاريخاً هناك تواريخ متعددة للبشرية وهناك مسار عام يجمعها فيما بعد. إن كانت هناك مسارات تتقارب فكيف نستعمل «الشرق» للدلالة على كل قارات العالم ماعدا بقعة صغيرة اسمها أوروبا؟ هذا التمييز هو نتاج العصر الحديث حيث تميزت أوروبا وأصبحت رأسمالية.

ليس هناك شيء يمنع تاريخنا بالسير بالانجلاحت التي سارت عليها دول أخرى. أشار د. عارف إلى نقطة محددة قبلت بشكل عرضي هو أنه كانت مشاغل البرجوازية لولا أنها محدودة الحجم تاريخياً. أنا

أعتقد الآن أنه علينا أن ننظر إلى المسألة بالشكل التالي: حين نقول مشاغل محدودة فهذا يعني أنه لم تكن هناك شروط لتطور وتكون الرأسمالية في هذه البلدان بمعنى أنه إذا رجعنا إلى التعبير الدقيق للرأسمالية بمعنى انفراس الرأسمالية، كان ماركس يفرق بين شيئين: الانخضاع الصوري لقوة العمل أو الشكلي والانخضاع الفعلي لقوة العمل، ويقول حيث ما لم يعد بإمكان قوة العمل أن تعمل في أي مجال آخر نقول أن الرأسمالية انفرست. وحيثما كانت هناك امكانية لتشغيل قوة عمل مجبورة ولكن يمكن في فترة من الفترات أن تعود للعمل في مزرعة أو أي مجال آخر نقول أن الرأسمالية لم تنفرس بمعنى أن هناك نشاطاً برجوازيًا ولكن هذا النشاط لم ينفرس. برجوازية أخرى قامت مع القرن التاسع عشر والقرن العشرين؛ نشأت بالارتباط مع الاستعمار واتخذت بالغالب طابعاً تجارياً، هل هناك حتمية نظرية (بمعنى قانونية) تقول بأن هذه البرجوازية نشأت هكذا فهي محكومة أن تستمر هكذا؟ أو أن هناك عاملاً داخلياً أعاق هذا التحول؟ كثير من البرجوازيات حتى في الغرب نشأت هكذا، ثم راكبت رؤوس الأموال ثم انغلق سوقها اضطراراً أو اختياراً فنشأت إمكانيات لتحويلها إلى برجوازية صناعية.

لماذا لم يحصل هذا الشيء عندما؟ سؤال ثان يقرّبنا أكثر إلى الفترة الحديثة المعاصرة التي نعيشها لا نستطيع الحديث عن سورية بشكل مفصل ويمكن أن يفيدنا د. عارف ود. رزق الله في هذا المجال ولكن نستطيع القول: أن الثورات التي قامت في الحسينيات في مصر والعراق وأيضاً في سورية لم تكن فقط على مستوى الأهداف المعلنة وإنما أيضاً على مستوى الإجراءات الفعلية قامت بشكل من أشكال القطع مع هذه البرجوازية.

إن كسل هذه الثورات بدأت مع شيء أساسي هو تقييد التجارة الخارجية انطلاقاً من هذه الفرضية على أساس أنه إذا أجمت الدولة جزءاً أو كلاً من هذه التجارة الخارجية فستدفع رأس المال الخاص إلى الميدان الانتاجي. وفعلاً حصل هذا الشيء في بلدان المشرق في هذه الدرجة أو تلك من الصرامة. إن التجارة الخارجية وفترات طويلة أصبحت في أيدي الدولة فيها بعد مالت إلى تخفيفها. بعد عقد أو عقدين أو أكثر من هذا نلاحظ، لم تمد هناك رابطة بمعنى رابطة استمرارية عوائل. نلاحظ أنه نشأت فئات جديدة من البرجوازية قامت على أساس ضرب الفئات القديمة. هذا لا يعني أن الفئات القديمة قد سحقت بالكامل ولكن أقصد الآن إذا نظرنا إلى المكون الأساسي للبرجوازية المصرية الحاكمة بمعنى المسيطرة على الحياة الاقتصادية الآن المسماة برجوازية الانفتاح نجد أنها ليست برجوازية فرغلي وعبود وطلعت حرب الخ... كذلك الحال بالنسبة للبرجوازية العراقية لا أدري إذا كان بإمكاننا أن نفترض هذا الشيء افتراضاً بالنسبة لسورية.

● حبيب:

أعتقد أن إثارة الموضوع التاريخي في هذا النقاش يدل على أهمية وضرورة أن نخوضه وأن نقرب من بعضنا في رؤية حقائق التطور التاريخي للبرجوازية العربية المشرقية، لأنه بطبيعة الحال هناك أمور أخرى كثيرة أثرت على هذا التطور وخصائصه. غيرت من بعضها ولكن مفيد جداً أن نتفق كيف نشأت هذه البرجوازية هل بفعل عوامل داخلية أساساً أم بفعل عوامل خارجية ومن ثم، هناك عوامل داخلية

بطبيعة الحال كانت مؤثرة ودافعة لهذا التطور.

في قناعتنا أننا أثرت موضوعاً هو أن الاستثمار كان على امتداد فترات طويلة من التاريخ موجوداً. ولكن ثمة فرق بين استثمار قديم واستثمار جديد هذا الاستثمار قائم على النهب والسلب على الربيع العقاري، ريع السخرة، ريع العمل، استثمار قائم على استغلال الأيدي العاملة واستغلال قوة العمل هو استثمار متباين في طبيعة تحقيقه للفوائض الاقتصادية والمهيمنة على الفوائض الاقتصادية لمصلحته. الاستثمار التركي كان استثماراً حقيقياً.

كان هنالك مركز للدولة العثمانية وكانت هناك الولايات التابعة لهذا المركز والأطراف التي كانت تقدم الربيع بأشكال مختلفة إلى المركز هذا المركز لايتم بالتطوير العام للدولة كلها وكان يقدم ما يمكن تقديمه وهو محدود جداً لأداء الدولة لدورها المعروف بدور الدولة الشرقية، دورها في الري. هذا النهب في حد ذاته كان يؤثر جداً على طبيعة التطور في الدولة وفي المراكز وفي الأطراف ذاتها. الدولة كانت تنهب وكان تحرم الأطراف وتلك الولايات من القدرة على التطور وعلى التنمية وعلى تطوير اقتصادياتها. هذه العملية، التاريخية كانت تؤثر ليس فقط على منع المزيد من التطور بل كانت تدمر الكثير من النشاطات الاقتصادية القائمة حينذاك في الولايات العربية. على سبيل المثال الجزائر تخلفت في ظل السيطرة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر. ننظر إلى العراق مثلاً كان التأثير السلبي عليه من جانب عدم اهتمام الدولة العثمانية بتلك الصناعات وأخذ المعلمين المهرة إلى تركيا مركز الدولة.

وكان الشيء الثاني هو المزاومة الشديدة من السلع الأجنبية وبأسعار تنافسية وكانت هناك محاولة جادة لحث الصناعات الحرفية في هذه الأقطار. هنا لعب العامل الخارجي دوراً في خلق برجوازية مرتبطة لأن القاعدة المادية للتطور الرأسمالي لم تكن قائمة في هذه الأقطار حيث استطاع الرأسمال الأجنبي أن يخرس تدريجياً هذه العلاقات وأن يطور برجوازية محلية بالذات وهي البرجوازية التجارية التابعة المرتبطة به ومن ثم تدريجياً بعد فترة طويلة جداً استطاع أن يحصل هذا النوع من التراكم الكمي لمجموعة من العوامل لتؤثر في نشوء البرجوازية الصناعية العربية. أي أنه في قناعتنا أن العامل الخارجي كان الأكبر أثراً في نمو وتطور البرجوازية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ولم تكن في البداية طبقة بل فئات اجتماعية محدودة الأثر.

وفي بداية القرن العشرين وفي النصف الأول منه بدأت تتطور هذه البرجوازية بعوامل داخلية أكثر تأثيراً من العوامل الخارجية. اعتقد أننا سنبدأ الحديث عن الموضوع الذي أثر هو موضوع البرجوازية الطفيلية، كيف نشأت وتطورت. المسألة التي أثرتنا أبحر عصام وأثارتها د. عارف: هل البرجوازية الطفيلية موجودة في مجال واحد أو عدة مجالات مختلفة وأين هي البرجوازية الصناعية، في قناعتنا أن البرجوازية لا توجد في موقع واحد هي موجودة في كل عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي، هي موجودة في الإنتاج والتوزيع والتبادل وفي الاستهلاك وفي أشكال مختلفة. والبرجوازية الطفيلية موجودة في تلك القطاعات وفي تلك المراحل تتجسد بصيغ وأشكال مختلفة. ولكن أين تتركز أكثر هل تتركز في مجال

الاتّاج؟ المركز الأساسي للبرجوازية الطفيلية هو في قطاع التوزيع في مرحلة التداول كلها وكذلك في مرحلة الاستهلاك وهي متمركزة في قطاع الخدمات وقطاع التبادل والاستهلاك.

● هيلان:

الحقيقة أنا أختلف معك ومع د. عارف. هناك عدد من القضايا التي طرحت على المستوى التاريخي وعلى المستوى الحديث، طرح الدكتور عارف قصيتين هامتين ولكن يجب أن تبحثا في نطاق النظام السياسي الاجتماعي القائم في الشرق، / قضية الملكية الخاصة/الدولة/ لماذا لم تتطور البرجوازية أو الرأسمالية أو الصناعة في النتيجة في بلداننا؟ هذه القضايا طرحت ولكنها لم تعالج بما فيه الكفاية. لا يمكنني أن أحلط بين القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر وبين الوقت الراهن. حتى القرن ١٣ كانت هناك هيمنة الامبراطورية الإسلامية لم يكن هناك عدو خارجي. على العكس تماماً فنحن قد سيطرنا على العالم لحد ما. إن الحرف مثلاً التي تطورت إلى ورشات شبه برجوازية، نقول إن هذه لم تكن مرتبطة بالعصر العباسي بل تعود إلى العصر الفينيقي والأثيني حيث كانت هناك ورشات كبيرة تتبع إلى الطبقة الغنية في روما وفي الغرب وفي الشرق.

● دليّة:

مع فارق جوهري هو أن تلك المنشآت كانت تستخدم عمل العبيد بشكل أساسي بينما مقولة الأجر لم تظهر في تلك المرحلة بينما المنشآت التي نتكلم عنها في المرحلة العباسية وما بعد كانت تستخدم الأجر في شراء قوة العمل وبالتالي كانت بعض سيات أشكال العلاقات الانتاجية الرأسمالية قد بدأت تلعب دوراً في عملية الانتاج. في القرن الرابع عشر يميّز ابن خلدون بين شكلين من أشكال الربح، الربح الذي يتحقق بالتجارة نتيجة شراء سلع ب سعر وبيعها ب سعر أعلى والربح الذي يطابق تماماً مفهوم القيمة الزائدة عند ماركس وهو أن المتنفذين والأغنياء يشغلون عمالاً آخرين ويعطونهم أجراً يقل عن قيمة عملهم ويحصلون على الفائض وعلى الفرق بين الأجر وبين قيمة ما يقدمونه لهم فيشكل لهم ربحاً ولذلك فإن هناك فارقاً بين كيفية تحقيق الربح في هذا العصر وبين الامبراطوريات القديمة. وكنت سأطرح هذه النقطة في التمييز ما بين أشكال الامبراطوريات القديمة والاستعمار الحديث فأقول أن الاستعمار القديم كان شكل النهب الذي يمارسه هو نهب القيم الاستعمارية بينما شكل النهب الذي يمارسه الاستعمار الحديث هو شكل النهب الرأسمالي وأيضاً بالنسبة للغزو والأسر كان الشكل الأساسي لقوة العمل في العصور القديمة هو العمل العبودي وعمل السخرة، امتد في الدولة الشرقية حتى العصر الحديث ولكن طبعاً مع تضائل أهميته تدريجياً حتى أصبح لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من العمل الاجتماعي في العصور القديمة. كان كله عبارة عن عمل عبودي وعمل سخرة وبالتالي كانت قوة العمل تعيش على وسائل المعيشة الضرورية التي تقدم إلى الحيوان كما للإنسان للحفاظ على قوته الفيزيولوجية. أما في الدولة الإسلامية لم يعد الغزو يهدف الأسر ظاهرة عامة وإنما الاستيلاء على الأرض. حتى غزو الدولات الإسلامية بعضها لبعض في حروبها لم يكن يهدف للحصول على العبيد ولا

على قوة العمل لتشغيلها في السخرة. كان الهدف هو توسيع رقعة الدولة توسيع الأراضي التي يسيطر الوالي أو الخليفة سلطانه عليها من أجل توسيع الخراج أصبح الفائض الاقتصادي يتخذ أكثر فأكثر شكل الخراج النقدي بالإضافة إلى العيني. هنا نصل إلى مسألة هامة جداً حول طابع الدولة الشرقية، الاقطاع الذي لا يقوم على قاعدة الملكية الخاصة. تؤكد على أهمية الملكية الخاصة كمؤسسة بكامل حقوق الملكية كما أوجدها تشريع للرومان. غياب هذه المؤسسة في الدولة المشرقية وعدم استقرار هذه المؤسسة وعدم تمتعها بالحصانة لعب دوراً كبيراً في التدهور على صعيد قوى الانتاج وعدم تطور المال إلى رأس المال. في الدولة الشرقية كانت هناك ثروات نقدية هائلة لكن هذا المال كان في أرفف أشكاله كعماد نائمة لم يكن يتحول إلى رأس مال كان يغلب عليه الطابع الاستعمالي فالذهب يبقى ذهباً لأن مالك هذه الثروة كان ليس واثقاً من أن حقوق ملكيته عليها هي حقوق مطلقة، هي حقوق ذات سيادة لا تخضع لأن السلطان الأعلى يقطع هذه الولاية لسلطان أصغر من أجل جبايته مبلغاً محدداً من المال للخليفة ليقوم بجباية كل ما يستطيعه من الثروات العينية والنقدية من أيدي الناس. المصادرة هي أحد أشكال جباية الفائض الاقتصادي في العلاقات بين الدولة والمتجنين المباشرين وبين أصحاب الأموال.

وفي هذا الشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والنظام السياسي، أعتمد أنه ليس هنالك من حواجز لدى الأثرياء في تحويل أموالهم إلى استثمارات انتاجية مباشرة وهنا أعتمد أنه تحدث بعض المؤرخين عن أن العرب في أواخر الدولة العباسية اكتشفوا قوة البخار لكن هذه الاكتشافات لم تكن تنتقل إلى ميدان التطبيق (مثلاً نتحدث اليوم عن الاكتشافات التي كانت تتحقق في الاتحاد السوفيتي في مرحلة ما يسمى بالركود). كان الغرب يأخذها ويحولها إلى قوة انتاجية هنا أيضاً لم يكن هذا الشكل الاقتصادي الاجتماعي السائد يخلق الحواجز الكافية في نقل هذه الثروات إلى ميدان الانتاج إلى تطوير قوى الانتاج وفنون الانتاج وغير ذلك بينما في الغرب عندما تهيأت هذه البيئة تحول اكتشاف /واط/ للمحرك البخاري إلى آلة انتاجية دخلت فوراً الانتاج وانتشرت. كان انتصار الرأسمالية كشكلية، كنظام اجتماعي رهناً بهذا التحول النوعي في أدوات الانتاج

✽ حبيب:

من المفيد العودة إلى كتاب د. عبد العزيز الدوري. في هذا الصدد يؤثر كيف كان الاقتصاد العربي مجرم من التزاكم من الفائض الاقتصادي وهو يطرح شكلين: الشكل الأول عند الدولة العثمانية كان الولاية يقدمون الأراضي الواسعة لهذا القائد العسكري أو ذاك في مقابل شيئين أساسيين:

- ١ - تقديم أقصى ما يمكن من الربح إلى الوالي ومنه إلى السلطان.
- ٢ - تقديم الجنود في حالة الحرب للدفاع أو الغزو ولذلك كان السلطان يسيطر على أكبر كمية ممكنة من الفائض الاقتصادي عبر هؤلاء القواد وعبر المسووين الذين يسيطرون على الأراضي في المنطقة العربية. الشيء الآخر كان السلطان في حينها يلعب دوراً بارزاً عبر الولاية وعبر الجندرية في التأثير على الصناعة الحرفية فكان يتم شكلان، الشكل الأول: كان يأخذ أحسن الصناعات إلى المركز في الدولة العثمانية وكان مجرم الاقطار العربية والولايات العربية من هؤلاء، الشكل الثاني: كان يفرض عليهم

جباية واسعة جداً بحيث أن هذا الصناعي لا يستطيع أن يطور امكانياته إضافة لذلك كانوا عروميون من المحصول على أحسن وسائل الانتاج من أوروبا التي كانت قد تطورت حينذاك.

● دليقة:

كانوا معرضين كل لحظة للمصادرة هذه ناحية مهمة جداً.

● جيب:

وكان هناك شيء ثالث ومهم جداً في العراق بشكل خاص هو أن الفيزانات والأمراض والطاعون التي كانت تنتشر كانت تدمر الكثير من الأحياء الصناعية لأن الحرفيين كانوا يتجمعون في تلك الأحياء. كان التدمير يشملهم جميعاً وبالتالي كانت هذه العملية مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي وحتى عندما أصبح الصراع داخل الدولة العثمانية بين البرجوازية الجديدة الناشئة وبين الأقطاعيين والاقطاع العثماني القديم المتخلف كانت القدرة على التغيير في الولايات أصعب بكثير من القدرة على التغيير في المركز.

والرأسالية الأجنبية عندما جاءت كانت لا تريد أن تدفع هذه العملية بسرعة كانت تريد أن تعيقها وبدأت تحاول إيجاد علاقة اندماج وعلاقة تعاون بين البرجوازية وبين الاقطاعية وبالتالي كانت عملية التطور تساوية بطيئة طويلة الأمد في الأقطار العربية أعتقد أن هذه المسألة بحاجة إلى عناية بعض الشيء...

● هيلان:

نريد أن نتكلم عن العصر العباسي أو القرن الحادي عشر والثاني عشر. لماذا لم ينتقل النظام الاقتصادي في ذلك الوقت إلى نظام صناعي؟ لم تتطور طبقة رأسالية حقيقية لأن الرأسالية ترتبط بتطور الصناعة مع أن التقنيات موجودة في القرن الثامن وحتى ما بعده. كان الرومان يستخدمون تقنياتهم لأسباب عديدة في المعسكر. إن كل نظام اقتصادي لا يقوم على عنصر واحد فقط بل هو مجموعة من المؤسسات منها: عدد السكان، توزيع الدخل، والرأس المال. إنها نظام اقتصادي متكامل فإذا افتقدنا العناصر أو أحد العناصر الرئيسية من هذا النظام فالعملية لا تتم تماماً.

كل العناصر يجب أن تتجمع فضلاً عن وجود الوسيط المرسّخ للتفاعل أي تماماً مثل العملية الكيميائية وبالتالي لا يمكننا أن نقول لماذا لم يتطور النظام الاقتصادي خلال حكم الامبراطورية العربية العباسية إلى طبقة رأسالية صناعية من دون أخذ كل هذه العوامل. لا يمكنني أن أقول فقط الملكية. لا ينبغي خلط فترة واسعة. ينبغي أن نأخذ حقبات معينة حتى نوضح ما هي الخصائص. ولا يمكننا أن نتحدث عن عدة قرون. أقول في القرن التاسع عشر لم يكن هناك نظام عثماني مستقل. السلطان العثماني منذ القرن الثامن عشر، كان يرضخ لارادات معينة وبالتالي حتى إذا أراد النظام العثماني أن يطبق حاية أو دعماً لا يستطيع. ولا يمكن بذلك الوقت أن تقوم صناعة لأنه سبقتا البلدان الغربية ولا يمكن منافستها، لم تقم برجوازية حقيقية في الصناعة لأن النظام الرأسمالي الخارجي كان يسيطر على النظام العثماني. كان

هناك تكون تاريخي ضمن العالم يمثل سيطرة الرأسمالية الغربية على كل الأقطار. وهذا لم يحدث فقط في منطقتنا ولكنه حدث في مناطق أخرى. التجربة الوحيدة التي نجحت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي اليابان والملايا. قامت محاولات حتى في النظام العثماني ذاته لتطوير العسكر ولكنه لم ينجح في تطوير الصناعة. ولكن ضمن التناقض الفرنسي الانكليزي قامت تجربة محمد علي وكان يمكن أن تقوم تجربة الدولة العثمانية لكن السيطرة الانكليزية دمرت هذه التجارب إن البرجوازية التي نشأت في القرن التاسع عشر نشأت ضمن ظروف السيطرة الاستعمارية لم تكن هناك برجوازية عثمانية مهيمنة .

• حبيب:

الشيء الأول كانت الولايات العربية خاضعة للحكم العثماني كان هذا الشكل استعماريًا يهيب عن طريق الرعب والغرام وكانت هناك السيطرة الاستعمارية الغربية الحديثة المتقلعة إلى مركز الدولة العثمانية وأطرافها وبالتالي أيضاً كانت تهيب بصيغة جديدة.

• همام:

هناك نقطتان نخلط بينهما. أعتقد أنه ليست هناك خصوصية عربية في هذا الشأن مع التأكيد على نقطة مهمة وجوهرية أثارها د. عارف هي قضية عدم استقرار الملكية. إن الملكية الخاصة قائمة ولكن عدم استقرارها بيد هذا الفرد وتوارثها وهنا لا أرى الكثير من الخصوصية في تشكيلاتنا العربية أيًا كانت تسميتها. لأن أوروبا حتى القرن السادس عشر والسابع عشر لم تعرف عملية إعادة إنتاج موسعة ولم تكن الملكية الخاصة مستقرة فيها. الأمثلة التي تفضل بها د. عارف حول قضية كيف تستخدم تقنيات جديدة وتطورها تعود إلى فترة هيمنة الرأسمالية كالألة البخارية مثلاً ولكن حينما اكتشف كوبر نيكوس وغاليليو دوران الأرض لم يستفد من هذا الاكتشاف. بالعكس عوقبا على هذا الاكتشاف لأن إطار العلاقات الاجتماعية القائم لا يستطيع من هذه الاكتشافات بل يعيقها ويهددها.

إن منطق العلاقات ما قبل الرأسمالية هو عدم استخدام الفوائض استخداماً بطريقة إعادة إنتاج موسعة. فالقطاعي لا يعرف هذا الشيء لا يعني هذا عدم حصول تجديدات في التقنية كتطوير المحركات ذي السن الخشبي إلى سن حديدي والدكتور رزق الله تكلم عن هذا الشيء ولكن تقنيات ثورية في الإنتاج لم تحصل في الحقيقة.

إذا أردنا أن نقول عن ثورة في الإنتاج بمقاييس ذلك العصر فإنها حصلت في الامبراطوريات المسماة راكدة وشرقية، اكتشافات مثل الصجلة و اكتشافات الكتابة أو الساعة وغير ذلك. لذلك أعتقد أنه مع انغراس العلاقات الانتاجية الرأسمالية في الغرب أصبح مفهوم إعادة إنتاج العلاقات الموسع في النهاية قائماً. ولكن هل نقول أنه ليس هناك حافز للطبقات الحاكمة لمجرد أننا في نهاية القرن العشرين لا نرى شيئاً سوى إعادة الإنتاج الموسع؟ أليس القصر الفخم هو حافز للسيد الاقطاعي أي وسيلة لتبديد الفائض بمعمارنا لكنها وسيلة استئثار بمعاييرهم فلدينا هنا في الشرق على الأقل الأهرامات ومسلّة حورابي أما في الغرب فبحكم الرقعة الجغرافية وغير ذلك كانت هناك أشكال استخدام أقل ترفاً. ليس هناك

اختلاف نوعي كما أرى بين الشرق والغرب. والآن فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية ما أراه هو التالي هو أنه فعلاً ما يذكره الدكتور كاظم علينا ألا نقلل من أهميته وهو أن الولاية يجب أن تبرهن على تبعيتها للامبراطورية بثلاثة أشياء أولاً: أن تذكر اسم السلطان في المساجد وثانياً أن لا تسك نقوداً لا يكون مكتوباً عليها اسم السلطان وثالثاً أن تؤدي قدراً معيناً من الربيع والمركز بالتأكيد ينهب من الفائض الاقتصادي للولايات، ولكن جواباً على السؤال الذي أثاره د. رزق الله لماذا لم يحصل في المركز تطور؟ لا يحصل هذا التطور لأنه في ظل علاقات قبل الرأسمالية ليس هناك إعادة إنتاج رأسمالي ولكن علينا ألا ننسى في النهاية أن المركز مع هذا يستنزف الفائض من الولايات. أيضاً بودي أن أشكك في قضية معينة هي قضية الهيمنة الشاملة للسلطان أو الخليفة. هناك حدود للسيطرة الجغرافية ونحن نعلم طبيعة وسائل النقل في ذلك الوقت لماذا كانت تبرز في أطراف الامبراطورية محاولات للاستقلال تجمعها ولا تنجح هناك.

إن الجزيرة العربية واليمن كانتا اسمياً جزءاً من الامبراطورية العثمانية. لو ندرس تاريخها في ظل العثمانيين فنقول أنه لا علاقة لها بالامبراطورية العثمانية. وفي كثير من الأحيان كان السلطان يكتفي بذلك. أنا أعتقد أن الملكية بحاجة إلى حماية على الدوام ولكن لأننا نرى أن الدولة فقط هي الشكل الوحيد للحماية فإن مؤسسة البداية انتعشت لأنها كانت تشكل مصدراً للحماية أو النهب أو الاثنين معاً أي إما أن أخذ الاتساق أو أهدد الملكية. إن مفهوم الاستعمار بمعنى غرس علاقات جديدة انتاجية تتناقض أو تحاول أن تحطم العلاقات القديمة يختلف عن أسلوب النهب الامبراطوري. والدولة الإسلامية والعثمانية فيما بعد لم تتدخل في أشكال الملكية. تعاملت مع الواقع القائم. كيف انهب ما يمكن نهبه. إن منطق التوسع الرأسمالي يقوم على محاولة التدخل في شكل العلاقات الاجتماعية السائدة وهذا فارق نوعي.

● حبيب.

يعني التركيز على السؤال التالي ما هي الخصائص التي تكونت للبرجوازية العربية الشرقية عبر هذه الهيمنة العثمانية والسيطرة الاستعمارية الحديثة. الاستعمار الغربي عندما بدأ لم يتخذ شكل الاستعمار الرأسمالي الحديث. تصدير رأس المال، كان يشابه في حدود كثيرة الاستعمار القديم هو نهب الخيرات والثروات والمتاع. مع الرأسمالية المالية والاحتكارية المتطورة أصبح النهب بصفة أخرى، يأخذ طابعاً جديداً. هذا الجانب وتلك الأشكال المختلفة أثرت على بطنه نمو وتطور البرجوازية العربية الشرقية وأعطتها خصائص معينة. من بين تلك الخصائص التي نراها اليوم أننا نتحدث الآن عن البرجوازية الشرقية وبالتالي نستطيع أن نصمم المسائل الأخرى التي تأتي.

لماذا البرجوازية العربية لغت مرات طويلة لا تمتلك تلك الاندفاعية الثورية تلك السمة الثورية في نشاطها، في علاقاتها، في تطورها، لماذا كانت مسالمة للاطلاع؟ لماذا هذا الموقف إزاء الإصلاح الزراعي؟ هذه مسائل ناتجة في الحقيقة عن ذلك التطور التاريخي للبرجوازية العربية الشرقية.

● دليلة:

الحقيقة أن العودة للتاريخ لها مساس مباشر بالحاضر والبحث في سبب وأشكال تطور العلاقات الاقتصادية في الشرق وسببها المميزة ربما يساعد في تفسير الكثير من خصائص موضوع بحثنا اليوم وهو البورجوازية.

الفترة التي نبحثها في التاريخ العربي الاسلامي لا يمكن وضعها في مواجهة الاقطاع الأوروبي. إنها فترة متجاوزة للاقطاع الأوروبي، متجاوزة ليس بمعنى أنها متفوقة، وإنما حتى لا يظن بأننا نتم بالتسلسل التاريخي، وجود سمة مشتركة بين كل مراحل التطور التاريخي للشرق، هذا الاختلاط الكبير بين أشكال الانتاج وعلاقات الانتاج، تصنف حسب تبعيتها لتشكيلات أو أنظمة اقتصادية اجتماعية مختلفة، هذه الدرجة العالية من الاختلاط الذي يتميز به الشرق. بين هذه السبب العائدة لتشكيلات اجتماعية مختلفة الذي يتميز به الشرق عن أوروبا هذه المرحلة من تاريخ الشرق مرحلة مابعد الاسلام أو المرحلة العربية الاسلامية اتسمت بهذا الاختلاط الكبير. كان هنالك بقايا العبودية وكانت المشاعة على نطاق واسع. وكانت هنالك أشكال من الاقطاع بعضه قريب مما هو غربي وبعضه الآخر بعيد عن الأشكال الغربية. وكانت هنالك أيضاً أشكال العلاقات الرأسمالية. وهي كما نعلم تبدأ بأول أشكال رأس المال وأكثرها تحلفاً وهو رأس المال التجاري والبروي. صحيح أنه كان هنالك تجارة وتبادل منذ العصر العبودي لكن كانت في أثرها على النظام معدومة ودورها الاقتصادي محدود مقارنة بالعلاقات العبودية المهمة والعلاقات القطاعية المهمة في أوروبا.

كان هناك تبادل وتجارة ورأس مال. علاقات بضاعية نقدية ورأس مال في حدود ضعيفة الأثر في الشرق.

وبالأخص في هذه المرحلة إذن تجاوزت وتمازجت واختلطت هذه العلاقات التي ترجع إلى مختلف ما يسمى بالتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية إلى جانب بعضها البعض. الاستثمار الغربي الحديث كان له دور كبير في دفع بعض الأشكال إلى الأمام وبعض الأشكال إلى الخلف. هذه الأشكال البرجوازية أو البرجوازيات الجديدة التي تعتبر الكتلة القيادية المهمة فيها هي البرجوازية الكومبرادورية لذلك أول ما اهتم به هو اتشاء طرق المواصلات والمرفأء حيث تركزت هذه الوكالات المحلية للرأسمالية المقيمة في المركز في الغرب وهذه الوكالات كانت وظيفتها هي بسط النفوذ أي نفوذ الرأسمالية الغربية في كل جوانب وزوايا الاقتصاد. وفي المجتمع المحلي إجراء التحويل الضروري من أجل تعبئة أكبر ما يمكن من الناتج المحلي لمثل إلى الخارج لكن يبقى هنا التركيز حول سبب البورجوازية المشرقية والذات تفسير ما يسمى بالبرجوازية الطبقية. ولذلك أعود فأقول هنا في تفسيرنا لهذه السبب لا يكفي الاعتماد على هذا العامل الخارجي بل أثقل تلك العوامل الداخلية المرتبطة بمنظومة علاقات الانتاج السائدة، طبيعة الدولة النظام السياسي والاقتصادي علاقتها بمختلف الطبقات طريقة تعبئة واستنزاف الانتاج الفائض كل ذلك يساعد في تفسير هذه السبب التي تتخذها البرجوازية المشرقية والتي تأتي العوامل الخارجية لتزيد من أهمية بعضها وتقلل من أهمية بعضها الآخر. . .

طريق التهيئة الوطنية

● دليّة:

عندما نقلنا عصام إلى المرحلة الراهنة وقال أن العديد من الأنظمة العربية قامت في الستينات مثلاً باصلاحات اقتصادية جذرية كانت تهدف إلى قطع العلاقة أو قطع الطريق أمام البورجوازية العريية . . .

● عصام:

لم ترد قطع العلاقة مع البرجوازية ككل بل أنها هاجمت البرجوازية التي كانت سائدة على أساس أنها تجارية.

لناخذ المثال المصري فهناك أدلة واضحة أن عبد الناصر من الـ ٥٢ - ٦١ قد بذل جهوداً مضنية لتشجيع رأس المال الصناعي الخاص. لم يلجأ إلى التأميمات في البداية في أواسط الخمسينات لجأ إلى ما سمي بالتصميم وبعد ذلك قام بالتأميم.

عبد الناصر لم يكن ضد علاقات الانتاج الرأسمالية كميذاً كان ضد هذا التوجه من جانب رأس المال الخاص في أن يبذر أمواله في نشاطات طفيلية وقام في البداية بتأميم التجارة على هذا الأمل أو الرغبة أو الوهم وحصل نفس الشيء في سورية والعراق. نحن نشهد أن البرجوازية المحكمة الآن هي ليست كالسابق فالبرجوازية القديمة قد ضربت، ضربت كأفراد وليس كملاقات انتاج أو أنها تجمعت على الأقل مالدتي حصل ولماذا أعيدت تلك الدورة بنشوء فئات جديدة تمارس الدور ذاته إذا اتفقنا على أن الدورة أعيدت.

● دليّة:

إنّ اعتراضني على هذه النقطة هو أن هذه الاصلاحات كانت موجهة إلى طريق التطور الرأسمالي لنقل ذلك. . موجهة إلى قطع الطريق على التطور الرأسمالي إلى السيطرة. وهنا أفضل أن أقول بأن الدولة لم تقم بهجمة جديدة. . إنما قامت بنفس المهمة التقليدية التي قامت بها في السابق وهي أن الدولة الشرقية التي اعتادت على بسط هيمنتها على المجتمع، على إلغاء مايسمى اليوم بالمجتمع المدني ووسمه بطابع دولتي ربما هنا عادت إليها هذه السمة القديمة بالأخص بعد الاستقلال لكي تكتمل سبانتها الاصيلية التقليدية فقد وجدت أن هذه السات لا تكتمل إلا باستكمال بسط هيمنتها على المجتمع وأهم جانب في الحياة الاجتماعية هو الجانب الاقتصادي وليس في جوهر الأمر هذه السياسة طابع طبقي عمود وربما هذا الذي يفسر لماذا كما قال د. عصام عادت الدورة والبرجوازية التي أريد القضاء عليها لتهيمن من جديد.

• حبيب:

ألا ترى أنه في هذه الظاهرة أن البرجوازية العربية المشرقية بشكل خاص حتى في مصر كانت عاجزة عن دفع عملية التطور الرأسمالي وبالتالي أخذت الدولة جزءاً من هذا الدور لتكون حاضنة حقيقية لملاقات الانتاج الرأسمالية وفي المجتمع العربي ودفعها إلى الأمام؟ هذه إحدى سمات البرجوازية التي أشرت لها في البداية، في أنها مترددة خائفة وبالتالي عبد الناصر أعطاهما كل المجال للتطور ولم تكن مستعدة وبالتالي أجبر عبد الناصر على خوض عملية التأميم ليحتضن عملية التطور الاقتصادي لتطوير علاقات الانتاج الرأسمالية لانضاج أرضية التطور الاقتصادي والاجتماعي ولتخليص المجتمع المصري من هذا التخلف.

• دليلة:

هناك نوع من الجزافية في القول بأنها كانت مترددة وخائفة وعاجزة وأنها لم تكن قادرة على متابعة طريق التطور الرأسمالي لأنه كان هناك مبادرون وكان هناك طلائيمون أيضاً على نطاق الممارسة الاقتصادية وفعلاً تحققت على أرض الواقع بعض الانجازات الملموسة. ربما في هذا الجانب لا تتميز هذه البرجوازية بسمات جوهرية عن برجوازيات أخرى في أوروبا أو غيرها إذا أخذناها كسمات فردية ولكن هذه السمات الفردية كانت محكومة بعوامل داخلية أهمها هو طبيعة الدولة وعوامل خارجية هي علاقة التبعية للاستعمار الغربي والتأثير الاقتصادي للقوانين الاقتصادية للرأسمالية على نطاق عالمي. هنا اعتقد أن هذه البرجوازية لم يكن بمقدورها لو أعطيت فرصة انضاج نظام رأسمالي متكامل داخلياً كما حصل ذلك في الدولة الغربية للعوامل التي ذكرتها ولكن كان بإمكان هذه البرجوازية أن تستمر في تقديم توسعها وتراكمها في بسط وتوسيع هيمنتها على الاقتصاد، على المجتمع، في توسيع حجم القوى العاملة القوة المنتجة التي تخضع لاستغلالها لتوسيع حجم السوق الاستهلاكية التي تحقق من خلالها التراكم وغير ذلك. . . هذه التراكمات متصل عند مرحلة معينة إلى طريق مسدود بحيث أن النسبة التي تتوجه منها إلى الخارج أكبر بكثير من النسبة التي تنكس منها في داخل الاقتصادات المحلية ولذلك هنا نقول أن هذه البرجوازية كانت متصل إلى طريق مسدود. وبالفعل برزت أزمتها في أواخر الخمسينات في سورية عندما كان حجم الأموال التي تعبرها إلى الخارج أكبر من حجم الأموال التي تستثمرها في الداخل رغم أنه لم يكن هناك من دواع سياسية تدفعها في هذا الاتجاه قبل الوحدة. برزت أزمتها في مصر عندما كان التراكم الداخلي قد وصل إلى حجوم متواضعة جداً. العامل الذي لعب دوراً حاسماً بعد ذلك في تحديد سمات هذه البرجوازية هو الدولة البيروقراطية الحكومية، الدولة التي عادت لتسرد دورها القديم في الهيمنة على المجتمع ويختلف جوانب الحياة الاجتماعية هيمنة كاملة. فهيمنتها على التجارة الخارجية إلى درجة مبالغ بها وربما لم تكن مبررة من وجهة نظر اقتصادية أو أمنية بمفهوم الأمن الاجتماعي الشامل تفسر بعودة الطابع الدولي بعد الاستقلال.

• حبيب:

هذا التحول في عمل الدولة وفي نشاطها لمصلحة من كيرجوازية بيروقراطية؟ هل لمصلحة البرجوازية البيروقراطية أم لمصلحة البرجوازية قاطبة؟

• دليلة:

الدولة هنا تصبح غاية في ذاتها وهي أيضاً موضوع لمصالح طبقية محددة.

• هيلان:

يبدو لي أن ما قبل حول دور الدولة بعد الاستقلال فيه بعض الخطورة. هذا يدبرين نشوء قطاع عام وأخذ الدولة لدور اقتصادي. ولكن أعتقد أننا إذا درسنا الفترة التي تلي مباشرة الاستقلال حتى أواخر الخمسينات يمكننا أن نقول أنه في هذه الفترة أو على الأقل في سورية بالضبط وفي مصر قبل ذلك، نشأت برجوازية حقيقية صناعية وتجارية وكان لها علاقات واسعة حيث بنت مصانعها. إن الشروط التاريخية في ذلك الوقت كانت تسمح بذلك وتقتضي ذلك لأن أوروبا واليابان كانتا دولاً مدمرة من ناحية اقتصادية في مرحلة إعادة بناء وفي حاجة ماسة إلى منتجات من بلداننا أو غيرها سواء أكانت زراعية أم صناعية وبالتالي تمكنت هذه البرجوازية من أن تنشأ خلال الفترة وتمتد خلال هذه الفترة بسرعة في ٤٧ - ٤٨ بعد الاستقلال حتى ٥٦ - ٥٧ تقريباً في سورية وفي بلدان أخرى أيضاً. لماذا أمم عبد الناصر ولماذا انقلب على النظام الرأسمالي ولجأ إلى التأميم؟ ليس من منطق أيديولوجي وليس من منطق دولة تقليدية.

كان النظام الاقتصادي في سورية ومصر نظاماً رأسمالياً. إن عبد الناصر وسورية سارا في نفس الطريق من حيث ضرب البرجوازية فيما بعد والتأميم في الزراعة وغير ذلك والسبب هو عجز البرجوازية بعد منتصف الخمسينات منذ عام ١٩٥٧ عن متابعة مسيرة التراكم الرأسمالي وإنشاء الصناعة. السبب هو ليس سبباً أيديولوجياً إنه سبب اقتصادي فالاستثمارات في فترة الخمسينات في الصناعة في سورية ومصر سارت في طريق التسارع. الانتاج الصناعي نما بحدود ١٢٪ سنوياً في ذلك الوقت. التراكم الاستشاري كان ينمو بقفزات هائلة في نصف الخمسينات.

سبب عجز البرجوازية هو أن أوروبا لم تعد تحتاج لهذه السلع بدأت الأزمة في الغرب في ١٩٥٧ - ١٩٥٨ أيضاً من ناحيتين أخريتين بالنسبة للنظام التابع سواء أكان في سورية أم في مصر السبب عدم وجود ما يكفي من التراكم.

إن التراكم الذي حدث بعد ١٩٤٥ كان ناجماً عن متراكبات الحروب العالمية الثانية. الأرضة الموجودة للشعبيين والحكومتين السورية والمصرية في النظام الرأسمالي في لندن أو باريس الخ. والذي جرى اتفاق عليه في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالنسبة لمصر أو لسورية لإعادة جزء من الأموال للبلد. وهناك اتفاق مالي بين سورية ولبنان وفرنسا وبين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية. كان هناك تراكم آخر من خلال هذا الريح الصناعي أو التجاري الذي تحقق وأيضاً جاءت الحروب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣

بسبب ما احتاجه العالم من تصدير مختلف أنواع السلع الزراعية وغيرها كانت هناك امكانية تراكم داخلي. أما القروض فلم تكن تلعب دوراً هاماً أولاً بسبب عدم توفرها وثانياً لأنه كانت لها شروط سياسية غير مقبولة بالنسبة للحكومات الوطنية البرجوازية التي كانت قائمة في ذلك الوقت وهناك سبب آخر جوهره عدم وجود تقاليد تكنولوجية أو عدم وجود استطاعة تكنولوجية. فلبناء الصناعة ينبغي توافر حد معين من التقنية فإذا عدنا عدد مهندسي الميكانيك في سورية في ذلك الوقت فإنه لم يتجاوز الخمسة أشخاص.

● دليلة:

بما أن الحديث يجري في وقت أصبحنا قادرين فيه على تحليل التجربة وتقييمها فلا يمكن القول بأن الزعم بوجود الاتجاه المضاد للرأسمالية كان بدافع توسيع واستكمال الدولة لكيانها وشخصيتها لميمنتها على المجتمع وإنما تفسير هذا الموقف بالعداء للقطاع العام أو توسيع دور الدولة الاقتصادي لوقيل ذلك في تلك اللحظة لكان ذلك عداء لتوسيع دور الاقتصادي والقطاع العام. لكن عندما يقال الآن أنه تقيم لمرحلة أصبحت في الماضي ولا تزال قائمة حتى الآن ولتفسيرها في اتجاهات تطورها الآن نستطيع أن نقول فيها ما نشاء دون أن يكون قولنا في موقف العداء لهذا الاجراء أو ذاك الآن نقيم لماذا هذا الاجراء الذي كان يعتبر في حينه قطعاً لطريق التطور الرأسمالي وبداية مرحلة الانتقال للاشتراكية.

لماذا لم يكن في حقيقة الامر كذلك بعد مضي ثلاثة عقود على وضعه موضع التطبيق لماذا كانت نتيجته الأساسية هي فعلاً استكمال الدولة لكيانها وشخصيتها وهيمنتها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وبالأخص منها الجانب الاقتصادي وهو أهم مقومات هذا الاستكمال هنا نؤكد على أن هذه الاجراءات من بدايتها لم تكن تهدف محدد مسبقاً وهو محاربة الرأسمالية.

إذا استبعدنا مجرد الشعارات النظرية التي أطلقت في حينها هذا يستوجب استكمالاً لهذا التفسير تحليل الطبيعة الطبقة للدولة وتلك التغيرات على توزيع القوى الطبقة وبالتالي تحليل مجريات الصراع الطبقي قبل وأثناء هذه التحولات.

● حبيب:

أعتقد أن المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت مرحلة ذات سياة خاصة وجديدة كانت هناك انطلاقة حقيقة لحركة التحرر الوطني. كانت هناك اتجاهات ديمقراطية ضاغطة على النطاق الدولي وبشكل خاص في بلدان العالم الثالث ومنها الأنظار العربية، وبالتالي كانت الشعوب العربية طامعة للتخلص من التخلف، من التبعية ومن الاستعمار. الخ وكانت تسعى للتخلص أيضاً من نظم الحكم اللاديمقراطية التي كانت في تحالف مع الكومبرادور والقطاعيين وفي تحالف مع البرجوازية الأجنبية. هذه العملية دفعت بعد سنوات قليلة جداً فئات اجتماعية من البرجوازية الصغيرة إلى السلطة في مصر، في سورية و١٩٥٨ في العراق. البرجوازية الصغيرة كانت تريد قساصدة اجنسامية واسعة لها في جهاز الدولة لكي تيمم وتطور العملية باتجاه الرأسمالية وكان هناك أيضاً تردد. البرجوازية الصغيرة ذات طبيعة مزدوجة كانت تخشى الصناعات والتحولات الكبيرة ولكن في ذلك الوقت كانت

تريد أن تتخلص من هيمنة البرجوازية. في هذه العملية المعقدة نشأت جملة من الاجراءات في الادراك الباطني للبرجوازية الصغيرة . ما يشير له الدكتور دليلة هو موضوع الدولة الشرقية القديمة ولكن في الدولة الجديدة للبرجوازية الصغيرة التي تحولت تدريجياً إلى مواقع أخرى كانت هناك حماية واحتضان للعلاقات الانتاجية الرأسمالية وتطويرها باتجاه استكمال هذه العملية وجرى تضخيم هائل لأجهزتها. وهنا البرجوازية الصغيرة بدلاً من أن تتحول إلى مواقع البرجوازية الوظيفية في الانتاج وغيره بدأت أجزاء كبيرة منها تتحول إلى البرجوازية البيروقراطية الطفيلية وتستنزف قطاع الدولة وتبني عليه وتحاول الهيمنة على مجمل الاقتصاد الوطني. في هذا الاطار بدت البرجوازية البيروقراطية تدريجياً عاجزة هي الأخرى عن عملية التطوير والدفع . نشأت لها ظروف جديدة . لتكيف بدأت البرجوازية الحاكمة تتحلل عن قطاع الدولة أيضاً؟ ولماذا هذا التحلل؟ وما هي التعقيدات التي تكمن وراء محاولة التحلل أو محاولة تحويل ملكية قطاع الدولة إلى القطاع الخاص. في هذه العملية اعتقد الأسباب الكامنة وراء الدور هو هذا الصراع ما بين القوى التي كانت تطمح إلى التطور والتحول وما بين أجزاء من البرجوازية التي تصدت لهذا التطور. ولكن في هذه العملية لم تستطع القوى الأكثر تقدمة وديمقراطية أن تضغط باتجاه تغيير طابع الدولة لأن البيئة غير كافية والقوى المنتجة غير متطورة إلى الدرجة التي تستطيع أن تلعب هذا الدور .

● دليلة:

لفظ أريد أن أتحفظ على مسألة هي التأكيد على الجانب الواعي في عملية التغيير في قيام القوى الثورية الجديدة بالاصلاحات الاقتصادية التي كانت تتخذ طابع التضييق لأفاق التطور الرأسمالي والتأميم وفرض سلطة الدولة على التجارة الخارجية وعلى أجهزة التمويل وغير ذلك، وأيضاً اعتباراً أن البرجوازية الصغيرة بعد أن استتب لها الأمر في السلطة أنها كانت تطبق هذه الاصلاحات والاجراءات بهدف محدد مسبقاً بشكل واعي وهو تسريع التطور الرأسمالي أريد أن أتحفظ على أن الاصلاحات الثورية (وهذا التحفظ برأيي أصبح مبرراً الآن ونحن نقمّ تجربة ماضٍ مازال مستمراً في الحاضر ولسنا في لحظة اتخاذ هذه الاجراءات وإلا لكان الأمر مختلفاً). وأوظف هذا التحفظ للتأكيد على أن المقولة التي طرحتها سابقاً بأن هذه التحولات كانت في إطار سعي هذه الدولة الحديثة المستقلة حديثاً إلى استكمال مقوماتها هذا الوهم الذي ينتقص منه كما سئرى في التحليل اللاحق وضع الدولة العالم ثالثة في النظام العالمي الرأسمالي الامبريالي المعاصر وسيبدو وهماً أكثر فأكثر مع الأيام إذ التحولات تمت في اطار مشروع استكمال هذه الدولة لشخصيتها ولكن هذا المشروع سببت لاحقاً على أنه مجرد وهم لأنه سيزداد انتقاصاً بفعل العامل الخارجي وهو وضع هذه الدولة في اطار النظام الرأسمالي العالمي .

● مصلح:

إني أتمفق مع الدكتور عارف في الاستنتاج النهائي ولكن طريقة فهمي للتجربة السابقة مختلفة كثيراً عن فهم الدكتور عارف وفي النتيجة أعتقد أننا نصل إلى الاستنتاج ذاته . واختلف أيضاً مع د. كاظم . أولاً لست ميالاً إلى الدمج بين النتيجة الموضوعية لأي مشروع تاريخي وبين وعي الفئات الاجتماعية التي تقود السلطة السياسية في ظل هذا المشروع .

لنأخذ مثلاً لا أقصد من خلاله التشبيه . من العبث الآن التفكير بأن قادة الثورة الفرنسية كانوا يعون أنهم يقودون مشروعاً طبقياً قوامه كذا وكذا ومن جهة أخرى من العبث أن نقول التحولات التاريخية الكبيرة بكذبة أو بمؤامرة يعني قادتها بأنها ليست إلا كذبة. هؤلاء القادة مقتنعون حقاً بأنهم يقومون بالتحول الأخير في التاريخ ، الانتقال إلى مملكة العقل ، مملكة الحرية والاخاء والمساواة ولكن ماذا نسعي الثورة الفرنسية الآن؟ ثورة برجوازية . نسميها كذلك بحكم ما آلت إليه موضوعياً. لست ميالاً كذلك منذ فترة طويلة إلى الحديث عن البرجوازية الصغيرة ولكن أقول بتواضع أنه في ١٩٧٦ وفي ذروة الحديث عن هذه التجربة كتجربة للتطور الرأسمالي كتبت شيئاً كان يقول ببساطة ودونما ادعاء بالنبوة أن هذه التجارب ستنتهي إلى حد معين هي تجارب انتقالية ستطلق رأس المال من جديد . إن النطق الذي يقودني إلى فهم هذه العملية يدفع إلى أن أسميها عملية تحول برجوازي . ولكنها محكومة بأن تفشل حتى في إقامة المشروع البرجوازي .

يبدو لي أننا هنا يجب أن نأخذ العامل الخارجي في ظل أي شكل للاندماج أصبح المشروع البرجوازي ممكن التحقيق؟ ما أراه هو التالي إن التطور الرأسمالي كان جارياً ولكن لا أتفق مع القول أن النظام الاقتصادي الاجتماعي في مصر قبل ١٩٥٢ أو النظام السوري الاجتماعي الاقتصادي قبل أواسط الخمسينات حتى خالده العظم أو النظام الاقتصادي العراقي حتى ثورة ١٤ تموز لست ميالاً لتسمية تلك بالأنظمة الرأسمالية لأسباب تتعلق بالتصنيف الدقيق .

أفرق كثيراً بين وجود طبقة اجتماعية وبين قدرتها على تعميم علاقاتها على المجتمع . لا أتفق مع د . كاظم في توضيح الصفات الشخصية لهذه الطبقة كالجبن أو المساومة ، القدرة أو عدم القدرة أنا لست ميالاً لذلك وأقرن كلامي بأمثله تاريخية : مشروع طلعت حرب (وأنفى أن ندرس الآن ونطلع عليه) كان أكثر طموحاً بكثير من معظم مشاريع التصنيع التي جرت في أنظمة الستينات والسبعينات . كان متكاملأ . بدأ من بنك مصر وسار باتجاه انشاء ٢٣ مؤسسة ضخمة في ميادين الصناعة التحويلية .

ما أريد قوله أن القضية لا تتعلق بقدرة هذه البرجوازية أو تلك إذا أخذنا الحزب السياسي للبرجوازية علينا ألا ننسى ثورة ١٩١٩ في مصر للتدليل على كفاحية هذه الطبقة أحياناً . لا أريد الوصول إلى الاستنتاج القاطع أي أن البرجوازية ثورية بطبيعتها . إنما البرجوازية بحكم نشاطها هي برجوازية غير مهيمية عاجزة عن أن تمد هذه العلاقات إلى أوسع من الاطوار المتاحة لها . كان المطلوب اجراءات فوق اقتصادية تقوم بها سلطة دولة بمعنى أن تفك قيد ارتباط الفلاح بالأرض وأن تعمم العلاقات السلعية النقدية في الريف وهذه ليست قضية طلعت حرب أو غيره هذه قضية مشروع سياسي .

بهذا المعنى أتحدث عن أزمة المشروع البرجوازي السابق وعجزه عن أن يكون مشروعاً مهيمناً . وبهذا المعنى أفهم أيضاً أن ثلث معدلة مفقرة نازحة من الضيق والبلديات الصغيرة الفقيرة والمحطمة تتطلع إلى مشروع لا تعني أنه مشروع طبقي أي تريد الدولة القوية المزدهرة المستقلة في وجه الدولة المتخسفة حيث ينعم بمجموعة من الأثرياء . حصيلة هذا المشروع هي دفعة هائلة لعلاقات الانتاج الرأسمالية بهذا المعنى أنا أقول بأن حصيلة التطور البرجوازية . نحن الذين علينا الترتيب ماقبل الثورات وما

بعدها نرى أن هناك تحولاً في المجتمع نعتبر أن المشروع قد فشل أننا برأيي أن هدف هذه الطاولة المستديرة كان يريد الوصول إلى هذا الشيء: هل أن المشروع البرجوازي محكوم بأن يعيد دورة التبعية والانفتاح بمعنى لا يستطيع أن يقيم دورة مغلفة بالمعنى الذي جرى في اليابان في نهاية القرن الماضي بالمعنى الذي جرى بالضبط في بلدان أوروبا الشرقية التي الآن أنظر لها بعين جديدة على أنها شكل من أشكال التطور نحو انشاء مركز رأسمالي ولكن أكثر نكافؤاً في تقسيم العمل العالمي هل هذا يعني أن لينين كان يعني هذه الحقيقة؟ قطعاً لا.

ولكن الحصلة الموضوعية لهذا الشيء صارت في هذا الاتجاه الآن هذا الموضوع متروك للتاريخ هل هذا انحراف عن المسار؟ ولكن هل انتهت هذه الامكانية؟ بمعنى أنه طالما أنك تظل مفتوحاً على العالم فإن هيكل الأسعار العالمي يوضح أن قطاعات الإنتاج تظل مربحة أكثر في المركز وبالتالي ليس هناك مجال للتراكم الخاص لرأس المال سوى بأن يقوم بعمليات التسويق والتوزيع أو في ميادين الإنتاج المادي التي يصعب نقل مواردها كالبناء .

● حبيب:

إن الثورات التي قامت في الخمسينات مثل ثورة مصر والحركات الانفلاقية في سورية وحركات التحرر الوطني في الأقطار العربية فيها بعد الحرب العالمية الثانية كانت تستهدف جملة من المهام وكانت مطروحة في ثورة مصر مثل التخلص من الاقطاع، من الهيمنة الاستعمارية، من الانقفاقيات الاسترقاقية الاصلاح الزراعي، عملية التصنيع . الخ . بطبيعة الحال لاحد الناصر ولا غيره كان مدركاً بأنه سيهي الرأسمالية في هذه البلدان ولكن كل عملية عفوية هي جزء من الوعي وما يريد هؤلاء القادة بالارتباط مع المطالب الشعبية التي تدفع في هذه الاتجاهات فالعملية التغييرية التي جرت في مصر أو في عدد من الأقطار العربية كانت تستهدف تطوير القوى المنتجة تغيير علاقات الإنتاج خاصة العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية التي تسود هذه البلدان إلى علاقات انتاجية رأسمالية كان هناك طموح نحو العلاقات الانتاجية الاشتراكية لدى البعض؟ نعم ولكن هذه العملية كانت واضحة القدرات كنا نتطلع إلى الدفع باتجاه أكثر بعداً من القدرات الحقيقية لتلك الفئات الحاكمة وبالتالي ربما كنا نورطها في جملة من المشاكل هي لم تكن قادرة على انجازها في تلك الفترة ولذلك عندما أسميناها تطوراً لا رأسمالياً فقد كان البعض يرفض التسمية لأنه يريد الاشتراكية وفي حقيقة الأمر هو بعيد كل البعد عن التطور للرأسمالي وعن قضية البناء الاشتراكي وكان في عملية تطور رأسمالية حقيقية في هذه البلدان . هذه العملية هي عملية التطور التي اندفعت في الخمسينات كانت البرجوازية عاجزة إلى حد بعيد عن المشاركة الفعلية فيها . عندما تحدثت عن مساومة البرجوازية وتردها لا أعني صفة خاصة وشخصية لهذا البرجوازي أو ذلك بقدر ما هو واقع موضوعي بالارتباط مع واقع العلاقات الانتاجية القائمة وتوازن القوى الطبقة والسياسية الموجودة في مرحلة معينة يهيبر البرجوازية على المساومة مع الاقطاع .

المسألة التي أثريها هنا ويؤيد أن أثريها للمناقشة ما هي العلاقة بين هذه الفئات الحاكمة خاصة بين البرجوازية الطفيلية البروقراطية وبين البرجوازية الحاكمة في عدد من الأقطار العربية وموضوع

الديمقراطية لاحظ أن البرجوازية عندما بدأت في السلطة كانت تحاول أن تطلق الحريات الديمقراطية ولكن عندما تمت وتطورت طبيعتها البروقراطية والطفيلية بدأت تسحب كل الحريات الديمقراطية بدأت تصادر كل حقوق الانسان وبدأت تضغط وتحقق فعلاً دولة استبدادية ديكتاتورية معادية بجملة من المصالح الأساسية للجماهير وهنا العلاقة الجدلية التي أراها بين الطابع الطفيلي والبروقراطي أو الطابع البروقراطي الطفيلي للسلطة في النشاط الاقتصادي وفي البنية الاجتماعية والتطور الاجتماعي في هذه البلدان أعتقد أنه يجب أن نهم بذلك الديمقراطية وحقوق الانسان العدالة الاجتماعية في هذا القدر أو ذاك وارتباطها بطبيعة الدولة الطفيلية أو البروقراطية التي تسود في عدد من الأقطار العربية المشرقية.

• عصام:

حيثاً تريد أن تعرض مجموعة من الفرضيات نجد أن هناك شيئاً يشذ عن ذلك ولا تصح أية فرضية بمفردها لأعطاه تفسير كامل. فقد قيل في البداية وخصوصاً في الأدب الغربي في النظريات المسماة نظريات التحديث أن هذه الدول تكونت وهي متنافرة من حيث القوميات والمذاهب وبالتالي هي بحاجة لعملية ضبط قد تمر من خلال صهر حديدي بمعنى دموي ولكن، نلاحظ في النهاية أن دولة تمتلك قدراً من الانسجام أكبر بكثير مما هو في الغرب مثل مصر من حيث التكوين القومي والمذهبي والديني والتاريخي مارست شيئاً مشابهاً تماماً للدول الأخرى التي قيل أنها متنافرة. فرضية أخرى تربط القضية بالطابع الريعي وهناك نقطة مهمة في قضية الطابع الريعي. نعرف أن للبدا التمثيلي لم ينشأ في أوروبا البرجوازية مباشرة مع صعود الرأسمالية. مرت فترة قرن تفصل بين هيمنة الرأسمالية ونشوء المؤسسة الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية البرجوازية قام أحد الباحثين بدراسة تثير التساؤل. بين ست عشرة دولة غربية متقدمة / ١٤ / منها أدخلت النظام الديمقراطي البرجوازي على أثر حروب خارجية. . إذا سلمنا بأن النظام الديمقراطي الوطني ولفظ بلدان لم يدخلها هذا الشيء على أثر حروب خارجية. . إذا سلمنا بأن النظام الديمقراطي التمثيلي (وهنا البرلمانية ليست إلا جانباً واحداً للديمقراطية) كان يقوم على أساس لا ضريبة بلا صوت إن دولنا تقوم على نشاط ريعي سواء من حيث كونها هي التي تمول الكثير من خلال سيطرتها على الكثير من الموارد الاقتصادية وتحتيداً النفط هذا يطلق حريتها ولا يظهرها أمام الرأي العام كما هو الحال في دولة لا تمتلك موارد مستقلة لا تبدو العملية استحواذ طبقة على الفائض الاقتصادي بقدر ما تبدو أن هذه عملية طبيعية حيث يتركز الفائض بيد الدولة. في هذه الحالة ليس لدينا أكثر من أن نأمل في أن تشملنا السلطة بمكومتها كما تشمل فئات اجتماعية أخرى ولكن هي لا تقتطع من دخلي وليس لها سلطة علي. الباحث د. خليلون حسن النقيب وهو أبرز من درسوا هذه النقطة يصبر على التفرقة بين شيئين الدولة الريعية، والدولة التسلطية في المشرق العربي ويقول أنه ليس هناك تلازم بين هذين الشيئين الدولة الريعية هي مرحلة دنيا قد تتحول إلى الدولة التسلطية وقد لا تتحول إنما الدولة الريعية هي دولة يمكن أن تقوم على أساس زبائني كما يحدث في الدول الخليجية والسعودية أي وجود نفوذ للوجهاء وهي لا تماثل من حيث بنيتها الدول التسلطية في المشرق العربي ولكنه لا يقدم تفسيراً حول ما يجعل الدولة التسلطية تتخذ هذا الطابع.

إن ظاهرة الدولة المستبدة متفشية في المنطقة إن تلك الفرضيات عاجزة عن تقديم تفسير لها.

• حبيب:

ولكن ألا ترتبط عضواً بطبيعة علاقات الانتاج؟ يعني هذا المستوى المتخلف لتطور القوى المنتجة في الأقطار العربية، هذا التخلف في عملية الانتقال من العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية إلى العلاقات الرأسمالية، هذا البطء في عملية التطور وأيضاً التقاليد القديمة الموروثة انعكس كل ذلك على طابع الدولة وسلوكيتها تجاه الجماهير وبالتالي هذا الواقع الذي نعيشه الآن الديمقراطية وحقوق الانسان في هذه البلدان متخلفة جداً لا أدري إن كان يمكن تفسيرها في هذا الشكل.

الكويت في فترة معينة كانت فيها حريات نسبية وكذلك البحرين ومصر وبالرغم من كل الظروف التي مرت عليها كانت تمتلك حريات قياساً إلى بعض الأقطار العربية لذلك نحتاج إلى معاينة دقيقة لتلك العوامل التي تؤدي بهذا الاستبداد إلى أن يسود.

• هيلان:

نعود إلى فكرة أساسية في المجتمع ليس هناك تفسير أحادي الجانب هناك نظام يقوم هل عدد من القوى أو العناصر التي تتفاعل مع بعضها وأحياناً تكون كل العوامل متاحة ولكن يظهر عنصر مفاجيء يلعب دوراً معاكساً ويعطل عمل العناصر الأخرى. نقول مستوى التعليم، مستوى القوى المنتجة علاقات الانتاج، الموروث التاريخي، عدد السكان وتزايد عدد السكان، مستوى الدخل كل هذه العناصر تدخل في العملية التفاعلية في المجتمع تحدد الديمقراطية وغيرها. إذا هيمن أحد هذه العناصر لسبب أو لآخر ضمن الشروط الداخلية والخارجية القائمة يمكن أن يلغي تطور التعليم وتسيطر ديكتاتورية. لا نستطيع أن نقول أن مستوى الدخل أو مستوى تطور القوى المنتجة في ألمانيا النازية مع أن القوى المنتجة كانت لا تقل تطوراً عن فرنسا. في البلدان الاشتراكية وضمن أيديولوجيا قائمة على العدالة تطورت إلى نظام آخر ربما لو كان مستوى تطور القوى المنتجة أكبر هنا لتطورت الأمور باتجاه آخر.

• حليلة:

كلمة ختامية حول طبيعة البرجوازية تقسيمها وتناقضاتها وتميزاتها داخلياً وعلى نطاق اقليمي وعلى النطاق الدولي. في الحقيقة هذا الموضوع واسع ويحتاج لمناقشة معمقة. نلاحظ أنه بالعودة إلى المشروع الذي غمدنا عنه لم تكن هناك لا استمرارية ولا ثبات في بناء مثل هذا المشروع في أي نظام كان يدعي حل مثل هذا المشروع إذن هذا يعني أن التشكلات الطبقية الجديدة داخل هذه المجتمعات منذ اللحظة الأولى وقعت في تناقض بين الطروحات النظرية وبين الممارسة منذ اللحظة الأولى ظهر أن مصالح الفئات الجديدة المتقدمة إلى السلطة المصالح الضيقة تملو على المصالح التي يجمعها هذا المشروع المقترح. في البداية لنقل الموقف من المدو الحارجي الموقف من الامبريالية الاستثمار والقوى المحلية المثلة لمصالح الامبريالية والاستثمار كاسرائيل والأنظمة الرجعية الموقف من هذا التناقض كان ثورياً بمقدار ما

كان وجود هذه الأنظمة الجديدة مهدداً من قبل هؤلاء الأعداء عندما كان يتضائل هذا التهديد كانت درجة الثورة في العداء لهذه الأطراف تضعف وتلاشى. بالنسبة للأعداء الداخليين أصبح المحدد للمحاجة وتوقيتها بين هذه الأنظمة الجديدة وبين الأعداء الداخليين المقترضين طبقاً لمنطوق المشروع الثوري المقترح هذا التناقض أيضاً كان يتراوح بين أشد اللحظات تفجراً وأشدّها انسجامية وتوافقاً. وأيضاً المحدد لدرجة الشد والجذب هو مدى التناقض في المصالح. في المراحل الأولى كان هذا التناقض شديداً جداً بسبب التخوف من حلول الجديد محل القديم بصورة كلية شاملة، تدريجياً وفي الممارسة تبين للطرفين أن هنالك حلولاً وسطاً. يمكن أن توفق وأن تجد نقاطاً مشتركة، بين هذه المصالح. هذه الحدود المشتركة توسعت إلى أن أصبحت، في النهاية شبه إندماج كامل، وبالتالي فقد زاد هذا التناقض يمكن أن نقول أن هنالك عملية إحلال لأجنحة محل أجنحة وعلى المستوى الفردي لأساء أناس معينين محل أناس آخرين لكن لم تكن هنالك عملية إحلال طبقية، من هنا فقد غاب المشروع الثوري المطروح، نهائياً عن التطبيق التاريخي، ولم يعد على رأس جدول الأعمال، عندما حصل هذا الاندماج، بين القوى الجديدة والقوى القديمة، لماذا نسمي هذه الطبقة الجديدة بأنها طبقة طفيلية هل للتمييز بينها وبين الطبقة القديمة؟ اعتقد أن هذا التمييز الاصطلاحي لا يعبر كثيراً عن واقع الحال فإذا كان هنالك في السابق بعض الصناعات وبعض المزارعين الذين برزوا، في ميدان الإنتاج فإن هؤلاء لم يشكلوا إلا نسبة ضئيلة وليست النسبة الغالبة من الطبقة التي تمتلك معظم الفائض الاقتصادي. بنفس المقدار يمكن أن نقول إن الأجنحة التي تعمل في ميدان الإنتاج من البرجوازية تحتل نسبة ربما مشابهة أو أكثر أو أقل، لكنها تحتل نسبة معينة، الطابع العام لطريقة تحصيل الفائض الاقتصادي من قبل الفئات المهيمنة لم يتغير بجوهر الأمر سابقاً كان هذا الطابع العام يعتمد على مصدرين أساسيين: العلاقة مع العالم الخارجي الواسطة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي، والدولة ومازال الأمر كذلك، ربما حل شخص بيروقراطي محل الأشخاص الخواص في بعض الأحيان. لكن الجوهر الطبقي لم يتغير جذرياً بهذا الإحلال الشخصي.

مقدمة الخلق؟

المحور الثالث

• محصل:

في الجلسة الأولى كانت المادة غير مجهزة ونحت تصرف د. أحمد وكان هنا مناقشة قضية الواقع الراهن للبرجوازية وتحول الموضوع إلى شيء شيق بتقديري إذ انتقل العنوان قليلاً إلى أصول البرجوازية وهل هناك قصور في أصول هذه البرجوازية ومقترحي الآن هو أن يقدم د. أحمد تعقيباً موجزاً بما أنه لم يساهم في الجزء الأول.

• د. أحمد برقلاوي:

في مناقشتنا لواقع البرجوازية العربية وتطورها التاريخي نستند غالباً إلى فكرة مسبقة عن تكون البرجوازية الأوروبية. وعندما نتناول هذه البرجوازية كان هناك سؤالاً مضمراً مفاده: لماذا لم تسر البرجوازية العربية في نفس الطريق الذي سارت عليه البرجوازية الأوروبية؟ وكان معيار التاريخ هنا يبدو البرجوازية الأوروبية وتطور أوروبا، مع أن ثلاثة أرباع العالم لم يسر على الطريق الأوروبي حتى الآن يمكن أن تكون أوروبا هي الاستثناء وليس العالم هو الاستثناء لذلك فبدلاً من السؤال: لماذا لم تحقق البرجوازية العربية الانجازات ذاتها التي حققتها البرجوازية الأوروبية نبدأ في الأصل من أسأ في ظل تطور تاريخي معين قاد إلى هكذا برجوازية بمجزل عما إذا كانت البرجوازية الأوروبية حققت أم لم تحقق التطور. النقطة الثانية وهي على غابة من الاهمية هي انطلاقا البعض من الاستعمار العثماني للمطقة. الدولة العثمانية هي شكل من أشكال الدولة الاسلامية في تطوروا التاريخي مثلها مثل الدولة العاسية وقبلها الدولة الاموية.

قبل انتصار العلاقات الرأسالية في أوروبا وتوجهها نحو العالم لا نستطيع أن نتحدث عن الاستعمار. الاستعمار أصلاً ظاهرة أوروبية لكن لا أستطيع أن أتحدث عن نشوء علاقات رأسالية وتطور أشكال من البرجوازية العربية خارج التغلغل الامبريالي الاستعماري في الامبراطورية العثمانية وهذه الواقعة سلتعب دوراً في تحديد ملامح تطور البرجوازية العربية في المستقبل يعني مابعد الحرب العالمية الأولى.

أنا أرى أنها حرفت التطور الطبيعي الذي كان يمكن أن يحصل في المنطقة وأنا أتحدث هنا عن امكانية ليس لدي الآن جواب عن السؤال المعروف:

لولا نهزم الامبراطورية العثمانية وتتفكك بفعل الهيمنة الاستعمارية والحرب العالمية الأولى هل كان التطور سيجري على ذات الوتيرة أم سيأخذ مساراً آخر؟

هنا أرى أن العامل الخارجي (وقد تحدثت ماركس عن عوامل كثيرة قد تكون حاسمة منها العامل الخارجي) هو الذي حدد مصير المنطقة ومازال يلعب دوراً في تحديدها حتى الآن. ومن جملة ماحدد مصير البرجوازية العربية. فالنقطة الحاسمة في تطور الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر ليست ظهور العلاقات الرأسالية فحسب بل التغير في شكل العلاقات الاقطاعية الذي سلبم دوراً في ظهور المدينة العربية. ملكية الأرض أصبحت ملكية شخصية. أرض الميري أصبحت أرضاً تورث وتباع وتشتري وانتقل الاقطاع من القرية إلى المدينة وانتقال الاقطاع من القرية إلى المدينة ودخله عملية الانتاج وخاصة الصناعات الضيقة مثل صناعة الزيوت وصناعة الصابون وبعض الصناعات النسيجية هو الذي سيضع الأساس لنشوء البرجوازية العربية بأشكالها المختلفة وخاصة التجارية منها. والبرجوازية التجارية ما كان. يمكن أن تكون إلا لاعبة الدور الوسيط بين السلع الأوروبية وبين السوق المحلية. إن نفي التطور الطبيعي جاء بعد دخول الاستعمار المباشر للمطقة وهذا أيضاً سيحدد ملامح العلاقة بين المركز

والأطراف إن صبح التمييز. هنا نتقل إلى أنه لم تعالج بعد مشكلة من هي البرجوازية العربية بعد الاستقلال السياسي.

النقطة التي أنطلق منها هي أنه من الصعب أن نلقي باللائمة على البرجوازية العربية وكأنها مسؤولة عن قدرها. هي محكومة بجملة شروط موضوعية تاريخية عالمية ثقافية. وهذا شيء مهم بالنسبة للشروط الثقافي الذي نشأت فيه البرجوازية العربية والبرجوازية لم تترنح بفعل ضعفها فحسب لقد ترنحت بفعل الضربات الشديدة التي قصمتها بعد الثورات التي قادها العسكر لبناء الدولة على النموذج السوفياتي. هذه هي النقطة التي أنطلق منها وأحب أن يجري النقاش حولها. وضع عزن يجب أن لا نفرح بمصير البرجوازية العربية يجب أن نحزن على مصيرها. وأنا أراهم أنها لم تستكمل مهماتها. نشأ وضع في العالم تحولت فيه طاقات كثيرة إلى فعل ارادي قادر على لوي عنق التاريخ ووضعت المسؤولية على البرجوازية العربية الناشئة أو الضعيفة التي تحاول أن تتغير على غرار المجتمع المدني الأوروبي لكن التاريخ عاد ليتنقم لنفسه هذه المرة في عملية نشوء أشكال من البرجوازية تبدو أمام البرجوازية القديمة هزيلة فاقدة لأية قدرة على البقاء والاستمرار أو تطوير المجتمع. إن الحنين الذي يتولد الآن على البرجوازية المنهارة ولدته هذه البرجوازية الجديدة الناشئة بفعل ثورات الفئات الجديدة وبفعل النموذج العالمي الذي كرسه الدول الاشتراكية كيف نشأت هذه البرجوازية البيروقراطية الجديدة؟ ما هو الاسم الذي سيطر عليها؟ طفيلية أو غير طفيلية أفضل تأجيل هذه المسائل إلى نقاش آخر لكنني أضيف بأنني لست مع استخدام كلمة طفيلي وما شابه ذلك.

♦ دليلة:

إن هذا يعيدنا إلى التدقيق في عدد من الأفكار التي طرحت في الجزء الأول من ندوتنا مثل مسألة الاستعمار. أنا أشرت إلى ضرورة التمييز بين التوسع الامبراطوري في ظل الحصارات والعصور القديمة وبين الاستعمار الحديث فقلت أن التوسع الامبراطوري القديم كان يهدف إلى نهب القيم الاستعمارية في المفهوم الاقتصادي السياسي. وهذا كان يحدد شكل وأساليب هذا النهب وحدوده بينما الاستعمار الحديث أي الاستعمار الرأسمالي يهدف إلى نهب القيمة وبالتالي فإن أدوات هذا النهب أو أشكال الاستغلال الجديدة تختلف سيصبح هذا النهب مفتوح الحدود وسيطلب تدخلاً مباشراً أكبر من الاستثمار في العمليات المحلية الاقتصادية والسياسية وغيرها في المناطق المستعمرة لتوسيع فرص وامكانيات وحدود هذا النهب. إذن لا أتفق مع القول بأننا أردنا أن نسير البرجوازية العربية عنوة على نفس الطريق الذي سارت عليه البرجوازية الأوروبية. في نقاشنا السابق كنا نبحت عن أسباب تاريخية للتأخير بين نشوء وأشكال البرجوازية العربية المشرقية عن الأشكال التي اتخذتها البرجوازية الغربية في تطورها. كنا نحاول تلمس بعض أسباب هذا التأخير أو الخصوصية المميزة لنشوء وتطور البرجوازية المشرقية. من جهة أخرى طرح د. أحمد تصوراً بأن العامل الخارجي هو العامل الحاسم. موضوع نقاشنا تشكل البرجوازية العربية ودورها التاريخي والأسباب التي أدت إلى انقطاع هذا الدور الذي يجزن د. أحمد على انقطاعه لكونها لم تعط الفرصة لاتمام مهمتها التاريخية لانشاء مجتمع على نمط المجتمع المدني

الأوروبي. فهل العامل الخارجي هو الحاسم أم العامل الداخلي؟ هذا موضوع أثار كثيراً من النقاشات بين وجهات نظر متعارضة أو وجهات نظر توفيقية يحاول البعض أن يقول بأولوية العامل الداخلي، وهذه كما اعتقد مدرسة خلدونية. ابن خلدون يقول بأن التناقضات الداخلية هي التي تستدعي وتحدد شكل التدخل الخارجي وأنا أميل إلى هذا التفسير رغم رفض التفسير الأحادي هناك دائماً تفاعل بين العاملين.

حتى التدخل الاستعماري كانت المنطقة العربية لا تزال تمتلك بعض البؤر المتطورة. عندما دخل الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر كانت هناك بعض وجوه النشاط الصناعي والاجتماعي المتطور وكذلك الحال في سوريا ولبنان ومصر. دخل الاستعمار ليحطم هذه البقايا ويعيد التشكيل وفقاً لمصلحته ومتطلبات تطور أوروبا الغربية الرأسمالية الاستعمارية. هنا نأتي إلى أثر هذا التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية على تشكل البرجوازية في هذه المنطقة قال د. أحمد أن الاقطاع انتقل من الريف إلى المدينة لتبدأ عملية تشكيل البرجوازية في المدينة. ويرأي أن أهم وأبرز أشكال البرجوازية التي تشكلت هنا في هذه المرحلة أي مرحلة دخول الاستعمار هي البرجوازية الوسيطة الكومبرادورية التجارية التي هيأت البيئة المحلية لتخدم المصالح الاستعمارية على أفضل ما يكون. هؤلاء كانوا الطلائع وفي ظل هؤلاء وفي ظل شبكة المصالح التي أقامها الاستعمار بدأ تحول بعض الفئات المحلية إلى أنماط برجوازية ثم نأتي إلى تحول الحالة الاستعمارية إلى مطلب داخلي لهذه الفئات.

وهنا تبدأ عملية الصراع ذات الطابع الوطني التحرري القومي والطبقي في نفس الوقت والاندماج بعد ذلك بين النضال الوطني التحرري والنضال الطبقي تبدأ إذن الطبقات المضطهدة باكتشاف أن تحررها القومي مرتبط بتحررها الطبقي. إذن كان الطابع القومي للبرجوازية ضعيفاً جداً ويكاد لا يظهر. البرجوازيات التقليدية لم يكن لها طابع تحرري وقومي وبذلك نحن لا نهمها، وإنما نؤكد واقعاً أنها منذ البداية نشأت نشأة تابعة، وبالتالي لم تكن تحمل لا مضموناً ثورياً ولا تحريراً اجتماعياً ولا تحريراً قومياً كما كان حال البرجوازيات الأوروبية.

● هيلان:

الظاهرة التي نتكلم عنها ليست محصورة في الدول العربية هي ظاهرة في كل بلدان العالم الثالث وبالتالي لا بد أن يكون هناك قانون وراءها يسيرها ولا يمكن القول أن انقلاباً عسكرياً أو غير ذلك يلوي التاريخ، وليست مهمتنا هنا أن نحزن أو نفرح، بل أن نبحث في الشروط.

لماذا كل برجوازيات العالم الثالث لم تتكون على النمط الأوروبي؟ هل لأنها قريبة لأوروبا؟ ربما يلعب عامل القرب دوراً ولكن إذا أخذنا الهند أو الصين، كل هذه الدول الكبيرة أو الصغيرة من العالم الثالث، بما في ذلك أمريكا اللاتينية نرى أن هذه البرجوازية ذات طبيعة واحدة تقريباً وكل هذه البرجوازيات لم تتمكن من تحقيق نمو اجتماعي اقتصادي على طريقة «أوربية»، نمو البرجوازية في أوروبا لم يكن طارئاً مرجحاً لم يكن نتيجة ضيق سنوات. كان تطوراً تاريخياً اقتضى عدة قرون بدءاً من المدينة (Burg) في القرن الرابع عشر إلى البرجوازية في القرن السادس عشر وصولاً إلى البرجوازية الصناعية في القرن السابع والثامن عشر إلى الامبريالية الآن. فخلال القرون الأربعة تكونت هذه البرجوازية في

بلدان كانت صاعدة في سبيل التاريخ يعني سبقت التاريخ بالنسبة لكل مناطق العالم. أما في البلدان الأخرى فقد كانت العلاقات تقليدية. لم تكن هناك برجوازية بل كانت هناك الحرف والتجارة. إن الاستعمار لم يبدأ في القرن الثامن عشر. بلطفى التجاري بدأ في القرن الرابع عشر أو الثالث عشر منذ أيام الممالك ثم الاتفاقات التي أبرمت مع السلطان العثماني. هذه الامتيازات منذ ١٥٣٥/ حددت شروط التبادل التجاري وحتى التبادل الثقافي. ولكن نشوء البرجوازية سابقاً في أوروبا وصعودها كانت مرحلة صاعدة بينما كنا نحن في مرحلة تدور على ذاتها على مستوى مسطح أفقي. لم يكن هناك تصاعد بل كان هناك منذ القرن الخامس عشر وما بعد انخفاض أو ما نسميه بالعمامة انحطاط. والصناعة العربية الإسلامية التي كانت قائمة على حرف محددة أخذت تنهار بفعل الضربات التي كانت تأتي من أوروبا من البرجوازية بمعنى كانت الحرف في أوروبا تنظم في المانيفاتورة ثم في الصناعة. هذا التطور أحضر إلى البلدان الأخرى الغزو السلمي. إذ كل سلطنة من القرن السادس أو السابع عشر باتت مستوردة مثل الساعة والزجاج. بالأصل نحن الذين كنا نصنع الزجاج بطريقة حرفية ثم بدأت المصانع كمصانع الحديد والفولاذ والاكتشافات العلمية في القرن السادس عشر والسابع عشر في أوروبا. كانت ثورة ثقافية علمية من قبل عصر النهضة ثم تبعها ثورة صناعية. عندنا لم تتكون برجوازية في القرن التاسع عشر. العناصر التي كانت تسيطر في منطقتنا كانت فئة من الكومبرادور المرتبطين بالتجارة الخارجية في الغرب كانوا يستوردون ويصدرون ويعلمون دور المحرك للبيئة كما تعلمون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر بشكل خاص كانت كل مدن سورية وبلاد الشام ربما شهاك أفرقية تتولى أمور تجارتها وكالات (كومبتوار) وهذه عبارة عن مستعمرات حقيقية تزوي التجار الأوروبيين ورجال الأعمال الذين يأمنون ولديهم وكلاء محليون يتسوقون. في هذه العملية كان يتم التبادل فالبرجوازية التي نشأت على أساس هذا التبادل تكونت من خلال عملية الاستيراد والتصدير يعني التجارة الخارجية لم تتول أمرها عناصر محلية ذات رأس المال كانت التجارة الخارجية هي الأساس. أما التجارة الداخلية فكانت عبارة عن تبادل لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات الحرفية وبالتالي لم تكن هناك برجوازية.

ثم هنالك تجار موزعون وهؤلاء بهذه العملية أصبح لديهم رأس المال فأصبحوا أثرياء في التصدير كان هنالك تجار داخليون من أبناء البلاد يذهبون إلى القرى يجمعون السلع الصناعية مثل القطن أو سلماً غذائية.

من هنا نشأت البرجوازية وهي ذات طبيعة كومبرادورية تجارية بعد الاستغلال نشأت ظروف أخرى تماماً يعني بعد الحرب العالمية، بعد ثورة أكتوبر الروسية بدأت البرجوازية تعاني من أزمة. الحلقة الضعيفة انهارت في السلسلة الرأسمالية وبدأت الرأسمالية تعاني إلى حد ما من أزمة عامة. بدأت هذه الأزمة بثورة أكتوبر ثم بعد الحرب العالمية بالمسكر الاشتراكي في بلاد الشام بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تنشأ برجوازية صناعية وتجارية محلية. كيف؟ بعد الحرب العالمية الثانية كانت جيوش الاحتلال موجودة هنا وكانت ثمة شحة في السلع القادمة من أوروبا فنشأت ثروات في صفوف أصحاب الأملاك الذين كانوا يبيعون هذه السلع إلى جيوش الاحتلال الفرنسي والانكليزي ولم يقتصر

الأمر على توفير السلع الغذائية بل تجاوزه إلى تصنيع الآليات وقطع الغيار.. الخ كانت السلع الصناعية قد انتشرت قبل ذلك في المنطقة منذ القرن التاسع عشر ومع انقطاع التجارة الخارجية بفعل الحرب نشأت ورش للتصليح، للتوزيع وللصيانة تطورت فيها برجوازية أصبحت تعي إلى حد ما قضايا التكنيك والصناعات الحديثة والآلة الخ..

هذه الاندفاعات التي تولدت خلال الحرب استمرت حوالي عشر سنوات بعدها، إذ كانت أوروبا مدمرة ولم تستطع العودة إلى غزو أسواقنا فوراً بل كانت هي بحاجة إلى السلع ولاسيما خلال الحرب الكورية ولهذا أعطي المجال لبرجوازية عميلة فخلال هذا العقد نشأت صناعات استهلاكية صغيرة أو كبيرة لكنها تتركز على المواد الاستهلاكية.

بعد هذه المرحلة بدأت أوروبا تنتهي من إعادة بناء صناعاتها. وفي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ بدأت أول أزمة اقتصادية للنظام الرأسمالي بعد الحرب. أدت هذه الأزمة إلى الحاجة إلى مواد أولية وأصبحت الصناعات بحاجة إلى التصدير لاسيما بعض الصناعات التي أقيمت بحجم كبير لتخدم السوق الواسعة. فمثلاً في دمشق ولبنان أقيمت بعض صناعات الزجاج والأسمنت لتخدم المنطقة العربية أو الشرق الأوسط لكن هذه الصناعات لم تستطع بعد ١٩٥٥ أن تستمر في إنتاجها الواسع مما أدى إلى تقلصها وعدم استكمالها فضلاً عن عدم قيام صناعات جديدة.

من هنا جاء دور التاريخ ليقول أن الانقلابات لعبت دوراً أساسياً إذ جاءت بدور للدولة. هنا يجب أن نتساءل هل يمكن في الظروف الراهنة بعد الحرب العالمية الثانية أن يتحقق شيء آخر نجد أولاً سيطرة الرأسمالية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية على العالم ونشوء نظام اشتراكي وانتشار الأيدولوجيا الاشتراكية بين الجماهير. سابقاً كان البرجوازي يستطيع أنه يستقدم عاملاً ويشغله كما يشاء في حين لم يعد هذا ممكناً منذ الخمسينات لأن التطلعات أصبحت نحو العدالة والتغير الأيدولوجي لعب دوراً أساسياً في إيجاد شروط لا تستطيع البرجوازية ضمنها أن تنشأ وأن تقيم صناعة إضافة إلى أن العامل الخارجي لم يكن يسمح بذلك.

❖ عاصم:

سأحاول أن أقوم بتعقيب موجز جداً حول قضية أوروبا هل هي استثناء أم قاعدة؟ السؤال هو هل حققت أوروبا إنجازات أكبر بماير التطور؟ وبالتالي هل هناك إمكانية تاريخية لأن يتكرر هذا الانجاز في بلداننا؟ بمعنى تحقيق ما تعارفنا على تسميته الاستقلال، التصنيع التطور، العقلنة، نشوء المجتمع المدني.. الخ.. وليس السؤال، هل نسير في طريق أوروبا أم لا؟ وصول الاستثمار وحرف التطور الطبيعي أننا لست ميالاً إلى فكرة العامل الداخلي والعامل الخارجي التي أشير إليها من قبل د. عارف والدكتور. رزق الله. إنها ثنائيات بحاجة إلى إعادة تفسير. ما هو الداخلي؟ وما هو الخارجي؟ السؤال هو لماذا اتخذت استجابة اليابان للمعامل الخارجية شكلاً يختلف عن استجابة بلاد الشام؟ هنا ندرس ديالكتيك التناقضات الداخلية، مستوى التطور، أشكال البنى الاجتماعية عند حدوث الاختراق. هي التي تلعب الدور الأساسي. وأعتقد أن ما ينقص ما يسمى بنظرية التبعية هو هذه الدراسة التهايزية

أو التفاضلية لطابع التشكيلات التي كانت قائمة في ما يسمى بالعالم الثالث. لأنه بدون فهم هذا الشيء يبقى التركيز على ما أصبحنا نتعامل معه كذات أي الامبريالية. الامبريالية ليست ذاتاً، إنها علاقة وفي هذه العلاقة يتحدد كيف سيستجيب الطرف الآخر بإطلاق أجسام مضادة حيوية تنقل هذا الطرف الآخر إلى مستوى متطور كما حصل في روسيا القيصرية قبل الثورة حين استجابت بتصنيع لا بأس به أثر هزيمتها في حربها مع اليابان. عام ١٩٠٥ حققت روسيا تطوراً كبيراً في الصناعة، السؤال هنا وليس هل حرفت الامبريالية تطوراً طبيعياً وأنا أفهم بالتطور الطبيعي هو كيف ستجواب مع تأثيرات خارجية سواء أكانت امبريالية أو غيرها. والمثال المطروح أي التحول في بنية ملكية الأرض هو استجابة لتأثيرات خارجية لنظام الامتيازات وكيف كان كل تحول في جسم الامبراطورية العثمانية يولد شيئاً. وأنا أميل إلى القول أن الانقطاع نشأ استجابة لتطورات خارجية تحلل نظام القبيلة والمشاع الخ... ونشوء (الطابق) في زمن مدحت باشا وما قبله هو استجابة لأزمة الدولة العثمانية وكيف تجاهه الامبريالية. وبالتالي أتفق مع ما ذكره د. رزق الله حول قضية لوي عتي التاريخ. ما هو التاريخ؟ كما لو أن هناك ذاتاً عليها تستشرف منطق التاريخ.

منطق التاريخ هو حيث ما تكررت الظاهرة في المكان وفي الزمان علينا أن نبعث عن هذا المنطق، وحول معنى الثورة البرجوازية والمشروع البرجوازي في الجلسة الأولى توسعنا قليلاً في ذلك. أنا أفرق بين المشروع البرجوازي وبين نشوء فئة برجوازية. انطلاقاً من نفس المقدمات التي ذكرها د. رزق الله.

كانت هناك بدايات لتصنيع السلع الاستهلاكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن أزمته تمثلت في أنه ليس مشروعاً هيمنياً. وبالتالي أعتقد أنه إذا تحليلنا عن الصورة المقدسة للثورة البرجوازية بمعنى أنها تحمل بالضرورة العفالية، الديمقراطية... الخ علينا أن نقر بأن الناصرية والثورات المشرقية هي الثورات البرجوازية لأنها تفك القيد عن جملة من الشروط التي كانت تقف عائقاً بوجه انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية. ليس بالضرورة أن تعني السيطرة البرجوازية تصنيماً أو استقلالاً اقتصادياً. هذا هو، الاستثناء، في أن يتحقق هذا الشكل من انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية في أوروبا. ولكن انتشار أو هيمنة الرأسمالية يعني فقط انتشار العمل الأجير حين لا يصبح التشغيل القائم على قوة العمل وأخذ قافض القائمة حالة عرضية تحصل في القاهرة أو في دمشق أو في بغداد في بضعة مشاغل أو حرف وإنما يصبح شكل العلاقات المتحكم في مجمل المجتمع وحتى وإن لم ينتشر أفاقاً في كل مساحات المجتمع حتى وإن بقيت جيوب قبل رأسمالية تقوم على المحاصصة أو غيرها.

بهذا المعنى من قام بهذه العملية هو هذه الثورات ولعل دراسة متأنية لتاريخ الثورات البرجوازية الغربية تكشف لنا عن أن أصول قادتها وأصول الصناعيين، والتناقضات بينهم وبين صناعي الفترة ما قبل الرأسمالية لم تكن تختلف في الكثير من الجوانب عن شكل التناقضات القائمة عندنا. الثورة الفرنسية والانكليزية أول شيء قامت به هو الهجوم على الصناعيين المتعاونين مع آل ستوارت وآل بوربون في العصر الملكي.

العوام هم الذين قاموا بالثورة بشعارات لم تكن تتخيل أنها ستبني الرأسمالية. الثقافة التي كانت

سائدة هي ثقافة شعبية مبتذلة. مؤسسة البوليس السياسي لم تنتشر كما انتشرت منذ عام ١٧٩٣ في فرنسا ولعبت دوراً هاماً حتى قام النظام البرلماني بعد ثلاثة أو أربعة عقود. يبدو لي أن هناك الكثير من أوجه الشبه إذن بعد مرور قرنين نقارن بين تطورنا في مرحلة والتطور الآخر. هل يعني هذا أننا نسير في ذات التطور؟ لا أقول ذلك ربما تجددت هذه التجربة بحكم عوامل جرى ذكرها هيمنة الامبريالية وصعوبة إغلاق دائرة السوق المحلية لكي نستطيع أن نتجز استقلالاً اقتصادياً. وطاولتنا المستديرة هي لمناقشة هذه الامكانية.

● هيلان:

إن التطور الأوروبي ليس وحيد الجانب والذي حدث في أوروبا منذ عصر النهضة نشوء الرجوازية يعود أيضاً إلى نشوء السوق. إن التزايد السكاني منذ القرن السادس عشر لعب دوراً كبيراً إذ ساهم في تكوين ما سمي بـ البورغ (المدينة) ثم في تكون قوة عمل. ونلاحظ عندنا في بلاد الشام من حيث السكان يقال في العصر الروماني كان هناك ١٥ - ٢٠ مليوناً. ربما كانت هذه مبالغ. ولكن منذ العصر العباسي، وربما فيما بعد بسبب الحروب والأوبئة حصل نقص هائل في السكان تصوروا في بداية العصر العثماني، لم يتجاوز عدد سكان كل بلاد الشام: سوريا لبنان، فلسطين الخ المليون نسمة. بدأ التزايد السكاني في مصر في بداية القرن التاسع عشر وفي بلاد الشام لم يتزايد في تلك الحقبة بل بدأ يتزايد بعد ١٨٥٠ بسبب دخول الوسائل الصحية الحديثة، وسائل الوقاية ومكافحة الحشرات والأوبئة..

وصوريا في الحرب العالمية الأولى كان يوجد فيها حوالي مليوناً نسمة وكل بلاد الشام لم يتجاوز عدد سكانها أربعة ملايين.

● عصام:

حجم سكان منطقتنا لا يختلف كثيراً عن سكان بعض الدول الأوروبية. إن أول مراكز التطور الرأسمالي التي قضى عليها فيما بعد في أوروبا كانت في هولندا. سكانها لم يكونوا كثيرين. وفي نفس الوقت كانت هناك حروب بين المقاطعات بحيث أنك من الصعب أن تتحدث عن سوق في هولندا كاملة أو سوق بألمانيا كاملة أو بفرنسة حتى بعد الثورة فيها التي أقامت نظام المقاطعات. ولا أقول ذلك من باب الرد. أنا متفق في ذلك مع الفكرة الأساسية. هناك نوع من التقليل من أهمية التجارة الخارجية بين ولايات الدولة العثمانية وتعدداً بين ولايات المشرق العربي. طمع الدولة العثمانية في أن تحمي أكبر قدر ممكن من الإيرادات خزنتها فرض ٨٪ رسوم تصدير انتقال من ولاية إلى ولاية على أساس أن هناك حجباً مهماً من التبادل يسمح باقتطاع مبلغ لا بأس به ظلت هذه الرسوم قائمة إلى زمن عبد الحميد الثاني.

● هيلان:

لا أوافق على هذا تماماً إذا أخذنا هولندا أو إيطاليا كانت قائمة على التجارة الخارجية. ازدهار هولندا والمدن الإيطالية كان قائماً على ذات مبدأ المدن الفينيقية. كانت تركز في هذه المدن الرأسمالية

التجارية.

التبادل كان يتم على أساس السلع ولكن أي نوع من السلع الترفية. لأن التبادل والتصدير لم يتم للسلع البسيطة بشكل عام. التصدير الأساسي كان موجهاً لثروة. أما الصناعات القائمة للسكان فلم تكن للتصدير. وبشكل عام كانت مجتمعات مغلقة ليس الانتاج للتجارة، وإنما كان انتاجاً للاستهلاك. إن التبادل الأساسي الهام الذي كان يحدث هو تبادل السلع الكيالية الخاصة بطبقات محددة وهي بحكم الطبيعة كانت محدودة العدد في البلد ولذلك كان سوقها سوقاً دولية. لذلك كانت الصناعات حرفية محدودة لطبقات لذا لم يكن بإمكانها أن تتطور وتعمل انتاجاً واسعاً نحو المانيفا كتوره. المانيفا كتورات قامت بمبادرة الدولة مبدئياً بمعنى أنشأت بعض التجمعات لحاجات العسكر أو غير ذلك. إن قضية السكان من حيث تزايد العدد لعبت دوراً أساسياً في التطور.

● عصام:

نعم ولكن أي سكان؟ حينئذ يكون السكان مفيدون بعلاقات قبل رأسمالية فإن زيادتهم أو عدم زيادتهم لا تعني الكثير لأنهم خارج السوق. السكان سكان المدن المتحررون من القيد أما إذا كانوا في اطار علاقات لا يشترون ولا يبيعون من خلالها فلا قيمة لمعنى الزيادة السكانية.

● هيلان:

هذه متضمنة في معنى زيادة السكان لأن تزايد السكان قضية اجتماعية سوسولوجية تزايدهم يفرض حاجات اجتماعية لتوفير الانتاج.

● برفاوي:

الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر لم تكن ذات نفوس أقل من روسيا ومع هذا كان تصنيع روسيا أكثر تقدماً.

● هيلان:

نشوء البرجوازية في أوروبا كان لسببين رئيسيين هما تزايد السكان الذي خلق حاجات السوق. والثاني هو التطور العلمي التكنولوجي الذي بدأ يحدث من القرن الثاني عشر كالساعة الميكانيكية التي هي نتاج ذلك العصر. فخلال الأربعة أو خمسة قرون التالية تطورت الآلة وأدت إلى ثورة صناعية في القرن الثامن عشر.

● دليلة:

إن التأكيد على مسألة السوق في تطور الرأسمالية مهم. لكن العامل الخارجي لعب دوراً مهماً بالنسبة لتشكيل السوق في الصناعة الانكليزية التي كانت أبرز قطاعاتها صناعة النسيج. تطورت هذه لتلبية طلب خارجي بالدرجة الأولى وادى هذا إلى غزو الهند. إذن العامل الخارجي لعب دوراً إيجابياً في تحفيز الرأسمالية، في حين لعب دوراً سلبياً في البلدان المستعمرة. قبل الاستعمار كانت توجد نواة

برجوازية محلية أو شبه برجوازية شبه رأسمالية محلية في بؤر حضرية معينة. جاء الاستعمار فاصطدم مع هذه النظم الشرقية للوهلة الأولى اصطداماً مسلحاً. لكن هذه الهياكل الشرقية سقطت منذ المعارك الأولى لكي تكتشف بعد ذلك القوى والطبقات المهيمنة سواء كانت قبلية أو اقطاعية، أم برجوازية تجارية إن ذلك التضاد الظاهري بينها وبين الاستعمار يمكن أن يتحول إلى تحالف مصلحي وبالتالي أصبحت القوى المحلية هي التي تمهد الطرق لدخول الاستعمار وتغلفه ووصله إلى أبعد نقطة ومكان في المجتمعات المحلية، ربما كانت هناك بعض اللحظات التاريخية الاستثنائية في أماكن محددة جداً تلك مثل مصر التي تميزت ببعض الاستقلالية النسبية طيلة فترة الامبراطورية العثمانية ولهذا ترى المقارنات في غالب الأحيان بين مصر واليابان.

لماذا لم تتحقق الثورة البرجوازية في مصر أولم تتحول النهضة البرجوازية فيها إلى ثورة برجوازية كما تحولت في اليابان. ومع ذلك فخطط البرجوازية المصرية للتصنيع التي وصفت وضرب بها المثل على امكانية التصنيع المستقل كانت تابعة بمعنى أين بدأوا بالتصنيع؟ في أي اتجاهات؟.

بدأ التصنيع كاستجابة سلبية لتطلعات الاقتصاد الأمريكي. بتجربة عمدة على فقط كانت تحمل مضامين استقلالية لأنها وجدت قبل بروز هذا الطابع الاقتصادي للاستعمار. ولكن هذا الطابع استطاع أن يحطم هذه التجربة. هذه التجارب في التصنيع والتنمية والنهوض الاجتماعي الاقتصادي منذ البداية كانت تحمل بذور تدميرها.

• بولفاوي:

نحن ننظر إلى التاريخ كما جرى معتقدين أن هذه هي الامكانية الوحيدة التي كان يمكن أن تتحقق. لا أتفق مع ذلك فالتاريخ ينطوي على امكانيات كثيرة. وعندما أتحدث عن العامل الحاسم فأنا لا أنفي العوامل الداخلية إطلاقاً لكن أتحدث عن العامل الأكثر قدرة على تحديد مسار المنطقة (منطقة الشرق العربي) في القرن التاسع عشر لم تكن هناك فروق كبيرة بين مصر وبين أوروبا لم تكن الفروق كبيرة في عملية الإنتاج إذا أخذنا مرحلة عمدة علي واليابان. لماذا فشل عمدة علي ونجحت اليابان؟ هل فشلت تجربة عمدة علي لأن البرجوازية المصرية بالأساس نشأت تابعة ونجحت تجربة اليابان لأن برجوازيتهما نشأت متحررة؟ لا تجربة عمدة علي أجهضت فعلاً من الخارج لأن جوهر مشروع عمدة علي تمثل في إعادة الحيوية إلى الامبراطورية العثمانية كلها وليس إلى مصر. كان عمدة علي واعياً جداً بالخطر القادم من الغرب وواعياً بأن هذه الامبراطورية مهددة بالزوال. فأراد أن ينقل مركز الثقل من العثمانيين إلى مصر ووصل إلى الأستانة وكاد أن يحتل كل مناطق الامبراطورية العثمانية لكن الدول الغربية وضعت حداً لتجربة عمدة علي بينما اليابان لم تخضع للاستعمار. وبالمقارنة بين التجريبتين نجد أن الحكومة اليابانية بعثت البعثات الخارجية إلى أوروبا واضطهدت الفلاحين اضطهاداً لا يصدق فأصبحت هناك عملية تراكم نتيجة الضرائب الباهظة. وهذا ما فعله عمدة علي باشا في مصر. عمدة علي باشا فشل ونجحت اليابان بسبب العامل الخارجي وهنا يلعب هذا العامل دوراً حاسماً.

في نهاية القرن التاسع عشر ازدهرت المدن في الشرق حلب استانبول، دمشق، القاهرة، القدس. والمدن عامل مهم في نشوء البرجوازية وبدأت تكون نواة برجوازية محلية إلى جانب البرجوازية التجارية الكومبرادورية في القرن التاسع عشر فالصناعات (الصابون، الزيوت، النسيج) كانت قائمة في كل هذه المدن. ومن المصادفات أن البرجوازية التجارية كانت من الأقليات الدينية (مسيحية ويهودية) وهؤلاء كانوا يعتمدون على نظام مهم هو أن كل قنصلية غربية كانت تعطي الجنسية لخمسين شخصاً كل عام. ولهذا فإن البرجوازية التجارية التي نشأت إلى جانب البرجوازيات الأخرى المرتبطة بعمليات الانتاج والتي كانت تنتمي إلى الوسط الواسع في المنطقة هذه البرجوازية التجارية لم توظف رأسمالاً في الصناعة بل بقيت بشكل عام مرتبطة بالسلطة الأجنبية ولكن على هامشها كانت تنمو برجوازية وطنية محدودة. وفي لحظة نموها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تغلغلت البرجوازية الأوروبية واحتكرت التجارة الخارجية وحتى بعض مجالات التجارة الداخلية. وهنا جاء الاستثمار كعامل خارجي حاسم ليخرب التطور الطبيعي لهذه البرجوازية التي تمت إلى جانب البرجوازية الكومبرادورية التجارية وهذا ما أقصده في حرف طريق التطور الطبيعي في المنطقة وليس على المستوى الاقتصادي فقط بل على المستوى السياسي أيضاً.

بين الحربيين كان الاستثمار موجوداً في هذه المنطقة وهو الذي حدد مسار وطريقة استغلالها، البعض يقول أن الاستثمار، من خلال دخوله للمنطقة قد غمى القوى الانتاجية من أجل خدمة مصالحه وبالتالي لعب دوراً تقيدياً وهذه نقطة قابلة للنقاش بعد الحرب العالمية الثانية تشكلت برجوازية وطنية في المنطقة وأقصد بالمنطقة الشام ومصر حتى العراق كان فيها شيء مشابه إلى حد ما ولكن بدرجة أقل. بعدما تكونت هذه البرجوازيات الوطنية لاسيما في الصناعات المحلية كصناعات النسيج في سورية التي كانت مزدهرة وفي مصر كذلك حيث برزت صناعات أخرى. المشكلة أن هذه البرجوازية واجهت أكثر من عدو وهذا ماقصده عند الحديث عن لوي عتي التاريخ، بمعنى أن مصادفات معينة يمكن أن تحدث فتوجه التاريخ وجهة أخرى ولذا فثمة احتمالات كثيرة في منطق التاريخ إضافة إلى الاحتمال المتحقق فعلاً أن رحيل الاستثمار أعطى البرجوازية المصرية والسورية حرية كبيرة في تطوير نفسها وسوقها لكن وضماً شديداً للصعوبة كان قائماً.

كانت البرجوازية عاجزة عن تلبية طموحات التقدم السريع واحداث نهضة سريعة. في الجانب الآخر بدأت تتكون مشاعر معادية للغرب، معادية للاستعمار القديم ضمن فئات شعبية واسعة. هذا العداء تركز أيضاً ضد البرجوازية بوصفها الورث الشرعي للاستعمار في السلطة في هذه المنطقة وتحملت عبء كل مشاكل المنطقة وأهمها مشكلة ضياع فلسطين. إن ضعفها وكونها جينياً عاجزاً عن أن يكون نفسه اصطدام مع طموحاتها الكبيرة والتي تبدأ ببناء الدولة السيامية وإقامة اقتصاد الدولة وسلطة الدولة التنفيذية والتشريعية (وهذا كله يحتاج إلى دخول أكبر عدد من السكان في أجهزة، يعني تطوير التعليم) يكون هذه الشرائح كان معاقاً إذا وجد أمامه العدو من البرجوازية والغرب الذي لايسمح بذلك فحملت البرجوازية مسؤولية كل الفشل الذي حدث في هذه المنطقة وبشكل ارادي لوي عتي التاريخ هذا المعنى وأصبحت رأسيالية الدولة هي الشعار المطروح. أنت (غاطباً عصام) قلت: أنها هي

الثورات البرجوازية بمعنى أنها بديل عن البرجوازية من أجل أحداث التنمية ومن أجل أحداث البرجوازية. لكن في الأساس هذه الدول قامت على انقراض انبهار البرجوازية في مصر وفي سورية. أول عمل قامت به أنها ضربت البرجوازية المحلية وشردها خارج أوطانها وبدأت تبحث عن نموذج للتنمية ليس رأسمالياً بمعنى خارج نشوء طبقة برجوازية. كنا نحن أمام النموذج السوفيتي انتصار الاشتراكية وكان هذا النموذج مفر إلى أبعد الحدود.

• عصام:

ولكنهم كانوا يؤكدون منذ اللحظة الأولى رغبتهم في التميز عن السوفييت بشئ الشعارات ولأي سبب كانوا واعين تماماً بأنهم لن يطبقوا هذا النموذج. أتاتورك في العشرينات لم يكن تحت تأثير أية ذرة من ذرات المشروع السوفيتي إذ لم يكن هذا المشروع قد تبلور بعد ومع هذا سار في الطريق الناصري أكثر من عبد الناصر بكثير اليابان كذلك وألمانيا..

المحور الرابع

خصائص البرجوازية «الجديدة» وأصنافها

• دليّة:

هنا نتوقف عند طبيعة الثورات التي قال عنها د. عصام أنها ثورات برجوازية أي الثورات الحديثة في مصر وسورية والعراق. أرى أن من المهم هنا محاولة تحديد الطابع الطبقي لهذه الثورات. في المرة الماضية حاولت أن أميز بين الشعارات وبين المضمون العملي لهذه الفئات أو الشرائع التي قامت بهذه الثورات. قامت الثورات تحت شعارات تحررية ثورية اشتراكية مضادة للامبريالية والصهيونية الخ.. لكن على أرض الواقع كان المضمون العملي للسلوك التكتيكي واليومي لهذه الثورات هو دغبة طبقة جديدة في بناء دولتها الطبقية الخاصة بها. وبما أن الطابع الطبقي لم يكن محدداً بشكل دقيق فإن هذه الدولة مرت بمخاض وكانت حصيلة التجربة أن هذه الدولة لم تكتمل. وأن تجربتها في بناء دولة مستقلة مميزة لها لم تنجح.

• برقاوي:

هذه الدولة الجديدة التي أرادت أن تتحمل عبء انتاج تقدم اجتماعي واقتصادي واجهت مصاعب كثيرة. مصاعب من طبيعة المجتمع ذاته ومصاعب مرتبطة بطبيعتها هي.. ماهي هذه الطبقات الجديدة؟ هذه الفئات بالأساس لا تستطيع أن تقول عنها أنها برجوازية إلا إذا أردنا أن نتحدث عن طموحاتها الطبقية يعني أن تحدها من خلال ما تطمح إليه وحتى هذا موضوع نقاش. لكن هذه الفئات في الأساس هي فئات مثقفة من المسكر، من المعلمين.. الخ.

لأول مرة تكونت لدى هذه الفئات حركات سياسية قوية بفعل الشروط التي تكلمت عنها. البرجوازية لم تستطع أن تواجه المشكلات وبشكل سريع. النموذج الذي يتसर في العالم هو النموذج الاشتراكي.

هذه الفئات مسحوقة بهذا النموذج ومسحوقة بسلطة الدولة. وبالمنااسبة أنا هنا أقارن بين وضع ألمانيا تقريباً قبل استلام هتلر وبين مجتمعاتنا، ولكن بالطبع المجتمعين مختلفان كلية. صحيح هناك برجوازية ضعيفة، لكنها برجوازية قادرة على إعادة انتاج نفسها وتطوير نفسها. عندما ضربت البرجوازية نعم لديها مشروع برجوازي وطني.

وعجب أن يكون وطنياً لأنها هي في البحث عن مصالحها تتناقض مع الامبريالية. ومن هنا فإن وطنيتها ناتجة عن مصالح داخلية فيها ولكنها ضربت في المهد بفعل هذه القوى الجديدة. مع مسار تكون الدولة نشأت التعقيدات المختلفة ونشأت الفئات والقوى الجديدة ولم تعد الدولة مصدراً لتطوير المجتمع فحسب بل أصبحت مصدراً من مصادر تكون فئات جديدة. هذه الفئات الجديدة التي نشأت بفعل هذه الدولة هي ما نسميها الآن البرجوازية البديلة عن البرجوازية الوطنية وهنا هل هي برجوازية بيروقراطية أم طفيلية الخ... أرى أن كلمة طفيلية حكم أخلاقي أكثر منه حكماً واقعياً بيروقراطية بمعنى أنها نشأت بوجود الدولة والدولة تحمل طابعاً بيروقراطياً. لكنها بدأت تنفصل وأصبحت لها مصالحها الخاصة يمكن أن نقول أنها تابعة بمعنى إذا تناولنا الآن طبيعة عمل البرجوازية الحالية فدعونا نحدد خصائصها من خلال وظفتها.

قلنا أن هناك برجوازية كومبرادورية نشأت تجارياً في القرن التاسع عشر. هل هناك تشابه بين هذه البرجوازية وتلك البرجوازية الجديدة؟ إذا كان هناك ثمة تشابه نقول عنها أيضاً أنها برجوازية كومبرادورية.

• هيلان:

ليست هناك برجوازية موحدة. هناك فئات برجوازية. والسؤال هو أية برجوازية من البرجوازيات القائمة هي المحركة؟ هي التي تتحكم في أسس التطور؟ إن الكومبرادورية نظراً لامتلاكها كل أسرار الخارج وارتباطها بالدول الرأسمالية والشركات فهي التي تستورد المشاريع وتعطي العمولات ولذلك هي الفئة المسيطرة.

• يرقاوي:

أنا أميل إلى استخدام هذه الصفات لوسم البرجوازية الجديدة.

• عصام:

لدي وجهة نظر تتعلق بهذا الموضوع سأخلصها بكتافة شديدة. حينما أقول أن هذا المشروع مشروع برجوازي لا أنطلق من وعي الناس بالثورة التي يقومون بها، بل من الواقع الذي ينجم عن

الثورات. وفي الوقت نفسه لا أتفق مع النظرية الثأورية التي ترى أنه كان هناك من يزيف عن وعي حركة المجتمع الذي يريد أن يسيه. لا يمكن أن يقوم مشروع على أساس كذبة كبرى. أي ما يشاع عن أن قادة معينين كانوا يخدعون الناس بعبارات الاشتراكية. قائد كعبد الناصر يعتقد بأنه يبي الاشتراكية من طراز خاص كالاشتراكية العربية. لكن الاشتراكية، في نظره، هي ليست غير بناء الدولة الحديثة القوية والنضج. هذه مشاريع برجوازية في الحدود التي يسمح بها التطور الرجوازي في العالم الثالث. بهذا المعنى أنا قصدت أنها مشاريع برجوازية لا أفصد هذا التماثل الوطني الذي يقول أن قادة الثورة البرجوازية هو برجوازي كما أن قادة الثورة الفرنسية لم يكن بينهم أي برجوازي. إن قادة أية حركة سياسية هم انتلجنسيا وليسوا أساساً بمتنهون النشاط الاقتصادي للطبقة التي يسرعون صعودها. إذا صبح ذلك فبأي معنى نتحدث عن مشروع برجوازي؟ أولاً هذه الثورات لم تسع من الأساس إلى بناء التجربة السوفيتية. كان افوس بالدولة القوية هو مشروع كل تطور جديد نشأ ابتداءً من اليابان ومروراً بأمريكا وأتاتورك وغيرها. . . . سواء كانت هذه التجارب نتحدث عن اشتراكية أولاً، إنما حصل تلاقى عرضي نتج عن أن فترة نضج شروط رأسمالية الدولة في بلداننا تراكمت على المستوى الدولي مع صعود الإعجاب بالتجربة السوفيتية ومع اعتقاد الحديث عن بناء الدولة القومية المستندة إلى مشروعية ايدولوجية في أعين الناس إن لم يقتدر بعبارات اشتراكية.

ولكن حين ندرس الآلية الداخلية لعمل قطاع الدولة في هذه البلدان ونقارنها بالاتحاد السوفيتي فمن الواضح أن ثمة تماكساً بين الآليتين بناء قطاع الدولة في الاتحاد السوفيتي ثم على حساب الريف وعلى حساب البرجوازية التي كانت قائمة أما في بلدان المشرق العربي فلم يحدث هذا الشيء بل العكس إن كل تطور لقطاع الدولة كان محكوماً بأن يوسع القطاع الخاص. كل عملية البناء في مصر وفي العراق كانت من خلال قطاع المفاعلات الخاص بمعنى أن أي تطور لقطاع الدولة يحكم بأن يولد إلى جانبه تطوراً في القطاع الخاص وسواء كان عبد الناصر يمي هذا الشيء أو لا. . . فهذا موضوع ثانوي يدرس على مستوى فكر عبد الناصر ولكن لا يدرس على مستوى طابع التجربة. طابع التجربة يتمثل في أنه أزال احتكار فئة معينة من البرجوازية للنشاط الاقتصادي فدفع كتلة هائلة من المهتمين والمحقوقين والفئات المعتمدة الخ. . . من خلال القرابة مع رجال الدولة ومن خلال العلاقات السياسية إلى أن يلجوا هذا النشاط الذي كان من المستحيل أن يلجوه في ظل احتكار شريحة صغيرة من البرجوازية المسماة كبيرة الأنا ماذا نسمي هذا المشروع؟ أنا أسميه مشروع مد علاقات الإنتاج الرأسمالي لكي تغزو أنماي قرية في الريف بعد أن كانت محصورة في إطار لا يمكن أن تخرج عنه.

لنصل إلى توصيف هذه البرجوازية. أنا متفق مع أحمد في قضية الخلط من سمات طفيل وبيروقراطي الخ. . . لأننا إذا سرنا على التقليد الماركسي فإن ماركس لم يعن بمصدر تكوين التراكم البدائي للبرجوازية لم يستعمل تعبير البرجوازية القرصنية على سبيل المثال لتوصيف أثرياء شركة الهند الشرقية، بل بجمال استثمار الأموال وإعادة إنتاج رأس المال. حين نقول برجوازية صناعية يعني فئة تحقق رأسمالها في الميدان الصناعي حينها نقول برجوازية بيروقراطية نسي أن كل طبقة حاكمة لديها جهاز تنفيذي يخدم مصالحها.

هذا النقاش يستمد جذوره من تراث كلاوتسكي . وكلاوتسكي يتحدث أن مآل تطور الرأسمالية هو أن الرأسمالية لا تحكم بل لديها من يدير . . . انتعش النقاش في أواخر الستينات . حينما يقول أن هذه دولة رأسمالية هل يجب أن يكون الرأسماليون بالضرورة في قمة الهرم السياسي؟ ما أراه الآن أنه في مراحل تشكل الرأسمالية كطليقة مهيمنة بالمعنى الذي قصدته يمتزج السياسي مع الاقتصادي فيها بعد يحصل التخصص والتقسيم . وهناك تنفرز فئة تمثل الطبقة . ولكن ليس بالمعنى البتذل الذي كنا نفهمه سابقاً بمعنى الحادف السلمي للطبقة الذي لا يمتزج بها .

من جهة أخرى اعترض على تعبير «طفيلية» لأننا مطالبون بأن نوصف سياج التطور الرأسمالي في العالم الثالث في ظرف مثل هذا وليس صفات الطبقة نفسها . يعني إذا قلنا أن العالم الثالث مآل ينغلق على العالم الخارجي فلن تصبح الصناعة مصدر ربح أكبر من التجارة أو المقاولات أو الأعمال الوسيطة يرتب على ذلك أنه لا معنى للحديث عن هذه البرجوازية كطفيلية أو لا . وثانياً: ما هو تعريف النشاط الطفيلي؟ لينين استخدم هذا التعبير لوصف مرحلة من تطور الرأسمالية لكنه لم يستعمله لوصف طبقة معينة . إذا سلمنا بأن البرجوازية تنطلق من تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال نشاطها ، وإذا كان الاطار العام للنشاط الاقتصادي في بلادنا يجعل المقولة هي النشاط الأكثر ربحية ليس هذا نشاطاً عقلياً من وجهة نظر البرجوازية؟ ألا يكون من العبث أن يرمي البرجوازي أمواله على سبيل المثال في مصنع لا يدر عائداً إلا على مدى بعيد بدل أن يوظفها ويضاعف هذه الثروة في فترة قصيرة؟ وبالتالي من هو الطفيلي؟ إطار النشاط العام الذي يشرط كل المجتمع عملياً في ظل التبعية؟ أم هو طبقة معينة ضمن الطبقات الأخرى؟

• بوقاوي:

إلى جانب هذه البرجوازية تنشأ برجوازية شراء الامتيازات . الآن جملة كبيرة من المعامل المنشأة تعتمد على شراء امتيازات من الخارج تستورد المادة الخام من الخارج وتقوم هي فقط بالتعبئة هذه الفئة من البرجوازية تنتشر بسرعة . . .

• عصام:

البرجوازية ليست عجمية بطبيعتها عن التصنيع . ولا الدولة تعتمد دفعها بعيداً عنه ولكن مادمت لم تكسر شروط التبعية واعتقد أن المشروع الذي كان ممكناً ومجدياً حتى انهيار تجربة أكتوبر في الاتحاد السوفيتي هو شيء شبيه بالاتفاق السوفيتي أما في ظروف التبعية فإذا يحصل؟ عليك أن تدفع هذه البرجوازية ولكن يجب أن توفر لها امتيازات وهكذا يتم تشريع قوانين للحماية الصناعية التي تضمن اعفاءات من الضرائب والرسوم ومنع حوافز مختلفة فتظهر الصناعات المساهة صناعات «المساعات الأخيرة» التي تستفيد من الحوافز دون أن تضيف للطاقت الانتاجية للبلد شيئاً بل بالعكس تستنزف ثرواته .

هي برجوازية تعمل في شروط التبعية القائمة للعالم الثالث والتابع هنا ليس البرجوازية بل البلد ككل والاطار العام للنشاط ككل والسياسات الاقتصادية التي تديرها إذا صح التعبير وليس الطبقات .

لاحظ أن الطفيلية أصبحت تنتشر حتى على مستوى سلوكيات الطبقات الشعبية.

● هيلان:

أنا لا أتفق مع رفض تسمية البرجوازية الطفيلية في كل البلدان حتى الغربية. ثمة برجوازية طفيلية هذا لا يشمل كل البرجوازية وليس هو حكماً أخلاقياً. من أين تحصل على أرباحها؟ المفاوض ليس طفيلياً لأنه يقوم بنشاط منتج (يجمع عناصر انتاج). هناك برجوازية طفيلية بمعنى أن أرباحها ناتجة من نشاط لا يضيف شيئاً إلى الانتاج. وهو عالة على الانتاج ويجب ألا نخلط بين هذه وبين التجارة. التجارة هي القيام بوظيفة محددة ولكن، هناك أنشطة طفيلية بمعنى أنها لا تضيف شيئاً إلى عملية الانتاج والتوزيع ولا تقوم بأية وظيفة اقتصادية.

● دليّة:

الحقيقة دخلنا الآن في جوهر الموضوع. ولهذا تحدثت عن ضرورة تحديد البرجوازية ليس فقط من حيث موقعها في الملكية وإنما من خلال موقعها في كافة حلقات النشاط الاقتصادي، في التوزيع والاستهلاك والتبادل، وبالتالي تحديد البرجوازية من حيث علاقتها التمييزية بالدولة وعلاقة الدولة بالطبقات من حيث مصدر مدافعيتها ومن حيث طريقة توظيفها وتصريفها.

الراسيالية في الغرب مرت بعدة مراحل. في مرحلة المنافسة الحرة يصعب على البرجوازية أن تكون طفيلية. بل أن البرجوازي هنا يجب أن يكون على رأس عمله ويعمل بيده ويقود عملية التجديد والتطوير. لذلك كانت برجوازية ثورية يمثلها مفكرون ثوريون. وعندما دخلت الراسيالية مرحلة الاحتكار بدأت تظهر بعض الشرائع الطفيلية

الأنشطة الاقتصادية غير الانتاجية تغنى على الأنشطة الاقتصادية الانتاجية وتسيطر عليها وتضمها. رأس المال المالي يصبح الشكل الأساسي المسيطر على الراسيالية الاحتكارية. لكن في مرحلة أعلى من تطور الراسيالية الاحتكارية يصبح رأس المال الرمزي هو أكثر أشكال رأس المال هيمنة. ويلعب دوراً أكبر في حياة الاقتصاد الراسيالي والفئات الممثلة لرأس المال الرمزي هذا تصبح أخطر فئات الراسيالية الاحتكارية التي تسيطر على مقدرات المجتمع وتأخذ القسم الأكبر من القيمة الزائدة والفائض الاقتصادي فهنا يبرز الطابع الطفيلي، لكن مع ذلك هذا الطابع الطفيلي هناك هو نتيجة لتطور الراسيالية نفسها من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى. الطابع الطفيلي في الراسياليات التابعة في البلدان النامية يبرز بشكل خاص في العلاقة بين بعض الفئات البرجوازية والدولة التي قامت بعد الاستقلال مباشرة والتي كانت دولة البرجوازية والاقطاع أيضاً سحرت القانون والتشريع والسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية لتمكين بعض الفئات من تحقيق تراكم مالي ضخم لكي تستخدم هذا التراكم في تكريس سيطرة الطبقة البرجوازية على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني. هذا التطور قطع لأسباب كثيرة وهذا موضوع بحث آخر.

قامت الدولة الحديثة تحت شعارات الاشتراكية. في البداية بعضها لم يكن يطرح هذه الشعارات ثم بدأ يطرحها تدريجياً تحت شعار المجتمع الديمقراطي التعاوني ثم انتقل بعد ذلك إلى الاشتراكية ثم

حتى إلى الاشتراكية العلمية أحياناً لكن وهو يتعمق في الطريق الاشتراكي من حيث طرح الشعارات كان في خلفية النظام يتعمق شيء آخر وهو الشراكة بين فئات خفية من البرجوازية وبين بيروقراطية هذا النظام. في ظل هذه الشراكة قضي على بعض أشكال البرجوازية وأنشئت أشكال جديدة أخرى، كما قضي الاستعمار على بعض أشكال البرجوازية وأنشأ أشكالاً جديدة منها. لم يتوقف دور البرجوازية خلال هذه المرحلة. الطابع الكومبرادوري أصبح خفياً لكنه لم يتوقف. الوكلاء - السماسرة الذين أصبحوا ذوي طابع مزدوج بيروقراطي شريك /وكيل سابق أو وكيل حديث/ مستور/ هذه الشراكة أصبحت تقتصر من الدخول القومي أكبر بكثير عما كانت تشكله الأرباح السابقة للبرجوازية لكن هذا الاقتناص غير منظور بل هو أكثر هروباً إلى الخارج وتحققاً من أشكال المداخل السابقة للبرجوازية وهو أكثر افتقاراً للطاقة الاقتصادية.

من هنا تنتقل إلى تفسير عملية التخصيص التي جرت وتجري. وهناك ضغوط كبيرة في جميع الدول التي قامت فيها هذه الثورات الحديثة لتسريع هذه العملية. هذه الدعوى دعوى التخصيص مثلها مثل الدعوة التي طبقت وتطبق في بعض الدول التي كانت تحمل اسم الأنظمة الاشتراكية /بولونيا هنغاريا/ الاتحاد السوفيتي. إن هذه الطبقة التي تشكلت سراً من الشراكة بين البيروقراطية الدولة وبين الفئات الخفية من برجوازية الأنشطة السوداء يجب أن نصر على تسميتها الطبقية.

فهذه الطبقة التي تشكلت من هذه الشراكة خلال العقود الثلاثة الماضية لا تضغط على الدولة أنها البيروقراطية نفسها التي أصبحت بحاجة إلى انتقال إلى شكل جديد من أشكال الدولة. في البداية لم يكن بيدها السلاح لامتلاك الدولة لتأسيس دولتها الخاصة إلا بالقوة فكانت هذه الأنظمة ذات طابع ثوري عسكري احتلت الدولة احتلالاً. الآن أصبح من مصلحتها أن تغير شكل الاحتلال فتتخلل عن الاحتلال العسكري للدولة إلى احتلال اقتصادي لها.

• برفاوي:

هذه الدول كان لديها قوانين تحد من توظيف رأس المال الذي تراكم بهذه الطريقة. آن الأوان لأن تكون هناك قوانين جديدة تسمح لهذا الرأس المال الذي أصبح كبيراً أن يوظف وأن يزيد أكثر في هذه الدول التي تحدثنا عنها سنت قوانين تحد من نشاط الرأسمالية ومن توظيف رأس المال في مشاريع انتاجية كانت تملكها الدولة لا تسمح لأحد غيرها أن يقوم بذلك. الآن وقد أصبح الرأس مال موجوداً والعلاقة موجودة بين الفئات التي تكونت داخل الدولة والفئات التي تكونت على هامشها أصبحت القوانين أصعب بكثير من طموحات هؤلاء. فكان لابد من هذه العملية، عملية المصالحة، في تغيير طبيعة هذه القوانين وهذا جرى في أكثر الدول الأخرى. لكن المشكلة التي نواجهها أن هذه البرجوازية هل تطورها الداخلي في إطار تطور المجتمع ككل يمكن أن ينتقل إلى تطور آخر أو أن تلعب دوراً آخر في حياة المجتمع أو ستبقى هكذا؟ ثانياً هل يمكن أن تقوم برجوازية في بلدان العالم الثالث ككل وفي بلدان العالم العربي بشكل خاص خارج العلاقات مع البرجوازية الأوروبية؟ ألا يمكن بشكل من أشكال العلاقة بين البرجوازية الأوروبية والشركات متعددة الجنسية وبين البرجوازية المحلية، إلا يمكن لهذه العلاقة في فترة

من الفترات أو نتيجة شروط موضوعية أو نتيجة شروط موضوعية أن تنمو برجوازية قادرة على الاستقلال بعض الشيء كما حدث في بعض بلدان العالم الثالث؟ الآن البرجوازية الكورية مختلفة عن البرجوازية الكورية التي نشأت قبل ٤٠ عاماً. هل يمكن لهذا التطور الحاصل أن يصل إلى هذا المستوى أم لا بكلمة أخرى هل ثمة امكانية التحرر للبرجوازية؟

• هيلان:

في الحقيقة نحاول أن نبحث جواباً على ذلك. من الصعب القول أن البرجوازية البيروقراطية كانت لصيقة بالتنظيم السري ثم خرج إلى العلن أنا بصوري أن الطبقة البرجوازية التي تكونت تحت جناح هذه الدولة هي برجوازية بيروقراطية وبرجوازية قطاع خاص وليس هناك تمايزات ما. يكون البرجوازي اليوم في الدولة. ثم يستقبل أو يطرد من وظيفته فينتقل فوراً إلى القطاع الخاص. وأصبح هناك اندماج عائلي فالعلاقات العائلية وعلاقات الزواج صار بها اندماج بهذه الطبقة. وشيئاً فشيئاً تكونت طبقة واحدة وتكرست وصارت تطالب بالتخصيص... الخ..

ولكن أقول هنا أيضاً يوجد تناقض. الدولة ككيان يحمي أن تكون سلطتها مركزة وقوية أما البيروقراطية التي تكونت فسم الدولة والأن مستقلة عنها ولديها مشاريعها الخاصة أصبح لديها طبيعة أخرى فيهما أن تأخذ هذه المشاريع إلى حد ما من أجل الاستفادة منها أما الدولة فلا. كدولة كيان، كادارة، كسلطة عليا يحمي أن يكون تدخلها أو قدرتها على التدخل بالاقتصاد قوية. تظل محافظة على القطاع العام لأنه أحد مراكز قوتها واستقلاليتها، وسلطتها نحو الداخل وفي الخارج فمن خلال هذا القطاع تقوم هي بالتغيير والتبديل ووضع أيديولوجيتها فتأخذ القروض والمساعدات وتعمل مشاريعها.

• بوقادي:

عندما نتحدث عن هذه البلدان التي قامت بها الثورات نجد أنه في بلدان أخرى لم تتم مثل هذه الثورات لكن نفس التطور حصل: في الأردن أو المغرب أو دول الخليج ذاتها التي يأتيها رأس المال نتيجة النفط. نفس الطابع العام للبرجوازيات هناك ولا يختلف عن طابع البرجوازيات الموجود هنا.

• عصام:

أخشى أن كلمة التخصيص تعجب عناصر شديدة التباين تحت اسم قانوني واحد هو اسم فك مؤسسات الدولة وبيعها إلى القطاع الخاص. الدولة مهما كان طابعها الايديولوجي متشدداً أو يوسي بقوة كبرى مشروطة بمستوى تطور العلاقات المجتمع في النهاية كإمكانياتها ومواردها ومستوى التعليم... الخ... ربما هذا يفسر العملية الموضوعية التي جرت في العالم العربي سواء قامت هذه الثورات أم لم تقم. طبعاً لا أنفي أهمية قيام هذه الثورات التي قامت بعملية دولة النشاط الاقتصادي بسرعة أكثر وينسب أعلى. ولكن في النهاية نسبة مساهمة الدولة في القطاع الصناعي في تلك الدول لا تقل عن مثيلتها في النظام التي رفعت شعارات اشتراكية.

في مصر ورغم كل الحديث عن السادات والانفتاح، ورغبة السادات الحقيقية بأن يقوم بعملية لبرلة كاملة في النهاية لا تزال الدولة تسيطر على نصف القطاع الصناعي كله. إذن بعد عجيء السادات بعشرين سنة لا تزال هناك حاجات موضوعية.

إن الرأسمالية من مصلحتها البقاء على قدر كبير من نشاط الدولة الاقتصادي. هي ضد القوانين التي تقيد نشاطها وضد القوانين التي تقيد دورها في التجارة الخارجية. ولكن نرجع إلى الموضوع الثالث هل يجوز تحت اسم نزوع دولي كبير أن نضع التخصيص في المشرق العربي على قدم المساواة مع كوريا ومع أوروبا الشرقية. في أوروبا الشرقية ظاهرتان مختلفتان أولاً أن التخصيص يقوم في أعقاب ثورة قضت على الأنظمة القديمة. والثورة الراهنة في يولونيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا جزئياً نقض كامل للنظام وثانياً رغم كل سيئات هذه الأنظمة وكل جرائمها عملية الانغلاق امتدت من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠ وقادت إلى إنشاء قاعدة صناعية في تقسيم العمل الرأسمالي العالمي هي في موقع أكثر تكافؤاً من الموقع الذي انطلقت منه عام ١٩٤٥. بلغارياً الآن ليست بلغاريا ١٩٤٥ قطعاً. في كوريا أولاً الدولة تدخلت سياسياً واقتصادياً. دولة وحشية وقمعية ولكن الاعلام الرأسمالي لا يبرز القمع والوحشية. في تاوان دولة الحزب الواحد.

أنا مبال لدراسة التجربة الكورية والتايبانية. تجربة مايسى بالنموذج الأربعة في آسيا هل هي شبيهة بالبرازيل وستفسر تناقضاتها، أم إن استعارة التكنولوجيا ثم البلده في ابداع التكنولوجيا محلياً وتدريباً شيء ممكن؟ وما هي شروط ذلك؟ بتصورى أن الطريق الوحيد هو التكامل الاقتصادي المشرقي وبعيداً عن الشعارات القومية الطنانة طبعاً، لا يتم هذا إلا في ظل شروط سياسية مختلفة كلياً. . التكامل الاقتصادي الحقيقي هو المفد الوحيد الذي يوجد لنا نموذجاً لتصنيع رأسمالي محدث يصبح التصنيع فيه مربحاً من وجهة نظر الرأسمالي ويمثل وإلى حد ما طريقاً للانغلاق عن العالم الخارجي من خلال الحماية والتعرفة الجمركية العالية.

أنا مبال إلى التصور بأن مستقبلنا مرهون ليس بحلف العمال والفلاحين بل بكتلة من التكنوقراط أي تكنوقراط وسكان مدن متعلمون مع شرائح شغيلة واسعة من المهندسين وصولاً إلى العمال اليدويين تقوم هكذا عملية في ظل تكامل اقليمي حقيقي بلونه لن تبرز السوق التي تحفز الرأسمالي على أن يبدع تكنولوجيا محلية.

❖ برقاوي :

سؤالي كان حول مستقبل هذه البرجوازية التي تتكون الآن . التي تتوقف أموالها الآن في المقارنات هل يوجد منطق ماسبقها إلى شيء أرقى من وضعها الحالي؟ أم نحن عكسها بأن نظل هذه البرجوازية على هذا النحو. وثانياً ياترى لانتطيع نحن أن ننزل تطور أية طبقة سواء أكانت صاعدة أو غير صاعدة بمزول عن الوضع السياسي ككل، بمزول عن الدولة. ما هي الشروط الواجب توفرها؟ وهل التحالف الجديد لنقل أنه قام، ولكن هناك إمكانية ألا يقوم، سؤالي أليس من الضروري أن يتغير أيضاً جوهر الدولة وجوهر النظام السياسي في هذه البلدان لخلق شروط أكثر عملية إذا جاز التعبير

نحرم النزوع الذاتي والقدرة الذاتية لهذه البرجوازية فيمعزل عن كل شيء مازالت القوانين ومازالت الدولة تحمى من نمو هذه البرجوازية..

● دليلة:

أنا أدعو إلى نظرة شراعية للبرجوازية، منذ البداية كنت أدعو إلى متابعة تطور البرجوازية تاريخياً، وثانياً إلى نظرة شراعية للبرجوازية التمييز بين فصائلها المختلفة. في ظل سيطرة الدولة كما اتفقنا نشأت هذه البرجوازية من برجوازية مختلفة من الشراكة بين بعض الأجنحة: البيروقراطية وبعض الحواص العاملين في الأنشطة السوداء، فشكلت مداخل هائلة. القسم الأعظم من هذه المداخل استثمر في المضاربة في الداخل، الأنشطة المفتوحة وقسم كبير منها هرب إلى الخارج. قبل ذلك كانت البرجوازية التقليدية التي طردت من الداخل قد استقرت في الخارج. وهناك خلال فترة طويلة من الزمن أصبح لها وجود في مجالات هامة صناعية ومالية في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول النامية وفي الدول العربية الأخرى التي لم تتعرض لثل هذه الثورات. الآن التحولات المطلوبة هناك تحولات مطلوبة من قبل كل شرائح البرجوازية بشكل عام وهي تحرير النشاط الاقتصادي من الروتين والمعوقات البيروقراطية وبالأخص من القوانين والأنظمة التي وضعت في فترة صعود وهيمة هذه الدولة بعد الثورات الحديثة التي تمّت تحت شعار السير في الطريق الاشتراكي.

إذن هناك إجماع على أن هذه المعوقات هي أول ما يجب أن يزول. هناك اختلاف بين هذه الشرائح حول القطاع العام، حول دور الدولة الاقتصادي المباشر من خلال امتلاك وسائل الانتاج. في مسألة التخصيص أكدت في عدة أبحاث سابقة بأن هنالك التخصيص الضمني، سميت كذلك بمعنى وجود فئات من البرجوازية الشريكة ذات مصلحة في استمرار ملكية الدولة على قطاعات اقتصادية هامة جداً في الصناعة، التجارة الخارجية، النقل والمواصلات وغيرها، ولكن مع بقاء القرار الاقتصادي بيدها لكي تستخدمه في إفراغ هذا الدور من مضمونه الاجتماعي.

إذن هناك تفريق كل قطاع الدولة بما أسميه بسحب الدم من القطاع الاقتصادي الحكومي وبالتالي تحويل هذا الدم أو حقنه في شرايينها الخاصة، مما أدى بالقطاع العام إلى الإصابة بمرض التجفاف. أصبح عاجزاً عن المحافظة على شروط تجديد الانتاج البسيط على تجديد وسائل الانتاج المستهلكة ناميك عن تجديد الانتاج الموسع. بين هذه الشرائح من البرجوازية هناك نقاط تفصل صدامية كما أن هناك نقاط تحالف.

هناك نقاط تضاد واختلاف وصراع حول هذا الدور للدولة، كيف يوظف؟ من قبل مَنْ مِنْ هذه الفئات؟ أية مصالح يجب أن تهيمن وتوجه هذا الدور الاقتصادي للدولة؟ ولصالح من؟. حول هذه النقاط يدور الصراع حالياً بين مختلف شرائح البرجوازية. بشكل عام الاتفاق الحكومي ذو طابع طبقي بما في ذلك الاتفاق الاستشاري. المثال الذي ذكره عصام هو كيف أن المشروع الحكومي الضخم الذي لا يمكن للقطاع الخاص أن يفكر بإقامته كيف يتحول عندما يقام على المال العام إلى مصدر مداخل سهلة وبسيطة لعدد كبير من المستثمرين البرجوازيين.. في المرحلة القادمة تستقل إلى السؤال الماسم

والاستراتيجي الذي طرح من قبل د. أحمد وعلمه د. عصام هل يمكن أن تُقام بنية اقليمية، لاقامة اقتصاد ذي نزعة استقلالية وإن كان في ظل البرجوازية كما يحصل في بعض مناطق العالم الثالث أو التجربة السوفيتية في مرحلة من مراحلها؟ باعتباري أن المرحلة القادمة ستحل هذا الصراع سلمياً بين شرائح البرجوازية المختلفة.

ويبدو أن الوقت الضائع أصبح أكثر من اللازم. البعض يتمتعل حسم المسألة لتصفية وجود الدولة والبعض الآخر يترثش لكن هنالك بعض المواقف رغم أن المناخ الدولي لم يعد يشكل أية عوائق لهذا الطريق. لكن هناك المناخ الداخلي وأهم ما فيه هو الضغط الذي تحمته الجماهير الشعبية الواسعة المسحوقة والحواف من انفجارات وبالأخص في الدول الكبيرة مثل مصر، الجزائر... الخ هذه الانفجارات يمكن أن تنتشر وتعم فالبرورقراطيات الحاكمة التي تريد أن تبقى على ظهر الدولة لأنه ليس لديها أي مكان في التاريخ خارج هذا المكان وليس لها أية شرعية تاريخية خارج السلطة تدافع ومستمرة في التمسك في بعض الأشكال القديمة للإدارة العامة، وإدارة الاقتصاد بشكل خاص.

لكن ما يبدو في الأفق المتطور في تصوري، هو أن النموذج الذي دعا إليه د. عصام غير قابل للتطبيق وغير وارد على الجدول لا النموذج السوفيتي ولا النموذج الكوري الجنوبي في منطقنا العربية وأياً كان الشكل القليل فهو شكل مفرق في التبعة، حتى عندما يريد أحد الرأسماليين المستوطنين في الخارج الذي أصبح له باع في الصناعة في بلد رأسمالي متقدم أن يقيم مشروعاً في الدائل يريد أن ينقل جزءاً من خبرته وتكنولوجياه إلى الداخل فهو سيقوم مشروعاً هامشياً لتغذية نشاطه الأساسي في الخارج، إنه يريد المشاركة في استنزاف الداخل. الشكل القادم يتعرض لضغوط داخلية وخارجية. الضغوط الداخلية تتمثل في الأزمات الاقتصادية للقطاع العام المسيطر الذي أصبح في وضعه الحالي وسياساته التي يتفادها عاجزاً عن التقدم والنمو والتحديث وتحقيق الفائض والتراكم وهذه السياسات تزداد كثافة في هذه الأيام.

فالقطاع الخاص كما قلت في الداخل مازال يجد أن أمامه فرصاً واسعة لتحقيق الربح والتراكم والنمو والشفط غير العمل في ميدان الانتاج. لا أنكر أن قسماً هاماً من القطاع الخاص استمر في العمل في قطاع الانتاج ويقدم العديد من السلع الهامة التي تلي حاجات استهلاكية ويومية. لكن حتى هذا القطاع لم يستخدم مداخله في الانتقال إلى أشكال تكنولوجية أرقى من الضغوط المحلية. التي تتطلب دفعات قوية من الاستثمار في الاقتصاد الوطني هذه الدفعات لا يليها الاتفاق الحكومي الاستثماري فهو متوقف منذ عشر سنوات تقريباً في القطاعات الانتاجية في الوقت الذي يستمر فيه امتلاك هذه القطاعات. إذن العمالة متوقفة عن النمو والتوسع في القطاعات الحكومية. معظم الفائض الاقتصادي الذي يصل إلى الدولة عن طريق الميزانية الحكومية والذي مصدره الأساسي هو القطاع العام معظمه يذهب في التوسع في الاطار الحكومي غير الانتاجي - القطاع الخاص الاستثماري أيضاً في الداخل لا يتوسع إلا ببطء شديد جداً. إذن الأزمة الاجتماعية تزداد تعاقماً، التضخم، ارتفاع تكاليف المعيشة، انخفاض مستوى الحياة في ظل هذا الوضع يظهر لدينا العامل الخارجي وهو وجود هذه الفئات المحلية

التي تمتلك فائضاً مالياً هائلاً في الخارج. قسم كبير منه ليس موظفاً في أصول ثابتة بل في أصول مائعة وهو يبحث عن فرص أفضل للاستثمار أكثر ضماناً واستقراراً وربحية. وقسم آخر منه يعاني من أزمة الاقتصاديات الرأسمالية. ويريد الانتقال إلى أوضاع أفضل يكون له يد في سلطة القرار فيها. المسألة الآن البحث عن طرق لاجتذاب هذه الأموال، أي لاجتذاب هذه الملازمة بين هذه العوامل الداخلية والخارجية. لكن طبيعة كل القوى الحاكمة لهذه العملية تؤكد على أن هذه الملازمة لن تتم على أرضية تحقيق أهداف اجتماعية شعبية وإنما على طريقة إيجاد فرص لمزيد من الشفط ومزيد من النهب.

● هيلان:

هناك قضية دور القطاع العام. كيف كان دوره في الأساس وكيف أصبح؟. أتصور أن علينا تحليل الدور الفعلي للقطاع العام وليس الخطاب الايديولوجي. إحدى وظائف القطاع العام هو تنمية البرجوازية كالشروع الذي تكلم عنه عصام في العراق. هناك عدد كبير من المشاريع في كل بلدان العالم الثالث دورها الأساسي خلق برجوازية مرتبطة تابعة للدولة تسيطر عليها حتى بشكل واضح. وثمة قادة تحدثوا صراحة عن وجود حاجة لخلق برجوازية في كنف الثورة ترتبط مصالحها بها وتحمي «الثورة».. الخ..

بالتالي كيف سيتطور القطاع العام؟ هذه قضية تتعلق بالصراع حول السلطة السياسية التي تحددهمحتوى القطاع العام.

هل سنستمر من البرجوازية أن تقوم بأحداث ثورة صناعية أو للتنمية.. الخ؟ حتى تستطيع القيام بهذا الدور عليها أن تقوم بالانقطاع عن الرأسمالية كما حدث للنموذج الاشتراكي. هذا نموذج كان يمكن أن يحدث في ظل العلاقات السابقة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تدعمه، المال والتكنولوجيا الخ. ثانياً هذا نموذج كان الناس مؤمنين به ولم يعودوا كذلك. وبالتالي هذا النموذج الذي يقول به سمير أمين عن فك الارتباط سقط ولا مستقبل له خاصة سيطرة الرأسمالية العالمية اليوم على العالم الثالث حتى على البلدان الاشتراكية لاسبق لها. السؤال هو مع التغيرات التي جرت في النظام الاشتراكي، كيف سيعمل النظام العالمي على إعادة تقسيم العمل الدولي؟ ما هي مصلحته؟ أمام الرأسمالية اليوم قضايا أساسية ليس بوسعها أن تحلها.

● عصام:

أود أن أوضح أن البديل الذي طرحته لم يكن تحليلاً لاتجاهات الواقع القائمة في البلدان العربية، بل الستراتيج الوحيد الذي يجب أن نعمل من أجله بأمل تحقيق تطور عقلائي متج في بلداننا. أما كوافع فلا تختلف إطلاقاً مع تصور د. عارف عن أن هناك مؤشرات على استمرار واقع الحال عملياً خلال الأمد المنظور سترافق مع تغييرات في الشكل هنا وهناك باتجاه مزيد من اللزلة على المستوى الاقتصادي والسياسي.

* برقاوي:

إن الحديث عن البرجوازية هو الحديث عن مستقبل المنطقة ككل. هل هناك امكانية لتقديم رأسمالي تقوده البرجوازية لتنقل هذه البلدان من حالتها الراهنة من التخلف إلى حالة أرقى؟ من التبعية المطلقة إلى حالة أقل تبعية؟ وإلا مامعنى حديثنا عن البرجوازية؟ بعد فشل الثورات التي قامت، هل تناط بها عملية التقدم الاجتماعي؟

إذا كانت البرجوازية العربية كما وصفها د. عارف هشة وضعيفة، لم تستطع إنجاز شيء مهم على مستوى التقدم الاجتماعي والتاريخي إذا كانت هذه البرجوازية تابعة إلى حد كبير وإذا كانت أموالها مهربة إلى الخارج، وإذا كانت لا تستطيع أن توظف أموالها في الطريقة المثل في الداخل وإذا كانت القوى الأخرى التي جاءت كبديل أيضاً فاشلة فما هو المخرج من المأزق التي ابتليت به المنطقة؟

* دليلة:

هنا أريد التوضيح. عندما قلت أن هذه البرجوازية تنصف بكذا وكذا لم أقصد أنها انتهت بل ربما أرجح أنها اليوم تلد ولادة جديدة ليس كبرجوازية وإنما كنظام سياسي اقتصادي اجتماعي في هذه المنطقة وهو تحليل للتطور الموضوعي.

* عصام:

في سنة ١٩٥٠ لم يكن الاستثناء هو أن يتجه مالك رأس مال متوسط إلى الاستثمار في مصنع للنسيج أو التريكو. الآن أصبح هذا استثناء. لم تتغير الصفات الأخلاقية للبرجوازية. صحيح أن هؤلاء ليسوا أولئك، ثمة إطار جديد للسياسات الاقتصادية وللنظم السياسية أخذ في التبلور الآن. هذا الإطار سمعي للبرجوازية دوراً أكبر. علينا أن نستذكر أن العالم الثالث بدأ يدخل الصناعات الاستهلاكية حين انتقل العالم المتقدم إلى جبل آخر من التصنيع هو تصنيع وسائل الإنتاج، وبدأنا نصنع وسائل الإنتاج حين دخل العالم المتقدم إلى الثورة العلمية التكنولوجية ويبدو لي أننا نستمر في هذه الدورة مع اتساع النجوة بيننا وبين العالم المتقدم ولكن ستحصل تطورات ضمن هذه الحدود هناك امكانية الآن لأن تتخذ علاقات الإنتاج الرأسمالية شكلاً أكثر اندماجاً مع العالم الرأسمالي ولكن ربما يعطي هذا الشكل فسحة أكبر لنوع من النشاطات الأقل طفيلية. وليس هذا في الأمد المنظور.

* دليلة:

دعنا نفترق أكثر من الواقع. الأنظمة القائمة حالياً في منطقتنا العربية لها خصائص مميزة هناك ظواهر مميزة لهذه المنطقة، الظاهرة النفطية، المال الفاتس هذه الظاهرة التي لم تمد حكراً على الدول النفطية، وإنما أصبحت ظاهرة عربية. المال الفاتس أصبح ظاهرة عربية، الدول الفقيرة لديها أموال هاربة كما للدول النفطية. فإذا هذه أصبحت ظاهرة عربية. وكما قلنا في البداية إن القطاع الحكومي

لم يكن ظاهرة قطرية وإنما أصبح ظاهرة عربية. فكذلك هذه الظواهر. دعنا نفترض نظاماً يمثل هذا الواقع هناك دولة متضخمة، دولة أجهزة متضخمة في جميع هذه الأنظمة تشابه من حيث الجوهر والمضمون والوظيفة، في جميع هذه الدول على اختلافها الانفاق الحكومي يقتنص جزءاً كبيراً من الدخل القومي، وفي معظم هذه الأنظمة حجم الانفاق الحكومي أكبر من الفائض الاقتصادي، لأن جزءاً هاماً من هذا الانفاق الحكومي يُمول من الخارج أما على شكل مديونية أو على شكل مساعدات. فهذه البيروقراطية المتضخمة تعيش على حساب الخارج وأصبحت أكثر طغلية بهذا المعنى في الاعتماد على الخارج من حيث مصدر عيشها وانتفاخها في السنوات الأخيرة. كلما ازداد عجز الاقتصادات المحلية عن تمويلها بمصادر تغطية انفاقها. فالقسم الأكبر من هذا الانفاق الحكومي يذهب في الاتجاهات غير الانتاجية أو في الاتجاهات التي تعمق وتسرّع من تعميق أزمة النمو الاقتصادي.

اذن النمو الاقتصادي في جميع هذه الأنظمة نحو يتعرض للاختناق. نمو سلبي. وما نظهره الأرقام الاحصائية على أنه إيجابي ان هو إلا انتفاخ كاذب رقمي، نقدي. لكن في الحقيقة هو غوسلي من حيث كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي أو الموجهة إلى استهلاك السكان.

هذه سمة يمكن تعميمها على كل الدول العربية في الثمانينات على الأقل لكن حتى في ظل هذه الأوضاع هناك تصاعد في سبوت أخرى وهي تركز امتصاص الفائض الاقتصادي سواء عبر ميزانية الدولة أو من أيدي الأفراد كستهلكين أو من أيدي المنتجين. هذه الطرائق تزداد خطورة من حيث قدرتها على امتصاص هذا الفائض الاقتصادي يوماً بعد يوم والدليل على ذلك أن الدخل الحقيقي للفرد في كل الدول العربية انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة انخفاضاً كبيراً جداً وصل إلى ٥٠٪ وأحياناً إلى ٨٠٪ وأكثر من ذلك.

هذه العملية مستمرة فمن الذي يستطيع أن يوقفها؟ نسأل من هي القوى الطغية؟ طغيتها؟ أين هي الدولة التي لها مصلحة أو تعمل على إيقاف هذا النهب الاقتصادي المستمر وبشكل متزايد كثافة يوماً بعد يوم. في ظل هذا الوضع هذه الأموال تراكمت في الخارج وتزداد ويزداد عدد أصحاب الملايين يوماً بعد يوم. يهودون ليرهموا اللاتفات ذات النوايا الحسنة: إننا نتقطع لما على ما يحدث في أوطاسا. إننا محسنون نريد أن نقدم لوطننا كل ما نستطيع فقط أعينونا أزيلوا من طريقنا العقبات! العقبات موجودة يجب أن نعرف. بالنسبة لنزوي النوايا الحسنة هناك عقبات جديّة تحول دون استثمار أموالهم في الداخل. هذه العقبات تجسد في شكل الأنظمة البيروقراطية وطريقة عملها السائدة. في انعدام الليبرالية الاقتصادية يجب أن تتراقف بلبرالية سياسية.. الخ.

لكن حول هذه القضية أيضاً هناك اختلاف. هناك الكثيرون من أخطر الاتجاهات الرجوازية وهم أكثر عداء للبرالية يجب أن لا نربط بين الرجوازية وتطورها وبين المطلب الليبرالي، وبالخاص الرجوازيات السوداء أو الطغلية والبيروقراطية الشريكة لها هؤلاء هم أعداء البرلة.

● هيلان :

ولكن ثمة مشكلة هي أن الحصيلة بين هذه الأنظمة والتي لم تسلك هذا الطريق واحدة ومآلها أن هناك بديلين : أما اندماج كامل في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق البرجوازيات القائمة والحل الثاني قيام ثورات في بلدان العالم الثالث ويحدث أيضاً تغير في النظام العالمي بدون هذا ليس للعالم الثالث مستقبل على النطاق العالمي. هناك قوى تسيطر على الاقتصاد وتوجهه والأموال تنجس إليها فظلمنا هي مفتوحة لهذا الطريق لا يخرج هناك . تحتاج إلى تغيير في الداخل . وفي الخارج علاقات الانتاج التي نتكلم عليها في نطاق المنشأة الاقتصادية رأسمالية كانت أو غير رأسمالية هي ليست فقط محصورة . النظام الرأسمالي ليس محصوراً في نطاق المؤسسة الاقتصادية .

المنشأة الفردية منظومة من العلاقات على المستوى العالمي وعلى مستوى الدولة .
فالتالي التناقض الذي يحدث اليوم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ينتقل من المنشأة إلى الشكل الأرقى الأعم الذي هو النظام العام . مثلاً قضية البيئة ، قضية التنمية بلدان العالم الثالث ، قضية التسليح ، قضية المخوف التي كانت تعيش ضمنها هذه المجتمعات الآن تطرح على المستوى العالمي .

● دليلة :

في هذا الإطار يمكن تسجيل نقاط ايجابية ونقاط سلبية . النقاط الايجابية هي طرح بعض المشاكل العالية وخلق نوع من الوعي والتضامن العالمي لحلها كقضايا السلم والبيئة والأمن الجماعي والقانون الدولي . . . الخ
في التأكيد على ايجابية هذه النقاط يجب أن لا ننفل احتمال أن يكون طرح هذه النقاط حتى الآن هو طرح اعلامي .

هنا مع الأخذ الاعتبار لكل هذه التغيرات بايجابياتها وسلبياتها ، اعتقد أن من المهم أن نوجه أنظارنا لاجراء دراسة للطريقة المتوقعة لتصرف البرجوازيات التي تحكم يوماً بعد يوم هيمنتها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية . هنا ربما نحتاج إلى دراسة سلوكية مبنية على أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار ، انطلاقاً من نقاشنا السابق حول طبيعة هذه الأنظمة عامه النهج الذي نتوقع أن تسير عليه هذه البرجوازية في كل قطر من الاقطار آخذين بعين الاعتبار البنية الاجتماعية - الطبقة ، طابع النظام السياسي ، تطور الأوضاع الاقتصادية الخ . . . وعلاقتها الخارجية ، هل هناك احتمال لأن يكون هذا النهج البرجوازي أكثر تقدمية بمعنى أن تضع باعتبارها أحداث تنمية إذا تحليلنا عن المفاهيم السابقة حتى الآن نقول قومية وطنية ثورية تحررية مستقلة ، أحداث ثم ونقصد هنا هل هذه البرجوازية مؤهلة لقيادة عملية التقدم الاقتصادي بالمفهوم الكمي على الأقل على غط كوريا الجنوبية مثلاً؟ هذه مسألة قابلة للنقاش . إذا كنا أكثر طموحاً وإذا أخذنا بالاعتبار هذه الطبقة الجديدة المشكلة من البيروقراطية والبرجوازيات الطفيلية السوداء والبرجوازية المتوسطة في الخارج عبر سنوات طويلة ماضية هل يستطيع هذا الخليط الطبقي أن يقدم مشروعاً أكثر طموحاً من مشروع النمو الاقتصادي المظهري الكمي الذي تحقق في أمريكا اللاتينية

وتحقق في الشرق الأقصى ولم يتحقق في الوطن العربي؟ إذن نحن أمام نموذجين. نموذج احتلال أو إمكانية وطنية تحمل بعض المضمون التحرري وهو ما يسمى بنموذج التنمية التي تحقق إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وما يسمى بالتنمية المستقلة. . . اعتقد أن هذه البرجوازيات حتى الآن لا تجعل هذا المشروع وبالمقابل ليس هناك قوى سياسية طبقية مضادة في الشارع العربي تطرح هذا المشروع بشكل فعال مؤثر.

يبقى أمامنا احتمال هو الأكثر واقعية ويبدو أحياناً، ثورياً ويُطرح أيضاً في أشكال ثورية وهو أن يجعل هذا الخليط السرجوازي القسائم والذي سينطوّر في المستقبل القريب المنظور مشروعاً للنمو الاقتصادي، أي أن نسير على طريق أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى متأخرين ربع قرن على الأقل هل هذا ممكن؟ هذه المسألة جدية بالتفاس...

مصدر من دار كنعان للحراسات والنشر:

- ١ - الشخصية والقيمة والأسلوب يوسف سلمي اليوسف
- ٢ - حرب المياه في الشرق الأوسط حمد الموعد
- ٣ - احتجاز التطور عادل سياره
- ٤ - الحماية الشعبية عادل سياره - عودة شحادة
- ٥ - الأمواج البرية ابراهيم نصر الله
- ٦ - مظاهر الأسطورة مرسيا الياد
- ٧ - الانخفاق الكبير زينغويريغيسكي
- ٨ - مفترق البيارات أحمد سعيد نجم

الطمار اقليمي

النقاش المتصاعد حول «التخصيص»^(١) (Privatisation) في البلدان العربية منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات يمس حقيقتة موضوعية عميقة، ساهمت العوامل الدولية في إبرازها. البعد الدولي حظي حتى الآن بمئات المعالجات الصحفية والأكاديمية، ومن منطلقات مختلفة ومتباينة، يتمثل بوصول نموذج التطور السوفيتي، الذي جرى التعامل معه كتنقيض طبيعي للتطور الرأسمالي على امتداد ستة عقود ونصف، إلى طريق مسدود بعد أن حقق جملة إنجازات في ميادين التصنيع والتحديث، واندفاع الليبرالية الحديثة في الاقتصاد والسياسة لتستعيد برقيها بالاستفادة من أزمة النموذج السوفيتي التي بدت واضحة للعيان منذ النصف الثاني من عقد السبعينات. فضلاً عن ذلك، تجدد الإشارة إلى ظرف موآت آخر سرّع في استعادة الليبرالية الحديثة لبريقها في المجتمعات الغربية، هو أن سياسات دولة الرفاه الكثرية، بالمعنى الواسع، أي السياسات التي استندت إلى دور تدخل الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية، والتي ارتبطت عموماً بالأحزاب والتيارات الاشتراكية الديمقراطية، أخذت بالتآكل والاختفاء بعد أن تفجرت تناقضاتها الداخلية. لقد حققت تلك السياسات نجاحات باهرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. لكن استمرار تطبيقها على امتداد أربعة عقود أخذ يهدد بتصاعد التضخم والركود والبطالة، فضلاً عن نشي البيروقراطية والعسكرة (كأحد منافذ التدخل الحكومي في الاقتصاد).

لكن هذا الطرف الدولي لم يكن ليؤدي، بحد ذاته، إلى تصاعد حديث «التخصيص» في العالم العربي لولم

عصام الحفاجي

البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية

دراسة مقارنة لمصر والعراق^(٢)

(١) ألفت صحيفة مختصرة من هذا البحث في مؤتمر علمي نظمتة جامعة بيركلي، كاليفورنيا في الفترة ٩ - ١٢ أيار ١٩٩١. تحت عنوان «الطبقات الوسطى ونخب أرباب العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

يستند إلى أرضية عملية خصبة يمكن أن نحملها بالفشل الذريع الذي قادت إليه سياسات رأسالية الدولة (وهي البعد الاقتصادي - الاجتماعي المحوري لسياسات المدرسة القومية العربية التي قادت أبرد الاقطار الشرقية العربية طوال العقود الثلاثة الماضية). بدعي أن معايير الفشل قابلة للنقاش وربما كان استخدامنا للتعبير منذ البدء استباقاً لما سيتناوله البحث. لذا سستعيز عن هذا الحكم بالفشل، مؤقتاً بالقول أن أنصار التجربة وحصومها على حد سواء يدركون اليوم أنها لا يمكن أن تستمر بوضعها الحالي، وهذا وحده دليل على أن رأسالية الدولة في البلدان العربية تمر بأزمة سُرعت الحديث عن «التخصيص» ويكفي أن نسوق دليلاً على ذلك، هو أن تجربة الانفتاح والدرالية الاقتصادية السادتية في مصر بدأت قبل نزوح الطرف الدولي الذي أشرنا له بسنوات عدة.

غير أن إثارة موضوع «التخصيص» تتطلب شرطاً إضافياً عدا دخول الطريق السابق في أزمة، هو أن امكانية «التخصيص» قائمة في البلدان محل البحث، أي أن تراكيباً قديماً كادياً قد توافر بأيدي مجموعة من كبار المالكين يتيح لهم امكانية الاستحواذ على ما كان ملكية للدولة و / أو الشروع بكل أو بعض النشاطات التي يراد للدولة التوقف عن ادائها.

هذان الشرطان ليسا متطابقين. إن انسداد الطريق الأول هو شرط ضروري، إذا استخدمنا تعبير المنطق الرياضي. لكنه ليس شرطاً كافياً، على عكس حالة الرأسماليات المتقدمة إذ يدور حديث التخصيص هناك حول التوازن الأمثل أو الأكفأ بين نشاط الدولة ونشاط رأس المال الخاص، انطلاقاً من التسليم بأن الأخير قادر على ولوج الميادين كلها. وعليه فإن النقاش يدور حول معايير الأفضلية، من وجهة نظر المجتمع، لإثباته هذا الدور أو ذاك به. أما في البلدان التي تمارنا على تسميتها بالمتابعة أو المتخلفة فإن النقاش يدور حول امكانية رأس المال الخاص بمعينتين ستتناولهما تحت عنوانين مستقلين، الأول هو القدرة بمعناها المحدد العام، أي توافر رؤوس الاموال الكافية بيد الافراد، والثاني القدرة بمعنى أكثر تعديداً، أي توافر الشروط التي تجعل رأس المال الخاص يتجه إلى نشاطات الانتاج، بحيث يحقق ما لم تستطع رأسالية الدولة، كنظام اقتصادي - اجتماعي (انتقالي) تحقيقه.

والامر الذي يستدعي الانتباه والدهشة، هو أن المتابع للنقاشات الدائرة حول «التخصيص» في سباقه العربي يندر أن يجد معنى وصعباً (اسبريقياً) واحداً يتناول حالة ملموسة. فعدا النقاشات العامة المكتفية بعرض إيجابيات أو سلبيات رأس المال الخاص، أو عروض الافكار المطروحة في حالات الرأسماليات المتقدمة يندر أن تقع العين على دراسة تشاساهل، قبيل أن ننظر، عن تركيب البرجوازية الخاصة، وأصولها، ومجالات نشاطها وطبيعة تدخلها في نشاطها مع رأس المال الحكومي، كمدخل إلى التساؤل عن وجود امكانية تحول في الاداء الاقتصادي - الاجتماعي^(٧) لهذا البلد أو ذاك، إذ يمكن اللجوء إلى منهج وظيفي Functional (عفا عليه الزمن) بقرر، انطلاقاً من حاججة عامة، إيجابية هذا الشكل أو ذاك، إنما لا يفرد هذا، حتى لو صح أسلوب البرهان، على أن ثمة مطلقاً داخلياً يحول الشكل الاجتماعي إلى امكانية قائمة فعلاً^(٨).

إذن يحاول هذا البحث التساؤل عن طابع البرجوازية الخاصة في بلدين عربيين، ربما كانا الأكثر ثقلًا وتأثيراً على محيطها، هما مصر والعراق (قبل الكارثة). كيف نشأت برجوازية «مابعد الثورات»؟ أين

تشكّلت؟ ماعلاقتها برأس المال الحكومي؟ ما طبيعة نشاطاتها؟ وصولاً إلى السؤل عن امكاناتها، وبالتالي امكانية أن تقود إلى بديل أكثر عقلانية وكفاءة من رأسمالية الدولة التي نشأت هذه البرجوازية، كما سلاحظ في كنفها.

مقارنة أولية:

الانطباع الذي يسود لدى معظم العرب هو أن مصر تعيش تجربة مختلفة كلياً عن البلدان العربية الأخرى التي لم يعلن حكامها رسمياً التخلي عن «اشتراكياتهم» الخاصة. ويعود هذا إلى جملة أسباب، منها أن الانفتاح السادى جاء في صورة انقلاب سياسي على بعض رموز النظام الناصري، وترافق مع حملة اعلامية وايدولوجية مضخمة ضد الاشتراكية، ومنها أنه جرى في وقت كان التخلي فيه عن عبارات الاشتراكية يعادل في أعين الكثيرين، الخيانة الوطنية، يضاف إلى ذلك كله أن مصر كانت، في ذلك الوقت، أول بلد رفع شعاراً اشتراكياً (أياً كانت مصداقية الشعار) ثم تراجع عنه. لهذا ولأسباب أخرى منها العلنية النسبية التي تتمتع بها مصر توجي النقاشات الدائرة في صحافتها عن «القطر السياه» والبرجوازية الطفيلية، بواقع يبدو مختلفاً ظاهرياً عن البلدان الأخرى، ولاسيما العراق الذي تسيطر الدولة فيه على موارد نفطية ضخمة، وبالتالي على امكانيات تمويل كبيرة لمشاريع تابعة للقطاع الحكومي.

ولكن بعد حوالي خمسة عشر عاماً على الانفتاح المصري قد يفاجأ القارىء بأن القطاع الحكومي لا يزال يسيطر على مايقرب من ٧٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي^(١) وأن مساهمة قطاع الدولة لا تزال تمثل ٦٥٪ من اجمالي انتاج الصناعة التحويلية المصري^(٢)، ولا يزال هذا القطاع يمتلك ويدير ١٣٥ شركة ومؤسسة كبيرة. أما في العراق فقد بلغت مساهمة الدولة في الناتج المحلي الاجمالي بحدود ٦١,٧٪ في آخر عام تتوافر عنه الإحصاءات (١٩٨٧)، علماً أن اجراءات تصفية التدخل الحكومي في الاقتصاد ابتدأت في ذلك العام فقط لتتسارع في الأعوام اللاحقة، أما مساهمة القطاع الحكومي في الصناعة التحويلية فقد بلغت حوالي ٨٠٪ في ذلك العام^(٣)، علماً أن هذه النسبة لا تعكس توزيع الملكية الفعلية، نظراً لتوقف كثير من معامل القطاع الخاص عن العمل خلال عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بسبب عدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار بعد أن شحت العملات الصعبة، ولو تناولنا هذه النسبة الأخيرة لفترة مبكرة لا تعكس التقلبات الناجمة عن الحرب العراقية - الإيرانية من جهة، وتمثل ذروة الحديث عن التطبيق الاشتراكي من جهة أخرى، لظهرت مساهمة قطاع الدولة في الانتاج الصناعي التحويلي ٦٨,٨٪ عام ١٩٨١ و ٥٩,٢٪ في عام ١٩٨٢^(٤).

تقدم هذه المعطيات صورة مقارنة أولية، لكنها تدل على مواطن ضعف البرجوازية العربية وحدودها من خلال حالي مصر والعراق، وهو ما سيتضح في مجرى بحثنا. ففي كلتا الحالتين، لا يمكن التشكيك بالتزام الدولة بتشجيع الرأسمالية المحلية الذي عبرت عنه وثائقها الرسمية، فضلاً عن القوانين والتشريعات والتصريمات. ومع هذا لا تزال الدولة تستحوذ على ثلثي الناتج المحلي الاجمالي. وفي كلتا الحالتين نجد القطاع الذي تتحدد عره هيمنة رأس المال، أي الصناعة التحويلية، خاضعاً بنسبة أكبر

إلى ملكية الدولة، مما يعني أن رأس المال الخاص يحقق ثرواته وسلطته في ميادين أخرى بالدرجة الأولى، وهنا علينا التساؤل عما إذا كان ثمة مسار محدد يحكم حركة رأس المال الخاص؟ ولماذا يتجه في هذا المسار، إن وجدنا الجواب موجباً على التساؤل الأول؟ من هذه الأسئلة الجزئية، يمكن أن نصل إلى مقارنة لسؤال أكثر أهمية وشمولاً، هو ما الفرق بين ما يجري في ظل راساليات الدولة وبين ما جرى في ظل النظم الملكية؟ أو إن أردنا صياغة السؤال بشكل أكثر دقة: ما الذي حققته الثورات على النظم الملكية؟ وما طبيعة النظم التي أقامتها؟

مقارنة موصوليوجية:

سنبدأ أولاً بتحليل المعطيات المتوافرة عن المتغذين الكبار في الحياة الاقتصادية في كل من مصر والعراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ثم نسعى لمقارنة هذه التشكيلة مع طبيعة نشاط وقداص الأثرياء في العهدين الملكيين، من حيث الحجم، ومجالات النشاط، والعلاقة مع الدولة وجهازها، فضلاً عن مقارنة الأصول الطبقية لكلتا المجموعتين.

ويودنا تحذير القاريء سلفاً، من أن مهمة كهذه لا يمكن أن تتحقق بدقة كاملة، وبخاصة في الظروف القائمة التي تجعل معطيات كهذه محاطة بسرية كبيرة من جهة، ويتمرد حصرها فعلاً من جهة أخرى لأسباب تتعلق بالطابع المضارب وغير القانوني (أو غير المسجل رسمياً) لكثير من النشاطات، لاسيما حين يتعلق الأمر بالعوائل المتحكمة في الحياة السياسية.

بالنسبة للطبقات والفئات القندية المتفلة في مصر والعراق تتوافر لدينا مادة قابلة للتحليل بدرجة معقولة من الدقة^(٨). أما بالنسبة للطبقات الحديثة فثمة عملاقان رئيسيان يتعلقان بمصر^(٩) (مع أن الأسلوب الذي سلباً له هذا البحث قد يخضع منتج التصنيف المتبع فيها إلى التساؤل) في حين تطلب إعداد حصر مماثل لحالة العراق جهداً أكثر تفصيلاً بدأ منذ حوالى العقد، وتم عرض بعض نتائجه الأولية قبل سبع سنوات^(١٠). (انظر للمحقق حول وسائل ومصادر إعداد حصر الفئات المتنفذة الحديثة في العراق).

في حالة مصر الحديثة، أي مابعد الانفتاح، قامت الباحثة سامية إمام بالتركيز على حالة الشركات المساهمة التي تم تسجيلها منذ عام ١٩٧٥ بالاستفادة من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وهو القانون الذي يعد أحد معالم سياسة الانفتاح الاقتصادي الساداتية، وقد استطاعت الباحثة حصر ٥٣٤ مشروعاً تأسست خلال الفترة ١٩٧٥ - نهاية ١٩٨٢ بلغ إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة فيها ١٩٥٢ مليون جنيه مصري. ويرغم أن هدف قوانين الانفتاح كان جذب رأس المال العربي والعالمي للمساهمة في تطوير الاقتصاد المصري، إلا أننا نلاحظ بأن مساهمة رأس المال المصري في هذه الاستثمارات بلغت ١٣٦٣ مليون جنيه، أي بنسبة ٦٩,٨٪. وأكثر من ذلك ففي حين تتوقع أن دور قطاع الدولة أخذ بالاضمحلال وإن رأس المال الخاص هو المبادر بعملية الاستثمار نكتشف أن أكثر من نصف رؤوس الأموال المصرية (٥٣,٢٪) المستثمرة في هذه الشركات تعود إلى قطاع الدولة (٧٢٥,٥ مليون جنيه). والمعلومات المتاحة عن الفترة اللاحقة تميل إلى تأكيد دور رأس المال المصري، مع تراجع حصة مساهمة

الشركات العامة. فخلال ١٩٨٣ - ١٩٨٤ كانت مساهمة رؤوس الأموال المصرية في الشركات الجديدة تبلغ ٧٧,٦٪، لكن حصة رأس المال العام من الأموال المصرية لم تتجاوز ٣١٪^(١١). بالطبع، لا تمثل كمية رؤوس الأموال التي استثمرها رأس المال المصري الخاص (٦٣٧,٥ مليون جنيه) سوى جزء من سلطته الاقتصادية - الاجتماعية على حياة المجتمع المصري منذ السبعينات، فبرغم توافر الاطار السياسي والقانوني والمؤسسي المواتي للنشاط المنظم من جانب الرأسمالية المصرية، غمى الاخيرى إما إلى الاحجام عن المساهمة في هذه الاشكال أو إلى توظيف جزء يسير من رؤوس أموالها فيها إلى الحد الذي يمكنها من التحرك بحرية لممارسة نشاطات أخرى، ولعل هذا النوع من النشاطات هو الذي يكمن وراء النقاش المزدهر في الأدب الاقتصادي (والسياسي) المصري حول البرجوازية الطفيلية^(١٢).

أدب اقتصادي مزدهر، لكنه لم يقدم معرفتنا، كما سنبين في مجرى البحث، بطابع التشكيلات السائدة في منطقتنا، برغم الجهد المبذول في محاولة فهم هذا الواقع، إذ لا نزال في إطار وصف الواقع المعاش، ولم نتقدم إلا قليلاً نحو تحليل وتفسير وتنظير هذا الواقع، برغم ان الدراسات الوضعية باتت تسمح بالتقدم نحو التفسير وسنبين أدناه نقاط التقدم التي تحققت والحدود التي توقفت البحث عندها.

يتوصل بحث سامية إمام إلى أن «رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة ذات روايد وأصول متعددة ... بعضها ينتمي إلى ما قبل ثورة يوليو (رأسمالية تقليدية) والبعض الآخر مخمض عن فترة الستينات (البرجوازية البيروقراطية) والبعض الثالث أفرزته حقبة السبعينات (الرافد الطفيلي)» (ص ٢٢٣). لكن المشكلة تكمن في تحديد معنى كل من المصطلحات الواردة في الاستنتاج أعلاه ولا سيما معنى «الطفيلية» هل تشمل نشاطاً دون آخر، أو بتعبير أدق هل تعني النشاط الذي لا يساهم في عمليات الانتاج المادي؟ وثانياً هل «الطفيلية» وصف لفئة دون أخرى؟

ان كل الباحثين الذين قدموا تحديداً لمفهوم الطفيلية كانوا مضطرين إلى إضافة جملة من الاستدراكات والتحفظات على تحديدهم، بسبب هلامية التعبير. ولأننا هنا في معرض حصر فئة من الاسماء والجماعات التي تخضع إلى هذه الفئة أو تلك يصبح تحديد المفهوم شديد الأهمية، وعلى هذا يعرض البحث ما يسميه «الخصائص العامة للأنشطة الطفيلية» بالشكل التالي (ص ١٢٤ - ١٢٥):

- ١ - السعي إلى الربح السريع والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل والميل إلى تراكم رؤوس الأموال تراكمياً سريعاً.

٢ - هذا السعي يستخدم كافة الطرق المشروعة أو شبه المشروعة.

٣ - التركيز على الأنشطة الخفية ... وعدم ربط رأس المال بأصول ثابتة انتاجية ...

٤ - الارتباط بالمصالح الاجنبية وبصفة خاصة في إطار الوكالات التجارية والسمرة والوساطة.

٥ - إن العناصر الطفيلية لا تكتفي بالخدمات والتسهيلات والمزايا التي منحها قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ... بل انها تتفنن في كيفية الاستفادة من كل الثغرات التي تضمنها هذا القانون بل ومخالفته أحياناً.

من الصعب اعتبار الخصائص المعروضة أعلاه تعريفاً. فمن وجهة نظر رأس المال تعد هذه النقاط قواعد السلوك الاقتصادي الذكي أو الرشيد، أما يعني أن يدور السؤال حول الشروط التاريخية والبنوية التي تجعل النشاطات الأكثر ربحية مرتبطة بمصالح أجنبية، أو ذات طابع خدمي لا يربط رأس المال بأصول إنتاجية ثابتة. إن الأصول الثابتة، والتوجه نحو النشاط المنتج، ليست أهدافاً يحد ذاتها من وجهة نظر رأس المال إنما كان، بل الهدف هو تحقيق الربح، وعليه فإن الخصائص المعروضة هي في الواقع عرض للنشاطات الأكثر ربحية في المجتمع المصري خلال عقدي السبعينات والثمانينات. وهو ما سنؤجل مناقشة أسبابه إلى نهاية البحث.

وعلى المستوى الوصفي ندر مشكلة اضافية في تحديد هؤلاء الطفيليين باستثناء بضعة أساء شديدة الشهرة بحكم الفصائح التي أثارها مثل توفيق عبد الحي ورشاد عثمان وآخرين. ومن المؤكد أن خصائص النشاط الطفيلي المعروضة سابقاً لا تمثل نقطة انطلاق صالحة لتحديد الطفيليين، أي للقول بأن الرأسمالي من ينتمي إلى الرافد الطفيلي لأنه يمارس السمسرة، ذلك أن حصة كبيرة من التوكيلات التجارية للمؤسسات الأجنبية، على سبيل المثال، استحوذ عليها المنحدرون من الرأسمالية التقليدية، وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الرافد هو بالتعريف، رافد «الأثرياء الجدد» الذين حققوا صعوداً سريعاً خلال فترة لا تتجاوز العقد، الأمر الذي يجعل العودة إلى مواقع سابقة لهم في الحياة الاقتصادية أو السياسية أمر غير ممكن، وأخيراً فإن طبيعة هذه النشاطات تقوم على الاحتفاظ بكم نقدي سائل، لذا فإن أساء القائمين بها لا تظهر في شركات، وهي إن ظهرت لا توظف رؤوس أموال ضخمة فيها. من هنا كانت أحكام القضاء مصدراً ومثلاً للتعرف على «الطفيليين» ونشاطهم، وسنلاحظ أن هذه القضية أكثر تعقيداً بكثير في حالة العراق.

نتج هذه الفئة، كما تشير الدراسة إلى تسجيل نشاطاتها في صورة شركات أشخاص (أي شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة أو شركات المحاصة) ولا تنج إلى شركات الأموال (الشركات المساهمة، أو شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة) وحتى حين تنج إلى شركات الأموال فإنها تنشؤها كشركات عائلية مغلقة لحفظ أسرار العمل. ولهذا كله تورد الكاتبة خمسة نظم أساسية فقط لشركات يساهم فيها رأس المال الطفيلي. ونلاحظ من خلال هذه النظم أن بعض الشركات المؤسسة ذات أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية بمعنى أنها قد لا تكون شركات تحقق ربحاً (دار مايو للنشر مثلاً) بل تسعى لتوثيق العلاقات مع قمة الهرم السياسي (يساهم أنور السادات والرئيس مبارك بسهم واحد لكل منها في هذه المؤسسة).

ولكن هل نجحت الدراسة في إبراز وجود رافد متميز في الرأسمالية المصرية اسمه الرافد الطفيلي؟ لا تكمن أهمية إثارة السؤال في التقليل من قيمة الانجاز الذي قامت به الباحثة، بل في أنه يفسح المجال أمام مناقشة قضية شديدة الخطورة هي العلاقة بين الطبقة المسيطرة اقتصادياً وبين السلطة السياسية وجهاز الدولة في بلداننا، وفي العالم الثالث بوجه عام. كيف؟

من بين ٤١٤ شركة مساهمة تمت دراستها، اتضح أن ٥٩٪ منها (٢٤٤ شركة) شركات عائلية منها ١٤٥ شركة تسيطر عائلة أو اثنتان على أكثر من ٢٠٪ من أسهمها لكل عائلة (ص ٢٠٧). ومن الطبيعي

والحالة هذه إلا تكون الصفة العائلية مميزة لجنح دون آخر من هذه البرجوازية، بل سمة تميز النشاط الرأسمالي عموماً في هذا الطرف.

من جهة أخرى، نلاحظ أن استخدام وصف «الطفيلي» لا يرد منه تمييز طبيعة النشاط الحالي الذي يقوم به هذا الرافد، بل الأساس الذي انطلق منه وكون تراكمه التقدي تمييزاً له عن الرافد الرأسمالي التقليدي وعن البرجوازية البيروقراطية التي عرفتها الدراسة (ص ٨٢) بأنها «تلك العناصر التي تقلدت مناصب ومراكز وموظفات داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستغذت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصري في فترة الستينات واستطاعت ان تحقق من ورائها ثروات طائلة إلى أن أصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة من أجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال أمام رأس المال الخاص».

قد تبدو فئة «البرجوازية البيروقراطية» أكثر قابلية للحصر بحكم هذا التعريف. لكن قائمة بـ ٢٩ اسماً أو عائلة من يُفترض أنها هم التي تقود إلى طمس امكانية رسم الحدود بينها وبين الرافد الطفيلي، لأسباب لا تتعلق بقدرة الباحثة، بل بغموض موضوعي يحيط بمفهوم «الطفيلية» نفسه. فعدا عن وجود اسمين لم نعرف على المناصب التي تقلدها خلال الستينات، ثمة خمسة أسماء ترتبط بعلاقة عائلية مع موظفين كبار (ابناء أو اخوة) وبالتالي فمن الصعب التعرف على المعيار الذي يجعل عصمت السادات (شقيق أنور السادات) ضمن الرافد الطفيلي في حين يصنف آخرين ضمن الرافد البيروقراطي. وفضلاً عن ذلك، إذا كان المقصود بالبرجوازية البيروقراطية، أولئك المستغلون من مواقعهم الوظيفية في جهاز الدولة، فاننا ازاء ظاهرة أكثر تعقيداً. ففي القائمة المشار لها ثمة أساتذة جامعيون مهندسون يملكون مكاتب استشارية وهو واحد من فروع النشاط عالية الربحية (أو المردود) في مصر والعراق وكل البلدان التي شهدت حركة بناء واسعة، ومن المتعذر اعتبار الانتهاء إلى سلك التدريس الجامعي مدخلاً إلى الثروة، أو موقعاً بيروقراطياً^(١٣).

لا يمكن الخلط، كما نظن في أسلوب التصنيف الذي يتبعه هذا الكاتب أو ذاك، بل في الاطار المفاهيمي الذي تقيد به التيار الأوسع من الباحثين الماركسيين العرب بوجه عام، والمصريين بوجه خاص، والذي ينطلق من أن خللاً ما أصاب ثورة يوليو (والثورات المشابهة الأخرى في البلدان العربية) هو المسؤول عن ولادة رأسمالية جديدة من صلب هذه الثورات وبالتالي فيجب البحث عن هذا الخلط إما في استغلال المسؤولين لمواقعهم الوظيفية (وهو بالطبع حاصل فعلاً) أو في دس الرأسماليين القدامى لائاثهم في المؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية الجديدة للتأثير عليها... الخ وحتى حين يتم الحديث عن أن هذه الثورات افشحت المجال أمام نمو الرأسمالية، فان هذا الحديث يترافق في العادة مع افتراض، مضمرة أو صريحة بأن ثمة مساراً كان على هذه الثروات أن تقطعه، لكنها إما انحرفت عنه أو توقفت في منتصفه. تشير على سبيل المثال، إلى عمل أوبريان المبكر^(١٤) الذي انتقد من يستخدمون مصطلحات «تقليدية» لوصف النظام المصري، وكان يحمل تحليله قائماً على افتراض استمرار التحول التدريجي في المجتمع، أما محمود عبد الفضيل، الذي كتب بعد عقد من وفاة عبد الناصر، فانه يفتح

الفصل السابع من كتابه باستشهاد ذي دلالة من سانت جوست ومن يقود الثورة إلى منتصف الطريق يحفر قبره بيديه^(١٥).

حين نتجاوز نوايا وأهداف قادة الثورات ونخطاهم الايديولوجي، وننتقل من أن الحصيلة الموضوعية للثورات تمثلت في نشر التطور الرأسمالي وتوسيع قاعدته، بمعنى جعل جمهرة أوسع من الناس ذات مصلحة فيه، فبوسعنا إعادة صياغة أسئلة «روافده» الرأسمالية الجديدة على النحو التالي: ما الشكل الذي اتخذته عملية التطور وكيف تم توسيع السوق الداخلية؟ الإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى التعرف على الفئات الاجتماعية التي توسع الطلب على خدماتها. فمن خلال التوسع في حركة البناء، والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة، وعملية النمو التي تحققت لصالح المدينة على حساب الريف عموماً، باسم التصنيع، كان الطلب يتزايد على نشاطات المقاولين والمهندسين والاستشاريين وقد انتقل مركز الثقل في نشاط الرأسمالية إلى هذا الجناح بالضغط. كما أن دولة النشاطات الاقتصادية واتساع الملكية الحكومية للوحدات الصناعية جعل الطلب على الوظائف الهندسية في الجهاز البيروقراطي يتصاعد بحدة (بعد أن كان الحرفوي هو البيروقراطي النموذجي في ظل الدولة المكتفية بوظائف إدارية).

خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ارتفعت الفئات العامة في مصر من ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ١٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦ وترافق مع ذلك ارتفاع عدد الموظفين مرتين ونصف خلال الفترة ذاتها^(١٦). ويلاحظ عادل غنيم ارتفاع عدد الوظائف العليا في قطاعات الخدمات والأعمال الحكومية أي من دون حساب شركات القطاع العام خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ بنسبة ٦١٪ وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الوظائف التخصصية (وظائف الكادر الفني العالي) والفنية (الكادر الفني المتوسط) والتنظيمية والمكتنية بنسبة ٤٥٪^(١٧). وهكذا ففي نهاية الستينات شكل المهندسون أكثر من نصف عدد المديرين على رأس الشركات العاملة في مجالات الصناعة والاسكان والمرافق العامة والنقل.

هذا التوسع بحد ذاته لا ينشئ برجوازية، بالمعنى الدقيق للكلمة، بل فئة بيروقراطية متميزة إذا لم يترافق مع إطار أوسع في المجتمع يسمح بتكثير التراكم النقدي المتاح للبيروقراطية (سواء بطرق قانونية أو غير قانونية) أو يسمح لها بتحويل نفوذها الاقتصادي والسياسي في جهاز الدولة إلى موقع اقتصادي خارجها، وقد تمثل هذا بالضغط في أن «القطاع الخاص المصري قام بتنفيذ ٧٠٪ من إجمالي عمليات التشييد التي تبلغ قيمها ٧٠٠ مليون جنيه وتكون ٤٧٪ من إجمالي استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/١٩٦٦»^(١٨). أما في عام ١٩٨٠ فينقل غنيم عن محمد حسين هيكل أن قيمة مجمل مشروعات خطة ذلك العام بلغت ٣٩٠٠ مليون جنيه، شكلت قيمة الانشاءات والتشييد منها ١٥٠٠ مليون جنيه وإن نصف المبلغ تماماً أحيل إلى شركات «المقاولون العرب» (عثمان أحمد عثمان) بدون عطاءات وبأوامر تكليف أو أوامر من «الجهات العليا»^(١٩).

في العراق كان المسار الذي اتخذته عملية التطور المدولن متطابقاً مع المسار المصري، بفارق أن حصّة القطاع الخاص في عملية البناء كانت أكبر من ذلك بكثير. فطوال عقد السبعينات تسارع معدل الاستثمارات الحكومية المركزية من متوسط ٧١,٧ مليون دينار خلال ١٩٦٨ / ١٩٦٩ إلى ١٢١٤,٦

مليون دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧^(٢٢) وارتفع تكوين رأس المال الثابت الاجمالي من ٢٨٨,٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى ١٥٣٧,٥ مليون دينار عام ١٩٧٨ ورغم ظروف الحرب مع ايران، والكساد الذي ابتدأ منذ أواسط الثمانينات استمر هذا المعدل بالارتفاع ليبلغ ١٩٧٧,٤ مليون دينار عام ١٩٨٧^(٢٣). وفي حين كان متوسط مساهمة القطاع الخاص في قطاع البناء والتشييد يبلغ ٩١٪ حتى عام ١٩٨١ ارتفعت حصته لتبلغ ٩٣,٥٪ عام ١٩٨٣.

في هذه العملية بالضبط ينشأ التحالف الاجتماعي المميز لرأسمالية الدولة، الذي يسمح لنا بتحليل مكوناته بفهم علاقته بالرأسمالية السابقة (المساة تقليدية) والرأسمالية اللاحقة (الانفتاحية بالتعبير الجاري).

عقدان من الرسمة:

لاثنين سمة وتعمق التطور الرأسمالي من خلال معانية أو تحليل كبار الرأسماليين في هذه الفترة أو تلك، إنما يبرز كبار الرأسماليين من داخل الوسط الأكثر استفادة من عملية التطور في كل فترة، وهو وسط قد لا تستغنى مظاهر ثرواته أو نفوذه، لكنه ينتشر أفقياً ليغزو معظم مسامات المجتمع، وهنا بالضبط يكمن الفارق الجوهرى بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع قبل الرأسمالي. ففي المجتمع الأخير، سواء أكان عالمياً ثانياً أم أوروبياً ثمة رأسماليون كبار، لكن نشاطهم لا يمتد لرسمة قطاعات أخرى خارج حدود منشاتهم، وهذا ما يعطي مجتمعاً كهذا مظهر الاستقطاب الحاد بين اغنياء وفقراء لا ينظّمهم هرم اجتماعي يتوسط بين القمة والقاعدة، أما المجتمع الرأسمالي المتقدم أو المتخلف، فيتميز بهذا الحراك الاجتماعي الواسع الذي تنتقل فيه فئات من قمر الهرم إلى وسطه، وأخرى من الوسط إلى القمة. وهنا يثار السؤال، كيف جرت هذه العملية في مصر والعراق؟ وما الشكل الذي اتخذته؟

كان هاجس كل الثورات التي قامت في بلداننا خلال الخمسينات والستينات هو التصنيع والتحديث والقضاء على البنى قبل الرأسمالية، ولاسيما في الزراعة. ولم تكن هذه مجرد آراء نخبة حاكمة، بل جاءت تعبيراً عن سياق تاريخي عمده تمثل في أزمة الاشكال قبل الرأسمالية، أزمة تمثلت في تدهور شروط معيشة الفلاحين، والمهجرات المهائلة التي شهدتها أرياف مصر والعراق عشية الثورات. هكذا ارتفع عدد سكان الحضر في مصر من ٢٨,٢٪ من اجمالي السكان عام ١٩٣٧ إلى ٣٣,٥٪ عام ١٩٤٧ و٣٨٪ عام ١٩٦٠ في حين ارتفعت نسبة سكان القاهرة إلى اجمالي السكان خلال الفترة ذاتها من ٨,٦٪ إلى ١٢,٤ و ١٤,٥٪^(٢٤). أما في العراق فقد ارتفع عدد سكان ثلاث محافظات فقط من مجموع ١٤ محافظة هي بغداد والبصرة وكركوك من ١,٤ مليوناً عام ١٩٤٧ إلى ٢,٢ مليوناً عام ١٩٥٧ (علماً أن عدد سكان العراق بلغ ٤,٨ مليوناً و ٦,٣ مليوناً على التوالي)، وبلغ سكان مدينتي بغداد والبصرة وحدهما ٨٩٠ ألفاً عام ١٩٥٧^(٢٥). من هذا الوسط ومن الحراك الناجم عن اتساع التعليم واتساع جهاز الدولة (وبخاصة المؤسسة العسكرية)، من نشوء فئات اجتماعية تشعر بأن طريق صمودها اقتصادياً و / أو سياسياً واجتماعياً مسدود بفعل احتكار قمم الاقتصاد والسياسة العليا من مجموعة لا تترك مجالاً لغيرها،

ولا تستطيع توسيع إطار نشاطاتها بما يدمج هذه الفئات ضمن دائرته، من هذا الوسط أو في هذا السياق تنشأ الضغوط من أجل التصنيع والتحديث.

وبغض النظر عن المال الذي قادت إليه جهود التصنيع فإن الاتساع المذهل في أعداد الحرفيين وصغار الصناعيين من جهة، وفي أعداد المقاولين من جهة أخرى مؤشر مهم على النجاح المتحقق في خلق فرص ربح وتوظيف متسعة لفئات كان مآزق التطور السابق يحبسها. وجاء احتكار التجارة الخارجية (جزئياً أو كلياً) بيد الدولة ليدفع رأس المال الخاص باتجاهات أخرى. هكذا نفهم كيف أن البلد العربي الأكثر تطوراً صناعياً، أي مصر، شهد اتساعاً في الصناعات الصغيرة بحيث مثلت هذه المنشآت الصغيرة عام ١٩٧٩ نحو ٩٦٪ من إجمالي عدد المنشآت في قطاع الصناعة، يعمل بها أكثر من ٤٥٪ من العاملين في مجمل الصناعة التحويلية وتحقق قيمة مضافة تساوي ٣٠٪ من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في الصناعة^(٢١). وتتقارب هذه النسب بشكل مذهل مع مثيلتها في العراق عام ١٩٧٨، إذ كانت المنشآت الصناعية الصغيرة تشكل ٩٦,٤٪ من إجمالي عدد المنشآت في قطاع الصناعة، وتشغل ٣٩٪ من إجمالي العاملين فيه وتحقق ٣١,٣٪ من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية^(٢٢).

وفي قطاع المقاولات ارتفع عدد منشآت البناء والتشييد الخاصة في مصر من ١٦٦٤ عام ١٩٧٤ إلى ٣٣١٩ عام ١٩٧٩^(٢٣)، في حين ارتفع عدد المقاولين المسجلين في العراق من ٨٢٨ عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ إلى ٢٧٨٨ عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥^(٢٤).

من هو المحفز الأساسي لهذا التطور؟ أو من أين جاء الطلب الأكبر على منتجات وخدمات هذه الفئات المتسعة؟ يتبين الجواب من الحقيقة التالية: خلال عقدين امتدا بين أوائل الخمسينات وأوائل السبعينات ظلت نسبة الانفاق الاستشاري إلى النتائج المحلي الإجمالي قليلة التغير في كل من مصر والعراق، ففي الأولى كانت هذه النسبة ١٣,٧٪ عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ انخفضت إلى ١١,٩٪ عام ١٩٧٢ أما في العراق فكانت النسبة ١١,٧٪ عام ١٩٥٢ ارتفعت إلى ١٤,٧٪ عام ١٩٧٢^(٢٥). لكن التطور المذهل تحقق في الاستهلاك الحكومي الذي ارتفع خلال الفترة ذاتها في مصر من ١٦,٤٪ إلى ٢٦,٥٪ وفي العراق من ١٣,١٪ إلى ٣٤٪ ولم يبدأ الاستثمار وبخاصة الحكومي منه بالتسارع إلا بعد الطفرة النفطية في عقد السبعينات فارتفع في مصر من ١١,٩٪ عام ١٩٧٢ إلى ٢٣,٧٪ عام ١٩٨٢ وفي العراق من ١٤,٧٪ إلى ٢١,٨٪ (انظر الجدول رقم ٢ -).

إذن طلب متسع على نشاطات البناء والمقاولات وما يتصل بها من صناعات صغيرة (أثاث، مكونات خشبية ومعدنية للبناء كالأبواب والشبابيك وأعمدة الفولاذ والمواد الصحية... الخ) وهو طلب يأتي من الدولة التي أصبحت أكبر سوق منفرد، بمعنى أكبر مشتر لهذه الخدمات، الأمر الذي يفسر لنا كيف أن البرجوازية الصاعدة في هذه الفترة أتت إلى تلك القطاعات. ونود أن نبرز هذه النقطة هنا، لأن ثمة خطأ واسعاً يمدور بين هذه الظاهرة وبين الاعتقاد بأن الارتباط بجهاز الدولة وسلطتها يميز هذه الفترة بالذات، وهو ما سنعود له بعد قليل.

مع اتساع ظاهرة البناء والتحضر، وعدم نمو الطاقات الانتاجية المحلية في الصناعات التحويلية والزراعة بنسب مماثلة لهذا التوسع لتلبية الحاجات المتزايدة، ومع وجود مورد مالي يمكن الاقتصاد من

تلبية حاجاته عبر الاستيراد (النفط، عوائد قناة السويس، تحويلات العاملين في البلدان النفطية وحتى القروض) ومع نشوء قشرة جديدة من كبار المقاولين والرأسماليين تمنع أو تعيق انضمام قادمين جدد لها (برغم انها أكثر اتساعاً من الفتحة القديمة) وتسمى الآن للتطور عمودياً بعد أن تطورت أفقياً، تبدأ الظاهرة المسماة «طفيلية» بالخروج إلى السطح باعتبارها المظهر الأبرز للنشاط الرأسمالي.

فإذا كان المقصود بـ «الطفيلية» جملة النشاطات المضاربة، فإن حرب اليمن، كما يشير عمل الباحثة إمام (ص ٩١) وكانت بداية لانخراط جهاز الدولة (نسبياً) في مجال الأعمال ومثلت نقطة هامة في توثيق الروابط بين المال العام والمال الخاص، لكن هذا الحكم يصح فقط إذا اعتبرنا أن جهاز الدولة يساوي الأفراد العاملين فيه وإذا اعتبرنا أن الروابط بين المال العام والمال الخاص روابط شخصية، بمعنى أنها تخضع لانحرافات سلوكية معينة يتعرض لها هذا الفرد أو ذاك، لأن حرب اليمن كانت مصدر إثراء لكبار الضباط عبر التهريب والسوق السوداء - الخ (كما أن إجازات الاسترداد صارت تمنح لكبار الضباط العراقيين المتقاعدین بعد عام ١٩٦٣)^(٢٩). أما إذا نظرنا إلى عملية الرسملة كعملية موضوعية فسنجد أن الأمر لا يكمن هنا، فالعلاقة بين المستويين السياسي والاقتصادي قائمة على الدوام، إنما يختلف عنصر الغلبة فيها وشكلها حسب الظروف التاريخي، كما سنشير.

فمع اتساع نشاط المقاولين وشركات البناء ومصانع المواد التي تدخل في البناء، والحرف والصناعات الاستهلاكية، وكلها تنتمي إلى القطاع الخاص، يبدأ الطلب على المهارات العالية في القطاع الخاص بالضغط من جديد على العاملين في قطاع الدولة، الأمر الذي يقاومه الطلب الخارجي على تلك المهارات، لاسيما في البلدان النفطية، وهذه الضغوط مجتمعة تجعل من سعر قوة العمل متحددًا بما يدفع للمهندس المصري أو الحرفي المصري في العراق أو السعودية أو في مؤسسات «عشان أحمد عشان» في داخل مصر وهنا تبدأ رأسمالية الدولة بالانحلال كعملية تاريخية موضوعية أدت وظيفة اجتماعية، فتوازن القوى الذي يعطي للمستوى السياسي في ظل كل تحول اجتماعي، برجوازي أو اشتراكي أو غير ذلك الأولوية يعود من جديد إلى تكريس الواقع الاجتماعي باعتباره هو صاحب الأولوية، وهنا يفرض من جديد على الدولة، التي ثمة حدود لتوسع اتفاقها وطلبها، أن تنصاع لهذا القانون فتعترف أن التراكم النقدي الذي تحقق في ظلها ويفضلها لأبد وان تتم ترجمته كقفل اقتصادي وبالتالي سياسي. وهنا تبدأ مرحلة اللبلة. هذا ما عرّفته تجارب التصنيع المتأخرة في أوروبا واليابان، وهذا ما شهدته في منطقنا. إنما يكمن الاختلاف الجوهرى في أن اللبلة الألمانية واليابانية جعلت البرجوازي المنتفع من دولته يبحث عن المجال المربح الجديد فيجده في الصناعة في حين أن لبلة بلداننا جعلت هذا البرجوازي نفسه يبحث عن المجال المربح فلا يجده إلا في النشاط المضارب. من هنا قولنا أن القضية لا تكمن في البرجوازي بل في الإطار السياسي - الاقتصادي الذي يجعله ينتج هكذا.

هنا نجد بالإضافة إلى الأمثلة المذكورة سابقاً أن أبرز عناصر من يسميهم الفكر الماركسي العربي والمصري بوجه خاص، برجوازية طفيلية، يرتبطون بجهاز الدولة وسلطتها بروابط قد تزيد عن فترة العقد الأول حيث كانت برجوازية المقاولات نابعة من رحم من تحت تسميتهم بالبرجوازية البيروقراطية، والحال أن من الصعب علينا فهم أسباب اعتبار جملة وزراء برجوازيين بيروقراطيين، في حين يجري

تصنيف وزير في عهد السادات، مثل أحمد نوح (الذي ارتبط اسمه بفضيحة مالية) ضمن البرجوازية الطفيلية، فضلاً عن شقيق السادات (عصمت) وآخرين .

عند الحديث عما يسمى بالبرجوازية الطفيلية، يتم التركيز على اساءه صعدت قبل فترة قصيرة، أو ظهرت إلى النور متأخرة، وهذا يستدعي بعض الملاحظات:

أولاً: لم يعد طريق البناء عبر الدولة متاحاً للصاعدين في الثمانينات في مصر أو العراق، فقد لاحظنا ان عدد المقاولين تصاعد بشكل متسارع بحيث لم تعد ربحية هذا القطاع شديدة الاغراء .
ثانياً: ثمة تراكم نقدي هائل يصب بيد الأفراد عبر طريق التطور الذي اسميناه رأسمالية الدولة، كشكل انتقالي، ولا بد لهذا التراكم أن يظهر في هذا القطاع أو ذاك.

ثالثاً: ان تعاطف الاحتياج إلى السوق الرأسمالية العالية ليس نتاج انحراف عن نموذج متخيل ارادته التجربة الناصرية في مصر أو البعثية في العراق بل هو جزء لا يتجزأ من هذه التجربة، الأمر الذي يعني ان «الانفتاح» السادتي هو النتيجة الموضوعية لبناء اقتصادي - اجتماعي هكذا .

هنا، وهنا بالضبط، علينا ان ندرس طابع «النخب» المتحركة في الاقتصاديين المصري والعراقي لنفهم كيف ساد من ساد؟ ولماذا؟ وفي أية فترة؟ لكي نفهم كيف أن التراكم في قطاع البناء والتشييد (وهو قطاع انتاج مادي بعد كل هذا وذلك) قاد إلى نمو طفيلي .

إذا كانت النخبة «الطفيلية» راكمت دخلاً هائلاً خلال النصف الثاني من السبعينات، في مصر، وخلال النصف الثاني من الثمانينات في العراق، فإن هذا يعني انفساح المجال أمام غير المقاولين والصناعيين . ولكن ماهي الفرص المتاحة لتراكم هؤلاء النقدي لكي تتم ترجمته اقتصادياً وسياسياً؟ بدأ الضغط أولاً لتحرير المدخرات المهربة إلى الخارج بصفة «الاستيراد من دون عملة صعبة»، بمعنى الاعتراف بقانونية امتلاك الافراد لعملات في الخارج . جرى هذا في مصر في منتصف السبعينات وفي العراق أواخر الثمانينات، ووصلت قدرة الدولة على التوسع إلى حدودها النهائية . وفرضت الحاجة إلى العملات الصعبة وأزمات السوق المتمثلة بشحة السلع والتضخم النقدي (وهي مظاهر في صلب تناقضات رأسمالية الدولة وليست هوارضى) وتحرير التجارة الخارجية .

لقد كان نشاط المقاولات والصناعة على الدوام غطاء لأشكال متعددة من المضاربة والتهرب والتجارة التي يمكن القول أنها حفزت اقامة بعض المؤسسات الصناعية أصلاً، ذلك أن تسجيل شركة صناعية كان مدخلاً ضرورياً للاستفادة من حرية الاستيراد، باسم استيراد المواد الأولية والوسيلة اللازمة للصناعة، أو استيراد مكائن ومعدات البناء اللازمة للمقاولين، وهكذا. ولكن مع تقنين النشاط التجاري رسمياً لم تعد هذه الواجهة ضرورية، وفضلاً عن ذلك سارت مصر شوطاً لم يصله العراق بعد هو انشاء المصارف وشركات الأموال الخاصة، وتقنين الشراكة مع رأس المال الغربي ويكاد يكون حدوث ذلك أمراً مؤكداً في المدى القريب في العراق^(٣٠) .

ان تحليل ظاهرة «الرافد الطفيلي» يصطدم بعقبة موضوعية، هي ان هذه النشاطات تبلورت وبرزت إلى السطح منذ فترة لا تزيد عن العقد، لذا فمن الصعب التعرف على مآل التراكمات المالية التي حققها المضاربون وهل مستصحب في مجرى أكثر ربحية بعد أن يبدأ متوسط الارباح المتحققة في النشاط

المالي بالانخفاض، فمثل هذا الأمر يعتمد على ظروف لا يتحكم بها لا الرأسمالي الفرد ولا الاقتصاد المصري أو العراقي وحدهما، بل ظروف الاقتصادات الإقليمية (ولاسيما دول الخليج) وحتى آفاق الاقتصاد العالمي. والحال أن بوسعنا الحديث عن طفيلين فقط لأننا أمام «أثر ياء جدد» برزوا فجأة إلى السطح من دون أن ينحدروا من الرأسماليين القدامى أو من كبار العاملين سابقاً في جهاز الدولة أو من الذين قاموا بنشاطات اقتصادية بالتعاون مع قطاع الدولة في فترة البناء، وهذا ما يجعل أساهم كثير من المضارين من المنحدرين من «الرافدين» الآخرين لا تظهر ضمن «الطفيليين» على الرغم من تأكيد معظم الباحثين على أن الطفيلية ليست وصفاً اخلاقياً بل جناح دون آخر، بل هي تمتد لتشمل معظم قطاعات الاقتصاديين المصري والعراقي. وسنلاحظ الآن في مجرى تحليل البرجوازية العراقية الحديثة، أن أساليب التراكم النقدي وماله تشابه بدرجة كبيرة مع حالة مصر برغم تفاوت التطور التاريخي بين البلدين وبرغم الاعتماد الشديد للاقتصاد العراقي على النفط.

البرجوازية العراقية المعاصرة

من هي الرأسمالية الصاعدة في العراق؟ وم وكيف تشكلت؟ وإلى أي حد تصح الأحكام من ونخبة الانفتاح المصرية عليها؟

نشترك مصر والعراق، كما هو معروف، بالانقطاع الذي أدخلته الثورات على تركيبة الطبقات الملكية القديمة، لكن العنف الذي رافق الحياة السياسية العراقية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وتعدد الانقلابات لمب دوراً مزدوجاً في تأثيره على الطبقات القديمة. أما في مصر فقد شملت اجراءات الإصلاح الزراعي ومن ثم قوانين التأميم خلال ١٩٦١ - ١٩٦٣ ثلاث متجانسة من كبار المالكين الزراعيين ومن ثم كبار الرأسماليين، وقبلها طالت حقوقهم المدنية أو حريتهم في النشاط الاقتصادي اللاحق، ضمن الأطر التي كرّستها ثورة يوليو.

في العراق، وعلى عكس الانطباع السائد عن الخطاب الاشتراكي المضخم، لم تكن الاجراءات الاقتصادية شديدة التأثير على النشاطات الخاصة، بل ان الاضطراب السياسي طال هذه النشاطات بدرجة متفاوتة، بمعنى أن كبار المالكين الزراعيين والبرجوازية التجارية والصناعية، الذين كانوا على وفق مع الاتجاه السياسي العام للدولة أو الذين قدموا الدعم لها لهذا السبب أو ذاك حافظوا على مواقعهم، بل رسخوا في بعض الأحيان. على سبيل المثال العشائر الكردية الرئيسة الثلاث التي وقفت إلى جانب الحكومات المتعاقبة ضد الانتفاضات الكردية المستمرة منذ عام ١٩٦١ (انظر الجدول رقم ٣ - ١) وكذلك شيوخ شمر القوة الذين قدموا دعماً مهماً لتيار القومي في فترات الصراع المرير بينه وبين التيار اليساري منذ ثورة تموز. وقد ظل هؤلاء يحفظون بمواقع متميزة حتى فترة قريبة. ويصح الأمر كذلك على حالة نجار وصناعي مدينة الموصل الذين لم يتعرضوا إلى هزات عنيفة قط برغم ان اجراءات تأميم المصارف وشركات التأمين وبعض الشركات الصناعية والتجارية عام ١٩٦٤ طالت مؤسسات نقل رؤوس أموالها وأرباحها على لدى البرجوازية الموصلية بكثير في بعض الأحيان، ولا يمكن ان ننزول ذلك إلا للميول السياسية المحافظة لبرجوازية الموصل عموماً، مع ان هذا التفسير يظل جزئياً^(٣١).

من هنا تمثل خيط الاستمرارية في هذا السياق السياسي العنيف في بقاء أثرياء المناطق العربية شمال بغداد، عموماً، مع أنه من الصعب الجزم بأن كل هؤلاء قد حسنوا مواقعهم عما كانت عليه قبل ثورة تموز، فللوصول إلى حكم كهذا علينا انتظار تبلور الوضع السياسي الذي سيسمح للرأسماليين بالكشف عن ممتلكاتهم بحرية. ومع هذا سنلجأ إلى قائمتين وضعهما حنا بطاطو^(٣١) للأولى لاغنى ملاك الأرض في العراق (٥٠ عائلة تملك الواحدة أكثر من ٣٠ ألف دونم) (الدونم = ٢٥٠٠ متر مربع = ربع هكتار) والثانية لرأسماليين يملكون أكثر من مليون دينار عشية ثورة تموز ١٩٥٨ (٢٣ شخصاً أو عائلة) مع أن بعض الاسماء ترد في كلتا القائمتين (تجار ومالكو أراضي).

ففي حين نجد أن بعض العوائل الأكثر انخراطاً في النشاط السياسي، والمقربة من العائلة المالكة غادرت العراق ونقلت نشاطاتها إلى الخارج (الجلبي، الدامرجي، الباججي) وأخرى تراجع نشاطها، توصل الباحث إلى تثبيت نشاطات مالية لبعض الآخر في صورة ثروات سائلة (من خلال كمية تبرعاتهم للمجهود الحربي) أو مؤسسات صناعية وتجارية مهمة، مثل شيوخ شمر (الموصل) وعائلة السهيل (شيوخ بني تميم في بغداد وديالى) وعوائل الصابونجي وحديد وأولاد الحاج هاشم يونس وعائلة الأغوات (وكلهم من الموصل) (انظر الجدول رقم ٤). حقاً إن نشاطات هذه العائلات ولاسيما محمد حديد لا تجملها في مصاف أكبر الرأسماليين اليوم، في حين أن قائمة بطاطو تشير إلى أكبر الملاك وأثرياء المدن، إلا أن نشاطاتهم تبقىهم ضمن فئة البرجوازية الكبيرة مع ذلك.

هذا الحراك ضمن البرجوازية الكبيرة لا يمكن تحليله من زاوية رؤية عملية الاستمرارية شكلاً من اشكال والاندساس^{٣٢} في صفوف الثورة، بل جزءاً من العملية الموضوعية لتوسع البرجوازية ككل، وتوسع الفئة العليا منها، مع ما يترتب على ذلك من تراجعات للبعض وتقدم لفئات أوسع حتى يستقر توازن جديد، وفي هذه العملية وبخاصة في فترات التحول وما يرافقها من طغيان، تبدو الدولة كائنات كلى القدرة يوحي لكثيرين بأنها خالقة التشكيكة الرأسمالية، والحال أن سلطة الدولة هذه تقوم بنمهيذ الطريق لعملية موضوعية تشق طريقها بعمق، بل إن التحول السياسي ما كان له أن يحدث لولا وجود فئات حققت وزناً ما في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية وتسمى إلى ترجمة هذا الوزن سياسياً، وهنا تلعب الدولة دور خالق للرأسماليين الأفراد بمحابتها هذه المجموعة دون تلك لكنها لا تحلق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

تجلت هذه العملية على أكمل وجوها في العراق غداة الثورة الإيرانية واستعدادات شن الحرب ضد إيران، هنا جرت حملة واسعة لتجهيز أكثر من نصف مليون شيبي من العراق، كان بينهم مئات من كبار التجار والصناعيين الذين صودرت أملاكهم ووثائقهم ووزعت بأثمان بخسة على عناصر موالية للنظام. وما كان لنا التعرف على حجم هذه العملية، التي انطوت على إعادة توزيع للمواقع بين البرجوازية العراقية، لولا أن مدير الأمن العام العراقي آنذاك أصدر كتاباً تحريضياً وردت فيه النسب والأرقام التالية للملكيات تجار وصناعيين إيرانيين أو من «التبعية الإيرانية» وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على حجم الضربة التي وجهت لهذه الفئة:

- بلغ عدد التجار «الإيرانيين» في بغداد وحدها ٣٢٤٥ ، تجار الجملة منهم يسيطرون على أكثر من ١١٧٧ عملاً ، واحتل الصناعيون ٢٥٨ معملًا و ٣٥ عملاً لصناعة الذهب ..
- أصحاب معامل المواد الغذائية من «التبعية الإيرانية» يمثلون ١١,٢٪ من إجمالي العاملين في النشاط الصناعي.

- ١٠٠ مكتب عمولة وقومسيون بيد «التبعية الإيرانية».
- تجار «التبعية» يشكلون ما يقارب ثلث مجموع المتتمين إلى غرفة تجارة النجف.
- ١٩ صناعياً من «التبعية الإيرانية» في كربلاء مقابل ١٢ عراقياً.
- ٢٠٪ من النسبة الكلية لصناعي وتجار البصرة من «التبعية الإيرانية»^(٣٣).

يساعد هذا على فهم عملية الاستمرارية والانقطاع في تشكل البرجوازية العراقية المعاصرة التي أصبحت أكثر تجانساً، ولكن أقل كثافة، إذ سيطر إقليم واحد هو شمال بغداد العربي وغربها (الدليم، الموصل وتكريت) على عملية التطور الرأسمالي، وهذا يفسر أيضاً تكرار أساءه العوامل القادمة من الدليم في تشكيلة البرجوازية العراقية، (الكبيسي، العاني، الراوي، الدليمي على سبيل المثال). ففي حين لاحظنا أن تبلور البرجوازية الموصلية يعود إلى فترات مبكرة من تاريخ العراق الحديث، لا يمكن قول الشيء ذاته فيما يتعلق بالدليم وتكريت (التي أصبحت تسمى محافظة صلاح الدين). لكن من الخطأ الاعتقاد بأن هؤلاء (الدليم بالتحديد) لم يكن لهم وجود قبل ذلك. فمنذ الحرب العالمية الثانية كان مهاجرو الدليم ينفخون في نشاطات المفاوالت الثانوية وصناعة النسيج وتجارتها اعتياداً على تقاليد الحرف التي كانت قائمة في عانته حتى أوائل هذا القرن، ويدخلون في جهاز الدولة لانداد فرص النشاط الاقتصادي الأخرى، لكن تطورهم كان معجزاً بحكم سيطرة العوامل القديمة على الحياة الاقتصادية والسياسية. ولهذا يصح القول ان ثورة ١٤ تموز وما بعدها جاءت لتعبر عن هذه الفئات الوسطى وشعورها بالظلم، كما انها قادت إلى فك القيد أمام تطور هؤلاء وصمودهم.

من خلال هذا الفهم للعلاقة بين سلطة الدولة والطبقة أو الفئات الصاعدة، الذي لا يرى في الدولة عازماً سلبياً ولا صانعاً لها، نستطيع فهم حاجة الفئات المحجوزة إلى ثقل سياسي هائل، أو تمثيل سياسي قوي لها في جهاز الدولة يتيح لها الالتكاء عليه للحصول على عقود توريد وبناء وتسهيلات مصرفية وغير ذلك في حين أن الفئات الراضية نسبياً تستطيع الاعتماد على شبكة مصالحها القائمة لادامة وضعها وتوسيعها بشرط ألا يكون ثمة تعارض صريح بين توجهاتها وتوجهات الدولة. ولهذا كان أبناء الدليم وشمال بغداد (تكريت وسمراء) ذوي ثقل طاغ في مختلف مواقع الدولة العليا منذ عام ١٩٦٣ في حين لم يمثل أبناء الموصل (منذ اواخر الستينات على الأقل) موقعاً يتناسب مع حجمهم في الجهاز السياسي.

إذن بقي خيط استمرارية في نشاط البرجوازية العراقية برغم اجراءات تهجير ١٩٨٠ وقرارات تأميم ١٩٦٤ التي شملت حوالي ٢٨ شركة صناعية وثلاث شركات تجارية فضلاً عن كامل الجهاز المصرفي وشركات التأمين. أما في مصر فإن حركة التأميمات شملت ٢٩٣ شركة ومؤسسة^(٣٤). ولكن لم تتعرض البرجوازية «القديمة» إلى ما تعرضت له الطبقات القديمة العراقية من تضييقات سياسية (باستثناء

محاكمات عبود). لذا ففي ظل الاطار القانوني الأوسع للانفتاح المصري، وفي ضوء ضخامة ونقل البرجوازية القديمة المصرية سنستغرب ألا تعود عناصرها إلى النشاط في مصر. والحال أن متابعة للأسماء الواردة ضمن عملي غنيم وسامية سعيد تبيّن أن درجة الاستمرارية في نشاط البرجوازية القديمة وانبعاتها في ظل الانفتاح ربما لا تزيد عن حالة العراق، لاسيما إذا لاحظ القارئ أننا تابعنا فقط ما يمكن تسميته بـ «القشرة العليا» من اثرياء العراق عشية ثورة ١٤ تموز. ولو أننا اعتمدنا شيئاً كهذا في حالة مصر فنجد أن عشرات العائلات التي يمكن تصنيفها هكذا في مصر لا تظهر أسماؤها في حقبة الانفتاح. فمن بين العوامل التي يعتبرها د. عاصم الدسوقي^(٣٥) والصقوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من كبار ملاك الأرض نجد ثلاثة أسماء (الباسل، المصري، والمترلاوي) ممن تظهر أسماؤهم في فترة السبعينات^(٣٦). ومن بين ٣٧ اسماً لرأسماليين تقليديين مارسوا نشاطاً اقتصادياً بعد فترة الانفتاح، ثمة ١٥ اسماً لا يمكن القول إن ملكياتهم قبل الثورة (وفقاً للقائمة التي أعدتها سامية إمام) تكفي لاعتبارهم رأسماليين كباراً^(٣٧).

ثمة حالة مماثلة فيما يتعلق بملكيات ما بعد الانفتاح. فبرغم أن تقنين الانفتاح في العراق تأخر بحوالي العقد عن مصر، وبرغم شحة المعلومات وسريتها، لم ندخل ضمن الرأسماليين الكبار من نقل رؤوس أموال شركاتهم أو مؤسساتهم أو مساهمتهم في المؤسسات عن ٥٠ ألف دينار، حتى حين توافرت قرائن أو معرفة شخصية أكيدة بأن هذه العائلة أو تلك تنتمي إلى كبار الرأسماليين في حين نجد ما لا يقل عن أربع حالات بالنسبة لمصر لا يمكن اعتبارها مؤشراً على ثروات أو ملكيات ضخمة^(٣٨). ليس القصد هنا التشكيك بالجهد الثمين والهام المقدم لدراسة البرجوازية المصرية الحديثة بل إن هذا التدقيق مطلوب من وجهة نظر تحليلية لسببين على الأقل:

أولهما لعلّ اللجوء إلى تصنيف البرجوازية إلى تقليدية وبيروقراطية وطفيلية يطمس من بين أشياء أخرى، أننا نقارن فئة اجتماعية راكمت ثرواتها على مدى يقارب القرن وقد يزد، وبأشكال وأطوار مختلفة مع مجموعتين برزتا على امتداد عقد أو عقدين، بحيث أن التقسيم نفسه لن يعود ذا معنى بعد عشرين أو ثلاثين سنة (بافتراض بقاء العناصر الأخرى على حالها). إذ ربما كنا نتحدث في حالة والرأسمالية التقليدية عن تشكيلة واسعة تضم القشرة العليا للجمع، إلى جانب جماعات مهنية أو تجارية أو حرفية استفادت من ظروف الحرب العالمية الثانية فراكمت بضعة ألف جنيه. لكن الظروف التالية وضعتها في موضع التنافس (بل المضاء) مع هؤلاء، وعند ذاك فإن موقف التأييد لثورة يوليو والانخراط فيها يفسره لا، العمل المتعمد الساعي لحرقها عن مسارها - كما توحي كثير من الكتابات - بل هو الموقف المنطقي تجاه ثورة كان توجهها هو إفادة الفئات الوسطى الصاعدة والارتفاع بها.

والسبب الثاني هو ما أشرنا له سابقاً وما يوحي به هذا التصنيف من علاقة بين الثورة والسلطة، وما توحي به الفقرة التالية الختامية من عمل سامية سعيد (لكنه المتحى الذي يتبناه عدد كبير من الماركسيين العرب): «عهد المجتمع قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها أن الثروة تؤدي إلى السلطة، وإن الاقتصاد يؤدي إلى السياسة. أما بعد الثورة فقد عاش المجتمع خبرة منقضة مؤداها أن السلطة

تؤدي إلى الثروة، وإن ممارسة الحياة السياسية غالباً ما تؤدي إلى عالم الاقتصاد والاعمال (ص ٢٢٦ - ٢٢٧).

على مستوى الملاحظة اليومية لاسبيل للتشكيك باحكام كهذه. لكن الوعي اليومي ووعي زائف في كثير من الاحيان. لاننا نقارن وضع تشكيلة استقرت نسبياً (قبل الثورة) واخرى تتكون الآن. ولهذا التفرقة أهمية حاسمة كما سيبين أدناه. فالرأسمالية «التقليدية» تُدرس وهي في ذروة تطورها سواء في مصر أو العراق، ولكن ماذا لو قارنا تشكّلها بشكل برجوازية مابعد الثورات؟ سلاحظ عند ذلك، وببساطة أن كل طبقة أو فئة صاعدة بحاجة إلى رافعة السلطة السياسية. كيف؟.

يعرض د. علي بركات في عمله فائق الأهمية كيف ان العوامل، التي تعارفنا على اعتبارها متحركة بالحياة السياسية لانها متحركة في الحياة الاقتصادية مدينة إلى هذا الوضع في الواقع إلى فترة تمتد منذ ١٨٥٠ على الأقل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حين استقرت كطبقات حاكمة - مالكة. أما في مرحلة الشروع بتحصير الادارة فلم تختلف بشيء عن هذه التي نسميها اليوم برجوازية بيروقراطية، فأكبر العوامل التي تربعت على عرش الحياة الاقتصادية (الشريعي وأباطة والشاربي والباسل)^(٢٢) كانت في الأصل من البلد الذين استقروا، وتحولوا إلى مُعد للقرى وشيوخ البلد وشُحرا أراض من الابعاديات على عهد محمد علي ومن تلاه ولاسيما الحديوي سعيد واسماعيل. وثمة درواغه أخرى، إذا استخدمنا لغة اليوم، تمثل في الارتباط بالعائلة الحاكمة عبر المصاهرة (عائلة يكن) والمتعلمون الذين بدأ بعضهم معتمداً (مثل رفاة الطهطاوي)، لكن الحاجة إلى كفاءتهم وتعليمهم العالي دفعت السلطات إلى اقطاعهم أراض واسعة، بمعنى السمي لضم عناصر الجهاز السياسي إلى طبقة ملاك الأرض كمتعبرين عن مصالحها في الجهاز الإداري والسياسي.

بهذا المعنى لا نأب بجديد حين نقول ان الصورة الميكانيكية، الساكنة عبر الزمان، هي التي توحى لنا بأن أي حديث عن سلطة الدولة كمعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة (المالكة) يعني ان المالكين يضعون خدماً سلبين لهم في الجهاز السياسي. والحال أن مصالح معينة تشق طريقها في المجتمع أولاً، ففرض تغييراً سياسياً (التصير في هذه الحالة كتعبير عن نزوح فئة اجتماعية قادرة على ادارة الحياة الاقتصادية - السياسية) لكن هذا التغيير السياسي لا يجلب متغذي الأمل إلى الواجهة، وإلا لما كان تغييراً، أو قل أن هؤلاء لا مصلحة لهم في تغيير كهذا.

هكذا حلت فئة اعيان المصريين على المالك والشركس والأثراك في الاقتصاد بموازاة السياسة. وهكذا لعب التجاوب مع حاجة السياسة (في مراحل التحول) دوراً أساسياً في تحديد من بين المصريين يكون مالِكاً. هكذا أيضاً نجد أن الممثلين السياسيين الأوائل لهذه الفئات الصاعدة لم يكونوا ذوي شأن اقتصادي - اجتماعي رفيع، الأمر الذي يتجلى في ألقاب المندوبين الرقيقين في مجالس مصر النيابية المتنامية. ففي دورة ١٨٦٦ - ١٨٦٩ كان ثمة ٥٩ عضواً يحملون لقب «عمدة» من مجموع ٧٩ عضواً فضلاً عن خمسة يحملون لقب «أغا»، ستة يحملون لقب «أفندي»، ثلاثة يحملون لقب «بك» وواحد فقط يحمل لقب «باشا». ولم يمض نصف قرن على هذا حتى كانت نسب التمثيل المتغيرة في المجلس النيابي

لعام ١٩١٤ (المجموع ٦٩ عضواً) كالآتي: لا أعضاء يحملون لقب «عمدة» أو «أغا»، سبعة أعضاء يحملون لقب «أفندي»، ٣٧ يحملون لقب «بك» و١١ عضواً يحملون لقب «باشا».

ومع هذا فمن البت الاعتراف بأن هذه التشكيلة استقرت هكذا بمجرد نكوبها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فحتى أوائل هذا القرن كانت عناصر المصاهرة والارتباط بالجهاز الوظيفي للدولة فاعلة تماماً في إدخال عناصر جديدة لا إلى البرجوازية فحسب، بل إلى قشرتها العليا كذلك، وفي آحاد زمنية قصيرة. فعملق الصناعة الوطنية المصرية طلعت حرب، الذي أنشأ امبراطورية حقيقية هي «بنك مصر» وعشرات الشركات التابعة لها ينحدر من عائلة لم تمتلك أكثر من ١٦ فدناً يتشارك بها أبوه مع أعمامه. وحين تمت تصفية الدائرة السنية (أملاك الخديوي) وبيعها عام ١٩٠٥ كان موظفاً مضى عليه ١٧ سنة في الخدمة في تلك الدائرة مما مكّنه من كسب علاقات وشهرة. ويرغم ان راتبه لم يتجاوز ٦٠ جنيه آنذاك (وهو ما يؤهله للقب بك) فقد اشترى أراضي من الدائرة أطلقت قديمه على طريق الصعود^(١٦). وثمة حالات أكثر درامية كصعود أحمد عبود باشا من خلفية «فقيرة فقراً مدقعاً» وحفاظ عفيفي باشا ومن خلفية بالغة الفقر وإنحدر صدقي باشا من عائلة كانت تعمل ضمن والبيروقراطية الخديوية، وكون أحمد يحيى باشا والد أمين يحيى «من محدثي النعمة بالاسكندرية»^(١٧).

في مثل هذه الحالة، وهي الحالة العامة في التاريخ الانساني، سترى إلى الأمر في المدى القصير كسلطة تصنع الثروة، وسراره حين تستقر أمور الطبقة بعد نصف قرن كطبقة تصنع الحكم. لكن فهماً كهذا سيقينا في دائرة مغلقة تعتمد على الجيل الذي ينتمي إليه الباحث وما إذا كان ابن لحظات الانتقال أو لحظات الاستقرار في التشكيلات المتعاقبة.

ربما ساعدنا هذا على فهم مغزى التفريق بين «جيل طفيلي» وآخر «بيروقراطي» نشأ بعد الثورات الوطنية في مصر والعراق وغيرهما). فالجيل البيروقراطي حصل على «اقطاعات» وظيفية في المؤسسات العامة، لأن اقطاع الأرض لم يعد ذا وظيفة بعد أن ترسمل المجتمع فيها عادت الأرض وسيلة الانتاج الأساس. لكن هذه «الاقطاعات» ليست مكافآت لمرتزة، كما يميل البعض لتصويرها، انها تؤدي وظيفة اجتماعية في ظل طرف تاريخي محدد. وظيفة تبدأ بالتآكل حين يتسع قطاع خاص رابح خارج وعموازة قطاع الدولة، يجذب إليه قوة العمل عالية التأهيل برواتب واجور تتناسب مع ربحية النشاط الخاص، وهكذا فان لقب «الموظف» الذي كان تعبيراً عن مكانة اجتماعية راقية أو محظوظة في ظل راسالية الدولة، يتراجع ليحيى حقاً من شأن حامله، فيصبح المدير في القطاع الخاص هو المحفوظ. هنا لا تعود البرجوازية البيروقراطية، إذا استخدنا التعبير الشائع، موجهة للقطاع الخاص، بل تنتظر قراراته لتتجاوز معها.

في ستينات مصر لم يكن للقطاع الخاص وجود ملحوظ، بل كان الاستهلاك الترفي للبيروقراطية العليا (والعسكرية منها بوجه خاص) هو ما يجذب الانتباه. أما في السبعينات فصرنا نشهد «رجال الأعمال» يدافع عنهم الوزراء وجميعهم المسؤولون برغم الحروقات القانونية الفاضحة، الأمر الذي نبهنا إلى وجود «شيء» ماء جديد، برغم ان استغلال المناصب والوظائف العامة، ظل بل ازداد حدة؛ انما لم تمتد البرجوازية الخاصة تزيد تراكمها عبر التوريد لقطاع الدولة، أو بناء منشاته (كما يجعلها يخاضعة لحالة

احتكار المشتري *monopsony* حيث ثمة مشتري واحد رئيس في السوق) بل صارت بحاجة إلى حماية قانونية - سياسية لتجاوزاتها، وهو ما يشه إلى حد كبير حالة الخروج من الوضع الانتقالي، بشرط أن لا نفهم من ذلك خروجاً إلى وضع الرأسمالية المتطورة، الأمر الذي يعتمد على عوامل أخرى مختلفة كلياً.

نلاحظ أن هذا الوصف يتطابق إلى حد كبير مع حالة العراق، فقد انطلقنا من كبار المالكين والرأسماليين عشية ثورة ١٤ تموز. وبرغم أننا مدنيون، من حيث المادة الوضعية إلى حنا بطاطو بالدرجة الأولى، إلا أنه حين يعالج الفترة اللاحقة يوحى بهذا التناقض بين الدولة والمجتمع الذي أشرنا له في حالة مصر، إذ يؤكد أن هناك امراً واحداً لا مجال للتشكيك فيه، هو أن القوة الاجتماعية للملكية الخاصة الكبيرة قد اقتلعت، وبضيف وقطع جذور الملكية الخاصة الكبيرة، ويفضل الاستقلال المالي الفعلي للدولة عن المجتمع الناجم عن الدخل النفط الهائل، تراجعت أهمية علاقات الأفراد أو المجموعات بالملكية. وأصبحت السيطرة على جهاز الحكومة المحدد للفعل الاجتماعي بشكل أكثر حساساً من أي وقت مضى... (١٣)

عشية الثورة كان طبيعياً أن كبار الملاك (وشيخ العشائر بوجه خاص) والجبلة (كبار التجار وغيرهم صاروا صانعين للسياسة والحكم. لكن هؤلاء أنفسهم لم يكتفوا ملكياتهم أو مواقعهم منذ نهاية القرن الماضي (بفاروق حوالي ٤٠ عاماً عن مصر) وحتى تكوين الدولة العراقية الحديثة خلال عشرينات هذا القرن إلا عبر السياسة، أي عبر الدولة (الوطنية أو البريطانية)، وهو ما يشير له بطاطو نفسه (ص ٣١٥ - ٣١٨) إذ يصف لنا كيف ارتبط صعود عائلتي الجبلي والحضيري بالولاء للسلطات المتعاقبة، من السلطان العثماني إلى الانكليز فالدولة الوطنية، وكيف أن فتاح باشا، الضابط العثماني في الأصل بنى أكبر معمل للغزل والنسيج لأنه كان يؤرد للجيش والشرطة الملابس والاحتياجات الأخرى، فضلاً عن أن شيوخ العشائر ثبوا ملكياتهم الضخمة للأرض عبر تدخل مباشر من جانب العثمانيين ومن ثم الانكليز.

ولو لجأنا إلى التعابير المعاصرة، فإن قيام الدولة العراقية انطوى على ظهور قادة سياسيين جدد احتلوا المواقع العليا في جهاز الدولة، لكن هؤلاء لم يكونوا «برجوازية بيروقراطية» لسبب بسيط، هو أن المجتمع نفسه لم يكن برجوازية بعد. هؤلاء الضباط الشريفيون الذين تعاونوا مع ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦ (نوري السعيد، جعفر العسكري، جميل المدفعي... الخ) يبلغ عددهم حوالي ثلاثمائة ضابط ولم ينحدر أي منهم من عوائل ثرية (باستثناء ثلاثة). ومع هذا، لم يمس عقدان على تشكيل الدولة حتى كان هؤلاء قد اكتسبوا أراض ومقاطعات كبيرة (تراوح متوسط ملكية الواحد منهم بين ١٠ و ١٥ ألف دونم) مما جعلهم يتوحدون في مصالحهم مع الاقطاعيين، برغم أن ملكياتهم ظلت أقل مما يمتلك هؤلاء.

وهكذا فحين ننظر إلى الأمر في العشرينات سنرى أن السياسة هي المدخل إلى الثروة، وحين ننظر إليه في الخمسينات نرى طبقة من الأثرياء تنوزع الأدوار فيها بينها تفترض ممثلها السياسيين في قيادة الدولة، لكننا لا نتحدث عن «اقطاعية بيروقراطية» لأن ظاهرة توسع أية طبقة صاعدة ظاهرة مؤقتة،

مثلاً لا يعني البحث بالتساؤل عن أصول قراصة شركة الهند الشرقية الذين تحولوا إلى الرأسماليين التجاريين في القرن السابع عشر، ومثلما تطعم الرأسمالية، حتى يومنا هذا، بعناصر من خارجها، لاسيما في جهاز الدولة والجهاز الإداري الأعلى للمؤسسات الحكومية والخاصة. فقدرة الطبقة على احتواء عناصر إضافية من خارجها، مؤثر على أن غط الإنتاج الذي تعبر عنه تلك الطبقة لا يزال قادراً على التوسع.

خاتمة: أي شوط قطعت البرجوازية؟

علينا أن ننسأل أخيراً عن الأسباب التي جعلت البرجوازيين المصرية والعراقية تتخذ خصائص متشابهة إلى حد كبير من حيث الأشكال التنظيمية والفروع التي تتوجه لها. ومع أن هذا الموضوع يتطلب دراسة مستقلة، إلا أننا سنكتفي ببعض الملاحظات الختامية السريعة.

لاحظنا إن إجراءات البناء اللاحقة لانتصار الثورات تتوافق مع تسرب الفائض الاقتصادي عبر طرق ومساكن متعددة^(٤٤)، بحيث أن الخطط الأيديولوجية الاشتراكية المصنم يخفي أشكال التراكم النقدي في يد القطاع الخاص، التي تتحقق بالدرجة الأولى بفضل توسع قطاع الدولة وتحوله إلى المشتري الأكبر (وليس المنتج الأكبر) في الاقتصاد.

في هذه الحقبة يتزايد عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (٩٦٪ من إجمالي العدد كما لاحظنا في كل من مصر والعراق) وعدد المقاولين الأفراد، لكننا لانجد توسعاً في الشركات الصناعية أو شركات البناء. وبالطبع فإن مرور صمود رأسمالية الدولة يقوم على إحداث تصنيع وتطوير لقدرات البلاد الانتاجية (بنفس النظر عن نجاحها الفعلي في تحقيق ما تعلن)، لذا فإن النشاطات المالية والمصرفية وتجارة الاستيراد توضع حصراً بيد الدولة في هذا الطور.

نحن هنا في طور لا يد فيه للهيئات المستقلة للبرجوازية، إن وجدت في تحديد شروط التنافس للحصول على عقود الدولة، فهذه الهيئات، مثل اتحاد الصناعات أو غرف التجارة، موضع شك النظم الجديدة باعتبارها مواقع لانتصار النظام القديم. بالطبع ثمة حدود قصوى تتحرك ضمنها هذه الأنظمة، وهي تتوصل إلى هذه الحدود من خلال التجربة والخطأ. فمثلاً عليها أن تعرض مناقصات عقودها بما يحقق نسب أرباح تحفز المقاولين على الانخراط في النشاطات المطلوبة، ثم أن تطعم مؤسسات البرجوازية الاقتصادية بممثلين عن قطاع الدولة وسيلة مهمة للتخفيف عن مطالب ومصالح هذه الطبقة. لكن الجانب الأهم هو أن هذه الأنظمة تتحرك وفق إدراك حقيقي أو متخيل بأن عليها شل البرجوازية المعادية عبر تشجيع «انتصار الثورة» للحلول عليها، وهذا يعني، في الواقع العملي، اللجوء إلى علاقات القرابة والاستسلام والالتفاتات المحلية كوسيلة لتكوين قاعدة اجتماعية موسعة للنظام الجديد.

إذن فهذه العملية ليست نتاج عناصر بيروقراطية «منحرفة عن مسار الثورات» بل هي تكمن في صلب هذا التحول، والمعطيات الواردة في الجدول ٣ - لا تمثل إلا الجانب الظاهر من الصورة، لأن على الباحث أن يكون شديد الحذر هنا، إذ نادراً ما تظهر آلية الانتفاع الفعلية على السطح. وهي لا تمر بالضرورة عبر الجهاز البيروقراطي نفسه، بل يمكن أن تتم - وهي تتم بالفعل في مصر والعراق - عبر أقارب القياديين في أجهزة الدولة الذين يتفقون مع المقاولين أو التجار على تحصيل العقود لهم مقابل

عمولة معينة، وهكذا ويمكن لعملية الانتفاع أن تتم تحت غطاء «الأمن القومي» حين نحال العقود لبناء مؤسسات ومنشآت عسكرية إلى عناصر مقرّبة من النظام من دون مناقصة بحجة طابعها السري، وهو ما أشار له باحثون مصريون في حالة عثمان أحمد عثمان وما يتم في العراق في حالة عبد الكريم الخريبط على سبيل المثال، ومع هذا فثمة حالات يصعب التعرف عليها إلا بعد مرور زمن طويل، ورغم وجود قرائن كبيرة على ارتباط أسلوب الأثراء بمسؤولين كبار أو بالتوجه السياسي. وقد أثّرنا ألا ندرج هذه الحالات ضمن الجدول ٣- وبعضها مشار له في الجدول ٤^(٤٥) -.

والواقع أن الانتقال من محتويات الجدول ٣ إلى الذي يليه أي من المستفيعين بالسلطة السياسية إلى التكوينات العائلية للنشطاء الرأسمالي، ومن ثم إلى التحالفات العائلية بين جملة عوائل يبدو عملية منطقية ومتدرجة في إطار كهذا. لأن تفتيت علاقات التضامن الجماعي التي كانت قائمة بين أفراد الطبقة الواحدة، ومن ثم صعود أفراد جدد إلى مصاف طبقة يجهلون الكثير عن سلوكياتها وأفاقها وردود أفعالها، بل ويجهلون الكثير عن بعضهم البعض، إن كل هذا يقود إلى بروز ظاهرتين حين يأخذ نشاط هذه الفئة بالانتساع. الأولى هي أن الفئات «القديمة» هي الأقدر على نسج تحالفات غير عائلية فيها، لأنها تمتلك إرثاً مشتركاً، وهذا ما يظهر في حالة مصر، حيث قامت هذه الفئات بإنشاء أولى الشركات المساهمة الجديدة عام ١٩٧٥، وهذا ما كان في حالة العراق حيث نجد بقاء عوائل الموصل محافظة على بعض الشركات التي عُمّرت طوال الفترة الماضية (وسامموها لا ينتمون إلى عائلة واحدة، خُديري، حديد، الجادرجي، اللوس، السابونجي). والظاهرة الثانية هي أن عدم استقرار الأطار السياسي والقانوني والخوف من كشف رؤوس الأموال المستثمرة فعلاً والنشاطات الفعلية والأرباح الحقيقية تدفع الصاعدين الجدد إلى التكتل العائلي حتى تتكشف حدود «الانفتاح» واستمراره. وهذا ما يفسر الانتقال المتدرّج من الاشكال الفردية في النشاط إلى شركات التضامن والتوصية وذات المسؤولية المحدودة وصولاً إلى الشركات المساهمة، التي تبقى لفترة مساهمة قانوناً لكنها عائلية شبه مغلقة في أحيان كثيرة.

ومع هذا فإن هذه الرأسمالية، إذ تنضج وتبلور معها الأداة السياسية تتحول من قطاع شبه منتج (هو البناء) ومن قطاعات تخدم الانتاج نسبياً (النقل والمواصلات) إلى فروع تجارية ومالية ومصرفية عوض أن تمر بالصناعة، فهل ثمة سر في ذلك؟ لنلاحظ أن النصف الثاني من الثمانينات شهد تحولاً نحو إنشاء شركات زراعية (انظر الجدول ٦) وشركات انتاج أعلاف الحيوانات ومفاسق ومشاريع تربية الدواجن والأسماك باعداً ملفتة للنظر، وهذه الظاهرة باتت تميز العراق ومصر وتوحي في الحالتين بأن تحسناً مهماً طرأ على مستوى معيشة السكّان. لكن أبحاثاً أخيرة برهنت على زيف هذه الصورة^(٤٦)، ذلك أن هذا التوجه يعكس حقيقة مرّة مفادها ازدياد فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء بعد عقدين من الرمسلة. وهذه الفجوة هي التي تفسر كيف أن انتاج الحبوب صار يحوّل إلى علف للحيوانات، مما زاد من استيرادات مصر والعراق لها، وكما يعلّق باحث أمريكي فإن تحويل عادات الاستهلاك الغذائي لم يؤثر فقط على الاستيرادات الزراعية وميزان المدفوعات، بل أنه أثر على الزراعة المحلية. فلم يعد من الدقيق القول بأن الزراعة الرأسمالية المصرية تعتمد إلى حد كبير على القطن. ذلك أن الأولوية في استخدامات الأرض والعمل تملّى الآن إلى اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان... ويحتل القطن واحداً

فقط من ستة ملايين فدان تزرع في مصر، فيما يحتل المحصول الصناعي الثاني، قصب السكر، ما يزيد قليلاً على ربع مليون فدان. . . وما تبقى ويبلغ أربعة وثلاثة أرباع مليون فدان يجري استغلال أكثر من النصف لإنتاج أعلاف الحيوانات. . . ونتيجة لذلك فإن مصر تنتج غذاء للحيوانات اليوم يزيد عما تنتج من غذاء للإنسان»^(١٧).

وعداً هذا فإن صناعة مواد البناء كانت الميدان الأساسي المفضل للمقاولين منذ السبعينات ولهذا فقد بدأ هؤلاء بأقامة معامل لإنتاج الاسفلت ومواد البناء الأخرى، وصولاً إلى الكتل الكونكرتية التي تصاعدت للمشايخ المجازة لإنتاجها في العراق خلال الستين الاخيرتين.

ولكن من الصعب القول أن ثمة انعطافاً تحقق بعد عشرين عاماً من التحويل السياسي - الاقتصادي في توجهات الرأسمالية المصرية أو العراقية. فلا يزال التوجه العام بطيئاً جداً نحو الصناعة، وهو يتجه إلى الفروع التقليدية ذاتها (الصناعة الغذائية، الكيميائية البسيطة مع انخفاض في التوجه نحو صناعات الغزل والنسيج التي تعاني من كساد عالمي).

كثيراً ما توجه النقد الحاد إلى سلوك البرجوازية المصرية، وكثيراً ما اشتقنا صفات من البرجوازية الغربية لنحكم على برجوازيات «ناه» بأنها ليست برجوازية. والحال أن سياسات الدولة نفسها بحاجة إلى تفحص جديد الآن، فقبل عشرين عاماً كان في حكم البداهة القول بأن آفاق التطور الرأسمالي معدومة في بلداننا، وبالتالي فإن الأمل معقود على الاشتراكية، بللمنى الذي تم في الاتحاد السوفيتي، حيث لا دور للبرجوازية الخاصة إلا على نطاق هامشي ومؤقت، وكانت صحة السياسات المتبناة آنذاك تخضع في هذا الضوء واليوم، بعد أن عاد الحديث عن دور ضروري لرأس المال الخاص، نلوم البرجوازية لأنها لا تؤدي دوراً مطلوباً. والحال أن شكل تدخل الدولة بحاجة إلى تفحص، بمعنى التساؤل إن كان النمو الرأسمالي متعذراً حقاً، أم أن هذا الشكل الذي سرنا عليه يعدم إمكانية نمو رأسمالي فضلاً عن عجزه عن تجاوز الرأسمالية أصلاً. لكن هذا يتطلب دراسة مقارنة من نوع آخر، تقارن تراجعنا بتقديم البلدان حديثة التصنيع، وكلاهما عرف تدخلًا كثيفاً للدولة ولكن بأشكال مختلفة.

ملحق:

حول اعداد وحصر عينة من الفئات الحديثة المتنفذة اقتصادياً في العراق

١. العينة الأولى:

في العمل الصادر عام ١٩٨٣ (انظر الخامس ١٠)، تم عرض عينة من ٧٥ عائلة عراقية، في ثلاثة ملاحق، الأول يضم ٣١ عائلة من ابرز الناشطين في قطاع المقاولات، والثاني يضم ٢٧ عائلة من الصناعيين، أما الثالث فيضم ١٧ عائلة تنشط في ميادين التجارة والخدمات والزراعة. وقد عرضنا مسار الصعود الطبقي لتلك الفئات ارتباطاً بعلاقة الموائل مع سلطة الدولة (علاقات قرابة، انتهاكات سياسية، مواقع في جهاز الدولة) وبالتحديداتها الاقليمية. اعتمدنا في اعداد هذه العينة على مقابلات مع مسؤولين سابقين في مجلس التخطيط، ووزارة التخطيط، ومع مغاولين وصناعيين عراقيين. كما اعتمدنا على الصحافة الاقتصادية المتخصصة في شؤون الشرق الاوسط واسيا التابعة للتفصيلية لمجلة MEED, Middle East Economic Digest الأسبوعية، لمدة سنوات للتعرف على أحجام العقود المبرمة مع مغاولين محليين وأسيانهم. وبالإضافة إلى ذلك تم تدقيق المعلومات بالنسبة للصناعيين، بمقارنة ماتوصلنا إليه بدليل الشركات العربية:

Giselle C. Bricault (ed), «Major Companies of the Arab World» Graham and Trotman Ltd. London.

لستى، ١٩٨٠ / ١٩٨١ / ١٩٨٢ .

ب . العينة المحدثة:

خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ توافرت وسائل اضافية لتدقيق وتحديث المبيعات الأولى برغم أن الاعتماد على مصدر رسمي ظل مستحيلاً.

- فخلال شهري تموز وأب والاسبوع الأول من أيلول ١٩٨٣ جرى شن حملة ضخمة لجمع التبرعات من النقود والذهب لصالح المجهود الحربي مع ايران . وكانت قوائم اسماء المتبرعين وكميات تبرعاتهم تعلن يومياً في الصحف العراقية.

ومن هذا المصدر أهد اليحث قائمة بـ ١٤٨ إسماً (أو عائلة أو شركة) تبرعوا بما لا يقل عن مئة ألف دينار، نقداً أو ذعياً، لكل منهم (أي ما يعادل ٣١٠ ألف دولار وفق سعر الصرف الرسمي) باعتبار أن التبرع يبلغ كهذا بمئوضراً مهياً على حجم التراكم التقدي لدى المتبرع .

- وخلال عام ١٩٨٣ أيضاً تم تشريع قانون جديد للشركات، أعطى حوافز جديدة للتحويل إلى النشاط المؤسسي لرأس المال ويرفع السقف الذي كان موضوعاً على الحد الأعلى لرؤوس أموال الشركات . ونتيجة لذلك بدأت الصحف العراقية تنشر اعتباراً من عام ١٩٨٥ اعلانات رسمية صادرة عن المسجل العام للشركات، بتسجيل شركات جديدة.

- هل أن التطور الأبرز الذي ساهم في حسم تردد البرجوازية العراقية، ترافق ما سمي به الثورة الادارية، التي شرعت ببيع مؤسسات قطاع الدولة إلى المساهمين الافراد اعتباراً من عام ١٩٨٧ ، فضلاً عن تشريع قوانين تحفيزية جديدة لرأس المال الخاص . وقد قام الباحث بمجرد لاهلانات تسجيل الشركات أو تعديل عقودها (بإلغاء زيادة رأس المال أو تغيير الوظائف) خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، الصادرة في الصحف اليومية العراقية وبعض الصحف الاسبوعية، وقد أدخلنا إلى العينة، بعد تحديثها وتلقيها ٦٨ شركة جديدة بعد استبعاد الشركات التي لم يعلن رأسها، أو أن رأسها المعلن يقل عن ٥٠ ألف دينار (حوالي ١٦٠ ألف دولار حسب سعر الصرف الرسمي)، فضلاً عن اعلانات تحويل المؤسسات العامة إلى شركات خاصة وعرضها للبيع من لا توافر لدينا معلومات عن تقدم مشتريي تملكها .

جدول رقم (١)
مؤشرات مختارة لتطور الاقتصادين المصري والعراقي

مصر			العراق			
١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٦	١٩٨٠ ^(١)	١٩٧٢	
٥٣٨٤٣,٩	٣٢٧٢٤,٢	٧٨٥٨, -	٤٥٧١٨, -	٥١٣٨١,٦	٤٤٣٠,٨	النتائج المحلي الاجمالي (مليون دولار)
						مساهمة بعض القطاعات فيه
						(نسب مئوية)
١٩,٦	١٧,٥	٢٧,٣	١٥,٣	٤,٦	١٨,٢	الزراعة، الغابات، الرعي
٥,٤	١٥,٥	١, -	١٣,٦	٦٠,٤	٢٧,٦ ^(٢)	الصناعة الاستخراجية
١٥,١	١٢,٧	١٦,٣	١٠,٣	٤,٤	٩,٥	الصناعة التحويلية
٦,٤	٤,٤	٣,٥	١٠,٤	٧,١	٣,١	البناء والتشييد
١٦,٥	٠,٢	٠,٤	١٩, -	٧,٨	٩,٢	الخدمات الحكومية
						(الإدارة، الأمن، الدفاع)
						أهم عناصر الانفاق على
						النتائج المحلي الاجمالي (نسب مئوية)
٠,٢	٥,٥	١,٢	٤,٥ ^(٣)	٤,٧	٦,٩	تكوين رأس المال الثابت - قطاع خاص
٠,٢	١٨,٢	١٠,٧	١٧,٧ ^(٣)	١٧,١	٧,٨	تكوين رأس المال الثابت - قطاع الدولة
٦٠,٣	٦٦,٩	٦٥,٥	٧٥,٦	٣٠,١	٤٦,٢	الاستهلاك الخاص
٢١,٩	١٧,٩	٢٦,٥	٧٥,٦	٢٣,٦	٣٤, -	الاستهلاك الحكومي

- (١) اخترنا سنة ١٩٨٠ بدل ١٩٨٢ للمقارنة، لأن الأولى تمثل آخر سنة واعتيادية مر بها الاقتصاد العراقي. السنوات التالية شهدت تدهور أو توقف إنتاج النفط، الأمر الذي ضخم سب مساهمة بعض القطاعات الأخرى.
- (٢) هذه النسبة لا تعكس الوزن الفعلي لقطاع النفط، لأن عام ١٩٧٢ شهد توقف الإنتاج عملياً طوال نصف عام بسبب تأميم عمليات شركة نفط العراق والنزاع الذي ترتب على ذلك حتى آذار ١٩٧٣.
- (٣) هذه النسب محتسبة على أساس الأرقام الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٧، ص ١٧٠ - ١٧١.

المصدر:

- نسب ١٩٧٢ - ١٩٨٢، عن الصندوق العربي للإغاثة الاقتصادي والاجتماعي، والمؤشرات والبيانات الأساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية ١٩٧٢-١٩٨٢، الكويت، نيسان ١٩٨٤، ص ٢-٣.
- نسب ١٩٨٦ (باستثناء ماورد في هامش ٣)، عن: صندوق النقد العربي (محرر)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٧، (بدون مكان نشر ولا تاريخ)، ص ٢٥٣-٢٥٤.

جدول رقم (٢)

الشركات المساهمة المسجلة بمصر خلال الفترة ١٩٧٥ - نهاية ١٩٨٢

فرع النشاط	عدد الشركات	%	رؤوس أموالها (مليون جنيه)	%
نشاطات خلعية ^(١)	٢٠٦	٣٨,٥	٩٨٥,٥	٥٠,٥
شركات انشائية، اسكان وتشييد ومقاولات	١٠٥	١٩,٥	٣٣١,٦	١٧, -
شركات صناعية	١٣٢	٢٥	٤٠٣,٧	٢٠,٧
شركات أمن غذائي واستصلاح أراضي	٥١	٩,٥	١٤٧,٧	٧,٤
غير محددة	٤٠	٧,٥	٨٤,١	٤,٤
المجموع	٥٣٤	١٠٠	١٩٥٢,٦	١٠٠

المصدر :

مجموعة من سلبية إمام، مصدر سابق، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(١) تشمل البنوك وشركات الأموال والفندقة والسياحة والخدمات الاستشارية والمستشفيات والمرافق الطبية والنقل والمواصلات والأعلام والتخزين والصيانة والتوكيلات التجارية والسمرة والوساطة والتأمين.

جدول رقم (٣)

عينة ببعض الرأسماليين الذين ارتبط صعودهم بالسلطة السياسية مباشرة

الاسم	مجال النشاط	نوع العلاقة	الانتماء الاقليمي
١ - عبد الكريم ومحمود ندا الحسين	- مقاولان كبيران - مالكا شركة ٣٠ حموز لصناعة الطابوق والمواد الانشائية المحدودة، رأسمال ٦٠٠ ألف دينار ^(١)	عائلة أحمد حسن البكر	تكريت
٢ - عبد الكريم فياض الحريبط وأخوته	- أكبر مقاولي العراق - وردت بعض المناقصات التي رست عليهم في الصحافة الاقتصادية الغربية ^(٢) - تبرع للمجاهدين الحريي ضد إيران ^(٣) بـ ١٠,٤ كلم ذهب و٥٥ ألف دينار ^(٤)	- شقيق عبد الواحد الحريبط، عضو متقدم في الحزب الحاكم (نال وسام الثورة من الدرجة الثانية) وكان محافظاً للدليال. - شقيق للمصيد الركن عبد الجبار الحريبط (قتل في الحرب مع إيران ونال وسام الثورة من الدرجة الأولى) ^(٥)	الأنبار (الدليم)

الاسم	جمال الشاطئ	نوع العلاقة	الانتباه الاطليمي
٣ - أحمد وعدنان عبد المنعم رشيد	- أول شركة تستأجر أراضي الإصلاح الزراعي وفقاً للقانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ ، مساحة الأرض ٢٨٥٠ دونماً ، استصلاح أرض ، شق ميازل وأبهر رئيسية وفرعية ، وإنشاء مزرعة أسماك متكاملة تتكون من ٢٠ حوضاً بمساحة ألف دونم وإنشاء معمل متخصص لملفب الأسماك بطاقة ١٠ طن / ساعة ، وغتير لتكثير الأسماك ^(٩)	- أشقاء خالد عبد المنعم رشيد أمين سر مجلس قيادة الثورة	
٤ - مكي يوسف بلولة وموريس بشارة أبكيان	- مكتب الخالد للمقاولات - أعمال مقاولات كبرى عسكرية (القائمة قواعد عسكرية ، مدارج ، مطار صدام الدولي) ، مزرعة كبرى في ضاحية والراشدية ببغداد ، ملكية طائفة ديويتم ٧٠٧ هـ عاصمة ^(٩) - تبرعا للمجهود الحربي بـ ٢,٢ كغم ذهب ومليون دينار ^(٩)	- شركاء عدنان خير الله طلفاح ، وزير الدفاع السابق وصهر صدام حسين	كر كوك (التأميم)
٥ - خير الله طلفاح	- عقارات واسعة ، تجارة ومضاربة - تجارة ومهرب - زوجته ساجدة ^(٩) - تبرع ١٥٠ ألف دينار باسمه شخصياً و ٣٥٠ ألف دينار باسم جمعية أحياء التراث العربي والإسلامي التي يرأسها و ٥٠ ألف دينار باسم الجمعية التعاونية لحفظي الدولة التي يرأسها أيضاً ^(٩)	- والد وزير الدفاع السابق عدنان خير الله بالأراضي وهو صدام حسين (والد خالد صدام حسين ، ومخالف ببغداد الأسبق ثم رئيس مجلس الخدمة العامة	تكريت
٦ - غالب وعبدالله محمود الخطيب	- مستأجر أراضي من الإصلاح الزراعي بموجب قانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ . - تبرعها بـ ٣,٥ كغم ذهب ^(٩) و ٧٥ ألف دينار ^(٩)	- طالب ، مزارع صغير في السنينات ، في أجهزة احتيال الحزب الحاكم ، أصبح رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في التظاهرات .	تكريت
٧ - مريد البراك	- تاجر مواد احتياطية وقطع مكائن زراعية ومواد زراعية . - مقاولات . - تبرع بـ ٢,٣ كغم ذهب و ٥ آلاف دينار ^(١٠)	- شقيق فاضل البراك ، مدير الأمن العام ، ثم رئيس المظاهرات العامة	تكريت

الاسم	مجال النشاط	نوع العلاقة	الانتماء الاقليمي
٨ - فاضل حسن المجيد	- مشرف على عمليات تهريب من وإلى إيران وتركيا . - تجارة ومقاولات - تبرع بـ ١,١ كغم ذهب ^(١١)	- شقيق علي حسن المجيد وزير الداخلية، ابن عم صدام حسين	تكريت
٩ - د. عبد الكريم العلي وعالده شاكر محمود	- رئيس ومدير شركة الخازن للهندسة الاستشارية وصاحب أسهمها ^(١٢)	- الأول بعثي سابق ووزير العمل بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، الثاني شقيق سعدون شاكر محمود وزير الداخلية السابق . - شركاء كامل الياسين، شقيق عبد الفتاح الياسين وزير الحكم المحلي سابقاً وعضو القيادة القطرية للحزب الحاكم وقريب صدام حسين .	بغداد
١٠ - حسن وحسين حازم السعدي	- مقاولات عامة - مصنع ملابس نسائية - معمل تريكو - ملكية مطاعم - تجارة واستيراد - وكالة شركة جلسم الكويتية للمنظفات فرع العراق ^(١٣)		
١١ - فائق الصافي	- وكالة شركة يودي التجارية الكويتية ^(١٤) - مقاولات بناء وتشيد - تبرع للمجهود الحربي بـ ١ كغم ذهب ^(١٥) و ١٠ آلاف دينار	- قيادي بعثي سابق في ١٩٦٣	الديوانية (الغامدية)
١٢ - عائلة سورجي	- شركة سورجي للمقاولات العامة المحدودة رأس المال ٥٠ ألف دينار ^(١٦) تبرع من الشئخ صادر رقيب السورجي بـ ٣ كغم ذهب للمجهود الحربي ^(١٧) - الشئخ جومر عبي الدين الحركي تبرع بـ ٥ كغم ذهب و ٨٥٠٠ دينار ^(١٨) للمجهود الحربي - شركة دناش للكتل الخرسانية المحدودة رأس مالها ٢١٨٥٠٠ دينار ^(١٩) ، أصحابها أولاد ديواني صعيد (من مسؤولي أفواج الحركيين في دهوك وكردو أسد فتاح (مسؤول أفواج الحركيين في أربيل).	- عشيرة حرالية للحكومات منذ بداية الحركة الكردية المسلحة ١٩٦١ ، يمتد أفرادها على شخصيات حكومية للقائلة الحركة الكردية (الجيش) - (انظر ١٢ أعلاه) .	أربيل
١٣ - عشيرة حركي			أربيل

الاسم	مجال النشاط	نوع الملاك	الانتماء الاقليمي
١٤ - الشيخ لطيف أحمد - الزياري	من أكبر الملاكين العقاريين في الموصل (تتوي). تبرع بـ ٣ كم ^٢ ذهب و ١٣٥ ألف دينار ^(١٩) .	- شيخ عشيرة الزيارين (انظر ١٢ أعلاه). - شقيق أرشد أحد الزيارين وزير الدولة.	نحوى
١٥ - أولاد علوان الجبوري	- ملكيات زراعية وعقارية ضخمة في ضواحي بغداد الجنوبية وشمالها قطعت ما تبرعوا به بقيمة أراضي سكنية بلغت مساحتها ١٥١ ألف و ٣٠٠ م ^٢ ، تبرع بها أهالي المنطقة من أصحاب المساكن والمزارعين أكثر من ٨ ملايين دينار، لها بلغت الأموال التبرع بها ٩٨٦٣٥ دينار. المتبرعون: حمدي وعمود وبقيس وغازية وناعلة ووردة الرحومة وحمية، وكلهم أولاد علوان حمدي الجبوري ^(٢٠) .	- أشقاء وزير الدولة حماد علوان الجبوري	بغداد

مواشئ الجدول (٣):

- (١) إعلان، الجهاز المركزي لتسجيل الشركات، صحيفة والجمهورية بغداد ٢٦/١٢/١٩٨٨.
- (٢) انظر على سبيل المثال كونسورتيوم الخريط - شركة جبريراكش الهندية لانشاء سد في مدينة العمارة، MEED, May 3, 1985 وكونسورتيوم الخريط - جبريراكش، لد شبكة مجاري مدينة سامراء MEED, Aug. 12, 1988.
- (٣) والثورة (بغداد) ٧/٩/١٩٨٣ والجمهورية (بغداد) ٩/٢/١٩٨٣.
- (٤) والثورة (بغداد) ١/١/١٩٨٣.
- (٥) مجلة وآلأ بام (بغداد) ٢٨/١١/١٩٨٤.
- Robert Springborg, «Infistah, Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Iraq», (٦)
Paper Presented to the International Political Science Association Annual Conference, Paris, July 1985.
- (٧) والثورة، ١٤/٧/١٩٨٣ والجمهورية ١٨/٨/١٩٨٣.
- (٨) والثورة، ٢٠/٨/١٩٨٣.
- (٩) والجمهورية، ٢/٩/١٩٨٣.
- (١٠) والجمهورية، ٢/٩/١٩٨٣.
- (١١) والجمهورية، ٢/٩/١٩٨٣.
- (١٢) انظر ملحق البحث: Bricault (ed.) op. cit., pp. 109 - 128.

- (١٣) صحيفة والثورة ١/٥/ ١٩٨٥ .
 (١٤) والجمهورية ٩/٥/ ١٩٨٣ .
 (١٥) والثورة ٨/٣١/ ١٩٨٥ .
 (١٦) والجمهورية ٨/٢٣/ ١٩٨٣ .
 (١٧) والجمهورية ٨/٢٣/ ١٩٨٣ .
 (١٨) والجمهورية ٢/١٢/ ١٩٨٩ .
 (١٩) والجمهورية ٨/٢٣/ ١٩٨٣ .
 (٢٠) والجمهورية ٨/٦/ ١٩٨٣ .

جدول رقم (٤):

هيئة بعض اشكال التركز المائي للملكيات الرأسمالية^(١)

الاسم	الانحدار الاقتصادي	طبيعة النشاط والتوزيع المائي	مجالات النشاط
١ - محمود البنية وأولاده ^(٢)	بغداد	مقاولون وتجار وصناعيون برزوا منذ أوائل الستينات . رئيس الشركة ، عبد الوهاب محمود البنية . مدراء : سعدون وعبد اللطيف محمود البنية	- شركة منتجات الحبوب الوطنية - المنتجات الشرقية للجمعة ذ.م.م . - شركة صناعات المنتجات الزراعية الوطنية . - شركة صناعات الحبوب والبسكويت العراقية - مصنع طحين العراق . - شركة تطوير المنتجات الغذائية ذ.م.م . - شركة منتجات الشوكولاته . - معمل الملقح الحيواني . - ملكيات عقارية وبنائات .
٢ - مهدي صالح الراوي وأولاده ^(٣) فلاروق وصالح وسعد وزهير	الأنبار (الداليم)	تجارة ومقاولات عامة ، صناعة خفاف المنتجات المنزلية والصناعات الغذائية . رئيس الشركة : فلاروق مهدي الراوي المدراء : صالح وسعد الراوي	- مصنع زهير للصناعات الغذائية - صناعات الخبوط العراقية ذ.م.م . - شركة المرشد الصناعية ذ.م.م . - شركة بلاستيك الشرق الأوسط ذ.م.م . - شركة الصناعات المتحدة ذ.م.م . - مطبعة الراوي - شركة فينوس للصناعات ذ.م.م .

الاسم	الاتحاد الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع المالي	مجالات النشاط
٣- علي الحاج محمد حسن البنتاني وزوجته صابرين حسن البنتاني	كر بلاه	صناعي ومقاول بناء. أعواد اسياهيل مالك عقاري ومقاول	- شركة السيدة للمطاحن الفنية المحدودة . ١٥٠ طن طحين / يوم . ادارة السيدة صابرين - شركة المسب لانتاج البسكت والشكلة المحدودة . - شركة التيف للطابوق الفني المحدودة (مشتري من الدولة بقيمة ٢,٥ مليون دينار) - شركة الجبيل لانتاج حلف الدواجن المحدودة . رأسها ١٢٦ ألف دينار - شركة يوسف اللامي لصناعة الكتل الخرسانية (مشروع فردي ، رأسها ٥٥٠ ألف دينار) - شركة زمري يوسف اللامي للمقاولات الانشائية (مشروع فردي ، رأسها ١٠٠ ألف دينار) . - شركة الشمال المحدودة لطحن الحبوب رأسها ١٨٧٠ ألف دينار
٤- هيد وسليمان ولدا كاظم حسين ^(٥)	بغداد	شركات زراعية ، استثمار أراضي الاصلاح الزراعي مقاول	- شركة زينة للكونكريت الجاهز التضامنية ، خالد وديع زينة - الشركة العربية للتأثيث الحديث المحدودة ، صباح وديع زينة - شركة الكيلاتي المحدودة / أحمد حمزة زيد الكيلاتي - شركة البلاستيك الزراعية / وليد أحمد حمزة الكيلاتي
٥- يوسف اللامي وولده ^(٦)	بغداد	من أكبر مالكي الأراضي في العراق قبل ثورة تموز ١٩٥٨ (٤٠ ألف فونم) نجار أراضي وحبوب	- شركة حياكة الحاج يونس ، الرئيس علي الحاج يونس ، للمدير : طيب الحاج يونس
٦- عائلة الأخوات ^(٧) رائد ورائح أولاد محمد بيوض ، ومحمد جاجان عبد القادر ، وأحمد وسيهان ومحمد وبران أولاد هيد الله يونس	الموصل	ملاك عقاريون	- شركة حياكة الحاج يونس ، الرئيس علي الحاج يونس ، للمدير : طيب الحاج يونس
٧- أولاد وديع زينة ^(٨)	بغداد	ملاك زراعيون وعقاريون	- شركة حياكة الحاج يونس ، الرئيس علي الحاج يونس ، للمدير : طيب الحاج يونس
٨- أحمد حمزة الكيلاتي ^(٩)	بغداد	ملاك زراعيون وعقاريون	- شركة حياكة الحاج يونس ، الرئيس علي الحاج يونس ، للمدير : طيب الحاج يونس
٩- أولاد الحاج يونس ^(١٠)	الموصل	صناعي قديم ، وملاك زراعي ، وتاجر انتاج مختلف أنواع القطن والنسيج الصناعي استيراد الغزول والأصباغ والمتنوعات المساعدة .	- شركة حياكة الحاج يونس ، الرئيس علي الحاج يونس ، للمدير : طيب الحاج يونس

الاسم	الانحدار الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع العالمي	مجالات النشاط
١٠ - أولاد حمود المحمود ^(١١)	الأنبار (الدليم)	مقاول قديم، بدأ نشاطه عام ١٩٥٢، هندسة مدنية وإنشاءات	- الرئيس: جاسم المحمود - مدراء: هاشم المحمود ورشيد الحاج نايف. - مدير مساعد: غاتم الحمود - مصنع شبكات تبطين الطرق - المصنعية (٥٠٠ مستخدم وعامل) - شركة صناعات التندقة والتبريد
١١ - الطوران وجان هلمون ^(١٢)	بغداد	صناعيان وتجار صناعة سخانات ماء (غابريكس) معدات ماء (ستوكس)	- رئيس: انطوان هلمون - مدير: جان هلمون، حلة اسهم آخرون. - مصطفى سعدي - سركس جيو - مصهر فولاذ الجبوري (مساخون رئيسيون فيه) - شركة سركس للأشغال الميكانيكية. - شركة صناعات تكنو الكيمبوية ذ.م.م - صناعات لبرا الكيمبوية. - صناعات الموازل والتبطين الحديثة - شركة اسطيفان كريكور وشركاه. - وكالة عامة لشركة أطلس يوروبول (إيطاليا) وارليك ادهيف (إيطاليا) وكومبرواميكس (بريطانيا) - شركة السنان للخياطة والنسيج
١٢ - كريكور أخوان ^(١٣)	بغداد	إصحاب الأسهم الرئيسيون: أرمين واسطيفان ومراد كريكور. الرئيس: أرمين كريكور مدراء: مراد واسطيفان كريكور	
١٣ - ابراهيم محمد السنان ^(١٤) وخالد محمود السنان	المرصل	تجار وصناعيون نسيج	
١٤ - اسحاق شريف وأولاده	عانة (الدليم)	صناعي ومقاول	- مصنع سخانات يونكرز (عصام شريف) - مصنع الكرايت والأفلام. - ملكية دور سينما
١٥ - عائلة بيتواته ^(١٥)	السليمانية	أنور بك بيتواته وأولاده، ملك قري وقصبات	- شركة بيتواته للطحن الفني المحدودة وأصحابها - ٢ مليون دينار
١٦ - محمد حسن ومحمد حواد الكاتب ^(١٦)	بغداد	صناعة أصباغ منزلية وصناعية - وكالة شركة أصباغ بريطانية	- شركة أصباغ يونيفرسل رئيس: محمد حسن الكاتب - مدير: محمد حواد الكاتب - رأس المال: الرئيس والمدير - مبيعات مسجلة في ١٩٨١ مليون دينار

الاسم	الانحدار الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع العائلي	مجالات النشاط
١٧ - توفيق وجعفر وكريم علاوي ^(١٧)		مقاولون، وصناعات مرتبطة	- شركة مقاولات البناء العصرية (مشاركة من الأعمدة الثلاثة) - معمل توفيق علاوي للكيبلات والأسلاك الكهربائية - شركة الصناعات المرآة لانتاج أجهزة التبريد، السخانات، النواضح الحزونية
١٨ - رشيد وحريي المصمم ^(١٨)	الأنيار (الدليم)	من أكبر شركات المقاولات المرآة رشيد عضو مجلس إدارة اتحاد المقاولين العراقيين	
١٩ - حيدر ويونس السايي ^(١٩)	السايو	مالك صفي، تحولاً إلى ناجرين صناعيين كبيرين خلال السبعينات	- معمل البان ومرطبات بغداد، ٦٠ طن/يوم. - أسطول شاحنات مبردة - معمل نسج وأربطة البلداوي - معمل بلداوي بالاسكو للأدوات البلاستيكية
٢٠ - ناصر وعبد صالح البلداوي ^(٢٠)	بغداد	صناعيان	- شركة الحلال لانتاج البسكت والشكلة المحدودة، رأس مال ١٥٠ ألف دينار - شركة السوم الصناعية - مشير مفوض، هيد انجنيار محمود السوم
٢١ - أولاد عزيز محمود ^(٢١)		صياح ومق وأميرة ومثيرة وسها عزيز محمود، وفضيلة ابراهيم عمر انتاج مكائن المخازن عالية التبريد - مشغلات حرارية للتدفئة المركزية - تاليفات هواء للتكييف المركزي - والعات هواء للتكييف المركزي - أبراج تبريد، - منطجات ومعدات ماء - مضخات ماء مبردة ومنطقات حزة وشاكر ومالك، شركة في ابراهيم الفياض وأخوته وأولاد عصم حمد الفياض	- شركة البصرة لتصنيع الأعشاب المهددة - معمل أصباغ أكشمة في القلوجة - معمل نسج تريكو ومعمل جوارب - استثمارات عقارية في العراق وسوريا - مقاولات - معمل النسيج المتحدة - شركة الأصباغ الفنية - معمل رشا للأقمشة.
٢٢ - أولاد جندوع الشيخ حسن ^(٢٢)	البصرة		
٢٣ - أولاد محمد الفياض الكبيسي ^(٢٣)	الأنيار		
٢٤ - محمد وعلاء حودة الكبيسي ^(٢٤)	الأنيار		
٢٥ - عائلة رشان ^(٢٥)		صناعيان	
٢٦ - عائلة رشان ^(٢٦)		طه وفؤاد وصديق رشان	

الاسم	الاتحاد الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع المالي	مجالات النشاط
٢٧ - ابراهيم كاظم وولده ^(٢٧)	بغداد	ميسون ومهند ومظفر أولاد نجم وليد وصبا صبحي عباس علي	- معمل طابوق الإمام الحسن صاحبه ابراهيم كاظم
٢٨ - أولاد علي حميد ^(٢٨)	بغداد		- معمل طابوق النور الحديث صاحبه خليل ابراهيم كاظم
٢٩ - نجم عبد الحسن بيتان ^(٢٩) وأولاده.	بغداد		- معمل طابوق السريع حسين علي حميد
٣٠ - صبحي عباس وأولاده ^(٣٠)			- معمل طابوق القاسم الحديث حسن علي حميد
٣١ - شركة عدنان نصري ميخائيل ^(٣١) وأخواته.			- شركة دجلة لصناعة الأواني المنزلية المحدودة ، رأسال ٢٥٠ ألف دينار
			- شركة الوليد للصناعات الجلدية المحدودة رأسال ٦٠ ألف دينار
			- عضو مجلس ادارة اتحاد المقاولين الحرثيين عند تأسيسه
			- شركة مقاولات منذ الستينات .

هوامش الجدول (٤) :

- (١) عدان من ورد ذكرهم في الجدول رقم (٣).
- (٢) من Bricault (ed.) op. Cit.
- (٣) عن المصدر السابق.
- (٤) صحف والجمهورية ١٩٨٥/٨/٢٦ والثورة ١٩٨٣/٨/٣١ والاتحاد (يصدرها الاتحاد العام للعرب التجارية في العراق) ١٩٨٩/٨/١٤ .
- (٥) الجمهورية ١٩٨٩/٢/١٦ .
- (٦) الجمهورية ١٩٨٩/١/٢٩ والاتحاد ١٩٨٩/٤/٢٤ .
- (٧) الجمهورية ١٩٨٣/٨/٢٣ .
- (٨) الثورة ١٩٨٥/٢/٢٠ و١٩٨٥/١/٦ .
- (٩) الثورة ١٩٨٥/٢/٢٠ .
- (١٠) من Bricault (ed.) op. Cit.
- (١١) المصدر السابق.
- (١٢) المصدر السابق.
- (١٣) المصدر السابق وجريدة والثورة ١٩٨٣/٧/٢٢ .
- (١٤) المصدر السابق.

- (١٥) صحيفة والاتحاد ١٩٨٩/٥/٢٢ .
Bricault, (ed.) op. Cit. عن (١٦)
(١٧) المصدر السابق ، والثورة ١٩٨٣/٧/٢١ .
(١٨) مجلة وألف باده ١٩٨٥/٥/١٥ ، والثورة ١٩٨٣/٨/٢٠ و ١٩٨٣/٩/١ والجمهورية (١٩٨٣/٩/١) .
(١٩) مجلة دوعي العمالي ، ايلول ١٩٨٣ .
(٢٠) والثورة ١٩٨٣/٨/٢٠ و ١٩٨٣/٨/٢٠ و ١٩٨٣/٨/٢٠ و ١٩٨٥/٢/٦ .
(٢١) الجمهورية ١٩٨٥/٦/٢٩ .
(٢٢) الثورة ١٩٨٥/٢/٨ .
(٢٣) الثورة ١٩٨٥/٢/٤ .
(٢٤) الجمهورية ١٩٨٣/٧/٢١ و ١٩٨٣/٩/١ .
(٢٥) الثورة ١٩٨٣/٨/١٠ .
(٢٦) الثورة ١٩٨٣/٧/١٤ .
(٢٧) الثورة ١٩٨٣/٨/١٦ .
(٢٨) الثورة ١٩٨٣/٨/١٦ .
(٢٩) صحيفة والعراق ١٩٨٨/١١/٢٨ .
(٣٠) الجمهورية ١٩٨٥/٦/١٠ .
(٣١) ورد اسم الشركة في كتاب د. صفاء الحافظ ، سبق ذكره ، ص ٣٣٤ .

جدول رقم (٥) :

أمثلة على نحو لي المقاولين نحو النشاط المنظم^(١)

ملاحظات	الموقع	رأس المال	الاسم
من أكبر المقاولين العراقيين ، نائب رئيس اتحاد المقاولين هند تأسيسه ، تولي بناء حيازة شركة التأمين الوطنية ، مصرف الرافدين ، اعادة التأمين العراقية سوق وحيازة التأمين ، المكتبة الوطنية وقاعة المحاضرات ، ومركز شركة التأمين الوطنية ، الفندق السياسي في السليمانية . (١٢) انظر الجدول (٣) الرقم	السليمانية	٧٠٠ ألف دينار	١ - شركة حبيب صالح للمقاولات والهندسة ^(١)
	أربيل	زيادة ورأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٥٥٠ ألف دينار	٢ - شركة سورجي للمقاولات العامة المحدودة ^(٢)

ملاحظات	الموقع	رأس المال	الاسم
<p>عضو مجلس إدارة اتحاد المغاولين العراقيين عند تأسيسه</p> <p>كان اسمها قبل التعديل، شركة حسين علي صالح الديلمي</p> <p>كانت قبل التعديل مكتباً لثلاثة مغاولين: حمد موسى الديلمي وكردوي موسى وحمد عبد الرضا الجبوري.</p> <p>انظر الجدول (٤) الفقرة (٥)</p>	بغداد	رأس المال ٤٠٠ ألف دينار	٣- شركة علي حميد الديلمي للمقاولات العامة ^(٤)
	بغداد	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٣٦٠ ألف دينار	٤- شركة محمد زاهر الإمام ^(٥)
	الأنبار	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٣٦٠ ألف دينار	٥- الشركة المالية للمقاولات الانشائية صاحبها حسين علي صالح الديلمي ^(٦)
	بغداد	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٣٦٠ ألف دينار	٦- شركة محمد عبد الرضا الجبوري للمقاولات ^(٧)
	من الأنبار	ألف إلى ٣٦٠ ألف دينار	
	الأنبار	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف دينار	٧- شركة إبراهيم دالي حسن الديلمي للمقاولات ^(٨)
		١٥٠ ألف دينار	٨- شركة نظمي علي مصطفى للمقاولات الانشائية ^(٩)
		١٥٠ ألف دينار	٩- شركة جلال حميد زين العابدين للمقاولات الانشائية ^(١٠)
		١٠٠ ألف دينار	١٠- شركة رمزي يوسف اللامي للمقاولات الانشائية ^(١١)
		زيادة رأس المال من ٢٥ ألف إلى ٥٠ ألف دينار	١١- شركة العمار للمقاولات ^(١٢)
	بغداد	رأس المال ٢٥ ألف دينار	١٢- شركة عيسى الزبيدي للمقاولات الانشائية ^(١٣)
		-	١٣- شركة الأخوان للمقاولات العامة المحدودة ^(١٤) وكان شعلان جاسم المنوان وأخوه.

هوامش جدول رقم (٥):

- (١) بعد نجاح المفاوضين في تأسيس اتحاد لهم (قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤)، أصدر مجلس التخطيط تعاملات جديدة حول تصنيف المفاوضين (الثورة ١٧/٦/١٩٨٥)، اشترط بموجبها أن يُسجل مفاوضو البناء والتشييد ضمن التسلسل ودرجة سابعة إلى الدرجة المباشرة في حين لا بد للمسجلين ضمن الدرجات الست الأولى أن ينظروا أنفسهم كشركات، تتدرج حسب رؤوس أموالها. أما مفاوضو النصب والتركيب فتم تصنيفهم إلى ست درجات تحتل الشركات الدرجات الثلاث الأولى منها.
- (٢) مجلة وألف بام ١٥/٥/١٩٨٥ و ٣٠/١٠/١٩٨٥ .
- (٣) صحيفة والثورة ٣١/٣/١٩٨٥ .
- (٤) صحيفة والثورة ٤/٨/١٩٨٥ .
- (٥) صحيفة والجمهورية ٢٣/٧/١٩٨٥ .
- (٦) صحيفة والثورة ٣١/٨/١٩٨٥ .
- (٧) الثورة ١٣/٧/١٩٨٥ والثورة ٢/٨/١٩٨٥ ، ملكياتهم القديمة عن بطاطو، مصدر سابق، ص ٥٨ - ٦١ .
- (٨) صحيفة والاتحاد ١٥/٥/١٩٨٩ والاتحاد ٣/٧/١٩٨٩ .
- (٩) الاتحاد ٢٤/٤/١٩٨٩ .
- (١٠) الجمهورية ٦/١٢/١٩٨٥ .
- (١١) الجمهورية ٢٩/١/١٩٨٩ .
- (١٢) الاتحاد ٣/٧/١٩٨٩ .
- (١٣) الاتحاد ٢٤/٧/١٩٨٩ .
- (١٤) الثورة ٥/١/١٩٨٥ .

هوامش ومصادر البحث

- (١) يستخدم البحث هذا التعبير «تخصيص» من دون تبين له. فقد نحت الباحثون العرب عدة مصطلحات، من دون أن يحظى أي منها بقبول عام.
- (٢) المحدث هنا حول مناقشات «التخصيص» فقط، واستنادها إلى أبحاث ملموسة، نشير على سبيل المثال إلى الندوة التي عقدها «مركز دراسات الوحدة العربية» في القاهرة حول الموضوع (أيار ١٩٩٠)، وندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص في الدار البيضاء (أيلول ١٩٨٨) وندوة التحول إلى القطاع الخاص والتكيف البنائي في الدول العربية (أبو ظبي، كانون الأول ١٩٨٨)، فضلاً عن ثلاثة ملفات عن الموضوع في مجلة «المستقبل العربي» (الأعداد ٣ و ٧ و ١٢/١٩٩٠). هنا لا ن نجد إشارة إلى الأبحاث المعانية التي قام بها باحثون مصريون وسوريون وجزائريون وعراقيون عن واقع رأس المال الخاص في بلدانهم.
- (٣) الوظيفة ليست حكراً على منيع في البحث دون آخر، ولعل أكثر من ابتل بها هم ماركسيو البلدان العربية (والعالم الثالث بوجه خاص). ذلك أن النقاشات في صفوفهم كانت تدور، في الغالب حول أفضلية هذا الطريق أو ذاك، أو تفوق هذا النظام على ذاك، انطلاقاً من مقدمات نظرية صحيحة، لكنها عامة وتجريدية. ونادراً ما كان النقاش يدور حول إمكانية هذا الطريق، انطلاقاً من دراسة القوانين والآليات الداخلية للمجتمعات الملموسة. وإذا كانت الإرادية شكلاً للوظيفية، فإن الباحثين في «الامكانية» غالباً ما تعرضوا لاتهم بـ «الجمرية الموضوعية». ربما نجد هنا أحد أسباب الهجوم الذي تعرضت له النبوية التي رغم كل نواقصها ابرزت أهمية ضرورة فهم المنطق الداخلي للبنى قبل أي حديث عن تغييرها.
- (٤) Tony Walker, «Privatisation as a Panacea» Financial Times, Apr.4, 1990.
- (٥) Victor Mallet, «Strategies that Stifle» in op. cit.
- (٦) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٨، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٧٠. وتصريح وزير التخطيط العراقي لصحيفة «الجمهورية» (بغداد) ١٧/٩/١٩٨٩.
- (٧) المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٣، ص ١٦٣.
- (٨) أهم المصادر المتعلقة بمصر:
- د. علي بركات «تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤» وأثره على الحركات السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.
- د. محمود متولي «الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.
- د. عاصم الدسوقي «كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٤ - ١٩٥٢» دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.
- أريك دافيز وماثوز البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث. تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٥.

وفيا يتعلق بالعراق اعتمدنا المرجع الموسوعي لحنا بطاطو.

Hanna Batatu, «The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq»
Princeton University Press, Princeton, 1978.

(٩) سامية سعيد إمام ومن يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ - ١٩٨٠ دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦ .
- عادل غنيم والنموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ منشورات جامعة الاسم للتحفة، ومندى العالم الثالث، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦ .

(١٠) عصام الحفاجي «الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨ - ١٩٧٨»، منشورات جامعة الاسم للتحفة ومندى العالم الثالث، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣ .

(١١) سامية إمام، مصدر سابق، ص ١٦٨ و ٢٣٧ .
(١٢) انظر على سبيل المثال - صلاح العمروسي «حول الرأسمالية الطفيلية»: دراسة نقدية، دار الفكر المعاصر، القاهرة ١٩٨٥ .

- د. محمود عبد الفضيل «حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح» مجلة «الطلعة» مايو ١٩٨٤ .
- د. محمد عبد الشفيق موسى «الرأسمالية الطفيلية في مصر... حل هي مفهوم علمي» مجلة «الطلعة» أكتوبر ١٩٨٤ .

- د. محمود عبد الفضيل، حول «مفهوم الرأسمالية الطفيلية في الواقع المصري الراهن» مجلة «الطلعة» يناير ١٩٨٥ .

- د. ابراهيم العيسوي «في اصلاح ما أفسده الانفتاح» كتاب الأهالي رقم ٣، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٤ .
- د. فؤاد مرسي، «هذا الانفتاح الاقتصادي» بيروت، دار الوحدة للطباعة، ١٩٨٠ .
- معظم أعداد مجلة «اليسار العربي» الصادرة في بيروت، وخصوصاً بعد ١٩٨٤ .

(١٣) وحتى في حالة أحمد محرم الواردة في ص ١١٠ من المصدر المذكور، حيث نول منصب وزير الاسكان، يصح القول انه تولاه بوصفه رئيساً لجمعية المهندسين، وصاحب مكتب استشاري على علاقة وثيقة بكبار الرأسماليين منذ الخمسينات وليس العكس.

Patrick O'Brien, «The Revolution in Egypt's Economic System» London, Oxford University Press, 1966, P.242.

M.Abdul Fadhl, «The Political Economy of Nasserism» Cambridge, Cambridge University Press, 1980, P. 107.

في الواقع يشكل هذا الضرب من الاستقراء الغائي للتاريخ أساس تحليلات معظم التيارات الماركسية العربية لما يسمى بـ «الثورة الوطنية الديمقراطية» التي يجب أن تسير نحو الاشتراكية، وإلا فاتها تكون قد ضلّت الطريق.

(١٦) محمود حسين، «الصراع الطبقي في مصر»، ترجمة عباس بزي وأحمد واصل، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١ ص ٢٣١ .

- (١٧) عادل غنيم، مصدر سابق، ص ١٩ وعادل غنيم «حول قضية الطبقة الجديدة في مصر»، مجلة «الطلية» (القاهرة)، فبراير ١٩٦٨ .
- (١٨) عادل غنيم «حول قضية الطبقة الجديدة» مصدر سابق، ص ٩٠ .
- (١٩) عادل غنيم، «مؤذج» مصدر سابق، ص ٣٦٥ .
- (٢٠) الحفاجي، الدولة والتطور... مصدر سابق ص ٦٥ .
- (٢١) كل الأرقام للفترة مابعد ١٩٨٢ تعود إلى عصام الحفاجي، «الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع ايران» مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» (بيروت)، نيسان، ١٩٩٠ ص ١٧٧ - ٢٢٢ والمجموعات الاحصائية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، عالم نجر الإشارة إلى غير ذلك.
- (٢٢) د. وداد مرقس، وسكان مصر، قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦، القاهرة مركز البحوث العربية (بلون تاريخ) ص ١٨ و ٢١ .
- (٢٣) د. محمد سليمان حسن، «التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤ - ١٩٥٨» المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٦٥، ص ٧٥ .
- (٢٤) د. حسام مندور وملاحظات حول الرأسمالية الصناعية» قضايا فكرية» القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس، اكتوبر، ١٩٨٦، ص ١٣٤ .
- (٢٥) الحفاجي، «الدولة» مصدر سابق، ص ٩٢ .
- (٢٦) عادل غنيم «مؤذج»... مصدر سابق، ص ٣٥١ .
- (٢٧) الحفاجي، «الدولة»... مصدر سابق ص ٦٨ - ٦٩ .
- (٢٨) أرقام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ لمصر، عن «The Egyptian Economy 1952 - 1970» Robert Mabro , Clarendon Press, London, 1974, P.177 للعراق، عن د. هشام متولي «اقتصاديات القطر العراقي»، دمشق، مركز الدراسات الاقتصادية ١٩٦٤، ص ٢٨ - ٢٩. أرقام ١٩٧٢ فما بعد، انظر الجدول رقم ٢.
- (٢٩) د. صفاء الحافظ والقطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق، دار الفارابي (بيروت) ومكتبة النهضة (بغداد)، ١٩٧١ ص ٣٨٨ .
- (٣٠) هذا الأمر ترقصناه منذ عام ١٩٨٨ في دراسة «الاقتصاد العراقي... المشار لها اعلاه. وبالطبع فان الوضع الراهن سيحيل خطوات «التخصيص» اللاحقة .
- (٣١) من المفيد التذكير بأن مهندس قرارات التأميم كان محافظ البنك المركزي آنذاك، د. خير الدين حبيب وهو من ابناء الموصل كما أن العسكريين الموصلين كانوا واسعي النفوذ في عهد عبد السلام عارف، وكانوا يُعرفون بكثرة هيد العزيز المظلي.
- (٣٢) بطاطو، مصدر سابق ص ٥٨ - ٦١ و ص ٢٧٦ - ٢٨١ .
- (٣٣) فاضل البراك «المدارس اليهودية والارمنية في العراق» بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٥ ص ١٥٠ - ١٥٢ .
- ليس هنا مجال الحديث عن مفهوم «التبعية» والمالي التي انطوى عليها التهجير، لكن هذا المصدر نفسه يعترف في مواضع عدة بأن بالمهجريين يمتلكون وثائق كاملة تثبت مواظمتهم العراقية، بل إنه يجدر القاريه من الانخداع به وانتساب مثل هؤلاء إلى القبائل العربية المعروفة حين ترد أسماء تدل ألقابها بوضوح على ذلك، فلابد البراك تفسيراً غير قول وفذلك من قبيل الانتحال الذي يواد به الترمويه وطمس الحقائق (ص ١٥٦) .

ص ۲۵۶ .

(٣٦) سامية سعيد، مصدر سابق، ص ٦١-٧٢.

(٣٧) على سبيل المثال، وتحت بند «بعض مظاهر الثر»

شريف الكسان ١٢,٥ ألف جنيه. المصدر السابق، ص ٦١-٧٢.

حسن عباس زکی ۵۳ الف جنیہ، (ص ۶۱-۷۲) .

الملكية، ص ٧٠-١٤٨ .

. TAY

(۴۱) دیفر، ص ۱۱۰-۱۱۱ .

(٤٣) بطاطو، مصغر سابق، ص

يقصد القول بأن الدولة صا

ism» Middle East Report, Sep - Oct.

1986, p3 – Hanna Batatu, «State and Capitalism in Iraq: A Comment in *Ibid* , p. 10 – 13.

وخاصة الفصل الثالث.

العام (انظر المجلد ٣٣ -) نجد ضمن تعداد المشوهين الذين تم عيّنهم عام ١٩٨٠ الصناعي

المداري «صاحب معمل السيلة»! ولا تمضي سبع سنوات حتى يكون من أوائل المستفيدين من عملية «التخصيص» فيشتري أحد معامل الدولة الكبيرة بمبلغ ٢,٥ مليون دينار، وحين نعود إلى قوائم التبرعات في فترة الحرب ضد إيران نجد أنه تبرع بما يزيد عن أربعة ملايين دينار، بعضها لإنشاء مقرات للحزب الحاكم في محافظة النجف. ومن الواضح من كل هذا أن ثمة تشابكاً هنا مع المؤسسة السياسية، ولكن لعدم تمكننا من تحديده بالذقة لم ندخل هذا الصناعي ضمن الجدول (٣).

Tim Mitchell, «America's Egypt, Discourse of the Development Industry» Middle East (17) Report, Mar - Apr. 1991, pp.18 - 34.

Ibid, p. 21.

(١٧)



كليمنت هنري مور

رأس المال المالي

والطغمة المالية

في الشرق الأوسط

وشمال افريقيا

كتب هيلفر دينغ يقول: «لأنموذ نسبة متزايدة باضطهاد من رأس المال في الصناعة للصناعيين الذين يستخدمون هذا الرأسمال. فهم لا يحصلون على حق استخدامه إلا عبر وساطة البنوك التي تمثل، بالنسبة لهم، مالكة رأس المال. ومن جهة أخرى فإن المصرف مضطر لأن يتي حصصاً متزايدة من أمواله مشفولة في الصناعة. لذا فإن المصرف يتحول أكثر فأكثر إلى رأسمالي صناعي. ورأس المال المصرفي هذا، أي رأس المال المؤلف من الأموال التقفية، الذي يات متحولاً إلى رأسمال صناعي، أطلق عليه اسم: «رأس المال المالي»... ويخضع رأس المال المالي لسيطرة المصارف ويقوم الصناعيون بتشغيله. لينين، ص ٤٧، مقتباً من هيلفر دينغ، ١٩١٢، ص ٢٨٣».

إن عقد أية مقارنة بين رأسماليي لينين الماليين وبين البرجوازيات المالية الناشئة في بلدان العالم الثالث عمكوم بالتأكيد بأن يجسد شعباً من اصطلاح الخيال المموم حتى المرض للمثقفين. فالمصريون العرب يكادون لا يشكلون أمراً واقعياً، كما أن نموذج لينين، وهو نموذج مقتبس من الماركسي النمساوي رودولف هيلفر دينغ، كان هو نفسه قد ضل الطريق القويم على أية حال. رأى هيلفر دينغ: «أن النظام الانجليزي [كان] يمثل نظاماً وليّ زمانه... نظاماً يتعرض للانحطاط والانحطاط في كل مكان» (١٩٨١، ص ٢٩٣)، حيث بدت أسواق الأسهم خاسرة لصالح السيطرة الداخلية للمصارف على أسواق رأس المال. في الحقيقة، ما عدا نموذج لينين صالحاً للاقتصادات الصناعية المتقدمة، غير أنه ما يزال ملائماً للمجتمعات التي هي في طور التصنيع حيث أسواق الأسهم ضعيفة أو غير موجودة، حيث المشاريع

تبقى مكتومة، وحيث المصارف التجارية تتحمل العبء الأكبر من عمليات التوسط بين المدخزين والمفترضين. وبالفعل فإن الاحتكاح الأقوى هو أن المصرفين أقدر على التحكم بجزء الاقتصادات المدينة التابعة، حتى في ظل غياب قدر كبير من الصناعة، مما يمسائر اقتصادات صناعية متطورة. ففي الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتخذ الدين الدولي والداخلي (الوطني)، في تناسبه مع الناتج المحلي الاجمالي، أبعاداً أمريكية لاتينية ويؤهل المصرفيين للقيام بأدوار سياسية كبيرة. وعلى الرغم من أنهم لا يمولون صناعات ذات شأن، فإن نمط توزيعهم للاحتكاحات من شأنه أن يحدد، إلى حد كبير، شروط مفصلة أية مصالح طبقية برجوازية.

ستنظر هذه الورقة في كيفية قيام المصارف باعادة تشكيل سلطة الدولة والمصالح الطبقية في المنطقة. إننا نبدأ بمقارنة النظم المصرفية الشرق أوسطية والافريقية الشمالية المختلفة ببعضها من حيث استقلالياتها الذاتية، بغية تركيز المناقشة على الأكثر تجمعا يمثل هذه الاستقلالية الذاتية. أما الافتراض الذي نبتدي به فهو الافتراض الذي يقول: في ظل شروط الاستقلال النسبي، كلما كان النظام المصرفي أكثر تمركزاً، كان احتكاح تجميع الحكومة بالقدرة على التفاوض بشأن اشاعة التدابير الليبرالية الرسمية المطلوبة من الدول المدينة بدون اعادة توزيع أية سلطة فعلية، احتمالاً أقوى. وكلما كان النظام المصرفي هذا أقل تمركزاً كان احتمال أن تؤدي اشاعة الليبرالية على المستوى الرسمي في الاقتصاد إلى اعادة توزيع فعلية للسلطة السياسية بين مختلف المراكز والدوائر الاقتصادية، احتمالاً أقوى. وفي الحالين كليهما، يؤدي تخصيص الاحتكاحات، إلى حد كبير، إلى تحديد معالم البرجوازيات الصناعية والتجارية والزراعية، كما رأى هيلفر دينغ، ولكن التأثيرات السياسية ستكون مختلفة. وبالتالي فإن جوهر الورقة سيركز على تحليل مستويات تمركز النظم المصرفية المختلفة ومدى قدرتها على تكرار الطغمة الاحتكارية من النمط الألماني. بغية توقع النتيجة واستشرافها كان هيلفر دينغ قد رحل بعيداً إلى الأطراف القصوى من الحدود الأوروبية للمنطقة، إذ انتقل إلى كل من تركيا والمغرب.

مفهوم الاستقلال الذاتي:

يشكل استقلال البنوك أو المصارف الذاتي النسبي عن ادارة الدولة افتراضاً حاسماً في أساس نموذج هيلفردينغ - لينين. وقد أتاح هذا الافتراض لأتباع كارل ماركس فرصة تحديد كيفية قيام الدولة بدور الهيئة التنفيذية للبرجوازية: فنظام ألمانيا الامبريالية (الامبراطورية) للمركز بشكل خاص لمصارف شاملة هو الذي وجه السلف والقروض نحو البرجوازية الصناعية فمكن «الراسالية الاحتكارية» من تحقيق تطورها الكامل. أما النموذج البريطاني الأقل تمركزاً والذي تجلى في أسواق مفتوحة قائمة على التكافؤ، فلم يكن، بنظر هيلفردينغ، إلا انحرافاً متقهراً نكوصياً عن القاعدة الحديثة. ومع ذلك، فإن رأس المال المالي، في بريطانيا كما في ألمانيا، كان مستقلاً ذاتياً بمقدار ما استطاعت، حسب زعم الزاعمين، أن تجبر الدول المختلفة المعنية على السير في طريق الامبريالية (هوبسون، ١٩٠٢، شوميتز، ١٩١٩، ١٩٥١).

إن أفضل الأماكن للبحث عن نظم مصرفية مستقلة ذاتياً نسبياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي تلك البلدان التي بقيت فيها خلفات امبريالية القرن التاسع عشر - مخلفات البيوتات المالية الفرنسية والبريطانية والألمانية - على حالها إلى حد كبير مثل لبنان وإسرائيل والمغرب وتركيا. أما في الأجزاء الأخرى من المنطقة فإما أن التوغل الامبريالي كان محدوداً جداً أو أن الدول الجديدة القائمة على النهب نجحت في الاستيلاء على تلك المخلفات لانتهاء الوجود الأوروبي. بعد الاستقلال أصبحت النظم المصرفية المدارة من قبل الدولة هي القاعدة، وكان سيادة الدولة تشترط مسبقاً تخصيصاً متركزاً للسلف والقروض يقوم به بيروقراطيون. قامت الدول الجديدة بالغاء الاستقلال الذاتي النسبي الذي كانت المصارف تتمتع به في الفترة الأولى قائلتين النموذج الألماني رأساً على عقب، قامت الدولتان العراقية والسورية ومازالتا (حتى آذار ١٩٩١) تقومان بالتأسيس لإدارة احتكارات مصرفية، وفي هذين البلدين يمكن اختزال الطغمة المالية إلى ثلاث يقي يتناولها، خارج دائرة هذه الورقة. أما الوضع الإيراني فهو وضع أكثر تعقيداً ولا بد من إبقائه هو الآخر خارج إطار المناقشة لعدم توفر المعلومات.

وبالمقابل فإن النظم الأخرى القائمة على اشتراكية الدولة قد انهارت وتحولت إلى نماذج أكثر اختلاطاً باتت قريبة الشبه بنظائرها القديمة المتبقية في كل من لبنان والمغرب وتركيا. كانت إسرائيل في ١٩٩٠ تستمد لإعادة اشاعة القطاع الخاص في نظامها المصرفي التجاري. وبمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإرشاداتها، بادرت مصر وتونس إلى القيام بسلسلة من الإصلاحات الرامية إلى جعل نظاميهما المصرفيين أكثر تمسكاً بالاستقلالية الذاتية، بل حتى الجزائر اتخذت الخطوات الأولى على الطريق نحو تحويل مصارف الدولة لديها، مثلها مثل مشاريع القطاع العام الأخرى، إلى مؤسسات مسؤولة عن قراراتها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه جرت في كل من المغرب وتركيا إصلاحات مشابهة، انطلاقاً من مواقع أكثر استقلالية ذاتية، من أجل تحرير نظاميهما المصرفيين من الممارسات الكولونيالية ومبادئ الكولونيالية القديمة أو المتبقية. ومثلما كان عقد الثمانينات عصر حزم التكيف وعمليات إعادة البنية المالية بالنسبة للشمال العربي وتركيا تماماً، كذلك أدت الشراقة النفطية إلى دفع معظم الدول النفطية في مهاري العجز التحويلي.

قد تكون إحدى عواقب العجز التي زادت جراء حرب الخليج لعام ١٩٩١، قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي للقطاعين المصرفيين في كل من العربية السعودية والكويت. ومنذ فترة ما قبل الحرب كان السعوديون قد بدأوا باختيار عملية إصدار السندات الداخلية، ومن شأن المزيد من تقليص الاعتمادات أن يعزز أهمية أولئك الذين يخصصون القروض. إلا أن النظم المصرفية الوطنية لدى الأسر الخليجية المالكة مازالت حتى الآن غير متمتعة إلا بقدر قليل من الاستقلالية الذاتية. فهذه النظم، مثلها مثل النظام العراقي، وضعت يدها على الموارد النفطية ثم أعادت تخصيصها وتوظيفها وفق استراتيجيات عائلية وحكومية مختلفة، لم تكن أية منها تعطي الحركة المصرفية دوراً مستقلاً (ناهيك عن أن أبناء الأسر الحاكمة كانوا أحياناً يشغلون مناصب مدراء مجالس المصارف مع غيرها من المشروقات التجارية والصناعية). لبعض الوقت، حين كانت الكويت تحت الاحتلال العراقي، بدأ النظام المالي هناك متمسكاً بنوع من الاستقلال الذاتي، غير أن موجوداته المجعنة كانت وماتزال تدار من لندن من قبل الأسرة

الحاكمة . بدت المصارف في الدول الخليجية الأخرى أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومكباً بالأسر الحاكمة . تورط أحد أكبر المصارف العربية الموجودة فيها وراء البحار، وهو مصرف بديرو باكستانيون، في فضيحة إيران غيت وضبط فيها بعد متلبساً بالتعامل بأموال تعود لتجار المخدرات في ١٩٨٨ - مما أدى بصورة غير مباشرة إلى تليطخ سمعة المحامي الأمريكي المرموق كلارك كليفورد المعروف بأرائه المؤيدة لاسرائيل . بادرت الأسرة الحاكمة في أبوظبي إلى انقاذ المصرف عن طريق زيادة حصة العائلة من رأس المال، بكل بساطة، ومن خلال نقل المقر الرئيسي للمصرف إلى الوطن (ميد MEED، ١٩٩١/٣/٨، ص ١٥) أما الاحتكارات المصرفية الكبرى فيها وراء البحار، وشركة المصارف العربية والمصرف الدولي الخليجي، فتبدو وكأنها قد فكت ارتباطها بقدر كبير من شؤون المنطقة وشجونها.

فيما يتعرض الخليج العربي لتحولات سياسية كبرى، قد تكتسب نظمها المصرفية قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي والقدرة على إعادة تشكيل النخب وإعادة ترتيب مصالحها الاقتصادية - قد تركز رأس المال المالي لبرجوازيات جديدة أو تؤدي إلى دمج (رأس المال المالي) برساميل الأسر الحاكمة، إذا بقيت مستمرة . أما الآن فإن الحالات الأكثر اثارة للاهتمام والأكثر جدارة بالدراسة هي حالات المغرب ومصر واسرائيل ولبنان وتركيا - مع بقاء كبار مصدري النفط ذوي أهمية تتناسب مع مدى ممارسة رساميلهم فيها وراء البحار بعض التأثير على جيرانهم في الشéal.

السمي إلى الاستقلال الذاتي:

كان النظام المصرفي اللبناني هو الأكثر حرية في العالم العربي . فقد وصل مصرفيو لبنان في مجدهم على جميع أنواع السلطة حداً مكثهم من تحاشي خلق مصرف مركزي إلى عام ١٩٦٤ . وعلى الرغم من انهيار بنك انترا في ١٩٦٦ ، فإن معظم البنوك المحلية نجت بل وازدهرت بعد المراحل الأولى من الحرب الأهلية، حين انسحبت متعددة الجنسيات . كما قيل في مكان آخر (مور، ١٩٨٦) قامت المصارف المحلية بتمويل التوسع المدهش للصادرات الصناعية اللبنانية حتى الغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢ . وفي غياب دولة تقوم بوظائفها، كانت بنية رساميل هذه المصارف تعكس التقسيم الفعلي للسلطة السياسية وفق الانقسامات الطائفية، كما كانت التغيرات الحاصلة في بنية الرساميل تنبئ باعادة التوزيع المحتملة لهذه السلطة السياسية.

وفي الأجزاء الأخرى من الشرق الأوسط، نجحت الدول في اقامة بنوك مركزية لتقوم بدور الملاذ الأخير في تقديم السلف . غير أن هذه البنوك كانت مختلفة من حيث قدرتها على التصرف المستقل عن حكوماتها المعنية من جهة ومن حيث أنماط التشريعات التي فرضتها على المصارف التجارية من الجهة الثانية . فالبنك المركزي التركي الذي تأسس عام ١٩٣١ كان مستقلاً ظاهرياً وتابعاً بأكثرية للملكية الخاصة، على الرغم من أنه لم يتمتع إلا بقدر قليل من الاستقلالية حتى عام ١٩٨٥ . كان مخططو الدولة، لا البنوك، هم الذين يخصصون السلف والقروض إلى درجة تكاد تكون مثل جزائر بومدين . وقبل حدوث عملية إعادة تشكيل كبرى في الثمانينات ظلت أكثرية النظم المصرفية في المنطقة محرومة من أي قدر ذي شأن من الاستقلالية لأن بنوكها المركزية كانت عاجزة عن أن تتصرف بصورة مستقلة، وأكثر عجزاً في

ميدان ممارسة نوع من الوصاية غير المباشرة التي من شأنها أن تشجع البنوك التجارية على أن تتحول إلى مؤسسات مسؤولة تقوم بدور الوساطة المالية.

كانت المغرب وإسرائيل استثناءين جزئياً. مضى مايقرب من عقدين من الزمن على الاستقلال قبل أن تفكر السلطات المغربية بالتأثير جدياً على النظام المصرفي المتطور في ظل الحكم الكولونيالي الفرنسي. كان البنك المغربي المركزي مستقلاً نسبياً يرأسه أحد أفراد الأسرة المالكة ويستطيع أن يقف في وجه الضغوط الأتية من وزير المالية. ولم تتعرض المصارف التجارية لأية تغييرات جوهرية من حيث بنية رساميلها إلا مع صدور قرارات المغربية في ١٩٧٣ (ليفو Leveau, ١٩٨٥، ص ٢٥٥ - ٢٥٨)، ولكن الإدارة التي تمغريت تدريجياً احتفظت، مع ذلك باستمراريتها التنظيمية.

كانت الاشتراكية الإسرائيلية حاضرة، في الاقتصاد، على الأقل حضور نظرياتها العربية. والأزمة المالية التي حصلت عام ١٩٨٢ وضعت جميع المجموعات المصرفية عدا خمس من المجموعات الصغرى في خانة ملكية الدولة ومازالت تنتظر رفع قيود الملكية هذه. إلا أن الاستثمار الخاص الأجنبي، غير المتوفر للنظم المؤتممة في العالم العربي إلى أن فتحت أبواب اقتصاداتها، خفف من قبضة الدولة في إسرائيل وسهّل، بدفع من التنافس السياسي الداخلي، عملية تمكين البنوك من ممارسة نوع من التمييز والعقلانية في تقديم القروض. تريد السلطات إطلاق حرية القطاع الخاص في القطاع المصرفي ولكنها لم تستطع حتى الآن أن تباع البنوك ثانية إلى أصحابها السابقين. فبعض أغنيى المرشحين كانوا قد أدبنوا بالتلاعب بأسعار الأسهم عام ١٩٨٢. غير أن الاسرائيليين تقدموا، مثلهم مثل الأثراك، على طريق اشاعة الليبرالية في نظامهم المصرفي.

باستثناء لبنان تبنت البلدان الشرق أوسطية كلها اصلاحات اقتصادية ومالية كبرى بدفع مباشر من صندوق النقد الدولي أو بقرار اتخذ وقتاً من أجل مواجهة ضغوط ناجمة عن ميزان المدفوعات أو القروض.

وفي كل من الحالات تنطوي الاصلاحات على قدر أكبر من الاستقلالية للبنك المركزي بما يمكنه من الاشراف على البنوك الأعضاء بمرونة أكبر ومن مقاومة الضغوط المباشرة من جانب وزارات الحكومة. ففي تونس، مثلاً، تبنت الحكومة برنامجاً للتكيف في ١٩٨٦ يركز تركيزاً كبيراً على الاصلاحات المالية اضافة إلى إدخال الاصلاحات في ميادين الأسعار والرسوم والضرائب والمشايخ العامة. وقد استهدفت هذه الاصلاحات تحرير البنوك التجارية من أشكال السيطرة المباشرة للبنك المركزي على معدلات الفائدة وتخصيص السلف والقروض مع تشجيعها - البنوك التجارية - على التنافس فيما بينها، في ظل المحضوع لأسواق مالية جديدة بدلاً من المحضوع لاداريين يمثلون الدولة.

ثمة اصلاحات مماثلة على قدم وساق في البلدان الأخرى. فمع حلول شباط ١٩٩١ كانت المغرب قد حررت معدلات الفائدة فيها ورفعت القيود المفروضة على القروض، هذه القيود التي كانت قد خنقت المنافسة بين المصارف التجارية منذ عام ١٩٧٠. ومن بين البلدان التي نستعرضها هنا فإن الجزائر وحدها هي التي لا تستطيع القول بأنها تمتلك نظاماً مصرفياً مستقلاً نسبياً. غير أن البنك المركزي أصبح، مع اقرار قانون المال والتسليف المعدل في نيسان ١٩٩٠، نظرياً على الأقل، على المستوى نفسه من القوة

والاستقلالية مثل نظيره التركي والمغربي، كما باتت المصارف التجارية متمتعة بالاستقلالية الرسمية على الرغم من أن الإصلاح الجوهري العميق لنظام بنوك الدولة ومشاريعها الجامد يتطلب وقتاً. باختصار يمكن تصنيف هذه النظم المصرفية وفقاً لبعدين: مدى استقلاليتهما في تخصيص السلف والفروض وطبيعة ملكيتهما. والاستقلالية في حقيقة الأمر تقوم على تشريعات نوعية ليست خاضعة للمقاصات الدقيقة المحددة حسب بعد واحد مثل الملكية. غير أن من الممكن انطباعياً ترتيب النظم المصرفية وفق سلم يضيء مدى تقدمها على طريق الإصلاح باتجاه اقتصاد قائم على السوق - لأن كل نظام عدا النظام اللبناني كان يمكن وضعه في ١٩٨٠ في الربع الأعلى من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)
الاستقلالية الذاتية والملكية

نوع الملكية			المبدأ المعتمد في تخصيص السلف والفروض
خاصة	مختلطة	عمامة	
المغرب لبنان	مصر تونس تركيا	الجزائر اسرائيل	مخطط الدولة أو البنك المركزي مخطط أسواق مالية جامدة أسواق مالية مرنة

مركزية المصارف ونشوء الطغمة:

إن أكثر النظم المصرفية غمماً بالاستقلالية، وهو النظام اللبناني، هو الأكثر تمزقاً وتجزؤاً في المنطقة. ومهما كان هيلفريدنغ (وآخرون كثيرون) محقين في الإشارة إلى النزوع الطبيعي نحو المركزية في الصناعة المصرفية، فإن هذا النزوع انقلب إلى الاتجاه الماكس جراه ما يطلق عليه المصرفيون اسم أشكال انعدام الكفاءة في السوق مثل التشردم وفقاً لاعتبارات عائلية (أكثر من طائفية). إلا أن أقل من ثلاثين فقط من بين عدد يكاد يصل إلى التسعين من البنوك العاملة في لبنان أواسط الثمانينات كانت مصارف حقيقية تتجاوز في توطأتها الدوائر العائلية الصغيرة للمالكين. ولولا اندلاع الحرب الأهلية في ١٩٧٥ فلربما كانت لجنة الرقابة التابعة للبنك المركزي اللبناني قد استطاعت دمج عدد منها أو دفعها إلى الاختفاء. وكذلك أنقذت الحرب السوق المالية اللبنانية من المزيد من تغلغل البيوتات المالية متعددة الجنسيات القوية التي كانت قد راكمت أسهماً ذات أهمية في السوق بعد انهيار بنك أنترا (دوبار ونصر ١٩٧٦). ومع ذلك فإن انفتاح اقتصاد لبنان المركزي ربما ضمن قدراً مقبولاً من المنافسة المصرفية.

كانت الصناعة المصرفية أكثر تمركزاً في الأماكن الأخرى. وأحد المعايير الشائعة لدى التمرکز هو مؤشر هيرفيندال - هيرشمان (م.هـ.هـ)، الذي هو مجموع مربعات الحصة التي يستحوذ عليها كل مشروع من السوق في ظل نظام معين. ومن الملاحظ أن لبنان كان في آخر السلم وفقاً لهذا المؤشر، بخلاف موقع البلد الأقل تمركزاً في حين أن الجزائر - وإسرائيل في حال شمولها - تحتلان أعلى مستوى من مؤشر التمرکز. أما النظام المصرفي المصري فقد بدا مجزأً مثله، تقريباً، مثل نظيره اللبناني، على الرغم من أن درجة تمركزه كانت في أوائل السبعينات، قبل سياسة الانفتاح، تعكس صورة مثيلتها الجزائرية. من المهم أيضاً أن نلاحظ أن النظام المصرفي المغربي كان يقدو أكثر تمركزاً، فيما يخص ودائع السوق على الأقل، في حين بدا النظامان المصرفيان التونسي والتركي أكثر اتصافاً بالتنافس. غير أن المصارف المتخصصة ربما كانت أشد تنافساً على الودائع في الأسواق المغربية بما في الأسواق التوسية والتركية. ومن الجهة الأخرى كانت تركيا تمتلك قدراً أكبر من الأدوات المالية والمصرفية المتنوعة بما في ذلك سوق استاتبول للأسهم والسندات (البورصة)، هذه السوق التي انطلقت في ١٩٩٠ لمنافسة المصارف التجارية على الودائع.

ليس مؤشر هـ.هـ. في أحسن الأحوال إلا وسيلة فجة لقياس مدى التنافس بين البنوك. لو أطلقت حرية معدلات الفائدة ولو جرى تخصيص السلف والقروض وفق معايير السوق وحدها، مع حدود دنيا من أشكال عدم الكفاءة والجمود المتأصل، لاستطاع المؤشر أن يقيس مستوى المنافسة، متنبأً بهوامش ربح أدنى كلما كان النظام المصرفي أقل تمركزاً. غير أن الهوامش هذه، في عالم المصارف الشرق أوسطية هذا، تبقى محمية بعدد من التشريعات المختلفة الصادرة عن البنوك المركزية، والمصارف المفلسة يجري انتشالها بوصفها شبكات أمان تضمن الربحية المرجحة للمصارف الأخرى. ومن الجدير بالملاحظة أن النظم الأكثر توجهاً نحو السوق في تخصيص السلف والقروض - من مخلفات الامبراطورية العثمانية الموصوفة في الجدول رقم (١) - تميل أيضاً لأن تكون ذات مستويات أدنى من م.هـ.هـ. إن إسرائيل هي الاستثناء الواضح بشركاتها الاحتكارية المصرفية الأربع الكبرى العائدة للدولة. وكذلك فإن مصر تبدو منحرفة، نحو الاتجاه المعاكس: إن م.هـ.هـ. في مصر أدنى من أن يتناسب مع النمط المصري الجامد لتخصيص السلف والقروض، هذا النمط الذي يعكس العقبات البيروقراطية القائمة أمام الإصلاح القائم على التوجه نحو السوق.

مزال رأس المال المالي في المنطقة عمركاً إلى حد كبير بأيدي الدولة. إن الجدول رقم (٢) يبين خط الانتقال من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة فيما يخص رأس المال المصرفي وهو خط يتوافق مع مدى التمرکز في النظم المصرفية المعنية.

في هذا الجزء من العالم نرى أن كتلة رأس المال المالي الكبرى موضوعة في البنوك التجارية؛ فإضافة عدد قليل من مصارف التنمية المتخصصة وأسواق الأسهم والسندات المتخلفة ليس من شأنها، مادياً، أن تؤثر على الصورة. من الواضح أن لاجود لثل ذلك التمرکز في رأس المال الخاص الذي شكل إحدى سمات ألمانيا الامبراطورية. قد تكون إسرائيل مؤهلة لتكرار النموذج الألماني شريطة تحويل البنوك إلى

الجدول رقم (٢)
التمركز (مؤشر هـ.هـ.) والملكية

الملكية			تمركز السوق
خاصة	مختلطة	عامة	
		الجزائر - اسرائيل	مؤشر هـ.هـ. مرتفع أكثر من ٠,٢٥
	المغرب - تركيا	تونس	متوسط
لبنان		مصر	مؤشر هـ.هـ. منخفض أقل من ٠,١

القطاع الخاص وهي على حالتها المركزة الآن - وهذا أفق غير محتمل. غير أن المغرب وتونس وتركيا تشبه، من حيث صفة التمركز، ألمانيا لينين (لينين، ص ٣١). إن أقرب النظائر العربية هي المغرب، ومن شأن اشاعة الليبرالية التجارية حالياً، مضافة إلى تحويل اثنين من البنوك التي تملكها الدولة بأكثريتها إلى القطاع الخاص، أن تقود إلى قدر أكبر من مركزة رأس المال الخاص بين يدي الملك وحاشيته. وبالمقابل فإن نظام رأسمالية الدولة الكامل ذات يوم في مصر، يبدو أنه قد بات أقل تمركزاً مع تعرضه لاصلاح السوق.

نحو تفكك بروجوازيات الدولة:

في النموذج الدولي الخالص الذي ماتزال الجزائر مثلاً عنه، يكون المصريون هم أنفسهم موظفي الدولة دون زيادة أو نقصان. فالبنوك ليست إلا وكالات اتفاق مافي الخزينة من أموال. في السبعينات قامت حكومة يومدين بدفع هذا النظام إلى نهايته المنطقية حين طالبت كلاً من شركات القطاع العام بالارتباط الكامل والشامل بأحد مصارف الدولة الثلاثة. ومضت العملية خطوة أبعد عام ١٩٨٢ حين جرى حصر القطاع الزراعي بمصرف جديد تابع للدولة. أظهرت الجزائر جهلاً مطبقاً بالشؤون المالية وميلاتها بالسلطة السياسية - حين كررت أخطاء عبد الناصر. إذا لم يكن هناك فصل بين ادارة الدولة والمؤسسات المالية، فإن الدولة لا تستطيع أن تستفيد من التأثيرات المحفزة للمال.

قد تبقى الفروق بين القطاعين العام والخاص في النظام المصري سطحية ولكنها فروق أساسية وجوهريّة للدلالة على صورة الاستقلالية والمسؤولية المالية التي تستطيع أن تجنب المدخرات الداخلية والفروض الخارجية، يقول تيموني ميتشل «تقام البنوك لتقدم نفسها على أنها مؤسسات خاصة منفصلة انصفاً واضحاً عن الدولة. فظهور الدولة من جهة والمجتمع من الجهة الثانية على أنها شيان مختلفان يشكل جزءاً من طريقة الحفاظ على نظام مالي واقتصادي معين» (١٩٩١). ففي الجزائر تم تأسيس بنوك القطاع العام لتبدو مسؤولة في نظر المصارف الأجنبية الموازية. راح الجزائريون يصدرون التقارير السنوية

ويذهبون ببيانات الموازنة الدالة على تحقيق الأرباح الوفيرة عبر درجة أرقام قروض غير فاعلة. راحوا يقرضون من أسواق المال الأجنبية ويسدون قروضهم مباشرة للحفاظ على ثقة الدوائر المالية الدولية، غير أنهم لم يستطيعوا أن يعبثوا الادخارات الداخلية ناهيك عن ارساليات العمال الذين يشتغلون في الخارج.

جدول رقم (٣)
الودائع الزمنية، حسابات التوفير وحسابات العملة الصعبة
في البنوك ١٩٨٨

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
البلد	الناتج المحلي (الاجمالي (ن.م.أ))	أشياء التقود	ودائع جارية	نسبة أشياء التقود إلى مرض التقود	نسبة أشياء التقود إلى ن.م.أ	مرض التقود وأشياء التقود كتبتة إلى ن.م.أ
(بالعملات المحلية عام ١٩٨٨)						
الجزائر	٣٢٠	٤٠,٨	٢٥٢,٢	٠,١٦	٪١٢,٨	٪٩٢
مصر	٥٤,٦	٣٣,٩٧	٢٠,٥٨	١,٦٥٠	٪٦٢,٣	٪١٠٠
إسرائيل	٦٧	٤٧,٦٨	٣,٧٢	١٢,٨٢	٪٧١,٢	٪٧٧
الأردن	٢١٩٠	١٦١١	١١٦٧	١,٣٨	٪٧٣,٦	٪١٢٧
الكويت	٥٥٨٦	٤١١٠	٩٥٨	٤,٢٩	٪٧٣,٦	٪٩١
المغرب	١٨١	٢٤,٦	٦٢	٠,٤٠	٪١٣,٦	٪٤٨
العربية السعودية	٢٨٢	٨٤,٥	٩٣,٤	٠,٩٠	٪٣٠,٠	٪٦٣
سوريا	١٨٢	١٧	٨٦,٩٧	٠,٧٠	٪٩,٣	٪٥٧
تونس	٨٦٢٢	١٩٨٦	٢٤٩٤	٠,٨٠	٪٢٣,٠	٪٥٢
تركيا	١٠٠	١٥,٩	١١,٩٦	١,٣٣	٪١٥,٨	٪٢٨
الإمارات العربية	٨٦,٩	٤٧,٤	١٠,٧٥	٤,٤١	٪٥٤,٥	٪٦٧

المصدر: الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي.

يبين الجدول رقم (٣) مدى ضالة مآلودعه الجزائريون في صورة حسابات توفير أو حسابات بالعملة الأجنبية أو ودائع زمنية بالنسبة إلى عرض التقود. ويبين العمود الخامس نسبة الودائع الزمنية إلى الودائع الجارية لعدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٨٨. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري عالي التنقيد نسبياً (العمود السابع) إلا أن الحسابات والودائع المصرفية بأشكالها الثلاثة مثلت نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي تقل عن مثيلتها في أي بلد آخر في الجدول باستثناء سوريا.

فالاقتصادات الخاصة للنحكم ظلت عاجزة بوضوح عن تعبئة الادخارات تعبئة ناجحة. أما المصريون والمغاربة والتونسيون والأثرياء، رغم المداخيل الأرض بشكل ملحوظ بالنسبة للفرد، فقد كانوا أكثر نجاحاً. قد يكون جزء من تفسير ضعف الأداء في الجزائر كائناً في الاقتصاد غير الرسمي. فمن أجل اقتناص البضائع النادرة يجري الاحتفاظ بالأموال في الجيوب والفريشات لافي البنوك. إن نسبة السدات الائتمانية إلى الأشكال الأخرى من النقد، هي نسبة أعلى بكثير في الجزائر مما هي في بلدان المغرب الأخرى أو تركيا أو مصر.

ليست المسألة مسألة أن تكون البنوك ملكية عامة أو خاصة بمقدار ماتكمين في أن يراها الناس مستقلة ذاتياً (نسبياً)، باعثة على الثقة، محترقة، ومنفصلة انفصلاً كاملاً عن برقراطية الدولة (القائمة على النهب). لذا فإن النظام المصرفي، حين يكون متمتعاً بالاستقلال الذاتي، يكتسب نفوذاً من شأنه أن يفيد الإدارات المركزية ومشاريع الدولة جنباً إلى جنب مع أفراد المجتمع الآخرين. والبنوك العائدة للقطاع العام، شريطة ادارتها إدارة سليمة، تستطيع أن تقوم بالمهمة بالقدر نفسه من الجودة الذي تقوم بها البنوك الخاصة. تحاول الجزائر حالياً أن تحدث مثل هذا الإصلاح. إنها تسعى لحفز إدارة مسؤولة عن طريق تعيين موظفي دولة آخرين لإدارة صناديق المشاركة التي تملك أسهماً يملكها بنك عائد للدولة. وفي غياب أي رأس مال فعلي، فإن هؤلاء الموظفين سيكونون بحاجة إلى قدر كبير من الرأسمال المعنوي والأخلاقي حتى يتمكنوا من تحريك عجلة هذا النظام. إن الاحتمال الأقوى هو أن رأس المال الخاص سوف يفتقر النظام عبر المشاريع المشتركة وقد يصبح في النهاية الذيل الذي تتهز كلاب القطاع العام كما في مصر حسني مبارك. وكما في مصر أواخر السبعينات قد يجذب رأس المال الجزائري الخاص إلى نظام مصرفي ثم إصلاحه وقد يتدفق الأجانب. فبالإضافة لمشاريع الاستثمار الأوروبية ثمة رأس مال سعودي خاص تمت الموافقة على إعطائه حتى تأسيس بنك البركة الإسلامي (غير أن هذا المشروع قد يرجته السعوديون نظراً لتعاطف الجزائر مع العراق في حرب الخليج).

في الأماكن الأخرى ساهم رأس المال الخاص في إعطاء صورة تشي بقدر أكبر من الاستقلالية الذاتية عن النظم المصرفية المعنية، مما عزز قدرة الدولة على تعبئة الادخارات وتخصيص السلف والقروض. إن تركيا المؤهلة منذ ١٩٨٨ للحصول على قرض مالي ثان من البنك الدولي، تشكل أنجح الحالات في المنطقة. كما أن نظامها المصرفي يتسم بقدر عال من الطغموية. فأربعة بنوك - هي البنك الزراعي الذي تملكه الدولة، وبنكان للقطاع الخاص، وبنك العمل شبه الخاص - كانت تسيطر على ٥٣ بالمئة من الموجودات و٥٩ بالمئة من ودائع البنوك التجارية في ١٩٨٨. وأحد البنكين الخاصين، بنك مجموعة صابانجي، يتمتع بقوة استثنائية لأنه دائن فقط في سوق ما بين البنوك وبالتالي يستطيع أن يقي بنوكاً أخرى رهائن بين يديه. ظل صابانجي يتعاون مع الحكومة رغم تدهور شعبيتها بصورة مضطربة في أوساط رجال الأعمال. لذا فإن حكومة أوزال استطاعت أن تطبق إصلاحاتها المختلفة مثل إطلاق معدلات الفائدة وغيره مع استمرارها في ممارسة سلطة السوق لابقائها تحت الرقابة. وفي كل من تونس والمغرب فإن مستويات مماثلة من مركزة السوق وتقاليده الاندماج بين البنوك ساعدت على حدوث

اصلاحات مشابهة. أما في أجواء السوق المصرية المجزأة أكثر فقد تم، بالمقابل، تأخير الإصلاحات من قبل سلسلة من الحكومات القلقة.

غير أن رأس مال الدولة، في كل من هذه النظم، قد تم استكثاله جوهرياً برأس المال الخاص. فمع حلول عام ١٩٨٨ كان القطاع الخاص يشكل ٥٦٪ (بما فيه بنك العمل ١٣٪) من رأس المال و ٥٠٪ (بما فيه بنك العمل ١٤٪) من اجمالي الموجودات. أما القطاع الخاص المغربي فكان مسيطراً على ٥٠٪ من مجموع موجودات منظومة المصارف التجارية، مع بقاء أقلية ذات شأن من رأس المال بيد بنوك أجنبية، فرنسية بالدرجة الأولى (بنك المغرب، ١٩٨٩، ص ٨٧). أما في تونس فإن نظام الملكية المختلط كان أكثر تعقيداً؛ فبنوك القطاع الخاص الحقيقية كانت تملك حوالي ٣٤٪ من مجموع الموجودات في ١٩٨٧، مع معظم أسهم اثنين منها (ATB & UBCI) بأيدي أجنبية. أضف إلى ذلك أن أحد مصارف القطاع العام المربضة جداً كان يطالب شريكه الفرنسي بحقن كبيرة من رأس المال. كانت لدى مصر مايقرب من ثلاثة أمثال البنوك التجارية الموجودة في تونس، غير أن الاختلاط بين القطاعين العام والخاص بدا مماثلاً لما هو في تونس. ثمة أربعون مشروعاً مشتركاً وبنكاً خاصاً، بما فيها بنك اسلامي، كان يملك حوالي ٣٦٪ من الموجودات المصرفية التجارية في ١٩٨٦، مختزلاً الاحتكار التقليدي لمصارف القطاع العام الأربعة الكبرى.

أصبح رأس المال الخاص بدوره على كل من هذه النظم شيئاً شبيهاً بالاستقلال الذاتي مع تعزيز قدرة الدولة على استئثار المدخرات وتخصيص القروض والسلف. فسلطة السوق مقسمة مع طغم مالية جديدة ولكن التأثير الاجمالي إن هو إلا تشديد قبضة الدولة على الاقتصاد. وفيما تحلّي تلك المقولة الفارغة، بروجازية الدولة، مكانها لمثل طغمة مالية حقيقيين، فإن المدراء والمخططين يتمتعون بأفاق أرحب تطوي على اعطائهم قدراً حقيقياً من النفوذ الاقتصادي جنباً إلى جنب مع ممثلي الطغمة المالية هؤلاء. ففي تركيا، مثلاً، يستطيع عدد قليل من الساسة والممولين أن يصنعوا أو يدمروا جملة من المشاريع عن طريق اقرار ماإذا كانوا سيقبض قنوات الاقراض مفتوحة أم لا. كثيراً ماوجهت لاولئك طغمة احتكار قدر مفرط من النفوذ الشخصي، ولكن ذلك قد يكون جزءاً من طبيعة النظام. ومع ذلك فإن هناك جملة من القيود الدولية والداخلية مازالت موجودة: فمؤسسة بولي بيك التابعة لـ: اصيل نادر التي ظلت نشيطة في سوق تجارة الأسهم بلندن حتى عام ١٩٩٠، تعذر انتشارها واناؤها على الرغم من علاقات رجل الأعمال القبرصي التركي هذا الوثيقة برئيس الجمهورية. رفضت منظومة المصارف التركية أن تكفل. بات نظام التسليف شبيهاً بنظيره في ألمانيا ما بعد الحرب (زيسمان، ١٩٨٣)؛ فمطلو الحكومة يسامون المصرف المركزي ويختارون حلقة من المصرفيين يكون بعضهم مثليون لمجمعات كبرى عائلة للقطاع الخاص مقتنرة مالياً.

ربما كانت مصر والمغرب وتونس، جميعاً، سائرة في الاتجاه التركي ولكن اقتصاداتها ليست بعد على المستوى نفسه من التنوع أو التركيز في شركات احتكارية. لعل المغرب هي الأكثر شبيهاً بتركيا لأن الاحتكارات الفرنسية كانت تاريخياً الأكثر تمركزاً خلال الحقبة الكولونيالية وبالتالي الأقل تعرضاً للازماج جراء تدخلات سلطات التخطيط التابعة للدولة. لذا فإن من غير المستغرب أن يكون الإصلاح المصري

والمالي في المغرب قد سار بخطوات أسرع وقطع شوطاً أطول من أي مكان آخر. فحكومة جلالة تستطيع أن تتقاسم التفوذ مع الاحتكارات المتمركزة بأكثريتها بين أيدي أعضاء الأسرة المالكة. فلومنيوم نورد فريكان Omnium Nord Africain الخاصة هيمنة الأسرة منذ ١٩٨٠ اشترت أفضل البنوك المغربية الخاصة من حيث الأداء بعيد رفع الحكومة لأكثر القيود المفروضة على معدلات الفائدة وتخصيص السلف والقروض.

إن الشركات الاحتكارية الكبرى مثل أومنيوم ومجموعة كتاني (أو فوج وصابانجي في تركيا) أقل ظهوراً في مصر وتونس. مما لاشك فيه أن اسم عثمان أحمد عثمان في مصر يطفو على السطح دائماً لدى أي نقاش يثور حول النخب الاقتصادية، ولكن الشركات الاحتكارية الخاصة العائلة لعائلة عثمان هذا مبعرة بين جملة متنوعة من المصارف والمشاريع، وليست متمركزة في شركة قابضة واحدة فمؤسسة المفاولين العرب تبقى شركة قطاع عام بمقدار مانجج عثمان في تلهم الحسائر من جهة وتخصيص الأرباح من الجهة المقابلة. ربما كانت المجموعات ذات النمط التركي، التي تذكر بظاهرة رأس المال المالي لدى هيلفردنغ، مازالت تنطوي على قدر خفيف من روائع اللاشريعة في مصر الاشتراكية سابقاً، وقد يكون الأمر عائداً أيضاً إلى أن القطاع الخاص لم يجد بعد ما يكفي من الوقت، ببساطة ليصبح على مستوى أعلى من التنظيم. فالمجموعات التركية انطلقت، نهاية الأمر، في عقد الخمسينات.

يتكرر الوضع نفسه في تونس، فالمشروعات الشبيهة بمشروع بن يدر وين عبد الله والدوغري والجليلاني والمقداد وتختلف المفاولين لاندتمج في مؤسسات احتكارية قابضة كبرى. يعتمد المصرف التجاري الخاص الأكبر، BIAT، على العديد من صغار المساهمين ويديره غطط ووزير مالية سابق، لا رسالي من القطاع الخاص، أما مؤسسة CFCT التي هي المنافسة الرئيسة للمصرف التجاري آف الذكر فمرتبطة بأعمال بن يدر الأخرى ارتباطاً شديداً تجعلها عاجزة عن التنافس بنجاح. يبقى النظام المصرفي التونسي المتحرر، مثله مثل نظيره في كل من المغرب وتركيا طغموياً ولكن العناصر الفاعلة المتصاعدة، بأكثريتها، هي من موظفي المصرف المركزي الحاليين أو السابقين. وقد ظل هؤلاء يقاومون دخول أية دماء جديدة كما سنرى فيما بعد.

وحين يقف موظفو الدولة في طريق التغيير فإنهم قد يمنعون رأس المال المالي من أن يصبح مركزاً. إن نظاماً مصرفياً متركزاً في فروع وأجزاء متنوعة مثل النظام المصرفي اللبناني قد يشكل، بالاناسبة، نموذجاً معقولاً، بالقدر نفسه، لكل من مصر وتونس. فمع فقدان الموظفين لسلطتهم الرسمية على تخصيص السلف، من الممكن لنفوذهم الفعلي في السوق أن يتضاهل تدريجياً جنباً إلى جنب مع تضاول سيطرة القطاع العام على صغار المتنافسين الأضعف ولكنهم أقل ميلاً إلى التصادم فيما بينهم ومع السلطات الحكومية بالمقارنة مع المجموعات التركية والمغربية. ثمة مؤشرات معينة تدل على نوع من التجزئة في تونس. فالبنك الأكثر ديناميكية في القطاع الخاص التونسي بات منقسماً إلى خمسة فروع إقليمية بغية اختزال المسافة بين المصرفيين والزبائن. قد يتمكن الأقزام مع الزمن من تقييد غليفر العملاق، وقد بات موظفو البنك المركزي منذ الآن يعبرون عن بعض المخاوف.

وفي مصر شكلت البنوك المالية الإسلامية تهديداً للنظام المالي الرسمي عبر تركيزاتها الواسعة لرساليات العمال ومدخرات متسيب الطبقة الوسطى. استطاع الغرباء، عبر استخدام الاسلام كوسيلة علاقات عامة، أن يحتالوا على عشرات الألوف من المودعين، ولكن عملية الاحتيال سهلتها تلك الحدود والأسقف الجامدة غير الواقعية التي فرضتها الحكومة على ابداعات المدخرات. كما في تونس فإن الإصلاح المالي يواجه مازقاً حقيقياً.

فيدون قطاع خاص مركز ومطوع، يخاطب الإصلاح بإثارة منافسة حقيقية؛ غير أن الدولة لا تستطيع، مالم تبادر إلى الإصلاح، أن تستنهض عزيمة القطاع الخاص وتوظف قدرته على تخصيص القروض والسلف وتعبئة المدخرات. إن أحد تفسيرات الصدام الذي جرى بين الحكومة وشركات الاستثمار الإسلامية في صيف ١٩٨٨ هو أن الجهود التي بُذلت من أجل جعل هذه الشركات مؤسسات طيبة كانت قد أخفقت، وإلا فإن البنوك التجارية التابعة للقطاع العام كانت تستطيع أن تدعم الشركات المدارة ادارة سيئة تماماً كما سبق لها أن فعلت مع احداها في ١٩٨٦.

خلق برجوازيات جديدة:

إذا تمسكنا بالتعريف الماركسي للبرجوازية بوصفها طبقة مالكي وسائل الانتاج فإن حل البرجوازيات أن تكون مستندة إلى المشاريع. وفي الاقتصادات المثقلة بالديون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تشكل المصارف التجارية المزود الرئيس للمشروعات برأس المال العامل. وجباً إلى جنب مع مرافقها المصرفية الاستثمارية الأصغر حجماً بكثير فإنها تقوم أيضاً بتوفير رأس المال المالي لأن المشاريع مدعومة دعماً قوياً في سائر البلدان المعنية بالدراسة.

وإذا كان رأس المال المصرفي مترابطاً بدرجة واسعة مع المقترضين، فإن هياكل رأس المال للنظم المصرفية التجارية تتيح لنا التعرف بصورة أفضل على بني البرجوازيات الناشئة في المنطقة.

إن رأس المال المالي المكلف يتحمل مخاطر مصرفية (أي قروض) توازي عشرة أضعاف أو خمسة عشر ضعفاً من حجمه لايعدو بطبيعة الحال مباشرة إلى مشروعات أصحاب البنك فالمصرفيون المحترفون يتدخلون ويتوسطون وكلما كانت الاستقلالية الذاتية أكبر كانت الحصص المخصصة أعلى وأوفر. ثمة فيما يبدو حالات من التناسب العريض مازالت موجودة بين رأس المال والمصرفي والمقترضين؛ ففي مصر، مثلاً، تمثل مصارف القطاع الخاص إلى إقراض القطاع الخاص دون غيره على الاطلاق تقريباً. أما في لبنان فإن ممارسة بيع الديون لتوزيع الاضرار على عدد من البنوك الموزعة وفقاً للتقسيمات الطائفية كانت تميل إلى التعميم على الانقسام الطائفي، ولكنها بقيت ذات معنى في مجال اقتراض امكانات انجار عقلاتي باقتراض المخاطر وتوزيعها بين البنوك مع ايجاد تناسب واسع بين تقسيماتها الطائفية لرأس المال وتقسيمات مقترضها الموازية.

بالت النظم المصرفية الأكثر تمسكاً بالاستقلالية الذاتية في المنطقة، أي النظم المصرفية في تركيا ولبنان واسرائيل وفي المغرب بعد ١٩٩١، قادرة على ممارسة أكبر التأثير على التشكيل الطبقي، ولكنها في

الوقت نفسه ذات البرجوازيات الأشد رسوخاً (مع إمكانية استثناء إسرائيل التي تنتظر إعادة البنوك إلى القطاع الخاص عما سيجز مواضع مثل هذه الطبقة). أما نظام تونس الذي يتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية بالمقارنة مع النظام المصري فقد تتوفر له أكبر فرص تشكيل برجوازيته الجديدة. من الضروري أن نلاحظ أن البنوك تقدم نسبة عالية من قروضها إلى نسبة ضئيلة جداً من كبار المقترضين - ففي ١٩٨٦ تركز نصف السلف على ١٣٦ قرصاً فقط.

يكشف ابعان النظر في رأس المال المصرفي التجاري التونسي عن التسييس التالية:

جدول رقم (٤)

ملكية المصارف التونسية ١٩٨٧

اسم البنك	الموجودات (١٩٨٧)	نسبة الأسهم المملوكة لـ:		
		القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الاجنبي
BNT	١١٨٤	٥٨,٢٪	٤١,٨٪	-
SBT	١١٧٣	٥٦,٧٪	٤٣,٣٪	-
BIAT	٥٤٥	٨,٥٪	٥٦,١٪	٣٥,٤٪
UIB	٤٣٣	٥٧,٧٪	٢٥,٦٪	١٦,٧٪
BS	٤٣٠	٥١,٥٪	٣٣,٩٪	١٤,٧٪
BT	٣٧٩	-	٦١,٢٪	٣٨,٨٪
UBCI	٢٩٩	-	٤٨,٦٪	٥١,٤٪
CPCT	٢٦٢	-	١٠٠,٠٪	-
ATB	١٤٧	-	٣٦,٦٪	٦٣,٤٪
BFT	٦٠	٢٧,٧٪	٢٠,٣٪	٥٠,٠٪

يتوزع رأس مال BIAT على دائرة واسعة من أصحاب الفعاليات وأكثرهم من صفاقس؛ ورأس مال BT أقل توزعاً بين النخب السياسية في الساحل وخصوصاً المتصر؛ UBCI يمثل أصحاب الفعاليات من صفاقس مثله مثل BIAT؛ رجل أعمال من جربان يملك CPCT؛ يبدو أن له ATB مساهمين سياسيين في مشروع مشترك مع البنك العربي بالأردن؛ أما «القطاع الاجنبي» في BFT فكان في الحقيقة رجل أعمال تونسي شارك أميراً سعودياً. وقد تم نزع ملكية التونسي بسبب عدم انخراطه في نادي المصرفيين وهو الآن يسعى لاستعادة استثماره الذي سطا عليه البنك المركزي وال STB عبر اجراءات قضائية يعاد النظر فيها حالياً.

إن BIAT هو الأكثر ديناميكية بين هذه البنوك؛ بفضل الدعم الخليجي الذي يتمتع به ربما كان مالكا لما يكفي من رأس المال لتابعة زيادة حصته من السوق، وهو يمثل منذ الآن ١٥٪ من الودائع التجارية في تونس. إنه يقوم بإيجاد برجوازية جديدة أكثر من أي مصرف آخر؛ لقد تجاوز أصوله الصفاقسية منذ زمن بعيد وراح ينشئ مصارف اقليمية مستقلة. إنه يعمل بتنسيق كامل مع البنك التنموية العربية بعد تأسيسه في أوائل الثمانينات حين كانت حكومة المزالى المقترحة إلى القطع الاجنبي تغازل دول الخليج. أما البنك التي أسسها السعوديون والكويتيون والفطريون والامارات العربية المتحدة فلم تزد من رساميلها غير أنها تسيطر على ٣٦٪ من رأس المال المؤلف من الأسهم العادية والمستثمر من قبل البنوك التجارية والتنموية في المشاريع التونسية (APBT، ١٩٨٩). وحين قام هؤلاء في ١٩٩٠ بتجميد اعتماداتهم تمييزاً عن انزعاجهم من موقف تونس المتذبذب من أزمة الخليج، فإن عدداً من المشروعات الجديدة الهامة مثل المجمع السياحي، اضطر إلى التوقف.

إن امكانية بعض البنوك فيها وراء البحار هي الأخرى لفترة وشادة. ففي حين يتوقع للسقي بانك أن يعزز أسواقاً مالية فرعية وخدمات استهلاكية للشرائع العليا من الطبقة الوسطى التونسية، يقوم بنك BEST، وهو جزء من مجموعة البركة الاسلامية، بدور الطليعة في عمليات تمويل تعاضدية خالية من الفوائد، كما أن بنك قطر الاسلامي حصل على ترخيص لتأسيس بنك فيها وراء البحار. ولو تغلقت الحكومة (تحت تأثير أحداث الجزائر) عن ملاحقة التشكيلات السياسية الاسلامية لبادرت هذه البنوك إلى تمويل مشروعات تخص برجوازية جديدة ذات عقلية اسلامية.

أما رأس المال الفرنسي فكان عديم الفعالية نسبياً، وظل بشكل رئيس محصوراً في بنك القطاع الخاص وأميل في السنوات الأخيرة إلى أخذ الحصص بدلاً من الاستثمار مثل بنك BIAT في أسواق تنطوي على المخامرة. ورأس المال الفرنسي هذا احتفظ بمواقع أكثر أهمية في المغرب حيث المصارف التجارية ظلت محظوظة بقدر أكبر من الأسهم العائلة للأجانب. وفي المغرب ظلت البنوك الفرنسية مشاركة في أكبر البنوك CDM، SGMB، BMCI، BCM، BMCE و SMDC؛ أما بنك UNIBAN فهو اسباني، كما أن بنك آلفامن Algemeن والبنك العربي والسيتي بانك فهي بطبيعة الحال هولندي وفلسطيني وأمريكي. وفي إطار القطاع الخاص ثمة مجمعات مغربية كبرى تشارك في رأس مال BCM (منذ ١٩٨٩)، و Wafa و CDM، المصارف التجارية الثلاثة الأكثر نشاطاً. كما أن مؤسسة أونوميوم Omnium تسيطر على SBC.

مع رفع قيود التسليف والاعتدال قد تصبح البنوك المغربية أكثر حرية في البحث عن زبائن جدد، ولكن المجمعات القائمة ربما ظلت محظوظة بأفضليتها قد يكون التوجه نحو مزيد من التمرکز الأكبر. في الماضي حاول المقربون البربر عبر BMAO و Algemeن أن يكسبوا موطئ قدم في المؤسسة المالية التي ظلت فاسية بالدرجة الأولى. غير أن بنوكهم هي الأقل ريعية جراء مواجهتها صعوبات جليلة بسبب الفروض غير الفعالة. كذلك تعرضت الحركة المصرفية الاسلامية للاحباط. وخلافاً لما جرى في الجزائر وتونس رفضت المغرب السباح للبركة بقائمة مصرف.

جدول رقم (٥):

هيكل رأسمال البنوك المغربية

البنك	الموجودات (١٩٨٧) (بملايين الدراهم)	نسب الأسهم المأثلة لـ:		
		القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأجنبي
CPM	٣٧٧٢٠	٪١٠٠,٠٠	—	—
BMCE	١٣٦٦٣	٪٥٨,٧٣	٪٢٥,٥٨	٪١٥,٦٩
BCM	٨٥٧٨	—	٪٨٢,٢٤	٪١٧,٧٦ (يعد ١٩٨٩)
Wafa	٧٠٠٧	—	٪١٠٠,٠٠	—
BMCI	٥٨٩٠	٪١٢,٥٨	٪٣٧,٤٢	٪٥٠,٠٠
SGMB	٥٧٨٢	—	٪٥٠,٠٠	٪٥٠,٠٠
CDM	٥٦٠٠	٪٢٣,٢٠	٪٢٣,٦٠	٪٤٣,٢٠
SMDC	٢٦٥٧ (١٩٨٦)	—	٪٥٠,٠٠	٪٥٠,٠٠
UNIBAN	١٣٠٥	—	—	٪١٠٠,٠٠
SBC	٩٨٩ (١٩٨٦)	—	٪٨٤,٠٠	٪١٦,٠٠
Atgemen	٧٢٨ (١٩٨٦)	—	٪٥٠,٠٠	٪٥٠,٠٠
BMAO	٧٠٥ (١٩٨٥)	—	٪١٠٠,٠٠	—
Arab Bank	٥٤٤	٪٥٠,٠٠	—	٪٥٠,٠٠
Citibank	٣٠٢ (١٩٨٥)	—	٪٥٠,٠٠	٪٥٠,٠٠
المجموع:	٨١٤٦٩			

المصدر: GPBM ، ١٩٨٧ .

وفي الجهة المقابلة بدأ أوزال تركيا أكثر تصميماً على إعادة تشكيل البرجوازية . فهو لم يقف عند حد إعادة تنظيم اتحاد الغرف التجارية لاستئصال مؤيدي ديماريل بل استخدم عتلاته المالية لأغراض أكبر من ذلك ، سد قنوات التسليف بالنسبة لبعض خصومه السياسيين وشجع بنشاط رأس المال المالي الجديد القادم من دول الخليج . وما انطوى على مفارقة استثنائية أنه منح البركة والقيصل ، المجمعين الماليين الاسلاميين متعددي الجنسيات حق الدخول إلى تركيا جنياً إلى جنب بيت المال الكويتي .

خلال أيام بعد أن أصبح رئيساً للوزراء في ١٩٨٣ وقع أوزال قراراً يسمح لهذه المؤسسات بتأسيس بيوتات مالية خاصة كانت مستثناة من مختلف متطلبات ايداع الاحتياط في البنك المركزي كما

أعطيت جملة من الامتيازات الأخرى المختلفة التي مكنتها من أن تكون ذات أفضلية في التنافس مع البنوك التجارية الاعتيادية.

يبدو، مع ذلك، في تركيا على الأقل، أن الأموال الإسلامية لا تتولد بالضرورة بروجوازيات ذات عقلية إسلامية. فهذه البيوتات المالية الخاصة قامت بالدرجة الأولى بخدمة مجتمعات قائمة أبدت سرورها لشراء تحويل تجاري أقل ثمناً ولو بقليل، ولتجزئة الربح الخاص الممنوح من قبل الحكومة. أضف إلى ذلك أن بعض المشاريع الخاصة التركية الأشد اسلاماً نظرت إلى البيوتات المالية الخاصة نظرتها إلى البنوك الأخرى ورفضت التعامل معها. ومع حلول عام ١٩٩٠ كانت البيوتات المالية الخاصة قد فقدت الكثير من امتيازاتها الخاصة، كما أن تحول أوزال عن «حلفه المقدس» مع حزب الوطن الأم ربما كان منذراً بالمزيد من الحسائر.

وفي مصر أيضاً دأبت السلطات على تصفية بقايا أكثرية شركات الاستثمار الإسلامية؛ فحتى الشركتين السليمتين ظاهرياً، مجموعة الشريف وسعد كانتا تعانيان من أزمات سيولة في ١٩٩١. صحيح أن بنك فيصل الإسلامي في مصر (FITBE) في القطاع المصرفي التجاري نجح من المنافسة الإسلامية ولكن حجم ودائمه ظل راكداً منذ ١٩٨٤ لدى تحول الكثير من المودعين إلى شركات الاستثمار الأكثر ربحية. وفي إطار الدائرة الرسمية للمصارف التجارية - العملية والاستثمارية، فإن البنك الإسلامي الوحيد بقي في وضع المستقبل منذ ١٩٨٦ جراء الصراعات القائمة بين مساهمي. على الرغم من عدم نضج الظروف المناسبة لشطب إمكانية نشوء بروجوازية جديدة، إسلامية متميزة، فإن آفاق مثل هذه الإمكانية لم تمتد واحدة (أو مهددة) كما كانت في أواسط الثمانينات. فالأطر العامة للبرجوازية المصرية تبقى غير واضحة المعالم في نظر الكاتب ولابد من إجراء المزيد من البحوث حول بنى رأس المال وأنماط الاقتراض لدى البنوك المصرية التجارية والاستثمارية الموجودة في البلاد والتي يبلغ تعدادها أربعة وخمسين مصرفاً.

ثمة شيء واحد مؤكد. إن ثروة رأس المال الجديد التي دخلت في النظام المصرفي المصري منذ عام ١٩٧٥ تشر بظهور برجوازية جديدة محددة بشكل ملموس بوصفها برجوازية مؤلفة من مالكي وسائل الإنتاج. وعلى الرغم من أن العديد، مثل عثمان، انبثقوا من نظام رأسمالية الدولة الناصري، بعد أن كانوا وزراء سابقين وكبار موظفين ومدراء في القطاع العام الخ. . التحقوا بمجالس إدارات البنوك المقرضة - فإنهم يقومون بتطوير مشاريع جديدة، وفي بعض الحالات، يقيمون مشاريع قديمة موروثه من النظام القديم Ancien Regime (ساحية سعيد، ١٩٨٦).

قد يكشف المزيد من التحليل المقارن عن اتجاهات تفضل أنواعاً معينة من أصحاب الفعاليات أو المبادرين. فمعظم النظم المصرفية المستعرة تفتح الاعتمادات للزراعة والصناعات الملمعة للتصدير. غير أن الصراعات بين القطاعات ليست واضحة وبارزة على السطح. فالفقترضون يفصلون مواصفات مشروعاتهم بما يتناسب مع شروط التمويل. أضف إلى ذلك أن أي تجمع قد يشتمل على جملة متنوعة من المشاريع الزراعية والصناعية. قد يعتمد هذا المجمع أو ذاك إلى بمقته موارده من أجل الحصول على الحدود القصوى من التمويل، سواء في ميادين الصناعات الرامية إلى إنتاج بدائل السلع المستوردة أو في

مجالات الصناعات المنتجة للضائع المخصصة للتصدير. وكذلك فإن جماعات من صغار المبادرين تميل إلى تجنب الاستقطاب؛ فالـ UTICA في تونس مثلاً، يقوم بالتعميم على الحد الفاصل بين المصالح التصديرية ونظائرها القائمة على إنتاج بدائل السلع المستوردة؛ وفي إطار قطاع معين، مثل النسيج، تعارض المشروعات القائمة على التصدير والمعتمدة على مدخلات معينة منافسة الضائع الجاهزة (محمد بن عمار، UTICA، ١٩٩١/١/٧). أما القضية التي تهم بالدرجة الأولى بالنسبة للبرجوازيات الناشئة فهي مسألة ما إذا كانت التجارة الدولية تستمر في توسعها مع أوروبا في التسعينات أم لا.

تأثيرات التجارة المتسعة:

إذا افترضنا أن الجاهزة الاقتصادية الأوروبية أبرمت صفقات سخية مع «مكسيك» أوروبا - فإن على التجارة المتسعة، (لهذا السبب بالذات) أن تجلب معها عواقب ماثرة لبرجوازيات المنطقة. فمثل هذه الصفقات تهدد المالكين الذين يستغلون عناصر الإنتاج النادرة محلياً بشكل كثيف - مثل رأس المال - في حين تفيد أولئك الذين يتصرفون بموارد وفيرة - العمل. عبر تدقيق للمضاعفات السياسية التي تنطوي عليها نظرية ستولر - سامويلسون مع شرحها تاريخياً، يتنبأ روجوفسكي (Rogowski ١٩٨٩، ص ٨) بالمواقف التالية فيما يخص البلدان المتعرضة للتجارة المتسعة.

جدول رقم (٦):

التأثيرات المتوقعة للتعرض المتزايد للتجارة

نسبة الأرض إلى العمل منخفضة	نسبة الأرض إلى العمل عالية	
<ul style="list-style-type: none"> - انقسام ريفي / حضري - تخضع الأرض ورأس المال إلى تجارة حرة - مالكو الأرض ورأس المال في وضع هجومي - وضع العمل دفاعي - سياسة حمائية 	<ul style="list-style-type: none"> - انقسام طبقي - تخضع الأرض ورأس المال إلى تجارة حرة - مالكو الأرض ورأس المال في وضع هجومي - وضع العمل دفاعي - سياسة حمائية 	التقصاد متقدم
<ul style="list-style-type: none"> - تحالف ليبرالي - عمالي - على الطراز البريطاني 	<ul style="list-style-type: none"> - غير مؤكدة 	الحصيلة السياسية
<ul style="list-style-type: none"> - انقسام طبقي - يخضع العمل لتجارة حرة - العمل في وضع هجومي - الأرض ورأس المال في وضع دفاعي - سياسة حمائية 	<ul style="list-style-type: none"> - انقسام ريفي / حضري - تخضع الأرض إلى التجارة الحرة - مالكو الأرض في وضع هجومي - العمل ورأس المال في وضع دفاعي - سياسة حمائية 	التقصاد متخلف
<ul style="list-style-type: none"> - اشتراكية على الطراز الألماني أو إسبانية 	<ul style="list-style-type: none"> - شعبية على الطراز الأمريكي (١٨٩٦) 	الحصيلة السياسية

ليس لدى روجوفسكي شيء كثير يقوله عن فرسان التنمية المتأخرين جداً (المتخلفين اقتصادياً) أو الفقراء في رأس المال) ولكن النظرية تنطوي على إعجازات غنية. ففي البلدان الغنية نسبياً بالأرض لابد من نشوء صدوع بين الريف والمدينة من شأن الشعبية أن تغطيها، في حين أن الصراع الطبقي يكون أميل لأن يتطور حيث يكون التناسب بين الأرض والعمل أقل ملائمة وحيث تكون الزراعة قد تعرضت لقدر أكبر من الإهمال.

جدول رقم (٧):

مؤشرات عن التجارة الخارجية والنمو والأرض ١٩٨٨

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
البلد	نسبة المصادرات إلى ن.م. ١	نسبة الاستيرادات إلى ن.م. ١	مصدرات م	مصدرات م	نسبة قوة العمل في الزراعة	متوسط المساحة الزراعية (هكتار) للفرد
فئة البلدان المتقدمة	٪١٤,٢	٪١١,٣	٪٣,٦	٪٢,٣-	-	-
البلدان متوسطة الدخل	١٥,٥	١٥,٤	٥,٨	٪٠,٦	-	-
فئة الدخل الوسطى / الدنيا	١٦,٣	١٥,٤	٦,٠-	٪٠,٧-	-	-
الجزائر	١٤,٨	١٤,٣	٣,٤	٪٥,٩-	٪٢٢,٨	٦,٤٧
مصر	١٣,١	٣١,٤	٦,٢	٪١,٥	٤١,٢	٠,٦٣
إيران	لا معلومات	٥, -	-	-	٣٨,١	٥,٦٠
العراق	٢٦,٥	٣٠,٧	-	-	٢٩,٩	٥,١١
إسرائيل	٢١,٤	٣٣,٤	٧,٦	٤,٤	٥,٦	٧,٣٠
الأردن	٢٢,٤	٧٠,٥	٦,٥	٠,٣	٤,٣	١٦,٥٥
الكويت	٣٥,٩	٢٦,٨	٢,٩ -	٪٥,٥-	١,٩	٣,٤٤
المغرب	١٦,٥	٢١,٩	٥, -	١,٨	٤٣,١	٣,٣٢
العربية السعودية	٣٠,٢	٢٦,٧	١٦,٣ -	٪٩,٣-	٨,٤	٩,٥٧
سوريا	٩, -	١٤,٩	٠,٥ -	٪٢,٨-	٤٦, -	٥,٧٦
تونس	٢٧,٤	٤٢,٤	٣, -	٪١,٦-	٣٠,٢	٩,١٣
تركيا	١٨,١	٢٢,٣	١٥,٣	٪١٠,٣-	٦٠, -	٢,٤٨
دولة الامارات	٥٠,٣	٣٠,٣	٠,١	٪٧,١-	٤,٩	٠,٤٩

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ ..

في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكون التجارة الخارجية، مع أوروبا في المقام الأول، أعل بشكل ملموس من المعدلات الاعتيادية في البلدان المدينة وفي البلدان ذات المداخل المتوسطة والأذن من المتوسطة. والجدول رقم (٧) بين أن نسبة الصادرات، باستثناء الجزائر ومصر وسورية، إلى الناتج المحلي الإجمالي (الحقل ٧) كانت أعل بقليل من النسبة الموجودة في البلدان المدينة والتي هي دون الوسط من حيث الدخل. بدت البلدان المصدرة للنفط متخلفة في حين سجلت تركيا قفزات كبرى إلى الأمام (وإن كانت عمليات التصدير الوهمية الزائفة التي قام بها الباحثون عن الدعم قد أدت إلى تضخيم الأرقام). ومن بين الجهات المصدرة للنفط، كانت الصادرات الجزائرية والتونسية الأكثر تنوعاً تزيد بسرعة أكبر من نظيراتها في البلدان الخليجية الأغنى. باختصار بدت «مكسيك» أوروبا منسجمة مع نموذج للتجارة المنسمة.

وحسب المعايير الأمريكية اللاتينية بدت المنطقة بأكثريتها فقيرة بالأرض وفقيرة أيضاً من حيث رأس المال. ومن هذه الناحية على الأقل يمكن اعتبار هذه المنطقة شبيهة بألمانيا بيسارك. ومن بين البلدان التي تسوق نسبة عالية من القوة العاملة إلى ميدان الزراعة (العمود ٦) فإن تونس وحدها بدت مالكة لقدر معقول من التناسب بين الأرض والعمل (العمود ٧)، غير أننا نعلم أن المساحة المجردة للأرض القابلة للزراعة يمكن أن تكون مؤشراً شديد التضليل. فكل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس تتمتع بطاقة ذات شأن تؤهلها لتحقيق تنمية زراعية.

إذا كان شيخ قدر أكبر من الصراع الطبقي في المنطقة كامناً وراء توسع الصناعات ذات التوجهات التصديرية، فإن من الممكن أيضاً توقع نشوء تحالفات بين رأس المال المالي والمصالح الزراعية تماماً كما أنتج رأس المال المالي تحالفاً بين القطاع (اليونكر) والصناعيين في ألمانيا بيسارك. قد تتولى تركيا مهمة الريادة. فبعض المجمعات الصناعية مثل مجمع تشخورفا، لها جذور عميقة إلى أصول زراعية تجارية، في حين أن مجمعات أخرى مثل صابانجي دأبت على تمويل الصناعة لتجنب بلرة الريف. إلا أن صابانجي بات الآن يقود اتجاهاً يرمي إلى الاستئثار في مشروع الحكومة الهائل المعروف باسم GAP لتطوير جنوب شرق الأناضول. وقد يبادر القطاع المصرفي هو الآخر إلى إقامة تحالف دفاعي بين الزراعيين وبين غيرهم من عناصر البرجوازية الجديدة من أجل إيجاد أنماط تقليدية من التنوع في سبيل ادامة، «والشريحة الثانية» في مصر (بائندر Binder ١٩٧٨). إلا أن مثل هذا الجمع لا يبدو محتملاً في الجزائر وتونس، وإن كان النظامان كلاهما يشجعان الآن الزراعة الخاصة. أما في المغرب، كما هي الحال في تركيا، فإن رأس المال الدفاعي متحالفاً مع مصانع زراعية جديدة (مصالح ورثت مزارع كولونيلية قديمة) قد يمكن تصوره ميالاً إلى القبول بكارتيلات (مجمعات احتكارية) وغيرها من المجمعات المعتمدة، في التحليل الأخير، على نظام تسلطي.

يوحى مخطط روفوسكي بملاحظة أخيرة: قد تستطيع إسرائيل الفنية برأس المال (عبر التقويض) أن تحافظ على تحالف ليبرالي - حالي معين طلالاً ظلت الراسمائل الأمريكية متدفقة عليها. ولكن السؤال هو: مالنذي سيحصل لأمريكا الآن وهي تحتل مكاناً لها في الربيع الأهل إلى اليسار؟

خاتمة:

حاولت هذه الورقة أن تحدد الأهمية السياسية للمصارف التجارية في البلدان النامية المتأخرة التي لم تعد فقيرة جداً للإفادة من الدعم المالي أو غنية جداً للاستغناء عن مثل هذا الدعم. ففي الأسواق المجزأة والكتيكة تكتسب البنوك أهمية أكبر بوصفها مصادر لرأس المال المالي منها بوصفها أسواقاً لتبادل السندات والأسهم. وحين تمنح البنوك قديراً ذا شأن من الاستقلالية الذاتية، بما في ذلك مكانة الملكية الخاصة من الناحية القانونية، فإنها تزيد من مساهمتها في تعزيز القدرات المالية للدولة أكثر من البنوك الحكومية التابعة بخنوع. وهذه القدرات تستطيع بدورها أن تسبغ صفة الحيوية على المقولة المجردة لبرجوازية الدولة عن طريق تمويل مشاريعها. وتستطيع البنوك أيضاً أن تعيد تشكيل أو تعيد توجيه البرجوازيات الموجودة، ولكن ذلك ينطوي على مفارقة معينة، فكلمة كانت البرجوازية القديمة أو التجمعات (الأجنبية) أقوى كانت عملية تحرير النظام المصرفي التجاري بالنسبة للدولة أقل إبلاماً من الناحية السياسية، ولكن احتمال أن يقضي النظام المحرر إلى إعادة بناء النظام الاقتصادي فعلياً يكون أقل. أما مواجهة قطاع خاص أضعف وأكثر غمراً فقد تكون، بالمقابل، أصعب سياسياً بالنسبة للحكومة حين تبادر إلى تحرير بنوكها خشية فقدان السيطرة. في المحصلة قد يكون النظامان المصري والتونسي، وإن كانا أقل تحملاً بالاستقلالية من نظيرهما المغربي والتركي، في وضع أفضل من حيث القدرة على إعادة بناء المجتمع المدني.

كان أحد أهداف هذه الورقة متركزاً على وضع الطغمة المالية الجديدة (التي مازالت تشمل مصر وتونس إضافة إلى المغرب وتركيا) في سياق إقليمي. لاشك أن حقن الرسائل الترويجية الآتية من الدول الخليجية العربية من شأنها تحسين آفاق بروز طبقات ناشئة من المبادرين وأصحاب الفعاليات. ربما ساعدت الآمال المعلقة على قيام نظام عربي جديد، هذه الآمال التي برزت كثيراً في السبعينات، على دفع بعض البلدان الأقفر نحو الربع الأعلى إلى اليمين في مخطط روجوفسكي (انظر الجدول رقم ٦)، وعلى الباس ثوب إسلامي جديد لتحالف رأس المال والعمل وفق نموذج غلادستون العائد للقرن التاسع عشر، ولكن تلك الآمال ماثبتة أن تبددت. صحيح أن بعض الأموال الخليجية أكملت بنى رأس المال المالي في كل من الجزائر ومصر وتونس وتركيا (ففي المغرب كما في سورية تبدو هذه الأموال متركزة في المقام الأول على تمويل النفقات الحكومية الجارية)، غير أن الأسر الحاكمة لم تكن قط ذات شهية كبيرة لاختبار المخاطر العربية. قد تؤدي حرب الخليج إلى إعادة تنشيط برامج المساعدات الرسمية - تقديم المنح والكتافات لأطراف التحالف المنتصر بما فيها مصر وتركيا والمغرب - ولكن معظم الاستثمارات الخليجية، العامة منها والخاصة، ستظل بعيدة ومتردة تاركة «مكسيك» أوروبا لتعنى بها أوروبا نفسها، وبدون التوصل إلى حل سياسي شامل بما في ذلك انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان وفلسطين المحتلة، فإن من غير المحتمل نشوء بنك تنموي شرق أوسطي ناهيك عن قيام مؤسسة بترو دولارية شرق أوسطية (روزن، نيويورك تايمز، ١٩٩١/٣/٢٥).

على الرغم من أن فرضية لينين القائمة على الرأسمالية الاحتكارية (المتأصلة في رأس المال المالي للمصرفين) لم تكن فعالة ومؤثرة خارج الامبراطورية الألمانية، أو ألمانيا الامبريالية، فإن مفهومه الملازم القائم على الطغمة المالية، وهو مأخوذ من هيلفردينغ. بشكل مساهمة في تحليل البرجوازيات الناشئة في منطقتنا. ثمة مجتمعات أو «جماعات» (سعدى، ١٩٨٩) مالية عملاقة استطاعت أن تتجرع تحالفات يمين - وسط مستقرة نسبياً في كل من المغرب وتركيا. فهاتان الدولتان المدينتان تكيفتا مع متطلبات النظام المالي الدولي عبر تبنيها لجملة من «التعديلات» و«اشكال التلازم»، دون سف طغمتها المصرفيتين. إن الدولتين بقيان قويتين وقادرتين حسب التوقعات على مواجهة أية صراعات طبقية جديدة إذا أخفقت الصدور القائمة بين المدينة والريف في تخفيفها.

قد تكون حزم التكيف أو التلازم المألوفة التي تقترحها مؤسستا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أميل إلى زرع عدم الاستقرار في الجزائر ومصر وتونس على المدى القصير، لأن أية اشاعة حقيقية للبرالية المالية من شأنها بالضرورة أن تغضي إلى التجزئة المفرطة للنظم المصرفية المستقلة ذاتياً جديداً. قطعت مصر أطول المسافات، وإن لم تبلغ أبعد النقاط، على الطريق المؤدي إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً ونظام مصرفي أكثر تفتحاً بالحرية، ولكن البنوك لا تحمّل إلى الاندماج، ناهيك عن نقص سيطرتها على موجودات ذات قدر كبير من المحتوى الصناعي. فالمجتمعات الشبيهة بقوج وصابانجي التركيين لانتشاً بين عشية وضحاها. تبدو بلدان شمال افريقيا في مواجهة خيارات بالغة الصعوبة والحدة. فكل منها بحاجة ماسة إلى نظام مصرفي مستقل ذاتياً لتوسيع قدراتها السياسية على اخضاع قطاعات عامة غير متناغمة للسيطرة، ولاجتذاب ارساليات المال والاستثمارات الأجنبية، ولايقاف عملية هروب رأس المال، غير أن الاستقلال الذاتي الحقيقي قد ينطوي على نظام مجزأ وممزق قادر على التهرب من رقابة الدولة من شأنه أن يبعثر السلطة ويهدد الوصاية السياسية. باتت مصر سائرة على طريق التجزئة والتمزيق، وقد تكون الجزائر وتونس جاثمتين إلى الحد الذي يجعل رأس المال فيها عاجزاً عن مقاومة اغراء اللحاق بمصر، على الرغم من أن الجرعات البترودولارية التي تترجم إلى أسعار أعلى للغاز في ١٩٩١، من شأنها بالضرورة أن تخفف من الألم بالنسبة للجزائر. هل توجد اقتصادات سياسية مرشحة لأن تصبح مليئة؟ ربما كان العراق منافس مصر، يواجه مثل هذا الاحتمال بصورة فعلية ١؟.

مراجع البحث:

- تقرير ١٩٨٩ ، رابطة علمي البنوك التونسية (APBT) ، تونس ، ١٩٩٠ .
- بنك المغرب - التقرير السنوي ١٩٨٩ ، الرباط ، ١٩٩٠ .
- بايندر، ليونارد، في لحظة من الحليس ، شيكاغو، ١٩٧٨ .
- كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان، باريس، ١٩٧٦ .
- مجموعة البنوك الحترقة في المغرب (GPBM) ، حولية بنوك المغرب، ١٩٨٧ الدار البيضاء .
- رودولف هيلفردبنغ، رأس المال المالي، لندن، ١٩٨١ .
- جون أ. هوبسون، الامبريالية: دراسة، لندن، ١٩٠٢ .
- سامية سعيد إمام، من يحكم مصر؟ (بالعربية)، القاهرة، ١٩٨٦ .
- ف. أ. ليتين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية نيويورك، ١٩٣٩ .
- رعي ليهو، القلاح المغربي مدافعاً عن العرش، باريس، ١٩٨٥ .
- ميد، ميدل ايست ايكونوميك «ايجيست (لندن)» .
- نيحولي ميشل وحدود الدولة: خلف النظرات الدولتيه وستقديا»، مجلة أمريكان بوليتكال ساينس ، ١/٨٥ (آذار، ١٩٩١) .
- كليمنت هنري مور، «مازق السجناء المالية: مستقبل لبنان؟»، مجلة أمريكان بوليتكال ساينس ، ٨١ : ٢٠١ - ٢١٨ (آذار، ١٩٨٧) .
- رونالد روغوفسكي، التجارة والتحالفات: تأثير التجارة على التحالفات السياسية الداخلية، برينستون، ١٩٨٩ .
- لاري روزن، «جمع الثروات في الخليج»، نيويورك تايمز ١٩٩١/٣/٢٥ .
- محمد سعيد سمدي، المجموعات المالية في المغرب، الرباط، ١٩٨٩ .
- جوزيف شومبيتر، الامبريالية والطبقات الاجتماعية، نيويورك، ١٩٨٩ .
- زيبسان، جون، الحكومات والأسواق والنمو: النظم المالية وسياسة التغيير الصناعي، ايثاكا، جامعة كورنيل، ١٩٨٣ .

١ - خطوات التصنيع الأولى:

في عام ١٩٤٣ ألغى الانتداب الفرنسي ونالت سورية استقلالها السياسي في نيسان ١٩٤٦ بعد جلاء الجيوش الأجنبية عنها وقيام حكم «بورجوازي اقطاعي». وقد واجهت البورجوازية الصناعية، في مرحلة الاستقلال، صعوبات كثيرة أهمها: قلة الرسائل، ضيق السوق الداخلية، عدم ثبات السوق العربية المجاورة، ضعف تطور طرق المواصلات، ضعف إنتاج الطاقة، ضعف التجهيزات وقلة الكوادر الكفؤة، قلة منابع التراكم، بقاء بقايا النظام نصف اقطاعي ومشاركة القوى اقطاعية في الحكم، قوة البرجوازية التجارية بما فيها الجناح الكومبرادوري، الخوف التاريخي للرأسمال التجاري والربوي القوي من المشاركة النشطة والفعالة في التصنيع ولهذا فإن قسماً من أمواله كان يعصرف في شراء العقارات أو يتحول إلى ذهب يخبأ في الصناديق للأيام السوداء، إحصام البنوك الأجنبية عن تمويل المشاريع الصناعية مما دفع الدولة البورجوازية إلى تأسيس البنك الصناعي عام ١٩٥٩ .

إلى جانب هذه السليات وجدت عوامل أسهمت في تطور الصناعة مثل استخدام التراكمات المالية المتوفرة أثناء الحرب العالمية الثانية^(١)، طموح البورجوازية الصناعية إلى بناء اقتصاد وطني، الخبرة التاريخية للقوى الحرفية التي كانت تستوعب التكنيك الحديث بصعوبات قليلة، ضعف السوق الرأسمالية العالمية بعد الحروب الذي خلفته الحرب الثانية، ظهور المعسكر الاشتراكي وسوقه الواسعة، ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد وقيام رأسمالية الدولة بعد تأميم الرأسمال الأجنبي، الوعي السياسي للقوى السياسية اليسارية، التي أبدت التصنيع

عبد الله حنا

فصل من

تاريخ البرجوازية السورية

الاستقلال ،

الصناعة الوطنية ،

وملكية الأرض

١٩٤٣ - ١٩٥٩

— هذا البحث هو جزء من خطوط
يعد للنشر عن تاريخ البرجوازية السورية
الاقتصادي والسياسي والفكري .

بشقيه الخاص والعام (عن طريق الدولة) أثناء الحرب العالمية الثانية وبسببها تمكنت البورجوازية التجارية السورية من تحقيق أرباح وفيرة من تجارة الجملة والسوق السوداء^(١). وعن هذا الطريق قامت البورجوازية بتطوير الجهاز الصناعي السابق وتأسيس فروع صناعية هامة بعد أن أمسى القرار السياسي والاقتصادي من صنع يديها، مما مكنتها نسبياً من تطبيق حماية جمركية.

وقد شهد العام الأول للاستقلال، عام ١٩٤٦ تأسيس ٢٥ مشروعاً معظمها صناعي منها الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخفاسية) التي حكمت سورية أكثر من عشر سنوات، شركة الاسمنت في حلب، التبريد في دمشق، السكر والمنتجات الزراعية-دمشق، المصايغ في حلب شركة الانشاءات في دمشق، الطيران السورية في دمشق، الزيت والصابون في دمشق.

ولوحظ في عام ١٩٤٦ أن عدداً من الأفراد، من بينهم النساء كانوا يبيعون مالهيم من ملكيات صغيرة وحلي وأموال منقولة ويخرجون مالدخروهم ليدفعوا كل ذلك اكتنايات في أسهم هذه الشركات. ولكن الفشل الذي رافق بعض هذه الشركات حل صغار المساهمين على عدم مؤازرة الحديد منها. وظهر ذلك جلياً عندما طرحت الدولة أسهم شركة مرفأ اللاذقية على الاكتتاب فلذا بجمهور صغار المساهمين يقف موقف المتفرج^(٢).

ولهذا فإن عام ١٩٤٧ شهد نوعاً من الركود فلم ينشأ أكثر من عشر شركات منها: شركة النسيج السوري بحلب، وفي عام ١٩٤٩ ظهرت إلى الوجود خمس شركات المفازل والمناسج بحلب. وفي سنة ١٩٥٠ قامت سبع شركات منها: شركة مرفأ اللاذقية وشركة الانشاءات في حمص والصناعات الميكانيكية بدمشق. وفي عام ١٩٥١ قامت خمس شركات فقط ولكن عام ١٩٥٢ شهد حملة واسعة لتأسيس الشركات تجاوزت العشرين شركة صناعية وتجارية بسبب الاستقرار الاقتصادي بعد الاستقلال الجمركي عن لبنان واطمئنان البورجوازية السورية على ملكيتها وأموالها ويبدو ذلك واضحاً في أواسط الخمسينات حيث توسعت رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، وفي عام ١٩٥٤ وحده بلغ مجموع رأسمال الصناعات المرخص بها عدا النسيج ١١ مليون ل.س في حين بلغت حصة النسيج ٣٦,٢٧ مليون ل.س^(٣).

لتخذ التطور الصناعي في الخمسينات شكل توسيع ومكننة المؤسسات القائمة من جهة وتأسيس معامل حديثة في نفس الفروع الانتاجية القديمة. وهكذا نرى أن الصناعات الرئيسية، التي وجدت في سورية عام ١٩٥٧ هي: الاسمنت، الجير الاسفلتي، الغازات السائلة (أوكسجين) الألبسة الداخلية، الأحذية المطاطية، الأجواج، البسكويت، التبغ والتبناك، التريكو والجوارب، الدهانات، الزجاج الآلي، زيت الزيتون، زيت نباتي، سكر، صمن نباتي، السوائل الكحولية، الشوكولاته، الصابون، عرق السوس، غزل خيط الصوف، غزل القطن، غزل الحرير، القوة الكهربائية المولدة، الكبريت، الكونسروة، المكرونة، الملح، منسوجات حريرية وقطنية، ورق السجائر^(٤).

والجداول الثلاثة^(٥) التالية تعطينا صورة واضحة عن تطور الشركات الصناعية والتجارية خلال فترة الاستقلال الأولى (١٩٤٥ - ١٩٦٠) وتوزع هذه الشركات جغرافيا على المحافظات ونشاط هذه الشركات في القطاعات الانتاجية.

جدول رقم (١):

عدد الشركات المساهمة الصناعية والتجارية
وردوس أموالها في نهاية الأعوام ١٩٤٥ - ١٩٦٠

السنوات	الشركات الصناعية		الشركات التجارية		المجموع	
	العدد	رأس المال (ألف ليرة)	العدد	رأس المال (ألف ليرة)	العدد	رأس المال (ألف ليرة)
١٩٤٥	٨	٢٢,٠٥٥	٨	٢,٤٩٣	١٠	٢٤,٥٤٨
١٩٤٦	١١	٧٤,٩٧٥	٥	٢,٤٩٣	١٦	٧٧,٤٦٨
١٩٤٧	١٤	٧٥,٦٥٤	٨	٣,٣٩٨	٢٢	٧٩,٠٥٢
١٩٤٨	١٥	٧٦,١١٥	٨	٣,٣٩٨	٢٣	٧٩,٥١٣
١٩٤٩	٢٠	٧٨,٥٣٢	٨	٣,٣٩٨	٢٨	٨١,٩٣٠
١٩٥٠	٢٤	١٠٠,٣٤٢	١٠	٥٩,٤١١	٣٤	١٥٩,٧٥٣
١٩٥١	٢٦	١٠٣,٥٩٤	١١	٦٠,٥١١	٣٧	١٦٤,١٠٥
١٩٥٢	٢٩	١٠٥,٤٣٤	٢٨	٦٩,٥٦١	٥٧	١٧٤,٩٩٥
١٩٥٣	٣٣	١٠٩,٥٧٥	٣٣	٧٠,٤٩٦	٦٦	١٨٠,٠٧١
١٩٥٤	٣٨	١٣٦,٣٠٠	٤٦	٨٠,١٠٣	٨٤	٢١٦,٤٠٣
١٩٥٥	٤١	١٥٠,٣٤١	٥٢	٨١,٩٩٣	٩٣	٢٣٢,٣٣٤
١٩٥٦	٤٦	١٦٣,٦٣٢	٥٨	٨٦,٣٦٨	١٠٤	٢٥١,٠٠٠
١٩٥٧	٤٨	١٦٤,٣٣٢	٦٢	٨٨,٦٣٨	١١٠	٢٥٢,٩٧٠
١٩٥٨	٤٩	١٦٤,٧٦١	٦٧	٩٠,٧٠٣	١١٦	٢٥٥,٤٦٤
١٩٥٩	٦٢	١٨٢,٢٣٤	٧٢	٩٣,٠٦٦	١٣٤	٢٧٥,٣٠٠
١٩٦٠	٧٥	١٨٨,٦١٠	٧٨	٩٥,٧١٧	١٥٣	٢٨٤,٣٢٧

جدول رقم (٢):

الشركات المساهمة ورؤوس أموالها حسب نشاطها في المحافظات في نهاية عام ١٩٦٠

المحافظة	الشركات الصناعية العدد رأس المال (ألف ليرة)	الشركات التجارية العدد رأس المال (ألف ليرة)	المجموع العدد رأس المال (ألف ليرة)
دمشق	٣٨	٦١	١٣٤,٤١٩
حمص	٨	١	١٥,٩٣٠
حماة	٤	١	٥,٣٠٣
اللاذقية	٣	٤	٥٩,٦٥٩
إدلب	٤	—	٩١٣
حلب	١٦	١١	٦٧,٦٧٣
دير الزور	٢	—	٤٣٠
المجموع	٧٥	٧٨	٢٨٤,٣٢٢

جدول رقم (٣):

رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية حسب نوع الصناعة والمحافظات

في نهاية عام ١٩٦٠ (بألف الليرات السورية)

نوع الصناعة	المحافظة						المجموع
	دمشق	حمص	حماة	اللاذقية	إدلب	حلب	دير الزور
المواد الغذائية	٣١,٢٢٧	٤٣٠	٤٦١	—	—	٨٠٠٠	—
المشروبات الروحية	٣٥٠	—	—	—	—	٣٠٠٠	—
الغزل والنسيج	٤٥,٥٦٦	٣٣٨٥	١٨٠٠	—	—	٢٧٦٧٣	—
الأخشاب	—	—	—	٤٠٠٠	—	—	—
السورق	٣٠٠	—	—	—	—	—	—
الكاوتشوك	٢٥٢	—	—	—	—	—	—
المواد الكيماوية	٤,٧٥١	٢٠٠	—	—	—	٢٦٨	—
المواد غير المعدنية	١٩,٢٢٠	٩,٦١٤	٢٦٩٢	—	—	٢٠,٠٧٦	—
المنتجات المعدنية	٢,٨٣٧	—	—	—	—	٣٨	—
المقالم والاسفلت	—	—	—	٤٠٠	—	—	—
توليد الكهرباء	٢٤٠	٢٨٧	١٠٠	—	٩١٣	١٠٠	٤٣٠
المجموع	١٠٤,٧٤٣	١٣,٩١٦	٥,٠٥٣	٤,٤٠٠	٩١٣	٥٩,١٥٥	٤٣٠

اتخذت معظم المؤسسات الجديدة شكل شركات مساهمة وندر إن وجدت شركات فردية. وبما أن الفروع الأكثر دراً للربح (الأقراض والتجارة) كانت في يد رؤوس الأموال الأجنبية، فإن التراكيب المالية الناشئة اتجهت إلى الصناعة^(١) ولكن قوام الصناعة تميز بقوضى الانتاج، وبالفائض الكبير للمنتجات وخاصة في صناعة النسيج. وهذا مادفع البورجوازية السورية للبحث عن أسواق خارجية عربية الأمر الذي قوّى من المطامح الوحشية للبورجوازية السورية، التي كان يمثلوها في الدولة يرددون دائماً بأن البلاد العربية المجاورة هي الأسواق الطبيعية لمنتجاتها الصناعية^(٢) ويلاحظ دائماً حرص الحكومات المتعاقبة والمهينات الاقتصادية على تنظيم العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية وعلى عقد اتفاقات اقتصادية تفصيلية. ومن جهة أخرى فإن الدولة، التي تحتل فيها البورجوازية موقع الصدارة سمت دائماً لحماية الانتاج الوطني في المحسّنات وتوفير الأسواق الداخلية والخارجية.

ولكن الخلل كثيراً ما كان يصيب الكيان الصناعي عندما تتوتر الأجواء السياسية مع البلدان المجاورة، أو في حالة إصابة هذه البلدان بالجفاف وتقلص مقدراتها الشرائية. ومثال على ذلك صناعة الحرير الصناعي الذي أنتجت سورية منه سنة ١٩٥٥ مئة مليون متر لم يستهلك منها في الداخل سوى ٢٠ أو ٣٠٪ ولكن الأسواق العربية لم تستطع استهلاك الباقي بسبب أوضاعها الاقتصادية آنذاك.

وعندما فقدت المواد الأولية وأغلق العراق أبوابه في أوائل عام ١٩٥٦ توقفت معامل النسيج في دمشق وحمص وحلب مما أدى إلى تسريح العمال وانتشار البطالة في صفوف العمال الذين تظاهروا في دمشق وحلب وحمص وهم يصيحون «نحن جوع عملاً»^(٣).

حتى عام ١٩٥٢ كان النظام الساري في الميدان الصناعي يقضي بأن يتمتع الفرد بحرية العمل والانتاج وممارسة نشاطه الاقتصادي حسب مصلحته الرأسمالية التي يقدر حدودها بنفسه غير أن هذا النظام المطلق لم يمد يتلاءم مع الأوضاع الجديدة. فحرصاً من الدولة على استقرار الحياة الاقتصادية والقضاء على الأزمات التي تتجلب بكساد المنتجات وهبوط الأسعار وانتشار البطالة كان لابد لها وأن تفرض رقابتها على المؤسسات الصناعية. وبسبب هذه الأسباب الموجبة صدر المرسوم التشريعي رقم ٤٧ تاريخ ١٩٥٢ لتنظيم الصناعات السورية الذي نص على أنه «لا يجوز تأسيس عمل للاستثمار الصناعي أو مزاوله مهنة صناعية إلا بإجازة من وزير الاقتصاد» أما المؤسسات القائمة فمجازة حكماً^(٤).

وبعد ذلك بقليل صدر في ١٩٥٢/١١/٦ مرسوم لتنظيم ممارسة المهن الصناعية والتجارية والحرية^(٥) كما صدرت قرارات تعفي الصناعات من ضريبة ربح العقارات لمدة ست سنوات ومن ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات وكذلك إعفاء الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء الملمعة للمشايخ الصناعية من الرسوم الجمركية في ١٩٥٢/٩/٢٧ يضاف إلى ذلك حماية المنتجات الصناعية من المنافسة الأجنبية^(٦).

كان من نتائج هذه السياسة الاقتصادية للبورجوازية السورية الحاكمة أن افكت من عثارها بعض الصناعات الجديدة كصناعة السكر والزجاج والكبريت ومعالجة القطن وتوسعت صناعات معامل الغزل وصناعة الملابس الداخلية والجوارب والغزوات السائلة والبيرة والزيتون النباتية والجلود والأحذية

المطاطية. كما قامت صناعات جديدة كصناعة الورق وغزل القنب والبلاستيك والتأثيل وجوارب النايلون والدهانات^(١٣).

وحسب احصاء مديرية العمل فقد بلغ عدد العمال المسجلين لديها عام ١٩٥٢ في دمشق ٢٩٢٩٧ عاملاً موزعين كمايلي^(١٤):

فرع النشاط	عدد الشركات	عدد العمال
شركات النفط	٥	٥٧١٨
معامل النسيج الآلي	٦٠	٥٣٢٩
نسيج الجوارب	٤٧	٨٦٧
مطابع	٥٠	٣٥٨
معامل البلاط	٤٨	٧٢٠
أعمال البناء	—	٥١٨
النقل الداخلي	—	٧٧٠
النقل بالسيارات	١٧٠	٨٠٥
الفنادق	٤٥	٣٧٥
عمال المطار والمطاف	—	٣٥٧

ومن الواضح أن عدد العمال هذا لا يعكس العدد الحقيقي للعمال الذين لم يسجل معظمهم أسماءهم في مديرية العمل لأسباب عديدة. ومع مجيء عام ١٩٥٤ أصبحت الفروع الصناعية الرئيسية في سورية كما في الجدول على الصفحة التالية^(١٥).

ويبدو واضحاً من هذا الجدول أن العمال تركزوا في الفرع الأساسي للصناعة السورية وهو فرع الغزل والنسيج، ثم البناء فحلج القطن فالجلود والزيتون، هذا الجدول مع الجداول السابقة يعطي صورة واضحة إلى حد ما عن الدرجة التي وصل إليها التصنيع بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٩. في ذلك الوقت في بداية الخمسينات أخذ نفوذ الرأسمال الأجنبي بالانحسار فانخفضت منذ سنوات الاستقلال الأولى سلسلة من التدابير، التي كان لها أثرها في الحد من حرية الرأسمال الأجنبي، والسير في بداية طريق الاستقلال الاقتصادي. ثم قامت البورجوازية في ٣١ كانون الثاني ١٩٥١ باستخدام سلاح التأميم ضد بعض المؤسسات الفرنسية وما ارتبط بها من مؤسسات بلجيكية، فجرى تأميم مشاريع توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها ومشاريع مياه الشرب وجرحها وتوزيعها في المدن ومشاريع النقل المشترك في المحافظات الكهربائية^(١٦) ونجت تأثير تباين المصالح بين البورجوازيين السوريين والبناتية قامت الأولى عام ١٩٥٠ بإنهاء النظام الجمركي الواحد الذي كان من نتائجه استكمال سورية شخصيتها التجارية بالخلاص من الوساطة البناتية وبالاتصال ببلاد المنشأ مباشرة^(١٧).

الرسائل بملايين الليرات	عدد المصالح	عدد المؤسسات	الفروع الصناعية
٤٠,٠	٢٠٠٠٠	٧٩٧	صناعة الغزل - النسيج الآلي
٥,٠	٨١٠	٨٥	صناعة المجوهرات النسائية والرجالية
١٥,٠	٦٥٠	٢	صناعة الاسمنت
١٥,٠	٣٠٠٠	١١١	صناعة حلج القطن
٧,٠	٢٣٥	١	صناعة الزجاج
٥,٧	٣٥٠	٢٠٧	صناعة التريكو
٨,٣	٩٠٠٠	-	صناعة البناء
٢,٠	٢٧٠٠	٥٠	صناعة الجلود
٢٥,٠	٢٨٠٠	٢٠	صناعة انتاج الزيوت النباتية
١٠,٠	٦٠٠	٥٩	صناعة الصابون
١٢,٠	٨٠٠	١	صناعة السكر
٤,٠	٣٠٠	٢	صناعة المحفوظات
٢,٠	٣٥٠	٧	صناعة الكبريت
٣,٠	١٢٥	٤	صناعة الأحذية
٢,٥	٣٥٠٠	٣١٠	صناعة الحلويات
١٥٦,٥	٤٥٣٢٠	١٦٦٦	المجموع

وفي ١-٢-١٩٥٦ أقر المجلس النيابي السوري اتفاق النقد بين الحكومة السورية والبنك السوري (الافرنسي) القاضي بتخلي البنك عن الإصدار لقاء تعويض نقدي .
 وافتتح على أثر ذلك في ١-٨-١٩٥٦ البنك المركزي أبوابه ودخلت سورية في مرحلة جديدة من تطور نفدها هي مرحلة الاستقلال في القضايا النقدية^(١٨) هذه التدابير الاقتصادية الموجهة ضد الرسائل الأجنبية هزّت مواقع الامبريالية في سورية من جهة وأدت من جهة ثانية إلى دفع الاقتصاد الوطني السوري خطوات إلى الأمام نحو الاستقلال النسبي عن السوق الرأسمالية العالمية . وبدأ ذلك واضحاً في بناء مصفأة البترول في حمص على يد دولة اشتراكية (أنداك) هي تشيكوسلوفاكيا ورأس المال الدولة الوطني . وبعد صراع حاد عنيف بين القوى الوطنية البورجوازية الصناعية (ممثلة في خالد العظم) والصغيرة والقوى العمالية والفلاحية من جهة والفئات اليمينية والمرتبطة بالرسائل الأجنبية من جهة أخرى أقر المجلس النيابي السوري بعد مناقشات حادة اتفاقية تأسيس المصفأة في ١٩٥٥ على يد التشيك التي بدأت في العمل عام ١٩٥٩ . ومن أبحاث جلسات المجلس النيابي يرى أن أكثر المتحمسين لاقامة المصفأة بعيداً عن الدول الرأسمالية هو الممثل الأكبر للرأسمالية الصناعية السورية خالد العظم الذي عقد في عام ١٩٥٧ أيضاً اتفاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي وهذا مما أسهم في تحرير الاقتصاد السوري نسبياً من رقة السوق الرأسمالية العالمية التي كان لها السيادة المطلقة قبل ١٩٥٥ .

ونرى أن خالد العظم كان صادقاً في خطه الاقتصادي والسياسي وفي سعيه لبناء صناعة وطنية وفي كتابته لمذكراته. وشهادة خصومه فإن خالد العظم لم يأخذ رشوة في حياته ولم يتقاض أية عمولة عن المشاريع أو الصفقات التي أقرها ولكن هذا لا يعني أن جميع مثلي البرجوازية السورية قبل ١٩٦٠ كانوا من هذا النوع والبون شاسع بين اخلاقية البرجوازية السورية الصناعية، في الخمسينات وأخلاقية وسلوك البرجوازيات الطفيلية في هذه الأيام .

٢ - البرجوازية بين الليبرالية والانقلابات العسكرية:

وصلت البرجوازية السورية إلى السلطة في صيف ١٩٤٣ على أكتاف الجماهير الشعبية في المدينة والريف، مستغلة الحركة الجماهيرية الواسعة المناهضة للاستعمار. ولكن هذه البرجوازية بدأت بعد نيل الاستقلال السياسي تنحس حلفاءها السابقين. وسرعان ما طغت نزعاتها الاستبدادية على «مبادئها» وولبراليتها فأخذت تسعى للجمّ الحركة الشعبية من جهة، وضرب الخصوم الشخصيين الذين أخذوا يمدون رؤوسهم من داخل «البيت البرجوازي - الاقطاعي» متطلعين إلى إزاحة «أبطال الجلاء والاستقلال» والحلول محلهم. فبعد مضي أقل من ستة أشهر على الاستقلال والاحتفال بعيد الجلاء أصدرت وزارة سعد الله الجابري في تشرين الأول ١٩٤٦ مستغية من السلطات التشريعية الممنوحة لها - مرسوماً برقم (١١) يحد من الحريات التي كفلها دستور ١٩٢٨ للمواطنين ويجعل وزير الداخلية صبري العسلي يتصرف بحرية الرأي والصحافة ومراقبة نشاط الأحزاب ولكن الرأي العام سرعان ما قابل هذا المرسوم بمظاهرات صاخبة مما اضطر المجلس النيابي إلى رد المرسوم في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، ولم تلبث وزارة الجابري أن استقالت، وألف جميل مردم بك وزارته الثالثة التي اضطرت تحت ضغط المعارضة إلى إقرار مبدأ الانتخابات المباشرة في ٢١ نيسان ١٩٤٧ .

وفي فترة وزارة جميل مردم بك جرت في تموز ١٩٤٧ انتخابات المجلس النيابي في جو مشحون بالضغط واستخدمت الحكومة المردمية، بتوجيه من رئيس الجمهورية شكري القوتلي، لتأييد مرشحيها ومؤيديها جميع وسائل الضغط التي كانت في حوزتها وهزأت بسرية الاقتراع، وتلاعبت في فرز الأصوات وجرت حوادث التزوير المشقوقة فكانت النتيجة أن نواب الأقضية أي الريف وهم من كبار الملاك والوجهاء وأصحاب العسيبيات جاؤوا حسب رغبات السلطات^(١) أما في المدن فلم تستطع الحكومة فرض قوائمها بصورة مطلقة مما أدى إلى نجاح عدد من النواب كان بعضهم من متغني البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الذين درسوا في فرنسا وتأثروا بها، وتطلّعوا إلى إجراء بعض الإصلاحات في إطار النظام القائم (البرجوازي شبه الاقطاعي). وقد تحالف بعضهم مع قوى اقطاعية أخرى وشكلوا حزب الشعب، الذي سعى لسحب البساط من تحت أقدام الرعيل الأول، أي رجال الكتلة الوطنية. فادى الانقسام الذي ذبّ في صفوف الطيفين البرجوازية والاقطاعية إلى ظهور الحزبين الوطني (الرعيل الأول - الكهل) والشعب (الرعيل الثاني - الشاب). ولا حاجة إلى القول: ان حزب الشعب عندما وصل إلى الحكم (١٩٥٠) سار في الميدان الاجتماعي على سياسة مشابهة للحزب الوطني ومعبرة عن مصالح الطبقات الغنية. وثمة فارق واضح بين الحزب الوطني الممثل لمصالح البرجوازية النتمشقة ذات الصلات

التاريخية والاقتصادية القوية مع الحجاز والمتطلع إلى التعاون مع السعودية وحزب الشعب الممثل - إضافة إلى ملاك الأرض - للبورجوازية المحلية، الذي سار في خط التحالف مع العراق (الفاشي آنذاك)، معبراً بذلك عن طموحات البورجوازية المحلية في إيجاد أسواق لها فيها بين النهرين بعد أن سدت في وجهها أسواق الأنابول بعد تقسيم الدولة العثمانية عام ١٩١٨ .

عكست الانقلابات العسكرية (١٩٤٩-١٩٥٤) لحسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي الصراع من أجل السلطة السياسية، بين مختلف التكتلات البورجوازية - الاقطاعية المعتمدة آنذاك على أوساط معينة من الجيش، وعلى تأييد الأوساط الاستعمارية الأمريكية أو البريطانية، التي كانت تتصارع للسيطرة على سورية .

كما لعب أيضاً احتلال التوازنات الطبقية دوراً هاماً في قيام الانقلابات العسكرية. فالبورجوازية السورية، التي وصلت إلى السلطة كانت ضعيفة ومتردة في مواقفها إزاء الاستعمار من جهة والموقف من الملكية الكبيرة الاقطاعية من جهة أخرى وبعض أقسام هذه البورجوازية كانت على صلات اقتصادية قوية مع الملكية الاقطاعية. ولهذا لم تكن الأقسام الرئيسية من البورجوازية ترغب في توجيه ضربة قاصمة إلى العلاقات الاقطاعية وكسب ولاه الفلاحين والقوى التقدمية الراحبة في تحرير الريف. وتحتم البورجوازية الكبيرة (والكبيرة هنا تسمية نسبية) كانت شرائع البورجوازية الصغيرة تطمح في احتلال مواقع اقتصادية وتعلم في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل المشاركة في السلطة، وعموماً كان دور البورجوازية الصغيرة في صعود مستمر نحو القمة، حاملاً معه تناقضات البورجوازية الصغيرة وتذبذب مواقفها واختلاف ايديولوجياتها.

في تلك الفترة (الحسينات) كانت التجمعات العمالية تسير في طريق تكون طبقة عاملة، مما أدى إلى دخول قوة اجتماعية فتية على مسرح الحياة السياسية ستصبح تدريجياً قوة حليفة لفقراء الفلاحين فالتدخلات الفلاحية أخذت تطفو على سطح الأحداث والحركة المناهضة للاقطاعية كانت تكتسب سنوياً مواقع جديدة، وتؤثر في المواقف السياسية، وكذلك القيادات العسكرية سلباً أو إيجاباً .

٣ - البورجوازية والطبقة العاملة

بعد جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية بمدة وجيزة أقرّ المجلس النيابي السوري وقانون العمل، الذي جاء حصيلة للنضالات العمالية الطبقية في الثلاثينات، ولمساهمة الطبقة العاملة في النضال الوطني ومموهه واستمرار تكتونها كطبقة ذات مصالح خاصة وازدياد تعقد علاقاتها مع أرباب العمل على اثر التطور الصناعي المضطرب. كما أن وضع قانون العمل عكس اتساع اشعاع الأفكار الاشتراكية آنذاك وملامحة الوضع الدولي بعد انهيار الفاشية . والأهم من ذلك في إطار دراستنا هو المرونة، التي اتصفت بها البورجوازية السورية في الموافقة على وضع قانون العمل.

في ربيع سنة ١٩٤٦ كلفت الحكومة مديرية التجارة والصناعة والعمل في وزارة الاقتصاد بوضع قانون العمل . ومهمة هذه الدائرة كما ورد في الأساليب الموجبة لوضع قانون العمل هي ومساعدة التجارة

والصناعة وتنشيط الإنتاج، ولذا فقد اجتهدت في توفير مصالح أرباب العمل وعيالهم، بمراعاة الناحيتين التاليتين^(٢٦).

- تحسين حالة العمال من الوجهة المادية والاجتماعية والصحية...

- تنشيط المشاريع الاقتصادية وازدهار الصناعات.

فلا يحسن أن نحملها أعباء اجتماعية لا تقوى على حملها بل تؤدي إلى التخفيف من نشاطها وقوتها على الفوز في المعترك الاقتصادي وإلى زيادة كلفة انتاجها بشكل يضعفها عند مزاحمة الأسعار في السوق الداخلية والأسواق العالمية وهذا (كما يعود بالضرر على العمال أنفسهم إذا أفنى إلى عطل الأعمال وبطالة العمال). دلت هاتان الناحيتان على تفكير البورجوازية السورية وايدئولوجيتها.

كما دلت أيضاً على ضغط العمال على البورجوازية واجبارها على التراجع قليلاً لصالح العمال. فالبورجوازية تنصح - كما ورد في الأسباب الموجبة لمشروع القانون - بالسبر وفي حقل التشريع الاجتماعي بخطوات متزنة و«مرحلة بعد مرحلة» حتى لا يرهق أرباب العمل، الذين يختلف وضعهم عن وضع البلاد الغربية.

ودعت البورجوازية على لسان لجنة الاقتصاد الوطني في المجلس النيابي - إلى «تضافر قوى الأمة على رفع مستوى الحياة الاجتماعية بما تقتضيه المبادئ السامية وتعاون جميع الهيئات على أسس التضامن والائتلاف»^(٢٧) عرفت المادة الرابعة من قانون العمل^(٢٨) المؤسسة الرأسمالية بأنها «كل عمل أو مشروع استثماري في إحدى فرق المهن الأربع (الصناعية والتجارية والزراعية والمهن الحرة) غايته جني الأرباح وهو يستخدم عمالاً، كما أجازت المادة ١٤ الحق ولأرباب العمل والعمال والصانع (الصانع هو كل من اشتغل بيديه دون أن يكون تحت سلطة رب عمل وإدارته) أن يجتمع كل فئة منهم على حدة لتؤلف نقابات خاصة بها في كل فرقة من فرق المهن».

وحظرت المادة العشرون وعلى النقابات الاشتغال بالسياسة والاشتراك في اجتماعات ومظاهرات لها صيغة سياسية».

من ناحية أخرى نرى أن فكرة التقريب بين أرباب العمل والعمال ومحاولة إزالة التناقضات بينهم واضحة في عدة مواد. جاء في المادة ٦٦ أن من صلاحية لجنة المهنة المختلطة المؤلفة من أرباب العمل والعمال «توثيق عرى التضامن وأواصر الائتلاف بين أرباب العمل والسعي في التقريب بين جميع أفراد الفرقة الذين يمارسون مهنة واحدة»^(٢٩).

كان صدور قانون العمل السوري خطوة هامة إلى الأمام إذ حققت الطبقة العاملة من خلاله كثيراً من المكتسبات التي اضطرت البورجوازية السورية للاعتراف بها. فاعترف للعمال بحق تأليف النقابات وبالعمل النقابي، وبحق الاضراب، ونص القانون على حد أدنى للأجور، وعلى ساعات العمل اليومية، والعطلة الأسبوعية، والاجازة السنوية المأجورة، وأجور بعض الأعياد وتمويض الترسيع التصفى وتمويض طوارئ العمل والأمراض المهنية. إلا أن القانون حوى أيضاً عدداً من النقصات منها تقييد حرية الاضراب، تقوية تدخل السلطات الحكومية في النقابات، وضع العقبات في وجه التنظيم النقابي بعد اقرار مبدئه اسماً، اخضاع العمال إلى اجراءات المفاوضة والتحكيم المطاعة، إهمال مطالب العمال

الزراعين اجمالاً تماماً، وانفتار القانون إلى ما يجعل تنفيذ مواده اجبارياً على أرباب العمل^(٣٧) وعموماً افرغت مواد قانون العمل في نصوص مرنة قابلة للتفسير لصالح العمال أو لصالح أرباب العمل. وقد عكس القانون نسبة القوى الطبقية والعلاقة بين القوى المشاركة في النضال الوطني آنذاك. كما أن تطبيقه خضع عملياً لنسبة القوى الطبقية ومقدار وزن القوى المتصارعة ومدى ضغطها على الدولة وفاعليتها في التأثير في الاحداث.

في ١١ حزيران ١٩٥٠ أقام اتحاد نقابات العمال في دمشق حفلة تذكارية لمناسبة ذكرى صدور قانون العمل في ١١ حزيران ١٩٤٦^(٣٨). ولوحظ أن رئيس الاتحاد صبحي الخطيب سعى جاهداً لتهنئة المواطنين وطلب أن تسيطر على النفوس روح متفائلة، في وقت كانت البطالة تعم بين العمال والحركة الثورية تنتشر بينهم والامتناء من السلطات على أشده ويدا ذلك واضحاً من خلال حفلة اتحاد عمال حمص في ١٣ حزيران ١٩٥٠^(٣٩).

وأثناء مقابلة رئيس الوزراء لاتحاد النقابات في ١٠ حزيران ١٩٥٠ أكد رئيس الوزراء على لزوم الاستمرار على النهج الذي سارت عليه الحركة العمالية حتى الآن من بعدها عن الحزبيات والأغراض السياسية وأجابه رئيس الاتحاد صبحي الخطيب ماثلاً: «إن انغماسهم (أي العمال - المؤلف) بالتيارات الحزبية والسياسية سيكسبهم عداوة في غنى عنها»^(٤٠). وهذا مما دفع رئيس الدولة والحكومة إلى المشاركة في مهرجان العمال في ١٠ آذار ١٩٥١ والذي رافقت تظاهرات ضخمة للعمال^(٤١).

وفي الوقت الذي كانت فيه القاعدة العمالية تعلن الاضراب في مختلف المدن كانت القيادات النقابية تتخذ القرارات بالعدول عن الاضراب العام تحت شعار النظرة الواقعية وأن العمال السوريين هم في الأصل غير تواقين لسلوك طريق العنف لتحقيق مطالبهم إلا إذا وجدوا المسؤولين يهتمون شؤونهم. وكما كتبت جريدة العلم في ١٦ تموز ١٩٥١: «وإن موقف مديرية العمل واتحاد النقابات غير مفهوم ويدعو للتساؤل عندما كان أرباب العمل يلجؤون إلى تسريح العمال في فترات دورية تتراوح بين الثلاثة أشهر للعمال الأصليين وستة أشهر للعمال المتفرجين حتى لا يستحق هؤلاء أي تمويض تسريح». ومن الطبيعي أن تباراً بين العمال كان يقول أن الطريق الأوحى للعمال في سبيل نيل حقوقهم هو طريق القوة والعنف والشدة بالإضافة إلى الطريق الحقوقي.

بدأت الاضرابات العمالية^(٤٢) في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٩ باضراب عمال السكك في حمص لرفع أجورهم واستمرت طوال عدة أشهر فكان من أهمها ١٨ شباط ١٩٤٩ اضراب عمال النسيج الآلي في حلب من أجل الأجور والترفعة، ١٢ آذار اضراب عمال النول اليدوي، تموز ١٩٤٩ توقف أربعة آلاف عامل نسيج يدوي في حلب من أجل الأجور وتالت الاضرابات في السنوات التالية مع تباطؤ في حداثها أيام دكتاتورية الشيشكلي العسكري ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ثم تصاعدت الاضرابات العمالية إلى الأوج مع هذب الديكتاتورية وسير سورية في طريق الديمقراطية البرلمانية (١٩٥٤ - ١٩٥٨). في تموز (١٩٥٤) اجتاحت المدن السورية الكبرى موجات من الاضرابات باضراب ألفي عامل بناء في دمشق ١٩٥٤/٦/٢١ لتحديد ساعات العمل بسبع ساعات ثم أضرب في ١٩٥٥/٦/٢٤ عمال النسيج في المعامل الكبرى في دمشق مطالبين بالحد الأدنى للأجور وبحرية الانتساب إلى النقابة^(٤٣).

ولم تكن هذه الاضرابات وليدة الصدفة بل سبقتها مطالب وعرائض واجتماعات ومفاوضات وكثر وفر برزت فيها وحدة الطبقة العاملة مع صغار المتجدين وصغار الحرفيين ضد أرباب العمل الكبار. واخذت الأحزاب السياسية تسعى سعيًا حثيثًا لاختراق جدران بنية الطبقة العاملة والسيطرة عليها بعد أن برزت قوتها الكبيرة. في ١٨ تموز اضراب نحو ٣٠٠٠ عامل نسيج يديوي مطالبين بالتعرفة والغاء الوسيط بين أرباب العمل والعمال ثم اضراب عمال الأغصاني وعددهم سبعة آلاف.

والجدير بالملاحظة أن اضراب عمال النسيج في دمشق استمر من ١٩٥٤/٦/٣٠ حيث شهدت شوارع دمشق تظاهرات منظمة لهؤلاء العمال مع تعاطف شعبي واسع معهم وترددت أصداؤه في البرلمان الذي أقر فيها بعد قانوناً لصالح العمال وفي أيام تموز اللاهبة من عام ١٩٥٤ اضرَب ٥٠٠ عامل في ميناء اللاذقية وتبعهم اضراب بحارة مرفأ اللاذقية في ٢٠ تموز ضد المتعهد أبوهاني. ومن الطيحي ألا تنجو حلب من الاضرابات التي كان أهمها اضراب عمال شركة الهناء للمغازل والمناسج وضراب عمال النسيج اليدوي في حلب وعددهم ثمانية آلاف أخذوا اضطراباً واضحاً في حلب. واستمرت الاضطرابات في صعود وهبوط إلى أن بلغت مرحلة متقدمة في كانون الثاني ١٩٥٦ بسبب الانتخابات النيابية وتدخل الدولة فيها فقد تظاهر عشرات الآلاف من العمال في الشوارع مما أدى إلى أزمة وزارية كادت تصدع الحكم، في الوقت الذي اضرَب فيه أيضاً عمال النسيج مطالبين بتحديد الأجور. هذه الاضرابات العمالية ذات الطبيعة المطالبة لم تكن يمحزل عن التطورات الجارية في سورية آنذاك وعن الصراع الحفي والكشوف بين القوى الطبقية المتصارعة على تحديد طريق سوريا سياسياً واجتماعياً. ولهذا فإن دراسة مفصلة لاضرابات العمال في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات لا يمكن عزلها عن الأجواء السياسية والصراع ضد الامبريالية والطموح إلى التقدم الاجتماعي وبرز الأحزاب الثورية وجهودها المبذولة لكسب الطبقة العاملة وهذا مما أدى إلى دفع نواب البعث والنائب الشيوعي إلى المطالبة في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤ بالغاء المرسوم الصادر أيام الدكتاتورية العسكرية في ٢٢ أيار ١٩٥٢ والقاضي بحرمان العمال النقابيين من الانتباه للأحزاب والمنظمات. وقد أسهمت هذه الاضرابات العمالية بمقدار واسع في تكون وتشكل الطبقة العاملة اجتماعياً وفكرياً بعد أن كان التطور الصناعي قد أسهم في خلقها اقتصادياً. مع تسارع عملية تكون الطبقة العاملة شرعت البورجوازية تبحث عن الوسائل الكفيلة لكبح جماح هذه الطبقة ومنعها من تحقيق مطالبها وجعلها ظلاً للبورجوازية ودولتها تأتمر بأمرها وتخضع لمشيئتها. ويبدو ذلك واضحاً من اجابة مديرية الشؤون الاجتماعية في سورية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ على كتاب منظمة العمل الدولية عما إذا كانت سورية تنفذ مجاه في المعاهدة الدولية للحرية النقابية وجاء الجواب: بأن سورية لم تطلق الحرية النقابية بعد وأن تأليف النقابات يخضع لاجازات سابقة ولاشرف الحكومة لأن الحركة العمالية لم تلغ مستوى يمكن أن تترك فيه دون مراقبة الحكومة لتنظيمها^(٣٧) والواقع أن السلطة الوطنية (البورجوازية - نصف الانقطاعية) التي وصلت إلى الحكم بفضل النضال الوطني والمشاركة الفعالة للجماهير الشعبية في الحركة المناهضة للاستعمار بدأت تخشى هذه الجماهير وتضع الكوابح أمام تطور الحركة الشعبية. وكان في مقدمة هذه الكوابح المرسوم رقم ٥٠ الصادر في ١٧/١١/١٩٤٦ الذي جعل حرية تأسيس الأحزاب والمنظمات الطبقية منوطاً بوزير الداخلية ولللك

فان هذه السلطة الطبقية (البرجوازية - نصف الاقطاعية) سرعان ما شرعت في ضرب الحركة العالية وقمع تحركها بشدة. فعندما أُضرب عمال السكك الحديدية في شمال سورية عام ١٩٤٦ ردت السلطة على الاضراب بعنف واعتقلت عشرات العمال وساءلتهم سوء العذاب^(٢١).

والمتمتع للحركة النقابية في سورية يجد أن خطأ سارت عليه السلطة السورية في السيطرة على الحركة النقابية عن طريق بعض القادة النقابيين الانتهازيين، الذين افرضهم الانتاج الحربي والفروع التي تمشي على هامش الانتاج مثل عمال المرافئ وعمال المقاهي... الخ وهذا الامر كان يُغلب بحجة أن الحركة العالية لم تبلغ مستوى يمكن أن تترك فيه دون مراقبة الحكومة لتنظيمها. ومن جهة ثانية كانت السلطة الطبقية البرجوازية تسعى للسيطرة على الحركة النقابية وشراء بعض القادة النقابيين عن طريق رصد الاعتقالات في موازنة الدولة للجمعيات التعاونية وللدعاية والنشر. وبدو هذا الامر واضحاً أثناء مناقشة موازنة مديرية الشؤون الاجتماعية في المجلس النيابي في جلسة ١ شباط ١٩٤٩ عندما تساءل أحد النواب عن سبب رصد الحكومة في مشروع الموازنة مبلغ ٢٥٠٠٠ ل.س نفقات دعاية ونشر ومطبوعات لانحد نقابات العمال، فكان جواب أحد نواب الحكومة واضحاً وهو أن صرف المبلغ [مقصود] لتثيف العمال ومقاومة بعض المذاهب الهدامة التي تأتينا من بعض الجهات.

ولذا كانت السلطة الطبقية البرجوازية - نصف الاقطاعية تسعى للسيطرة على الحركة النقابية عن طريق شراء عدد من القادة النقابيين واستغلال الروح الحرفية والاصلاحية والانتهازية الموجودة في بعض صفوف الحركة، فإن تياراً آخر رأى ان اتباع خط آخر للسيطرة على الطبقة العاملة وتحركاتها هو الأسلم والأجدي. هذا الخط يقوم على أساس اقامة حزب اصلاحي ينادي بالوفاق بين الطبقات ويجهض أي تحرك عمالي يطالب بحقوق العمال المطلية ويسعى إلى وصول الطبقة العاملة إلى مركزها الذي يفرضه موقعها في الانتاج.

هذا الخط بدأ واضحاً في مقال جريدة الباء والشمسية (٢٣ تشرين ١٩٤٨) باسم مروان الجابري تحت عنوان ذي مغزى «مشاكل العمال محتاج لعلاج جديد» جاء فيه: ان المجتمع السوري تألف من ثلاث طبقات:

- ١ - طبقة الاغنياء والمالكين والموائل ذات النفوذ.
- ٢ - طبقة المتوسطين في المعيشة الذي يميلون نحو اليسر أكثر مما يميلون إلى العسر.
- ٣ - الطبقة الفقيرة من سكان المدن... والأبن ظهرت طبقة جديدة هي طبقة العمال وهناك طبقة لا تزال في شرقها وغربها هي طبقة الفلاحين... قانون العمل كان مُسكناً... يشهد على ذلك اضراب عمال النسيج في حلب... ان ترك هذه الطبقة وشأنا تتخط في مشاكلها على هدى عاطفتها أو على هدى الرياح الاجتماعية التي تمصف بها قمين بأن يدفعها نحو تبني روح سلبية عنيفة تقذف بها إلى تربة اليسار وتجعلها مرتعاً خصباً للأفكار والمذاهب الهدامة، التي ترمي إلى فرض سيطرة طبقة واحدة على الطبقات الأخرى باعتبارها أكثر الطبقات عدداً. وأخيراً يدعو كاتب المقال إلى تأسيس حزب سياسي يخرج نخباً يؤمن التوازن بين الطبقات ويوجه طبقة العمال توجيهاً نافعاً لما فيه خيرها وغير الأمة ولما فيه الجهد من الروح السليمة المتطرفة والمبادئ الهدامة.

وتمه تيار ثالث ليبرالي النزعة كان من أنصار استيعاب حركة الطبقة العاملة الصاعدة ولكن ليس عن طريق رشوة قادتها أو انشاء حزب يجهض تحركها ويعرفه عن مساره الثوري الطبقي الصحيح ، بل عن طريق تأمين بعض مطالب الطبقة العاملة وكسبها إلى صف السلطة بوسائل اجتماعية وفكرية ورفاه اقتصادي عن طريق أخذ قسم من أرباح أرباب العمل وتوزيعها على العمال .

هذا النفس نجده لدى مناقشة موازنة مديرية الشؤون الاجتماعية في المجلس النيابي في جلسة ١٠ شباط ١٩٤٩ في كلمة النائب الليبرالي عبد الوهاب حومد (عضو حزب الشعب) ولعل من المفيد نقل فقرات من خطابه لأنها تعكس جزءاً من حياة العمال وتشير إلى أن الطبقة العاملة أو الحديثة التكوين أصبى لها وزن في الحياة الاجتماعية . قال حومد وإن قضية العمال لم تعد قضية تعويض ولا قضية نظرية تدرس في الجامعات ولا هي قضية تطبيقية ينظر فيها إلى علاقة العامل برّب العمل، إنما هي قضية اجتماعية علينا أن نعيها جانباً جديداً من اهتمامنا . وينقسم العمال إلى قسمين : ١ - عمال أجراء ٢ - عمال صفار يقومون بأعمالهم لأنفسهم . قانون العمل هو حجر على ورق بالنسبة لأرباب العمل . نسبة الجرائم الاقتصادية في سجون دمشق وحلب تبلغ ٧٥٪ من مجموع الجرائم وأكثر مرتكبيها من الطبقات الفقيرة . المحاكم الصلحية لا يمكنها حل قضايا العمال . ومن الطبيعي أن كلمة حومد هذه لا تكفي لتبيان أهداف التيار الليبرالي الثالث من الحركة العمالية . ولكن مراجعة أدبيات هذا التيار تقود إلى النتيجة التي ذكرناها .

أثناء وضع الدستور السوري عام ١٩٤٩ اجتمعت الهيئة العامة لاتحاد نقابات العمال العام في سورية وانتخبت مكتباً جديداً وأصدرت عدة مقرارات طالبت فيها واضعي الدستور بلزوم وضع المبادئ التالية في صلب الدستور وهي^(٣٥) :

- ١ - حق العمال في العمل ومسؤولية الحكومة في تأمين ذلك .
- ٢ - ضمان الحركة النقابية وحماية العمال النقابيين .
- ٣ - وضع نظام الضمان الاجتماعي .
- ٤ - محاربة الفقر والجهل والمرض .
- ٥ - الزامية تعليم الأميين على اختلاف أعمارهم .

ومع أن بيان هيئة اتحاد العمال لم يتعرض إلى قضية الحكم وشكله ، التي كانت تشغل البلاد واقتصر على بعض المطالب النقابية إلا أن مجرد ارسال مطالب ، وإن تكن محدودة باسم اتحاد العمال إلى الجمعية التأسيسية دليل على سير عملية تكون الطبقة العاملة في طريق صاعدة .

في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٠ دعا وزير الاقتصاد مكتب اتحاد نقابات العمال للاجتماع به والاستماع إلى رأيه^(٣٦) . كما قابل في ٥ شباط ١٩٥٠ وفد اتحاد العمال رئيس المجلس التأسيسي ورئيس لجنة الدستور وطالب أن يتضمن الدستور فصلاً خاصاً عن العمل والعمال^(٣٧) وهذا ما تم بالفعل في الدستور الذي أقر في سنة ١٩٥٠ ولكنه لم يترجم مباشرة في قوانين واضحة . وعندما استقبل رئيس مجلس الوزراء خالد المظفر في نيسان ١٩٥١ وفد اتحاد نقابات العمال أعلن رئيس الاتحاد أن العمال انضوا بالثمين من مطالبية الحكومات المتعاقبة بوضع القوانين الناعمة لشؤون العمل والعمال . وكان من الطبيعي أن يوجه

البورجوازي الكبير خالد العظم النصح إلى الاتحاد بضرورة التأييد ومعالجة الأمور بالحكمة والتعاون مع أرباب العمل لأنهم اخوان ووعد بدراسة مطالبهم وتحقيق ما يرى تحقيقه منها^(٣٨).

وجاءت المادة ٢٦ من دستور ١٩٥٠ المتعلقة بالعمل والعمال لتعكس نسبة القوى في البلاد ولتضع نصوصاً عامة ترضي العمال وأرباب العمل وتطلق حرية التنظيم النقابي ضمن حدود القانون أي في مجرى التطور العام في البلاد والصراعات المقبلة. ولوحظ أن الموافقة على مادة العمل والعمال جرت في الجمعية التأسيسية دون نقاش حاد، في حين أن مادة الأرض والفلاح دار حولها صراع عنيف بين ممثلي البورجوازية الصغيرة الثورية وممثلي كبار الملاك وهذا ما سندرسه فيما بعد وفيما يلي نص المادة المتعلقة بالعمال^(٣٩):

- ١ - العمل حق لجميع المواطنين وواجب يحليه الشرف وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية، وعلى الدولة أن توفره للمواطنين وأن تنميّه بتوجيه الاقتصاد الوطني والهوض به.
- ٢ - تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعاً يقوم على المبادئ التالية:
- أ - إعطاء العامل أجراً يتناسب مع كمية عمله وكيفيته.
- ب - تحديد ساعات العمل الأسبوعية، ومنع العمال أيام الراحة الأسبوعية والسبوعية مع الأجر.
- ج - تقرير تعويض خاص للعمال في أحوال التسريح والمرض والمعجز والطوارئ الناشئة من العمل.

د - تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث.

هـ - خضوع العمال لقواعد الصحة.

٣ - تكفل الدولة للعمال المساكن الصحية ويحدد القانون وسائل ذلك.

٤ - التنظيم النقابي حر ضمن حدود القانون وللمنظمات الشخصية اعتبارية. إن وضع هذه المادة في دستور جمعية تأسيسية خالية من ممثل للعمال دليل واضح على أن الطبقة العاملة أمست قوة لا يمكن تجاهلها ولا بد من تلبية بعض مطالبها. ومع وضوح ضرورة تشكل الطبقة العاملة كانت مكانتها تزداد ترسحاً والقوى السياسية تنهافت لكسب ودها. وثمة علاقة جدلية بين قوى الحركة الوطنية عامة والحركة العمالية خاصة وتنامي إحدى القوتين كان قوة للأخرى فصعود النضال الوطني أدى إلى حصول الطبقة العاملة حل مكاسب واضحة في أواخر الخمسينات وازدياد بأس الطبقة العاملة قوى من ساعد الحركة الوطنية وأعطاهم مضامين أكثر تقدمية وثورية.

من الأدلة على المكانة الاجتماعية والسياسية، التي احتلتها الطبقة العاملة في الخمسينات كلمة فيصل العملي رئيس الحزب التعاوني الاشتراكي في جلسة المجلس النيابي في ٢٤ أيلول ١٩٥٥ إذ قال^(٤٠):

ولقد أضحي للطبقات الكادحة شأن يذكر وهي مرشحة للارتقاء في أحضان ثورة تآكل الأخضر واليابس وتطيح برؤوس ألوف الضحايا إذا لم يعبأ لها طريق كفاح سياسي تصل عن طريقه أهدافها. . . .
لقد أخذ العمال يشعرون بأن الاضراب السياسي في ظل السيطرة الداخلية هو الحل الوحيد لحل قضاياهم الأساسية. . . إن الطبقة العاملة أصبحت فئة متطورة ونحن كحزب نتبنى مطالبها ولا نهدف

من وراء تبني هذه المطالب إلى عمو الطبقات ولا إلى الثورة بل إلى عمو الظلم والاضطهاد وتحجب البلاد الارتقاء في أحضان الثورة .

إن فصيل العسلي المعروف بميوله الفاشية وعلاقته البورجوازية أراد من وراء ذلك التحويل على الأحزاب البورجوازية وإخافتها ودفعها لوضعها في مكان مرموق من السلطة حتى يجنب البلاد الارتقاء في أحضان الثورة ولكن كلام العسلي يتضمن في الواقع هدراً كبيراً من الحقيقة حول أهمية الطبقة العاملة ومكانتها سياسياً واقتصادياً وعددياً .

٤ - المواقف البورجوازية - الاقطاعية

في دستور ١٩٥٠ وأثر الضغط الشعبي

جرت أول محاولة لوضع دستور لسورية في العهد الفيصلي (١٩١٨ - ١٩٢٠) ولكن الاحتلال الفرنسي للمشرق في تموز ١٩٢٠ قضى على هذه المحاولة . وبعد الثورة السورية (١٩٢٥ - ١٩٢٦) جرت مساومة ومصالحة بين سلطات الانتداب الفرنسي والبورجوازية السورية الممثلة في الكتلة الوطنية تمت على أثرها انتخابات جمعية تأسيسية وضعت دستور ١٩٢٨ الذي نشره المفوض السامي الفرنسي في ٢٢ أيار ١٩٣٠ بعد أن قبله بالمرأة ١١٦ . المادة ١٣ من الدستور كانت ذات صيغة عامة كلاسيكية في مصطلحات الدساتير نصت على أن حق الملك في حمى القانون، فلا يجوز أن يتزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون بعد تعريضه تعريضاً عادلاً، ونصت المادة ١٤ على أن المصادرة العامة للأموال ممنوعة ولكن دستور ١٩٢٨ لم يتعرض إطلاقاً لمشكلة الملكية الاقطاعية وحيازة الأرض، في حين تناولت إحدى مواد قضية الصناعة في النص التالي: «يجتهد في أن تكون القوانين الاقتصادية مؤمنة لتنمية الصناعات المحلية»^(١) وهذا الدستور عطله لأسباب سياسية المتدوب السامي في عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ثم عاد إلى الحياة عام ١٩٤٣ وبموجبه جرت انتخابات صيف ١٩٤٣ التي فازت فيها الكتلة الوطنية، وفي عام ١٩٤٨ ارتدى تعديل الدستور طابعاً شخصياً لاعادة انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. وبعد الحركات الشعبية في كانون الأول ١٩٤٨ جاء انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ الذي حل مجلس النواب وعطل الحياة الدستورية.

في أول خطاب ألقاه حسني الزعيم نشر في ٣ نيسان ١٩٤٩ قال متملقاً الفلاحين:

«وأنتم أيها الاخوان من عمال وكادحين، ابشركم بأنني سأعمل ما أستطيع على تحقيق نظام العدالة الاجتماعية في إعادة النظر بتوزيع الأراضي ووضع نظام تحديد الثروات الضخمة» .

ومن المعروف عن الزعيم أنه لم يكن يؤمن بما يكتب له من بيانات. وكان الهدف من لقاء البيانات ذات الصبغة الشعبية هو امتصاص حدة التناقضات الاجتماعية من جهة وإرضاء التيارات الراجبة في الإصلاح والتغيير من جهة أخرى وكسب الشعبية من أسهل الطرق.

وقد أجرى حسني الزعيم «التصويت الشعبي» الذي خوله أن يضع دستوراً للبلاد يعرضه على الشعب لتصديقه، أو على مجلس نواب ينتخبه الشعب فألف لجنتين لهذه الغاية وضعتا مشروعين إلا أن انقلاب سامي الخناوي في ١٤ آب ١٩٤٩ حال دون البحث فيها.

جاءت انتخابات تشرين الثاني ١٩٤٩ التي أسفرت عن فوز حزب الشعب في الجمعية التأسيسية^(٤٧) وبعد مناقشات حامية، لم تكن الجاهز الشعبية بعيلة عنها^(٤٨) تصارعت فيها الآراء والاتجاهات الليبرالية والسلفية وتواجهت مصالح طبقات الشعب المتناقضة. ويلاحظ أن الآراء في المجلس اختلفت في قضية الموقف من الملكية الاقطاعية بين مدافع عنها ومناد بتحديددها (وليس تصفيتدها). أما خارج المجلس فقد ارتفعت أصوات نادت بالغاء الملكية الاقطاعية. وفي الوقت الذي اختلفت الآراء حول الموقف من الملكية الاقطاعية كانت الآراء تدفع إلى الحفاظ على الملكية البورجوازية وتطويرها وخلق الظروف لقيام رأسالية الدولة البورجوازية، ولم تكن الملكية الاشتراكية داخلة آنذاك في حساب دهانة الجمعية التأسيسية المتأثرين عموماً بالفكر البورجوازي الفرنسي والمتمنين إلى الطبقة البورجوازية - الاقطاعية الذين أخذوا بالحسبان القوة المتعاظمة للبورجوازية الصغيرة المدنية والفلاحين والمهال^(٤٩).

جاءت المادة الحادية والعشرون من الدستور لتقسم الملكية إلى عامة وخاصة «الملكية الخاصة مصونة» ولا يسمح لأحد أن يستعمل الملكية الخاصة بشكل يمارس مع المصلحة العامة ويحوز الاستملاك بقصد النفع العام بالاستناد إلى قانون يتضمن اعطاء تعويض عادل. وجعلت هذه المادة «جميع مصادر الثروة الطبيعية ملكاً للدولة». والمادة الرابعة والعشرون أجازت للدولة «أن تؤمّن بقانون كل مؤسسة أو مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل» وقد استخدمت الدولة هذه المادة لتأميم مؤسسات الرأسمال الأجنبي.

في جلسة ١٣ تموز ١٩٥٠ جرت في الجمعية التأسيسية مناقشة مادة ملكية الأرض في القراءة الأولى للمادة ٢٢. في ٢٦ آب ١٩٥٠ جرت القراءة الثانية. وقد تصارعت أثناء النقاش الآراء الاقطاعية والبورجوازية بمختلف شرائحها وانتهت الفكرية السياسية. برزت أثناء النقاش المواقف التالية: - النواب المؤيدون لوضع سقف للملكية الكبيرة والمطالبون بتوزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين أو البدو أعلنوا مؤكدين أن هذا هو السبيل لمنع «انتشار المبادئ الهدامة أو الشيوعية» أو الثورة الاشتراكية الاجتماعية.

- تيار اقطاعي عريق (علي بوظ) أعلن معارضته لتوزيع الملكيات الكبيرة الموروثة قديماً ولكنه مؤيد للعدالة الاجتماعية بشأن من تملكوا أرضاً بعد استخدام التراكاتور أي «قطاعية الآلات الزراعية» أي الرأسمال الزراعي.

- تيار يدعو إلى إزالة الاقطاعية وإذا لم تزل تسلم الأقطار العربية لليهود ونادى بتمليك الفلاح وهو الحائل الوحيد دون انتشار الشيوعية «أكرم الحوراني».

- تيار سلفي متور (مصطفى السباعي) نادى بالعدالة الاجتماعية من وجهة نظر الاسلام استناداً إلى دعاء الرسول «إني أعوذ بك من الفقر» وقد مثل هذا التيار إحدى شرائح البورجوازية الصغيرة المدنية المؤيدة لتحديد الملكية الزراعية والوقوف في وجه الاقطاعيات الكبيرة.

قال السباعي نائب دمشق: «أنا لست بحاجة إلى دعاية انتخابية بين الفلاحين لأن الوسط الذي انتخني لا يحتاج إلى تطبيق هذا المبدأ. وليس عندي أراض». وطالب بتوزيع أملاك الدولة الخاصة والعامة

على الفلاحين بأسعار رخيصة وإجبار المتصرف بالأراضي الأميرية على فلاتها مع العدالة الاجتماعية التي قالت بها الديانات السليوة .

تبار انطاكي متصلب يرفض أي تدخل في شأن الملكية الاقطاعية ويستعري الانتباه هنا موقف رزق الله انطاكي نائب حلب المعروفة بملكياتها الاقطاعية الواسعة . قال انطاكي :

«إذا أردتم أن تطبق العدالة الاجتماعية فانا معكم ولكن يجب أن تطبقها على الجميع ، وليس فقط في أن نأخذ الأرض من المزارع ونوزعها على الفلاح ، فهناك صاحب العقارات وصاحب الثروات الكبيرة وصاحب الأسهم الموجودة في المصارف وصاحب الصفائح المملوءة بالذهب ، لا نمسه ، لماذا؟ ... » أراد الانطاكي اخافة بعض المفكرين البورجوازيين المنادين بتحجيم الملكية الكبيرة أو إزالتها . وهو في اشارته إلى الملكية البورجوازية ومساواتها بالملكية الاقطاعية يسعى لتوحيد أنصار الملكيتين في وجه «العدالة الاجتماعية» ورأب الصدع في الجبهة البورجوازية - الاقطاعية المهددة بالانهيار بسبب الموقف من الملكية الاقطاعية . انطاكي الكبير نائب حاة (حسي البرازي) أيد الانطاكي وسعى في كلمته للدفاع عن ملكية طبقته في فتح ثلاث جبهات :

أولاً : تخويف أنصار الملكية البورجوازية والعمل لاقامة جبهة من الجانبين ، ضد المساس بقدمية الملكية الاقطاعية والبورجوازية .

ثانياً : التمرض بمهاجمي الملكية الاقطاعية والتشكيك بصدق نوابهم وانهم يقولون غير ما يظنون ، ارضاء للرأي العام التقدمي والطبقات المسحوقة .

ثالثاً : الاشارة إلى أن «الملاكين» فقراء والمال في يد الرأسماليين فيجب أن توجه السهام إلى الرأسمالية - قبل الاقطاعية «الفقيرة» .

النائب عصمت شاهين قال : «بأثمان أبنية شارع من شوارع دمشق ، يمكن شراء نصف أراضي الجزيرة وأن شركة مشهورة في دمشق يمكنها أن تشتري جميع أراضي الجزيرة» .

وواضح أن شاهين يعزف هنا على الأوتار الاقطاعية كرزق الله انطاكي وحسي البرازي لاختافة وأرباب الأموال والمصارف وأصحاب الأسهم من غسارة ملكيتهم وجعلهم يدافعون عن الملكية بصورة مطلقة وعدم المساس بالحد الأعلى لحيازة الأرض» .

ومرة أخرى كان حسي البرازي صريحاً في كلامه إذ قال : «أنا أمثل الاقطاعية صادقاً خلصاً ، وأرى لزماً أن تقسم الأملاك على أن يكون هذا التقسيم عاماً شاملاً وأن تطبق العدالة الاجتماعية على الجميع ولاسيما الذين يكتنزون الأموال الطائلة وجمعوا الثروات الكبيرة بصورة غير شرعية» . والواقع أن البرازي ضد توزيع الملكيتين الاقطاعية والرأسمالية ولكنه تكتيكياً أراد إخافة البرجوازية وكسبها إلى جانب حق الملكية الاقطاعية المطلق . في حين أن البرجوازية كانت مع حق الملكية المقتن .

تبار يمثل للملكيات الفلاحية الصغيرة طالب بضرورة تحديد الملكية (جاد الله عز الدين - جبل العرب) وأوضح عبد الله تامر (السلمية) أن «من لا أرض له لا وطن له» وكان نائب حصص التقدمي احسان الحصري قد سبقه إلى القول : «إن أمة تتكلف من فلاحين مستعبدين لا يمكن أن تكون حرة» .

يلاحظ أن كلا الطرفين الاقطاعي والبرجوازي سعى في جلسة ٢٦ آب ١٩٥٠ لاستخدام الدين الاسلامي والمسيحي) لاثبات أو نفي حق الملكية الكبيرة. وهذا ما أشار إليه جلال السيد حيث ارتبطت السياسة بالاقتصاد واستخدمت الأدبان من كلا الطرفين المتخاصمين حول شرعية توزيع أراضي كبار الملاك أو عدم شرعيتها.

وبعد مناقشات حامية وطويلة اقترح سعيد حيدر (رئيس لجنة الدستور) أن يكون التصويت على المادة ٢٢ بقرارة الأساء ولكن النائبين الاقطاعيين فيضي الأناسي وحسي البرازي عارضا الاقتراح، لأن بعض النواب سيضطرون خوفاً من الرأي العام التقدمي والفلاحى إلى التصويت ضد المادة فيها يتملق بعدم سريان الحد الأعلى للحيازة قبل ١٩٥٠ ولوحظ أن مقرر الدستور عبد الوهاب حومد لم يدافع عن المادة في المجلس في حين تولى الدفاع عنها نائب حزب الشعب لطيف غنيمه وبدا واضحاً أن حزب الشعب انقسم على نفسه إزاء هذه المسألة. وقد رفضت الأكثرية اقتراح سعيد حيدر بالتصويت على المادة بالأساء ويجرى التصويت برفع الأيدي وقد وافق على مادة الأرض ٤٥ نائباً وخالفها ٢٥ نائباً كانوا من أنصار سريان المفحول الرجعي للحد الأعلى لحيازة الأرض وفيمايلي نص المادة ٢٢ كما وافقت عليها الجمعية التأسيسية:

- ١ - لتحقيق استثمار أرض الوطن بصورة صالحة ولإقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين يسن تشريع خاص يقوم على المبادئ الآتية:
- أ - وجوب استثمار الأرض، وعند امهالها مدة يحددها القانون يسقط حق التصرف فيها.
- ب - يمين بقانون حد أعلى لحيازة الأراضي تصرفاً واستثماراً بحسب المناطق على ألا يكون له مفعول رجعي.
- ج - تحسين الانتاج.
- د - تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
- هـ - توزيع الدولة من أراضيها ببدل زهيد ومقسط على غير المتصرفين ما يكفيهم لمعيشتهم.
- ٢ - تشجيع الدولة على انشاء الجمعيات التعاونية وتقوم بمراقبتها.
- ٣ - تعمل الدولة على انشاء قرى نموذجية ومساكن صحية للفلاحين.
- ٤ - يسن قانون يكفل حماية الفلاح ورفع مستواه.

٥ - تأميمات يوليو (تموز) ١٩٦١ وعودة الفعل البرجوازية

كانت الوحدة بين القطرين العربيين سورية ومصر الحلم الذي راود عشرات الملايين العربية. ولا يتسع المقام هنا لبحث الدوافع التي أدت إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة ولكن بات من الواضح أن قيادات الأحزاب البورجوازية السورية بمختلف شرائحها وجدت في الوحدة بين سورية ومصر أحد أبواب النجاة من تماظم المد الشعبي اليساري، الذي كان واضحاً أن الحكم الجديد في الجمهورية العربية المتحدة سيوجه له ضربة قاصمة. وظنت البورجوازية السورية أن الاتحاد مع مصر سيفتح أمامها أسواقاً واسعة لمنتجاتها وتجارتها.

ولكن فشل الأسلوب الرأسمالي التقليدي في التنمية أدى إلى تفاقم أزمة النظام، الذي أخذ يبحث عن مخرج من أجل تخطيط أكثر شمولاً وتحسين وضع الجواهر الكادحة. وهذا مما دفع النظام إلى الاستيلاء على أهم مفتاح الحياة الاقتصادية وتوجيه ضربة للرأسمال الكبير.

في ١٩٦١/٧/٢٠ صدرت عن رئاسة الجمهورية عدة قرارات بقوانين وجهت ضربات هامة إلى الرأسمال الخاص وكانت بمثابة انعطاف كبير في العلاقات الانتاجية الرأسمالية ومعملاً قوياً في زعزعة مواقع الرأسمالية المالية والصناعية والتجارية. كما أنها أدت إلى تقوية مواقع القطاع العام على حساب القطاع الخاص في السنوات التالية لصدور قوانين التأمين^(١).

قضى القرار بالقانون رقم ١١٧ بتأميم بعض الشركات والمنشآت في البنوك وشركات التأمين في الاقليمين بالإضافة إلى الشركات الهامة. وجرى بموجب هذا القرار في الاقليم الشامي (السوري) تأميم ثلاث شركات صناعية كبرى وهي: الشركات التجارية الصناعية المتحدة (الحماة)، شركة معامل الشهباء للمغازل والمناسج والشركة العربية لصناعة الأخشاب، إلى جانب جميع المصارف ذات الرأسمال الوطني والأجنبي.

أما القرار بالقانون رقم ١١٨ فأوجب مساهمة الدولة في رساميل وإدارة بعض الشركات والمنشآت على ألا تقل هذه المساهمة عن ٥٠٪. الشركات السورية التي شملها هذا القرار هي التالية. شركة معامل سامي صاييم الدهر للغزل والنسيج بحلب، شركة الحاج أحمد عطري وأولاده، شركة كارغبان وبرغصيان، الشركة العربية المتحدة للصناعة، شركة الأقطان والزيوت بحلب، شركة مطاحن الزهراء، شركة مطحنة القدم، شركة مطاحن الشهباء الحديثة، شركة مطاحن الحلال، شركة مطاحن سوق النحاسين، شركة مطحنة الحيدري الكبرى، والشركة العربية لتجارة وحلج الأقطان المساهمة المغفلة بحلب.

ورعى القرار بالقانون رقم ١١٩ إلى وضع سقف للملكية الأسهم في عدد من الشركات حيث لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك من أسهم الشركات الميئة في الجدول المرفق بالقرار ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠ آلاف جنيه أي ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة. وكانت الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون في الاقليم الشامي (السوري) هي التالية: الشركة الأهلية للغزل والنسيج، الشركة السورية للغزل والنسيج، شركة المغازل والمناسج، شركة المصانع العنية المغفلة، شركة الصناعة السورية للزيوت النباتية، الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره، شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية المساهمة المغفلة، شركة الصناعات الزجاجية والخزفية، الشركة الوطنية لصناعة الشمعو مواد البناء (حلب)، الشركة السورية لصناعة الاسمنت ومواد البناء (حمص)، الشركة الأهلية للاسمنت المساهمة المغفلة (حلب).

وقبل تأميمات يوليو (تموز) ١٩٦١ الكلية أو الجزئية، كانت قيادة الجمهورية العربية المتحدة قد أصدرت في خريف ١٩٥٩ قانون الاصلاح الزراعي، الذي لم يلق النجاح المطلوب في تحرير الفلاح بسبب سيطرة الأجهزة البيروقراطية المعادية في معظمها للتقدم على تطبيق القانون. كما أن الظروف القاسية التي عاشتها القوى الوطنية التقدمية والضغط عليها وسجن بعضها أو ابعادها عن المواقع الهامة

سهّل على البورجوازية الكبيرة الانقضاض على الاجراءات الاقتصادية وبخاصة تأميمات تموز ١٩٦١ التي أفقدت البورجوازية جزءاً من رساميلها، وخلال فترة وجيزة أعدت البورجوازية نفسها ونظمت انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١ الذي أدى إلى انفصال سورية عن مصر وقيام الجمهورية السورية مرة أخرى. وفي ذلك الوقت كانت القوى السياسية التقدمية تعيش في حالة من اليأس والضيق والاغتراب وبعضها يقبع في غياهب السجون، وهذا مما سهّل نجاح الانقلاب الانفصالي. وهذا ما يفسر نجاح البورجوازية السورية في تنظيم الانقلاب - مستغلة الاستياء العام من اليمين واليسار - لاسقاط نظام الوحدة متعاونة مع القوى العربية المعادية لعبد الناصر ومع العسكريين المغامرين. كما كان لتفسخ الجهاز البيروقراطي والصراعات التي نشبت في داخله (الخلاف مع وزير الداخلية السراج) أثراً في نجاح الانقلاب.

بعد نجاح انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١ تألفت حكومة سورية برئاسة مأمون الكزبري ضمت ممثلين عن كبار الصناعيين وملوك الأرض ورجال المال. ولم يكن بإمكان حكومة الكزبري أن تعلن رأياً بصراحة في المدول عن قوانين الاصلاح الزراعي والغاء قرارات التأميم، ولهذا لجأت إلى المداورة والاستعانة بالكلام المنمق للخلاص من الاجراءات الاقتصادية الاجتياحية.

جاء في بيان حكومة الكزبري الملن في ٣٠ أيلول ١٩٦١ أن الحكومة تسعى إلى اقامة «الاشتركية الصحيحة» وهي تؤمن بأن المؤاخاة بين مصالح العمال وأرباب العمل واقامة العلاقات الانسانية الحرة بينهم أساس في تحقيق الاستخدام الكامل والوصول إلى استقرار الانتاج وتحسينه كماً وكيفاً. كما وان الحكومة ستعنى بتطبيق قوانين الاصلاح والعلاقات الزراعية بشكل يحقق الازدهار والرخاء للمفلاح والعامل الزراعي ويضمن انتظام العمال الزراعيين في نقابات مهنية حرة»^(١).

وهكذا نلاحظ أن الحكومة البورجوازية تخبّت في بيانها الأول الاعلان عن خطتها الحقيقي في إلغاء التأميم، وقانون الاصلاح الزراعي، والواقع أن الحكومة الكزبرية كان يجمعها بالدرجة الاولى الغاء قرارات التأميم وافساح المجال مجدداً أمام البورجوازية للسير في طريق الاستيثار الرأسمالي دون كوابح أو عراقيل. أما فيما يتعلق بالاصلاح الزراعي فان البورجوازية السورية لم تكن معادية بشكل مطلق لهذا القانون ولهذا ذكرت بأنها «ستعنى بتطبيق قوانين الاصلاح الزراعي» ولم تشر نهائياً إلى أنها ستعنى بتطبيق قرارات التأميم التي تمسها مباشرة، وتحت ضغط كبار الملاك (الاصطاعيين) قامت البورجوازية السورية بتعديل قانون الاصلاح الزراعي لصالح كبار الملاك وبعد ترسخ أقدام الانقلاب العسكري وعودة الجمهورية السورية وتشكيل حكومة الكزبري - أخذت الأوساط البورجوازية أو المؤيدة لها تمّرب عن رأياً المعادي بصراحة للتأميم. فقد وجّه ساحة الدكتور أبو اليسر عابدين مفتي الجمهورية السابق كلمة جاء فيها: (...). لقد أصبحتنا بحكم الله ورسوله في حل من بينمتنا التي يابعتنا عبد الناصر عليها... .

لقد تظاهر بالوطنية فافقر الغني وأمات الفقير وتكبر وتجبر على الشعب وأفراد الأمة). كما أن السعة العلماء المجتئمين بدار ساحة السيد مكّي الكتاني رئيس رابطة العلماء أصدروا بياناً عارضوا فيه السياسة الاقتصادية - الاجتياحية للجمهورية العربية المتحدة جاء فيه: «... السير في

اشتراكية بعيدة عن روح الاسلام لا تختلف كما يصرح أصحابها والمسؤولون عنها عن الاشتراكية الشيوعية إلا في الأسلوب. أما القيم الروحية والدينية فلا حساب لها في الفرق بين الاشتراكيين. وكانت نتيجة تطبيق القوانين التي سميت اشتراكية في ميادين الصناعة والتجارة والاقتصاد تطبيقاً للحياة الاقتصادية. ولم تستند منها طبقتا العمال الكادحين والفلاحين والفئات الفقيرة أية فائدة. . . وكانت القدوة في هذه الاشتراكية دولة تختلف في قوميتها وظروفها وفي عقيدتها المادية الملحدة الخارجية عن الأديان السماوية. . « وفي ٦ تشرين الأول ١٩٦١ نشرت جريدة «العلم» مانشيتاً بعنوان: «تجار المدينة (أي دمشق - المؤلف) يباركون الانتفاضة ويؤيدون الحكومة القائمة ويطالبون بإعادة النظر في الغيود المفروضة على التجارة الحرة».

في ١٢ - ١١ - ١٩٦١ جرى انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، التي كان من مهامها انتخاب رئيس الجمهورية ووضع دستور في مدة أقصاها ستة أشهر ثم تتحول إلى مجلس نايي. وقد جرت الانتخابات في ظل القوانين الاستثنائية وفي فترة كانت القوى التقدمية وأحزابها تحتجز مرحلة صعبة من عدة نواح، وهذا مما ساعد على نجاح أكثرية واضحة من قوى اليمين والرجعية وفي مقدمتهم زعماء العشائر ولم يحظ اليسار إلا بعدد ضئيل من المقاعد. وفي ١٢ - ١٢ - ١٩٦١ اجتمعت الجمعية التأسيسية وانتخبت مأمون الكزبري رئيساً لها. وفي ١٤/١٢/١٩٦١ انتخب ناظم القدسي أحد قادة حزب الشعب رئيساً للجمهورية، الذي دعا في ١٧/١٢/١٩٦١ إلى «وحدة الصف وتكاتف جميع الطبقات والفئات والعمل بروح الاخاء لتحقيق السعادة والرفاهية لكافة الطبقات».

عهد ناظم القدسي إلى معروف الدواليبي وهو من قادة حزب الشعب بتأليف الوزارة. وفي ١/٨/١٩٦٣ أعلن الدواليبي في بيانه الوزاري أن حكومتهم ستحترم الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وستعيد النظر في قوانين التأميم وتسهل توظيف الرساميل العربية في الاقتصاد السوري وتشجع توظيف الرساميل الأجنبية^(١٩).

أما فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي فقد أعلن البيان الوزاري مايلي: «تتمسك الحكومة بمبادئ قانون الإصلاح الزراعي، باعتبارها عاملاً هاماً أساسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الانتاج القومي وتلحق سكان الريف بالأرض تعلقاً ثابتاً وثيقاً، وتتمهد بالحفاظ على جميع الحقوق المكتسبة للفلاحين في ظل هذا القانون، وتتبنى حقوق الملاكين المشمولين به وتسديد قيمة أراضيهم بشكل عادل وخلال مدة معقولة وتقويم الاعوجاج ورفع الحيف الناجم عن سوء تطبيق هذا القانون. . . والحكومة تحرص على توزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين بشكل عادل أو استصلاح ما يمكن استصلاحه منها بأسرع ما يمكن وتسجيلها باسمائهم وتمليكها لهم» وكان واضحاً أن «رفع الحيف» معناه «رفع الحيف» من الاقطاعيين الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ «وتقويم الاعوجاج» يعني في قاموس البورجوازية السورية المرهوبة من التأميمات والواقعة تحت ضغط كبار الملاك الغاء قانون الإصلاح الزراعي تحت ستار تعديله الذي تم في المجلس التأسيسي والنايبي في ٢٠/٢/١٩٦٢ وأصدره رئيس الجمهورية تحت رقم ٣٠ هذا القانون رفع سقف الملكية للمالك وأزواجه ولولاده بصورة جعلت من قانون الإصلاح الزراعي هباء مشوراً.

ولكن الحركة الشعبية المستاءة من قوانين «الانفصال» والمدمومة من فئات وسيطة متعددة تمكنت من إيقاف المد الرجعي فيما يتعلق بتصفية قانون الإصلاح الزراعي وتشكلت حكومة بشير العظمة، التي شارك فيها بعض الوزراء المناهضين للانقطاع تمكنوا من إعادة قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ ولكن ما تم في الثامن من آذار ١٩٦٣ وضع سورية في مرحلة جديدة، أهم ما يهتأ منها في بحثنا هو كبح جماح الموجة البرجوازية الكبيرة وتقليم أطراف كبار ملاك الأرض..

الحواشي:

(١) تقديرات مولييه أن الحلفاء أنفقوا بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٤٥ مبلغ ١ - ١,٥ مليار ل.س منها ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون ل.س رأس مال متحرك ذهب ثلثه إلى البناء وثلث إلى الزراعة، واستقر الثلث الثالث في الصناعة انظر:

Eugenwirth: « Syrien Geographische Landeskunde» Wissenschaftliche» Landeskunden, 13 and 415, Darmstadt 1971, P.324.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجلة العمل والشؤون الاجتماعية، دمشق أيار-حزيران ١٩٥٣ ص ١٠٤ .

(٤) جلسة المجلس النيابي السوري في ٨ كانون الثاني ١٩٥٥ معاصر جلسات المجلس النيابي، ١٩٥٥ ص ١٥٢ .

(٥) المجموعة الاحصائية السورية لعام ١٩٥٨ .

(٦) المجموعة الاحصائية السورية لعام ١٩٦١ جدول ٨ و ٩ و ١٠ .

(٧) السباعي، بدر الدين: وأضواء على الرسائل الأجنبية في سورية (١٨٥٠ - ١٩٥٨) دمشق بلا تاريخ، ص ٣٨ .

(٨) من بيان وزير المالية السورية في جلسة المجلس النيابي في ٨ كانون الثاني ١٩٥٥ .

(٩) مجموعة القوانين السورية لعام ١٩٥٢ المجلد الثاني، دمشق بلا تاريخ، ص ١٢٣ .

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) جلسة المجلس النيابي في ٢٨/١٠/١٩٥٣ .

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) جريدة «العمال» دمشق في ٣١/١/١٩٥٣ .

(١٥) السباعي... ص ٤٠٠ .

(١٦) راجع نصوص قوانين التأميم في مجموعة القوانين السورية ١٩٥٢ (٢) و ١٩٥٣ (٢) والسباعي (مصدر سابق) الذي أورد تفصيلات وافية عنها.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) في جلسة ٤ آب ١٩٥٦ أثار خالد العظم قضية المصفاة ومستودعات النفط وانجازهما بأسرع وقت ممكن . وقال العظم : وإن المجلس النيابي طلب في جلسات متعددة من الحكومة الاسراع في انشاء المصفاة وفرضها تفويضاً مطلقاً بالألتبب الاصول والنظم المتبعة في قانون المحاسبة . فما بال الحكومة تلجأ إلى أسلوب المناقصة وتنتظر من الدول الغربية الكبرى ، التي تسلك سلوكاً معادياً؟ وقد أيد العظم عدد من النواب ، وعندما تحفظ وزير الأشغال عل أخذ المصفاة من الاعتماد السويميائي أجابه العظم : «إن روسيا التي تصنع الدرة تستطيع ان تصنع المصفاة» وفي جلسة ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ : سأل العظم الحكومة مرة أخرى حول مصير انشاء مصفاة البترول ووصل مستودعات الزيت إلى البحر واتشاء مستودعات للمحروقات في سائر أنحاء سورية . .

(٢٠) دليل الجمهورية السورية في فجر السيادة والاستقلال ١٩٤٦ ص ٤ .

(٢١) فرزات محمد حرب : «الحياة الحزبية في سورية» دمشق ١٩٥٥ ص ٤٣ .

(٢٢) مشروع قانون العمل للجمهورية السورية اصدار وزارة الاقتصاد الوطني مطبعة الجمهورية السورية بدون تاريخ .

(٢٣) الخريدة الرسمية لعام ١٩٤٦ ص ١٥ .

(٢٤) انظر النص الكامل لقانون العمل في «الجريدة الرسمية» ١٩٤٦ ص ٢١٠ ومايليها ولن نشر بعد الآن إلى المصدر .

(٢٥) انظر دراسة وافية عن ظروف وضع قانون العمل وتقييمه وموقف مختلف القوى منه في : عبد الله حنا «الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠ - ١٩٤٥» دمشق ، ١٩٧٣ ص ٤٧٧ - ٥٠٧ .

(٢٦) راجع تقييماً لقانون العمل وموقف البورجوازية منه في دراسة أحد النقايبين المعاصرين وهو ابراهيم بكري «حقوق العمال في قانون العمل السوري» دمشق ١٩٤٨

(٢٧) جريدة «العلم» في ١١/٦/١٩٥٠ .

(٢٨) «العلم» في ١٤/٦/١٩٥٠ .

(٢٩) «العلم» في ١١/٦/١٩٥٠ .

(٣٠) «العلم» في ١١/٣/١٩٥٠ .

(٣١) في أعداد جريدة «العلم» تفصيلات هذه الاضرابات في أوقاتها .

(٣٢) في أعداد جرائد العلم الدمشقية والبعث الدمشقية والصرخة البيروتية ، والنور الدمشقية تفاصيل عن الاضرابات بعد ١٩٥٤ .

(٣٣) «العلم» في ٢٩/١/١٩٤٩ .

(٣٤) «البايع» ... ص ٤٦٣

(٣٥) «العلم» في ٢٦/١٢/١٩٤٩ .

(٣٦) «العلم» في ١٥/٢٢/١٩٥٠ .

(٣٧) «العلم» في ٦/٢/١٩٥٠ .

(٣٨) «العلم» في ٦/٤/١٩٥٠ .

(٣٩) المادة ٢٦ من دستور ١٩٥٠ للشور في كراس دستور علم ١٩٥٠ .

(٤٠) مذكرات المجلس النيابي ، ١٩٥٥ ص ١٩٠٥ .

- (٤١) انظر نص الدستور في: «دليل الجمهورية السورية» دمشق ١٩٤٦ ص ١٣ ومايلها.
- (٤٢) راجع أساء نواب المجلس النيابي لعام ١٩٤٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٤٩/١٢/١٢ .
- (٤٣) من أمثلة ذلك العريضة التي رفعتها رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة إلى لجنة الدستور طلبت فيها: ان ينص الدستور على إلغاء الملكية الاقطاعية وان يتخذ البلاد من التقاليد والعادات الرجعية فيمنع المرأة حقوقاً مساوية للرجل، وكذلك العريضة التي تقدم بها وفد من شباب حي الأكراد بدمشق إلى لجنة الدستور طالبت أن «تُلغى ملكية الاقطاعيين وتوزع على الفلاحين وتصادر أملاك المحتكرين والمرابين والشركات الأجنبية لصالح الشعب السوري». نقلًا عن جريدة «العلم» في ١٩٥٠/٢/٢٣ .
- (٤٤) استخلصنا هذه التقييمات ومايلها من معلومات واستنتاجات من محاضر جلسات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٥٠ .
- (٤٥) راجع معلومات وافية في: السباعي، بدر الدين: «المرحلة الانتقالية في سورية في عهد الوحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١» بيروت ١٩٧٥ دار ابن خلدون ص ٣٢٢ ومايلها.
- (٤٦) نقلًا عن جريدة «العلم» في ١٩٦١/١٠/١ .
- (٤٧) «العلم» في ١٩٦١/١٠/٣ .
- (٤٨) «العلم» في ١٩٦١/١٠/٥ .
- (٤٩) «العلم» في ١٩٦١/١٢/١٨ .
- (٥٠) «العلم» في ١٩٦٢/١/١٠ .

أصبح الباحثون صفات على قدر غير قليل من التحديد على تلك الدول المختلفة التي تعرف بأنها ريعية، موظفة أو موزعة على التوالي^(١). فالدولة، بوصفها الجهة التي تتلقى موارد مولدة خارجياً، هي المنبع الرئيسي للثروة في البلاد. ونظراً لتحررها من الحاجة إلى فرض الضرائب فإن الدولة تتمتع بالاستقلالية المالية عن القدرة الانتاجية للمجتمع^(٢)، وتتركز بدلاً من ذلك على مهمة توزيع الريع. وتتسم هذه الاقتصادات بمواقف سلبية منحايزة لغير صالح الانتاج^(٣) ويفتقر رجال أعمال مستندة إلى الدولة وخاضعة لها. ودراسة هؤلاء الباحثين غالباً ما تسمى إلى تفسير الاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالنفط خلال سنوات الازدهار حين كان الطلب على النفط وأسعاره في القمة.

إذا أردنا للريع أن يكون مفهوماً ذا معنى فلا بد من وجود قدر أكبر من السيولة أو المرونة في المعايير الخاصة بالسلوك المتوقع لصاحب الريع. إن مجموعات مختلفة من الظروف قد تحيط بالاطار الريعي. تركزت الأبحاث بأكثريتها الساحقة على حقبة الازدهار الانتقالية المحسومة. غير أن الازدهار لم يكن إلا خروجاً على الخط العام، استثناء من قواعد ثابتة خلال فترة طويلة من الزمن.

لم تكن تلك الحقبة إلا فترة مكثفة قصيرة شهدت انفلاًفاً في العلاقات الاقتصادية والسياسية^(٤) وما تجل في أثناء الازدهار لم يكن مؤشراً يدل على ما كان سائداً من قبل، كما لم يكن في الوقت نفسه دليلاً على ما حدث بعد ذلك. فالكثير من السعوديين يندبون التركة المشؤومة للازدهار، هي التركة المتجسدة في أشكال السلوك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي المشوّهة. لم

غوين أو كرو هليك

القطاع الخاص

وانتاعش

الاقتصاد السعودي

تكن تلك الفترة، كما قال أحد تجار جدة إلا «فترة عشر سنوات من التخدير». ثمة ظاهرة أخرى لم تحظ إلا بقدر أقل من الدراسة هي تأثير انهيار مفاجيء وأساسي للربيع على الاقتصاد السياسي (تسودري استثناء ملفت للنظر)^(٩).

إذا كانت العلاقة بين الأعمال والسياسة تتأثر بعمق جراء تدفق نهر فياض من الربيع، فإن من المؤكد بالضرورة أن يستتبع انخفاض مستوى ذلك الربيع محاسنة تأثيره بالمثل على تلك العلاقة. ثمة حركة ديناميكية داخل إطار معايير النزعة الربعية. إنني أقوم بتحليل فترة التعافي الاقتصادي (١٩٨٧ - ١٩٩٠) في العربية السعودية لأحدد ما إذا كانت عملية إعادة الترتيب قد أثرت على ديناميكيات فئة القطاع الخاص الداخلية، مثلها مثل العلاقات مع الحكومة وكيف. وإذا كانت التغييرات حاصلة فكيف تتبدى؟ وهل الملاحظات المستمدة من ازدهار اقتصادي أو إعادة ترتيب قابلة للتطبيق على التعافي الاقتصادي؟

تشكل السعودية نموذجاً متطرفاً في الاعتدال على الربيع الخارجي. فهذه البلاد تحملت محاسن الطلب الدولي على النفط ومساوئه فعاشت الازدهار والانهيار على التوالي نتيجة لذلك. هناك قدر جيد من التوثيق للتغيرات الحاصلة في تلك السنوات^(١٠). غير أن التغييرات التي كانت بعد الإنهيار ليست موثقة بالمثل. لقد أثارت فترة انهيار فعالية متزايدة داخل القطاع الخاص وهذه الفعالية مستمرة اليوم خلال فترة الانتقال إلى التعافي الاقتصادي.

في أعقاب الازدهار بدأت عملية تنمية أصيلة وذات معنى جديد. وقد تجلّت هذه العملية في أربعة ميادين هي:

- ١ - إعادة تأكيد الهوية،
- ٢ - صياغة أهداف تنمية جديدة،
- ٣ - تغيير استراتيجيات وفعالية الأعمال،
- ٤ - تشكيل جماعات رجال أعمال جديدة.

ويبدو أن العلاقات السياسية والاقتصادية سيعاد بناؤها كما ستظهر توقعات سلوكية جديدة. هناك محاولة لإعادة صياغة العلاقة بين قادة القطاع الخاص ورجال الأعمال من جهة وبين القادة السياسيين من جهة ثانية في حقبة التعافي الراهنة (١٩٨٧ -) .

في ظل الأمن المتوفر جراء التزايد المطرد للموارد النفطية يتحدى ممثلو القطاع الخاص والحكومة بعضهم بعضاً من أجل إعادة تحديد دورهما على التوالي. فمليباحث بشأن القواعد الأساسية لا تلبث أن تتحول إلى شكل من أشكال الجدل والنقاش الحاد. ومثل هذا الجدل يجري داخل كل من القطاع الخاص والحكومة، كما فيها بينهما. وهو عيس ماهو أكثر بكثير من المعاملات التجارية أو الأدوات المالية؛ إنه يتحدى طبيعة العلاقة السياسية بالذات. إنها حركة بعيدة عن أن تكون تعبيراً عن اتفاق إجماعي ضمني أو مفسر بين رجال أعمال منفردين ونخب سياسية منفردة على الطريق نحو التفاوض من أجل التوصل إلى حلف مكشوف يضم كلاً من الحكومة والقطاع الخاص. فالاتفاقات الضمنية القديمة لم تعد ملائمة للوقائع الاقتصادية الجديدة والفاعلين فيها.

ستؤكد عملية التفاوض على التنوع داخل القطاع الخاص والحكومة فيما يكافح المثلثون الفاعلون المختلفون من أجل التأثير على المحصلة. ومع نمو القطاع الخاص في ميادين التنوع والحجم والمهارة، لا بد من نشوء ضغط متزايد لاستيعاب وتبني جملة جديدة من الوقائع والناصر الفاعلة الاقتصادية. فالخلف الجديد لا بد له من أن يحتضن عناصر فاعلة جديدة ومصالح متنوعة.

ثمة قدر كبير من «مد أصابع الاتهام» في العربية السعودية. فالحكومة تتهم القطاع الخاص بالدلال أو الدلع والعزوف عن المخاطرة؛ في حين يوجه القطاع الخاص إلى الحكومة اتهاماً يقول بأن الحكومة غير مستعدة لقبول تطوره اللاحق بوصفه كياناً اجتماعياً معقولاً. يقول القطاع الخاص إن الحكومة تضع سياسة رسمية مصممة لتأمين أجواء تجارية وعملية صحية، غير أنها عاجزة عن، أو غير راغبة في توفير الإطار التنظيمي الضروري لإدارة الأعمال، أي أسواق رأس المال، أطر قانونية، وتشريعات تجارية.

أما الموقف الرسمي للحكومة من القطاع الخاص فهو تشجيع تطوره. وقد بقي هذا الموقف ثابتاً ومضطرباً عبر سنوات^(٧). غير أن التطبيق الفعلي لذلك الموقف لم يكن على القدر نفسه من الثبات والاضطراد. فرجال الأعمال في القطاع الخاص يقولون إن الحكومة تقترح تغذية القطاع الخاص ودعمه غير أنها تقيم في الوقت نفسه، عقبات في طريق تحقيق القطاع الخاص لاستقلاليته ومشروعيته^(٨). من الواضح أن مأزقهم يكمن في حقيقة أن الخيارات الاقتصادية تعرض للتشويه جراء التناقضات القائمة بين الاستراتيجيات السياسية المسيطرة على الربح التي تستهدف الاستقرار وبين البروز الذي لا يمكن تحببه لقيم اجتماعية جديدة التي لا بد لأية استراتيجية اقتصادية ناجحة من أن تنطوي عليها بالضرورة^(٩) (شاتيلوس وشابل، ١٩٨٤ : ٢٥٧).

من المؤكد أن القطاع الخاص في العربية السعودية يعمل مكيلاً بجملة من القيود. وهو صغير جداً بمعايير المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي^(١٠) وهو معتمد على الاتفاقات الحكومية، وتلعب العلاقات الشخصية دوراً بالغ الأهمية في إدارة الأعمال والتجارة. ويتعين على العائلات الطليعية أن تلعب وفق قواعد معينة وأن تبقى فاعلة ونشيطة سياسياً لتحمي مصالحها الخاصة. وبما يشكل حاجساً واضحاً نوع العلاقات مع الأسرة الحاكمة.

إن إحدى الطرق التي تلجأ إليها العائلات الرئيسة لدعم تلك العلاقات هي طريقة تقديم الهدايا. وتتدرج هذه الهدايا من مضخمت الرمي لمزارع من الأسرة الملكية إلى السلم المتحرك (هدية زاهد) الذي يستخدمه الملك فهد لامتطاء طائرته ٧٤٧ ومفادته لها (هدية بن لادن). فتقديم الهدايا يؤمن عملية تذكر العائلات لدى توفر العقود والتصريحات أو الرخص. وكيفية تلقي الهدية مع هوية المستلم لها تجمدات القيمة المحتملة للتسديد اللاحق من الأعلى إلى الأسفل. وبالفعل فإن بن لادن حصل على عقد توسيع الجامع كما حصلت شركة زاهد على أعمال مكتبها من أن تظل مشغولة باستمرار وعلى مدار الساعة منذ الثاني من شهر آب.

على العائلات الموجودة خارج المركز أن تفتتح مكاتب فرعية لها في الرياض لأسباب سياسية بحتة، لضمان استمرار تشجيع المستنات والمجلات. ثمة عائلة تجارية حجازية كبرى تعرضت أعمالها

للتوقف أو العرقلة منذ موت فيصل . ومن أجل استعادة الروابط السابقة أرسلت العائلة أحد أفرادها إلى الرياض . إن جميع أشغال العائلة موجودة في الخبر ، ولا يوجد لديها سوى المكتب فقط في الرياض . أضف إلى ذلك أن العائلات لا تمتنع بحرية الاشراف على القرارات الخاصة بالأعمال . وقد قيل إن مشروع الجفالي لسيارات مرسيدس بينز ليس مشروعاً رابحاً ولكن الملك لا يمكن أن يسمح لعائلة الجفالي أن تنسحب منه . إنها عملية تعطي سمعة عالية جداً بكل بساطة^(٩) .

أخيراً، تعبر العائلات الكبرى بالذات عن الاحتجاج على التوقعات اللامتكافئة للرسم الجمركية . يقول أحد مستوردي الفواكه إن من شأن العمل التجاري أن يكون أكثر عدلاً لو تم تحديد الرسم وفق أوزان البضائع المستوردة مقابل القيمة الخاضعة للضريبة لهذه البضاعة أو تلك . ويضيف قائلاً : «إنهم يتلاعبون بالفواتير، سيكون أكثر عدلاً لو أمكن منع امكانية الائتلاف على النظام» ثمة معدات مستعملة، بعضها قطع كبيرة بحجم البيت، جاءت من دولة الامارات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية لاستخدامها في انشاء الاوتوستراد الذي يربط بين الرياض والطائف . مرت آلياً Waco عملاقان للتليس بدون دفع الرسم المطلوب والبالغ ١٢٪ .

هذا كله صحيح . غير أن الاكتفاء بالتركيز على هذه السيات وحدها يعني اغفال وجود تغير فعلي وحقيقي جداً يتم على أرض الواقع وهو تغير ينطوي على قوة كامنة كبيرة . فالتعنتات الداخلية لنشاط القطاع الخاص تكتسب المزيد من التعقيد . أما الممارسات غير الرسمية التي يستفيد منها بعض الأفراد فيوسمها ، بالقدر نفسه من السهولة ، أن تنقلب لغير صالح رجل الأعمال نفسه . إن الهدف الذي ترمي إليه هذه الورقة هو تحليل تأثيرات تدفقت رأس المال المتغيرة على العلاقات القائمة بين رجال الأعمال والحكومة ، وعلى تطور القطاع الخاص المحلي .

منهج البحث:

يقوم هذا التحليل على تسعة أشهر من البحث الميداني في العربية السعودية خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وقد تم تمويله من معهد التعليم الدولي Institute of International Education وبرنامج البحوث لرسائل الدكتوراه المعروف باسم فولبرايت Fulbright . أما الجهة المحلية المشرفة فكانت جامعة الملك عبد العزيز في جدة ، وخصوصاً كلية الاقتصاد والادارة . أما المعلومات التي يركز عليها تحليلي فهي معلومات مأخوذة بالدرجة الأولى من مئة وخمس عشرة مقابلة أجريتها مع رجال ونساء أعمال في العربية السعودية . ثمة أربعة ميادين رئيسة للبحث هي :

- ١ - التعنتات الداخلية للقطاع الخاص .
- ٢ - العلاقات القائمة بين الأعمال والمبادرات الخاصة وبين الحكومة ،
- ٣ - قنوات الوساطة ومنابرها ،
- ٤ - القيود المتصورة المفروضة على امكانية نمو قطاع خاص محلي .

تنوزع المقابلات على كل من جلة والرياض والدمام والظهران والخبر وجبيل. أجريت ما يقرب من تسعين مقابلة مع رجال أعمال سعوديين إضافة إلى خمس وعشرين مقابلة مع رجال أعمال من جنسيات أخرى. وقد تم استكمال هذه المناقشات بوثائق مثل منشورات غرفة الصناعة والتجارة وتقاريرها الداخلية، كتابات منشورة وغير منشورة منجزة في الكليات المتخصصة في الجامعات السعودية، تقارير وزارية، والتقارير السنوية لشركات خاصة.

القطاع الخاص:

ينطوي تحديد القطاع الخاص في العربية السعودية على صعوبات خاصة لأن الحدود الفاصلة بين ما هو عام وما هو خاص هي حدود مطموسة، يصعب التعرف عليها أحياناً من جانب أي مراقب خارجي. فهناك موظفون حكوميون يملكون بصورة عامة استشارات كبيرة في المصالح التجارية الخاصة إما بصورة مباشرة أو عبر أعضاء من العائلة. كما أن رجال الأعمال في القطاع الخاص يكونون، بالمثل، على صلة بصانعي القرار السياسي.

لدى زيارة له إلى شركة الكوئيل السعودية في جلة عام ١٩٨٦ قال الملك فهد: «ليس هناك قطاع عام أو قطاع خاص في السعودية، لدينا فقط قطاع وطني».^(١٠) هناك باحث سعودي يفضل استخدام تعبير قطاع الأعمال على استخدام تعبير القطاع الخاص ولأن السعودية لا تملك قطاعاً خاصاً متوَعاً بمقدوره أن ينتج سلعاً وخدمات بدون تدخل واسع من جانب الحكومة. إن عبارة قطاع الأعمال تناسب خصوصيات العربية السعودية.^(١١) حتى تلك الأعمال التي هي ملكية خاصة في السعودية تعمل في أجواء خاضعة للحماية، وهي محولة بكثافة، كما تستند إلى حوافز استثمارات سخية. فالقرارات المتعلقة بالأعمال لا تتخذ عادة استجابة لمتطلبات أية أسواق قائمة على المنافسة. كما أن التوظيف الكفؤ والسليم للموارد لم يكن يشكل سمة من سمات الأعمال والفعاليات التجارية السعودية.

فمثل هذه التعريفات أو التحديدات تطمس الهوية الحقيقية التي يحس بها الناس بالذات. من المهم الحديث باللغة التي يتعرف الناس من خلالها على أنفسهم، وبالطريقة التي يتصورهم بها الآخرون. ثمة نقاش حاد في المملكة حول آفاق تطور قطاع خاص من شأنه أن يتبرش شؤون الأعمال والتجارة في ظل أجواء أكثر رسمية وعقلانية. هناك محاولة لتحديد نشاط الأعمال الخاصة، دائرتها الشرعية ودورها تحديداً واضحاً. في العربية السعودية يُعرف الناس بمواقفهم أكثر بما يعرفون بنوابهم. وذلك يعني أن هناك عدداً قليلاً من موظفي الحكومة ممن يعتبرون في دائرة القطاع الخاص مقابل وجود بعض رجال الأعمال الذين تنصف اهتمامهم بقدر أكبر من الصفة العامة. يعرف الناس عموماً أين يقف الآخرون ومن الثير للدهشة أن ليس هناك قدر كبير من القموض في تحديد الهوية. فالقطاع الخاص يشير إلى النشاط الاقتصادي الذي يتم من خلال أشخاص بصفتهم مواطنين أفراد. فالهوية لا تستند إلى مجرد الملكية بل إلى السلوك. وسوف أستخدم عبارة القطاع الخاص لأمسك بهذه الحركة من جماعة سائبة إلى كيان متسق.

ليس القطاع الخاص بأي من الأحوال عنصرأً أساسياً. ثمة قدر كبير من التنوع ليس فقط في مجال الفعالية الاقتصادية بل وفي المكانة الاجتماعية والعقلية التجارية العملية والأهداف بالنسبة للمشاركين أيضاً.

القطاع الخاص: إعادة تأكيد الهوية:

كان القطاع الخاص سابقاً تاريخياً على استثمار النفط بزمان طويل. فالاقتصاد السياسي للمعربة السعودية قبل تدفق الموارد النفطية كان أكثر تمكيداً من التكتلات القبلية المتقاتلة التي يلجأ إليها كثيرون. ^(١٣) كان البدو والجماعات الحضرية في نجد يتبادلون البضائع والخدمات عبر وتنظيم هائل يضم النجار والتنجسين (الحاكمة) والحدادين، والمزارعين والنخ... ^(١٤) فالعلاقات التجارية ذات الأمداء الواسعة والبعيدة كانت تخترق شبه الجزيرة لتصل المنتجين في العنيزة (زراعة، حرف، مواشي) بالأسواق والموانئ. ^(١٥) أما الأسواق فلم تكن مراكز شراء المنتجات فقط بل أماكن إقراض الأموال والنقاشات السياسية.

إن لفظة التجار الحجازيين جنودها، بطبيعة الحال، بوصفهم أبناء موانئ دولية وخدماء لمراسم الحج. وبعد الانضمام إلى المملكة صارت الرسوم التي تجبى من الحجاج تشكل مورداً رئيساً للأموال بالنسبة للحكومة المركزية. وقد خلق أحد المراقبين قائلاً: «إلى جانب الحج كان أغزر مصادر الدخل بالنسبة للملك متمثلة بفئة تجار جدة، وهو لا يستطيع أن يبقى في السلطة ويستعديها في الوقت نفسه زماناً طويلاً» ^(١٦) وفي عدد غير قليل من المرات نجحت المؤسسات التجارية في إجبار الملك على إلغاء رسوم مقترحة. ^(١٧) وقد ظلت الطبقة الوسطى التجارية في الحجاز جيدة التنظيم ومنضبطة حتى السبعينات ^(١٨).

تعرض كل ما كان لدى القطاع الخاص من اتساق وهوية لنوع من الطمس والتفويض بل وحتى التفكيك في سنوات الازدهار المفعمة بالزخم خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣. تم إدخال برامج توزيعية هائلة لضخ مداخيل الربيع الغزيرة وبعثتها عبر تقديم القروض السهلة والتشغيل والمنح على الأرض وحوافز الاستثمار السخية، ودعم أسباب الرفاه والكماليات. تأسست أجهزة حكومية جديدة لإدارة هذه البرامج ولتنظيم النشاط وضبطه. وبما أن موارد النفط كانت تأتي إلى الدولة بصورة مباشرة ^(١٩)، فقد شكلت منبع كل الثروة في البلاد. وبات القطاع الخاص تابعاً مالياً للدولة ومعتمداً عليها، وخاضعاً لوصاية أسرة آل سعود، ومذعنأً سياسياً. ^(٢٠) تخلت فئة الأعمال الخاصة عن فعاليتها السياسية التقليدية خلال هذه الفترة من الزمن.

تبين الاحصائيات الحكومية نمو القطاع الخاص في هذه السنوات. غير أن معظم السعوديين، متفقون على أنه كان نمواً ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، نمواً سطحياً أكثر منه دائماً وعميقاً وطويل الأمد. يقول أحد المختصين في مجال البستنة مستذكراً: «لم يكن النمو إلا في الأملاك غير المنقولة والاستيراد. فالتناس ظلوا يحتفظون بأموالهم سالفة في البنوك، أو كانوا يشيدون المباني. أما الخبرات التجارية والخاصة بالأعمال

فلم تشهد أي تطور. كانت تلك حقبة الوسطاء والمتعاملين بالعمولات والكوميسونات. أضف إلى ذلك أن لوج الأمراء عالم التجارة والأعمال بطريقة علنية وصریحة ومصممة كان خلال سنوات الازدهار^(٢٢). كانت فترة الانهيار (٨٤ - ١٩٨٦) فترة تركت بصيائها على جميع القطاعات الاقتصادية. بقيت المشاريع دون اكمال. بقيت العقود دون تسديد. ظلت الديون والالتزامات دون سداد. ففي غياب مداخل الربح كان لابد من مواجهة عدد كبير من المشكلات. حاولت الحكومة أن تقرض عدداً من التدابير الرامية إلى تحصيل الضرائب من القطاع الخاص^(٢٣). ولكن القطاع الخاص نجح في معارضة تطبيق تلك التدابير.

إن التركة الموروثة عن فترة الانهيار والركود متمثلة في أن القطاع الخاص بات أكثر قدرة واستعداداً لاجترار هوية جماعية أو قومية. فاليرم، وفي فترة تشهد سيورة تعافي اقتصادي مضطربة بيات، يحاول القطاع الخاص أن يعيد صياغة نوع من الهوية الجماعية وأن يؤكد لها من جديد. ثمة كلام غير قليل عن قطاع خاص متناغم ومتربص في العربة السعودية. يقول مستشار مالي سعودي في الرياض إن القطاع الخاص يشكل قوة اجتماعية ناشئة وصاعدة بسبب حجمه وحجم الأموال الموجودة بحوزته وتحت تصرفه. لقد بدأ القطاع بتنظيم نفسه. من المقدر للعربة السعودية أن تمتلك قطاعاً خاصاً قوياً. ويرى مدير لمركز بحث صناعي واقتصادي في الظهران أن الأزمة الاقتصادية كانت أساسية لتحقيق تناغم الأعمال الخاصة، ويقول: «لم يكتب القطاع الخاص أية هوية حقيقية إلا في وقت متأخر، إلا مع الركود والانهيار». ويتفق معه في الرأي بائع سيارات من جدة يقول: «لم يصبح القطاع الخاص جماعة إلا مع الركود. وبهذه الطريقة فإن الركود ساعد القطاع الخاص لأنه أجبر عناصره على أن ينظمو أنفسهم». ولكنه يمدد يده قائلاً: «إذا تحسنت الأيام مرة أخرى، فقد نسي هذا التأكيد على التنظيم».

هناك جملة من العناصر التي تعرقل تشكيل هوية جماعية للقطاع الخاص.

أولاً: الحكومة مترددة في التعامل مع الجماعات. فالتنظيم الرسمي يعتبر تحدياً. من الأنجح والأكثر فاعلية أغلب الأحيان أن يسمى رجل الأعمال إلى حل مشكلاته على أساس غير رسمي، على أساس علاقة شخص بشخص.

ثانياً: يعود نقص الانسجام أو التناغم إلى غياب الروابط التي تجمع مختلف مستويات القطاع الخاص؛ فالشرائع العليا ليست مرتبطة اجرائياً برجال الأعمال المتوسطين والصغار.

ثالثاً: إن الهويات والممارسات الاقليمية تعمل ضد تشكيل مصلحة وطنية واحدة للقطاع الخاص. رابعاً وأخيراً: من شأن عملية التوزيع أن تهدى الشكوكي.

مهما يكن فإن القطاع الخاص يبدو معبراً عن مصلحة جماعة أو فئة لدى بروز مشكلات تمس الجميع بصورة مشتركة (اصدار الفيز للمستخدمين، تجنيد القوة العاملة السعودية، تأخير دفع قيم العقود الحكومية، المساهمات في المنظمة العامة للضمان الاجتماعي). «حين يقف النظام حجر عثرة على طريق كسب المال (المهدف الرئيسي لأي رجل أعمال) فإننا نقف صفاً واحداً».

إن رجال الأعمال يتحالفون وتتحالف للوقوف في وجه تشريع حكومي ما أو عطالة بيروقراطية معينة، وقد بدؤوا مؤخراً يعملون على تطوير خطط طويلة الأمد لتقوية القطاع الخاص من الداخل. خلال فترة

الانهار كان القطاع الخاص ضد تدابير تحصيلية محددة. أما في فترة التعافي فإن قضايا ذات أفاق أوسع هي التي جمعت رجال الأعمال وعناصر القطاع الخاص. وعلى الرغم من قلة عدد النشاط وعدم اكتمال نضج القطاع الخاص كوحدة جماعية، فإن الجهود المبذولة لاجتراح استراتيجية طويلة الأمد لمي جهود ذات شأن.

تمخضت الجهود الحكومية الرامية إلى احتواء النفوذ الاقليمي للتجار في الحجاز عن أثر لم يكن مقصوداً، أي أدت هذه الجهود إلى تكثيف احساس بالهوية أو الانتماء لدى عناصر القطاع الخاص. وخلال عدد من السنوات الماضية تولت الحكومة الخاضعة للسيطرة النجدية ثلاث فعاليات كانت تقليدياً وراء ازدهار الحجاز هي: السفارات وتجارة الحج والمصارف.

ترتب على نقل السفارات من جدة إلى الرياض تأثير سلبي على أسواق جدة للأموال غير المنقولة والتجارة بالفرق، وعلى الحياة الاجتماعية للطبقة العليا. فاهل جدة كانوا يفخرون بشهرتهم في الخلدقة والاتصاف بالكوز موبوليتية (التي كان الآخرون يتقنونها). غير أن منطقاً ما على الأقل كان يكمن وراء هذا الاجراء. فالرياض هي عاصمة العربية السعودية في نهاية الأمر. صحيح أن فقدان وضعية العاصمة كان مثيراً للرواء، غير أنه كان مفهوماً.

أما تجارة الحج التي طالما شكلت مركز التجارة الحجازية فقد وُضعت تحت اشراف الحكومة المركزية. كانت عشرون عائلة تقريباً تتولى توفير خدمات سوق الحج وتوزع الحجاج فيما بينها حسب انتهاءات الحجاج. فعائلة العطاس مثلاً كانت توفر الطعام والخدمات والأدلاء لعشرين ألفاً من الحجاج الباكستانيين سنوياً. والعائلات القديمة تؤكد بالحاح أن نوعية الخدمات الموفرة قد تدهورت تدهوراً كبيراً.

أضف إلى ذلك أن الحكومة قد سطت على مصدر أكثر شمولاً من مصادر تجارة الحج. فالحجاج كانوا يؤدون فريضة الحج ثم ينتقلون إلى جدة للإقامة فيها للاستراحة فترة تتراوح بين ثلاثة وعشرة أشهر، يقفون قريين من الأماكن المقدسة ويعملون بنشاط في عمليات بيع السلع وشراؤها. نشأت أسواق مؤقتة عملاقة في شوارع جدة ومكة والمدينة. أما الآن فإن على الحجاج أن ينتقلوا مباشرة من مطار الملك عبد العزيز إلى مكة ويعودوا بالطريقة نفسها لأسباب أمنية داخلية. ولا يكاد الحج يكون ملحوظاً في جدة التي لا يتنقل إليها شيء له علاقة بالحج إلا عبر وسائل الاعلام. إن التجار يندبون فقدان جرعات الأموال والبضائع والخدمات السنوية التي كان الاقتصاد المحلي يحصل عليها.

أثار نقل المكاتب الرئيسة للبنوك من جدة إلى الرياض موجة من الغضب والاستياء في الحجاز^(٢٧). لقد أوضح مدير مصرف سابق يعيش الآن في الرياض الأمر قائلاً: «أرادت مؤسسة النقد أن يكون الدرهم في متناولهم وقريين منها». غير أن هذا المنطق لم يطمئن القطاع الخاص الحجازي؛ فهذا التصرف لا يبدو مسؤولاً. يقول أحد كبار مصرفي جدة: «نعم، لقد نقلوا المصارف، ولكن وجود المكاتب الرئيسة في الرياض وجده لا يعني أن النشاط التجاري قد انتقل إلى هناك». فالنشاط التجاري الحقيقي موجود في مكان آخر. ويضيف المصرفي ساخراً: «يمكن للمكتب الرئيسي أن يكون موجوداً في

الربع الحالي. آثار فقدان البنوك شعوراً بالتعرض لسوء المعاملة من جانب الحكومة وعمق إحساساً بالانتهاك والهوية.

جدول أعمال جديد:

بإشراف القادة الحاليين لفئة الأعمال الخاصة إلى رسم جدول أعمال جديد. و جدول الأعمال هذا يرمي إلى تحقيق عدد من الأهداف مثل: إيجاد مصادر جديدة للثروة، زيادة تحويل المشاريع العامة إلى القطاع الخاص، ادماج الأعمال ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة بالبيئات التجارية الكبرى، وخلق بيئة واجواء أكثر هيكلية وتنظيماً لإدارة الأعمال وتسييرها.

في سنوات الازدهار تعرض السلوك الاقتصادي للقطاع الخاص للتشويه جراء طغيان مجموعات من الأفراد الذين كانوا لا يتنافسون إلا على زيادة حصصهم من فطيرة الربع. وقد تم التعبير عن «البحث عن الربع» أو «الركض واره الربع» عبر مشاريع غير منتجة ولكنها مربحة مثل المضاربة بالعقارات وتجارة الاستيراد. وقد أدى هذا النزوع إلى خلق طبقة من أصحاب عشرات ومئات الملايين في العربية السعودية ممن لم يساهموا قط في عملية التنمية الداخلية مساهمة ذات معنى.

إن القطاع الخاص في السعودية معتمد على الحكومة وتابع لها نتيجة طبيعة الموارد النفطية. فمشارطات هذا القطاع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الانفاق الحكومي ومداها^(٢٤). ينتج القطاع الخاص ثروة تكون متوازنة مع المستوى الذي تصله الحكومة في الانفاق حين تزداد ثروتها (أي مواردها النفطية). يساعد وهيب بن زاغر على تحديد القضية الأولى حين يقول: «تتركز المسألة الأولى الآن على: كيف نتوصل إلى إيجاد مصادر جديدة للثروة؟ ثمة اختلاف بالغ الأهمية بين توزيع الثروة وخلقها. علينا أن نوفر للقطاع الخاص أسباب النمو». ويقول أحد المصرفيين: «لدينا المهارات وعندنا الأموال، ولكن السؤال هو: كيف نعبئ عن النشاط؟ كيف يمكن للشية السعودية أن تعبر عن تطلعاتها؟».

هناك حدود للاستثمار في العربية السعودية. ثمة في حقيقة الأمر قضيتان مترابطتان: قضية تحديد تدخل الأمراء في الأعمال الخاصة وقضية جعل المؤسسات العامة مؤسسات خاصة. يقول شاب محبط يعمل في مجال الاستيراد: «يعيش القطاع الخاص بجامش ضيق محصور بين ضغوط الأمراء من جهة والسوق الصغيرة من الجهة الثانية». ولكن صاحب كراج إصلاح سيارات أكبر منا يعبر عن رأيه بقدر أكبر من الصراحة فيقول: «من الأجرام حرمان الناس من انتاج البلد الفعلي الوحيد». إذا كان القطاع الخاص سيفعل على قدمه وسيزدهر فلا يمكن حصره في إطار منابع الثروة الموجودة أو جعله يعصب بالتردد جراء التدخلات التي يمارسها الأمراء في المبادلات التجارية والصفقات.

هناك ضغط لجمع مؤسسة البريد والهاتف والخطوط الجوية السعودية وهيئة السكك الحديدية السعودية مؤسسات خاصة. ومؤسسة الصناعات الأساسية العربية السعودية (SABIC) باعت ٣٠٪ من أسهمها للجمهور في ١٩٨٤ وكثيراً ما تعلن عن عزمها على بيع المزيد. ليس واضحاً قط ما إذا كان ذلك يوسع دائرة ملكية الفعالية الانتاجية؛ قد لا يساعد إلا على تكرار النمط القائم للثروة وتوزيع الدخل^(٢٥). ومؤسسة الصناعات الأساسية آتفة الذكر تزاخم عليها الناس الذين راوحوا بجنون

أسهمهم. فقد شكوا مهتدين انشاءات من جدة من أنه يبحث عبثاً عن سهم واحد من أسهم هذه المؤسسة منذ ثلاثة أشهر. وتنبأ مراقب كليي بأن جهود التحول إلى القطاع الخاص ستفني مع الزمن إلى خضوع كل من الصناعات لسيطرة عائلة واحدة. فالتحول الحقيقي إلى القطاع الخاص يتطلب وجود أسواق لرأس المال وإدارة خاصة.

أعلنت وزارة الصناعة والكهرباء ومؤسسة (سابك SABIC) عن إقامة ثلاث قواعد بتروكيميائية متناهية رئيسة في كل من الحجاز ونجد والمنطقة الشرقية. وتم تعيين المدراء الاقليميين. والهدف من هذا المشروع الهائل هو توزيع مخاطر المرحلة البدائية الأولية وتخفيض الاستثمار الضروري إلى الحدود الدنيا لتمكين أعداد أكبر من المشاركة. ويعد التأسيس مستحب الحكومة وستحل إدارة خاصة محلها. هناك اعتراف متزايد بالحاجة الداعية إلى ادماج الأعمال ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، بطريقة ذات معنى، بخطط التنمية. لم يسبق للحكومة أن حاولت ربط الأعمال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ببعضها حتى تكون مكتملة لبعضها البعض. لا يوجد أي سبب يمنع استخدام الورشات الصغيرة في أعمال اصلاح المصانع الكبرى وصيانتها. ثمة مستشار المؤسسة تجارية صغيرة يوضح الأمر قائلًا: «إما أن البيوتات الكبيرة باتت متغلقة على ذاتها ومكتفية، أو أنها لا تقوم بأية اصلاحات أو صيانة (للأدوات والآلات الزراعية مثلاً)، والمستهلك هو الطرف الخاسر في العملية. حين صارت الحدادة، هذه الحرفة التقليدية، بالية، فإن دور الحدادين في الاقتصاد انتهى إلى غير رجعة. كان من المفروض تعليمهم فن اصلاح الأدوات والآلات، ولكن ذلك لم يحصل». فخطط التنمية أخفقت في خلق روابط وجسور بين مؤسسات ذوات أحجام متباينة. لا بد للورشات الصغيرة من أن تتحول إلى ورشات حديثة من وجهة نظر الإدارة والتسويق والانتاجية^(٢٢).

ليست هناك أية آليات ربط فاعلة في العربية السعودية. ثمة حديث عن خلق إدارة لرجال الأعمال الصغار في العربية السعودية، أو على الأقل إيجاد أقسام كاملة لؤلاء الصغار في اطار الغرف التجارية تتولى مهمة توفير التدريب والمعلومات والابحاث المتعلقة بالسوق والمشورة المالية. ويتضمن جدول الأعمال المعد حديثاً، أخيراً، مطالبة باطار تنظيمي ينولى تقديم الخدمة للأعمال الخاصة. وآل سعود، على الرغم من التفوذ الهائل الذي يتمتعون به، هم في وضع محفوف بالمخاطر لأنهم مطالبون بإقامة التوازن بين مختلف المصالح الاجتماعية والسياسية والدينية للحفاظ على مواقعهم المهمة. وعملية الموازنة المستمرة هذه خلقت في أذهان العديد من رجال الأعمال أجواء عمل غير هيكليّة (وبعضهم يقول غير مخلقة) تشكل ضربة قاصمة لظهر عملية النمو والتنوع المستمرة. فالنظام القائم وغياب سوق الأسهم والبورصة والافتقار إلى المعلومات السكانية الجيدة إضافة إلى النظام التعليمي الجامد، هذا كله يجعل تطوير المشروع الخاص أمراً صعباً.

تمثيل مصالح الأعمال الخاصة:

ينصب انتقاد الترتيبات السياسية والاقتصادية القائمة على المجال الخاص وغير الرسمي بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإن من المهم أن نعلم دور عدد من الكيانات والهيئات مثل غرف التجارة والصناعة

في العربية السعودية لأنها، كما يقول أحد أعضاء مجالس الإدارة السابقين، «تشكل المؤسسات الديمقراطية الوحيدة في هذه البلاد... حسناً، ربما شبه ديمقراطية». وأضيف من عندي عبارة: «شبه مُلمَّسة» أيضاً. ففعالية كل من الغرف التسع عشرة تعتمد إلى حد كبير على القيادة الفردية الموجودة. يرى عبد الله دباغ، الأمين العام للغرف المتحدة، أن هذه الغرف هي منظمات انتقالية في طريقها لتصبح مؤسسات. بمعنى أنها تقدم التأييد والخدمات ولكنها لم تصل بعد إلى مستوى ممارسة التأثير المنظم على الحكومة أو إجراء البحوث. فغرف التجارة والصناعة هي في المقام الأول، مؤسسات لتشجيع الاستثمار الخاص. إنها ترعى المعارض التجارية وتقيم الصلات مع المستثمرين الأجانب والمحليين من أجل تأمين مشاركتهم في المشاريع المشتركة وتبقي على الاتصالات مع كل من وزارتي التجارة، والصناعة والكهرباء.

عقب فترة الركود، حدثت ثلاثة تطورات هامة فيما يخص غرف التجارة والصناعة القائمة هي:

١ - تعرض كبار موظفي مجالس إدارات مختلف الغرف (ويعتبرون عموماً من الحرس القديم) للانتقادات علنية.

٢ - انتظمت جماعة ناشئة يجري تشبيهها ببرجال «تركيا الفتاة».

٣ - صارت مؤتمرات رجال الأعمال التي رعت للمرة الأولى في ١٩٨٣ تسهم بقدر متزايد من الانفتاح والتطابق.

ثمة تعليق لأحد المراقبين تردد كثيراً هو: «ماعدات الغرف قادرة بعد الآن أن تبقى محصورة بين عليان ودحلان وأبو داود. أن نهم أن يرحلوا». يتعرض الحرس القديم للنقد من زوايا مختلفة مثل التوظيفات أو الاستثمارات الدولية أو الخارجية أو الإفادة من مواقعهم لتحقيق الثروات الشخصية. يتم تعيين ثلث مجلس إدارة كل غرفة من قبل وزارة التجارة، في حين يقوم الأعضاء بانتخاب باقي الأعضاء. وهذه الانتخابات اتخذت شكل الحملات والتنافس على كسب الأصوات عبر إيجاد المنابر وطرح القضايا والنشاطات الدعائية المختلفة للتأثير على الرأي العام. تمت تغطية الانتخابات في المنطقة الشرقية في الصحافة الوطنية. وفي جدة حصل الشاب وليد جفالي على ضعف الأصوات التي حصل عليها رئيس الغرفة التجارية في جدة الذي عيّنه وزارة التجارة في هذا المنصب. وقد قُسر الأمر على أنه مؤشر يدل على حدوث تغيير. تشكل الغرف صمام أمان ضد المعارضة السياسية الكامنة. وهي مقبولة لدى الحكومة لأنها تبدو مهتمة بقضايا ذات طبيعة تقنية أو فنية نسبياً.

كان أكثر التطورات أهمية في القطاع الخاص هو بروز مجموعة من رجال الأعمال الشباب الذين عرفوا بأسماء مختلفة مثل «تركيا الفتاة» و«جيل رجال الأعمال الشباب» و«أصدقاء الغرفة». وهلامية هذه المجموعة بالذات هي التي تسبب عليها صفة امكانية امتلاك القوة والنفوذ. إنها على قدر كاف من المشاشة والرخاوة مما لا يجعلها خطراً يهدد النظام القائم. إن العديد من رجال الأعمال الشباب الذين ليسوا من نشطاء الغرف يميلون مثل الأصدقاء. قد لا تكون لديهم بالضرورة تلك المنافذ الموصلة إلى الهيئات الحكومية العليا التي كانت موجودة عند الجيل السابق، كما ليسوا، بالضرورة، مدينين بنجاحاتهم

لرعاية الحكومة ووصايتها^(٢٧). وهؤلاء الأفراد هم خريجو جامعات (أجنبية غالباً) ويعملون في الصناعة والميادين الأكاديمية والتجارة.

رغم أنها تضم أفراد من أوساط واسعة فإن الناطقين باسم هذه الجماعة يأتون من العائلات الشهيرة ذات الصلات المتينة (وليد جفالي، حسين أبو داود، إبراهيم عنجري). إذا كان القطاع الخاص سيشكل مصدر تغيير ممكن، فإن مثل هذا التغيير سيأتي من هذه الجماعة لا من الحرس القديم أو الأغنياء الجدد.

تأسست رابطة أصدقاء غرفة تجارة جدة في ١٩٨٧ لرفع مستوى المهارات الإدارية إضافة إلى توفير الصلات التجارية العملية والاجتماعية. فمن النادر أن يلتقي الشباب السعوديون إلا في أثناء حفلات الزفاف أو في الماتم والجنائزات. كانت تلك وسيلة لبناء شبكة من الاتصالات والعلاقات ولاعداد قيادات جديدة^(٢٨).

كان مؤتمر رجال الأعمال بجدة في ١٩٨٩ صانئاً بشكل خاص إذ بادر رجال الأعمال وبصورة مكشوفة إلى تحدي وزراء الحكومة. ومثل هذا النشاط ينطوي على أهمية غير قليلة لأن المجابهة العلنية نادرة في البلاد. ظهر اسم محمد أبا الخيل، وزير المالية، أكثر من مرة على قوائم المتحدثين في عدد من الجلسات ولكنه لم يظهر ولو مجرد ظهور على المسرح. لم يكن لديه، ببساطة، شيء يستطيع أن يقوله وأن يرضي به الجمهور عن الدفوعات المتأخرة. أما القرارات التي اتخذت في ختام المؤتمر فكانت قرارات تتعلق بالتشديد (أي جعل المؤسسات ذات هوية سعودية)، والمرأة العاملة، وتدريب العاملين، اقامة سوق للأسهم، توفير قدر أفضل من المعلومات عن السوق، وزيادة الجهود الرامية إلى اشاعة القطاع الخاص. إن هذه القضايا تلقي ضوءاً كاشفاً على الطبيعة الدائمة للتوتر القائم بين مخاوف الحكومة ذات العلاقة بالأمن السياسي من جهة، وبين دعوة القطاع الخاص إلى قدر معقول من الترشيح الاقتصادي.

التغير في نشاط الأعمال والتجارة:

خلال فترة الازدهار والرخاء كان أصحاب الأعمال الخاصة قادرين بسهولة على تحقيق الأرباح ولو ظلوا مصرين على تجاهل هواجس أساسية مثل الكفاءة أو التكاليف. أما في مرحلة الركود فإن الأعمال الخاصة صارت مضطرة لأن تقاتل من أجل البقاء وعدم الفرق بكل بساطة. والآن، في زمن التناهي، ثمة سلوك يشي بضرورة نوع من التكيف مع جملة من الوقائع الاقتصادية الجديدة في سبيل تحقيق الازدهار.

للمرة الأولى هناك عائلات رئيسة رفضت بتأبط عقوداً حكومية، بل وعقوداً مع الأسرة الحاكمة بشكل خاص. وهذا مؤشر يدل على تنامي الاحساس بالثقة والسلطة، ليس واضحاً ما إذا كانت هذه العائلات ترفض تلك العقود لا لشيء إلا للتعبير عن موقف سياسي - وقد يقضها ذلك من مشكلات الدفع المتأخدة. ومع ذلك فإن المسألتين مترابطتان لأن من الصعب أن تذكر أميراً بدمعة مستحقة متأخرة.

يتحدث رجال الأعمال عن توفر عقود غير حكومية، تكاد تكون عقوداً لم يسبق لها مثيل خلال فترتي الازدهار والانهيار. فالاقتصاد يعيش فترة معافاة ثابتة ويحقق القطاع الخاص نجاحاً جيداً في عمله من دون أية زيادات موازية في الانفاق الحكومي. ثمة، في الحقيقة، تقارير تتحدث عن خسائر انطوت عليها عقود على الرغم من أن أميراً أو آخر كان مرتبطاً بمثل هذه العقود.

لقد اضطر خريجو الجامعات السعوديون لقبول رواتب أدنى بكثير مما كانوا يفضلون. ثمة مشكلة بطالة ملفتة للنظر بين صفوف خريجي الجامعات (رغم انكار ذلك على الملأ). وعلى الرغم من أن الأمر غير مألوف بالتأكيد، فإن سعودياً طُرد من عمله بسبب سوء أداء الوظيفة، في حين يعمل آخرون كتيبة في البقاليات. ما كان ممكناً لثل هذه الحوادث الفردية أن تحدث قبل عملية إعادة الترتيب الاقتصادية القاسية والصارمة.

أما السوق الصغيرة والتي تزداد صفتها التنافسية مع مرور الزمن، مثلها مثل كتلة المستهلكين الذين هم أكثر تمييزاً وتدقيقاً، فقد أفضت إلى فهم جديد لعملية التسويق والعرض. وقد أصبح هذا الأمر أساسياً بالنسبة لأي نشاط قادر على تحقيق الربح في ظل اقتصاد التناقص أو التهاطل للشفاء. هناك في الرياض الآن وكالة خاصة مكسوة لاقطاع الأخبار ذات العلاقة وإرسالها إلى زبائنها. إنها الأولى. وللمرة الأولى أدخلت الشركات الكبرى برامج للحوافز الداخلية مثل أمن رعية النظم في المشغل (أبر داود للتجارة والصناعة)، تطوير الموارد البشرية (مجموعة بنوي الصناعية) والانتاجية (صناعات آل الزامل الغذائية).

إلى حلول مرحلة الركود لم ينتقل أي تاجر من التجارة إلى الصناعة. فقد تعرض التجار لضربة قاسية وضاعت هوامش ربحهم. ومن توفرت لديهم الموارد توجهوا نحو الاستثمارات الصناعية كوسيلة لضمان الأمن. وقد تم ادخال الإدارة المحترفة في المؤسسات الكبيرة. وتعين على المجمعات العائلية العملاقة أن تدعم احتكاكاتهما (هولدنغاتها) المتنوعة غير المترابطة. باتت التأكيد على دمج خطوط الانتاج أو النشاط في سبيل جعل بعضها يدعم بعضها الآخر.

وأخيراً أصبح نظام الاحتكار وحقوق التوزيع يحتل مركز الاهتمام. في الماضي كانت هذه الحقوق والثروة المرافقة لها تمنح أو تهب على أساس الصلة بالأسرة الحاكمة. كما كانت العلاقات تمنح حقوقاً استثنائية خاصة تخولها وحدها حق توزيع هذا المنتج أو ذاك. وأدى النمو الذي لم يسبق له مثيل والذي حصل في فترة الازدهار إلى جعل هؤلاء الناس من الأقراب.

أخذ هذا النظام يتغير. فالشركات الدولية تريد صفقات أكبر واستراتيجية تسويق أكثر اتصافاً بالمعافاة. إنها تبذل للموزعين أو تقسم البلاد إلى أقاليم تؤمن خدماتها عائلات مختلفة. تطلق العائلات القديمة اتهامات تقول بأن الشركات متعددة الجنسيات تحاول السيطرة على السوق الداخلية. ويمثلو هذه العائلات يدافعون عن أنفسهم قائلين بأنهم كانوا، في نهاية الأمر، أولئك الذين حققوا السمعة الطيبة للمنتج خلال السنوات.

قامت شركة BMW باستبدال عائلة الحسيني بعائلة الناهي. يقول أحد المراقبين: وإن آل الحسيني عائلة موهلة في تقليديتها من حيث موقعها من العمل والتجارة، أما عائلة الناهي فهي عائلة

أكثر نشاطاً. إن أفرادها مستعدون لأن يفيدوا من الأفكار الجديدة كالنسيط. وقامت شركة جنرال موتورز بتقسيم البلاد إلى أقاليم فأعطت الرياض لعائلة الجميع وجدة لال البليد. وكذلك قامت شركة هونداي Hyundai بتوزيع الأقاليم على العائلات. سعت مجموعة من العائلات الحضرية بنجاح لانتزاع شركة تويوتا من برائن عبد اللطيف الجميل. فكرت شركة جنسون آند جنسون باستبدال عائلة البترجي بعائلة النادي. منحت شركة كوكاكولا مؤخرًا حق احتكار التوزيع لمجموعة عليان. غير أن عائلة الكاكي كانت قد وظفت أموالاً في إنتاج هذه المادة. علق أحد المراقبين قائلاً: وهذه التغيرات بالغة الأهمية، ويختلف القضايا المثارة والعائلات أكبر من أن تعالجها وتتعامل معها غرف التجارة. ومثل هذه التغيرات تتحدى الأغاط القديمة للسلوك الاقتصادي حيث كانت حقوق التوزيع تعطي على أساس الولاء بالتحديد.

قيادة القطاع الخاص:

إن الناطقين باسم الحركة نحو قطاع خاص أكثر انسجاماً وتنشأ هم باكثرتهم، من ممثلي العائلات الكبرى في العربية السعودية. فالعائلات المستفيدة من الإبقاء على علاقات الوصاية والرعاية هي نفسها وفرت القيادة لصب العلاقات بين قطاع الأعمال والحكومة في قالب رسمي. في نظر الكثيرين لم تعد الشبكة القديمة وافية بالغرض. فالزمن ورأس المال اللذان يمكن استيعابها لأغراض انتاجية يجري تبديدهما في تقديم الهدايا وغيره من الممارسات غير الرسمية المقيدة.

أن تكون القيادة مستمدة من العائلات الفنية ذات الارتباطات الواسعة أمر ذو دلالة. إنها تشكل جسراً يوصل رجال الأعمال غير المشهورين الذين ليست لهم صلات مع الحكومة بالجمهور العريض^(٣٩). فقد يحفظ الأب بعلاقات تقليدية حميمة مع الجيل الأكبر سناً من أفراد الأسرة الحاكمة ويتيح لابنه، بالتالي، فرصة صياغة أهداف من شأنها تقييد أو اختزال تأثير مثل هذه العلاقات. من المثير للانتباه أن أولئك الأفراد الذين يعرفون بأنهم قادة وطبقة حقيقية جديدة وناشئة ومن الرأسماليين العاملين^(٤٠) منذ ١٩٨٦ لا يعتبرون ممثلي الجيل الجديد من المبادرين وأصحاب الفعاليات. بل يُنظر إليهم بوصفهم ممثلي فترة انتقالية بين الحرس القديم وتركيا الفتاة. لقد تجاوزتهم القيادة.

خلاصة: التغيير والقطاع الخاص:

في السنوات القليلة الأخيرة بدأ القطاع الخاص السعودي يمد تأكيد هويته، يضع جدول أعمال جديدًا، يغير سلوك النشاط التجاري والعمل، ويعد قيادات جديدة. ومثل هذه التصرّفات مختلفة عن تصرفات القطاع الخاص في فترة الازدهار ومن مخلفات فترة الانهيار أو الأزمة. وهناك أربعة عناصر مهمة حول هذه التغيرات هي:

أولاً: لم تحصل التغيرات داخل القطاع الخاص من جهة وبين القطاع الخاص وحكومة العربية السعودية من جهة ثانية إلا بعد انهيار أسعار النفط. فتركة فترة الأزمة أو الانهيار هي السلوك الاقتصادي

الجديد. فمقادير الربع الهائلة خلال فترة الازدهار كانت تحجب التوترات السياسية والمشكلات العملية في الاقتصاد السياسي السعودي. أما انحدار كميات الربع فقد أدى إلى إبراز هذه التوترات والمشكلات، وصعد من وتائر تطور القطاع الخاص المحلي بوصفه جماعة اقتصادية ذات مصالح متشابهة. أضف إلى ذلك أن عملية إعادة الترتيب تزامنت مع عودة غربي الجامعات من البلدان الأجنبية وبلغ الأبناء الدارسين والمعلمين في السعودية سن الرشد. إن انحدار مقادير الربع والتوزيع اللامتكافئ للربح والفرص وظهور قيادات شابة من بين صفوف رجال الأعمال مجتمعة تساعد على تفسير التغير.

ثانياً: من المستحيل أن يتم التغير في عالم الأعمال الخاصة قبل أن يجري في أماكن أخرى^(٣١). إن التغير ذا الطبيعة الفنية والاقتصادية يكون أقل خطراً على النظام السياسي القائم من التغير السياسي المكشوف. فما يحدث في القطاع الخاص قد يكون مؤشراً يدل على قرب حدوث تغييرات أكبر في المجتمع السعودي. تنمكس معايير المجتمع السعودي في جملة من البنى التنظيمية والمعمليات أو السيوررات المتعلقة بالاتصالات والفعاليات الاقتصادية^(٣٢). فالروابط العائلية والعلاقات الشخصية والانتهايات الإقليمية سيات ظاهرة للعيان في أنماط السلوك التجاري والعمل.

ثالثاً: من المهم أن نلاحظ أن المعارضة تنبع من العائلات النخبوية. فحقيقة أن القيادات تأتي من الاسر العريقة والمعروفة توفر آلية ربط لأفراد يفترضون بدونها إلى القدرة على اسباع أصواتهم. رابعاً وأخيراً: اتسعت دائرة القضايا التي يلتقي حولها القطاع الخاص. فخلال فترة الأزمة أو الانهيار وقف القطاع الخاص ضد تدابير نقدية محددة اقترحتها الحكومة^(٣٣). وخلال فترة التعافي صار القطاع الخاص يجتمع ليمدد دوره العريض في عملية التنمية الوطنية وعلاقته بالحكومة.

يشكل القطاع الخاص قوة اجتماعية ناشئة، إحدى المصالح القليلة التي انتظمت، مهما كانت العملية مفتقرة إلى الشكل الرسمي ومفتوحة أمام اختراق الحكومة لتنظيمها. ففي غياب المؤسسات القائمة على مشاركة الجمهور والمنظمات السياسية والصحافة الحرة بات القطاع الخاص متبراً سياسياً معزلاً تجري فيه عمليات الحوار والانتخابات والاحتواء.

من الواضح أن القطاع الخاص سيستمر في أن يلعب دوراً ذا شأن خلال السنوات القادمة. ففي أعقاب حرب الخليج التي جرت في ١٩٩١ سيكون القطاع في موقع قوي يمكنه من المساومة لدى سعي أسرة آل سعود إلى تعزيز مراكزها. أضف إلى ذلك أن إعادة الاحتياطات الهائلة الموجودة فيها وراء البحار إلى الوطن ستكون ضرورية لإعادة بناء المنطقة وإعادة توجيه عملية التنمية الداخلية.

- (١) حسين مهديوي، «أنماط التنمية الاقتصادية ومشكلاتها في الدول القائمة على الرعي: الحالة الإيرانية» في م. أ. كوك، (محرر) دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط. (لندن: مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٧٠)؛ جياكومو لوتشيانو Giacomo Luciani، «التخصيص مقابل دول الإنتاج: إطار نظري»، في لوتشيانو (محرر) الدولة العربية، (بيركل: مطابع جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٠)، وجاك دولاكروا Jaques Delacroix، «الدولة القائمة على التوزيع»، دراسات في التنمية المقارنة (خريف ١٩٨٠)، على التوالي.
- (٢) ثيدا سكوكسبول Theda Skocpol، «إعادة ادخال الدولة: استراتيجيات التحليل في الأساطير الراهنة»، في بيتر إيفانس Peter Evans، ديتريش روتشماير Dietrich Rueschmeyer وتيدا سكوكسبول، إعادة ادخال الدولة (كامبرج، منشورات جامعة كامبرج، ١٩٨٥)؛ ليزا أندرسون Lisa Anderson، «الدولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» في سياسة مقارنة (أكتوبر، ١٩٨٧): ١ - ١٨.
- (٣) ميشيل شانلو Michel Chatelus وايف شميل Yves Schmeil، «نحو اقتصاد سياسي جديد لتصنيع الدولة في الشرق الأوسط»، المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية ١٦ (١٩٨٤): ٢٥١ - ٢٦٥.
- (٤) نريا التركي ودونالد كول Donald Cole، «العمال الأجانب في العربية السعودية: حبر زاوية التنمية أم نتائج فرعي للازدهار؟» ورقة قدمت في اجتماع سنوي: لـ: «رابطة الدراسات الشرق أوسطية، سان أنطونيو، ١٩٩٠.
- (٥) كيرن عزيز تشاودري Kiren Aziz Chaudhry، «ثمن الثروة: التجارة والدولة في حصيلة العمل والاقتصادات النفطية»، التنظيم الدولي، (شتاء ١٩٨٩).
- (٦) هيلين لاكتر، بيت شيد على الرمال: الاقتصاد السياسي للعربية السعودية. (لندن: منشورات اينكا، ١٩٧٨)؛ رضا اسلامي Reza Islami ورستم كاوسي Rostom Kauossi، الاقتصاد السياسي للعربية السعودية (سياتل: منشورات جامعة واشنطن، ١٩٨٤)، وتشاودري، «ثمن الثروة».
- (٧) ورد حتى ذكر نمو القطاع الخاص في الخطة التنموية الأولى لعام ١٣٩٠/١٩٧٠، ومنذ ذلك الحين أصبح الموضوع عنصراً رئيساً في الخطة اللاحقة ولاسيما الخطة الخامسة. كان الأمير ماجد، أمير مكة والمدينة واضعاً في مؤتمر رجال الأعمال عام ١٩٨٩ حين قال: «ستفتح الحكومة الأبواب واسعة أمام القطاع الخاص ليتولى مسؤولياته الاقتصادية».
- (٨) كما يقول أحد منتقدي الفرقة في المؤتمر، «إنهم (الحكومة) يطلبون منا أن نظير كالعصافير. غير أنهم لا يلبثون أن يبتروا أجنحتنا».
- (٩) كما قيل رداً على مشاركته إحدى نشرات التجارة الدولية، التعافي الاقتصادي في العربية السعودية: دور القطاع الخاص، لندن: التجارة الدولية، ١٩٨٩، ص ٢٨.
- (١٠) اقتباس كارولين مونتافيو، التنمية الصناعية في العربية السعودية (لندن: لجنة تجارة الشرق الأوسط، ١٩٨٧)، ص ١٦.

- (١١) وهيب أ. صوفي، دور الدولة في حفز الاستثمار الصناعي الخاص في العربية السعودية: تحليل العلاقات بين رجال الأعمال والدولة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جورج واشنطن، قسم الإدارة العامة، ١٩٨٧، ص ١٣.
- (١٢) مانفرد وثر، «العربية السعودية: نجاة النخب التقليدية، في النخب السياسية والتنمية السياسية في الشرق الأوسط، فرانك تاتشواو (محرر)، (نيويورك، دار نشر تشكمان) ١٩٧٥؛ تيموثي لوك، والتنمية التابعة والأوبك، ١٩٨٥؛ ج.ب. كيلي، الجزيرة العربية، الخليج والغرب، (نيويورك، بيسيك بوكس) ١٩٨٠؛ وميكائيل هودسون وعبد الرحمن منيف، كما نوقش في كول والتركيب.
- (١٣) كرستين موس هلمس، تلمسك العربية السعودية، (بلمنور، منشورات جامعة جون هوبكنز، ١٩٨١) ص ٦٣.
- (١٤) ثريا التركي ودونالد كول، وهل كانت الجزيرة العربية عشائرية أو قبلية؟ إعادة تفسير مجتمع ما قبل النفط، ورقة مقدمة إلى الاجتماع السنوي أمام رابطة الدراسات الشرق أوسطية، سان أنطونيو، ١٩٩٠.
- (١٥) إبراهيم الراشد، وثائق عن تاريخ العربية السعودية، المجلد الثالث، (تأسيس المملكة العربية السعودية في ظل ابن سعود) (منشورات وثائقية: ساليزبوري، ١٩٧٦، ص ١٧٢).
- (١٦) كاشملة انظر: تيم نيلوك، «البنية الاقتصادية والتنمية في النظام السياسي للعربية السعودية، (نيويورك: منشورات القديس مارتن، ١٩٨٢).
- (١٧) تشاودري، ص ١٢١.
- (١٨) مكرس في تشريعات التعليم لعام ١٩٦٣.
- (١٩) تشاودري، ص ١٣٥، تطرح جيل كريستال رأياً عاماً في والتحالفات في النظم الوراثة النفطية: الكويت وقطر، السياسة المقارنة.
- (٢٠) ميكائيل فيلد، التجار: المئات الثلاث الكبرى لرجال الأعمال في العربية السعودية ودول الخليج، (وودستوك: منشورات أوفرلوك) ١٩٨٤، ص ٩٧ - ١٢٠.
- (٢١) تشاودري.
- (٢٢) المصرف الوطني المائد للقطاع الخاص (كاكي - بن محفوظ) هو الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، إضافة إلى آكالة ناطقة صاحب جميلة جديدة في وسط مدينة جدة للتو، يتمتع هذا البنك بصلاص ملكية قوية.
- (٢٣) شاتلو وشيابل، ص ٢٥٦.
- (٢٤) الحلقة التنموية الثالثة (ص ٣٢٩) تنسم القطاع الخاص إلى مجموعتين: مجموعة مدفوعة وأخرى مستقلة ذاتياً، والمجموعة الأولى قائمة على الاتفاق الحكومي، أما الثانية فتشير إلى النشاطات التي تحمل القطاع الخاص بالذات. ويثل هذه المعايير ليست واضحة في الواقع التجريبي.
- (٢٥) محمد ف. خطراوي، «إشاعة القطاع الخاص والمشاريع المشتركة العامة الإقليمية في منطقة مجلس التعاون الخليجي» ندوة حول إشاعة القطاع الخاص والتكيف البنيوي في البلدان العربية، برعاية صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا. أبو ظبي، ١٩٨٨، ص ٤.
- (٢٦) بندر حجاز، دقويل المشاريع الصغيرة في العربية السعودية: رسالة غير منشورة، جامعة لوغويرو للتكنولوجيا، ١٩٨٩.

(٢٧) مونتافيرو، ص ١٢٣ .

(٢٨) حضرت النساء السعوديات الجلسة الأولى في غرفة منفصلة، يبدو أن نساء الأعمال مندحبات بشكل أفضل هذه الجماعة الجديدة، مما بالبنى القائمة. مارست النساء السعوديات ضغطاً من أجل ضمهن إلى الغرف وقلن إنهن في حال عدم منحهن الامتيازات التي يتمتع بها الرجال، سوف يعمدن إلى تأسيس كيان منفصل. (٢٩) لاحظت تشاودري غطاً عمائلاً فيما يخص المعارضة الخاصة لتدابير التقشف الحكومية خلال فترة الابهيار أو الأزمة.

(٣٠) جيمس باول، «البرجوازية الجديدة في الخليج»، تقرير الشرق الأوسط، ايلول / تشرين أول ١٩٨٦، ص ١٩ - ٢٢ .

(٣١) يتم مثلاً استخدام النساء السعوديات في سائر ميادين القطاع الخاص ولو بصورة خفية تحفظ شركة الكابلات السعودية لافتتاح مصنع تشغله النساء من القمة إلى القاعدة. النقاشات السياسية في القطاع الخاص تكون أكثر انفتاحاً مما في القطاع العام (كما في ذلك الجامعات).

(٣٢) ناديا بابيش، تأثير الاتصالات التنظيمية على مشاركة مدراء المستويات المتوسطة والدنيا في عملية صياغة القرار في العربية السعودية، رسالة غير منشورة، جامعة أريزونا، قسم الاتصالات، ١٩٧٢ .

(٣٣) تشاودري .



يطرح تحليل نشوء وتطور الرأسمالية في البلدان النامية عموماً وبلدان الشرق خصوصاً العديد من المشكلات المنهجية الناجمة عن التحديد الدقيق والملموس لخصائص ظهور الرأسمالية في هذه البلدان في إطار السيורות الرأسمالية على الصعيد العالمي. وقد صدر العديد من الدراسات والتحليل التي كانت تسعى لتحديد «خصوصيات» هذا التطور ومن ثم محاولة تفسيره وتحديد السنن الناعمة له وصياغة تعميمات نظرية. وضمن هذا المعنى تأتي مساهمة نوهارى^١. سيمونيا^٢. حقل البحث إذن بالنسبة لسيمونيا في هذا الكتاب هو بلدان الشرق والتي يقصد بها الكاتب وكلاً من آسيا خارج الاتحاد السوفياتي وبلدان شمال إفريقيا (الصفحة ٩ من الكتاب المذكور، وسوف نشر لاحقاً إلى أرقام الصفحات فقط). سيمونيا لا يعالج في هذا الكتاب التطور الرأسمالي في بلدان «العالم الثالث» ككل، وبالتالي فإن الاستنتاجات والتعميمات المصاغة فيه قد لا تنطبق، لأسباب منهجية، على العمليات الجارية في هذا «العالم» وإن كان معظمها صالحاً للاتفاق على هذه البلدان.

هدف الباحث سيمونيا في محاولته هذه هو تعقيب اثبات الرأسمالية وتتمزها وتطورها المتناقض في البقعة الجغرافية المحددة للدراسة (بلدان الشرق) (ص ٩). يمكن القول ابتداءً أن الأطروحة التي تقدم بها سيمونيا حول التطور الرأسمالي في الشرق تمثل واحدة من الأطروحات القليلة الجديدة بالدراسة والتأمل والنقد، وسنحاول أن نعمل هذا الاستنتاج المتصل والمبكر فيما بعد.

وربما تكون هذه المحاولة إحدى المحاولات الماركسية

د. صالح ياسر حسن

خصوصيات تحليل

رأسمالية «الاطراف»

ضمن تطور المنظومة

الرأسمالية العالمية

قراءة في كتاب

نوهاري آ. سيمونيا،

مقدمة الرأسمالية في الشرق

المجتهدة خارج النصوص «المقدسة» التي كتبها الرواد الأوائل والتي دافع عنها الحرس السوسلوفي المتعبد من أجل عدم المساس بها والاجتهاد فيها، وتحولت تلك النصوص من مرشد للعمل إلى طلاس مستعمية على الفهم وإعادة الانتاج والقراءة الناقدة.

تسالم إذن: لماذا بلح على أهمية محاولة سيمونيا؟ ونجيب بأن الإلحاح هذا ناجم عن سببين: الأول، هو أن مساهمة سيمونيا تمثل محاولة جادة، ضمن جهد تنظري أوسع، للسعي إلى صياغة موديل نظري متناسك، يتضمن تعميمات ومفاهيم صارمة في عموميتها ولكنها قادرة على تفسير السيوررات الفعلية للتطور الرأسمالي في الشرق بتعقيداته الفعلية ويتناقضاته للموسمة. الثاني - إثارة الكاتب لاشكاليات بالغة العمق والتعقيد، ويعني أن الدراسة المذكورة بمقدار ما اجتهدت فإنها في الوقت نفسه أثارت أسئلة وتساؤلات جديدة تمتع الباب أمام تعميق التحاليل بصدد التطور الرأسمالي في الشرق وبما يمكن من انتاج معرفة صادقة أدق عنه. إن تلك التساؤلات المقلقة يمكنها أن جرى البحث عن أجوبة جادة عنها، أن تترزول الكثير من يقينيات وعينا بصدد التطور الرأسمالي ومصارفه.

تعرض هذه الدراسة لاشكاليات أطروحة سيمونيا في الأبواب التالية:

الباب الأول: الاشكاليات المرتبطة بتحليله للتطور الرأسمالي في الشرق ومسماه لتحديد خصوصيات هذا التطور وإجراء مقارنة تاريخية بين الموديل العام والتنظير على مستوى أدنى للتطور في الشرق وإبراز «الانحرافات» الأساسية عن الموديل العام، وبالتالي تحديد الآثار الناتجة عن هذه «الانحرافات» وسنحاول أن نلخص في هذا الباب الأفكار الرئيسية المطروحة في مختلف فصول الكتاب.

الباب الثاني: الاشكاليات المرتبطة بانتاج المفاهيم والمقولات المطروحة في الكتاب وتبيان مدى قيمتها المنهجية، حيث سنركز هنا على محاولة نقد العمل المذكور.

فلت في مكان آخر من هذه الملاحظات أن مساهمة سيمونيا تمثل محاولة ضمن جهد تنظري أوسع يقوم به الكاتب لدراسة التطور الرأسمالي في بلدان الشرق من زاوية أن هذه البلدان تمثل أحد موديلات ثلاثة لتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية باعتبارها كلاً بحثياً متكاملاً، وقد صاغ ذلك التركيب في نظرية سبهاها نظرية الموديلات الثلاثة^(١). تفترض هذه النظرية ثلاثة مستويات من البحث:

- ١- صياغة موديل مجرد نظري، أو كلاسيكي، لتطور الدولة الاقطاعية ومن ثم البرجوازية.
- ٢- التمييز بين الموديل «الأولي» و«الثانوي» للارتقاء من الطور المحتامي للاقطاعية وحتى المرحلة المحتامية من الرأسمالية في ضوء مسيرة بلدان الغرب.

٣- تحديد ملامح الموديل «الثالثي» لهذه العملية نفسها مطبقة على بلدان الشرق.

يمثل الموديل «الكلاسيكي» للتطور التشكيلي تعميماً نظرياً لمجمل التجربة التاريخية للرأسمالية. أما الموديلات الثلاثة - «الأولي»، و«الثانوي» و«الثالثي» فهي إنشادات نظرية ذات طبيعة أدنى من حيث مستوى التجريد، ذلك لأنها ترتبط بمجموعات ملموسة من البلدان. يعكس الموديل الأول تجربة بلدان مثل انكلترا وفرنسا، كان منشأ التطور فيها ذاتياً ومستقلاً، داخلياً، ولم يكن تأثير العامل الخارجي حاسماً أو أساسياً. أما الموديل الثاني فيشمل بلداناً، مثل ألمانيا، إيطاليا، روسيا، وهي أقرب إلى بلدان الشرق. ويجمع بين بلدان هذا الموديل أنها تتخلف عن الموديل الأول بطور واحد على الأقل، مما يخلي

ضرورة تقليص الأجل التاريخي للتطور اللاحق على حساب «الفقر» فوق مرحلة أو فوق قسم كبير منها كما يتسم هذا الموديل باختلاف العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية، فم نشأ التطور في هذا الموديل، تميزاً له عن الموديل الأول، يمثل وسطاً بين الداخل والخارجي، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك سمة مميزة لهذا الموديل هي الدور الكبير للدولة وتأثيرها الواضح على تشكيل القاعدة الاقتصادية. يتميز الموديل الثالث الذي يعمم تجربة التطور الرأسمالي في الشرق، بأقصى درجات الاعتماد والاعتراف عن النموذج النظري المجرد. وهذا ما يسمى سيمونيا لايرازيه في الفصول المختلفة للكتاب. الباب الأول الاشكاليات الأساسية حسب بنية الكتاب: يظهر الفصل الأول تحت عنوان أصول الرأسمالية في الشرق. يتطرق سيمونيا من فرضية بسيطة يسمى للبرهنة عليها وهي أن ظهور الرأسمالية والخطوات الأولية لتطورها في بلدان الشرق مختلفة اختلافاً مبدئياً عنها في الغرب (ص ٨٨). ان السمة الأكثر تميزاً لنشأ التطور الرأسمالي في الشرق، بالمقارنة مع الموديل النظري، هي حلبة العوامل الخارجية في التطور المذكور بالمقارنة مع العوامل الداخلية.

في لحظة تاريخية معينة يتعرض المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي في بلدان الشرق للانقطاع من جراء التأثير المنيف للعامل الخارجي مما يرغم جزءاً معيناً من المجتمع الشرقي على الانخراط في منطق النمط الرأسمالي الأجنبي ويلتصم به في تركيب واحد. إذن لاستيعاب مضمون التطور الرأسمالي في الشرق لا بد من تناوله ضمن إشكالية الضرورة الكولونيالية والسمة المميزة لها وهي سمة العنف الذي فرضت من خلاله (ص ١٣). ان قطع السيطرة الطبيعية لتطور بلدان الشرق يعني أن هذه البلدان تصبح منذ هذه اللحظة جزءاً لا يتجزأ من عملية التوحيد التي فرضتها البرجوازية الأوروبية بالقوة. ويعني ذلك نشوء ظواهر تاريخية جديدة مثل: النظام الكولونيالي، تقسيم العمل الدولي الكولونيالي.

هناك سمة أخرى للضرورة الكولونيالية هي اما تحت مبادرة ومن أجل، أو من مستوى البنية الفوقية السياسي في المجتمع، اما عن طريق الادارة الكولونيالية أو عن طريق السلطات المحلية المقيدة بشبكة من الاتفاقيات المصحفة (ص ١٣).

إن طبيعة الاختلاط وتعدد الأبعاد للضرورة الكولونيالية عامل آخر يجعلها ظاهرة متميزة. وأخيراً كان القربوى بوصورة رئيسية هو العامل الحاسم لا في ظهور الضرورة الكولونيالية فحسب بل وفي أحداث أي تعديل أو تبديل مهما كانت أهميته حتى لحظة الحصول على الاستقلال. كانت الضرورة الكولونيالية تنير وفقاً للطبيعة المائمة للعامل الخارجي (القوة الاستعمارية) وتأثيرها على البنية المحلية. لهذا يمكن تقسيم الحقبة الكولونيالية، حسب سيمونيا، إلى ثلاث مراحل هي:

• مرحلة الظهور واكتساب القوة وتتطوي هذه المرحلة على خلق الشروط السياسية اللازمة للكولونيالية. ويتسم بشكل رئيسي بتوسيع رأس المال التجاري وبقاء الجوانب النوعية لأنماط الانتاج المحلية (مع بعض الاستثناءات) على حالها. إذن هذه المرحلة مرتبطة بمرحلة الرأسمالية التجريبية في أوروبا.

● مرحلة الكولونيالية الشاملة، ترتبط ببدية مرحلة الرأسمالية الصناعية في البلدان الأوروبية ونشوء تقسيم دولي تقليدي للعمل. لهذا التقسيم الدولي للعمل أهمية استراتيجية في رسملة بعض القطاعات، ويقترن ذلك بالاحتلال الكولونيالي الذي يؤدي إلى إزالة الهيمنة السياسية للطبقات الاقطاعية ومقابل الاقطاعية. ويؤدي تشجيع رأس المال التجاري - الربوي لاداء وظيفة الوسيط في منظومة الصيرورة الكولونيالية إلى حرمان الطبقات اعلاء من أية هيمنة اقتصادية.

المرحلة الثالثة وهي مرحلة الكولونيالية المحتضرة وهي الأكثر أهمية من وجهة النظر التي ينطلق منها هذا الكتاب لدراسة التطور الرأسمالي في الشرق. فلوروا دخلت في المرحلة الامبريالية التي تمتاز بتصدير رأس المال بدلاً من السلع. ويتطوي هذا التحول على تغيرات موضوعية في بنى مجتمعات المستعمرات وأشباه المستعمرات (ص ١٧ - ١٩).

أول هذه التغيرات تتمثل بتعرض الصيرورة الكولونيالية إلى نوع من التعديل الجزئي. تنشأ علاقة جديدة بين المتروبول والمستعمرة ويقترن ذلك بتغير طبيعة العناصر والأطراف المنخوطة في علاقات الكولونيالية، وفي إطار هذه التركيبة المعدلة للصيرورة الكولونيالية ينتقل دور المنتج الفردي إلى العامل المأجور الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بعناصر المشروع الأجنبي في المستعمرة. ومن الطبيعي فانه بسبب هذا التعديل لا يبقى لرأس المال التجاري - الربوي أي مكان يشغله في الصيرورة المعدلة.

ثاني هذه التغيرات تتمثل بأن المرحلة الكولونيالية وإن كانت هذه البنية مازال مطبوعة بالطابع الكولونيالي، ولكن مع كل ذلك فانها من حيث الجوهر تمثل نقياً للكولونيالية. يترتب على هذا التغير نتيجة بالغة الأهمية تتمثل بنشوء الشروط الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية لتحرير الوطني أي نشوء القوى الاجتماعية الجديدة. البروليتاريا، البرجوازية الصغيرة، البرجوازية الوطنية وفئة المثقفين الوطنيين، الحركات والمظاهرات السياسية، الصحافة... الخ

وإذا تم الآن بعد هذه الملاحظات السريعة، إجراء مقارنة بين التطور الرأسمالي للموس في بلدان الشرق والموديل النظري فانه يمكن المجازفة باستنتاج وحيد يتمثل بانعدام التطابق بين التطور التاريخي المشخص لبلدان الشرق وبين الموديل النظري بشكل عام والموديلين الأولي والثاني.

يبحت سيمونيا في الأسباب الكامنة وراء هذا «الاتحالف» عن الموديلات السابقة فيصوغها في:

- ١ - تباين «الخلفية» أو المحل الأصلي.
- ٢ - التباين بين القوى الكولونيالية من حيث مستويات التطور الاقتصادي - الاجتماعي والمسكري السياسي وكذلك الدور الذي يلعبه كل منها في تقسيم العمل الدولي.
- ويعني ذلك أن سياسات هذه القوى وأساليبها في التعامل الاقتصادي مع المستعمرات تكون مختلفة.

٣ - المرحلة التاريخية التي تم فيها الاستعمار إذ من الواضح ان المواقب المترتبة على ٢٠٠ - ٣٠٠ سنة من «السيطرة الكولونيالية لا يمكن ان تكون متماثلة مع تلك المترتبة على ٣٠ - ٤٠ سنة من هذه السيطرة.

٤ - الطبيعة الخاصة لأشياء المستعمرات حيث تمثل بديلاً خاصاً لبنية تقسيم العمل في إطار (المتروبول) المستعمرة.

وعلى الرغم من هذه الفروق وغيرها من الاختلافات المحددة في تطور بلدان الشرق فإن سيمونيا يستنتج بأن لهذه البلدان صفة مشتركة هي الطبيعة المركبة الخاصة الناتجة عن النشاط المصلحي الأثافي والاستغلالي للمستعمرين. ولكي يستطيع الباحث أن يعبر نظرياً عن هذه الطبيعة المركبة الخاصة للمجتمعات الشرقية فإنه يقوم بانتاج مفهوم المجتمع المركب بدلاً من مفهوم تعددية الأنماط، والذي سيكون موضوعاً لمناقشتنا في مكان آخر من الدراسة، يرى سيمونيا أن مفهوم «المجتمع المركب» أوسع من مفهوم تعدد الأنماط لأن هذا الأخير يوحي بأن كل الأطراف البنوية في المجتمع هي حسب وصف سيمونيا بنى متكاملة وقائمة بذاتها (هامش صفحة ٢٢).

كان المجتمع المركب مؤلفاً من ثلاثة أطراف رئيسية هي: الصيرورة الكولونيالية، البنية الرأسمالية الوطنية، والبنى التقليدية المتبقية التي أبقتها الكولونيالية كإمهي. وهذا هو ما يجعلها مختلفة عن مرحلة الحكم المطلق في أوروبا حيث تمت الصيرورة بفعل طرفين رئيسين هما بنى الانقطاع المضطر من جهة والرأسمالية الجينية من جهة ثانية. . ويعني ذلك أن الرأسمالية الوطنية في الشرق تواجه طرفين يفتقان أمام طريق التطور الرأسمالي وهما البنى المحلية المتبقية من جهة والبنى الرأسمالية الكولونيالية من جهة ثانية. هذا هو الذي خلق هذا المزيج الخاص من الجوانب التشكيلية والوطنية - الكولونيالية في المراحل التاريخية الانتقالية من التطور في الشرق. وهكذا توجب على الرأسمالية الوطنية، لدى تحقيقتها للتحور الوطني عبر الثورات السياسية، ان تقضي على مقاومة كل من هذين النمطين البنيويين (ص ٢٣).

أما الفصل الثاني الموسوم: بثورات التحرر الوطني مرحلة جديدة نوعياً في عملية التطور الرأسمالي في الشرق فإنه يعالج بالتفصيل طبيعة الثورات التحررية في الشرق ودورها في دفع التطور الرأسمالي في هذه المنطقة واكسابه مجموعة من الخصائص التي تميزه عن الموديل النظري. ينطلق هذا الفصل من أطروحة مهمة هي أن ظهور البنية الرأسمالية الوطنية وتتميزها جنباً إلى جنب مع صعود القوى الاجتماعية والسياسية الموازية ذو أهمية تاريخية فائقة. ان الطبيعة التنافرية المادية للتناقض بين هذه البنية (أو عناصر العلاقات الانتاجية الجديدة نوعياً) وبين علاقات الملكية الكولونيالية التي ظهرت في إطارها تشكل القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية لحركات التحرر الوطني وثوراتها في بلدان الشرق (ص ٣١).

من خلال العودة إلى النموذج النظري للتطور الكولونيالي الذي عُرض في الفصل الأول، يمكن الاستنتاج بأن النضال ضد الكولونياليين خلال المرحلة الأولى كان انقطاعاً ومعادياً للأجانب وقيادة القوى التقليدية الكاملة. وكان هذا النضال يستهدف المحافظة على التقاليد الاجتماعية الأساسية وتميزها، وهذا هو السبب الجوهري الذي جعل حركة التحرر في المرحلة الأولى عكسوة بالاخفاق المحتوم.

كانت نزعة العداء للأجانب تتألف عادة من تيارين هما: الحركة الواعية للفئات العليا والحركة الجماهيرية العفوية.

يمكن ديكالكتيك العملية التاريخية المحددة في عتري هذا التطور من العداء للأجنبي إلى القومية الذي يتطوي على تجاوز الأول بغض النظر عما إذا كان ذلك قد تم عبر النضال ضد أتباع معاداة الأجانب وإزاحتهم عن مواقع القيادة السياسية من خلال صياغة الاتجاه الأيديولوجي والسياسي داخلياً، أو من خلال قيام الأيديولوجية بتبني واستخدام عدد من عناصر فكرة معاداة الأجانب (ص ٣٣).

هكذا إذن يمكن الاستنتاج بأن حركات التحرر الوطني ليست مجرد استمرار للأيديولوجية التقليدية والحركة الحرية السابقة. إن هناك اختلافاً أساسياً بين الظاهرتين الأولى والثانية من حيث المستوى. غير أن الاكتفاء بتحديد الطبيعة الوطنية للثورات التحررية لا يكشف عن محتواها الاجتماعي الداخلي. إذن تظهر ضرورة ملحة لتحديد أكثر دقة للمحتوى الاجتماعي المذكور.

كانت السياسة الاقتصادية للكونونالية، المندجة مع السياسات الأخرى تسعى بكل الوسائل الممكنة إلى أن تنجح وتكتسب أية امكانية أو فرصة لنمو البنية الرأسمالية الوطنية أو انقائها اللاحق من قيودها الكونونالية، وهكذا إذن تركزت مهمة ثورات التحرر الوطني على تغيير الوضع الذي أدى إلى حرمان جميع الممثلين الاجتماعيين والسياسيين للبنية الوطنية من جميع الحقوق السياسية والمساواة الاقتصادية من جراء الملكية الكونونالية لساكن الموارد الطبيعية والبشرية في بلدان الشرق المترتبة بأيدي المتربول. هكذا إذن تجلت المهمة الموضوعية الأكثر إلحاحاً التي تطلبها المسار الكلي للتطور التاريخي والاقتصادي في بلدان الشرق في إلغاء البنية القوية التي كانت تحتكر مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية في المستعمرة وإجراء تغييرات اقتصادية - اجتماعية وسياسية ديمقراطية الطابع وتتفق مع المصالح الجذرية العميقة للقوى الاجتماعية الجديدة مثل: البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والبروليتاريا والمثقفين. هكذا يتوصل سيموني إلى استنتاج ذي طبيعة اشكالية وهو أن حركات التحرر الوطني وثوراتها في المستعمرات وأشباهاها كانت النتائج التاريخية الطبيعية للتطور الكونونالي في المرحلة المحتامية (ص ٣٧).

وهكذا يمكن القول بأن الثورة التحررية الوطنية بوصفها ظاهرة تاريخية، برزت إلى الوجود من التنافس الموضوعي في داخل منظومة «المتربول / المستعمرات»؛ وبنتيجة اشتغال قانون التطور المتفاوت للرأسمالية محلياً وعالمياً، مما يؤدي إلى تفاوت في نضوج الظروف الموضوعية فإن تأثير التنافس اعلا في بلد معين لا يمكن إعتباره آلياً ويؤدي ذلك إلى القول بعدم وجود علاقة مباشرة وثيقة بين نضج الشروط المادية للمجتمع وبداية الثورة التحررية الوطنية في بعض البلدان الشرقية. يصوغ سيموني تمييزاً نظرياً يتمثل بأن الثورات البرجوازية المبكرة في الشرق لم تندلع في البلدان التي وصلت فيها الصيرورة الكونونالية أو نقضها البنية الرأسمالية الوطنية قمة تطورها (كما في الهند) بل، على العكس من ذلك في البلدان التي لم تتوغل فيها بعد تأثيرات الكونونالية إلى الشرائح المتمتعة إلى غط الإنتاج التقليدي، أو كانت محافظة جداً بطبيعتها حيث واجهت الثورة بنية قوية أوتوقراطية ضعيفة مهترقة سياسياً وعسكرياً،

ولهذا فليس مصادفة ان هذه البلدان لم تستطع أن تصبح حلقات ضعيفة في سلسلة المنظومة الكولونيالية أو شبه الكولونيالية (ص ٣٨).

مع زيادة تقدم العملية التاريخية للتححر الوطني في بلدان الشرق تسع الافاق التاريخية للمموسة للخروج من دائرة النموذج النظري لتطور النضال التحرري وتزداد الفرص لنضج الظروف الثورية بدون توفر الشروط الاجتماعية - الاقتصادية المناسبة. يتحرى سيمونيا عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة (ص ٤٠ ولاحقاً) ويرى أنها تكمن في:

١ - أن النضوج المبكر للأوضاع الثورية يحكم بالتأثر بالمعامل الاقليمي أي التأثير المتبادل بين بلدان الشرق.

٢ - الأوضاع الداخلية الخاصة ببعض البلدان والسياسات المميزة للعصر التاريخي الراهن.

غير أن ما يوحد ثورات التحرر الوطني في الشرق، مهما كانت الانحرافات من حيث المحتوى الاجتماعي الداخلي، هو أن هذا المحتوى يتخذ صيغة العداء للأمبريالية الذي يمثل السمة المميزة الأكثر أهمية لحركات التحرر الوطني في الشرق تميزاً لها عن الثورات البرجوازية في أوروبا. يكمن السبب في أن الرأسمالية الوطنية الوليدة في الشرق كانت مستمدة في الصيرورة الكولونيالية للتزاوج بين التروبول والمستعمرة. ومعنى ذلك أن ثورات التحرر الوطني في الشرق ظهرت بفعل موازين وعلاقات مختلفة بين الجوانب الوطنية - الأجنبية لنظام الهيمنة - الخاضع مما جعل النتيجة مختلفة هي الأخرى، فقد تم الاقتصار على تحقيق الاستقلال السياسي فقط بدون الاستقلال الاقتصادي. من هذا المنطلق وضمن اهم الأسس للباحث في تدقيق مفاهيمه يلج سيمونيا على ضرورة التمييز بين مفهومي الثورة التحررية الوطنية والحركة التحررية الوطنية، نظراً للفروقات المنهجية بينهما (ص ٤٤ ولاحقاً).

في مكان آخر من هذا العرض سمي الكاتب المرحلة الثالثة من الحقبة الكولونيالية بأنها مرحلة الكولونيالية المحتضرة، يعني ذلك أن الصيرورة الكولونيالية في لحظة معينة من تطورها تجد نفسها في طريق مسدود، أي يجل زمان قطع البنية الكولونيالية. تبرز إذن الحاجة الموضوعية لاندلاع ثورة تحررية وطنية من أجل التغلب على البنية الفوقية الكولونيالية - الاستبدادية التي تشكل العقبة الرئيسة أمامها. إن التغيير الرئيسي الذي تحدثه الثورة التحررية في عملية تعديل الصيرورة الكولونيالية هو الاطاحة بالإدارة الكولونيالية كجزء مكون من البنية الفوقية للمتروبول، أي إزالة الآلية السياسية التي توجه بالقوة عملية تعديل تقسيم العمل القائم وجهة معادية لما هو وطني، وبدلاً منها تبرز دولة وطنية جديدة للوجود.

والنتيجة تنزق الثنائية «المتروبول / المستعمرة» ويؤتي هذا الفصل السياسي إلى تدشين عملية تعديل الصيرورة الكولونيالية لتحويلها إلى صيرورة كولونيالية جديدة. (ص ٥٠).

ترتب على هذه العملية نتيجة أخرى تتجلى بإعادة تجميع الأجزاء البنوية المكونة للمجتمع المركب وتغيير مواقع القوى المشكلة لهذا المجتمع. تتحول الأجزاء البنوية للصيرورة الكولونيالية السابقة من أجزاء مهيمنة إلى أجزاء تابعة، في حين تصبح البنية الوطنية مسيطرة. غير أن تغيير المواقع أعلاه

لا يعني، حتى هذه اللحظة الغاء البنى الكولونيالية والتقليدية العتيقة، إنها الشروط الضرورية من أجل تحويل هذه البنى.

تتمكن إحدى خصوصيات التطور الرأسمالي في الشرق، تحييداً له عن التطور الرأسمالي في الغرب، في الدور المتميز للدولة في سيرويات التطور المذكور. ولهذا يكرس سيمونيا الفصل الثالث في كتابه لمعالجة إشكالية الدولة في بلدان الشرق، حيث ظهر الفصل المذكور تحت عنوان: توحد الدولة الوطنية في مرحلة التطور الرأسمالي. إن هذا الفصل يمثل أحد الأجزاء المهمة في هذا الكتاب لما يتضمنه من تحليل واستنتاجات عميقة ولكن بعضها مثير للجدل.

ترتبط إقامة نخط الانتاج الرأسمالي الوطني ارتباطاً وثيقاً بعملية تعزيز الوحدة القومية وحل الأوضاع الدينية المتضجرة. غير أن تجربة العقود القليلة الماضية التي راكمتها البلدان الشرقية السائرة على طريق التطور الرأسمالي في بناء دولها الوطنية تشير إلى أن الطريق الموصلة إلى الوحدة الوطنية لم تكن مفروشة بالورود. فالانتقال من المجتمع المركب إلى المجتمع الموحد وطنياً يمر عبر مرحلة انتقالية من التطور الاجتماعي تجري فيها احادة تجميع بنية للأجزاء المتناثرة تكوينياً، وتعديلها مع اختصاصها لمصالح استراتيجية وطنية للتنمية. وإذا كان التمزق البيوي العام للمجتمع وغياب المجتمع المدني المستقر، أو أية بنية هامة وقوية قادرة على تشكيل القاعدة المباشرة للدولة على الأفل، تمثل السمات المميزة لبلدان الشرق، فإن هذا الأمر لم يكن سبباً لضعف الدولة في هذه البلدان فقط بل وسبب قوما النسبية كذلك، وهنا تكمن المفارقة! بسبب هذه السمات فإن الدولة في بلدان الشرق ملزمة بأن تلعب دوراً وعلاقاً على جميع مستويات المجتمع وبنائه المختلفة.

إن الصيغة التي سار عليها المجتمع المدني الجديد في بلدان الشرق وعلاقته بالدولة عقب الاستقلال تختلف عموماً، بصورة أساسية عن الصيغة الكلاسيكية، فقد كان تشكل المجتمع المدني يمثل شرطاً ضرورياً لقيام الدولة البرجوازية الحديثة، وكانت إحدى السمات المميزة للنموذج الكلاسيكي تتمثل في أن التطور الذاتي للبنية الرأسمالية إلى نخط للانتاج الاجتماعي كان هو القاعدة الراسخة لتلاحم الوحدة الوطنية ووحدها. أما في الأكثرية المطلقة من بلدان الشرق فقد كانت البنية الرأسمالية لدى الحصول على الاستقلال اضعف من أن تؤدي وظيفة صياغة النظام بنفسها. إضافة إلى ذلك فإنها كانت تقتصر إلى التربة الصالحة لأي مجتمع مدني متماثل، ولم تتحول البرجوازية بعد إلى طبقة لذاتها. كانت مفككة وعزقة شر تفرق. وبدلاً من أن تكون سيروية تشكل المجتمع المدني مرتبطة كل الارتباط بتطور ونضج الطبقات الاجتماعية، أي أنها (عملية تشكل المجتمع المدني) تبدأ من الأسفل فإن عملية تشكل المجتمع المدني في الشرق بدأت من الأعلى. هكذا تقوم عناصر البنية القوية بعد الاستقلال مباشرة بأداء الدور المبادر والمحفز والقيادي في عملية صنع المجتمع المدني (ص ٧٩). هكذا إذن تختم الظروف الملموسة للتطور الرأسمالي في الشرق نشوء دولة من نوع خاص، ينحت لها سيمونيا مفهوماً خاصاً، مسمى إياها الدولة المركبة. وهذه الدولة المركبة هي ما يمكن تسميتها « نموذج متصف الطريق» الذي لا يعني التمثيل المتساوي لمصالح المجتمع الرئيسية أيضاً. فعلى الرغم من أنها تستجيب للمصالح الاساسية (الثانية لا الأولية حسب تعديد سيمونيا) لدى سائر بني المجتمع المركب وتخلق

أوامها معينة فإن الدولة في البلدان الرأسمالية في الشرق تحاول في الوقت نفسه ان تطبق استراتيجية عامة ترمي إلى خلق نمط انتاج رأسمالي جديد وتهيئة الظروف بالتالي لتحويل البنى الكولونيالية والتقليدية وإزالتها مع الزمن.

إن الأمر المميز للدولة في بلدان الشرق، مقارنة بالنموذج الأوروبي الكلاسيكي، يكمن في حقيقة أن اذابة المجتمع للركب في بوتقة كيان اجتماعي متناغم تاريخياً يستدعي من الدولة في الشرق ان تكافح على جبهتين: أ- ضد البنى التي انتبخت منها والتي تشكل النقيض المباشر، أي الصيرورة الكولونيالية. ب- ضد ما هو عتيق وموروث من الحقبة ماقبل الكولونيالية ولم يدخل في إطار عملية التحديث إلا بسبب ضغوط الأوضاع المتبدلة (ص ٨١). وهكذا إذن، فإذا كانت عمليات الانتقال من الانقطاعية إلى الرأسمالية واقامة دول متجانسة قومياً في أوروبا تمت بقيادة البرجوازية، فإن التجربة التاريخية لبلدان الشرق تشير إلى أن عمليات تدعيم التماسك القومي / الاثني تتم حتى عندما لا تلعب الطبقة البرجوازية الدور القياسي والحاكم (ص ٩٣). وتؤدي الدولة في الشرق هذه الوظيفة.

وإذا كان الأساس الاقتصادي لعمليات تكوين الأمم البرجوازية يتمثل في تسليع ورسملة المجتمعات بشكل متواصل وخلق الشروط لنشوء الأسواق القومية وعلاقات السلعة / النقد، فإن علاقات الانتاج السلمي الناشئة من هذه السروروات تمتاز بخاصية وفريدة في الشرق. تتجلى هذه الخاصية في أن تطور علاقات الانتاج السلمي في بلدان الشرق الرأسمالية تم في تلك اللحظة التاريخية التي اندمجت فيها تلك البلدان في العلاقات الاقتصادية العالمية متجاوزة العديد من مراحل التطور الاجتماعي - الاقتصادي.

وهكذا إذن فإن تورطها الشديد في تقسيم العمل الدولي الكولونيالي بشكل عاملاً مساعداً يزيد من سرعة عمليات تكون الأمة التي لا تكون تحت قيادة البرجوازية (الضعيفة اقتصادياً وسياسياً، بل وغير الموجودة أحياناً)، بل تحت قيادة «قوة اجتماعية» أخرى هي الدولة.

وهكذا يصوغ سيمونيا استنتاجاً اشكالياً مهماً هو «أن القومية ليست أيديولوجية البرجوازية أو أيديولوجية إحدى الطبقات فقط بل هي بنية أيديولوجية لكل المجتمع الذي أشرف في مسيرة تطوره التاريخي على مرحلة معينة من تطور علاقات الانتاج، علاقة البضاعة - النقد. القومية، إذن، تعبير أيديولوجي عن مصلحة شاملة موجودة موضوعياً في تدعيم الأمة والدولة (ص ٩٣).

كان تأريخ التشكيلة الرأسمالية في الغرب قد شهد ثلاثة أشكال للدولة ترافق المراحل المختلفة لتطور هذه التشكيلة: الدولة الاستبدادية التي شهدت نشأة الرأسمالية، الدولة الليبرالية (أو الليبرالية الحديثة)، وأخيراً الدولة البونابرتية والفاشية التي ولدتها الازمات، ويعني ذلك نشوء أنماط مختلفة للحكم في هذه البلدان أما في بلدان الشرق فالأمر يمتاز بشيء من الخصوصية.

يظهر الفصل الرابع تحت عنوان: البرلمانية البرجوازية في بلدان الشرق: المضمون والشكل. في هذا الفصل يسمى سيمونيا، انطلاقاً من للموس - بلدان الشرق، ان يعيد قراءة الأطروحات الماركسية بصدد جدل العلاقة بين القاعدة والبناء الفوقي. فقد ظلت هذه العلاقة موضوعاً للتأملات «والاجتهادات» التي أولتها (أي العلاقة) بطريقة

سيئة، وفي محاولته لتحديد ملموس للأشكال البرلمانية في بلدان الشرق ومكان تلك الأشكال في البنية المفوقية، وهل تمثل انمكاساً معقداً وليس بسيطاً للقاعدة الاقتصادية، يطرح سيمونيا فرضية مهمة يسمى للبرهنة عليها في هذا الفصل. تقول هذه الفرضية بأن اواخر الاربعينات وخسينات هذا القرن شهدت تبليناً مؤقتاً ولكنه متميز بين القاعدة والبنية الفوقية في معظم بلدان الشرق. وقد ركز السبب في الأشكال البرلمانية المكتسبة من الديمقراطيات الاوروبية والأمريكية الشمالية التي فرضت قبل ان تكون البلدان هذه جاهزة فعلاً (ص ١٠١ - ١٠٢).

إن المسألة التي يجب التأكيد عليها هي أن المحاولة تركزت على اقتباس نظام الديمقراطية البرلمانية تحديداً لا مجرد أي نمط من أنماط الحكم البرجوازي. هذه الملاحظة جديرة بالإبراز لأن النظام البرلماني الديمقراطي البرجوازي كنمط تمثيلي للحكم لم يظهر في أوروبا بين عشية وضحاها بل انه يمثل مرحلة محددة (علياً) من تطور الرأسمالية بعد أن وطدت سلطتها. ان هذا النمط البرلماني للدولة البرجوازية في أوروبا كان نتيجة منطقية للعملية التاريخية الطبيعية التي انطوت على ولادة وتطور عناصر المجتمع المدني البرجوازي المستطيل في أحشاء التشكيلة الاجتماعية المحتضرة، إضافة إلى أن هذا المجتمع تشكل لاحقاً في ظروف المرحلة الأولى من الرأسمالية خلال تحول المجتمع المركب إلى مجتمع مدني متماثل وموحد. لا يمكن الحصول على معرفة صحيحة حول الأشكال البرلمانية الراهنة في الشرق دون العودة إلى متابعة التغيرات البنوية في بلدان هذه المنطقة التي تمت في المرحلتين الثانية والثالثة من الكولونيالية التي عرضناها بتكثيف في مجال آخر من هذه الدراسة ولا نرى ضرورة لتكرارها، بل نؤكد على أهميتها هنا فقط في التحليل. وما نزيد التأكيد عليه هنا هو أن المرحلة الثالثة للكولونيالية، قد أفرزت البنية الرأسمالية الوطنية مع الحركات الاجتماعية وأشكال النضال الموازية لها، مما اضطر المتروبول لأن يبحث عن طرق وأساليب جديدة لمركزة الحكم الكولونيالي، أي لأن يوافق على تعديل الدولة الكولونيالية نفسها. ينتج عن الانتقال إلى نمط جديد من الدولة الكولونيالية ضرورة إجراء تغييرات بنوية في الآلية السياسية نفسها كذلك.

مع نيل الاستقلال حصل تغير أساسي في طبيعة الدولة في بلدان الشرق من حيث النمط التكويني. فقد تم استبدال الدول الكولونيالية السابقة بالدولة البرجوازية الوطنية.

تشكل النتائج المخيبة للآمال في ميدان التطور الاجتماعي - الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع ظهور وتطور ظاهرة «التوجه الاشتراكي» في البلدان النامية منذ الخمسينات دليلاً صارخاً على أن المحاولات الرامية إلى زرع البرلمانية البرجوازية في الشرق تعاني أزمة عميقة، فقد برز اتجاه يسمى إلى تقريب البنية الفوقية نسبياً ومؤقتاً، من القاعدة وراح يتعزز تدريجياً في البلدان السائرة على الطريق الرأسمالي. هكذا إذن يمكن القول بأن البنية الفوقية، على الرغم من كونها أحادية التوجه من حيث التشكيلة الاجتماعية، اضطرت لأن تغدو مركبة كي تتلاقى مع البنى المتعددة، أي لكي تكون القاعدة قادرة على دعمها، ولكي تكون هي قادرة على الاستجابة بطريقة أو بأخرى، لتطلعات الفئات والطبقات الاجتماعية الرئيسية (لا كلها ولا أحياناً الأساسية منها بل العابرة) (ص ١٤٤).

من وجهة نظر لإحداث التغيرات في النظام البرلماني فإنه يمكن الإشارة إلى مجموعتين من بلدان

الشرق:

١ - البلدان التي مكن فيها غزق الطبقة الرجوازية والمهينة العامة للرجوازية الصغيرة من تحقيق تسوية مباشرة بين القطاعات الرئيسية للطبقات الحاكمة، وكانت النتيجة إقامة أشكال بونابرتية أو بونابرتية في الحكم.

٢ - البلدان التي أدى ترسخ نواة الطبقة الرجوازية ومستوى برجزة الطبقات الحاكمة إلى وضع صيغة لتسوية سياسية معينة (وإن لم تكن راسخة جداً) والحفاظ بالتالي على البرلانية المستوردة ولو من خلال إدخال بعض التعديلات الهامة عليها لزيادة حصّة السات السلطوية التقليدية فيها. (ص ١١٥). يطلق الكاتب على بلدان المجموعة الأولى، عند وصف أنظمة الحكم فيها، تسمية «الديمقراطية المقيدة». ينتج سيمونيا هذا المفهوم «الديمقراطية المقيدة» كتجريدة لوصف أنظمة الحكم «البونابرتية أو البونابرتية الجديده»، ولكنه لم يصل بهذا المفهوم إلى مداه الأعلى، بل ظل مفهوماً سياسياً بالأساس ولم يحاول أن يوفر الشروط للقبول بهذا المفهوم. إن «الديمقراطية المقيدة» إذن ليست أداة لتسيير أو عمارة السلطة عن طريق فتح المجال لكل القوى الاجتماعية بل هي طريق وسطي. إن الديمقراطية المقيدة البيروقراطية، حسب وصف سيمونيا (ص ١٢٠) قادرة على تحقيق اتفاق «تسوي» بين القاعدة والبناء النقوي لفترة تاريخية، أي تفرض بالقوة توازناً نسبياً بين القوى الاجتماعية القائمة التي تكون مصالحها مرتبطة ببنى مختلفة.

أما المجموعة الثانية فتتضم دولاً ذات نظم برلانية شكلية يسميها سيمونيا بـ: النظم البرلانية السلطوية.

يتساءل الكاتب عن السبب الكامن وراء استمرار بقاء الشكل البرلاني (جمهورياً كان أم ملكياً)؟ يعتقد سيمونيا أن كلاماً من هذه البلدان نجح في التوصل إلى صيغة خاصة للتسوية السياسية بين الفئات الرئيسية من الطبقات الحاكمة وإلى آليات خاصة لتمكين هذه التسوية من تأدية وظائفها. فالشكل البرلاني ليس الا إطاراً خارجياً يضم التسوية السياسية بين النخب الحاكمة السلطوية في جوهرها. أما صيغة التسوية السياسية والأسباب الملموسة لتجاسمها فقد تكون مختلفة تماماً بسبب الظروف التاريخية الخاصة للنظام السلطوي البرلاني في كل بلد (ص ١٢١).

تستحث التجربة التاريخية الملموسة للتطور الرأسمالي في البلدان الشرقية ضرورة طرح تساؤلات بسيطة لكنها حارقة عن هذا التطور وأفاقه. وفي ضوء ذلك يطرح سيمونيا سؤالين هما:

- ١ - هل بلدان الشرق مستعدة لتبني الأنماط الكلاسيكية للرأسمالية؟
- ٢ - هل تمتلك هذه البلدان اليوم العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على تطور الرأسمالية وفق النموذج الغربي (ص ١٢٩).

إن الاجابة على هذه الاسئلة تشكل اهم الاساسي للكاتب في الفصل الخامس الذي يظهر تحت عنوان:

استبدال مراحل التطور الرأسمالي

لا يمكن لبلدان الشرق التي دخلت في المرحلة الأولى من التطور الرأسمالي أن تتبنى الطريق الكلاسيكي لسبب بسيط هو أن هذه العملية تتم في الوقت الذي أشرفت فيه البلدان المتطورة في العالم

الرأسمالي على الخطوات الحتمية في المرحلة الثالثة من التطور. وهذا الواقع الصارم يشير إلى أن الرأسمالية الخاصة في الشرق تغدو ببساطة الزمن الضروري لللازم للتطور الاجتماعي الاعتيادي. وهكذا إذن لا يبقى لبلدان الشرق التي تحاول الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي مع البقاء في إطار التشكيلة الرأسمالية، نظرياً، سوى «مخرج» وحيد يبدو ممكناً وهو: القفز فوق مرحلة الرأسمالية الخاصة والانتقال مباشرة إلى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية (الامن حيث الأصل فقط بل ومن حيث بعض السياسات الهامة أيضاً). (ص ١٣٣).

لا تعني هذه الملاحظة إنكار وجود البنية الرأسمالية الخاصة إنكاراً تاماً. إنها موجودة في مرحلتها الأولى ولكنها ستظل مجرد بنية، ولن تصبح غطاء انتاج متأسكاً عضواً. إذن لن تصبح الرأسمالية الخاصة مرحلة مستقلة من التطور التكويني البرجوازي في الشرق.

الانتقال مباشرة إلى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية هو سمة الاستبدال الرأسمالي في الشرق. ولكن ماهو المشترك والمختلف بين رأسمالية الدولة الاحتكارية في الشرق (الموديل الثالث) والموديلات الأخرى التي جرى الحديث عنها في مكان آخر من الدراسة؟

يمكن تمييز «النسخة الشرقية» لرأسمالية الدولة الاحتكارية عن مثيلاتها في الغرب من خلال سمات خاصة بها إلى حد كبير.

أول هذه السمات يتمثل في أن الانتقال إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية في بلدان الشرق قد تم على قاعدة اقتصادية - اجتماعية أصحى مما في أوروبا بشكل ملحوظ وتشكل هذه القاعدة اليوم من البنى الرأسمالية، السلبية الخاصة من جهة والدولة وقطاعاتها الرأسمالية من جهة ثانية.

السمة الثانية هي أن عمليات بناء الاحتكارات في بلدان الشرق تتخذ خاصية تشابه عمليات بناء الاحتكارات في بلدان النموذج الثاني، والمقصود بذلك الدور المتميز للدولة في هذه العمليات، وبعبارة أكثر تسيلاً أن هذه العمليات تتم في بلدان الشرق الرأسمالية «من فوق» - الدولة، إذن، هي المبادر والمساهم في عمليات الاحتكار. تترتب على هذه القضية نتيجة بالغة الأهمية يمكن استخدامها كأداة منهجية في تأويل طبيعة النظم الديكتاتورية وللمعاضة للديمقراطية، التي تنشأ ليس بناء على رغبات هذا الزعيم أو ذاك وإنما بسبب «خصوصيات» التطور الرأسمالي في هذه البلدان. يمكن تلخيص النتيجة أعلاه بالقول بأن التشكل السريع نسبياً لرأسمالية الدولة الاحتكارية عادة مايسحب كل «قشعة» التحديث البرجوازي ويمنع بالتالي عملية التطور الواسع للرأسمالية الديمقراطية. ويدل هذا بدوره على أن المرحلة الثالثة تبدأ بأن تفرض من الأعلى على المرحلة الأولى في بعض بلدان الشرق، هذه المرحلة التي لم تستكمل حتى اليوم في تلك البلدان بعد، ذلك ما أنتج الديكتاتوريات اليونانية الجديدة، أي الديكتاتوريات المصممة لتأمين الانتقال السريع للتطور الاجتماعي في بلدان الشرق المذكورة إلى المرحلة الثالثة بدلاً من الديكتاتوريات اليونانية الكلاسيكية.

وفي الميدان الاجتماعي - السياسي ينطوي ذلك على وضع يساعد على فرض سلطوية الدولة والمزعات البيروقراطية التي تميز رأسمالية الدولة الاحتكارية «من الأعلى».

السمة الثالثة للنسخة الشرقية لرأسمالية الدولة الاحتكارية هي أنها أشد تعقيداً وخصوصية إضافة إلى التعمية المتبادلة الموضوعية مع البنى الكولونيالية الجديدة والانتواء على بنى عتيقة كبيرة الحجم وقطاع رأسمالي خاص وطني أضعف.

السمة الرابعة هي الارتباط الوثيق لرأسمالية الدولة الاحتكارية في الشرق بالشركات الامبريالية متعددة الجنسيات، كما صار اتجاه بعضها واضحاً نحو الاندماج المالي والاقتصادي مع رأسمالية الدولة الاحتكارية في البلدان الرأسمالية المتطورة. (ص ١٣٤ - ١٤٣).

وفي سماء الدائب لصياغة مفاهيم دقيقة تصف وتفسر العمليات المرافقة لتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية في الشرق والنشاط والمتفرعة للدولة فيها يلح سيمونيا على ضرورة التعريف المنضبط للبيروقراطية، البرجوازية البيروقراطية، رأس المال البيروقراطي... الخ. انها مفاهيم ليست متطابقة، أو على وجه الدقة ليست مترادفات^(٣).

لا يسير التطور الرأسمالي في الشرق في طريق صاعد، ولا يستقل من مرحلة إلى أخرى إلا نتيجة نشوء وتطور تناقضاته الداخلية وخصوصيات تجليات حلها. وتعني هذه الملاحظة أن هذا التطور يواجه حتماً أزمتاً تتمثل في بناء الاجتاهية بمستوياتها المختلفة. ويعالج سيمونيا هذه القضايا ضمن الفصل السادس الموسوم: أزمة البنى الاجتاهية.

وإذا كانت الأزمة، من الناحية الفلسفية، تمثل إحدى اللحظات المهمة لتطور التناقض الداخلي فانه لا يمكن التحديد الدقيق لجوهر الأزمة وتجلياتها دون تحديد ملموس للتناقض المذكور، وانطلاقاً من هذه الملاحظة يطور سيمونيا التناقضات التالية التي تشكل جوهر الصراع في سبيل تحديث البنى الاجتاهية في البلدان النامية:

- ١ - التناقضات الناشئة بين القوى المؤيدة للتحديث وبين القوى التقليدية.
 - ٢ - التناقضات الناشئة بين دعة التفریب (الكولونيالية الجديدة) وبين أولئك الذين يفضلون نسخة أصلية (برجوازية وطنية) من التحديث (أي بصورة مبدئية بين الفئات المختلفة من الطبقتين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة اللتين مازلتا معزقتين).
 - ٣ - بين دعة الرأسمالية (عموماً) وبين أولئك الذين يفضلون التوجه الاشتراكي (مع مايتطوي عليه من تحالف القوى البروليتارية والديمقراطية الثورية) (ص ١٦١ - ١٦٢).
- وفي ضوء ذلك يميز سيمونيا الأنماط التالية من أزمتا البنى الاجتاهية في البلدان الرأسمالية في الشرق:

أولاً - أزمتا البنى الاجتاهية في النظم الملكية - البوتابرتية الاستبدادية

إن أزمة البنى الاجتاهية تكون صارخة عادة بشكل خاص في تلك البلدان ذات النظم الملكية الرجعية التي تحاول أن تدخّل إصلاحات برجوازية أو حتى تطورات من الأعلى وذلك بدفع من قوى الكولونيالية الجديدة ومساعدتها.

كانت الثورات الفوقية التي أنجزتها الرجعية في الستينات والسبعينات في بعض بلدان الشرق محاولات للرد على أزمة البنى الاجتماعية الناجمة من قبل مختلف النظم السلطوية، محاولات لاحداث أشكال من النهوض الاجتماعي البرجوازي والثورات الاجتماعية البرجوازية.

كانت إيران في طليعة البلدان الشرقية التي سارت في هذا الطريق. ففي أوائل عقد الستينات تحوّت الكولونيالية الجديدة (الاستعمار الجديد) بالتعاون الوثيق مع الرجعية الداخلية اختبار مفهوم الثورة الفوقية.

لا يمكن تكوين صورة متكاملة عن الجذور التاريخية للثورة والبيضاء في إيران دون معرفة التطور الاجتماعي - الاقتصادي السابق في البلاد. فالثورة الاجتماعية التي بدأت في إيران أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تطورت ببطء شديد، وقد مرت بعدد من المنعطقات الدقيقة والثورية. لذا فإن صورة إيران وطبيعتها الأساسية استمرت شبه اقطاعية حتى أوائل الستينات رغم دستور ١٩٠٦، والبرلمان (المجلس) الوطني المنتخب من الشعب وغيرهما من المكاسب في سنوات لاحقة.

ظلت البرجوازية الايرانية أضعف وأشدّ محافظة وجموداً من أن تقدر على تحطيم مقاومة قوى الاقطاعيين ورجال الدين لتنفيذ بحزم ولو بالطريقة الروسية من التحول الرأسمالي في الريف، فبقيت مسألة تحطيم الملكية الاقطاعية للأرض معلقة، إن أزمة حادة وعميقة في البنى الاجتماعية كانت وشيكة، أزمة يمكنها أن تطوّر عاجلاً أم آجلاً إلى ثورة حقيقية، ومنعاً لتفاقم الأزمة والعاقبة الثورية الممكنة، قررت القوى المضادة للثورة، أن تأخذ المبادرة بيدها، فهندست في أوائل الستينات انقلاباً حكومياً.

استبدل هذا الانقلاب عملياً الملكية الدستورية القائمة بملكية بونابرتية، هكذا إذن نفذ الشاه نقلة طبقية في السلطة، مستبعداً الأرستقراطية الاقطاعية والدينية بحزم، ناقلاً السلطة إلى أيدي البروقراطية ذات التوجه البرجوازي، هكذا إذن مارس الشاه العنف ضد الطبقة التي ينتمي إليها ولكن ليس بهدف تصفيتها بل لجردها من شعراها إلى الرأسمالية بعد التغلب على مقاومتها.

ثانياً: أزمة البنى الاجتماعية في البلدان ذات

النظم الاقطاعية - الاستبدادية

بسبب طبيعة تطور هذه المجموعة من البلدان فإن الحديث يدور هنا عن أزمتان ليست من نوع أزمتان المجتمعات الرأسمالية في طور التكوين بل أزمتان مجتمعات اقطاعية في طور الانحلال. وتقدم السعودية مثالاً ساطعاً للتناقضات وحالة مأزومة ناضجة من بين هذه المجموعة من البلدان. فعملية المركزة الاقطاعية لم تكن قد استكملت بعد عندما وجد البلد نفسه بصورة مفاجئة مسحوباً إلى فلك المؤسسات البترولية العالمية. احتاج المجتمع السعودي إلى التأثير المخمر لرأس المال الأجنبي خلال ٣٠ - ٤٠ سنة ليبدأ احساسه بالمظاهر المترددة والحجول للتحديث البرجوازي. غير أن المنعطف الحاسم جاء في السبعينات، عندما بدأت غرسانت رأسمالية الدولة الاحتكارية الغربية توطن مواقعها في السعودية - هكذا بدأت بنية احتكارية - دولة رسمية إلى حد كبير، أجزاؤها المكونة «كل رجال الملك» والشركات المتعددة

الجنسيات، في هذه اللحظة ظهرت لأول مرة ملامح أزمة بنية اجتماعية في السعودية اعقبها هزات أخرى.

هكذا إذن يتوصل سيمونيا إلى الاستنتاج بأن مشكلة التحديث البرجوازي في السعودية، مقارنة بغيران كمثال للنموذج الأول، تقع في مكان آخر على ساحة التناقض الحاد بين البنية الرأسمالية الفاشية والبنية الاجتماعية السياسية العتيقة للمجتمع السعودي. (ص ١٧٩).

ثالثاً: الأزمات البنيوية في النظم الجمهورية

البيروقراطية البونابرتية الجديدة

كان ظهور الأنظمة البونابرتية الجديدة في هذه المجموعة من البلدان وبصورة دائمة تقريباً نتاجاً لازمة عميقة في البنى الاجتماعية، وخصوصاً محاولات غرس أحد أنماط البرلمانية المستوردة، فخلال فترة تاريخية محددة كانت نظم الديمقراطية المقيدة العسكرية منها والمدنية قادرة على ضمان تسوية تجعل كلاً من القاعدة والبنية الفوقية متطابقتين وكانت قادرة على الاحتفاظ بتوازن نسبي بين القوى الاجتماعية - السياسية القائمة ذات المصالح المرتبطة ببنى مختلفة. غير أن هذا التوازن لا بد له بالضرورة من أن يتعرض للاختلال مع تحرك المجتمع باتجاه التحديث البرجوازي. (ص ١٨١).

رابعاً: الأزمات البنيوية في البلدان ذات

النظم البرلمانية - السلطوية

أبدت النظم البرلمانية - السلطوية حتى الآن قدرة كبيرة من المرونة على التكيف مع أزمات البنى التي تواجه تطورها الرأسمالي مع القدرة على التوصل إلى تسوية اصلاحية للخروج من أوضاعها المتأزمة. غير أن هذا لا يعني أن أزمة البنى الاجتماعية في هذه المجموعة من البلدان ليست عميقة ومتعددة الأوجه. فمجمعات هذه البلدان تحفظ بتناقضات ذات طبيعة ماقبل برجوازية تتخذ مع مجرى التطور التاريخي شكل الاحتجاج الطبقي غير المتحقق أكثر فأكثر. فمع انقضاء الزمن تبدأ الآلية القديمة لبيتها الفوقية السياسية على شكل حكم الحزب الواحد بالتآكل. والضغط من الخارج يتنامى متخذاً شكل الحركات الجماهيرية مع زيادة المعارضة مثلها مثل التناقضات الداخلية، متجسدة بالأجيال الأكثر شباباً مع مطالبها الجديدة من القيادة الشائخة. يؤدي هذا إلى تصدع في منظمات الحزب القديمة ويفرض الحاجة إلى آلية جديدة، إلى نموذج بنية فوقية جديدة يتوافق أكثر مع البنية الطبقيّة للمجتمع. (ص ١٨٥ - ولاحقاً).

لا يكتفي سيمونيا، في مسعاها لتحديد خصائص التطور الرأسمالي في بلدان الشرق، بتحليل العوامل الداخلية المؤثرة على سيرورات هذا التطور، بل أنه يعتقد أن هذا التطور يتضخم بالأساس لتأثير العوامل الخارجية. وفي ضوء ذلك يظهر الفصل السابع تحت عنوان: تأثير العوامل الخارجية على التطور الرأسمالي الراهن في الشرق. يتناول سيمونيا من أطروحات قول بأنه لا يمكن معاناة قضايا التطور الرأسمالي في الشرق بدون أن يؤخذ بالحسبان التأثيرات السلبية منها والاييجابية للعوامل الخارجية. (ص ١٩٩).

يدرس الباحث مضمون وأشكال السياسة التي تتبناها البلدان الرأسمالية المتطورة تجاه بلدان الشرق الرأسمالي، في الوقت الذي يؤكد سيمونيا على أن جوهر هذه السياسة لم يتغير (ص ٢٠١).
 إلا أنه رغم ذلك يلح على ضرورة إبراز نقطة الاختلاف الكبرى بين السياسة الكولونيالية الجديدة، والكولونيالية للأميرالية^(١). في الظروف الراهنة تركز الأميرالية اهتمامها السياسي على إبقاء البلدان النامية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، وعندما تحصل البلدان النامية على استقلالها السياسي فإن الأميرالية لا تستطيع إبقاؤها دائمة في فلكها إلا من خلال دفع عجلة التطور الرأسمالي إلى الأمام.
 غير أن هذه التطلعات السياسية للأميرالية تصطدم بتطلعات الاحتكارات والفئات الاجتماعية في المتروبوليت السابقة. هكذا إذن بقي الوقت الذي كان يجري فعل كل شيء للحفاظ على العلاقات الرأسمالية في المستعمرات في عهد السياسة الكولونيالية القديمة، وكانت الاحتكارات الأجنبية والأدوات الكولونيالية الداعمة لها تنظر ببرودة إلى تطور رأس المال الوطني، فإن السمة المميزة للكولونيالية الجديدة تتمثل بزرع الأشكال المتخلفة نسبياً للرأسمالية في البلدان المستقلة سياسياً (ص ٢٠٨ - ٢٠٢).
 يشترط الانشقاق من السياسة الكولونيالية إلى النيوكولونيالية ضرورة إجراء تغييرات في مختلف حقول عملية إعادة الانتاج الاجتماعي الرأسمالية العالمية للذى. هكذا إذن يتم استبدال تقسيم العمل الكولونيالي بآخر كولونيالي جديد. تجري محاولات في البنية القطاعية لرأس المال الدولي ويتنامى دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاستراتيجية النيوكولونيالية ويركز الكاتب اهتماماً ملحوظاً لمعالجة هذه الظواهر وتحديد طبيعتها وآثارها الملموسة (ص ٢٠٣ ولاحقاً).

ومن جهة أخرى يركز سيمونيا جزءاً من هذا الفصل للحديث عن التعاون مع البلدان الاشتراكية باعتبار ذلك عاملاً من عوامل التطور الوطني المستقل. (ص ٢٢٤ ولاحقاً).
 يعتبر قانون التطور المتفاوت أحد القوانين الموضوعية المرافقة لتطور الرأسمالية عملياً ودولياً. ويعني أن هذا القانون «يمارس نشاطه» في بلدان الشرق الرأسمالية مؤدياً إلى حدوث تمايز محدد فيما بينها. وهكذا فإن هذا التمايز يمثل نتيجة للتطور المذكور. يكرس سيمونيا الفصل الثامن والأخير من الكتاب لهذه القضية حيث يظهر الفصل المذكور تحت عنوان: تمايز البلدان الشرقية في ظل الرأسمالية.
 لقد حدثت محاولات أساسية في بعض البلدان النامية في أثناء تحركها نحو الرأسمالية مما أدى بالتالي إلى تغيير مقابل في أوضاعها داخل النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية كما تغيرت الأدوار المسندة إليها (أو التي اختارتها طوعاً) في الاستراتيجية الأميركية العامة.

يؤدي التطور الرأسمالي للامتكاك في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية إلى المزيد من إنعدام الاتفاق في إقامة الرأسمالية في الشرق، وإلى المزيد من التمايز فيما بينها، وإلى نمو تناقضات جديدة. هذا على الصعيد الاقتصادي. أما على صعيد التمايز الاجتماعي فيعتمد سيمونيا مؤشر البنية القائدة ويميز المجموعات التالية من البلدان (ص ٢٥٥ ولاحقاً):

١ - مجموعة البلدان حيث البنية القائدة إقطاعية - استبدادية ورأسمالية دولة احتكارية إلى حد

كبير.

٢ - مجموعة البلدان حيث البنية القائدة هي رأسمالية الدولة البيروقراطية.

٣- مجموعة البلدان حيث البنية القائمة هي رأسمالية الدولة.

٤- مجموعة البلدان حيث الدور القيادي تلعبه الرأسمالية الخاصة المتعاونة بشكل وثيق مع رأس المال الأجنبي.

٥- مجموعة البلدان حيث رأسمالية الدولة الاحتكارية باتت البنية القائمة.

وفي الخاتمة يلخص سيمونيا جهده التحليلي الذي انصب على هذه المنطقة الجغرافية ببلورة سمتين رئيسيتين تلقيان الضوء على تطور الرأسمالية في الشرق، وهما:

أ- التغيرات المستمرة في البنى الاجتماعية المركبة ذات التعقيد المتزايد.

ب- تقدم المجتمع من مرحلة طور رأسمالي إلى أخرى من خلال القفزات وظهور منعطفات الطرق المسدودة الممكنة التي تقود إلى البدائل الثورية (عبر الثورات من الأدنى ومن الأعلى على حد سواء)، ومن هنا فإن الفكرة التي صاغها ماركسيو القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حول الأفاق الممكنة للإلتفاضات الاجتماعية البرجوازية لا يمكن تطبيقها على بلدان الشرق الحديثة.

إذن ماهو الخيار المطروح الآن؟ يصوغ سيمونيا الجواب على هذا السؤال بالقول بأن هناك خيارين لا ثالث لهما: إما القفز الموجه والمتحكم به من أعلى لتجاوز مراحل وأطوار معينة من التطور الرأسمالي، أو الانطلاق إلى ما وراء حدود الثورة الاجتماعية البرجوازية وما يترتب عليه من تبني التوجه الاشتراكي (بشكل سياسي ملموس) (ص ٢٧٣ - ٢٧٥).

هذه هي الأطروحات والأفكار الرئيسية التي تَمحور حولها عمل سيمونيا وسعيه لتعقيب انبثاق الرأسمالية وتعزيزها وتطورها المتناقض في بلدان الشرق.

الاشكاليات المرتبطة بإنتاج المفاهيم والمقولات المصاغة ومدى قيمتها المنهجية

علينا في البدء ان نحذر من الاستسلام لشعور وهي بالراحة. ذلك لأن نص سيمونيا يقوم على منهجية محكمة البناء، متعددة الصدع ومتساهكة داخلياً. إذن لا بد من السير الحثيث خطوة خطوة في «تفكيك» هذا النص وما يسمح لنا بالكشف عن مدى دقة وصحة المفاهيم والمقولات التي أنتجها سيمونيا وتحديد ثرائها المعرفي وخصوبتها المنهجية. ولكن نظراً لتضمن عمل سيمونيا هذا على توليفة واسعة من الاشكاليات التي يتعذر، لأسباب عملية، معالجتها كلها في هذه الدراسة فانتنا ستقوم بمحاولة لمناقشة تلك القضايا التي نعتقد أن ثمة ضرورة للترقب عندها.

في البداية يضع كليات نراها ضرورة حول اشكالية النظري / التاريخي. إن النظري يجب أن يعكس (نظرياً) عملية التطور التاريخي الفعلي. غير أن المشكلة التي تنطرح هي كيف يمكن للتطور التاريخي للملوس أن يتمكس نظرياً ويصاغ في هيئة مقولات ومفاهيم؟ إن النظري لا يعكس وبشكل بسيط هذه العملية بل يبنّي، إنطلاقاً من منطقته الصارمة، أن يعكس السنن والظواهر الأكثر عمومية للواقع الملوس. من هنا تتأتى إذن وحدة النظري والتاريخي (الملوس) وتمايزهما وهكذا إذن يتمكس ديدالكتيك السيبرورة التاريخية للتطور الاقتصادي مثلاً في النظرية كسطور لديدالكتيك المقولات. . إن النظرية إذن يمكن أن تنسجم مع اسمها (كتنظرية) وذلك عندما تمثل نظاماً للمقولات، يعكس هذا النظام المنطق الداخلي لتلك المقولات وصلاتها المتبادلة واعتمادها المتبادل. هل هذه الملاحظات خارج الصدق؟ نجيب

على الفور كلا وستوضح هذه القضية بعد حين. يسمح تفكيك نص سيمونيا بصياغة استنتاج محدد هو أن لدى هذا الكاتب معنى للثوق من المفاهيم التي تنتمي إلى الجهاز المفاهيمي للمادية التاريخية والاقتصاد السياسي الماركسي، ويختبر قدرتها الأيستمولوجية والمنهجية في عكس الواقع، لذا نراه «يمرث» في التطور الرأسمالي في الشرق، هذا التطور «المنحرف» في اتجاهاته الملموسة عن الاتجاهات العامة للتطور الرأسمالي في الغرب. يواصل سيمونيا تعميق تحليلاته وتعيينه تلك التحاليل في الصعود في تجريداته إلى فضاءات معرفية عالية عما يمكنه من القيام بتركيب صارم لمكونات هذا الكل الذي حلله بمستويات متنوعة. إن التحليل والتركيب قد سمحا لسيمونيا بأن يستج العديد من المفاهيم «المتشعبة» التي تمكن صخب وملموسة السرورات الرأسمالية في الشرق بغناها «وخصوصيتها». وأحد أهم هذه المفاهيم الجديدة بالدراسة هو مفهوم المجتمع المركب كبديل عن مفهوم تعدد الأنماط. غير أن سيمونيا توقف للأسف في منتصف الطريق في محاولته الجادة الموجهة هذه وترك الباب مفتوحاً لتأويل مفهومه الجديد، وهو بهذا يشجع فينا قلقاً منهجياً مشروعاً.

ولكي نبذل هذا القلق ونضع محاولته هذه في مكانها الصحيح علينا أن نتساءل أولاً عن الفارق بين مفهوم «المجتمع المركب» ومفهوم تعددية الأنماط، وثانياً أن نضع موضع المسألة مفهوم المجتمع المركب وهل يمثل تحاوزاً ونقياً لقولة التشكيك^(١).

إن الفارق بين مفهوم «المجتمع المركب» ومفهوم تعدد الأنماط حسب سيمونيا، هو «أن الأول أوسع من الثاني، وهذا الأخير يوسي بأن كل الأطراف النبوية في المجتمع هي بني متكاملة وقائمة بذاتها» (هامش ص ٢٣).

لكني نمنق فهنا لهذه القضايا المثارة كاشكاليات بالغة التعقيد لابد من التأكيد على عدم الاتفاق مع التحاليل القائلة بأن تعددية الأنماط تمثل خاصية مميزة للرأسمالية في الشرق. فمفهوم «تعددية الأنماط» يستخدم عادة لتمييز المجتمعات في وضع انتقالي، حيث لم تنتصر الرأسمالية فيها بعد، أما إذا فهمنا تعددية الأنماط كنظام للتوازن فإن هذا يمكن أن يكون مميّزاً للوضع في كل مجتمع، ومن جانب آخر لابد من ضرورة التمييز بين مفاهيم: تعايش الأنماط، تعدد الأنماط عند كل من لينين وماركس، ذلك لأن تلك المصطلحات تمثل تجريدات تعبر عن سرورات تاريخية مختلفة من حيث مستوى التطور الذي كان سائداً أيام لينين في روسيا، وفي انكلترا أيام ماركس عندما كتب «رأس المال» وكذلك أعماله الأخرى. الخلاف إذن ليس شكلياً بل هو خلاف مفاهيمي لتوصيف التطور الرأسمالي في الشرق. يستج سيمونيا مفهوم المجتمع المركب كبديل لمفهوم «خط الانتاج». انه إذن يتجاوز مفهوم «التشكيك» باستخدام مفهوم «المجتمع». انه في هذا يقرب من محاولة جورج لوكاش في انتاج مفهوم «الكل البيئي» كبديل عن مفهوم «التشكيك الاقتصادية - الاجتماعية». لقد ظهرت أطروحة لوكاش بالارتباط مع عمل روزا لوكسمبرغ الهام «تراكم رأس المال». وطبيعي أن هذه الخصوصية التاريخية لم تكن بدون معنى، ذلك لأن عمل روزا لوكسمبرغ مثل في حته أحد المحاولات الجادة والموجهة لتناول إشكالية رأس المال من وجهة نظر الاقتصاد العلمي. هكذا إذن بالارتباط «وتراكم رأس المال» ظهرت في النظرية الماركسية إشكالية جديدة، إنها إشكالية الاعتماد المتبادل والتضاعلات الناشئة بين مختلف أنماط الانتاج في إطار

النسق الجديد: الاقتصاد العالمي الذي كان حتى تلك اللحظة رأسمالياً خالصاً وفي «التعد المضاد» المتضمن لسجلها مع أوتوبور أكدت روزا لوكسمبرغ على أن التراكم لا يمثل علاقة داخلية بين فروع الاقتصاد الرأسمالي فقط، بل أنه يمثل قبل كل شيء علاقة بين الوسط الرأسمالي والوسط وغير الرأسمالي^(١) لقد التقط لوكاش هذه الفكرة وفتحها وزناً منهجياً جاداً، مُدخلاً مفهوم «الكل»، مؤكداً على ضرورة أن لا يتضمن هذا المفهوم والمجتمع المقترض المتألف من عمال ورأسماليين، بل وأن يتضمن كذلك مفهوم المجتمع ككل^(٢)، وذلك لأن هذا المفهوم يعكس السيرووات الفعلية للمجتمع الملموس الذي يشكل موضوعاً للتحليل.

في محاولته لتوصيف المجتمعات الشرقية يقول سيمونيا إن المجتمع المركب كان مؤلفاً من ثلاثة أطراف رئيسية هي: الصيرورة الكولونيالية، البنية الرأسمالية الوطنية، والبنى التقليدية العتيقة التي أبقتها الكولونيالية كما هي (ص ٢٣).

لو استبقنا النص أعلاه لأمكننا القول بأن مفهوم المجتمع المركب الذي يطرحه علينا سيمونيا ليس مفهوماً أصيلاً، إنما هو مستعار من تحاليل ماركس للتطور الرأسمالي واستخدامه لعبارة المستعمارة من لغة الكيمياء عندما يصف العلاقة بين الشعب الفاتح والشعب المغلوب باعتباره مفهوم «التأرجح». لا تعني هذه الملاحظة أننا ضد تراكمية المعرفة ولكن أشرنا إلى ذلك للتأكد من جدة أو عدم جدة مفاهيم سيمونيا.

لو عدنا إلى النص أعلاه مرة أخرى لوجدنا أنه يتضمن في طياته ثلاثة تعابير هي: الصيرورة، البنية، البنية التقليدية. من الناحية الأبيستولوجية تنتمي تلك التعابير إلى حقول مختلفة، وبالتالي يمكننا القول بأن مفهوم المجتمع المركب في حالته هذه يعاني من اضطراب منطقي داخلي يتمثل «بتعايش» تعابير تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة. المفهوم إذن ملتبس. هل لنا أن نتساءل عن أن هذا الالتباس ناجم عن غموض في طرح المشكلة البحثية. يبدو أن التفكير بأسباب هذا الالتباس يمثل ضرورة ملحة، ولكن نظراً لضيق المساحة المخصصة لهذه الملاحظات فأننا نغفل في طرح استنتاج واحد نصوغه بتكثيف بالغ. إن هذا الالتباس في محاولة سيمونيا لصياغة مفهوم المجتمع المركب ناجم عن محاولاته الانتقائية لاستعارة مفاهيم واعتماد مناهج تنتمي لمدارس أو تيارات فكرية متنوعة وإن بدا في الكثير من تحاليله وفي الفكر الماركسي بشكل عام ولتحاليل المدرسة التاريخية السوفياتية بطبيعتها الكلاسيكية، وإن بدا في محاولات عدة يريد اختراق جدار الحرس السوسلوفي العتيد باجتهادات تسمح له بأن «يفرد خارج سريره».

هذه الملاحظات تدفعنا للتساؤل عن المفهوم المركزي بالنسبة لسيمونيا. يستبدل سيمونيا المقولة المركزية للأيديا التاريخية - غط الانتاج - بمقولة الصيرورة الكولونيالية في سمها لانتاج معرفة صادقة عن الواقع الرأسمالي في الشرق. غير أن هذه المحاولة المنهجية للكاتب توقعه في تناقض منطقي يمكن طرحه على صيغة تساؤل: هل يمكن وصف التطور التاريخي الملموس بانتاج مقولات أو مفاهيم تعكس التجليات أو المظاهر الخارجية للسيرووات الاجتماعية؟ ليس من الممكن اعتماد مقولة غط الانتاج لدراسة سيرووات التطور الفعلية في بلدان الشرق وانتاج معرفة علمية عنها؟ ليس التطور الرأسمالي في بلدان

الشرق يمثل تحليلاً معلوماً، خاصاً وبتميزاً نشوء وتطور غط الانتاج الرأسمالي في بعده العالمي؟ هذه أسئلة بسيطة ولكنها حارقة على أية حال. من المفيد الإشارة هنا إلى أن المساهمة الثمينة للركس تكمن في محاولته المنهجية الهامة في انتاج مقولة غط الانتاج لوصف كل نظام اجتماعي... ان ثراء هذا المفهوم لا يتجسد على الصعيد الاقتصادي الصرف، كما يروج له البعض، بل إن غط الانتاج يحدد آلية المؤسسات وكذلك الممارسات التي تسمح للمجتمع بانتاج. وإعادة انتاج نفسه. فمقابل كل غط انتاج هناك إذن غط دولة محدد. ومن الواضح أن يكون لنمط واحد للدولة، قائم على غط انتاج معين، أشكال مختلفة نسميها أشكال الدولة، قد تكون الأشكال المتعددة التي تظهر طبيعة الدولة الخاصة متحركة، لكنها لا تدخل أي تعديل على طبيعة أو جوهر هذه الدولة فيها يستخدم عادة الاتجاه التاريخي لتفسير تعدد الأشكال كنتيجة لتطور الدولة.

وإذا وصلنا عملنا في التعمق في قراءة النص على مستوى المفاهيم المتجة هنا أمكننا الاتفاق مع سيمونيا وفكرته حول وحدة عملية التطور الرأسمالي كسيرة عالمية وكذا غيرها مناطقاً أو جغرافياً على وجه الدقة. الا تعني هذه الفكرة امكانية دراسة تلك السيرة العالمية باستخدام غط الانتاج؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان سيمونيا في أغلب أجزاء الكتاب لا يميز في تحاليه، على الصعيد المفاهيمي، بين الرأسمالية والامبريالية. لن ندخل في مساجلة مع الكاتب حول الاشكاليات المرافقة لعدم التمييز هذا لان الادب الاقتصادي مليء بها^(١) ولكن ثمة ضرورة للتأكيد على الملاحظات التالية:

- ١ - هناك علاقة وثيقة بين الرأسمالية والامبريالية غير أنها من الناحية المنهجية ليستا مترادفتين أو متطابقتين كمفاهيم. إن لكل منهما حقلاً معرفياً محدداً.
- ٢ - يعني ذلك ضرورة التمييز مفاهيمياً بين الرأسمالية كمفهوم مرتبط بنمط الانتاج، في حين ان الامبريالية تمثل علاقة وهي بالتالي على الصعيد المفاهيمي تعبر عن العلاقة الناشئة بين بيتين تاريخيتين متفاوتتين في التطور ولكنها مترابطتان في وحدة عضوية.

غير أن تحليل نشوء وتطور الرأسمالية في الشرق وانتاج معرفة صادقة عنها يتطلب بالضرورة فهم سيرويات ذلك النشوء والتطور بشكل ملموس. نتطرح إذن ضرورة اعتماد مفهوم محدد ومعمل يسمح لنا بادراك تلك السيرويات التاريخية الملموسة وتبيان «فرادها» وانحرافها عن خط سير التطور الرأسمالي في الغرب وعن الموديل النظري. علينا إذن أن نتساءل عن المفهوم الذي يبنينا اعتماده في هذا المجال، هل هو مفهوم التراكم البدائي لرأس المال أم مفهوم التراكم الرأسمالي^(٢). لماذا نلج على تحديد استخدام أي من هذه المفاهيم لدراسة التطور الرأسمالي في الشرق؟ الاجابة على ذلك تكمن في أن سيمونيا يستخدم مفهوم السيروية الكولونيالية، ومفهوم البنية الرأسمالية الوطنية، ويعني أنه يطابق بين التراكم البدائي والتراكم الرأسمالي، وهو أمر خاطئ. لأن كلا منهما مرتبط بسيرويات تاريخية خاصة. ولأنشك أن فهم تكون الرأسمالية في الشرق يستدعي ضرورة فهم سيرويات انحلال الأشكال السابقة وادراك تناقضات تلك الأشكال. إن تناقضات التشكيلة الاقتصادية هي التي تحدد انحلالها وبالتالي امكانيات انبثاق رأس المال كعلاقة انتاجية جديدة.

إن تحليل نشوء وتطور التشكيلات الرأسمالية في الشرق يطرح العديد من المشاكل المنهجية وتعدد المقاهيم المرتبطة بها. ويمكن بلورة ذلك في:

● المشكلة الأولى تتعلق باندراج هذه التشكيلات داخل القنوات الاقتصادية الدولية للرأسمالية في أوج توسعها، لقد قدم سيمونيا في أكثر من مكان من الكتاب تحليلات جديّة تسمح له بتفسير سليم لهذه المشكلة مستخدماً مفاهيم عدة كأدوات تحليلية. غير أننا لم نعتزّ على مفهوم الفائض الاقتصادي في مختلف جوانب الكتاب. وكما تشير التجربة يبدو أن مفهوم الفائض الاقتصادي أكثر تماسكاً من الناحية المنهجية بالنظر لما يتمتع به هذا المفهوم من أهمية محورية فيما يتعلق بقضايا النمو والتنمية وكذلك على الصعيد النظري فيما يتعلق بقضية الاستقراء التاريخي لمراحل التطور الاقتصادي - الاجتماعي، إن هذا المفهوم، عل ما يمتلكه من ثراء منهجي، يسمح لنا بالكشف عن ما أفضى إليه الاتصال، أو حسب تسمية سير أمين «الاشتباك» بنط الانتاج الرأسمالي المتطور من عاهات بنوية في تحديده لبنية الفائض الاقتصادي للبلدان الرأسمالية في «الأطراف» كياً ونوعاً بما يتلاءم وتقسيم العمل الدولي، وكذلك بما يتلاءم وإعادة تقسيم العمل الدولي (إعادة ترتيب أجزاء المنظومة) بما يضمن استمرار «التخلف» من جهة والتطور من جهة ثانية وبالتالي إعادة إنتاج الجهاز الرأسمالي الموحد.

● المشكلة الثانية تتعلق بتعين خط الانتاج المسيطر داخل التشكيلات الرأسمالية في الشرق. ينطرح هنا سؤال هرومي يكون النمط مسيطراً ويصبح أسلوباً سائداً؟ نقول يكون النمط مسيطراً عندما يخضع لمنطقه الخاص في إعادة الانتاج الموسع، الأنماط الانتاجية الأخرى المتفصلة معه داخل التشكيلة. قد تكون هذه الملاحظة عمومية لأن توسيع مساحة الوعي بهذه المشكلة يتطلب تحديد معايير ملموسة^(١).

لكي نستطيع التقدم خطوة إلى الأمام في ملاحظتنا فانه ينبغي التأكيد على ضرورة التحليل المعمق والملموس في الوقت نفسه لظهور الرأسمالية في الشرق، وتحديد تشكل السمات الخاصة لتطورها والدرجة المتحققة للتضجج الرأسمالي في كل بلد. لقد عمل سيمونيا على إنجاز العديد من المهام البحثية في كتابه، غير أن الثغرة الرئيسية هنا تتمثل بعدم صياغة معايير واضحة تسمح بتحقيب التطور الرأسمالي وتحديد المستوى (أو المستويات) الذي بلغه في الظروف المعاصرة. صحيح أنه أشار لبعض المؤشرات عندما تحدث في الفصل الثامن حول تمايز بلدان الشرق، إلا أن تلك المؤشرات جاءت عمومية، في البدء من الضروري التأكيد عن أن الأهمية المقررة ليست الجانب الكمي للفضية بل جانبها النوعي. لذلك فانه بهدف التقييم الصحيح، المنضبط، لمستوى التطور الذي تم بلوغه فان المهم ليس إثبات حقيقة حدوث تطور أم تحقق مستوى أعلى للتطور بل إبراز المضمون الحقيقي، الفعلي، لتلك السيروزات.

دون الدخول في التفاصيل يمكن القول إن المعايير التي تميز خاصية الرأسمالية في الشرق وتحديد موقعها ضمن إطار الرأسمالية المالية هي: قوى الانتاج، علاقات الانتاج (الداخلية والخارجية)، البنية الاجتماعية البناء القوي بما في ذلك بنية السلطة.

بالنسبة لمعيار القوى المنتجة ، فإن ما يحدد خاصية هذه القوى ليس ظهورها العادي فقط، بل وكذلك الرابطة التشغيلية والتفريعة لثلاثة مكونات أساسية هي: أولاً النظام الصناعي للقوى المنتجة، بخلاف منتجات الثورة العلمية - التقنية، تختلف حقول طريقة الإنتاج ماقبل الرأسمالية، ثانياً - المستوى المتحقق فعلاً لتوسط إنتاجية العمل الاجتماعي والاستهلاك الاجتماعي، ثالثاً - درجة معينة لتقييم الأشكال الصناعية، مما يتيح تميز البلدان التي تمتلك فعلاً مستوى متوسط (أو عالي) عن تلك البلدان التي يكون دخلها العالي نسبياً ناتجاً عن موارد طبيعية وافرة، وجود «جزر صناعية» منعزلة وريع احتكاري متزع من السوق العالمية، وعن طريق دمج هذه الملاحظات الثلاث يمكننا الحديث عن مستويات محددة لتطور القوى المنتجة. ومن المفيد هنا الإشارة الى ملاحظة بسيطة، ولكنها هامة، وهي أن القضية لا تتعلق بالرابطة أو الصلة المتبادلة لهذه العناصر، بل والأهم من ذلك بطرق تأثيرها المتبادل، أي في بنية السلطة.

أما بالنسبة لمعيار علاقات الإنتاج فإنه يمكن القول هنا بأن علاقات الإنتاج في هذه البلدان تمثل مجمّعا (منظومة) للأشكال الاقتصادية والعلماء والدنياء التي تمتاز عن بعضها البعض بالبنية، بالروابط المتبادلة، بالأصل وبالوظيفة. من وجهة نظر العلاقات الداخلية فإن الفرق الرئيسي يعتمد على الطابع التميز للأمناء المتماثلة في إطار التشكيلة. الرأسمالية كنمط، أقوى من الأنماط الأخرى، أنه ليس نمطاً ينتمي إلى النظام بل إنه يخلق هذا النظام. ولهذا فإن تعددية الأنماط لا يمكن استخدامها كأساس مشترك لتمييز كل البلدان التي تنتمي إلى «العالم النامي».

كما يجب أن نميز بوضوح الخصائص التي تميز وضع البلدان الرأسمالية في الشرق في إطار المنظومة الرأسمالية العلمية. إن ذلك يمثل توليفة من القضايا نشير الى واحدة منها فقط.

في إطار التطور المحدد للأشكال الصناعية للعمل في «أطراف» الاقتصاد الرأسمالي تشكل بسرعة بنية اقتصادية وفريدة في تميزها: جزر منعزلة، لكنها ديناميكية، للأشكال المعاصرة للنشاط الاقتصادي، تستند إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية (أو في بعض الأحيان إلى رأس المال الخاص)، «تعايش» تلك الجزر المنعزلة مع «عالم» مقابل صناعي ضخم.

إذا عدنا إلى القانون العام للتراكب الرأسمالي الذي يكمن مضمونه في أن التطور الرأسمالي يرافقه دوماً تراكم الثروة من جهة وتراكم البؤس من جهة أخرى، فإن هذا القانون واشتغاله في بلدان الشرق خصوصاً والبلدان النامية عموماً، يخضع لتجليات خاصة مقارنة بالبلدان الرأسمالية المتطورة، هنا في بلدان الشرق وبغض النظر عن أن الرأسمال يستقطب الثروة والبؤس في حدود مطابقة للميكانيزمات العامة للتطور الرأسمالي، فإنه يعيد إنتاج بؤس مجموعات كبيرة من السكان تعيش في «خانة» مقابل الرأسمالية، هكذا إذن يولد الرأسمال هيئته المحلية عن طريق المحافظة على «الأشكال التقليدية» للإنتاج في حقول معينة. ولهذا لا يمكن الحديث (بالمعنى الاجتماعي) عن انتصار للرأسمالية في «أطراف» الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لأنها تتطور تطوراً معاقاً، ملجوماً من الخارج. إذن نستطيع القول بأن العلاقات الهيمنة في بلدان الشرق هي علاقات إنتاج رأسمالية ذات «طابع خاص» لا يمكن مقارنتها بتلك الهيمنة في البلدان المتطورة. إن أحد الفروقات الهامة هنا، والمفيد التأكيد عليها هو المسار

التاريخي «المتميز» الذي اتخذ نشوء وتطور الطبقات الاجتماعية السائدة في التشكيلات الرأسمالية في الشرق، أي شروط هذا التشكل، والذي لا يمثل ماتم في الغرب. ثمة ضرورة في هذا المجال للتأكيد على أن التطور الرأسمالي في الشرق يتوافق في معظم الحالات، مع نشوء وتطور نظم استبدادية، معادية للديمقراطية. هكذا فإن الثورة الصناعية التي ينبغي أن ترافق التطور الرأسمالي في هذه البلدان تتقاطع مع الثورة الديمقراطية. هذه الأطروحة تلح على ضرورة بعض الملاحظات حول اشكالية الدولة في الشرق وعلى وجه الدقة طبيعة أنظمة الحكم في هذه البلدان.

لقد استخدم سيمونيا، في مسعاه لتوصيف أنظمة الحكم في بلدان الشرق، مفاهيم مثل: اليونانوية، اليونانوية الجديدة، الاستبدادية، السلطوية... الخ. كل هذه المفاهيم تثير اشكاليات عديدة لن نتغل فيها، لأسباب عملية، غير أن سيمونيا لم يقدم لنا تأويلًا متكاملًا لاشكالية بالغة الدلالة يمكن صياغتها بالسؤال التالي: ماهو السبب الذي جعل أنظمة الحكم أعلاه نظماً عاجزة تاريخياً عن حل مسألة الديمقراطية حلاً صحيحاً وبالتالي إعادة تشكل العلاقات الاجتماعية الداخلية رغم أن تلك الأنظمة قطعت أشواطاً ملحوظة في بناء أسس رسملة الاقتصاد؟

لا يمكن فشل النظم «الاستبدادية» في الشرق في السياسات الاقتصادية المتبعة ولا في النوايا الواعية أو اللاواعية لدى الماسكين بمقاليذ السلطة السياسية فقط بل وفي شكل الدولة كذلك وفي محتواها الاجتماعي وفي علاقتها بالمراسم التاريخية لتشكيل الطبقات السائدة^(١). على هذا النحو فإن شكل الدولة هذا ينشأ عبر التحطيم الشامل للممارسة السياسية الجماعية وتعطيل الجدلية الاجتماعية، أي الإلغاء الأمري للصراعات الطبقة. لقد توصل ماركس في «الأيديولوجيا الألمانية» إلى صياغة الاشكالية الجديدة لإعادة إنتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج وأشكالها التاريخية. تتأثل هذه الاشكالية مع اشكالية الصراع الطبقي: ليست الظواهر التاريخية إلا تجليات متنوعة ومعقدة للصراع الطبقي، وهذا الصراع هو الذي يحدد وجود الطبقات، وليس العكس. وإذا كان مجموع الصراعات الطبقة (الاقتصادية، السياسية، الأيديولوجية) يتحدد في نهاية الأمر بالصراع الطبقي الاقتصادي في الإنتاج، فإن الدولة تبرز هنا باعتبارها عامل تمالك التشكيلة الاجتماعية بهدف إعادة إنتاج شروط إنتاج النظام الذي يحدد هيمنة طبقة على أخرى. هكذا إذن فإن مسار التشكل التاريخي للطبقات الهيمنة في التشكيلات الرأسمالية في الشرق لا يولد ميكانيكيات تحكم ديمقراطي فحسب بل إن نشأته غير ممكنة كذلك إلا على أساس تحطيم الممكنات الديمقراطية في صلب هذه التشكيلات تحطياً شاملاً وكاملاً.. هكذا تبدو وفراة هذا المسار وكأن النمو والتنمية لا يمكنها أن ينجزا إلا على أساس نظام حكم «استبدادي أو ديكتاتوري أو يونانوي جديد معاد للديمقراطية. هذه الملاحظة ضرورية لتدحض الأيديولوجيات الشعبية للتنمية وغيرها من الأيديولوجيات التي تروجها القوى المسيطرة في التشكيلات الرأسمالية في الشرق مثل الفصل بين التنمية والديمقراطية أو أن الشعب غير ناضج للديمقراطية... الخ. ولا يتعلق الأمر فقط بالقوى المسيطرة بل إن بعض الطبقات النقيض وقواها السياسية تقع أسيرة هذا الوهم الزائف بالفصل التصفي، لأنها ترى السيرورات الاجتماعية بمنظار المثالية الهيغلية وليس في جذدها وروحها الحية المتدفقة بالتناقضات.

وإذا كان لا بد من كلمة ختامية فالتنا نقول بأن النص الذي قدمه سيمونيا، بالرغم من كل الملاحظات المطروحة عليه ذو أهمية نظرية وعملية في أن واحد ولا يمكن إنكارها، ولكن في نفس الوقت يجب تأكيد حقيقة أخرى هي أن هذا النص يستحق بكل جدارة صفة النص الاستثنائي، لأنه يضع على عكس التمهيص والمساءلة الانساق النظرية الكبرى عموراً إياناً من وهم الوثوقية، ففي الوقت الذي يقدم نوداري سيمونيا مجموعة متنوعة من التحاليل والتنظيرات الجريئة فإنه يلقي علينا العديد من الاشكاليات نظل، في حدود ما تمتلك من وعي معرفي ومنهجي، موضع تساؤل. سيمونيا إذن يستغزنا جيباً ونحشا على التفكير والتأمل وإعمال العقل للتبهر بواقع التطور الرأسمالي في الشرق بعيداً عن الخطابات الأيديولوجية المصممة بمقاسات لجميع الأحجام وكذلك بعيداً عن الاجتهادات المتعجلة التي تصاغ على أساس دراسة السيرورات الاجتماعية انطلاقاً وارتكازاً إلى مظاهرها دون جواهرها. وإذا كان علينا واجب الشكر لسيمونيا لنصه الممتع الذي جعلنا، بعد قراءته على وعي أفضل بخصائص التطور الرأسمالي في الشرق وكذا مصائر التاريخية التي سيؤول إليها، فالتنا لانتس تقديم تحية الشكر الواجبة للأستاذ فاضل جتكر، مترجم الكتاب، على ترجمته الرقيقة التي سمحت لنا بأن نطلع على هذا النص الهام باللغة العربية مباشرة وفون وساطة.

الحواشي:

- (١) أنظر: نوداري أ. سيمونيا: مصائر الرأسمالية في الشرق. ترجمة فاضل جتكر. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دمشق ١٩٨٧ ٢٧٥ صفحة من القطع المتوسط (نهاية فصول ومقدمة وحاققة)
- (٢) للاطلاع على تفاصيل هذه النظرية راجع: د. توفيق سلوم: البرجوازية والدولة في البلدان النامية (عرض لبعض الأبحاث السوفيتية. «قضايا فكرية» - الكتاب الثالث والرابع - أغسطس / أكتوبر / ١٩٨٦ ص ٤٤٨ ولاحقاً.
- (٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم راجع: صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم البرجوازية البيروقراطية. «النجم» العدد ٧ / شباط / ١٩٨٥ ص ١٢٨ ولاحقاً.
- (٤) المقصود هنا ضرورة التمييز بين السياسة الكولونيالية والسياسة النيوكولونيالية. (ص.ي).
- (٥) لن نسميها التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية، وهو التعبير الذي ألفناه لأن بعض الدراسات تقول بعدم دقة هذه الصيغة، لأن قصد ماركس كان يدور حول التشكيلة الاقتصادية للمجتمع، وعند ترجمتها من الأصل (الألماني) ترجمت خطأ، التشكيلة الاقتصادية = الاجتماعية.
- (٦) أنظر: روزا لوكسمبرغ: تراكم رأس المال. مدخل للتفسير الاقتصادي للأمبريالية. وارشو ١٩٦٣ ص ٥٢٩ باللغة البولونية.
- (٧) G. Lukacs: History and Class consciousness. London 1971, P. 31.
- (٨) قارن على سبيل المثال كريستيان بالوا: الاقتصاد الرأسمالي، المرحلة الاحتكارية والأمبريالية الجديدة. ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون. بيروت ١٩٧٨.
- (٩) ثمة مناقشة عميقة يخوض فيها محمد الأخضر بن حسين مع أولئك الذين يروجون لأعتداف مفهوم التراكم البدائي كأداة منهجية لتفسير سيرويات نشوء وتطور التشكيلة الرأسمالية في الشرق (الجزائر كحالة يدرسها بن حسين). راجع: م. ل. بن حسين: نظرات حول الشروط الاقتصادية لشوء الطبقة العاملة في الجزائر. تراكم بدائي و/أو تراكم رأس المال في إطار السيطرة الاستعمارية ودراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية العدد ٣ / ١٩٧٩، ص ٥٩ ولاحقاً.
- (١٠) لمزيد من التفاصيل راجع: يوري ف. كاتشانفسكي: عبودية، إقطاعية أم أسلوب أسوي؟ ترجمة د. عارف دلية، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠، ص ٨٠ - ٨٤ كذلك د. عبد اللطيف بن أشهب: تكوين التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ - ١٩٦٢. الجزائر ١٩٧٩.
- (١١) راجع المسألة الهامة لـ: سامي نير: حول الدولة الاستبدادية - الجديدة. مجلة «الطروحات» العدد ١١ - ١٢ / ١٩٨٧ ص ٨ - ١١.



غازي مسعود

قراءة في كتاب

«التشكيلات الاجتماعية

والتكوينات الطبقية

في الوطن العربي»^(٥)

تأليف:

د. محمود عبد الفضيل

يحاول عدد من الباحثين العرب، منذ فترة من الزمن ليست بقصيرة، أن يفسروا واقع البلدان العربية. وهم، إذ يفعلون ذلك، فإنما يحاولون أيضاً، وضع الأساس لبناء نظري يعتمدون عليه في ممارستهم السياسية. وبهذا المعنى، فإن هؤلاء، إنما يقومون بمهمة صعبة من جهة، وجليلة القيمة من جهة أخرى. ذلك أن العديد من القوى السياسية العربية، سواء منها تلك التي تناضل في محيط بلد عربي واحد، أو التي تناضل على محيط الوطن العربي، دأبت، ولمعقد خلت على محاولة التفسير دون التفسير، أو بالأحرى فإنها وقبل أن تدرس واقعها وتعرفه، قفزت فوراً إلى محاولة التفسير واضعة برامج وخططاً لا تستند إلى نتائج بحث معرفية. وقد أدى هذا القفز، في كل الحالات، إلى أخطاء نظرية سياسية، كانت نتيجتها العملية، فشلاً ذريعاً في عملية التغير.

ومن جهة أخرى، فإن بعض القوى السياسية العربية، وهي قليلة على أية حال، التي حاولت التفسير تمهيداً للتغير، إنما «فسرت» واقعها لا اعتماداً على محاولة لمعرفة الواقع نفسه، وإنما اعتماداً على مفاهيم ومقولات وقوانين نظرية عامة استحصرتها من خارج خصوصيته، لتسقطها على الواقع. وبدلاً من أن تبدأ هذه القوى بالتحقق مسترشدة بالعام، فعلت العكس. فكانت برامجها وخططها السياسية أقرب إلى التقليد والمحاكاة لبرامج وخطط أحزاب أخرى تعيش واقعاً آخر. وقد بلغ التقليد في بعض الأحيان، حد الانتقاء من البرامج والأنظمة الداخلية لأحزاب تعيش واقعا مختلفاً، فأضحت البرامج والخطط العربية كشكولاً مضحكاً. وقد بلغ التقليد في أحيان أخرى، حد الاستئجاع إلى رأي

(٥) صدر الكتاب في العام ١٩٨٨ (شباط -

فبراير)، عن مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة، وتبلغ صفحاته (٢٥٠) صفحة من القطع المتوسط، موزعة على: توطئة، وسبعة فصول وملحق، وثبت بالبرامج وفهرس.

الحزب الصديق في موضوع سياسي آتي، فيكون ذلك الرأي، هو الموقف السياسي للحزب العربي، وكما كانت النتيجة في الحالة الأولى، كانت في الثانية: فشلاً ذريعاً أيضاً.

وثاني محاولة الدكتور محمود عبد الفضيل، في كتابه المعنون «التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي»، لتشكيل إحدى المحاولات التي تريد إعادة وضع الحصان أمام العربية. ويحاول الدكتور عبد الفضيل في كتابه هذا أن يقوم بالمهمة المزدوجة التي نذر نفسه لها، والتي لم تقم بها القوى السياسية التي تحدّثنا عنها. يحاول من جهة تفسير واقع البلدان العربية لتفسيره، ويحاول، من جهة أخرى، أن ينجز عملية التفسير على أساس القراءة المحددة المشخصة المترشدة بالعام المجرد. فإلى أي حد نجح الدكتور عبد الفضيل في مهمته ؟.

نقول بداية، ومع الدكتور عبد الفضيل، إن المهمة التي نذر نفسه لها تحمل في طياتها عقبة شائكة مفادها: عدم كفاية البيانات والمعلومات الاحصائية التي تكفل الوصول بالبحث إلى هابته المنشودة، بالإضافة إلى عدم كفاية المراجع. ونقول أيضاً - وهو الأهم - أن البحث في الخاص قد يحمل معه خطر الانجراف وراه إلى المدى الذي قد يجعله ذا طابع مثالي، فلا يكون الباحث، في هذه الحالة، إلا هارباً من مطب العام، ليجد نفسه وقد وقع في مطب الخاص. ويخشى المرء، أن محاولة الباحث في الواقع العربي الخاص قد تدفعه إلى الانطلاق، هو الآخر، من مفاهيم ومقولات وقوانين تسمى خاصة، فلا يكون قد فعل إلا ما فعله أولئك الممسين العام على واقعهم دون تفحص لخاصهم ويخشى المرء أيضاً، أن تكون النتيجة العملية للنضال السياسي هي نفس النتيجة.

• بفتح الدكتور محمود عبد الفضيل، كتابه المعنون: «التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي» بالعبارة التالية: «هذا البحث يمثل محاولة أولى استطلاعية للتعرف على تضاريس الأوضاع والواقع والتراكيب الطبقية في المنطقة العربية في خصوصيتها التاريخية، وفي انعكاساتها على عملية التنمية والتطورات السياسية والاجتماعية» (ص ١١).

إذن، فالكتاب قد وضع لنفسه مهمة ذات هدفين هما:

- ١ - معرفة الأوضاع الطبقية العربية بشكل عام.
- ٢ - مدى انعكاس هذه الأوضاع على مواقع القوى الاجتماعية العربية المتنوعة في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية.

وكما هو واضح، فالكتاب قد حدّد لنفسه مهمة سياسية ذات اطار عربي قومي وليس قبطياً، إن جاز التعبير، ويحاول أن ينجز هذه المهمة من خلال الاسترشاد بمنهج، أو البحث عن منهج، يركز على الخصوصية العربية التاريخية بعد أن تمّ قراءتها، وكما يقول، فإن مثل هذه المهمة:

«تظل محاولة أولية لموضوع واسع وعميق ومتراخي الأطراف، لا يقوى عليه باحث فرد، مهما أوتي من علم ومعرفة» (ص ١١).

ولعل المشاكل المنهجية والاحصائية التي تواجه الباحث في مجال تحليل ودراسة الأوضاع والقوى الاجتماعية في البلدان المختلفة للوطن العربي، والتي أشير إليها في الملحق الذي ذُبل به الكاتب كتابه (ص ٢٢٧ - ٢٣١) هي مجرد مؤشرات على صعوبة المهمة التي نَصَّب الدكتور عبد الفضيل نفسه لها. وبرأيها فإن هذه المؤشرات - المشاكل غيض من فيض المشاكل البحثية التي تواجه مثل هذه الجهات، والتي لم يشر إليها الكاتب، أو ربما، لم يرد الإشارة إليها. لكن، وقبل الدخول في ذلك الفيض، لأبأس بداية من استعراض سريع للمشاكل التي تم تعدادها في الملحق:

١ - عدم ملائمة البيانات الاحصائية المتوافرة للقيام بمعينة دقيقة للأوضاع والهيكل الطبقي. فعلى الرغم من وفرة المصادر الاحصائية الأولية، إلا أنها: «تعد غالباً لأغراض أخرى» وتعاني من: «فقر مدقع في مجال المعطيات الاحصائية حول تركز عناصر الثروة المالية». لدى الشرائع العليا من البرجوازية مما يجعل من الصعب على الباحث تركيب صورة عينية للملاحة بين تركز الثروات العقارية وتتركز الثروات المالية في المجتمعات العربية لدى فئات معينها. كما تعاني من: «فقر شديد في مجال البحوث الميدانية، وبخاصة تلك التي تتناول انمكاسات السياسات الاقتصادية وثمار التنمية على مختلف الطبقات الاجتماعية، أو التغير داخل الطبقة الواحدة والحراك الاجتماعي والطبقي بشكل عام». (ص ٢٢٧ - ٢٢٨).

٢ - تفاوت مستوى ودرجة التكون الاجتماعي للفتة أو الجماعة الطبقيّة الواحدة. فالشروط التاريخية - الجغرافية: «لمعت دوراً مهماً في تحديد درجة تبلور الفئات والشرائح المختلفة التي تتكون منها الطبقات الاجتماعية في مختلف بلدان الوطن العربي». وأضيفت تعقيدات أخرى: «نظراً لتداخل وتعايش أنماط إنتاجية مختلفة في البلد الواحد». (ص ٢٢٨).

٣ - مشاكل رسم الحدود بين الطبقات. «فعل سبيل المثال يواجه الباحث مشكلة تحديد النقاط الفاصلة بين تقسيمات البرجوازية الكبيرة/ المتوسطة/ الصغيرة في القطاع الصناعي حسب أوضاع وخصوصية التكوين الطبقي في كل مجتمع». وتطور المشكلة نفسها بالنسبة لتحديد مراتب البرجوازية التجارية. «ولبعض الفئات الاجتماعية - الاقتصادية التي تقع عند مناطق الحدود بين الطبقات الاجتماعية العربية».

• أول الفيض الذي ألحنا إليه، والذي قلنا إن الكاتب لم يشر إليه، يتعلق بالمشاكل التي طرحها نفسه.

وفي هذا المجال، فإننا، وإذ نوافق على أن المشكلة الأولى الاحصائية، التي طرحها الكاتب، هي مشكلة حقيقة للباحث بصورة عامة في الأوضاع والواقع والتركيبات الطبقيّة العربية، فإننا لانوافق على وجود المشكلتين الثانية والثالثة.

فإذا كانت المشكلة الأولى الاحصائية مشكلة للباحث، فإن المشكلتين الثانية والثالثة هما مشكلتان الباحث أيضاً. والمقصود بالأمر أن تفاوت مستوى ودرجة التكوين الاجتماعي للفتة أو الجماعة الطبقيّة الواحدة، ومشاكل رسم الحدود بين الطبقات، هما معضلتان على الباحث حلّهما وليستا مشكلتين

تعرضاً لطريق بحثه، كما في حالة الفقر في المعطيات الاحصائية. ويقع موقع هاتين المعضلتين في إطار ومضمون البحث الذي يقوم به الكاتب وليس خارجة بلغنى المنهجى للكلمة. فإذا كان الباحث يأتي بالمعطيات الاحصائية إلى بحثه، فإنه يذهب ببحثه إلى معضلي تغاوت التكون ورسم الحدود ليحلها. ولقد حاول الدكتور عبد الفضيل أن يقوم، فعلاً، بهذه المهمة في إطار بحثه، أما مدى نجاحه في ذلك، فهي مسألة أخرى.

ويدنو أن الدكتور عبد الفضيل، وفي إطار المشكلة الاحصائية التي طرحها، لم يذل الجهد المتوقع لباحث حاد مثله، في البحث عن المعلومات الواجب عليه البحث عنها في المصادر الاحصائية المباشرة للبلدان العربية موضوع بحثه. فهو، على سبيل المثال، لم يلبأ إلا لثلاثة مراكز مباشرة للاحصاء: اثنان منها بخصان مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) وسورية (المكتب المركزي للاحصاء التعداد الزراعي) والثالث هو البنك الدولي. أما بقية الاحصائيات التي يوردها فهي مأخوذة بشكل غير مباشر عن كتب أخرى.

من جهة أخرى، فإن الدكتور عبد الفضيل، وهو يبحث في المراجع التي اعتمد عليها، قد ارتكز على عدد لا بأس به من المراجع الخاصة بمصر أولاً، ثم إلى حد ما العراق. أما عند معالجة البلدان العربية الأخرى، فلم يركز إلا على مراجع قليلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة (في حالة لبنان)، ومرجع واحد فقط للبلدان الأخرى.

مشكلة أخرى تتعلق بالمراجع، وهي أن أغلبها صادر في السبعينات، أما المراجع الصادرة في الخمسينيات فهي معدومة تقريباً، والصادرة في الستينات والثمانينات قليلة وقليلة جداً، وهذه المشكلة ليست شكلانية حسباً قد يعتقد البعض، ذلك أن فترة الخمسينيات من هذا القرن فترة هامة جداً في عمر البلدان العربية، التي كان معظمها قد خرج، لثوه من ريقه الاستعمار التقليدي، ودخل مرحلة الاستعمار الجديد، بما حله ذلك الخروج والدخول من تحولات في إطار المضمون على الأقل. كما أن فترة الستينات كانت فترة مخاض عربي هام، وبخاصة أن بعض البلدان العربية، وبعد أن حصلت فيها انقلابات عسكرية حاولت، في إطار وطني، أن تخوض معارك «الاستقلال» الاقتصادي مع البلدان الرأسمالية. أما الإشارة إلى فترة الثمانينات فالتقصود منه ضرورة إبراز أهمية التغيرات في البلدان العربية على ضوء عاملين أساسيين: انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك سلباً على التحولات الاحتجاجية في البلدان العربية - عكس ما حصل في السبعينات عندما ازدادت أسعار النفط بشكل حاد جداً، وعندما انعكس ذلك الازدياد إيجاباً على تلك التحولات. أما العامل الثاني الذي يوجب الارتكاز إلى مراجع أكثر عن فترة النصف الأول من الثمانينات، على الأقل، فيتمثل في أن هذه الفترة شهدت خروجاً للنظام الرأسمالي العالمي من أزمتته التي عانى منها في السبعينات. وبالطبع، فإن مثل هذا الوضع العالمي ينعكس، أيضاً، سلباً على التحولات في البلدان العربية.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن مهمة معرفة الأوضاع والمواقع الطبقة العربية تحتاج، بالإضافة لدراسة هذه الأوضاع والمواقع، في كل بلد عربي على حدة، ثم استنتاج العام بينها، تحتاج إلى دراسة ومعرفة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بينها، اتفياً وعمودياً أيضاً، أما الاكتفاء بالإنطب

الأول فلا يكفي، وأشير مثلاً، إلى أن دراسة سمير أمين المتونة (الاقتصاد العربي) لم تدع لنفسها انجاز المهمة الثانية، بعبارة أخرى فإن الاكتفاء بانجاز المهمة الأولى، وعدم انجاز الثانية يترك الدراسة في الاطار الأكاديمي، لا السياسي، وذلك بغض النظر عن مدى مشروعيتها وأهميتها في الجدل الدائر حول وجود أو عدم وجود، تكون أو عدم تكون أمة عربية. نقول ذلك وفي ذهنا أن البحث عن الأوضاع والمواقع الطبقة العربية هو بحث موضوعي أولاً، ولا يتم إلا في اطار المجموعات (الطبقات) ثانياً. ولعل الملاحظة الأخيرة تكوّن المدخل المباشر إلى الشق الثاني من محاولة الدكتور عبد الفضيل، وتقصّد بذلك البحث عن الخاص العربي، حيث يبدأ الكاتب بتعريف مدرسي للطبقة وحيث ينتقل بعد ذلك إلى محاولة البحث عن منهج خاص لواقع خاص (عربي - ان جاز التعبير). وعلى هذين الصعيدين نورد الملاحظات التالية:

التعريف:

بعد رحلة بين التعريفات المتنوعة لمفهوم الطبقة، يصل الدكتور عبد الفضيل إلى التعريف الذي قدمه نيكوس بولانتزس لها، ويقول عنه أنه تعريف جدلي هيكل يتحدد بثلاث محددات: اقتصادية وسياسية وإيدولوجية لا بد أن تجتمع لكي يتحدد موقع وملامح الطبقة ضمن السياق الاجتماعي، ثم يقول: ولذا فإن البعد الاقتصادي وحده يظل قاصراً - رغم أهميته الحاسمة - عن الاستساك بجميع أبعاد الظواهر والتبايزات الطبقة في المجتمعات المعاصرة. (ص ١٩).

إلى هنا تبدو الأمور صحيحة ومنطقية، لكن الدكتور عبد الفضيل يحضي إلى ما هو أبعد من مجرد الإشارة إلى عدم كفاية البعد الاقتصادي للتعريف ليصل إلى القول أنه وعلى الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية تنقل هي المحور الأساسي للأوضاع والعلاقات الطبقة في المجتمعات، إلا أن بعض الفئات والمراتب الاجتماعية تستمد قوتها من موقعها ضمن «البناء القوي» للمجتمع، ومن خلال الدور الأيدولوجي الذي تلعبه في حياة المجتمع (مثل السادة، القضاة، الانتلجنسيا... الخ).

من هذا يتوصل الدكتور عبد الفضيل إلى أن «الدولة» أو «المكانة» هي محدد رئيس يتجاوز الاقتصادي، على الأقل في الوضع الخاص للمنطقة العربية، وهو يتعرض لذلك تاريخياً، وهو أيضاً يضع تعارضاً بين المفهوم الماركسي الذي يؤكد أن العامل الاقتصادي هو المقرر ومفهوم فيبر الذي يكمل - ولا يعارض - المفهوم الماركسي بمحددات تقع ضمن اطار البناء القوي الذي لا ينفصل عن القاعدة المادية. إلا إذا فهم بشكل غير جدلي ولا هيكل، علماً أن بولانتزس نفسه لم، يشر إلى عدم كفاية العامل الاقتصادي ليضع عناصر المكانة الاجتماعية بدلاً عنه.

فهي حين يقول الدكتور عبد الفضيل: «إن لبعض الفئات ذات الكفاءة الذهنية، مثل العلماء واساتذة الجامعات وكبار المهنيين دوراً مهماً في الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليد الأمور الاقتصادية وإعادة انتاج العلاقات الرأسمالية في المجتمع، وتالياً فهم يتمون إلى مصاف البرجوازية بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو ملكيتهم لوسائل الانتاج» (ص ١٩). فإن بولانتزس يقول عكسه، ويؤكد أن الموقع الاجتماعي لا يفيي أبداً الوضع الاجتماعي، يقول بولانتزس: «قد لا تكون الطبقة الاجتماعية أو

جزء الطبقة أو فئة منها في وضع طبقي متلائم مع مصالحها التي يعينها تحديدها الطبقي كأفق لصراعها، والمثل النموذجي هنا هو مثل الاسترقاقية العنصرية التي لها في ظروفها القائمة أوضاع الطبقة البرجوازية. ولا يعني هذا مع ذلك أنها تصبح في هذه الأحوال جزءاً من البرجوازية. فهي تبقى بفعل تحديدها البنيوي الطبقي جزءاً من الطبقة العاملة وتشكل «فئة» من الطبقة العاملة حسب أقوال لينين نفسها، وبعبارة أخرى فإن تحديدها الطبقي لا يقتصر على وضعها الطبقي»^(٥).

ولتوضيح المسألة التي يطرحها بولانتزس بشكل أدق، والتي يتجاوزها عبد الفضيل إلى مفهوم الدور، والمكانة المستقلين عن الأوضاع الاقتصادية، نورد المثل الآخر المعاكس الذي يطرحه بولانتزس حين يقول: «يكون تقنيو الانتاج في بعض الأحيان في أوضاع طبقية بروتريارية عندما يبتنون بعض الأحيان في الاضرابات مثلاً، موقف الطبقة العاملة، وهذا لا يعني أنهم لهذا السبب يشكلون جزءاً من الطبقة العاملة بالنظر إلى أن تحديدهم البنيوي الطبقي غير قابل أن يكون قاصراً على وضعهم الطبقي».

(بولانتزس، ص ١٧).

وبعبارة أخرى، فإن ما يريد بولانتزس أن يقوله ويريد الدكتور عبد الفضيل أن يتجاوزه هو: ان المحدد الطبقي هما الوضع الطبقي والموقف الطبقي معاً، وليس واحداً منهما. وهذا هو الفهم الجدلي الميكلي (البنيوي) الذي تجاوزه الدكتور عبد الفضيل وفضل عليه مفهوم الدور والمكانة. على أن الأمر لا يقتصر على الدور، والمكانة بل يشمل مفاهيم أخرى حاول الدكتور عبد الفضيل تثبيتها عندما استعرض ما أسماه (التصنيفات الطبقية والتدرجات الاجتماعية في المؤلفات التاريخية العربية). هذه المفاهيم هي: أرباب الجاه، وأرباب المال والعلاقة بينها.

يقول الدكتور عبد الفضيل: «وتؤيد وقائع التاريخ العربي هذه العلاقة المتبادلة في لهم طبيعة وتطور الدولة والمجتمع في البلدان العربية المختلفة، ففي خلال القرن الثامن عشر كان يسيطر على دفة الحكم في مصر تحالف المماليك (أرباب الجاه) مع كبار التجار (أرباب المال)» (ص ٢٤).

ولكن الدكتور عبد الفضيل لا يقول لنا لمن كانت الغلبة أو السيطرة في هذا التحالف، وهو إذ يفرض الباطنة التي وقع بها غسان سلامة (قوة الدولة وضعفها: بحث في السياسة العربية) والقاتلة بأن القدرة الاقتصادية والمالية لا تلعب دوراً أساسياً في بناء السلطة العربية، فإنه لا يقول لنا من الذين يلعبون الدور الأساسي: أهم أرباب المال، أم أرباب الجاه؟! ثم كيف أصبح أرباب الجاه أرباباً، إلا من خلال علاقة التحالف التي يسيطر عليها الأولون.

وقد يبدو أن الدكتور عبد الفضيل لا يريد تحديد علاقة السيطرة في هذا التحالف لكنه عندما يمضي في بحثه ليصل إلى القول: «إن الاشكالية الكبرى التي تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البناء الطبقي والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة تتصل اتصالاً وثيقاً بتداخل خطين من

(٥) الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم - نيكوس بولانتزس - ترجمة احسان الحسي - دار الثقافة

البناء الطبقي والبناء العشائري الطائفي» نقول: إنه عندما يصل في بحثه إلى هذه النقطة فإنه يميل للتأكد مع العالم الأنثروبولوجي الأمريكي ديل إيكلمان على أن هناك دوماً «خطأ» بين بناء طبقي يقطع المجتمع أفقياً... وبناء طائفي وعشائري يقطع المجتمع عمودياً.

وفي الحقيقة، فإن الاشكالية التي يتحدث الدكتور عبد الفضيل عنها، ليست اشكالية الا حين نرى المفهوم الماركسي للطبقات يضع تعارضاً بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. وإذا كنا نعتقد أن من يصنع مثل هذا التعارض هم الطقويون فقط، فإننا نعتقد أيضاً أن مفهوم التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الماركسي يحل هذا التعارض وهذه الاشكالية. فمفهوم التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الماركسي بالإضافة إلى أنه يوضح وجود التداخل الذي تحدث عنه الدكتور عبد الفضيل، فإنه أيضاً يقول بسيطرة بناء معين على آخر في مرحلة ما من مراحل التطور.

ونقول من كل ماسبق: أن فهمنا والفهم الماركسي للطبقة ولتعريفها لا يضع المفاهيم الكثيرة التي تحدث عنها الدكتور عبد الفضيل في تعارض بل في تكامل. ونقول أيضاً: إنه مهما بدت الأمور معقدة وعصية على الفهم فإن تعقيدها وحده هو الذي يحل الاشكاليات التي تواجه الباحث عند محاولة التعريف دعونا نقرأ ما كتبه لينين في هذا المجال وفي مقاله المعروف: المبادرة الكبرى، الطبقات هي: مجموعات كبيرة من الناس، تقوم بينها علاقات متبادلة، من حيث المكان الذي تحتله في نظام الانتاج، وبالعلاقة بوسائل الانتاج، وتلعب أدواراً مختلفة في تنظيم الانتاج، وتستلم جزءاً من الثروات الاجتماعية بشكل أو سبب مختلف بغض النظر عن موقعها في المجتمع.

يلاحظ أن لينين ركز في تعريفه على الخصائص الحاسمة الجوهرية المتعلقة بمهية الطبقات، وبالمخصوص تلك الاقتصادية منها، لكنه وفي جمل المقال لم يجعل القضايا الثانوية الأخرى، كما لم يجعلها في كتب أخرى مثل الدولة والثورة، ومن هم أصدقاؤه الشعب، وإذا كان لينين يتحدث في التعريف نفسه عن الوضع الطبقي (الايدولوجي)، فإنه لا يجعل في كل كتاباته المسائل الثانوية الأخرى مثل العنف والوضع النفسي والفرائز والعلاقات ما قبل الطبقة.

خلاصة القول: ان الدكتور عبد الفضيل، في محاولة منه لاكتشاف الخاص العربي، يركز على العوامل الذاتية الايدولوجية المتعلقة بالوعي، ذلك الذي لا يجعله الماركسيون. وإذا كان مشروعاً البحث عن الخاص، فإنه لا يتحدد إلا في إطار العام، وبالتداخل والتشابك معه، وكما يقال، فإن النسبي هو لحظة السكون في الحركة المطلقة.

المنهج:

يقول الدكتور عبد الفضيل، في الفصل الثاني من كتابه «إن منهج المادية التاريخية يظل بشكل المفتح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرا على التشكيلات الاجتماعية في بلدان الشرق العربي» (ص ٥٠).

لكنه يضيف: «ان هذا المنهج يساعد على التشخيص الحي لتداخل وتفاعل أنماط مختلفة للانتاج في اطار التشكيلة الاجتماعية، موضع الدراسة، بما يساعد على تفادي وتجاوز النظرة الماركسية الفجة

والتبسيطة القائمة على نموذج للتركيب الطبقي، يقوم على طبقتين أساسيتين، فقط أسوة بنموذج تطور الرأسمالية الغربية (ص ٥٠).

وبعد أن يتعرض للنقد للمنهج الفيسفلسفي في التقد وكذلك المنهج الحراجي (الجبايي) يقول: وإن أهم المقولات المطروحة حول خصوصية التكوينات الاجتماعية والاقتصادية في بلدان الشرق عموماً هي تلك المتصلة بما يدهي غط الانتاج الآسيوي (نفس الصفحة).

قبل أن غضي مع الدكتور عبد الفضيل في تعرضه لمنط الانتاج الآسيوي، كأهم المقولات المطروحة لتفسير خصوصية الواقع العربي، نجب أن نشير إلى أن الماركسية لم تقل أن تقسيم المجتمع إلى طبقتين: البرجوازية والبروليتاريا، هو مبدأ عام لكل المجتمعات، بل أن ماركس نفسه عندما تحدث عن غط الانتاج الرأسمالي في أيامه قال بوجود طبقة ثالثة هي طبقة كارالمالكون، كذلك وأنه طبقاً للماركسية، فإن منط الانتاج الرأسمالي، لا يليني وجود طبقات وفئات اجتماعية أخرى غير مهيمية مثلاً كان الحال في الولايات المتحدة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما كان لا يزال يوجد فيها: اسياد، وأرقاء، وعندما كان غط الانتاج العبودي لازال مهيمناً في جنوب الولايات المتحدة فقط.

على أية حال، فإن الدكتور عبد الفضيل وهو يتحدث عن خصوصية غط الانتاج الآسيوي، كمقولة هامة في فهم الواقع العربي يقول: ذوي اطار ما يسمى بالمنط الآسيوي تلعب عناصر البناء الغوفي (ولاسيما في مجال الأيديولوجيا والدين) دوراً مهماً ومتميزاً في مجال إعادة انتاج العلاقات الانتاجية والاجتماعية في المجتمع (ص ٥١).

أما لماذا تلعب الأيديولوجيا والدين، وكيف، دوراً مهماً ومتميزاً (أساسياً) في غط الانتاج الآسيوي، فلا يقول لنا الدكتور عبد الفضيل كلمة واحدة عن ذلك. ويبدو هذا متساقاً مع تعريفه السابق للطبقة، ومقدمة حديثه اللاحق عن الأوضاع والواقع الطبقي في العالم العربي راهناً. في نقاش الدكتور عبد الفضيل لما ساه حداً أدنى من الاتفاق بين معارضي النظرة الخطية للتطور، يقول أن هؤلاء اتفقوا على:

- ١- لم يعرف الشرق منط الانتاج العبودي، ولكنه عرف الرق والاسترقاق.
 - ٢- لم يكن المجتمع الاقطاعي مرحلة، تعقب تاريخياً مرحلة العبودية في تاريخ البلدان العربية.
 - ٣- لعبت العلاقات (الشخصية غير الاقتصادية) الدور الحاسم في تكيف الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في المجتمعات العربية في المرحلة السابقة على المرحلة الرأسمالية. (ص ٥٢ - ٥٣).
- وبعد أن يتعرض الدكتور عبد الفضيل بالنقد لهذا الاتفاق يفرج باستنتاج مفاده: "وأن ما يسمى بأسلوب الانتاج الآسيوي لا يخرج عن كونه مزيجاً من أنماط انتاج أخرى متعارف عليها تاريخياً (ص ٥٤).

قد نتفق مع هذا الاستنتاج، ولكن لماذا لم يتناول الدكتور عبد الفضيل النقطة الثالثة من النقاط التي اتفق عليها المعارضون للنظرة الخطية للتطور، أم أنه يتفق معهم عليها، ودون أن يقول لنا، أو يقولوا لنا: لماذا تلعب، العلاقات الشخصية الدور الحاسم في تكيف الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في المجتمعات العربية في المرحلة السابقة؟

نقطة هامة أخرى، برأينا، لم يتطرق لها الدكتور عبد الفضيل في بحثه عن منهج خاص مشترك للعالم العربي، عندما تحدث عن نمط الانتاج الآسيوي وهي التالية: هل كل المجتمعات العربية السابقة تنطبق عليها مقولة نمط الانتاج الآسيوي الهامة؟

نحن نعرف أن ماركس عندما تحدث عن ذلك النمط، إنما تحدث عنه برفقة حديثه عن نمط انتاج آسيوي يقوم بسبب من المشاريع الكبيرة التي تقوم على أساس وجود انهيار كبرى مثل: النيل، ودجلة والفرات. . . . الخ، بحيث ان الدولة وحدها أو السلطة المركزية، وليس الافراد في تلك المراحل، هي التي تستطيع ان تقوم بتلك المشاريع فتلب دوراً مركزياً، وربما هذا هو الأساس الاقتصادي الحاسم الذي لم يلفت إليه نقاد الخطية في التطور. وسؤالنا هو التالي: هل تجوز مقولة الانهار الكبيرة و/أو المشاريع الكبيرة على كل المنطقة العربية، أم على بعضها فقط: مصر، العراق؟ وإذا كانت لا تجوز كما يبين الواقع العربي، فلماذا إذن يجري الحديث عن نمط عربي خاص.

الخصوصية:

عل أن محاولة البحث عن الخاص العربي، لا تبدأ بالتعريف، وقر بالمنهج فقط، بل تسير حتى نهايتها الترقية فتصل صلب الموضوع، وسمياً على نفس الطريق، يحاول الدكتور عبد الفضيل في الفصل الرابع المعلنون: (بعض معالم الخريطة الطبقة في المدن والمناطق الحضرية) وتبين أية طبقة، في المجتمعات العربية هي التي تلعب الدور الاساسي والحاسم، يقول الدكتور عبد الفضيل:

وان دراسة واستيعاب أنماط التداخل والتزاوج بين الأنماط الانتاجية القديمة والجديدة تشكل التحدي المنهجي الرئيسي الذي يواجه الباحث في مجال فهم حركة الواقع الاجتماعي، واستيعاب تعرجات وتداخلات خريطة الاوضاع والمواقع الطبقة العينية المحسوسة بعيداً عن التصورات النظرية المجردة والقوالب الفكرية الجامدة (ص ١٠٧).

فكيف يرى الدكتور عبد الفضيل سبيل الانتقال من المجرد والجامد إلى المحسوس والمتحرك؟ يراه عبر سلسلة من المداخلات والنقاشات التي يمكن ايرادها بالشكل التالي:

١- مرة أخرى يعود الدكتور عبد الفضيل إلى نيكوس بولانتزس فيستج من قوله بتعايش وتداخل أنماط انتاج مختلفة في اطار التشكيلة الاجتماعية القائمة يستتج وأن هناك فئات وقوى اجتماعية أساسية وهامشية، تحتل مكاناً متميزاً ليس في اطار التقسيم الاجتماعي للعمل ضمن نمط انتاجي واحد. بل تقع عند نقاط التماس والتفصل من أنماط انتاجية مختلفة تتعايش في اطار التشكيلة الاجتماعية العربية الراهنة، وقد تكون هذه الاوضاع والمواقع الطبقة ليست بالضرورة أوضاعاً انتقالية. . . بل هي أوضاع هيكلية تستمر لفترات زمنية طويلة نسبياً (ص ١٠٩).

أولاً، نحن لا نعرف ماهي هذه التشكيلة الاجتماعية العربية الواحدة، وثانياً، نحن نقر أن قوى وفئات اجتماعية قد تتعايش في اطار تشكيلة ما، ولكننا لا نعرف لماذا يجب أن تلعب دوراً متميزاً، ولماذا وهذا هو الأهم، قد تكون هذه الاوضاع والمواقع الطبقة ليست بالضرورة أوضاعاً انتقالية. . . بل هي أوضاع هيكلية.

قد تكون العبارة الأخيرة فيها اقتطفناه من حديث الدكتور عبد الفضيل هي التفسير لسؤالنا: لماذا تستمر لفترات زمنية طويلة. وكأنما الانتقالي مفهوم «مزمّن» يمكن قياسه بعدد من السنوات علماً أن الانتقالي يمكن أن يدوم أكثر من الثابت. بعبارة أخرى، فإن الأوضاع الانتقالية التي تمر بها المنطقة العربية، والتي تتعايش فيها أنماط إنتاجية مختلفة رأسمالية ومقابل رأسمالية، قد تدوم أكثر من دوام الرأسمالية نفسها في هذه البلدان حالما تسود الرأسمالية وليس الأمر بمستغرب، إذا عرفنا مثلاً أن الرأسمالية في روسيا لم تدم أكثر من بضعة عقود من الزمن، في حين أنها دامت في بلدان أوروبا والولايات المتحدة مئات السنين.

ونحن إذ، نرفض المقولة الانتقالية للدكتور عبد الفضيل فإنما نفعل ذلك لأن ذلك يقود إلى استنتاج سياسي مزدوج هو تميز وضع القوى والفئات الرجوازية والصغيرة والمتوسطة في المجتمعات العربية على حساب أساسية وتميز وضع الطبقة العاملة.

٢- كيف يعالج الدكتور عبد الفضيل المسألة قيد النقاش؟ يعالجها على الشكل التالي: الازدياد الكمي لعدد القوى والفئات الاجتماعية سالفة الذكر، والتناقص الكمي لعدد الطبقة العاملة في البلدان العربية، ولأسباب مختلفة وعديدة تتعلق بالمستويين، كل ذلك إلى أن يستتج الدكتور عبد الفضيل مايلي:

«مهما اختلفت التصاريح والمذلولات الاحصائية، فإن ظاهرة الاتساع النسبي لحجم ومراتب الفئات المتوسطة في إطار الخريطة الطبقة العربية القائمة اليوم، هي ظاهرة موضوعية ومهمة ساعدت على تذييلها ودفعها عوامل عديدة ومتنوعة» (ص ١١٨).

ويضيف:

«وتشير معظم التحليلات إلى الأهمية الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بصعود وارتفاع الأهمية النسبية للفئات المتوسطة في التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية في معظم البلدان العربية على اختلاف نظمها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن مكانة هذه الفئات المتوسطة ودورها السياسي والاجتماعي يتجاوزان في أحوال كثيرة وضعها العددي، إذ أن وضعها ودورها يعودان من جهة لارتباطها بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة، ومن جهة ثانية لارتفاع مستوى تعليمها وثقافتها... ومن ثم تشكيلها لنخبة واعية تحظى بالاحترام والكلمة المسوعة من الجماهير الأمية والفقيرة والتقليدية» (ص ١٢٠).

إلى أن يؤكد ضم الكتابات «شبه الطوباوية» ضمن أدبيات اليسار العربي عن الطبقة العاملة باعتبارها «طبقة المستقبل» وذلك لأنه «يلاحظ بصفة عامة محدودية أعداد الأجزاء الذين يشكلون عناصر مايسمى بالبروليتاريا الصناعية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة في معظم البلدان العربية، بل إن الملاحظ هو البطء الشديد في معدلات نمو الطبقة العاملة الصناعية العربية» (ص ١٢٣).

إننا ونحن نعرض ما يقوله الدكتور عبد الفضيل نقاباً أولاً بانتقاله السريع من الحديث عن الاتساع النسبي لحجم ومراتب الفئات المتوسطة، إلى الحديث عن ارتفاع الأهمية النسبية لها وطوباوية اليسار العربي الذي يعتبر الطبقة العاملة طبقة المستقبل لكننا لا نلبث أن نخرج من المفاجأة عندما نعرف

السبب. والسبب هو حسياً يقول: ارتباط الفئات المتوسطة بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة، ولأنها أصبحت نخبة متعلمة ومتقنة تحظى بالاحترام. وفي هذا السياق نقول:

أولاً: إن الحديث عن الطبقة العاملة كطبقة المستقبل ليس بدعة يسارية عربية، وإنما سبق إليه حديث لينين عن وضع الطبقة العاملة في روسيا وعن دورها المستقبلي. ولقد جادل لينين كثيراً الشعبويين الذين كانوا يعبرون على أن الفلاح هو الذي يلعب الدور الأساسي، وكان لينين يقول: إن الرأسمالية في روسيا قد شقت طريقها وأصبحت مسيطرة وإن العامل - لذلك - هو رجل المستقبل وليس الفلاح. وثمة تناقض عندما يتحدث الدكتور عبد الفضيل، في الفصل المتعلق بالزراعة في المنطقة العربية، عن نقصان الوزن النسبي للزراعة والعاملين في الزراعة على حساب المشاريع الصناعية والخدمات ثم لا يرى العلاقة التي تربط بهذا الحديث والمتعلقة بالتوجه نحو الرأسمالية في المنطقة العربية. بمعنى آخر فإن المسألة المطروحة للنقاش ليست مسألة كم وعدد الفئات المتوسطة أو الطبقة العاملة بقدر من هي الطبقة التي تحمل وحي المستقبل الرأسمالي ثم الاشتراكي. أكثر من ذلك فإن حديث اليسار العربي عن المستقبل، إنما يشمل أيضاً فيما يشمل وحي الطليعة الاشتراكي القادم من خارج الطبقة العاملة والمحمول لها، لاسباب موضوعية وذاتية، لاداعي للحديث عنها الآن. كذلك، فإن الحديث عن الفئات المتوسطة، إنما يشمل عادة ومن وجهة نظر اليسار، الحديث عن تحالفها مع الطبقة العاملة وفي هذا الصدد، فإن الأغلبية الساحقة من هذه الفئات وبخاصة في البلدان المتخلفة تمش أوضاعاً طبقية أقرب إلى أوضاع الطبقة العاملة، مما يضعها في نفس الموقع معها، ودون أن يغير وضعها الطبقي.

وحتى لو أخذنا بمفهوم النخبة الذي يتحدث الدكتور عبد الفضيل عنه فإن النخبة المتقنة لا تكون متميزة لوحدها وإنما لعلقتها بأوضاع ومواقع طبقية أخرى، بحكم حركية هذه الفئة صعوداً وهبوطاً إلى مصاف الموقع البرجوازي أو العمالي، أما ما عدا ذلك كالقول مثلاً بأن الانتلجنسيا منفصلة عن الطبقات الأساسية، فهو قول لا يأخذ بعين الاعتبار أن الموقع الطبقي إنما يتحدد بالصراع الطبقي نفسه، كما يقول بولانتزس نفسه والذي يعتمد عليه الدكتور عبد الفضيل كثيراً.

من هنا، فإن البحث عن الخصوصية العربية، والثور عليها في وضع الطبقة المتوسطة، لا يعني أبداً رفع موقعها إلى موقع يرقى إلى موقع ودور الطبقة العاملة، وإنما فقط، إلى موقع الحليف للطبقة العاملة. أكثر من ذلك، فإن بعض الأحزاب والقوى السياسية، وبخاصة في أميركا اللاتينية، استتجت استنتاجاً خاصاً وصحيحاً مفاده: إن تبعية العالم المتخلف للعالم الرأسمالي تفضي إلى اتساع الأفكار واتساع الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من الامبريالية والمناضلة ضدها، مما يقضي لا بإعادة النظر في تركيب قوى التحالف في البلدان المتخلفة فحسب، بل وإعادة النظر حتى بالتركيب البنوي للطليعة التي ستقود الجماهير، وهذه التركيبة هي أقرب إلى اعتبار الطليعة شكلاً جوهرياً ديمقراطياً لا حزبياً طبقياً. وتجربة حركة ٢٦ تموز الكورية التي قادها كاسترو، وتجربة الساندينستا النيكاراغوية التي قادها اورتيجا ذات دلالة في هذا السياق. إلى كل ذلك، فإننا وإذا لم نتعرض للاوضاع والمواقع الطبقيّة للريف العربي،

ولم نتعرض لأوضاع ومواقع البرجوازية العربية، فذلك لأننا بالأجمال نوافق على ماأوردته الكاتب، ولأننا نعتقد معه أن الخلاف الأساسي يقع فعلاً، في تحديد وضع وموقع الفئات الاجتماعية المتوسطة. وفي كل الأحوال، يظل الجهد الذي بذله الدكتور عبد الفضيل جهداً قيباً، ومن الهام جداً استمرار مثل هذا الجهد، على المستويين القطري والقومي العربي، لأننا جميعاً بحاجة ماسة لمعرفة واقعنا حتى نستطيع تعبيره إلى الأفضل. وكل الذي يجب أن يقال: إن البحث عن الخصوصية يجب أن لا يتحول إلى بحث يستند إلى مفاهيم خاصة قبل استنباطها من الواقع.

معجم

البرجوازية

John E. Salisbury (ed.) - The New
Farrington - New York: Farrington, W.
Harcourt and Co., New York, 1938.

في

الصلحة الشاملة للجهة كلها. (ميل، ١٨٢٠،
ص ٢٤٧).

دوت ماركس كلمتي بورجوا Bourgeois
وبورجوليش Bürgerlich واستخدما بهذا المعنى
المحدود في البداية. كتب في ١٨٤٢ عن معارضة
ملاكي الراين المعارضين الحصريين لكبت الحرية
قالاً: ونحن هنا نعلم معارضة البرجوازية لا
معارضة المواطن (ماركس، ١٨٤٢، ص ١٦٨).
فالمواضع الدينية والمثالية البرجوازية توضع في
مواجهة الحوافز الثورية لدى الطبقة الثالثة Tiers Etat
، مثلاً، من قبل سبي سيج (١٧٨٩). غير أن
ماركس، مع حلول عام ٤٣ - ١٨٤٤، كان قد تبين
تحليلاً للتغيرات الاجتماعية قائماً على قوى طبقة
عامة اقتصادياً وراثياً، وبالتالي، ينظر إلى
البرجوازية، لا بوصفها حالة ثابتة غير متغيرة، بل
كقوة ثورية قامت بقلب فرنسا الاقطاعية رأساً على
عقب. والثالثة السلبية العامة للثقافة الفرنسية
ورجال الدين القرنين ساعدت السمة الاجتماعية
العامة للطبقة للمعارضة للثقافة مباشرة: للطبقة

كانت كلمة البرجوازية تدل أساساً على الوضع
الفاخري لمواطن المدينة في فرنسا الاقطاعية. وفي
الموسوعة عقد مديرو مقارنة بين الخوض السياسي
للمواطن البرجوازي Citoyen Bourgeois وبين وضع
للمواطن الحاكم Citoyen Magistrat في اليونان
القديم. وفي الوقت نفسه صارت البرجوازية
Bourgeoisie (وقد استعملت هذه الكلمة للمرة
الأولى في القرن الثالث عشر) الفرنسية تتمتع بعدد
من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تكن المرتبطة،
بصورة مضمرة، بالملكية الضرورية للتجارة التي
مزمعها من ساكن للمدينة الماني أو القاطن للمدينة
(ميدرو، ١٧٥٣، [٣]، ٤٨٦ - ٤٦٩).

يمكن العثور على مذهب المفهوم نفسه في استعمال
ميل لميلارد للمجمع المدني Bürger oder Gewerbe
العلماء. فللمجتمع المدني هذا كان يمثل الاطار
الفاخري والمركوبي المطلوب لتحقيق الأغراض
الاقتصادية: التجارة مثلاً، ليدان النشاط المستقل للفرد
الاقتصادي. وقد كان في تناقض مع ماركه ميل
مجرداً للمثالية المطلقة، للقيمة التي تمثل

البرجوازية (ماركس، ١٨٤٤، ص ١٨٥). بعد أربع سنوات قدم ماركس تمييزاً كلاسيكياً يصف هذا الدور التقدمي تاريخياً في البيان الشيوعي: «وعملت البرجوازية، منذ تسلمها الذي لم يكن يهي عليه قرن واحد، قوى متجعة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعه الأجيال السابقة مجتمعة. أي عصر سابق، وأي جيل مضى كان يعلم بأن مثل هذه القوى المنبئة العظيمة كانت في أحشاء العمل الاجتماعي».

وفي الوقت نفسه قدم ماركس أيضاً تعريفاً جديداً عهداً تاريخياً للبرجوازية *Bourgeoisie* أو المجتمع المدني. فالمفهوم المدني، لم تكن حل الاطلاق حريات مجردة مستمدة من الطابع السياسي للدولة، بل تعبيراً، في الحقيقة، عن مصالح طبقة محددة، طبقة ملاكي رأس المال ملكية خاصة. وهذه المصالح بالذات هي التي خدمت، في النهاية، طبيعة الدولة. اصبرت والثورة على النظام الاتعاشي، للمجتمع المدني، كالمادة وجودها، لم يتم تحرير الإنسان من الملكية، بل حصل على حرية امتلاك الملكية، (ماركس، ١٨٤٤، ص ١٦٧).

لذا فإن جوهر ابداع ماركس تركّز على اعادة لهم حياتي البرجوازية *Bourgeoisie* والمجتمع البرجوازي *Bourgeois Society* برابطها بنسق معين من الاتعاش. ففي البيان الشيوعي تستخدم عبارة البرجوازية *Bourgeoisie* مرادفة لكلمة رأس المال (والبرجوازية هي رأس المال) في حين أن الجهاز الاتعاشي للدولة الحديثة، يتم وصفه على أنه ليس إلا لجنة لاعادة التثقيف العامة للبرجوازية ككل، (ماركس، ١٨٤٨، ص ٦٣ و٦٩).

وبهذا الاستعظام يقدم ماركس بشكل لايس فيه البرجوازية بوصفها مرتبطة وعاضدة لدخواتين الاتعاش الرأسمالي الجوهري المتأصلة: له وركز رأس المال، والاتعاشات المأزومة لملائته بالعمل.

فرأسمالي واحد يقتل رأسمالين كثير. وجنبا إلى جنب مع عملية التمرکز هذه، عملية نزع ملكية الكتلة من الرأسمالين من قبل الكتلة، يتطور الشكل الثماوني لسرورة العمل، بوترية متعاضة بصورة مضطربة... (ماركس، ١٨٦٧، ص ٧١٤ - ٧١٥). لذا فإن ماركس تميز عليه، كما أكد في كتابه الثامن عشر من برومير ليويس نابليون، تحليل البرجوازية وفتاتها الداخلية ومصلحتها، بأن يطلق من تقوم ملموس لأشكال الملكية الخاصة وتغير مواقفها في إطار الاتعاش الرأسمالي وفوق الأشكال المختلفة للملكية وحل شروط وجودها الاجتماعي، تقوم بنية لبرقية كاملة من المواقف المتباينة والاشكالية بصيغ متباعدة... (ماركس، ١٨٥٢، ص ١٦٨). مثلت البرجوازية الصغيرة، حل سبيل المثال، شريحة غير مستقرة انتقالية متذبذبة بين البرجوازية والبروليتاريا:

ولقد تأكلت في البلاد، التي ازدهرت لها المدنية الحديثة، برجوازية صغيرة جديدة تتلبد بين البروليتاريا والبرجوازية. ولما كانت هذه الطبقة جزءاً مكتملاً للمجتمع البرجوازي فلها تتكون بدون انتعاش، ولكن الأثر الدائم يؤثرون هذه الطبقة بتدهورهم على النوام، نتيجة للزراعة، إلى صفوف البروليتاريا. وفوق ذلك يتعرون مع سير الصناعة الكبرى إلى أمام، بالتقريب الساحة التي يعرضون فيها كلاً برصفتهم كسراً مستمراً في المجتمع الحديث، ليحل عليهم في المتابعة والصناعة والزراعة، النظائر والمستعملون والفركلاء. (ماركس، ١٨٤٨، ص ٥٠٩).

لقد مثل صفار البرجوازيين طبقة انتقالية تعرضت فيها مصالح الطبقتين كالمصالح للكل وحل حد سواء... (ماركس، ١٨٥٢، ص ١٣٣). ويطلق أيضاً تركّز رأس المال في إطار الطبقة البرجوازية يؤدي في النهاية إلى تفتت يعمد فيها

الطلاق بين الإدارة والملكية:

وتحول الرأسمالي لفتح بوظيفة حقيقية إلى مدير مجرد، إلى شخص يسير شؤون وسائل أناس آخرين، ويحول ملك رأس المال إلى مجرد مالك، إلى مجرد رأسمالي مالي... ٥٠.

يوفر التسلط للرأسمالي الفرد... سيطرة مطلقة على وسائل الآخرين وملكياتهم... وبالتالي إمكانية نزع الملكية عن أوسع نطاق، يتسع نزع الملكية هنا من دائرة المستثمرين المباشرين ليشمل دوائر الرأسماليين الصغار والمتوسطين بالذات...

ولكن، بدلاً من التسلط على التناقص بين طابع الثروة كثرة إيجابية أو عادية، فإن الشركات المساهمة لاتساهم إلا في تطوير هذا التناقص وإكسابه شكلاً جديداً، (ماركس، ١٩٥٩، ص ٤٣٦ - ٤٤١).

لذا فإن ماركس، في المحصلة، قد قام بتوسيع دلالة مفهوم توسعاً جديداً ليصبح مفهوماً يمكن الرجوع إليه من أن تصبح تلك الطبقة التي انتجت النمط الرأسمالي للانتاج ولكنها تعرضت في الوقت نفسه إلى عملية مستمرة من التعديل على يد هذا النمط بالذات. وبالتالي، فإن ماركس أعطى معنى جديداً وعامداً تاريخياً لمفهوم المجتمع المدني، لوبورغرلش (Bourgeoisie)، وقال إن تكريسه للحريات الفردية لم يكن يتسع إلا بمقدار هامو مطلوب ومتناسب مع علاقات الملكية الرأسمالية.

وفي الجدل التالي تبين عدد من الباحثين المرموقين غير الماركسيين تصور ماركس للبرجوازية بوصفها طبقة مسؤولة عن تحقيق الشروط الاجتماعية والسياسية الضرورية للانتاج الرأسمالي، جزئياً على الأقل. ولكن عملية التنبؤ الأوسع هذه شهدت لهماً مزيداً من اضعاف توجيه المفهوم. ففلاسلست والسياسة والاجتماعية التي أوجدتها البرجوازية بامتلاكها بوصفها الركيزة النهائية للحرية الإنسانية. لذا

فإن الطابع البرجوازي للمجتمع المدني أصبح بشكل التبرير والتسويق الكليين المباينين للبرجوازية.

أحد بيرين (Perren)، في إحدى كتاباته عام ١٨٩٠، الحريات الشخصية الموجودة في المجتمع الحديث إلى البرجوازية التجارية القروسطية. فتحويل هذه الطبقة من مغامرتي التجولة على المشروع الخاص والتطبيق غير المقيد للمعرفة هو الذي جعل البرجوازية البطل الشامل والرائد الكلي لدولة الحرية (بيرين، ١٨٨٥ و ١٩٢٥).

ويعد قليل رأي فير Weber جذور المشروع الرأسمالي كقوة في الممارسات العقلانية الرامية إلى زيادة الموارد إلى حدودها القصوى لدى المحاسبين في المصور الوسطى، ثم خطا خطوة أخرى إلى أمام ليزعم أن هذه الروح الرأسمالية كانت بدورها مستمدة من معتقدات المسؤولية الفردية والوصاية الواحدة المتجذرة في اللاهوت البروتستانتي المبكر. وفي إطار الميدان السياسي، بموازاة ذلك، رأى فير أن المعتقدات ذاتها هي التي شكلت أساس خلق المؤسسات التمثيلية والحكومات الدستورية (فير، ١٩٠١ - ١٩٠٢ و ١٩٢٠).

وفي الأربعينات من قرتنا العشرين قام شوبير Schumpeter بتوسيع هذا الاشتقاق ليشمل الديمقراطية نفسها: ليست الديمقراطية إلا نتاج العملية الرأسمالية، (شوبير، ١٩٤٢، ص ٢٩٧). وللوصول إلى ذلك قام شوبير بإعادة تحديد جوهر الديمقراطية في ضوء الأسس الفردية وقوانين السوق على أنها - الديمقراطية، التناقص الحر على الأصوات الحرة، (١٩٤٢، ٢٧٦)، وحظر من خطر إمكانية نفس ذلك ما لم يتم إبطال تقدم النظام الاشتراكي وأطروحة شوبير هذه عنها منذ ذلك الحين يرفضونها مور (Barrington Moore) الذي حاول أن يبين أن جميع أشكال التحديث الاجتماعي التي لم تكن بقلها البرجوازية انتجت شيئاً توتاليترية

(شمولية) من الحكم (مور، ١٩٦٩).

وصيلة واحدة لتحديد استخدام ماركس الأساسي للمبردة هذه موجودة أيضاً في الحوار المستمر الدائر حول الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. يقول سوزي *Paul Sweezy* ، بعد بيرين *Pirenne* ، رأى أن التجارة والدور الذي اضطلعت به البرجوازية كمتجار هما اللذان حوّلوا النظام الاقطاعي كتمط للانتاج. كانت المدن والتجارة من العناصر الغريبة التي أنشأت أنماط الحياة غير القائمة على السوق والمبنية لدى النظام الاقطاعي. (سوزي ١٩٥٠) أما موريس دوب *Maurice Dobb* فقد حاول من قبل، متنبهاً استعمال ماركس للمبردة، أن يظهر أن برجوازية العصر الوسيط لم تصبح طبقة ثورية إلا بمقدار ما كانت تتحدى النظام الاقطاعي بوصفه عائقاً للانتاج (لا التوزيع) وتحولوا خلق شكل جديد من العلاقات الاستغلالية بين رأس المال والعمل الملتزم (دوب، ١٩٤٦ ، ص ١٣٣ ، ١٩٥٠). وقد أشار دوب إلى كلام ماركس الذي يقول فيه إن الاطاحة الثورية للكلمة بالنظام الاقطاعي لم تتم إلا حين كان العمال بقيادة المتجنين المباشرين، لا بقيادة النخبة التجارية (ماركس، [١٨٩٤] ، ١٩٥٩ ، ص ٢٢٧ - ٢٣٧).

مؤخراً قام أندرسون *Anderson* بإحياء هذا الرأي في توب جديد. ففي بحثه عن جذور الأشكال الديمقراطية وغير الاستبدادية للحكم، هذه الأشكال الموجودة في أوروبا الغربية، رأى أندرسون أن مال هذه المؤسسات متضمنة على التزاوجة الموازنة، بين البقيا الريفية الاقطاعية الموروثة من المجتمع الجرمانتي وبين تراث المجتمع المدني *Civilian* الروماني وقانون التصاقد. أما دور البرجوازية التجارية الفروسيطة في اطر هذه الموازنة أو الدمج فكان يقوم على حل التقاليد المبردة أو المدينة (أندرسون ١٩٧٤ ، انظر أيضاً

يريتز *Brenner* ، ١٩٨٥).

ثم توجيه عملية إعادة التحديد الكبرى الأخرى إلى البرجوازية في المجتمع الرأسمالي المتأخر أو، مايعد الرأسمالي. والسمة المركزية لها هي الفصل المزعوم بين ملكية رأس المال وإدارته. إذا كانت البرجوازية محددة بنوع من امتلاك رأس المال يتطوي على قدر فعال من الحياة والسيطرة (بالبير *Balibar* ، ١٩٧٠) فيقال عندئذ إن المالكين الفعليين لرأس المال، أصحاب الأسهم، في المجتمع الصناعي الحديث، قد تنازلوا عن حقهم هذا لطبقة جديدة، من مدراء الشركات والمجمعات (غولدفير *Goldfarb* ، ١٩٧٩ ؛ سيلفي *Selby* ، ١٩٨٥). ومفهوم الثورة الامارية أو ثورة المديريين هذا نشره على المستوى الشعبي بورهام *Burham* (١٩٤٢) للمرة الأولى. وقد تطور المفهوم منذ ذلك الحين ليصبح عصباً بالتركز عابر القوميات لرأس المال. وما يقال إن التخصص الناتج من ذلك في وظف الشركات، أعطى الهيئات التنفيذية سلطة إيجاد دوائر مستقلة ذاتياً لصنع القرار مما يؤدي إلى عدم عكس أهداف الشركة واستراتيجياتها المتصلة بمصالح زيادة أرباح المالكين الاسمين (تشاندر *Chandler* ، ١٩٦٢ ؛ باغل *Paul* ووينكلر *Winkler* ، ١٩٧٤).

خلافاً لذلك، ادعى ماركس في كتاباته الأخيرة أن نحو الاحتكار الصناعي والتسليف من شأنها زيادة حدة التناقض بين الملكية الخاصة والعمل الاجتماعي، وتشويه علاقات التبادل مما يستدعي التدخل المنهجي من جانب الدولة (ماركس [١٨٩٤] ، ١٩٥٩ ، ص ٤٣٨). وفيها بعد قام لينين بتطوير وجهة النظر هذه ليقول إن نحو الاحتكار دليل على حلول مرحلة جديدة وأخيرة في مسيرة التطور الرأسمالي، مرحلة يمتد فيها انقسام صيق وجنري داخل البرجوازية. وبالإضافة من تحليل قومه

١٩١٧). ثمة جدل جديد هذا التحليل قد يادر إلى استخدام للتحام ادوات الشركات للقول بوجود نخبة مهيمنة من لبقده نفوس سيطرة استراتيجية على رأس المال كله (أرونوفيتش *Aronovitch* ، ١٩٦١ : لوسم *Ussam* ، ١٩٨٤ : سكوت *Scott* ، ١٩٨٤).

هيلمفدينغ *Hilmerding* (١٩١٠) أولاً ، قال ليتين إن اندماج رأس المال المصرفي والاحتكاري وازواجهما للذي إلى رأس المال المالي ، قد أوجد علاقة جديدة وطنية بين سلطة الدولة وبين شريحة واحدة فقط من شرائح البرجوازية. وكالتب الحصة هي رأسالية الدولة الاحتكارية ، (ليتين ، ١٩١٦

المراجع:

- ر. هيلمفدينغ ، ١٩١٠ ، *Das Finanzkapital* ، فيينا ، الترجمة الانجليزية ، لندن ، ١٩٨١ .
- دب. لينتون ، ١٩١٦ ، *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* ، المؤلفات الكاملة ، ٣٣ ، موسكو ، ١٩٦٤ .
- ف. ليتين ، ١٩١٧ ، *The Impending Catastrophe* ، المؤلفات الكاملة ، ٢٥ ، موسكو ، ١٩٦٤ .
- ك. ماركس ، ١٨٤٢ ، *Debate on the Law on Theft of Wood* ، المؤلفات الكاملة ، ١ ، موسكو ، التظلم ، ١٩٧٥ .
- ك. ماركس ، ١٨٤٤ ، *Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Law* ، المؤلفات الكاملة ، ٣ ، موسكو ، التظلم ، ١٩٧٥ .
- ك. ماركس ، ١٨٤٨ ، *The Manifesto of the Communist Party* ، المؤلفات الكاملة ، ٤ ، موسكو ، التظلم ، ١٩٧٦ .
- ك. ماركس ، ١٨٥٢ ، *The 18th Brumaire of Louis Bonaparte* ، المؤلفات الكاملة ، ١١ ، موسكو ، التظلم ، ١٩٧٦ .
- ك. ماركس ، ١٨٩٤ ، *Capital Vol. III* ، موسكو ، التظلم ، ١٩٥٩ .

- س. أرونوفيتش ، ١٩٦١ ، *The Ruling Class* ، لندن : لورنس وويشارت .
- دب. أندرسون ، ١٩٧٤ ، *Languages of the Abolitionist State* ، لندن ، نولفت بوكس .
- أ. باليار ، ١٩٧٠ ، *Reading Capital* (ل. التوسر وإ. باليار) ، نولفت بوكس .
- ر. بيرنر ، ١٩٨٥ ، *The Brumaire Debate* (ت) . آستون محرراً) ، كامبريدج .
- ج. بسورنهام ، ١٩٤٢ ، *The Managerial Revolution* ، لندن ، بوتنام .
- أ. شاتلسبر ، ١٩٦٢ ، *Strategy and Structure* ، كامبريدج .
- د. فيلدرو ، ١٧٥٢ ، *Encyclopédie ou Dictionnaire raisonné des Sciences* ، باريس ، بريامون .
- م. فوب ، ١٩٤٦ ، *Studies in the Development of Capitalism* .
- أ. فولدتر ، ١٩٧٩ ، *The Future of Intellectuals and the Rise of the new Class* ، نيويورك .
- ج. هينزل ، ١٨٢٠ ، *Naturrecht und Staatsrecht in Grundsätzen* ، المؤلفات ، ٨ ، إ. هانس ، برلين ، ١٨٣٣ .

-ب.ب. - سوسياليزم، ١٩٥٠، The Transition from
Foundation to Capitalism, Science & Society
١٥٧-١٣٤، ٧/١٤ .
-أ. - زيليني، ١٨٩٥، Social policy and State
Stagnation and Renewal in Social ، Socialism
، Policy ، نيويورك .
-م. - أوسوم، ١٩٨٤، The Inner Circle
، نيويورك .
-م. - فيسبر، ١٩٠١-١٩٠٢، Die Protestantische
Ethik und der Geist des Kapitalismus ، Archiv
für Sozial wissenschaft und Sozialpolitik: 20.
-م. - فيسبر، ١٩٢٠، Godsmakke Aufsätze zur So-
، Logosociologie، توپشن .

-ب.ب. - صوري، ١٩٦٩، The Social Origin of Demo-
cracy and Dictatorship ، لندن، بنفون .
-ر. - دالبه وج. وينكلر، ١٩٧٤، Elites and Power
، in British History ، كامبريدج، نيويورك .
-ه.ب. - بيسرين، ١٨٩٥، L'origine des Constitutions
، Revue Historique، urbanisme au moyen age، ٥٧ .
-ه.ب. - بيرين، ١٩٢٥، Medieval Cities: their origin
، and the Renewal of trade
، شرمبتر، ١٩٤٢، Capitalism, Socialism and
، Democracy ، نيويورك ولندن، هاربر انشوان .
-ج. - سكوت، ١٨٩٤، Directors of Industry: The
، British Corporate Network ، كامبريدج .
-أ. - سوسيس، ١٧٨٩، Qu'est - ce que le Tiers
، Paris، Etat?

معجم

البرجوازية

Georges Lukacs et Gérald Goussier
ed. (1965)

(Nationalisme) L'Édition du Bloc

champs (2e édition, et réimpression

successive), 1965, 200 p., 374 p.

أحمد محمد

الوسائل الاجتماعية للانتاج وتستخدم العمل
للجور. وينتج لنا هذا الشاهد الكلاسيكي ايهناح
المضللين الكبيرتين اللتين تواجهان كل محاولة
لتعريف البرجوازية.

أ - إن الصنوية الأولى تتعلق بالملاح التي تميز
طبقة الرأسماليين. ولم نفتأ أن نعهد الحياة والتي
يشير لها أنجلز هنا بوصفها ملكية خاصة فردية. في
حين أن الشركة المساهمة وخاصة ملكية للدولة
أصبحت الأشكال الحقوقية الرئيسية للملكية.

والحال أن الجزء الثاني من التعريف يتصدى للعمل
للجور والذي لا يقوم بدون جيش العمال المجرد من
الوسائل المادية للانتاج التي تجعل التطور الرأسمالي
محالاً ووسائل واجتماعية. فيالعمل للجور يُلحق
العمال مدياً بعملية الانتاج الذي يؤمن الرأسمالي
تنظيمه. إذن لاستوحي الجواب الحقوقية والم
حقوق الانتاج. أو على الأصح بالملكية وفي ظل
المحاولة الظاهرية في علاقات التداول (من يها

شراء وبيع قوة العمل)، فإن الحق لا يقوم إلا
بتسوية السلطة للمزوجة التي تمسها البرجوازية

هي الطبقة المهيمنة في المجتمعات التي يسودها
نمط الانتاج الرأسمالي. هذه الفئة، التي تتجلى في
صور مختلفة سياسية وايدولوجية على الأصص،
تعود إلى جعل عملية تداول وتراكم رأس المال،
بالصورة التي تعبر الرأسماليون على ممارسات اجتماعية
مُعقدة. ويمثل الاستغلال قلب هذه العملية، ففي
صراع الطبقات تتشكل البرجوازية ويماد تشكلها
دون انقطاع، ويتطور تركيبها وسياها بتطور
العلاقات الاجتماعية. فالعمل للجور، الذي يشكل
مع العلاقات السلطية الأخرى شرط وجود
البرجوازية. يفترض سبباً أن تكون الطبقة
الرأسمالية تحتكر وسائل الانتاج. وهو مايتطلب من
جهة تطور وسائل الانتاج الاجتماعية وأن تحمل على
لهم المادية. وهذا مايتطوّر من جهة أخرى على
أن احتكراً كهذا يعبر عن نفسه في الأشكال
الحقوقية.

في سنة (١٨٨٨) أضاف انجلز الملاحظة التالية
على الطبقة الاجتماعية للبيان الشيوعي: "تتعدد
بالبرجوازية طبقة الرأسماليين الحديثين التي تمتلك

وتتحداهما التفاضلات الثابتة والسياسة للطبقة العاملة: أي سلطة استخلاص فائض عمل من خلال وظائف رقابة وإدارة عملية العمل، وسلطة تلك وتوزيع وإعادة توزيع القيمة المضافة عن فائض العمل هذا. ويقتدر ما تحتل علاقات الإنتاج محلاً لحوض صراع الطبقات الذي بين استخدام بل استغلال العمل المأجور الأساسي منه، فإن هذه العلاقات بعينها هي التي تؤسس موقع البرجوازية كطبقة. ومنذ ذلك واثناء التحولات التي تراقق ليس الحركة البسيطة لتتركز رأس المال لحسب، وإنما أيضاً بعض التفاضلات الترتيبية، أفلا يمكن تعريف البرجوازية بأنها طبقة وكلاء رأس المال، التي تنصرف بوسائل الإنتاج دون أن يكونوا بالضرورة بالملكون الحاصرين أو الفرديين؟

ب - المشكلة الثانية تتعلق بانعزال البرجوازية إلى مجرد رؤساليين، بل وإلى مجرد صناعيين. يعني أن البرجوازية تتقبل قطاعات يمكن أن تكون زيادة على تلك متضمنة في تعريف انجس. وبالفعل فإننا لم نأخذ في الحسبان إلا دخل البرجوازية، وإذا كانت المصلحة والربح التجاري يستطيعان أن يغتالا، بالإضافة إلى الربح الصناعي مصادر هذا الدخل، فإن المصادر المحددة تأتي بكاملها من فائض القيمة، الذي بين شاهد انجس شروطه الثابتة. وأبعد من المسألة الوحيدة للدخول، هناك أيضاً صراع الطبقات الذي يتأكد هنا. لأنه أكثر من ذلك وعلى المستوى الاجتماعي لثراكم رأس المال ينجم عن استخلاص فائض العمل لصالح مجموع الطبقة البرجوازية بواسطة مقايير الصناعة. إن علاقات الإنتاج الرأسمالية تكشف عن وجود تعارض شامل في المصالح بين الطبقة العاملة وخلفه على رأس المال الاجتماعي المتضمن إلى رؤوس أموال متفجرة أو مستقلة إلى حد ما، والتي لا تعمل في الإنتاج لحسب، ولكن أيضاً في التداول الذي لولاها لا يمكن

أن يتحول فائض القيمة إلى رأس مال. وهكذا فإن قطاعات البرجوازية تحيل إلى مختلف أشكال رأس المال النقدي. رأس المال البشري، رأس المال المنتج، فضلاً عن التطور اللامتكامل، لمختلف قطاعات رأس المال المنتج. دون أن تنصدي هنا مسألة الفئات الاجتماعية الوسيطة، ما هو إذن وضع هذه الفئات الطبقية: وماعى علاقاتها؟

إن المشكلات التي نواجهها هنا تدور حول أشكال رأس المال التي يُشخصها الرأسماليون (عبارة دارجة لدى ماركس)، هذه الأشكال تمكن ساحتها من وجهة نظر مزدوجة: من حيث وظيفتها، التي تعني بمسألة الفئات الطبقية وعلاقاتها، ومن حيث تركيزها ومركزها، التي تسمح بدراسة مسألة الملكية المظلمة التي تتطلبها هذه المسائل لا يمكن أن تنفي إلا إلى مؤشرات عامة. ومن جهة أخرى حين وصف انجس بمداخلاته الرأسماليين المميزين، وهو مايجل إلى الصناعة الكبيرة، وسجل الطابع الاجتماعي لوسائل الإنتاج المعاصر في الحسبان، فإنه بذلك يستبعد البرجوازية الصغيرة من تعريفه. ولا غرابة في ذلك، لأنه أكثر من ذلك - كما سترى - فإن مثل مفهوم البرجوازية ينطوي على إضمار الخصائص التي تؤدي إلى ظهور الطبقة الرأسمالية بصفتها طبقة ثورية تنخر البرجوازية الصغيرة وفي الوقت نفسه تحلق البروليتاريا المستغنية.

١ - عندما أكتبت ماركس وتجلس وجوده كرجل حزب ملتزمين في الحركة الثورية الوليدة، كانت عبارة البرجوازية قد امتلكت في فرنسا معناه لشيء الذي احتفظت به لها بعد، وباتت تدل بصورة مركبة على الصناعيين والمالين وكوكر وصغار التجار، وأعضاء الفئحة الحرة والمخربين. وفيها للمنى فاته وهو الجطر الحزبي للكتابة فإن التعيين الفرنسي بصورة نموذجية، كما يشير إلى ذلك انجس سنة ١٨٤٥، وانتشر لزم أنه منذ سنة ١٨٤٣ باتت

التنوع الماركسية تماثل بين البروليتاريا والشعب:
ففي الفصل ضد الاقطاعية استخدم ماركس هذه
الميزة الأخيرة للإشارة بدون تمييز إلى القوى
الاجتماعية التي كانت تنضوي تحت مفهوم الفئة
الثالثة، حتى سنة ١٧٨٩، إلا أنه منذ ذلك الحين
يسمى مصطلح جديد إلى الفصل بين طبقات ملكة
وطبقات عاملة، غير أن استعمال صيغة الجمع تشير
إلى التمسك بمقاربة تجمع مراتب تمتع بميزات
مشتركة. بينما يتناول التحليل للماركسي صراع
الطبقات ويعرف البرجوازية حسب تمارسها مع
البروليتاريا.

في الفترة التي كان يقسم فيها ماركس في باريس،
وأنجلس في مانشستر، كان هذا التناقض الأساسي
يرمز لها في تحليله الاقتصادية الاجتماعية في إنجلترا،
والسياسة في فرنسا، بينما تقدم ألمانيا، بفضل تأخرها
نموذجاً للمهينة الأيديولوجية للبرجوازية.

فمنذ عام ١٧٨٩ والتضامات السياسية في فرنسا
تشهد على تعارض البرجوازية مع الحركات
الشعبية. وتبدأ بالواقع على أن خطاب المقاتلة
والشمولية يقضي مصالح خاصة. وإن الوضع الألماني
الذي يتميز برسوخ هذا الخطاب في ظل ميزان قوى
منحصر ظاهرياً لا يسمح إلا بالمقاومة. وهذه
التضامات السياسية الفرنسية النموذجية هي التي كانت
ماركس إلى تحليل عمله التقني الذي أثّره في
كتابات ١٨٤٣ وأن يجد في الدولة التمثيلية الحديثة
أداة هيمنة الطبقة البرجوازية، ومن هنا كانت هذه
الأمروحة، التي لم تتغير. فالبرجوازية لا يمكنها أن
تشكل بصفاتها طبقة من دون أن تنظم في الدولة
التي تضمن دعومة شروط اصطفاء انتاج رأس المال.

وهيمنة البرجوازية لا يمكنها أن تقوم بدون
مجموعة التمثلات التي تحجب الواقع المادي
والثقافي. وترجع الأيديولوجية الألمانية هذه
التمثلات إلى التنظيم الاجتماعي الناتج مباشرة من

التجارة والصناعة أي إلى المجتمع المدني، الذي
يصعد ماركس، باعتباره مجتمعاً برجوازياً، أو التعبير
الأولي لنتج الانتاج الرأسمالي. وتعود الأيديولوجية
الألمانية: «إن أفكار الطبقة السائدة هي أيضاً، وفي
كافة المصور الأفكار السائدة». وبعبارة أخرى:
«إن الأفكار السائدة ليست غير التعبير الخفائي من
العلاقات المادية السائدة».

إن «النموذجين» الفرنسي والألماني، اللذين تم
التصدي لهما هنا باختصار شديد يقدمان، إذن،
نمطين هامين، أحدهما سياسي والأخر
أيديولوجي، للتمثل الذهني لمفهوم البرجوازية،
ولكن من المناسب أن تشير إلى أنه إذا كانت أطروحة
الهيمنة السياسية تحوز على المدى المباشر الذي
لاحظناه، فإن الأمر هو نفسه بالنسبة للمهينة
الأيديولوجية. فعلى عكس الدولة الحديثة، التي هي
دولة البرجوازية، ليست الأفكار المهينة أفكار
البرجوازيين بل هي ما هي الأفكار التي تفرضها
علاقات الانتاج من خلال الأشكال التي تتوسط
أعضاء جميع المقاتلين الاجتماعيين بين فهم
الرأسماليين إلى تلك العلاقات. زه على ذلك أن
رسوخ تمثيلات خاطئة هو الذي يجعل من الرأسمالي
«الحامل الواعي» حركة رأس المال. ويُلمح
«بالمضمون الموضوعي» هذه الحركة والأهداف
الذاتية التي يدونها لا تكتمل، إلا بتدخل الرأسمالي
باعتباره درسا على معجسداً، متعصفاً بروحي
وارادة».

وهذه الأوهام الضرورية ناشتة من:

- دائرة التداول والمناقشة على الأخص حيث وكل
شيء يبدو بالقلوب».

- ومن الوجه المزعج للإدارة الرأسمالية لعملية
العمل، ومن المناسب أن نتحدث من جهة أخرى أن
الموقع للموسم للبرجوازية باعتبارها طبقة سياسية
وأيديولوجية مهمة يتطلب دائماً فحص شروط

تاريخية مفصلة.

فانتجتها التي تميزت في القرن التاسع عشر بتقدم هام هي موضع مقاربة أول للمفاهيم الاجتماعية التي تحل قلب التطور الصناعي، وتتيح إمكانية تحديد مفهوم للبرجوازية بصورة حساسة، للمفاهيم التي اقترحها انجلز سنة ١٨٨٥، والتي تتموضع في هذا الاتجاه، تجد صلة وحدتها في مفهوم المثالية. صراع الطبقات الاقتصادي: هذا التنافس بين المال أنفسهم (...) هو السلاح الأمضى للبرجوازية في صراعها ضد البروليتاريا. ومن هنا الجهد الذي يبذلها المال في الانتظام للفساد على هذا التنافس. وكذلك النضج الذي يصيب البرجوازية في مواجهة هذه التنظيمات، وصرخات الانتصار التي تطلقها عند كل هزيمة تلحقها بهم غير أن التنافس الذي يفرق المال يسود كذلك للبرجوازيين، ويشأ عن الملكية الخاصة، التي يقدر ما يركزها التطور الصناعي يكون له أنجز عظيم النظام الاقتصادي، وأحد تكوين المجتمع حول التنافس التنافسي بين البرجوازيين والمال، تميزاً عن الفصل بين رأس المال والعمل.

ملكية خاصة، منافسة:

تجيب العودة إلى الحالة الأولى لهذه المسألة، حيث يجد التقليد داخل الماركسية، الذي يسعى للمطابقة بين علاقات الإنتاج والأشكال القانونية للملكية، أصله. لكنني الآن ملاحظة أن الملاحم التي يجعل فيها التنافس الطبقي في انجلترا تسمح بتخصيص البرجوازية كطبقة للرأسمالين. وهذا التحديد الأساسي يعتمد على تكوين جيني يعمل تشكل هذه الطبقة تامة ثورة صناعية تستمد كتاريخ لنزع ملكية الفلاحين والبرجوازية الصغيرة: فالمصانع الصغيرة أدت إلى ولادة الطبقة الوسطى، والصناعة الكبيرة أدت إلى الطبقة العاملة (...) في الفترة الفاصلة (...) فالسجل من برجوازية والمهد

القاهرة الصغيرة قد تم تحطيمها من قبل الصناعة وتقسيمها إلى أحياء رأسماليين من جهة وقراء حيال من جهة أخرى.

٢ - يحدد البيان الشيوعي، والنصوص اللاحقة لماركس وخاصة رأس المال، الشروط التاريخية لتطور البرجوازية حسب حدود المقاربة التي من المهم أن تشير إليها. ولقد استلقت أسواق الهند الشرقية والصين، واكتشاف أمريكا والتجارة الاستعمارية وضاعفة وسائل التبادل، والتبادل الصناعي مداً، لم يعرف من قبل للتجارة والملاحاة والصناعة، وضمت بالتالي تطوراً سريعاً للنضج الثوري في المجتمع الاقتصادي السائر نحو الزوال. هذا النضج الثوري يشكل أول قطاع من البرجوازية الحديثة. وتغييره - تأثير رأس المال التجاري - شرع في عملية تقويض المجتمع الاقتصادي التي قام بها رأس المال البروي. ويقفل: ولأن تطور التجارة ورأس المال التجاري يتجان بصورة عامة توجيه الإنتاج نحو قيمة التبادل. فهيبتها الساحة على البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، استولت البرجوازية التجارية على الدولة، التي تساهم تدخلاتها في خلق الشروط الاجتماعية للتطور الصناعي. ولدى عبور التجارة والحروب والاختصاص الاستعماري وجلب الزنوج يتصلب الدين العام، الذي لعب دوراً نازحاً للملكية متعاطف الثقل باستمرار لدرجة حسم لها طلاق العامل مع شروط العمل. فمتدا لاهود النشاط التجاري قادراً على الاستمرار بدون تفوق صناعي (كما يدل على ذلك انحطاط هولند بالنسبة لانتجتها) يصبح مليارديرات الصناعة، رؤساء الجيوش الصناعية الحقيقية القطاع المهيمن للطبقة البرجوازية، ويحل على التجار على رأس الدولة. إذن لمصناعة الكبيرة تجد البرجوازية خط وجودها الخاص.

والفعل، فإن سلطة العمل المتراكم على العمل الحي تعظم بصورة مباشرة سلطة البرجوازية على الطبقة العاملة: إضافة إلى أنه لم تعد توجد سوى وسائل إيجابية للإنتاج من جهة، والعمال الأحرار (بمعنى الملمنين) من جهة أخرى، فالرأسمالي يرى سلطته تمتد على عملية العمل للدرجة أن شروط هذه العملية تأخذ في التصديد أكثر فأكثر.

وفي المرتبة التالية، فإن خلية رأس المال المنتج تستجيب للتحديات الحقيقية لفائض القيمة، الذي يستولي عليه الرأسمالي الصناعي كاملاً وهو وحده الذي يحوله إلى رأس المال. فهو حقاً ومثل كافة capitalists الذين تقسم بينهم القيمة.

وفوق كل شيء، وإن البرجوازية لا يمكن أن تقوم بدون توريث دائم لأعوام انتاجها، وبالتالي علاقات انتاجها، بمعنى آخر لمجموع العلاقات الاجتماعية، وهذا هو ما يميز عصر البرجوازية عن كل سابقيه.

هذه المعايير، التي تشكل الطروحة مركزية في البيان الشيوعي تجد شرحها في نظرية التراكم: «لأننا، لا نسبح (رأس المال الفردي) أن يحفظ برأسه دون توسيعه، ولا يمكن أن يستمر في توسيعه إلا إذا حصل تراكم تدريجي. كذلك تشرح الضرورة القصوى للتراكم التضارعات الحقيقية في المصالح التي تفرق الطبقة الرأسمالية، وتبعد إلى الأذهان التحولات المؤثرة في تركيبها الداخلي. ففي كل فترة يهيمن بعض الفئات التي تستخدم سيطرتها على بعض القطاعات لشكلاً من الاستغلال يتيح تراكمًا متزايداً لرأس المال. وهذه السيرة الممتدة للتراكم تعود إلى مركزية رأس المال.

هيمنت البرجوازية التجارية في عصر ثلاثينيات القرن، ثم بفضل الصناعة الكبيرة هيمنت البرجوازية الصناعية، ومثل هذه الأخيرة وجدت مجتمعات تستطيع أن تستخلص الأموال التراكمية

الأكثر أهمية... ومن جهة أخرى ثمة المجهود الذي بذلته قطاعات تجارية ومالية للحصول على نصيب وافر من فائض القيمة المنسوب على الصعيد الاجتماعي. ونرى أن الطبقة البرجوازية لا يمكن أبداً أن تعرف بتضايف حقوقي لمصالح فرعية، وإن التناقضات تخترقها، إلا أن هذه التناقضات هي نفسها التي تدفع إلى زيادة الاستغلال وحرقة فائض القيمة، عندما يتفق النضال البروليتاري في أحاطة هذه الزيادة. وأخيراً، ففي عصر الامبريالية حثت الاحتكارات من المنافسة: منذ ذلك أصبحت المنافسة تحت هيمنة رأس المال المالي الذي يطمح رأس المال الصناعي الاحتكاري ورأس المال المصرفي.

٣- إذا أخذنا الآن في الحسبان الأشكال الحرفية للملكية، فيبدو أن مركزية وتركيز رأس المال تترافق مع استبدال للملكية الخاصة الفردية، للشركة المفصلة أو الشركة السامعة من جهة، وللملكية الدولة التي تمثل في القطاع العام بالملكية الاشتراكية من جهة أخرى. إن ملكية الدولة على الخصوص تبدو وكأنها مؤشر على زوال الملكيات الخاصة. فبعض النظر عن الشروط التاريخية والقومية لظهورها (التصادم الاشتراكي خطط أو التصاعد خطط يبين عليه رأس المال الاحتكاري الخاص)، ألا تؤدي في مبدئها إلى زوال أي شكل خاص، وانطلاقاً من ذلك اعترض طبقة كانت مكرسة لخدمة رأس المال؟ وهنا يجب التصدي بصورة مختصرة بخلاف أسس المقسم حوله، داخل الماركسية نفسها تطبيقاً لميلان. فبالنسبة للتطبيق الأول، الذي يذهب الاقتصاد السوفييتي، فإن علاقات الإنتاج الرأسمالية تتحدد بسيادة التتلفس ونظام الملكية الخاصة. وتشكل الاشتراكية إذن نقيضاً لها، عندما تتحدد في الوقت نفسه على التنظيم والملكيات الاشتراكية (للدولة أو التعاونية) ووظيفتها تصبح الدولة التي تخطط وتلك تمثل الشعب بأكمله. فالتخطيط

السوفيي للمصمم في البداية على أنه القانون الاقتصادي الوحيد الذي يجب فرضه على المجتمع، أصبح عرضة للتشكيك مرات عديدة بعد الاعتراف بهالقوانين الموضوعة التي تعارض جبروت الدولة. وبعد اعادة النظر رسمياً في كافة القرارات الاقتصادية القديمة، باستثناء رأس المال، يزعم اليوم أنه يركز على استعمال مضبوط اجتماعياً لقوانين القيمة والمخالفات التجارية.

وتستلزم هذه الرؤية أولاً بالوقائع الفعلية، فلا يبدو أن الآليات المركزية للتخطيط، ولا جهازي الموازنة والمصارف، ولا كافة الوسطاء على مختلف المستويات وصولاً إلى رؤساء الشركات، يمتلكون سيطرة على التنمية بحيث تسمح على سبيل المثال بتجنب أزمات نقص المواد، والتي من المفارقة أياً مرتبطة بعمل النظام لرعاية رأس المال. وعامة، إن الفاعلة السياسيين والاقتصاديين الذين يُسيرون والقرارات الاشتراكية، من خلال سلوكيات متناقضة في الغالب، وبشكل كامل فاعليتها النقاش، يحدون تماماً مثل عقل خفيف وظائف رأس المال. ومستفيدين من امتيازات جبروتية حلوة على الراتب (عائلة نفقات الشركة في الرأسماليات الغربية)، فيشكلون، بالحد الأدنى، مجموعة اجتماعية مهيمنة ومستقرة بدولة قمعية. من المؤكد أن هذه المجموعة المهيمنة التي تهيمن اليوم انتاج المعسورية والتمار كانت قد عرفت اجرامات أصيلة في نكوبيا. ففي الاتحاد السوفيي يعود هذا إلى حالات تطهير الثلاثينات التي أزالت الثوريين لصالح أناس من أصول شحيحة مدينين بصمودهم الاجتماعي السريع إلى ديمومهم في الدولة والحزب.

ولكن هذه الاجرامات الخاصة يجب ألا تقود إلى استبعاد السؤال الذي يصبح ملحاً شيئاً فشيئاً لدرجة ضخامة النظام الاجتماعي القائم: ألا يمتلئ الأمر هنا بطبقة برجوازية بمعنى الكلمة؟

هذا الاقتصاد السياسي الذي يعلن انفلاسه من مفكرس وأنجلس، تمكن أيضاً مجابهته بالمفروحات هذين الأخيرين. لنعد إلى كتابات أنجلس حيث اكتشفنا المفهوم المزدوج: الملكية الخاصة/ التنافس.

فلما انتقلت البرجوازية الصغيرة المتباردة مع البرجوازية الرأسمالية المتوسمة على أن تطبق معاً قوانين الانتاج السلمي الذي يعتمد على الملكية الخاصة، فإن هذا يعني النزوع المركز للصناعة، الذي ألح عليه أنجلس أكثر من مرة، وهو مايميز هذه الطبقة الرأسمالية التي أكتست سلطتها على انخفاض الانتاج الصغير المنسل. أنه الاتحاد الذي يفتقر مايراكم الوسائل الاجتماعية للانتاج يجعل منها حكراً على طبقة تضيق دائياً بصورة نسبية. وهذا ما تؤكد بهدقة نظرية قاطعة تلك الصفحات من رأس المال، حيث يميز ماركس بين حق الملكية ونمط التملك: «فكلما تحول (الانتاج السلمي) إلى انتاج رأسمالي، فإن قوانين الملكية تتغير بالمضرورة إلى قوانين للملك الرأسمالي». وفي تناوله للملكية الخاصة الفردية، لاحظ أنجلس في «نقد برنامج إيرفورت» أياً ليست سوى «ظاهرة انتقالية في تاريخ الرأسمالية، فطور هذه الأخيرة ببطء، وزيادة على ذلك إلى «وضع حد لنقاب التخطيط». وفي ضد هيرتغ يكتب أنجلس نفسه في موضع آخر: «فالدولة الحديثة مها كان شكلها فهي آلة في جوهرها رأسمالية»: دولة الرأسماليين «والرأسمالي الجهاشي فكراً، كلها أدخلت قوى متجة في ملكيتها، وكلها أصبحت رأسمالية جماعية بالفضل، ازداد المواطنين الذين تستغلهم، فيظل العمال للماجورون يرونيارين. والمخلة الرأسمالية لا يفي عليها، بل على العكس تبلغ أوجها».

باعتصار، بعد الأشكال التنفسية والاحتكارية لنمط الانتاج الرأسمالي يظهر شكل للدولة عيز للاشتراكية. مع هذه الأشكال تطابق، وحسب

الملكية الاشتراكية، من أهمية، وهي مسألة حقوقية تماماً.

المفكرون هو الذي يزعم أن الملكية الفردية لا يمكن أن تدع مجالاً لملك خاص وأصيلي لتتوسط وتنتج السلع. ولكن يختلف المفكرون التبرجوازي الكلاسيكي، ورغم الخطب المتكررة بلا كافي حرقاً، لهذا المفكرون المنصب الكائن يفتقر في حجب العنف والكتيب الملون يوازن في نهاية المطاف على مجموع طيفي.

شروط تاريخية محددة، مظاهر خاصة بالبرجوازية، المفهومة هنا على أنها طبقة عناصر رأس المال. ومع ذلك منها كانت الاجرامات الملموسة لمستها ومنها كانت التغيرات التي يشهدها الصراع الطبقي في ظروف الاستغلال، فإن وجود برجوازية يستوجب أن رأس المال في مواجهة العامل الفقير يكون مركزاً تحت شكل حقوق الملكية. وهذا مايشهد عليه، من قبل المفارقة الاقتصاد السياسي السوفييتي، ومثوله مساهم الديمقراطية الشعبية لشبكة

معلم



وخصوصاً في ظروف غير مسطرد لتصادم الطبقة الوسطى. وهنا ظهر انقسام بين أولئك الذين يملكون أهمية اجتماعية وسياسية ذات شأن على الطبقة الوسطى الجديدة، كما على المستويات الصاعدة للحياة وعملية اشاعة الليبرالية السياسية (بيرنشتاين ١٨٩٩، ويزر ١٩٥٣) من جهة، وبين أولئك الذين يشددون على عملية بلتراء الطبقة الوسطى (بريغمان، ١٩٧٤) ويرون عدم حدوث تغير كبير في طابع النشاطات أو الصراعات السياسية من الجهة الثانية/ أما الجهة المهمة الأخرى فهي طبقة البرجوازية ودورها في المجتمعات الرسالية القديمة، وخصوصاً مدى تأثير التطور المائل للشركات الساعمة من جهة، ولتدخل الدولة من الجهة الأخرى، واتدمج المفرد وكبار موظفي الدولة، على دكايل الرأسماليين، أو حلولهم محلهم، بوصفهم الجبهة أو الجبهات المسيطرة في المجتمع، حسب مزاجهم الثقلان يحدث بدوره انمازيه. انحطقت التصيلات المركزية لهذا الوضع اختلافاً كبيراً، ويرز إلى الوجود موقلمان رئيسان.

وصف التجزؤ البرجوازية قتللاً: «إنها طبقة كبار الرأسماليين الذين يملكون الآن وحدهم تقريباً في جميع البلدان المتطورة، سائر وسائل الاستهلاك والمواد الخام والأدوات والآلات والمصانع) الضرورية للانتاج (سباييه الشيوعية - ١٩٤٧)؛ وقال: «إنها طبقة الرأسماليين الحديثين، مالكي وسائل الانتاج الاجمالي ومستطعي العمل المأجور» (ملاحظة لطيفة ١٨٨٨ الانجليزية لليان الشيوعي). للبرجوازية، كما في هذا المفهوم التي هي الطبقة المسيطرة اقتصادياً وللمحكمة أيضاً بجهاز الدولة والانتاج الثقافي والفكري، تلف في معارضة الطبقة العاملة وفي صراع معها، ولكن بين هاتين الطبقتين الكبيرتين، في المجتمع الحديث ثمة دشرائع وسيطة وثقلانية تشار إليها ماركس أيضاً بوصفها الطبقة الوسطى.

ركزت الدراسات الماركسية للبرجوازية عبر القرن الماضي على نصبتين. تتعلق الأولى بمستوى الاتصال بين البرجوازية والطبقة العاملة (الاستغلال)، ومدى حدة الصراع الطبقي بينها،

حين يشرع بولانتزاس (١٩٧٥) بتحويل البرجوازية لأنه لا ينطلق من أية مقولة قانونية تتعلق بالملكية بل من مطلق الملكية الاقتصادية، (التحكم الاقتصادي الفعلي بوسائل الانتاج وبالمنتجات) ودالحيزة (أي القدرة على تشغيل وسائل الانتاج). وحسب هذه المعايير فإن للبراءة، لأهم بفلدون مهابت وأس للال، يتسبون إلى البرجوازية بصرف النظر عما إذا كانوا مالكون قانوناً لرأس المال أم لا. تكمن إحدى مشكلات هذا النمط من التحليل في أن يندو من السهل القول بأن المجموعة الهامة من البراءة والموظفين الرسميين الخريجين في المجتمعات الاشتراكية الطامعة هي الأخرى برجوازية لأنها تستمتع بكل من الملكية الاقتصادية، ودالحيزة، مما يجعل العبارة مفرغة من أي معنى تاريخي أو سوسيولوجي (اجتماعي) حقيقي. ويقدار ما ينطلق الأمر بكبار الموظفين (وموظفي الدولة بصورة أهم)، فإن بولانتزاس يعاملهم كقوة تحمت بملاقتها مع جهاز الدولة، دون إعطاء أهمية كبيرة للدور الحقيقي للدولة في الانتاج، مما يجعل وظائف بعض الموظفين إلى وظائف تخص الإدارة الاقتصادية.

ثمة ماركسيون آخرون - ولاسيما هيلفريديغ في دراساته للرأسمالية المنظمة - قدوا بتحويل هذه الظواهر بطريقة خفيفة تماماً إذ اعتبروا نمو المؤسسات والشركات والتوسع المائل لفعاليات الدولة الاقتصادية ملامح تشير إلى حصول تغير كبير في النظام الرأسمالي، تغير يندسه أكثر فأكثر نحو الاشتراكية. غير أن عملية التشريك أو الجمجمة (conglomerates) المنطوية للاقتصاد هذه لا يمكن فهمها وإكافها، يرأي هيلفريديغ، إلا بالترافع السلطة من البرجوازية وتحويل اقتصاد منظم ومخطط من قبل مؤسسات وشركات عملاقة إلى اقتصاد ينتج

لسيطرة الدولة الديمقراطية وتحطيمها. إن بعض الدراسات الحديثة خرجت خروجاً جديداً عن هذا الفهم، وقد قال أوليه (Ole) (١٩٧٧): إن الأشكال الجديدة من اللاسلوكية الاجتماعية لم تعد قابلة الاختزال المباشر إلى علاقات طبقية محددة اقتصادية، وإن الأطار القديم لفهم طبقة حاكمة ما ذات مصالح متنازعة هيكلية أو بنوية يجب استبداله بمفاهيم جديدة لتحليل مشكلات إدارة المنظومة، وهو الأمر الذي ديت ضرورياً ضرورة موضوعية تتجاوز المصالح الخاصة وتقولها. تبنى متفكرون تقليديون آخرون من مدرسة فرانكفورت الجديدة وجهة نظر مماثلة إذ ركزوا على الهيمنة البرجوازية والتكنوقراطية أكثر من تركيزهم على السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبرجوازية.

هناك تحليل شديد الاختلاف للمنظور الحديث للرأسمالية قدمه أولئك الماركسيون الذين يؤكدون الأهمية المستمرة والحاسمة التي تنطوي عليها الملكية القانونية لوسائل الانتاج. فياقلد (١٩٧٥) يحلل التركزز الدولي للنظام الرأسمالي عبر الشركات والمؤسسات والبنوك متعددة الجنسيات، الأمر الذي قد يترافق، حسب رأيه، مع ظهور سلطة دولة برجوازية فوق قومية، ويتابع ليعاين بدائل ممكنة للعلاقة القائمة بين رأس المال الدولي وبين الدول القومية، بما في ذلك خلق دولة امبريالية فوق قومية في أوروبا الغربية، بالتتخله شكلها في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومن وجهة النظر هذه فإن أهم سمات التطور الحاصل في فترة ما بعد ١٩٤٥ للرأسمالية هي سمة تكوين برجوازية دولية. ويشكل أهم، قبل إن الملكية القانونية الرسمية شرط ضروري عموماً للملكية الاقتصادية، (رابته، ١٩٧٨)، على الرغم من حصول بعض التفريق الجزئي بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية في

كثيراً، بمباراة أخرى، وممازالت طبقة مالكة معينة تتولى المهمة على الاقتصاد (سكوت، ١٩٧٩).

- سكوت، جون : ١٩٧٩ : الشركات والطبقات والنظام الرأسمالي.
- رابيت، ايريك أولين : ١٩٧٨ : الطبقة والأزمة والدولة.

الشركات والمؤسسات الكبرى، أو إن مدى الضيق أو الفصل بين الملكية والسيطرة قد تمت المبالغة فيه

مراجع المادة:

- ماندل، ايرنست : ١٩٧٥ : الرأسمالية المتأخرة.
- أوفه، كلاوس : ١٩٧٧ : «السلطة السياسية والبنى الطبقة: تحليل مجتمعات رأسمالية متأخرة».
- بولانتزاس، نيكوس : ١٩٧٥ : الطبقات في النظام الرأسمالي المعاصر.

*** تحت الطبع:**

* قضايا وشهادات: الثقافة الوطنية.

- * من يملك مصر سامية سعيد إمام
- * قراءة في التراث د جابر عصفور
- * مصر في الخطاب الأميركي بشير السباعي
- * المجتمع المدني العربي على ضوء فكر غرامشي مجموعة مؤلفين
- * إلى أين يمضي الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف أريست ماندل
- * المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب فالح عبد الجبار
- * هل الاسلام يوتوبيا د. يوسف سلامة
- * النظام الداخلي لحركة أخوان الصفا حيدر الله سعيد
- * في الشعر والشعراء ت.س. اليوت
- * مصير الشعارات القديمة د. أحمد برفاوي

تصدم عن مؤسسة عربال للدراسات والنشر:

IBAL Publishing Institution L.T.D
Tel: 455242 – 455904
Telefax: 455569 – Telex: 6517 IBAL
CY
P.O.Box: 9558
70 Makarios Ave. No: 401 Cyprus –
Nicosia

ترسل الاشتراكات إلى رقم حساب:

1301 – 038095 – 516
IBAL Publishing Institution Ltd.
Arab Bank PIC
28 Santarosa Avenue
Nicosia – Cyprus



الاشتراكات في جـدل :

(كتابان سنوياً) :

الولايات المتحدة	باقي البلدان العربية وأوروبا	سوريا ولبنان	
٢٥ دولاراً ٥٠ دولاراً	٢٠ دولاراً ٤٠ دولاراً	٤٠٠ ل. س ٧٥٠ ل. س	الأفراد المؤسسات

ترسل الاشتراكات بـكوك أو حوالات بريدية إلى المحرر

أو إلى مؤسسة عياله للدراسات والنشر .

كتاب **جد** القادم:

العرب

في عالم

أحادي القطب ؟

- هل نشهد عالماً أحادي القطب ؟ أم
- أن أقطاباً متعددة سبرز ؟
- العالم الثالث في العالم المقبل ؟
- العرب وآفاق المستقبل ، أي صورة
- للتحالفات الدولية ؟
- استراتيجيات التطور الاقتصادي
- الاجتماعي ، هل اللبلة هي الطريق
- الوحيد ؟
- النفط وعوائده - حركات العمالة -
- الزراعة العربية .
- النظام السياسي العربي وامكانات
- استمراره .
- مستقبل الاشتراكية ، كفكرة ،
- كحركة سياسية .
- التيارات الفكرية السياسية وآفاقها .

نرحب بمساهمات الكتاب والباحثين بشرط أن تصل في موعد أ
نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ .

العدد ٢٠٠٠